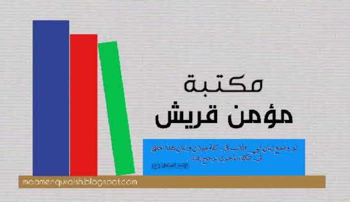


التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي
قراءة في المشروع النهضوي الإسلامي المعاصر





أعمال مؤتمر

التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي

قراءة في المشروع النهضوي المعاصر

٦-٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١

الطبعة الثانية


التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي

إن الأفكار والاتجاهات الـوارد الحديث عنها في هـذا الكتـاب تعبّـر عـن آراء أصحابها.



دار المعارف الحكمية
Dar Al maaref Alhikmiah
بيروت - لبنان

العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ شمالي
تلفاكس: ٩٦١-١-٥٤٤٦٢٢ - Email: almaaref@shurouk.org

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

المحــــور الثـــاني

ولايــــة الفقيـــه

المحــــور الثالث

التنمية وقيم التقدم الاجتماعي في فكر الإمام الخامنئي

المحـــور الرابـع

السياسة في فكر الإمام الخامنئي

المحـــور الخامس

الإمام الخامنئي ونظرته للقانون العام والعلاقات الدولية

الملحقات

المقدّمة

الشيخ سمير خير الدين[1]

تعدّ حركة الاجتهاد في المنظومة الدينية الإسلاميّة من العناصر التي تتفاعل مع النصّ الخام فتعبر به الأزمنة والأمكنة بلحاظ حيثياتها، فتتبدّى النتائج معارف متنوعة فكرًا وفقهًا ومفاهيم... تجيب كل عصر عن مسائله، وتوجد حلولاً لمشاكله؛ من هنا كان الاجتهاد إحياء مستمرًّا لمخزون النصّ الأصيل؛ فهو واقع بين النصّ والفهم، ويشكّل الجسر الناقل من النصّ إلى الفهم حسب مباني الفهم.

و بين النصّ والفهم تكمن البراعة في مدى سؤال النص واستنطاقه، لكن الأصعب هو القدرة على الإجابة من النص نفسه، وهنا يأتي دور الفقيه المتوسط بين النص وفهمه، فتلعب بنيته العلمية وذوقه وفهمه للأمور دورًا محوريًّا في ذلك؛ لذا تتفاوت الفقهاء.

وفي هذا السياق نطلّ في هذه المقدّمة على الاجتهاد والفكر عند الإمام الخامنئيّ في المؤتمر الذي انعقد في بيروت في السادس والسابع من شهر حزيران ٢٠١١.

ونتناول فيها العناوين التالية:

١. من خصائص الإمام الخامنئيّ.

٢. ميزات المؤتمر وأهميته.

٣. نتائج من كلمات المؤتمر.

٤. محاور الكتاب.

(١) باحث في معهد المعارف الحكمية.

١ - من خصائص الإمام الخامنئيّ:

أ: الفقاهة والمرجعية:

يتّصــف الإمام الخامنئيّ «بالفقاهة» بالمعنى الاصطلاحي؛ وكذلك يتصف «بالمرجعية». «والفقاهة» شــرط من شــروط المرجعية، والمرجعية مرتبة عليا يصــل إلى رتبتها من وفّقه الله تعالى للاتصاف بصفات مجتمعة، ومنها الفقاهة والأعلمية والعدالة والعقل وطهارة المولد... فالمرجــع يكون كذلك بنحو لو فقد أحدها بطلت مرجعيته؛ وعليه فلا تكفي الفقاهة لوحدها أو العدالة كذلك، وهكذا باقي الصــفات. وبالتالي يمكن أن يكون الشخص فقيهًا غير مرجع، لكنه لا يمكن أن يكون مرجعًا من غير فقاهة.

والبعد المحوريّ في «الفقاهة» هو ارتباطها بالقدرة على اســتنباط الأحكام الشــرعية من مصادرها المقررة.

يسأل الإمام الخامنئيّ: «ماذا يعني الفقيه؟ الفقيه يعني العارف بالدين العالم بالطريق الذي رســمه الدين لحياة الناس لينال المجتمع البشــري الســعادة والهناء والحرية والفلاح في الدنيا والآخرة، والذي يضع علمه هذا في خدمة الناس.

إن حكم الفقيه يعني أن يحكم المجتمع إنســان بإســناد من منطق عقلي واستدلال محكم يُطمأن إليه، فليس حكم الفقيه كحكم رجل عســكري، أو ثري ذي رأسمال، أو رجل سياسي مهني يدعمه حزبه»[١].

وتكمــن أهمية الفقاهة عند الفقيــه في كونها تمدّه بالحجية الشــرعية لرأيه؛ وهذا يعني أن فهمه للنصــوص المعصــومة، المبنيّ على أســس الفقاهة الصحيحة، يســتمدّ حجيته من النصّ المعصــوم؛ وبالتالي فسلطة الفقيه وشرعيّته منبثقة من النص المعصوم؛ ويظهر ذلك من ما ورد عن الإمام العســكري عليه الســلام، في حديث طويل: «فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظــا لدينه، مخالفا لهــواه، مطيعا لامر مولاه فللعوام ان يقلــدوه، وذلك لا يكون إلا لبعض فقهاء الشيعة لا جميعهم..»[٢]؛ إذ تعبيره: «من الفقهاء» يبرز أنّ الفقاهة نقطة ارتكاز في صحة التقليد والرجوع إلى الفقيه.

وعن الكليني رضــوان الله عليه، عن إســحاق بن يعقوب، قال: «ســألت محمد بن عثمان العمري (ره) أن يوصل لي كتابًا سألت فيه عن مسائل أشكلت علي، فورد التوقيع بخط مولانا صــاحب الزمان عليه الســلام: وأما الحــوادث الواقعة فارجعوا فيها إلــى رواة أحاديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله»[٣] .

---

(١) خطاب الإمام الخامنئي في اجتماع ضيوف عشرة الفجر وساير طبقات الناس بتاريخ ١٣٧١/١١/١٨ هجرية شمسية.

(٢) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ج ٢، ص ٨٨..

(٣) مصدر سابق، ج ٤٩، ص ٢٨٨، ج ١٣، ب ٢٩.

وموضوع الاجتهاد الفقهيّ والفكريّ يجعلنا نطلّ سريعًا على بعض المباني عند الإمام الخامنئيّ؛ لما لذلك من أثر في فهم المنظومة الفكريّة والاجتهاديّة لديه؛ فبلحاظ أن المكوّن الأساس هو الفقاهة فإن الاعتماد في بناء المسألة الفقهية بناء للأصول الاجتهادية هي القرآن والسنة والإجماع والعقل، وعند عدم وجود دليل اجتهاديّ يرجع إلى الأصول العملية وهي الاحتياط والبراءة والاستصحاب والتخيير، هذا في الجوانب الفقهية.

أمّا بالنسبة للأحداث التاريخية التي جرت مع المعصومين عليهم السلام، فالسيرة التاريخية التحليلية؛ وهنا يلتقي العقائديّ بالتاريخي؛ بمعنى أن العصمة أصل عقائديّ عقليّ ونقليّ، والسيرة ما حكاه التاريخ، ونتيجة التفاعل في هذه المسألة بين الأصل العقائديّ والتاريخيّ تتولد نتائج جديدة وكثيرة، يترتب عليها آثار عقائدية ومعرفية في تكوين البنية العقائدية للمسلم المعاصر، وهذه مسألة دقيقة.

أمّا بالنسبة للأمور العقائدية والفلسفية والمنطقية، العقل وما ينتجه من بديهيات، ومبرهنات تبتني على البديهيات؛ فهو منطقيّ في المنهج الاستدلاليّ.

ب: الولاية والنيابة -ارتكاز الولاية والنيابة على الفقاهة:

الميزة الثانية في الإمام الخامنئي أنه ولي أمر المسلمين ونائب الإمام المهديّ عليه السلام، وولايته فعلية؛ بمعنى أن الفقهاء الآخرين ذوو ولاية لكنها بالقوة.

وفعليّة الولاية ترتكز على الصفة الأولى وهي «الفقاهة» وكذلك العدالة والكفاءة والانتخاب من قبل الخبراء المجتهدين؛ وعليه فإن الولاية فيها جنبتان: الأولى مقام الولاية؛ وهو مقام أهليّة التولي، وهذه مرتبطة بالولي وصفاته. والثانية هي الولاء والطاعة، وهذه مرتبطة بالمسلمين؛ وبالتالي يكون الولاء حقًا للولي بلحاظ النصّ الشرعيّ، وواجبًا على المولى عليهم بلحاظ النصّ أيضًا.

«وشرعيّة الولاية» تارة تكون بالنصّ على الاسم كما بالنسبة للأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فقد جاء التنصيص عليهم واحدًا واحدًا عن الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ وتارة تكون من التنصيص على الوصف المؤهّل لتولي منصب الولاية، والفرق أن الأول معني ومشخّص بالاسم إلهيًّا، والثاني معنيّ بالوصف إلهيًّا ومشخّص من قبل أهل الخبرة إنسانيًّا والفقاهة أحد أبرز تلك الأوصاف كما بدا في الحديث السابق «فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه...»، وهذا ما تحقّق مع الإمام الخامنئيّ عندما اجتمعت فيه خصائص تولي منصب الولاية الواردة في النصّ، من الفقاهة والكفاءة والانتخاب من بين فقهاء آخرين، من قبل كبار أهل الخبرة.

أمّا النيابة فهي ذات بعد عقائدي؛ بمعنى أن الوليّ الفقيه نائب عن الإمام الثاني عشر، ونيابته لا تعني تساويه في الرتبة معه، فالأول معصوم عصمة إلهية، والثاني عادل، لكن الأمر متعلّق بالصلاحيات وهذه يحدّدها الفقه؛ فالمسألة تقع بين الأصالة العقائديّة ومدى البحث الفقهيّ.

وهنا إضافة إلى كون الإمام القائد فقيهًا ومرجعًا، فهو الوليّ الفقيه، وهو نائب الإمام الثاني عشـر فعليًّا؛ وهذه الأوصـاف مترتبة على بعضـها كما مر، ومركّبة مع غيرهـا فتؤخذ بما هي مركّبـة، ولذا كلما زادت المفاهيم قلّت المصـاديق، وكلما قلّت المفاهيم زادت المصـاديق. فالفرادة عند الإمام مرتبطة بتركب الأوصاف واجتماعها.

وتجدر الإشـارة إلى أن هذه الأوصـاف متعلّقة بالمقام العلميّ الفقاهتيّ الذي ترتبت عليه الآثار العمليّة.

وفي جانب علميّ آخر، فإن تلك الأوصاف لدى الإمام الخامنئيّ تستند إلى رؤية للمشهد الوجوديّ حول الله تعالى وصـفاته وأفعاله وأنبيائه وكتبه، وحول الإنسـان وفلسـفة وجوده، ودوره وعلاقته بخالقه وبنفسه وبالإنسان الآخر، والحياة والطبيعة...

وهذا يأخذنا للحديث قليلًا عن هذا الجانب؛ نظرًا لترابطيّة الأصـول والفروع والمسـائل والمفاهيم لديه وهو ما يمكننا أن نطلق عليه «النظرة الرؤيويّة».

ومن الخطأ منهجيًّا، فصـل موضـوع إسـلاميّ ما عن رؤيته ومنظومتـه؛ لما يترتّب على ذلك من تشويه النتائج والخلل في تحديد المفهوم؛ لأن المفاهيم والمبادئ نتائج لمنظوماتها، ومتّسـقة معها، ومتوافقة مـع مقدّماتها، فمن المنطقيّ أن تبحث في سـياقها؛ علـى اعتبار أنّ المنظومات تنتج معارفها ومصـطلحاتها ومفاهيمها الخاصّة بها؛ سواء كانت منظومات دينية أم معرفية أم فلسفية...

ج: النظرة الرؤيويّة:

تشكل الرؤيويّة نظرة شاملة للدين، فالإسلام كل متكامل، ولا ينظر إليه موضعيًّا ومن زاوية محـدّدة؛ يقـول الإمام الخامنئيّ: العالم بمجموعـه - انطلاقًا من هذا التصـور - ليس بالحائر العابث، بل هو مثل ماكينة مصنوعة ومرصودة للعمل من أجل هدف معيّن، يمكن السؤال عن هدفه ولا يمكن السـؤال عن أصـل هذا الهدف. إنه قصيدة ذات مضمون ينبغي التأمل والتدبر فيها لفهم مضـمونها، ولا يمكن اعتبارها إطلاقًا صوتًا منطلقًا من حركة عشوائية. ويعني أبعد من ذلك خضـوع كل عناصر العالم وكل الأشياء لله، فلا يوجد بين هذه المجموعة عنصر شاذ متمرد، كل قوانين الطبيعة وكل ما يخضـع لسـيطرة هذه القوانين منصـاع لله وعبد له. فوجود القوانين التكوينية والطبيعية على ساحة الكون لا يعني نفي ربوبية الله ومبدئيته.

يدّل النص على أن العالم بمجموعه لوحة متناسـقة، أو قصيدة مترابطة، كل شيء في سياق بعض، وبعضه يدل على بعض، كالسلسلة المتماسكة.

نموذج ١ «ترابطية التوحيد والحياة الإنسانيّة عند الإمام الخامنئي

في تفسـيره للتوحيد وآثاره يرى أنه «يعني وحدة أبناء البشر وتساويهم في ارتباطهم بالله»،

و«يعني وحدة أبناء البشر وتساويهم في الخلقة والتكوين الإنساني». و«يعني تساوي أبناء البشر في الإمكانات المتاحة لهم من أجل السمو والتكامل». و«يعني حرية جميع الناس من قيود الأسر ومن قيود العبودية لغير الله وهو تعبير آخر عن ضرورة العبودية لله». وينتهي لاعتبار أن «التوحيد بالمعنى المتقدم يعني تكريم الإنسان وتثمينه»، و«يعني وحدة وانسجام حياة الإنسان ووجوده «يعني انسجام الإنسان مع العالم المحيط به»»، و«يدعو الإنسان إلى السير على طريقه الطبيعيّ الفطري المنسجم مع كل الكون، وبذلك يربط الكائن البشري ـ باعتباره عضوًا أصليًا من أعضاء هذا الكون ـ في عمله وسعيه بسائر أجزاء الكون، ويخلق بذلك وحدة وانسجامًا تامّين».

وهذه النصوص تكشف عن أن التوحيد الإنساني لله تعالى يتلازم مع الوحدة الإنسانية والسمو والتكامل والحرية والتكريم والانسجام.. وهذا يعني بنظر القائد أن إنسانية الإنسان وبذور الكمال فيه تصل إلى ذروة فعليّتها عندما تكون الحياة توحيدية بمعناها الكامل.

نموذج ٢ الغاية من خلق الإنسان(نص):

يقول الإمام الخامنئي: «وذلك الهدف هو رفعة الإنسان وتكامله اللامتناهي، والعودة إلى الله، وبروز الخصال الحسنة فيه، وتفجير طاقات الإنسان وقابلياته الكامنة، وتوظيفها بأجمعها في طريق إصلاح نفسه والعالم والإنسانية.

على الإنسان ـ إذاً ـ أن يعرف الله، وأن يسلك الطريق الذي حدّده الله لتساميه، دون أيّ تباطؤ أو تأنٍّ.

إنّ ما يجعل معنى لحياة الإنسان هو أن يفعل الأشياء التي تقربه من هدفه، وأن يتجنب كلّ ما يضره، أو يعيقه عن الهدف؛ هذه هي فلسفة الحياة، ودونها تغدو الحياة تافهة لا معنى لها.

وبعبارة أخرى: إنّ الحياة مدرسة ومختبر لابدّ أن نطبق فيها جميع القوانين والنظريات التي أوجدها خالق العالم والحياة، ليمكن الوصول إلى نتيجة عالية ومرضية. هذه القوانين التي هي سنن الله في خلقه، يجب معرفتها وصياغة حياتنا وفقًا لها، ولابد أيضًا من معرفة النفس واستكشاف ذخائرها واحتياجاتها. تلك هي مسؤولية الإنسان وواجبه العظيم الذي بمجرد أدائه يكون الإنسان قادرًا على التحرك الواعي الناجح، ولولاه لا يمكن التحرك، أو يكون عن غير وعي، فلا يحالفه التوفيق.

والدين عبر تحديده للهدف والاتجاه والطريق والوسيلة يمنح الإنسان أيضًا القدرة والزاد الضروري لقطع الطريق، وإنّ أهم متاع يحمله سالكو هذا الطريق هو «ذكر الله»، وإنّ روح الطلب والرجاء والاطمئنان ـ وهي أجنحة هذا التحليق ـ إنّما تتفرع وتتولد من ذكر الله.

إنّ ذكر الله يجعل الهدف، وهو الاتصال به تعالى، أي منتهى الكمال والحسن، نصب العين دومًا، ويحول دون الضياع، ويجعل السائر حاسًا وحذرًا بالنسبة إلى الطريقة والوسيلة،

ويمنحه قوّة القلب والاطمئنان والنشاط، ويحفظه من الانزلاق والانخداع بالمظاهر الخلابة، أو الخوف من المنغصات.

وهذا النص يكشف عن الغاية من خلق الإنسان. ودور الدين في رسم الطريق السويّ، في مسار الإنسانية عند مسيرها إلى الله تعالى. وهذا يدل على الترابطية المتكاملة في حركة الإنسان التكاملية.

د: الترابطية بين النظريّ والعملي:

ليس الإسلام تنظيرًا فلسفيًا لا يفهمه إلا الفلاسفة، وليس أفكارًا مثالية لا تطبق في أي زمان ومكان، وليس تغنيًّا بمشهديّة مؤنسة، إذ يقول: «قبل أن ندرس التوحيد من هذا المنظار، منظار مقارعته لكل ألوان السيطرة الاجتماعية، لابد من الإشارة أولًا إلى أن التوحيد لا ينحصر في إطار نظرية فلسفية ذهنية ـ كما هو شائع ـ بل هو نظرية أساسية حول الإنسان والعالم، ومنهج اجتماعي واقتصادي وسياسي للحياة».

ويرى أنه يندر أن نجد في قواميس الألفاظ، الدينية وغير الدينية، لفظة مثل لفظة «التوحيد» في استيعابها للمفاهيم الثورية البنّاءة، ولأبعاد الحياة الاجتماعية والتاريخية للإنسان، لم يكن من الصدفة أن تبدأ كل الدعوات والحركات الإلهية في التاريخ بإعلان توحيد الله وحصر الربوبية والألوهية به.

وهذا يعني أن الإسلام دين عمل ومنهج حياة.

هـ: القيادة:

مسألة القيادة مرتبطة بالسلوك العمليّ للولي في تحريك مسيرة الأمّة التي يقودها نحو صلاحها وكمالها، فيمكن لكثير من الناس أن يكونوا قادة، وقد صار فن القيادة علمًا يدرس.

تكمن قيمة القيادة عند القائد أن حركة القود تنبثق من كونه وليًّا ومرجعًا ونائبًا وفقيهًا، وبالتالي؛ فإن الاستجابة لندائه، وبهذا اللحاظ، تشكل سلوكًا عباديًا عند المستجيبين، يبرىء ذممهم أمام الله تعالى، وإبراء الذمّة قيمة عظيمة ذات تأثير نفسيّ على وجدان الإنسان في الحياة الدنيا وهو الاطمئنان والشعور برضا الله تعالى ونيل الثواب في الآخرة. ولا يتحقق ذلك إلا على يد قائد هذا البعد، فإن الاتقياء إذا ابتنى على الهوى والمصالح فإن صاحبه واقع في مهاوي الضلال.

ومن المظاهر القياديّة عملية التطوير والابتكار، والنقد البنّاء، وعدم الاكتفاء بالموجود، والحث على الجديد، والمعاصرة في طرح الأمور ومواكبتها ومعالجتها؛ فإن حسّ المعاصرة شرط أساسيّ لتبليغ الإسلام وإيصال رسالته إلى الجيل الجديد، ومواجهة التحديات والمؤامرات.

أضـف إلى ذلك فقد ركّز الإمام الخامنئيّ على منهجية التأصيل في شتى المجالات من خلال الرجوع إلى تعاليم الإسلام الأصيلة التي أنزلها الله تعالى على قلب النبي محمد صلى الله عليه وآله، لما يترتب على ذلك من قيم عظيمة وهي صفاء التعاليم الإسلامية، والاستقلالية، والعزّة، والمنعة والقوة.

وكذلك أرسى منهجية التجديد والتطور خصوصًا في المناهج الدراسية الحوزوية، بما يتناسب وحاجات العصر ويحقّق التلاؤم بين ما يصرفه الطالب من العمر وما يكتسبه من العلم؛ وبالتالي أعاد تشكيل العقل الحوزويّ من جديد، بنحو تكون الحوزة قائدة للمسيرة، ولا تعيش العزلة عن العالم، وتجيب عن مسائل الزمان والمكان، بل تصبح المشعل الذي يضيء للأجيال.

كل تلك المسائل ما كانت لتتحقق لولا ميزة رئيسة في شخص القائد ألا وهي الشجاعة، وذلك في عدّة مجالات: الشجاعة السياسيّة، الشجاعة العلميّة، الشجاعة في الحرب والمواقف، الشجاعة في طرح الجديد في الحوزات، الشجاعة في الفتيا بأمور جديدة...

والقيادة عندما تعضدها الشجاعة تصنع المعاجز؛ فحيث يتطلب الأمر موقفًا يقف، دون أن تأخذه في الله لومة لائم.

٢- ميزات المؤتمر وأهميته:

نظرًا لأهمية هذه الخصائص عند الإمام الخامنئيّ قام معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية بعقد هذا المؤتمر في سياق الإضاءة على عظمة هذه الشخصية اجتهاديًّا وفكريًّا وحضاريًّا ومفاهيميًّا...

وكان من نتائج المؤتمر عدّة أمور:

أ. الأول في العالم العربيّ:

لعل هذا المؤتمر هو الأول في العالم العربيّ حول شخصية الإمام الخامنئيّ وقد عالج مجموعة من المسائل الفكرية بعمق وموضوعية ومنهجيّة وحوار.

وقد مهّد وفتح الباب لمؤتمرات لاحقة وكتابات علمية وتوسيع البحث بصورة أعمق وأشمل في فكر الإمام القائد ونظرياته.

ب. القراءة المتنوعة لفكر الإمام الخامنئيّ:

تمّت قراءات متنوعة لفكر القائد من قبل شخصيات ذات خلفيات دينية وفكرية وعربية؛ ومن دول متنوعة كمصر والمغرب والكويت وإيران ولبنان...وكان لهذه القراءة دلالات

مهمة جدًّا من كيفية التلقي، والتفاعل، والتقبّل، والتعرف، والتفهم خصوصًا من قبل مفكرين كبار في العالم العربي.

ج. تنوع المسائل التي تمّ بحثها وغناها:

عالج المؤتمر عدّة أبعاد في فكر الإمام الخامنئيّ ومن ذلك: الدين والإنسان والدولة ونظام القيم والديمقراطية والسلطة والمعارضة والعلاقات الدولية والاستراتيجية السياسية والتنمية الثقافية والإصلاح الديني والنهضة العلمية وولاية الفقيه والتجديد والتجديد والاجتهاد والرؤية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والرؤية التوحيدية والاجتهاد الممانع في الثقافة والاجتماع والمنظور الفكري...

د. تولد مسائل جديدة:

برزت مسائل فكرية من خلال النقاش في البحوث التي عالجها المشاركون وهي جديرة بالبحث والنظر تدور حول مجموعة مسائل حول مفاهيم عقائدية وسياسية واجتماعية وحضارية وفقهية...

وفي سياق المعالجات نذكر إيجازًا حول النتائج الأساسيّة التي تناولتها البحوث حول آراء القائد على النحو التالي:

٣- نتائج من كلمات المؤتمر

أ- النظرة إلى ولاية الفقيه

١. تحديد معنى ولاية الفقيه المطلقة:

لا تعني الولاية المطلقة للفقيه أن يكون الفقيه مطلق العنان يحكم بما يشاء ويأمر وينهى بما يشاء، بل المقصود بالولاية المطلقة للفقيه أن للفقيه صلاحية القرار اللازم بشأن كل مشكلة لا يحلّها القانون، يقول الإمام الخامنئي: «إن من الكذب ما يروّجه بعض التيارات الفكرية والإعلامية حول الولاية المطلقة للفقيه، فيفسرونها بمعنى الحكم الفردي المطلق.

إن هذا غير صحيح، ولاية الفقيه - وفقًا لدستورنا - لا تعني نفي صلاحيات المؤسسات القانونية، إن مسؤوليات المؤسسات وصلاحياتها لا تقبل أن تسلب أو يمنع من تنفيذها. إن ولاية الفقيه تقوم بدور هندسة النظام وحراسة الخط الإسلامي العام فيه حتى لا يميل إلى يمين أو شمال، إن هذا هو أهم ما تتضمنه ولاية الفقيه من مفاهيم»[1].

(١) الإمام الخامنئي، خطاب بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لرحيل الإمام الخميني بتاريخ ١٣٨٣/٣/١٤ هجرية شمسية.

٢. حكومة ولاية الفقيه تتحرك وفق قيم ومعايير:

يقول الإمام الخامنئي: «...أن نظرية الحكم الإسلامية المبنية على ولاية الفقيه، على النقيض من ساير نظريات الحكم التي تنظر إلى السلطة والحكم كحالة ثابتة غير قابلة للنقد أو التغيير – لا تنظر إلى الحكم بهذا المنظار، فهي لا ترى أن صلاحية الحكم التي يتمتع بها الحاكم الفقيه صلاحية ذاتية غير قابلة للخدش والتغيير، بل هي صلاحية مشروطة رهينة بمدى التزام الحاكم بالمعايير والقيم التي لا بدّ أن تحكم المجتمع الإسلامي، فإن فُقدت المعايير والصفات التي تدور مدارها شرعية الحاكم، زالت عنه الشرعية تلقائيًا، ولم يعد صالحًا للحكم، وهذا هو الواجب الذي يضطلع به مجلس الخبراء»[1].

٣. ولاية الشرعية والجماهير:

إن نظام الحكم القائم على أساس نظرية ولاية الفقيه هو نظام الحكم القائم على أساس الشرعية المستمدّة من النص الإلهي، والجماهيرية المستمدّة من دعم الشعوب ورضاهم وتأييدهم للفقيه الجامع لشرايط الولاية والحكم.

ومن هنا، جاء المصطلح الجديد الذي أبدعه الإمام الخامنئي للتعبير عن طبيعة الحكم القائم على أساس ولاية الفقيه وهو «حكومة الشعب الدينية»، أي الحكومة التي تستمد قوتها من آراء الجماهير وشرعيتها من التشريع الإلهي، أي الدين الذي جاء به النبي الأعظم (ص) عن الله سبحانه وتعالى.

٤. علاقة الولي الفقيه بالقانون:

رَدَّ المرشدُ أيضًا على الذين وصفوا الحكمَ المطلقَ للفقيه بالخروج علي القانون بقوله: «على المرشد احترامُ القوانين وتطبيقُها بحذافيرها، لكن تأتي ظروف ليس بإمكان المسؤولين والمُدَراء تطبيقَ القانون تطبيقًا كاملًا، لأنهم سوف يواجهون المشاكل. لمثل هذه الظروف فتح الدُستورُ قنوات يستطيع المرشد من خلالها التَدَخُّلَ و تَقييمَ الأوضاع، فإذا شعر بضرورة تطبيق ما عجز المسؤولون عن تطبيقه، يقوم به. وإذا أصبحت المشكلةُ أزمَةً وطنية، يتمّ إرجاعُ المشكلة إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام. هذا هو مفهوم ولاية الفقيه المطلقة.»

٥. شروط الولاية:

إن للفقيه الذي عيّنه الشرع إمامًا للناس وحاكمًا ووليًا شروطًا أساسية أهمها:

١ – الإحاطة العلمية بالشريعة الإسلامية بالاجتهاد المطلق الذي يتيح له أن يستخرج الحكم الإلهي في كل ما يهم حياة الناس وتنتظم به أمور معاشهم ومعادهم.

(١) كلمة الإمام الخامنئي في اجتماع مدراء النشريات الطلابية بتاريخ ١٣٧٧/١٢/٤ هجرية شمسية.

٢- العدالة والتقوى على مستوى عالٍ رفيع يجعل الخطأ والزلل والخروج عن مبادئ الحق والشرع منه أمرًا شبه المستحيل بما يتحلّى به من ملكة العدل والتقوى الرادعة له عن الظلم والقبيح.

٣- الكفاءة الإدارية والقيادية التي يستطيع بها معرفة مصالح الجماهير السياسية والاجتماعية وغيرها، مع الاستعانة بأهل الحجة والخبرة والرأي.

٤- الشجاعة التي تجعل منه قائدًا قويًّا بعيدًا عن الضعف والوهن في مواجهة المشاكل والأخطار.

٦. ولاية الفقيه والمجتمع المدنيّ:

ولاية الفقيه هي الركن الأساس لنظام المجتمع المدني الإسلامي. إن الإسلام له نظامه الخاص بالمجتمع المدني القائم على أسس القيم العليا والعدالة، فإن النبي (ص) أقام مجتمعًا مدنيًا يحكمه العدل والقانون، وقد ضمنت فيه حقوق الناس كافة، عاش الناس فيه بأخوّة وأمان ومساواة، إنّ هذا المجتمع المدني الإسلامي لا يقوم إلا على أساس الولاية المتمثّلة في عصرنا هذا في ولاية الفقيه.

يقول الإمام الخامنئي: «إن ولاية الفقيه في المجتمع المدني النبوي هي الأساس، لأن الحكم في المجتمع المدني النبوي هو حكم الدين، وولاية الفقيه تعني حكومة الدين، فإن الولاية لا تعني حكومة الشخص على الناس، بل تعني حكومة القيم والمعايير»[1].

٧. ولاية الفقيه إلى جانب المؤسسات الأخرى:

ليست ولاية الفقيه مؤسسة إدارية في عرض المؤسسات الأخرى، وبديلًا عنها في إدارة المجتمع، وتنفيذ المصالح والأحكام، يقول الإمام الخامنئي: «إن ولاية الفقيه ليست عنوانًا رمزيًّا فارغًا عن الصلاحيات لا يتجاوز حدود صلاحياتها النصيحة والموعظة كما كان يريدها ويروّج لها البعض في بدء الثورة، كما أنها ليست مؤسّسة تنفيذية تحل بديلًا عن المؤسسات الإدارية والتنفيذية، فإن النظام الإسلامي يشتمل على القوى التنفيذية والقضائية والتشريعية، وكل من هذه القوى والقائمين عليها يتحمّل مسؤولياته الخاصة ويقوم بدوره المعيّن له في النظام، وإنما الدور الذي تقوم به ولاية الفقيه هو الرقابة التامة والشاملة على هذا النظام بكل تعقيداته وأجزائه وأركانه حتى لا ينحرف عن الأهداف والقيم التي أسّس لأجلها، ودور ولاية الفقيه دور العين البصيرة النافذة المشرفة المراقبة لمسيرة النظام؛ العين التي ترعى هذه المسيرة وتوجّهها نحو أهدافها المقصودة، وغاياتها المنشودة. هذا هو الدور الأساس لولاية الفقيه في النظام الإسلامي»[2].

---

(١) الإمام الخامنئي، كلمة في اجتماعه مع مدراء النشريات الطلابية، تاريخ ٤/ ١٢/ ١٣٧٧ هجرية شمسية.

(٢) الإمام الخامنئي، كلمة بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لرحيل الإمام الخميني بتاريخ ١٤/٣/١٣٨٣ هـ.ش.

ب- نظرته إلى العدالة

١. يرى الإمام الخامنئيّ أنّ حُسنَ العدالة، والرغبة الوافرة في تحقيقها، والحديث الفلسفي عن ذلك لا يُعَدّ كافيًا، بل ينبغي أن ينصبّ الهمّ الرئيس على إقامة المناسبات الاجتماعية في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية وعلى أساس العدل.

٢. التفكيك بين الغايات والكمالات الاجتماعية من جانب، والكمالات الفردية من جانب آخر، لينطلق من خلال ذلك إلى مقارنة بين العدالة والفضائل والخيرات الاجتماعية، جازمًا بأنّ العدالة في مرحلة أعلى من تلك الفضائل لكنها رغم ذلك تعتبر في مستوى متوسط إذا ما تمّ مقارنتها ببقية الكمالات الباطنية للفرد وفلاحه الحقيقي. وعلى هذا فالعدالة لا تُعَدُّ هدفًا وغاية نهائية للإنسان.

٣. ضرورة التوفيق بين العدالة والمعنويّة والعقلانيّة، إن حقيقة كون روح التوحيد والدعوة إلى الأخلاق والمعنوية والعبودية يمثلان الأسّ بالنسبة للتعاليم الإسلامية، تؤدي هذه الحقيقة بنا إلى أمر مهم وهو كون العدالة الاجتماعية لا تحقق لوحدها الفضائل للمجتمع الإسلاميّ، بل ينبغي أن تلاحظ حقيقة أن المعنوية ينبغي أن تكون وإلى جانب العدالة الشغل الشاغل للمجتمع الإسلامي. ولو تجاوزنا هذا فلا بد أن نشير إلى أن العدالة لا يمكن أن تتابع وتتحقق بشكل واقعيّ وحقيقيّ ما لم تترافق ودوافع معنوية. فلقد أثبتت التجربة أن الدعاة الصادقين الذين يدعون إلى العدالة هم من المتدينين الذين يتمتعون بالخلفيّة المعنوية والدينية الراسخة كما أن من القطعي ألّا تكون هذه المعنوية لوحدها الضامن لتحقيق العدالة ما لم تترافق والتدابير والعقلانية الكافيين.

ويصرّ سماحته على أن تحقق العدالة بحاجة إلى بسط مفهوم الاعتقاد بالمبدأ والمعاد والمعنوية في المجتمع. فما لم تعمّ هذه المعتقدات أفراد المجتمع فإن العدالة الاجتماعية الحقيقية التي يرنو إليها الإسلام لا يمكن تحقيقها[١].

ج- النظرة إلى العلاقات الدولية

الأسس التي يجب أن تبتني عليها العلاقات الدوليّة على شكل نقاط:

١- أنّ العلاقات الدوليّة ضرورة من الضرورات اليومية، والأساس هو إقامة العلاقات مع كلّ الدول، إلا ما استثني بسبب انعدام أو عدم توفّر الشروط اللازمة لهذه العلاقة.

(١) الإمام الخامنئي، خطاب له في الملتقى الثاني للأفكار الإستراتيجية ٢٧/ ٢/ ١٣٩٠.

٢- التكافؤ في العلاقة بين الطرفين، حيث يجب أن لا تكون العلاقة على نمط العلاقة بين التابع والمتبوع، وهو النمط الذي كان سائدًا في علاقات الدول أثناء حقبة الحرب الباردة التي شهدت انقسام العالم إلى المعسكرين الشرقي والغربي.

٣- يجب أن تكون العلاقة بين الدول على أساس الاحترام المتبادل للمصالح وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للطرف الآخر، وعدم المساس بسيادة الطرف الآخر.

٤- إنّ الاختلافات بين الدول يجب أن تُحلّ عبر الوسائل السلميّة، وعبر الحوار إلى الوصول إلى نقطة مشتركة من أجل الاتفاق على الحلول وتصفية الخلافات دون فرض الإرادات من أحد الطرفين على الآخر وإنّما بإرادة مشتركة حقيقيّة، ولا يجوز استخدام القوّة إلا في حالة الدفاع، فهو حقّ مشروع للدفاع عن الأرض والإنسان.

٥- الإيمان ببناء علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة ودول المنطقة، وإيران سوف لن تستخدم قوّتها لإضعاف الدول المجاورة.

٦- الوقوف بوجه الاستكبار والهيمنة الأجنبيّة والدفاع عن الاستقلال والسيادة والقرار الوطني.

٧- دعم الشعوب المستضعفة وتمكينها من إرادتها وحقوقها وخصوصيّاتها واستثمار ثرواتها دون استحواذ من القوى الأجنبيّة.

٨- دعم المقاومة ضدّ العدوّ الصهيونيّ الغاصب من جميع القوى المقاومة ولا سيّما القوى الفلسطينيّة والمقاومة الإسلاميّة في لبنان.

٩- اعتبار فلسطين القضية المركزية في العالم الإسلامي ودعمها بكل السبل المتاحة، والانتصار لها انتصار للكرامة الإسلاميّة واستعادة لحقوق المسلمين جميعًا وليس أبناء الشعب الفلسطيني وحدهم.

١٠- اعتماد التوازن بين الحكمة والمصلحة والكرامة أساسًا في المعادلة السياسيّة لصناعة القرار الخارجيّ.

١١- دعم التغيير الديمقراطي والثورات الشعبيّة في العالمين العربي والإسلاميّ، واعتبارها أساسًا لتمكين الشعوب من إرادتها، وكسر المعادلات الظالمة المفروضة عليها من عقود طويلة.

د- النظرة إلى التقدم الإسلامي

١. المبادئ الفكرية وأصول المعرفة للتقدّم الإسلامي:

لا بـدّ أن نأخـذ المبـادئ الفكرية وأصـول المعرفة من الفلسـفة الإسـلامية وعلم الكلام الإسلامي وعلم المعرفة ومعرفة الإنسان الإسلامي.

أ- من المبادئ الفلسـفية الإسـلامية، أن العالم مكوّن من الطبيعـة وما بعد الطبيعة، وكل الموجودات المادية وغيرها مخلوق قوة لا مادية حكيمة.

ب- من المبادئ الأساسية الاعتقادية التي تؤثر في أطروحة التقدم، مسألة المعاد والإيمان باليوم الآخر، تلك المسألة تعني عدم انتهاء القضايا في حياة الإنسان بالموت.

ج- عدم الفصل بين الدنيا والآخرة: «الدنيا مزرعة الآخرة».

د- إن وسـائل المعرفة والوصـول إليها متعددة من الحواس الظاهريـة والباطنية، والعقل والوحي، ولا بدّ لنا أن لا نكتفي بالحس والتجربة والعقل الآلي فيؤدي إلى الحرمان من المعرفة عن طريق الوحي والكتاب والسنة.

هـ- معرفة الإنسان في الإنسان: فإن الإسلام على حسب المعارف الإسلامية موجود ذو أبعاد متعددة: الجسمانية والروحانية، العاطفية والأخلاقية والغريزية والعقلانية.

و- كل من يريد مباشرة الحكم في أي مجال من مجالات الحكومة، لا بدّ له من إحراز ما يصلح للحكومة في وجوده، أو يسعى لإيجاد الصلاحيات في نفسه.

ز- الرؤية غير المادية إلى الاقتصاد: فإن كثيرًا من المشاكل التي يعاني منها الناس في الدنيا، ظهر من ناحية الرؤية المادية إلى الاقتصـاد والثروة والنقد، إنما جاء الاسـتعمار والاستضعاف حصيلة لهذه الرؤية.

ح- ارتباط التقدم بالعدالة.

٢. ساحات التقدم: للتقدم أربع ساحات أساسية مهمة:

الأولى: ساحة الفكر؛ فلنيل التقدّم لا بدّ من الحركة نحو تحقّق مجتمع متفكّر.

والثانية: سـاحة العلم؛ إذ إن العلم حصـيلة الفكر، فلا بدّ من مضـاعفة الإبداعات العملية والحركة نحو الاستقلال العلمي، وتبديل العلوم بالفنون واستمرار البحث والتعميق العلميّ.

والثالثة: ساحة الحياة والعيش؛ فمن الخطإ أن نهمل بالنسبة إلى أهمية المواهب المادية في الحياة، فلا بدّ لنا أن نعتني كثيرًا بتوفر الإنتاج وازدياد كفاءة الإنتاجية وارتقاء المعلومات العامة، والخدمـات المدنية وارتقاء معدل العمر وتقليل معدل موت الأطفال وقلع الأمراض المسـرية والمكافحة ضد الفقر والجهل والفساد وعدم الأمنية والإضراب عن العمل بالقوانين...

والرابعة: ساحة المعنوية؛ وهذه الساحة أهم من سائر الساحات، وهي روحها ولا بدّ لأطروحة التقدم أن تُنظّم نظمًا ينتج المعنوية أكثر فأكثر، والمعنوية لا تنافي مع العلم والسياسة والحرية .

هـ- نظرته إلى الرؤية الحضارية لمراحل حركة المجتمع الثوري الإسلامي

١ - يقسّم حركة المجتمع الإيراني في ظل الإسلام إلى خمس مراحل:

الأولى: مرحلة الثورة الإسلامية، وهي مرحلة التغيير الشامل للمجتمع في كل أجهزته الحاكمة وقيمه السائدة.

الثانية: مرحلة التخطيط لإقامة النظام الإسلامي التي يراد بها مشروع هندسي كامل شامل يطبق في البلد من خلال الدستور الذي يصوت عليه الشعب كله.

الثالثة: إقامة الدولة الإسلامية بكل ما تتطلبه الدولة من تنظيم أجهزة الحكم وفق المشروع الإسلامي للجمع بين الأصالة والمعاصرة.

والهدف الجمع بين أصالة الرسالة الإسلامية ومعاصرة الواقع الراهن والاستفادة من التجارب والعقلية البشرية في كل المجالات.

الرابعة: مرحلة إقامة المجتمع الإسلامي وبنائه أو تجديد بنائه كاملًا على أسس إسلامية من حيث الاقتصاد والسياسة والأخلاق والتربية والتعليم وغيرها من الأبعاد الفردية الاجتماعية.

الخامسة: مرحلة إقامة الحضارة الإسلامية أو الحركة العالمية الإسلامية، وهذه الحضارة هي ما تتطلع إليه أمم الأرض جميعًا...وهذه المرحلة هي التي بدأت بشائرها في المنطقة نتيجة الصحوة الإسلامية وستعم العالم كله إن شاء الله.

٢- الأصول والعناصر الخمسة لبناء الحضارة الإسلامية في رؤية السيد القائد:

هذا المشروع مستمد من النظرة الإسلامية للكون والحياة، وكلما ترسّخت هذه النظرة تسارعت الخطى نحو تحقيق الإنتاج الاجتماعي والحضاري، أما هذه العناصر فهي خمسة:

أ. التوحيد.

- التوحيد ليس مسألة فلسفية وكلامية فحسب يدور البحث حولها بصورة نظرية، بل هي منهاج عملي للحياة يزيل من أمام حركة الإنسان كل الآلهة المزيفة كما يزيل من داخل نفسه كل عوامل الضعف والاستسلام أمام القوى الطاغية ويجعله يتجه دون أي خوف لتحدي الطواغيت ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾.

– والتوحيد يربك الإنسان برقابة غير منظورة بيدها ملكوت السماوات والأرض، وفي ذلك انضباط سلوكي وشعور بالقوة والاقتدار.

– والتوحيد يجعل حركة الإنسان على ظهر الأرض منسجمة مع حركة الكون بكل ما فيه من دقة وعظمة وحسابات دقيقة وبعد عن العبثية ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[1]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[2].

ب. تكريم الإنسان.

يقول السيد القائد: الإنسان هو المحور في النظرة الإسلامية، لكن هذه المحورية تختلف تمام الاختلاف عن محورية الإنسان، ويرى أن النصوص الدينية تؤكّد أن الشمس مسخّرة للإنسان والقمر والبحر مسخّران للإنسان، والتسخير هنا، يعني أن الله سبحانه وتعالى جعل كل هذه الكائنات تحت تصرف الإنسان ويستطيع الإنسان أن يستفيد منها على أكمل وجه، وهذا التسخير هو التبلور العملي لكرامة الإنسان التي صرّح بها القرآن الكريم حيث قال: ﴿ولقد كرّمنا بني آدم﴾، وهذا التكريم يراه السيد القائد يشتمل على مرحلتين: تكوينية وتشريعية، وعلى هذا الأساس تقوم الحكومة الإسلامية والنظام الإسلامي، إنه أساس إنساني بامتياز.

ج. استمرار الحياة بعد الموت:

يرى سماحة السيد القائد أن الإيمان باستمرار الحياة بعد الموت له تأثير عظيم في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتنظيم أسس الحكومة الإسلامية وإدارة المجتمع، وهذا فهم حضاري لهذا الأصل من أصول الدين، فليس الإيمان بالقيامة مجرّد إيمان نظري، وليس إيمانًا ذا تأثير على سلوك الفرد فحسب، بل إنه ذو أثر قوي على علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وأيضًا بنظيره في الخلق، وهكذا علاقة الإنسان بالدولة، بل له علاقة بأسس الدولة الإسلامية.

د. قدرة الإنسان على التكامل اللانهائي:

يقول سماحته: «النقطة الرابعة في نظرة الإنسان المسلم إلى الكون والحياة هي قدرته على التكامل اللانهائي»، ويرى أنها من المحاور المهمة لانطلاق الحركة الحضارية الإنسانية.

هـ. الإيمان بتوجّه حركة العالم نحو حاكمية الحق والصلاح:

سادت في بعض أوضاع العالم الإسلامي فكرة توجّه المسيرة البشرية نحو الانتكاس والانحطاط، وهي فكرة تتعارض مع هدف الإسلام الذي يستهدف توجيه البشرية نحو الكمال والرقي، وتتعارض مع ما ينبغي أن يحمله الإنسان المسلم من أمل في مستقبل هذا الدين.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية ١١٥.

(٢) سورة الدخان، الآية ٣٨.

٣- الواجبات المترتبة على الأصول الخمسة:

يبيّـن الإمام القائد الواجبـات العملية المترتبة على هذه العناصـر الخمسـة التي يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

أولًا: العبودية لله الواحد الأحد وإطاعته والانخراط في موكب هذا الكون المسبّح لله.

ثانيًا: الحركة والسـعي المسـتمر نحو تكامل الإنسـان علميًـا وفكريًا وروحيًـا وأخلاقيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

ثالثًا: تفضيل الفلاح الأخروي على الربح الدنيوي في كل حال.

رابعًا: اسـتفراغ الوسـع وبذل الجهد والسـعي والكفاح سـواء على المسـتوى الفردي أو الاجتماعي، وتجنب الكسل والبطالة واللامبالاة، وعدم الخضوع لهوى النفس.

خامسًا: عقد الأمل على المسـتقبل والثقة بالنصر في كل الظروف والإيمان بحتمية انتصار الحق على الباطل.

و- الإستراتيجية عند القائد

- إسـتراتيجية الإمـام القائد هي إسـتراتيجية الإمـام الخميني(قده)، بقواعدها وأسسـها وضوابطها.

- أصالة الإسلام المحمدي الأصيل كمنطلق وقاعدة.

- وجوب المحافظة على الجمهورية الإسلامية.

- يريد تطويرًا وإبداعًا من خلال المثقفين والمفكرين، ويريد أن يأخذ أفضـل النتائج في العمليـة التطويريـة، ولكن يوجد قيدان أساسـيان: القيد الأول: الهوية الدينيـة، والقيد الثاني: الهوية الوطنية.

- ليس الموقف من الاسـتكبار مجرد وجود اختلاف سياسـيّ، فهذا الاختلاف السياسي موجود بين كل الدول وهو أمر طبيعيّ، لكن النظرة تنطلق من رفضـنا لإلغاء هويتنا المسـتقلة، وبالتالي أي تدخل تحت أي عنوان استكباري يريد إلغاء الهويات أمر مرفوض.

- التأكيد على الحالة الشـعبية وضـرورة مواكبتها في الخيارات السياسـية؛ فالموضوع الشعبي موضوع أساس، وأي سياسة لا تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام، ستكون وبالًا ومشكلة عليه.

• القضية الفلسطينية: يعتبر الإمام القائد كما الإمام الخميني(قده) أن إسرائيل غدة سرطانية، وأن الحل هو زوال الاحتلال، ولا يمكن القبول بتشريع الاحتلال، وبالتالي أي حل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خيارات الشعب الفلسطيني.

• الوحدة الإسلامية أصل وأساس، وبالتالي هو يدعم هذه الوحدة.

• التأكيد على عالمية النهضة الإسلامية؛ فالثورة ليست لإيران فقط إنما هي لكل العالم، وهذا الإسلام العظيم هو للانتشار والتبليغ وليس محصورًا لا بجماعة ولا بشعب خاص.

ز- حاكمية مبدأ التوحيد في الحياة

علينا أن نتلمّس بعض الوجوه العامة التي لو التقطناها في نصوص وأدبيات الإمام الخامنئي لأمكن لنا رسم الإطار العملاني القائم على بناءات وقواعد نظرية، أو مبدأ التوحيد وحاكميته في الحياة، ومن ذلك قوله:

١- «علينا أن نسعى إلى تحقيق العدالة والقيم الإسلامية في المجتمع، وأن نخلق من المجتمع مجتمعًا دينيًا وإسلاميًا»[١].

٢- ذهابه إلى أن الأصل الذي عنه يصدر المشروع النهضوي الإسلامي المعاصر إنما هو فكر ونهوض وقيادة الإمام الخميني، وهو النهج الذي شرح الإمام الخامنئي بعض مفاصل أبعاده في بحث مستقل ذهب فيه إلى أن نهج الإمام فيه أبعاد منها:

البعد الأول: امتزاج المعنويات بالسياسة....

البعد الثاني: موقع ودور الأمة الاستثنائي في حراك الإمام الخميني مما شكّل قناعة عند الإمام الخامنئي أن الديمقراطية الحقيقية هي تلك التي رسمها الإمام الراحل (قده). وأنها تختلف عن الديمقراطية الأميركية المزيّفة. من هنا، «فإنّ الذي جاء بالديمقراطية هو الإمام والثورة ونظامنا الإسلامي»[٢].

البعد الثالث: الرؤية العالمية والشمولية في منهج الإمام السياسي.

البعد الرابع: صيانة القيم من خلال تبنّي ولاية الفقيه:

فالمعيار في ولاية الفقيه يقوم على العلم والتقوى والدراية، والعلم يستتبع وعيًا. والتقوى شجاعة، والدراية مصالح البلاد وشعبها. إن نص هذا البعد بالغ الأهمية لما يحوي من الحقائق التالية:

---

(١) الإمام الخامنئي، لقاء مع قرّاء القرآن الكريم في طهران خلال شهر رمضان، ١ رمضان ١٣٢٥ هـ.ق.

(٢) م.ن.

• إن نظام القيم الإسلامي مرتبط على المستوى النظري بمبدأ الولاية بمفهومها الوارد في العقائد والأخلاق والعرفان. ثم إن هناك قيمًا تستظل في مبدئية ولاية الفقيه كمضمون يعبّر عن الحاكمية السياسية والاجتماعية، وكناظم لجماعة المسلمين. وهذه المبدئية هي نظام يشمل أركان الجماعة أو الأمّة المسلمة، ولا يقتصر على الفرد وحاكميته المطلقة، إذ مثل هذه الحاكمية هي على طرف نقيض مع القيم الإلهية، وبالتالي مع المعنى الذي تحمله حاكمية ولاية الفقيه.

• إن مشروعية الولاية لا يمكن أن تكون ذاتية أو إدارية فهي بالأصل نابعة من الدين نفسه، ثم إنها مشروعية شعبية مرجعها إرادة الناس..

• إن الدور الفعلي لولي الأمر هو هندسة النظام بمعنى رسم الحيثية الشرعية في إدارة الحكم وطبيعة النظام وفق الأهداف الإلهية والمطامح الشعبية والتشريع الفقهي، وهنا ضرورة أن يكون الولي فقيهًا بمعنى صاحب علم ودراية.

• ثم إن التركيز المفصلي أن المضمون الذي تستند عليه الولاية هي نظام قيمي إلهي يقع على طرف النقيض الحضاري للمادية الرأسمالية.

البعد الخامس: العدالة الاجتماعية، إذ إن أهم ما يميّز المنهج السياسي عند الإمام الخميني هو «بعد العدالة الاجتماعية، فلا بدّ لنا في هذا المنهج من جعل العدالة نصب أعيننا في جميع أركان الحكومة وقواها التقنينية والقضائية، وإلغاء الفواصل الطبقية»[1].

ح- ملامح التوحيد في مسار الحياة الإنسانية:

من التحديدات التي تناولها الإمام الخامنئي فيما يخص القيم التوحيدية:

١- أن التوحيد يعني خلاص الإنسان من العبودية والطاعة لغير الله.

٢- وهو يعني تحطيم كل قيود النظام السلطوي.

٣- كما يعني كسر سر الخوف من القوى الطاغوتية.

٤- والتوحيد يعني الاعتماد على الطاقات التي أودعها الله في الإنسان.

٥- وهو يعني أيضًا الاعتماد على الوعود الإلهية بانتصار المستضعفين.

أما على مستوى القيم الفردية، فالتوحيد يعني:

١- التعلّق القلبي بالرحمة الإلهية وعدم الخوف من احتمال الهزيمة.

---

(١) الإمام الخامنئي، لقاء مع قرّاء القرآن الكريم في طهران خلال شهر رمضان، ١ رمضان ١٣٢٥ هـ.ق.

٢- مواجهة كل المصاعب والأخطار التي تهدّد الإنسان في طريقه لتحقيق الوعود الإلهية بصدر رحب.

٣- وتحمل مشكلات الطريق في سبيل الله والأمل بالنصر النهائي.

٤- ويعني تركيز الأحداق على الهدف السامي، وهو خلاص المجتمع من كل ظلم وتفرقة أو جهل أو شرك.

٥- أن لا يطلب المرء في كل ذلك إلا الأجر الإلهي في قبال المصاعب الشخصية»[1].

٤- محاور الكتاب

يتناول هذا الكتاب كلمة الجهة المنظّمة وكلمة راعي المؤتمر، وخمسة محاور على النحو التالي:

- المقدّمة

- كلمة الجهة المنظّمة

- كلمة راعي المؤتمر أمين عام حزب الله سماحة السيد حسن نصر الله

• المحور الأول: الحضارة والقيم

- الرؤية التوحيديّة وقيم الحضارة الإسلاميّة (الشيخ شفيق جرادي)

يعتبر هذا البحث تأسيسيًا على مستوى حركة التنظير الاجتهادي عند الإمام الخامنئي (دام ظله)، فهو يضع القاعدة المركزية للفهم، وبمعزل عنه تبقى عملية الفهم مبتورة وتحتاج إلى مجهود.

- الرؤية الحضاريّة القيميّة لدى الإمام الخامنئي (حفظه الله) (الشيخ محمد عراقي)

هذا البحث يقدم رؤية السيد القائد للأسس والقيم، التي تبنى عليها الحضارة الإسلامية.

- القيم الغربيّة: حكاية السيّد الذي أطاح به خادمه (الأستاذ ألستير كروك)

يقوم الباحث في هذا البحث بالمقارنة بين القيم الغربية والقيم الإسلامية.

(١) الإمام الخامنئي، الإسلام المحمدي، ط١، اعداد مهدي علاء الدين، دار الولاية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢١.

• المحور الثاني: ولاية الفقيه

– ولاية الفقيه (فكرةٌ إسلاميةٌ أم حالةٌ مذهبية) (الشيخ تاج الدين الهلالي)

يبدأ هذا المحور بعرض لفكرة ولاية الفقيه ويربطها بولاية الأمر عند أهل الجماعة، ليثبت من خلالها أصالة هذه الفكرة الإسلامية.

– لمحة وجيزة عن نظرية ولاية الفقيه في فكر الإمام الخامنئي(الشيخ محسن الآراكي)

يأتي هذا البحث لتأصيل مفهوم ولاية الفقيه من خلال استعراض رؤية الإمام الخامنئي.

– ولاية الفقيه المطلقة وحكومة القانون (الدكتور فرج الله هدايت نيا)

يتحدّث هذا البحث عن العلاقة بين ولاية الفقيه والدستور.

• المحور الثالث: التنمية وقيم التقدم الاجتماعي في فكر الإمام الخامنئي

– المدخل إلى تدوين الأطروحة الجامعة للتقدم الإسلامي في رؤية الإمام الخامنئي(حفظه الله)(الشيخ غلام رضا مصباحي مقدم)

يبدأ هذا المحور بهذا البحث، الذي يقدم إطارًا نظريًا، يقوم بالتفريق بين فكرة التنمية التي ولدت في الغرب والتقدم الذي يعكس النظرة الإسلامية للموضوع نفسه.

– نظرةٌ إلى آراء آية الله الخامنئي في الميادين العلمية والثقافية والتعليمية والتربوية (الدكتور غلام علي حداد عادل)

يعرض هذا البحث للتنمية وحضورها في فكر السيد القائد على مختلف المستويات العلمية والثقافية والدينية، ويقدم صورة عن الرؤية النظرية للإمام وكيفية انعكاسها على أرض الواقع من خلال المؤسسات التي أنشأها من أجل تلبية متطلبات التقدم في المجتمع الإسلامي.

– الاجتهاد الممانع في الثّقافة والاجتماع: قضايا التربية والأسرة والثقافة في فكر الإمام الخامنئي (الأستاذ إدريس هاني)

يقوم هذا البحث بعرض فلسفة الثورة الإسلامية في التنمية، التي تقوم على مبدأ الحق في المعرفة من دون حواجز أو تبعية، ويقدم نماذج عن التنمية في كافة المجالات.

– النهضة العلمية في فكر الإمام الخامنئي (الشيخ محمد تقي السبحاني)

يقدّم الشيخ السبحاني في هذا البحث دراسته حول المكونات العلمية للنهضة الإسلامية، وحول ما أنجزته وما لم تنجزه، وعن التجارب التي مرت بها والآثار التي ترتبت عليها.

• المحور الرابع: السياسة في فكر الإمام الخامنئي

- الدين والإنسان في فكر الامام الخامنئي «(السيد إبراهيم الجعفري).

يستعرض السيد في هذا البحث أربعة مفاهيم أساسية في الإسلام هي: الدين والإنسان والدولة والفقيه، ويقوم بتحليلها ليخرج بنتيجة حول رؤية الإمام الخامنئي للدين والإنسان.

- الفلسفة السياسية في فكر الإمام الخامنئي (الشيخ محسن مهاجر نيا)

بحث يتناول فلسفة السياسة عند الإمام الخامنئي من خلال خصوصيتها الإسلامية المبتنية على العقيدة.

- العدالة في فكر الإمام الخامنئي (الشيخ الدكتور أحمد واعظي)

يتناول هذا البحث مفهوم التنمية عند الإمام الخامنئي دام ظله، فيقدّم مقاربة، تشرح الأساس التي تقوم عليها رؤيته، والتي تتركز حول العدل، وميزة هذا البحث هو المقارنة التي قام بها الباحث بين النموذجين الإسلامي والغربي.

- الفكر السياسي عند الإمام القائد الخامنئي(دام حفظه)(الشيخ نعيم قاسم)

بعد أن تحدثنا في البحث السابق عن فلسفة السياسة، ننتقل في هذا البحث للحديث عن السياسة في فكر الإمام الخامنئي، وهذا البحث يمتاز برؤيته العملية التي تنطلق من الواقع وحراكه.

- الأقليات في مجتمع إسلامي (المطران سيبوه سركسيان)

يعالج هذا النص حضور الأقليات في المجتمع الإسلامي.

المحور الخامس: الإمام الخامنئي ونظرته للقانون العام والعلاقات الدولية

- القانون العام والعلاقات الدولية في فكر الإمام الخامنئي

السيّد عمار الحكيم (رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)

وفيه يستعرض السيد الحكيم جملة من المفاهيم، التي تتعلق بالدولة والعلاقات الدولية في فكر الإمام الخامنئي.

- حقوق الإنسان من وجهة نظر الإمام الخامنئي (الدكتور منوشهر محمّدي)

بعد الحديث العام الذي تكلم فيه السيد الحكيم، والذي طرح من خلاله عددًا من التساؤلات المتعلقة بالقانون العام الذي يرعى علاقة الإنسان بالدولة وعلاقات الدول فيما بينها، يأتي بحث د. منوشهر محمدي ليجيب عن ما يتعلق بجانب حقوق الإنسان.

- آية الله خامنئي والسياسة الخارجيّة المبدئيّة (الدكتور السيد محمّد مرندي).

ثم يأتي الدكتور مرندي ليجيب عن السؤال الثاني المتعلق بالعلاقات الدولية، ورؤية السيد الخامنئي لها.

فقه التجديد والاجتهاد في النص الديني (د. عبد الحسين شعبان).

يستعرض مفهوم التجديد والاجتهاد من وجهة نظر شخصية.

الافتـتــاح

كلمة الجهة المنظّمة

كلمة أميـن عام حزب الله السيد حسن نصر الله

كلمة الجهة المنظّمة

الشيخ شفيق جرادي[1]

اعتدنا أن نحتفي بالشخصيات بعد أن يولّي زمانها، فهل ما نحن فيه احتفاء يأتي عكس التيار؟ أم أنّه لقاء فكري يخرج عن التقاليد الاحتفائية. يستهدف أمراً آخر؟ بصراحة أقول وبكلمة واحدة ما نريده من هذا المؤتمر هو أن ندخل ساحة فكر جديد لمفكر كبير نرصده لا بذهنية أنّه قائد، بل نرصد فيه المواضيع التي شرّعها أمام النهوض الإسلامي المعاصر بعقل اجتهادي ثاقب، عاين الوقائع والعلوم، واجترح لها الرؤى بحيث أهّلته امكاناته ليكون قائداً. ندخل عصره لنتعلّم ونستهدي كيف يمارس المعلّم المزكّي الهادي رسم المنعطفات الجديدة في إبراز الوعي والفكر من حيثية التجربة والواقع الناهض بالأمة لملاقاة وحي السماء هداية ونظماً، قيادة وإعماراً وبناءً لأجيال لن تعرف عصر الهزيمة في معركة الرسالة الشاملة.

في الهدف الثابت أن ندخل معه عهد حضارة طموحة رأت في الدين وفي الإسلام بُعداً عالميًّا يصلح ليقدّم نفسه كبديل عن كلّ القيم الحضارية السائدة اليوم والتي تشهد مرحلة شيخوخة تتحدّر فيها بإنسانيّة الإنسان لتجعل منها ارقاماً وأشياء في صراعات الحروب ونزيف الكرامة الدائم، حضارة تأبى إلا أن تستعيد للإنسان أصل الشر في وجوده من حيث المنشأ، وأن تنصب أمامه طريق صراط رسمتها استقامة تعاليم السماء وتدفع بإرادة الحرية فيه، وتشكّل عنوان المسؤولية عن إعمار الأرض وإصلاح العباد ربطاً بشرط موضوعي لذلك كلّه، مفاده أن تنضح الارادة والصراط وفطرة المنشأ تقيم التوحيد على نهج إمام رحل ليبقى روحاً منسوبة إلى الله ووجداناً يصدح بإسم محمد وعدالة علي وبإسم الأمل المنتظر الذي مذ عرفناه حقيقة أدركنا أنّ اليأس بضاعة المتخاذلين الراضخين لشيطنة الإنس والجن.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أمر كان منذ البداية نصب أعيننا، مفاده أنّا لم نتوقّع تقديم قراءة شاملة ومعمّقة لنهج الاقتدار الذي يمثّل الإمام الخامنئي، بقدر ما كانت الغاية عندنا أن نفتح

(١) مدير معهد المعارف الحكمية.

خياراً جديداً ينطلق من التفكّر والتأمّل والتدقيق باتجاه إحداث تغيير فكري جديد ينقل الفكرة من عالم التذهّن. والتذهّن عند الإمام الخامنئي يساوي تسطّح الأفكار والحقائق إلى عالم ممتلئ بالحياة يضجّ بالمعنى لا يعرف الموت، لأنّ فكرةً هي توأم للحياة حكمها الوحيد الموت.

لذا نحن مع مفكر وليّ وإمام من حياة الناس وحضور الله الدائم فيها، في مواجهة الحصار وزلازل الأمور، ولتسليم لوعد الله وأمر الله لتحقيق المستحيل...

أغتنم الفرصة لأقترح أمرين: الأول على المفكرين الإسلاميّين وغيرهم، الشروع بدراسة هذه الظاهرة الفكرية الجديدة...

والثاني على معلّم كلّ عربي نهج الإمام الخميني والخامنئي، نهج الاقتدار، عنيت به حجة الإسلام والمسلمين السيد حسن نصرالله أن يتبنّى رعاية جائزة سنويّة عنوانها: جائزة الإمام الخامنئي للإبداع الفكري والمبادرة الشبابيّة. ذلك لأنّ الإمام الخامنئي إمام إبداع وفكر ومعلّم أجيال.

كلمة افتتاح المؤتمر
الأمين العام لحزب اللّه
سماحة السيد حسن نصراللّه

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا خاتم النبيين أبي القاسم محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الأخيار المنتجبين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

السادة العلماء، السادة النواب أيها الإخوة والأخوات، السلام عليكم جميعًا ورحمة الله وبركاته.

يشرّفني أن أفتتح مؤتمركم هذا والذي أعتبره خطوةً نوعيةً وتأسيسية في مجاله، إذ لعلها المرة الأولى التي ينعقد فيها مؤتمر فكري وعلمي خارج إيران، يتناول فكر وشخصية سماحة الإمام السيد الخامنئي (دام ظله) من عدة أبعاد. كما أنني في البداية أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع المقيمين لهذا المؤتمر والمؤسسين له والمنظمين وإلى جميع الحاضرين والمشاركين في جلستنا هذه، أي جلسة الافتتاح، وفي جلسات المناقشة وأخص بالشكر منهم السادة والسيدات الذين شرفونا من خارج لبنان وتحملوا عناء السفر.

إن معرفتي الشخصية والمباشرة وعن قرب بسماحة الإمام الخامنئي تعود إلى العام ١٩٨٦، حيث أتاحت لي اللقاءات الكثيرة والمتقاربة أن أتعرف إلى الكثير من أفكاره وآرائه ومبانيه وطريقة تفكيره وطريقة تحليله للأحداث وعلى منهجه في القيادة والإدارة واتخاذ القرار، فضلا عن المواصفات الأخلاقية الرائعة التي يتحلى بها من تواضع ولين جانب ورحمة وحلم وسعة صدر وزهد وبساطة عيش إلى غيرها من فضائل الأخلاق.

لقد قرأت الكثير من كتبه وأستطيع الادعاء بأنني تابعت الأغلبية الساحقة من كتبه وحواراته وبياناته منذ توليه القيادة بعد رحيل الإمام الخميني قدس سره الشريف إلى اليوم، وأقول ذلك لكي أعطي شهادة، كما استمعت إلى كم كبير من دروسه الفقهية المسجلة في عدد من أبواب

الفقه، وبعد الاطلاع على شهادات كثيرين ممن يعرفه عن قرب سواء كانوا فقهاء أو مفكرين أو قادةً أو نخبًا سياسية وثقافية، وبعد متابعة لسيرته الشخصية والعلمية والفكرية والجهادية والسياسية نستطيع القول وبكل صدق وأمانة إننا بين يدي إمام عظيم في القيادة وحسن الولاية، وإمام عظيم في التقوى والزهادة، وإمام عظيم في الفقه والاجتهاد، وإمامعظيم في الفكر والتفصيل والتجديد. إننا بين يدي إمام يملك رؤية شاملة وعميقة ومتينة قائمة على الأسس التالية:

أولًا: المباني الفكرية والعلمية الأصيلة.

ثانيًا: معرفة الحاجات المعاصرة والمشاكل القائمة.

ثالثًا: معرفة الإمكانات البشرية والمادية المتاحة لأمتنا.

رابعًا: معرفة الحلول المناسبة والمنسجمة مع الأصول والأسس الإسلامية.

ولذلك نجده يقارب كل الأحداث والتطورات والموضوعات بوضوح وعمق انطلاقًا من هذه الرؤية الشاملة، ومع كل الشرائح التي يلتقيها وعلى اختلاف تخصصاتها واهتماماتها، ستجد أنك أمام قائد يحيط بالموضوع إحاطة عارف حتى بالتفاصيل، ويتحدث فيه كصاحب اختصاص، ويقدّم فيه كل جديد وبشكل مستدام.

سأذكر بعض الشرائح على سبيل المثال مما تابعته من خلال المتابعة الإعلامية في لقاءات سماحة السيد القائد:

- العلماء وأساتذة الحوزات العلمية: عندما يلتقي بالعلماء وأساتذة وطلاب الحوزات العلمية، يتحدث عن الحوزة كخبير بمناهج الدراسة وطرق الدراسة وأساليب التطوير، وعن الحفاظ على الأصالة وإيجابيات المناهج التقليدية والكلاسيكية والأخذ بما هو معاصر...

- المفكرين والمثقفين وأساتذة الجامعات وطلابها: يتحدث عن مناهج الدراسة في الجامعات ومشاكل الجامعات وآفاق الجامعات كأي أستاذ جامعي خبير ومطلع وضليع.

- الفعاليات النسائية المختلفة: حيث يقدم في هذه اللقاءات رؤيته حول المرأة ومكانتها ودورها ومسؤولياتها في التحديات المعاصرة.

- مع رجال الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية: يتحدث في المجال الاقتصادي حيث يقدم رؤيةً وسياسات عامة يدعو النظام الإسلامي للالتزام بها.

- مدراء ومعلمي المدارس، الأطباء والمهندسين والمزارعين والفلاحين: قبل مدة كان له لقاء مع الصناعيين، حيث تحدث مطولًا عن الصناعة.

- مع السينمائيين: يتحدث عن الأفلام وإنتاج الأفلام والأهداف والتطوّر والتطوير.

– مع الفنانين: في مجال الشعر والموسيقى والرسم والنشر.

– مع حفاظ وقرّاء القرآن المجيد، ومع المداحين للنبي ولأهل بيته.

– في مجال البيئة، فضلًا عن القادة السياسيين.

– وحتى في المجال العسكري: أنا كنت حاضرًا في جلسة كان يتحدث فيها –بالصدفة– فاكتشفت أنه يعرف أنواع الأسلحة المختلفة والإستراتيجيات العسكرية حتى تكتيكات القتال واستخدام السلاح.

في الحقيقة نحن نجد أنفسنا أمام شخصية عظيمة واستثنائية من هذا النوع، ونرى أن الكثيرين في هذه الأمة لا يعرفون عنها إلا القليل. ندرك كم هو مظلومٌ وغريبٌ هذا الإمام وهذا القائد في أمته، وحتى في إيران، بالإذن من الإخوة الإيرانيين، وحتى في البعد الأبرز والأوضح في شخصيته، وهو البعد القيادي والسياسي من خلال تصديه لمسؤولية قيادة الأمة منذ اثنين وعشرين عامًا، ولأنك أمام شخصية في الحقيقة يحاصرها الأعداء ولا يؤدي حقها الأصدقاء، يحجبون حقيقتها ونورها عن العالم وعن الأمة، بكل ما للكلمة من معنى.

مسؤوليتنا أن نعرّف الأمة على هذا الإمام العظيم لتستفيد من بركات وجود هكذا قائد وفقيه ومفكر لخير حاضرها ومستقبلها ودنياها وآخرتها، وهي التي تواجه من التحديات على كل صعيد ما لم تواجهه أمتنا خلال كل العقود والقرون السابقة، وهذه هي مهمة هذا المؤتمر البالغة الأهمية والحساسية.

أود في الوقت المتاح أن أقدّم شهادة سريعة حول البعد القيادي والسياسي في شخصية الإمام من خلال مواقف وتجارب مباشرة لي مع سماحته تبين مدى إحاطته ودقته وعمقه وصحة تحليلاته وتوقعاته حول بعض أحداث الشرق الأوسط ومنطقتنا بالخصوص، وبالتالي صوابية المواقف الحكيمة والشجاعة التي اتخذها وما زال يتخذها.

وأنا سأتحدث عن بعض الشواهد ولديّ منها الكثير، ولكن أكتفي بقليل منها نظرًا لضيق الوقت، آخذًا بعين الاعتبار المحاذير والظروف السياسية اللبنانية والإقليمية.

في الحقيقة أنا أعددت شواهد من منطقتنا، عندما يكون فقيه في إيران، مفكر إسلامي أو قائد في إيران يتعاطى مع أحداث منطقتنا هنا بهذه الدقة والوضوح، فهذه علامة فارقة وأساسية. نحن لا نتحدث عن رجل يعيش في لبنان أو في سوريا أو في فلسطين أوفي مصر أو في الأردن، يعني في ساحة الصراع المباشرة...

لقد اخترت وقائع عايشناها جميعًا خلال العقدين الماضيين:

أبدأ من مؤتمر مدريد ١٩٩١. كلنا يذكر عندما جاء الأميركيون، بعد عاصفة الصحراء، وتغيّرت معادلات في المنطقة وفي العالم وأصبحت أميركا هي القوى العظمى الوحيدة،

ولأول مـرة تجلس وفـود عربية علـى طاولة واحـدة، بما فيهـا لبنان وسـوريا. في تلك المرحلة، نتيجة أن هناك معادلات دولية تبدلت، هناك متغيرات كبرى حصلت في العالم وفي المنطقة، ومن جهة أخرى أن الإدارة الأميركية أعلنت تصـميمها على إنجاز ما يسمّونه سلامًا عادلًا وشـاملًا ونسمّيه تسويةً مفروضةً، اعتقد الكثيرون، بل سادت حالة من الإجماع أو شبه الإجماع في منطقتنا، تقول إننا أصـبحنا على مشارف التسوية وأن لا مفر منها لأن الأميركيين سيفرضون شروط الحل على جميع الدول المعنية.

فـي ذلـك اليوم، أنـا أذكر أن الإمـام الخامنئي كان لـه رأيٌ خارج هذا الإجماع أو شـبه الإجماع.

قال إن هذا المؤتمر لن يصل إلى نتيجة وإن هذه التسوية لن تنجز، وإن أمريكا لن تستطيع أن تفرض تسويةً على حكومات وشعوب هذه المنطقة.

والآن وبعد مضـي ما يقارب العشـرين سـنة نستمع إلى أطراف مشـاركة في المفاوضات وبعض الشخصـيات التي كانت في مؤتمر مدريد واسـتمرت في التفاوض عندما تتحدث عن عقدين من الخيبة والإحباط والتيه والضياع الذي أدى إليه ما يسمى بالمفاوضات.

في عام ١٩٩٦، الكل يذكر أيضًـا التطور أو الاختراق الكبير الذي حصل في المفاوضات الإسرائيلية – السورية، وما قيل عن وديعة اسحاق رابين واستعداده للانسحاب، إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، يعني من الجولان السـوري المحتل وصـولًا إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وسادت حالة في كلّ المنطقة، في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن ومصر. الكل بدأ يقول: هناك تسـوية سـتنجز وخصوصًـا أنه في ٩٣ كان قد تم توقيع اتفاقيات أوسلو والسلطة الفلسطينية مستمرة في التفاوض.

إذًا، مصـر انتهت، الأردن وقع اتفاق وادي عربة، السلطة الفلسطينية وقعت اتفاقية أوسلو وبقي لبنان وسـوريا، الشـرط الأساسي لإنجاز تسوية بين إسرائيل وسـوريا هو إقرار إسرائيلي بالانسـحاب إلى خط الرابع من حزيران، هذا ما قد أقره إسـحاق رابين، إذًا الأمور أصـبحت فـي نهاياتها وما تبقّى هو مجرد مجموعة من التفاصـيل التـي يمكن خلال بعض جولات من التفاوض أن يتم إنجازها.

وأنـا أذكر في تلـك المرحلة هذا الجو السـائد، جاء من يقول لنا في أكثـر من مكان ومن أكثر من مكان أن لا تتعبوا أنفسـكم. وتعرفون أنّه عـام ١٩٩٦ كانت المقاومة في خط بياني تصـاعدي. والأمور انتهت ولا داعي لتقدموا دماء وشـهداء وقتالًا وتضـحيات ومواجهات، بـل هناك من دعانـا لأن نبدأ بترتيب أمورنا على قاعدة أنّ التسـوية قد أنجـزت ودعانا إلى أن نعيد النظر ليس فقط بماهيتنا كحركة مقاومة، بل حتى باسمنا وبهيكلياتنا وبخطابنا وبرنامجنا

السياسي، والتفكير ماذا نفعل بسلاحنا وإمكانياتنا العسكرية التي كانت متوفرة في ذلك الحين على قاعدة أنّ الأمور قد انتهت.

طبعًا إنّ أي خطأ في التقدير في ذلك الحين قد تكون له آثار خطيرة، لأنّ المقاومة عندما تصاب بالشلل أو بضياع الرؤية أو عندما تتوقف، فما أنجز بعد ١٩٩٦ ما كان لينجز، وأعني الانتصار عام ٢٠٠٠.

خارج هذا الإجماع الذي كان مسيطرًا في لبنان ـ وأقول لكم هذا التحليل كان موجودًا في إيران بدرجة كبيرة جدًا عند عدد كبير من المسؤولين ـ ولكن عندما ذهبنا إلى سماحة الإمام الخامنئي (دام ظله) وكنت أنا وعدد من الإخوة وقدّمت هذه الرؤية، وأن هذا هو الموجود والمطروح في المنطقة، سماحة الإمام الخامنئي قال بوضوح : أنا لا أعتقد أنّ هذا الأمر سيتم ولا أعتقد أنّ هذه التسوية بين إسرائيل وسوريا وبالتالي مع لبنان ستنجز. أنا أقترح عليكم، – وهذا من أدب سماحة السيد القائد وهو دائمًا يتحدث بهذه اللغة–، أن تواصل المقاومة عملها وجهادها بل أن تصعد في عملها وجهادها لكي تحقق إنجاز الانتصار، ولا تعيروا آذانكم وعقولكم لكل هذه الفرضيات ولكل هذه الاحتمالات والدعوات. طبعًا هذا كلام كنّا ننظر إليه في تلك الساعة على أنّه خارج وكل التحليل، كل المعطيات، وكل السياق الذي نراه نحن في لبنان ويراه كثيرون في المنطقة.

بعد عودتنا من ذلك اللقاء، أنا أذكر أنّه فقط بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ليس أكثر، كان إسحاق رابين يخطب في تل أبيب، وتقدم متطرف صهيوني ـ وكلهم متطرفون ـ وأطلق النار على إسحاق رابين فقتل، وقام مقامه شيمون بيريز.

وفي ظرف كانت فيه حركتا حماس والجهاد الإسلامي بشكل خاص قد تعرضتا لضربات قاسية جدًا، حتى ظنّ البعض أن لا حول ولا طول ولا قوة ولا قدرة للمقاومة الفلسطينية على تنفيذ عمليات، فكانت العمليات الاستشهادية في القدس وفي تل أبيب التي هزّت الكيان الإسرائيلي في تلك المرحلة كما تذكرون، ثمّ جاء التوتر مع الجنوب اللبناني وانعقدت قمّة في شرم الشيخ جمعت قادة العالم عام ١٩٩٦ للدفاع عن «إسرائيل» ولإدانة ما سُمّيَ بـ «الإرهاب» وحُدّد بالاسم حماس وحركة الجهاد الإسلامي وحزب الله، ووجّهت تهديدات وصدرت قرارات لمحاصرة هذه الحركات «الإرهابية» باعتبارهم، ولتجفيف مصادر تمويلها والضغط عليها، ثمّ كانت معركة عناقيد الغضب في نيسان عام ١٩٩٦ وسقط بعدها في الانتخابات شيمون بيريز وجاء نتنياهو وعادوا إلى الصفر، إلى المربع الأول. من أين للإمام الخامنئي أن يصل إلى نتيجة وإلى اعتقاد واضح وجازم من هذا النوع في الوقت الذي كانت فيه كل النخب السياسية والمحللين السياسيين والقادة السياسيين في المنطقة يرون الأمور تسير باتجاه مختلف. هذا الشاهد الثاني.

الشاهد الثالث، في مسألة المقاومة في لبنان كان دائمًا يتحدث عن انتصار المقاومة، لكنّه إلى ما قبل العام ٢٠٠٠ لم يتحدث عن زمن، كان يتحدث عن مبدأ الانتصـار، وكان يقول لنا إنّه مؤمن بانتصـار المقاومة بناءً على فهمه العقائدي لقوله تعالى: «إن تنصـروا الله ينصركم»، ولأول مرة أنا أسمع من يقول لنا «ليش الله بيمزح، الله لا يمزح» بهذا التبسيط، الله يتكلم معنا بجدية ويقول:«إنّ تنصروا الله ينصركم»، هذه المقاومة تنصر الله والله ناصرها حتمًا. بعد عام ١٩٩٦ كان يقول إنّ الإسرائيلي في وضع كالعالق في الوحل، فلا هو قادر على التقدم واجتياح لبنان من جديد، ولا هو قادر على الانسـحاب إلى فلسـطين المحتلة لمخاطر هذا الانسحاب بـلا قيد أو شـرط، ولا هـو قادر على البقاء فـي مكانه، فهو عالق في الوحل وفي مأزق شـديد وعلينا أن ننتظر لنرى ماذا سـيفعل هذا الإسرائيلي. لكن بطبيعة الحال، الأمر مرهونٌ باستمرار المقاومة.

أواخر عام ١٩٩٩ حصـلت انتخابات رئاسـة حكومة في الكيان الإسرائيلي، وتنافس كلٌّ مـن إيهود بـاراك و (بنيامين) نتنياهو، وكلاهما وعد بأنّه إن فاز سينسـحب مـن لبنان، إيهود باراك حدد موعدًا زمنيًا للانسحاب وأذكر أنّه ٧ تموز عام ٢٠٠٠، وكانت الأسابيع والشهور تتقدم. الجو الحاكم في لبنان وسوريا والمنطقة كان أنّه سوف تصل إلى الموعد ولن ينسحب الإسـرائيليون من الشريط الحدودي المحتل. باراك سـعى من خلال الأمريكيين والأوروبيين ودول أخرى في العالم للحصول على ضمانات أو ترتيبات أمنية أو اتفاقات أمنية مع الحكومة اللبنانيـة أو مع الرئيس الراحل حافظ الأسـد وفشـل، المنـاخ الحاكم عند الجميـع أنّ جيش الاحتلال لن ينسـحب وعندما يأتي الموعد من السهل على إيهود باراك أن يتخلف عنه ويقول لشـعبه: لقد وعدتكم بالانسـحاب في السـابع من تموز ولكن حيث إنني لم أحصـل لا على ضـمانات ولا على ترتيبات ولا على شـروط أمنية، فالانسـحاب هو خطر وخطأ استراتيجي كبيـر لن أقدم عليه. وأنا لا أخفيكم، حتى نحن في حزب الله على المسـتوى السياسـي وعلى المسـتوى الجهادي، حالنا كبقية القوى السياسـية الأخرى الموجودة في البلد وفي المنطقة، كنّا نتبنّى وجهة النظر هذه.

أيضًـا كان لنا زيارة للجمهورية الإسلامية ولقاء مع سماحة الإمام الخامنئي، شرحنا وجهة نظرنـا حول الأحداث وحول التوقعات. إلاّ أنّ سـماحة الإمـام الخامنئي كان له رأيٌ مختلفٌ تمامًـا ومفاجئ. هو قال وفي محضـر جمع من الإخوة: «إنّ انتصـاركم فـي لبنان قريب جدًا جـدًا، وهـو أقرب مما تتوقعون، وسـوف ترونه بأمّ أعينكم»، وهـذا كان خلاف كل التحليل والمعطيات والقراءات والمعلومات، بل حتى في المعلومات لم يكن هناك أي مؤشر في ذلك الحين على تحضـيرات إسرائيلية للانسحاب من جنوب لبنان. وقال للإخوة:«عندما ترجعون إلى لبنان حضـروا أنفسـكم لهـذا الإنجاز، ما هو خطابكم السياسـي، كيف ستتصـرفون إذا انسحب العدو الإسرائيلي إلى الحدود».

نحن ذهبنا برؤية ورجعنا برؤية مختلفة، ولذلك لم يفاجئنا الانسحاب في ٢٥ أيار، وكنّا قد حضّرنا أنفسنا جيدًا للتصرف مع منطقة الشريط الحدودي والعملاء وسكان المنطقة والتعاطي مع الحدود، عندما نصل إلى الحدود.

في حرب تموز، في الأيام الأولى، والتي كانت حربًا عالميةً على مستوى القرار وعربيةً على مستوى الدعم، وإسرائيليةً على مستوى التنفيذ - عربية فيما يعني بعض الدول العربية التي تبنت قرار الحرب - وكان العنوان سحق المقاومة في لبنان، وقد شهدتم جميعًا قساوة وعنف الهجمة الإسرائيلية، خصوصًا في الأيام الأولى، حيث كان الحديث عن أي انتصار، بل الحديث عن النجاة والخروج من هذه الحرب بستر وعافية هو أقرب إلى الجنون، لأنك في حركة مقاومة معروفة الإمكانيات، وفي بلد صغير، ويتآمر عليها العالم كله وتشن عليها حرب بهذه الضراوة والقسوة.

وصلتني رسالة شفهية حملها أحد الأصدقاء إلي إلى الضاحية الجنوبية، وكانت الأبنية تتهاوى في القصف الإسرائيلي، رسالة شفهية من عدة صفحات، لكن سأقتصر على بعض الجمل التي تنسجم مع سردنا. قال الإمام الخامنئي في تلك الرسالة الشفهية: يا إخواني، هذه الحرب هي أشبه بحرب الخندق، حرب الأحزاب، عندما جمعت قريش ويهود المدينة والعشائر والقبائل كل قواها وحاصرت رسول الله (ص) وأصحابه في المدينة وأخذت القرار باستئصال وجود هذه الجماعة المؤمنة، هذه حرب مشابهة لتلك، وستبلغ القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنون، ولكن توكلوا على الله، أنا أقول لكم أنتم منتصرون حتمًا، هذه في الأيام الأولى، بل أكثر من ذلك أقول لكم: عندما تنتهي هذه الحرب بانتصاركم ستصبحون قوةً لا تقف في وجهها قوة. من كان يمكن أن يتوقع أو يصل إلى استنتاج من هذا النوع وخصوصًا في الأيام الأولى للحرب؟

بعد أحداث ١١ أيلول، الشاهد ما قبل الأخير، وقرار الإدارة الأميركية بشن الحرب على أفغانستان. وكانت بدايات، يعني إرهاصات، بدء الحرب على أفغانستان ووصول الأساطيل والقوات الأميركية والتهديد أيضًا باحتلال العراق، بعد الانتهاء من أفغانستان.

تذكرون في تلك المرحلة كيف اهتزت العقول والقلوب والأنفس، واعتقد كثيرون أن منطقتنا قد دخلت في العصر الأميركي وفي ظل هيمنة وسيطرة أميركية مباشرة وأن هذه السيطرة الأميركية سوف تبقى في منطقتنا لمائة أو مائتي عام، والبعض خرج ليشبّه الغزوة أو الحرب الأميركية الجديدة بالحروب الصليبية ويقيس احتلالها بتلك المرحلة ويتحدث عن مائة عام ومائتي عام.

أنا كنت في زيارة للجمهورية الإسلامية، تشرفت بلقاء الإمام الخامنئي وسألته عن رأيه.

هنا نتحدث عن إيران، عن إنسان يسكن في إيران وهو قائد إيراني ومسؤول عن إيران والأميركيون قادمون لمهاجمة أفغانستان في جواره، العراق في جواره، والأساطيل والقواعد العسكرية تحيط به من كل جانب، أي لا نقوم بسؤال محلل سياسي أو مفكر سياسي أو باحث سياسي أو مركز دراسات، نتحدث مع قائد على ضوء رؤيته سوف يتخذ قرارًا ويرسم سياسة، قال لي خلاف كل ما كان شائعًا في المنطقة.

يومها كثير من الحكومات والقوى السياسية بدأت تتدارس كيف سترتب أمورها مع الأميركيين وكيف ستتحدث معهم وتجد حلولًا معهم، حتى بعض المسؤولين في الجمهورية الإسلامية - وهذا كلام السيد القائد في شهر رمضان، ولو لم يقل سماحته هذا الكلام قد لا يكون لائقًا أن أقوله - حتى بعض المسؤولين في الجمهورية الإسلامية كانوا يأتون إلى سماحة السيد القائد ويقولون له : هذه هي الوقائع الجديدة وعلينا أن نفتش عن مخارج أو طريقة للحوار أو تسويات مع الإدارة الأميركية، لكنه كان يرفض انطلاقًا من رؤية استراتيجية للواقع والحاضر والمستقبل. قال لي في ذلك اليوم، بعد أن سألته وقلت: هناك جو قلق في المنطقة، طبيعي، حتى نحن كنا قلقين، قال لي: قل للأخوة لا تقلقوا، الولايات المتحدة الأميركية وصلت إلى الذروة ، إلى القمة، هذه بداية الانحدار، عندما يأتون إلى أفغانستان وإلى العراق إنهم ينحدرون إلى الهاوية، هذه بداية نهاية الولايات المتحدة والمشروع الأميركي في منطقتنا ويجب أن تتصرفوا على هذا الأساس. هذا الكلام مبني على قراءة، على معطيات.

مع ذلك، أنا سألت: كيف ذلك؟ ما هو ظاهر شيء آخر.

قال: عندما يعجز المشروع الأميركي أو عندما تعجز الولايات المتحدة الأميركية ولا تستطيع أن تحفظ مصالحها من خلال الأنظمة التابعة لها في المنطقة، ولا تكفيها الجيوش والقواعد والأساطيل الموجودة في المنطقة، وتضطر أن تأتي بقواعدها وأساطيلها من كل أنحاء العالم إلى هذه المنطقة، هذا دليل عجز وليس دليل قوة، وثانيًا هذا يؤكد جهل الحكام وأصحاب القرار في أميركا بشعوب هذه المنطقة الذين يرفضون الاحتلالات والهيمنة والسيطرة وينتمون إلى ثقافة وتاريخ الجهاد والمقاومة، ولذلك عندما يأتي الأميركيون إلى هنا سوف يغرقون في الوحول ويبحثون عن سبيل للهروب، ولذلك ما يحصل ليس مدعاةً للخوف بل مدعاة للأمل الكبير بمرحلة تتحرر فيها الأمة من هيمنة المستكبرين.

هنا، الإنسان حقيقةً يتوقف أمام جانب مضيء ومهم في قيادة هذا الإمام لا يعرفها الكثيرون. أستطيع أن أقول لكم إنه خلال العقد الماضي، أمتنا ومنطقتنا واجهت أخطر حرب - لعلّه - في تاريخها، الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيون سادة العالم بكل قواهم العسكرية

والأمنية والاستخبارية بكل إمكانياتهم الإعلامية والتقنية والمالية والاقتصادية، بكل حروبهم النفسية، بكل ما أوتوا من قوة، جاؤوا ليسيطروا على هذه المنطقة، ليحتلوا بلادنا، ليسقطوا بقية أنظمة الممانعة وحركات المقاومة، وهذا كان مشروع جورج بوش الواضح، وليقيموا الشرق الأوسط الجديد. الإمام الخامنئي كان قائد المواجهة في أخطر وأقوى وأصعب حرب تحتاج إلى الكثير من العقل، إلى الكثير من الحكمة، إلى الكثير من الدراية، وإلى الكثير من الشجاعة، ولكن حتى الآن لا يمكن الكشف عن جوانب عديدة من هذا الدور الذي لعبته هذه القيادة العظيمة.

أختم بالشاهد الأخير، موضوع «إسرائيل».

سماحة الإمام الخامنئي يعتقد ـ وأنا أتحدث عن جلسات داخلية غير الخطابات، وهذا يقوله في الخطابات ـ أنّ إسرائيل، هذا الكيان، هي إلى زوال، يعتقد جازمًا.

ويعتقد أنّ زوال إسرائيل ليس بعيدًا أي ليس في زمن بعيد بل يراه قريبًا، ويعتقد أنّ هذه التسوية لن تصل إلى مكان.

كل ما يجري الآن حولنا في فلسطين وفي منطقتنا، سواء ما حصل في مسارات التفاوض أو في إنجازات وانتصارات حركات المقاومة في لبنان وفي فلسطين، أو على مستوى الهبّة الأخيرة للشعب الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة يثبت أنّ (الشعب الفلسطيني) صاحب إرادة صلبة في المقاومة، أي بعد أكثر من ٦٠ سنة، الألم والمصائب والعذابات التي لحقت بهذا الشعب لم تدفعه إلى اليأس ولا إلى الإحباط، هناك قادة سياسيون محبطون، ولكن هذا الجيل من الشباب الذي يسمع بالنكبة وبالنكسة ولكنه شهد زمن الانتصارات، هذا الجيل يؤكد أننا أمام أجيال من الشعب الفلسطيني تعيش أملًا قويًا واندفاعةً عظيمةً وهائلةً للعودة إلى الأرض.

ما يقوله الإمام الخامنئي عن «إسرائيل» يمكن أن نفهمه ببساطة عندما نفترض تراجع القوى الأمريكية في المنطقة والزعامة الأمريكية في العالم، ونفترض حصول تطورات لمصلحة مشروع المقاومة والممانعة في المنطقة، ونفترض اليأس من مسار المفاوضات، ونرى هذا الاستعداد للتضحية في عيون الشباب الفلسطيني والشباب العربي والشباب المسلم عمومًا، ونرى أيضًا هذا الترهل والوهن وغياب الزعامات والقيادات التاريخية في «إسرائيل»، ونقيّم تجربة حرب تموز وحرب غزة، سوف نعتقد مع الإمام الخامنئي أيضا أنّ «إسرائيل» إلى زوال في وقت قريب جدًا إن إنشاء الله.

هذه الصوابية مبنيّة، ـ وأنا هنا لا أريد أن أتحدث عن بُعْد غير حسي في هذا الفهم وفي هذه التوقعات ـ، هذه الصوابية مبنية على متانة وصحة القواعد والمنطلقات في فكر الإمام الخامنئي

وفي فكره السياسي، وعلى قراءة صحيحة للوقائع، وأيضًا على شجاعة الإمام القائد. أنظروا، حتى لو كان هناك قواعد فكرية صحيحة وقراءة صحيحة للوقائع، لكن هناك شخص جبان وخائف، سيغيّر القواعد الفكرية والوقائع لمصلحة موقف ضعيف واهن استسلامي. وشجاعة هذا القائد، بالتأكيد، مع التسديد الإلهي، - وهذا وعد الله سبحانه وتعالى للمجاهدين: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1] -، نشهد هذه الظاهرة القيادية الواعية العارفة التي تقرأ حتى خارج ما يسمّى بإجماع العقول السياسية والمحللين ومراكز الدراسات والتوقعات العادية.

اليوم، ونحن نفتتح هذا المؤتمر لا بد أن نقف مجددًا بإجلال واحترام وتقدير كبير أمام الفلسطينيين، وخصوصًا أولئك الشباب المجاهد والمقاوم والشجاع والباسل من الفلسطينيين والسوريين الذين احتشدوا عند حدود الجولان السوري المحتل، وإصرارهم على الحضور والمشاركة والتحدي والمواجهة والتصدي وسقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى في رسالة واضحة للتصميم والعزم الموجود في هذه الأمّة، وفي كشف جديد أيضًا لحقيقة الإدارة الأمريكية والحكومات الغربية وخصوصًا الإدارة الأمريكية التي تطمح بمصادرة الثورات العربية وخداع عقول الشباب العربي. جاء هذا الدم الجديد ليفضح هذه الإدارة ومواقفها وخلفياتها ومنطلقاتها وليؤكد التزامها المطلق بـ «إسرائيل» كما قال أوباما وكما قال الكونغرس الأمريكي الذي كان يصفق لنتنياهو قبل أيام، بل بالعكس تقف الإدارة الأمريكية لتقول إنّ ما جرى بالأمس عند الحدود هو دفاع مشروع عن النفس، أي ليس هناك إدانة ولا لوم وتقول لـ«إسرائيل»: « الله يعطيكي العافية».

هذه هي أمريكا التي تحدثنا عن حقوق الإنسان وعن الكرامة وعن الحرية، هذه الدماء الزكية بالأمس هي شاهد جديد لتكريس الوعي السياسي والتاريخي الذي أطلقه وكرّسه الإمام الخميني قدس سره الشريف ومن بعده سماحة الإمام الخامنئي.

هذه بعض الشواهد لأحد الأبعاد في شخصية هذا الإمام، عندما نتحدث عن قائد حكيم وشجاع ومدير ومدبر، ننطلق من هذه الوقائع التي هي قليل ممّا نعرف ومما لا يمكن أن نقول.

أرجو أن يوفق مؤتمركم للقيام ببعض الواجب الملقى على عاتق علماء هذه الأمّة ونخبها ومفكريها ومثقفيها في التعريف بأعلامها وقادتها وخصوصًا في زمن الفتن الكبرى.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) سورة العنكبوت، الآية ٦٩.

المحـــور الأول
الحضــارة والقيــم

الرؤية التوحيديّة وقيم الحضارة الإسلاميّة

الشيخ شفيق جرادي[1]

منذ اللحظة الأولى لتسنّم الإمام الخامنئي أمانة نهج الاقتدار، ذاك النهج الذي ابتعثه الإمام الخميني(قده)، قرّر سماحته أن يكون الولي الرقيب على مسار النهوض الإسلامي وفق القواعد التي رسمها الإمام الخميني. كما قرّر أن يُحكّم مفهوم الولاية بكونها الصلة الوثقى بين حكم الله وإرادة الشعب، بحيث إن الولاية بما هي اقتدار تتحول إلى فراغ عنفي فيما لو تجاوزت إرادة الشعب وحب الناس.

لم يخرج سماحته على منظومة الرؤية الإسلامية الشاملة في بناءاته الناظمة للحكم والسياسة والمجتمع. فقد وضع على رأس هرم الرؤية والبناء النهضوي مبدأ التوحيد كأصل أوحدي، عنه تصدر الأصول والمرتكزات. أصلٌ هو منبع الاقتدار الإسلامي وسر ديمومته. الأمر الذي يفرض علينا ونحن نبحث نهج الاقتدار في مسير النهوض الإسلامي أن نبدأ من تحديد الإمام الخامنئي للتوحيد.

التوحيد الإسلامي وفق رؤية الخامنئي:

انطلق الإمام الخامنئي في معالجة موضوعة التوحيد من كون «هذا المفهوم يشكّل أعمق أسس محتوى الأديان، ولا يناظره مفهوم آخر في عمق اتجاهه نحو تحرير الإنسان وإنقاذ البشرية المعذّبة على مسرح التاريخ»[2]. من هنا فإنّ «الأنبياء كانوا يطرحون كل أهدافهم من خلال شعار التوحيد، كما كانوا يحققون تلك الأهداف أو يمهّدون لتحقيقها في أعقاب كفاح ينشب تحت راية هذا الشعار»[3]. ومن الملاحظ وفق تعريف وتبيان مضمون التوحيد، الصلة

---

(١) مدير معهد المعارف الحكمية.

(٢) الإمام الخامنئي، روح التوحيد ورفض عبودية غير الله، نسخة الكترونية في موقع:
http: // www.leader.ir/tree/index

(٣) المصدر نفسه.

الوثيقة للتوحيد بحياة الرسالة وأمة الإسلام؛ فيما توالي وفيما تعادي. لذا، فإن اقتصار تقديم التوحيد على الجانب النظري هو تسطيح لهذا المبدأ و«إنه لمؤسف حقاً أن يبقى محتوى التوحيد مجهولاً أو محرّفًا أو سطحيًا لا يتجاوز الإطار الذهني»[1]، ذلك أن «التوحيد لا ينحصر في إطار نظرية فلسفية ذهنية، كما هو الشائع، بل هو نظرية أساسية حول الإنسان والعالم، ومنهج اجتماعي واقتصادي وسياسي للحياة»[2].

إلا أن هذا لا يعني إغفال البعد النظري في التوحيد. في الوارد عن أمير المؤمنين ﵇ «أنه في حرب الجمل قام شخص وسأل الإمام علي ﵇ عن معنى وحدانية الله تعالى. ولكنّ سؤاله هذا واجه موجة من اعتراض أصحاب الإمام علي ﵇، إلا أنّ الإمام لم يعترض عليه، بل أجابهم أننا نقاتل لأجل هذا الأمر، (وجوابه هذا كناية عن أننا نقاتل الناس ونحاربهم لأجل الدفاع عن المعرفة والاعتقاد الصحيحين)، ثم أجابه على سؤاله بما يلي:

إن معنى كونه واحدًا يتصوّر على معان أربعة:

١- الواحد بمعنى أنه لا شريك له ولا نظير.

٢- الواحد بمعنى أنه ليس مركّبًا ولا قابلاً للتجزئة والتحليل بالعقل.

٣- الواحد بمعنى أنه واحد بالعدد في مقابل سائر الأعداد الأخرى كالاثنين والثلاثة..

٤- الواحد بمعنى أنه واحدٌ بالجنس.. فأما المعنيان الأولان فهما صحيحان ويمكن نسبتهما إلى الله تعالى بخلاف المعنيين الأخيرين».

يخلص الإمام الخامنئي من هذا العرض النظري ليؤكّد أن هناك شبهات تثار اليوم في موضوعات التوحيد وينبغي الرد والتصدّي لها. ثمّ مباشرة يعود فيرى فيها المنظار العملاني، إذ يقول: «إن النظام الإسلامي مبني على أساس وقاعدة الفكر والعقيدة وهو قائم وثابت على هذا الأساس المتين، فإذا تزلزل والعياذ بالله هذا الأساس سقط بناء النظام وتهدّم. من هنا، فالواجب على الذين لديهم معرفة دينية أن يتصدّوا للرد على تلك الشبهات»[3].

لذا، فإن المبحث النظري بالغ الأهمية في أدبياتنا الإسلامية وفي نهج الاقتدار الذي يقوده الإمام الخامنئي، وهو بهذا المعنى يؤكّد على المعالجة النظرية.

إلا أنّ ما هو مرفوض الاقتصار على الجانب النظري. فمن الضروري رعاية التوحيد العملي في عين الاهتمام بالتوحيد النظري، إذ لا يخفى أن «حياة الإنسان مركّبة من الذهن والواقع، من الفكر والعمل؛ وإذا خضع واحد من هذين الجانبين، بأجمعه أو بقسم منه، لأعداء الله،

---

(١) الإمام الخامنئي: «روح التوحيد»، مصدر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الإمام الخامنئي، كلمات مضيئة، ط١، دار العصمة، ٢٠٠٥، ص ٣١١- ٣١٢.

بحيث أن يكون الذهن إلهيًا مثلاً، والواقع غير إلهي أو العكس، فإن ذلك يحدث اختلال توازن في الهوية العقائدية للموحّد. وهو ما عبّر عنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[1]. وإذا كانت مصادر البحث الكلامي ركّزت اهتمامها على الجانب النظري لموضوعة التوحيد. فإن الإمام الخامنئي في الوقت الذي لم يغفل هذا الجانب إلا أنه ركّز اهتمامه على البعد العملي، وذلك لخلق التوازن في المفهوم من جهة، وفي شخصية المؤمن صاحب الاعتقاد من جهة أخرى. ومقصودنا بالمؤمن هنا، قد يكون فرداً أو جماعة أو نظاماً ودولة ومؤسسة. عليه راح المبحث عند الإمام الخامنئي باتجاه الكشف عن مكنونات التوحيد في هذه المنظومة، وهو ما يمكن لنا أن نتوفر عليه في رسالته المسمّاة (روح التوحيد، رفض عبودية غير الله)، والتي كان قد صاغها قبل انتصار الثورة. ثم إن أدبياته الشفوية من توجيه ومواعظ وخطب وغيرها امتلأت بالإشارة إلى مفاصل وأسس التوحيد العملي. وصولاً لكشف النظام القيمي لنهج الاقتدار القائم على مبدأ التوحيد، وهو الأمر الذي سمح بالتمييز بين (توحيد الاقتدار) و (توحيد الخمول والعزلة). إذ السمة الثانية للتوحيد هي التي تتعايش مع واقع الظلم والعبودية لغير الله دونما أي تأثر أو حمية في الموقف. وهذا ما يرفضه المنطق الإسلامي ومنهج الحياة الرسولية للنبي ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام، بل ولكل السائرين على صراط الإسلام المحمّدي الأصيل.

إن إخراج التوحيد من الحياة العملانية والاقتصار فيه على الجانب النظري الذهني يورث الخمول والعزلة عن الحياة الاجتماعية، لذا فإن «فهم التوحيد على أنه نظرة لما وراء الطبيعة، أو أنه على أحسن الأحوال أطروحة أخلاقية عرفانية، هذا الفهم لا يتناسب إطلاقاً مع الأيديولوجيا الإسلامية الحية التي تنطوي على أطروحة كاملة للحياة الاجتماعية»[2].

ليس المقصود هنا، نفي الجانب الأخلاقي والعرفاني من حياة الإنسان، فهما يمثلان العمق المعنوي للأطروحة الإسلامية التوحيدية. لكنّ المقصود أن اختصار كل الرسالية التوحيدية بهذا البعد هو بمثابة الإنكار لشمولية الأطروحة الإسلامية المتسعة لكل أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا ما يودّ أن يؤسّس له الإمام الخامنئي حينما يتحدث عن التوحيد كأصلٍ بانٍ لكل المنظومة أو الأطروحة الإسلامية المحمّدية. فمنذ اللحظة الأولى لطرح التوحيد على المجتمع الجاهلي فهم الجميع ممن سمع نداء الإسلام أنه دعوة انقلابية في حياة الفرد والمجتمع على مستوى القيم والنظم، وهذا ما يقتضي تقديم التوحيد كرؤية عامة أجملها الإمام الخامنئي في رسالته (روح التوحيد)، بالميادين التالية:

أ- **التوحيد على صعيد التصوّر**، بما يعني من وحدة جميع العالم، وانسجامه، وائتلاف أجزائه وعناصره، مما يكشف عن وحدة الخالق المدبّر ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[3]. كما

(١) سورة البقرة، الآية ٨٥.
(٢) الإمام الخامنئي، روح التوحيد، مصدر سابق.
(٣) سورة الملك، الآية ٣.

يكشف أن للعالم هدفاً يقوم على أساس حساب وانضباط دقيق، وأن لكلّ جزء من أجزاء العالم روحاً ومعنى ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ﴾[1]. فكلّ ما في الوجود يوحّد الله طائعاً. ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً﴾[2].

ب- **التوحيد على صعيد الفهم للإنسان:** وهو يعني وحدة أبناء البشر وتساويهم في ارتباطهم بالله سبحانه. فالله إله الجميع ولا ميزة لفرد على آخر أو لشعب على شعب إلا بالعمل الصالح والسعي والمثابرة في خدمة الناس التزاماً بأحكام الله سبحانه، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[3].

بناءً على ذلك، فإنّ الله جهّز الناس جميعاً بكافة إمكانات الرقي والسمو والتكامل.

وبناءً عليه، فكل سيطرة لغير الله على الناس هي نحو من العبودية الممقوتة، والتوحيد يرفض هذا الشكل من الحياة، ويعتبر الإنسان عبداً لله فقط، ويحرّره من العبودية والرضوخ لكل نظام، بل لكل عامل مسيطر يضع نفسه مكان الله. فالتوحيد يعني التسليم لله وحده، ويستتبع ذلك رفض كل سلطة غير سلطة الله مهما كان شكلها ونوعها، ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[4].

ج- **التوحيد كحاكم على علاقات الإنسان:** إن الإنسان في الرؤية التوحيدية التي يقدّمها الإمام الخامنئي جزء منسجم مع محيط العالم الذي يلفه ويحويه، وهو في الوقت الذي تتحكم فيه قوانين هذا العالم، فإنه يتميّز بقوانين خاصة تنسجم مع السنن الكونية العامة. فالإنسان يتمتع بقوة إرادة وقدرة اختيار. وعليه أن يطوي طريقه الفطري الطبيعي عن اختيار، لأنه طريق سُمُوّه وكماله. وهذا يعني أنه قادر على الانحراف عن هذا الطريق الطبيعي، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[5]. عليه، فالتوحيد هو الدعوة للإنسان للانسجام والتوازن مع قوانين وسنن العالم ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾[6].

د- **التوحيد على صعيد النظم الإنسانية:** ومفاده سلب كل نظام يستقل عن الإرادة الإلهية في إدارة حياة الإنسان. وأن الله هو الحاكم في حياة الناس وإدارتها. عليه، فإن ولاية الإنسان على الإنسان لو قامت على أساس حق مستقل وبدون مسؤولية لاستلزمت الظلم والطغيان والعدوان، الفرد الحاكم والجهاز الحاكم لا يستطيع أن يتخلّص من الانحراف والطغيان والإفراط إلا إذا كانت زمام الأمور معطاة بيد هذا الفرد أو هذا الجهاز من قبل سلطة عليا ضمن إطار مسؤوليات متناسبة. وهذه السلطة العليا في المدرسة الدينية هي الله المحيط بكل شيء

(١) سورة الأنبياء، الآية ١٦.
(٢) سورة مريم، الآية ٩٣.
(٣) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٤) سورة يوسف، الآية ٤٠.
(٥) سورة الكهف، الآية ٢٩.
(٦) سورة آل عمران، الآية ٨٣.

علماً ﴿لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ﴾[1]. بناءً عليه، فقد حدّد ضمن هذا القسم التوحيدي جملة مهام ملقاة على كاهل الإنسان وأمام وجدانه الإنساني في علاقته مع الناس على أسس توحيدية منها:

١- أن الحكم خاص بالله، ينفذه من أرادهم الله. وهم منفذون وحفظة للقوانين الإلهية: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[2]، ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[3].

٢- أن كل ما يمتلكه الإنسان إن هو إلا أمانة من الله المالك الأوحد وضعها بيد الإنسان ليستثمرها فيما يرضي الله وخدمة الناس وللاستعانة بها على طريق السمو والتكامل.

وظيفة الإنسان في نعم الله وكنوز الأرض هو استثمارها بشكل صحيح وعادل، وفتح مغاليق كنوزها. والناس في هذه الغاية متساوون.

٣- أن وظيفة الموحّد هو كسر صنمية الآلهة المزيفة ونزع الأصفاد والأغلال عن نفوس الناس وإراداتهم الخلاّقة.

بناءً على ذلك، فقد اعتبر الإمام الخامنئي أن أكثر الناس تضرّراً وبالتالي عدائية لمنهج التوحيد هم من أكثر الطغيان والاستكبار ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾[4].

ويقوم الإمام الخامنئي باستعراض عشرات الآيات من كلام الله العزيز بشأن الاستكبار، فيقول: «نستطيع أن نفهم المستكبر على النحو التالي: الجناح المسيطر في المجتمع الجاهلي، الماسك، دون استحقاق، بزمام السلطة السياسية والاقتصادية، واستمراراً لاستثماره وتسلطه الجائر يمسك أيضاً بزمام الأفكار والمعتقدات المسيطرة على الأذهان ويعمل بأساليب متنوعة على ملء الأذهان بأفكار تدفع الأفراد إلى الاستسلام له وإلى الانسجام مع الأوضاع القائمة، وهذا المستكبر يهبّ لمقارعة كل دعوة إلى التوعية، فما بالك إذا كانت الدعوة انقلابية تغييرية».

وحتى تُستكمل صورة العرض النظري للمستكبرين، حسب الفهم الخاص بالنهج التوحيدي، فلا بدّ من تحديد من هم المستضعفون وما معنى العبودية.. ذلك أن أي نظام جاهلي ينقسم إلى طبقتين: مستكبرة ومستضعفة.. والدين الذي يتبنّاه الناس في المجتمعات

(١) سورة سبأ، الآية ٣.
(٢) سورة الأنعام، الآية ١٤.
(٣) سورة المائدة، الآية ٥٥.
(٤) سورة الصافات، الآية ٣٥.

الجاهلية هو الشـرك لارتباطهم بآلهة متعدّدة بتعدّد مراكز القوة والسـيطرة التي تستثمر الناس على طريق أهوائها. فالشـرك إن هو إلا تأليه أفـراد إلى جانب الله أو بدلاً من الله، وبتعبير آخر، هو إيكال أمور الحياة إلى غير الله.

أمـا التوحيد فإنه يقع في النقطة المقابلة للشـرك تماماً: إذ يرفضـ كل هذه الآلهة، ويرفض التسليم لها، بل يقاوم سيطرتها، ويحصّن القلوب من الركون إليها، ويدفع إلى إزالتها وطردها، ويشـدّ الكائن الإنسـاني بكل وجوده إلى الله. ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُـوتَ﴾[1]، وفي ذلك التأكيد علـى «الإيمان بحاكمية الله وحدها في الحياة، ورفض الآلهة المزيفة، والارتباط به وحده وتمزيق كل قيود العبودية الأخرى».

أخيـراً، فإنّ مقتضـى معنى العبودية حسـب النهج التوحيدي، يقول فيـه الإمام الخامنئي: «نخلص إلى أن العبادة في المفهوم القرآني هي: الاتباع والتسـليم والطاعة المطلقة أمام قدرة واقعية أو وهمية، طوعًا ورغبةً أو كرهًا وإلزامًا، مع الشعور بالتقديس والثناء المعنوي أو بدونه. هـذه القـدرة هي المعبود وهذا المطيع هـو العبد والعابد. من خلال المفاهيـم المتقدّمة يتبين معنى لفظة الألوهية ولفظة الله باعتبارهما تعبيرًا عن كلمة المعبود»[2].

إلى هنا كنا مع الإطار النظري للمعالجة المفاهيمية للتوحيد والتوحيد العملي، وما يرتبط به من أفكار وتحديدات تأسيسية رسمها الإمام الخامنئي، وكان لها بالغ التأثير في ميادين الحراك النهضـوي للمشروع الإسلامي الذي ابتعثه في عالمنا المعاصـر الإمام الراحل (قده)، والذي يقود حراكه وتكاملاته ويتولى إدارته ورقابة السائرين عليه الإمام الخامنئي.

التوحيد في منظومة المشروع الإسلامي عند الإمام الخامنئي:

ينطلق الإمام الخامنئي في حديثه عن المشروع الإسلامي من الأسس والركائز التي وضعها الإمام الخميني (قده)، ويعتبر نفسـه في مقام ولايته أنه المسـتأمن على تلك الأسس والركائز. ثم إنه يعتبر أن الثورة الإسـلامية حينما برق نورها بما صدع به الإمام الخميني، أنارت الطريق المظلم أمام الشـعوب المستضـعفة. وأن أهم ما تحمله هذه الثورة هي القيم الإسـلامية القابلة للتوسّـع والانتشـار في عالم الإنسـان، والتوق للتحـرّر والتكامل. من هنا، فقـد حدّد الإمام الخامنئي خمسـة مراحل للحراك النهضوي الإسلامي «إننا قمنا بثورة إسلامية، ثم أقمنا نظامًا إسـلاميًا، ثـم جاء دور إقامة الدولة الإسـلامية، تليها إقامة دول إسـلامية، ثـم تأتي مرحلة قيام الحضارة الإسلامية العالمية، ونحن حاليًا في مرحلة الدولة الإسلامية والبلاد الإسلامية»[3].

---

(١) سورة النحل، الآية ٣٦.

(٢) الإمام الخامنئي، روح التوحيد، مصدر سابق.

(٣) الإمام علي الخامنئي، حفل تخريج وتحليف الطلاب، في الكلية العسكرية، طهران، ٢٠ شعبان ١٤٢٥ هـ.

إنّ هذا النص الذي رسم فيه الإمام الخامنئي (حفظه المولى) الإطار العام للمنطلق والمسار والهدف المتوخّى للمشروع الإسلامي النهضوي يحمل في طياته جملة أمور منها:

أ- المرحلية الواعية والهادئة التي تحتضن كل التحفّز نحو تحقيق الهدف الإلهي النهائي وهو قيام حضارة الإسلام العالمية. والملفت في هذه المراحل اعتمادها على خطوط النتائج بدل المرحلية في الأساليب؛ وهي الطريقة القديمة التي كانت تعتمدها الحركات الإسلامية قبل نهضة الإمام الخميني (قده)، والمرحلية في عناوين النتائج تحتوي المرونة في مضمون الأساليب التي يمكن اعتمادها. كما تحتوي على الثقة بالله والنفس في تحقيق الإنجازات الأكيدة والواضحة.

ب- انقسام المراحل الخمس إلى ثلاث عناوين: اليقظة والبناء الواعي وهي مراحل ما قبل الدولة ثم مرحلة بناء نموذج أو نماذج الدولة والحكم الإسلامي، ثم وفي المرحلة الأخيرة الحضارة. أي بمعنى آخر: الثورة، الدولة، الحضارة.

ج- إن مقتضى الوحدة في سياق هذا الحراك أن تقوم على وحدة القيم والأهداف؛ والسؤال هل هذا هو الحاصل في مسيرة النهضة التي قامت على نهج الاقتدار الذي يقوده الإمام الخامنئي؟

د- ثم أخيراً، من حق المرء أن يسأل ويستفسر عن موقع مبدأ التوحيد في هذا المسار النهضوي؛ ومقصودنا هنا، التوحيد بالطريقة التي قدّمها الإمام الخامنئي؟

للإجابة، علينا أن نتلمّس بعض الوجوه العامة التي لو التقطناها في نصوص وأدبيات الإمام الخامنئي لأمكن لنا رسم الإطار العملاني القائم على بناءات وقواعد نظرية، أو مبدأ التوحيد وحاكميته في الحياة، ومن ذلك قوله:

«علينا أن نسعى إلى تحقيق العدالة والقيم الإسلامية في المجتمع، وأن نخلق من المجتمع مجتمعاً دينيّاً وإسلاميّاً»[1].

ذهابه إلى أن الأصل الذي عنه يصدر المشروع النهضوي الإسلامي المعاصر إنما هو فكر ونهوض وقيادة الإمام الخميني وهو النهج الذي شرح الإمام الخامنئي بعض مفاصل أبعاده في بحث مستقل ذهب فيه إلى أن نهج الإمام فيه أبعاد منها:

البعد الأول: امتزاج المعنويات بالسياسة... حيث ترى امتزاج السياسة بالعرفان والأخلاق، وكانت جميع مواقف الإمام (قده) تدور حول محورية الله عز وجل، حيث كان مؤمنًا بإرادته التشريعية وموقنًا بإرادته التكوينية، وكان عالمًا أن الذي يسعى إلى تحقيق الشريعة الإلهية

(١) الإمام الخامنئي، حفل تخريج وتحليف الطلاب، في الكلية العسكرية، طهران، ٢٠ شعبان ١٤٢٥ هـ.

سيحظى بمساعدة قوانين الخليقة»[1]. واستفاد إمام الأمة من ذلك أن حذف المعنويات عن الجهاز السياسي هو إذلال للشعب.

البعد الثاني: موقع ودور الأمة الاستثنائي في حراك الإمام الخميني مما شكّل قناعة عند الإمام الخامنئي أن الديمقراطية الحقيقية هي تلك التي رسمها الإمام الراحل(قده). وأنها تختلف عن الديمقراطية الأمريكية المزيّفة. من هنا، «فإنّ الذي جاء بالديمقراطية هو الإمام والثورة ونظامنا الإسلامي»[2].

البعد الثالث: الرؤية العالمية والشمولية في منهج الإمام السياسي، «حيث لم يقتصر نداؤه على الشعب الإيراني فقط، وإنما تعدّاه إلى جميع الأمة، بل وكافة البشرية، وهذه هي الرسالة الملقاة على عاتق المسلم»[3]. إنّ هذا القول للإمام الخامنئي هو تعبير جديد عن فهمه لحضور نهج الإمام (قده) في كافة مراحل النهضة الإسلامية..

البعد الرابع: صيانة القيم من خلال تبنّي ولاية الفقيه: «حاول البعض تعريف ولاية الفقيه بوصفها الحكومة الفردية المطلقة؛ وهذا كذب؛ إذ إن ولاية الفقيه، وفقاً لقانوننا الأساسي، لا تنفي مسؤوليات الأركان المسؤولة في الدولة. فليس لولاية الفقيه سوى دور هندسة النظام، وحفظ مسيرته من الانحراف.

إنّ هذه المسؤولية [الملقاة على عاتق ولاية الفقيه] الحسّاسة والخطيرة تقوم بدورها على أسس وضوابط دينية، كما تقوم على رأي الناس وإرادتهم، فالمعيار في ولاية الفقيه معنوي، خلافاً للمعايير في النظم الرأسمالية فإنها مادية محضة.

فالمعيار في ولاية الفقيه يقوم على العلم والتقوى والدراية، والعلم يستتبع وعيًا. والتقوى شجاعة، والدراية مصالح البلاد وشعبها. ولو افتقد متسنّم هذا المنصب واحدًا من هذه الأسس سقطت كفاءته حتى وإن حظي بدعم أفراد الشعب. فرأي الناس مؤثر في إطار هذه الضوابط، ومن جهة أخرى إذا توفرت هذه المعايير في شخص وتم انتخابه برأي الجماهير عن طريق مجلس الخبراء، لا يمكنه أن يقول قد توفرت فيّ هذه الضوابط، فعلى الناس أن يستجيبوا لي، فحق الانتخاب بيد الناس»[4].

إن نص هذا البعد بالغ الأهمية لما يحوي من الحقائق التالية:

١-إن نظام القيم الإسلامي مرتبط على المستوى النظري بمبدأ الولاية بمفهومها الوارد في العقائد والأخلاق والعرفان. ثم إن هناك قيمًا تستظل في مبدئية ولاية الفقيه كمضمون يعبّر

---

(١) الإمام الخامنئي، خلال استقبال الوفود المشاركة في الذكرى ١٥ لرحيل الإمام الخميني، طهران، ١٤٢٥ هـ.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الإمام الخامنئي، كلمة القاها خلال استقبال الوفود المشاركة في الذكرى ١٥ لرحيل الإمام الخميني، ١٥ ربع الثاني، ١٤٢٥ هـ.

عن الحاكمية السياسية والاجتماعية، وكناظم لجماعة المسلمين. وهذه المبدئية هي نظام يشمل أركان الجماعة أو الأمّة المسلمة، ولا يقتصر على الفرد وحاكميته المطلقة، إذ مثل هذه الحاكمية هي على طرف نقيض مع القيم الإلهية، وبالتالي مع المعنى الذي تحمله حاكمية ولاية الفقيه.

٢-إن مشروعية الولاية لا يمكن أن تكون ذاتية أو إدارية فهي بالأصل نابعة من الدين نفسه، ثم إنها مشروعية شعبية مرجعها إرادة الناس. لذا، فإن الولاية لله أولاها من يتمتع بمواصفات حفظ هذه الأمانة وتعيين الشخص القادر على التصدّي لهذه المهمة وإن أخذ شكلاً شوريًا إداريًا نظاميًا من خلال مجلس الخبراء، فإن المرجعية النهائية في هذا الاستحقاق التعييني إنما تعود للناس ومستوى إيمانهم وتفاعلهم مع الولي.

إن الدور الفعلي لولي الأمر هو هندسة النظام بمعنى رسم الحيثية الشرعية في إدارة الحكم وطبيعة النظام وفق الأهداف الإلهية والمطامح الشعبية والتشريع الفقهي، وهنا ضرورة أن يكون الولي فقيهًا بمعنى صاحب علم ودراية. كما أن دوره حفظ المبادئ التي انطلقت منها الثورة وعلى أساسها بنيت الدولة ومن روحها ينبع طموح بناء الحضارة العالمية التي تلحظ شعوب العالم. ولهذا السبب فإن التفاصيل في إدارة حركة الأهداف إنما يقوم بها من هم في موقع المسؤولية من أركان الدولة أو القيادات الشعبية والحزبية.

ثم إن التركيز المفصلي أن المضمون الذي تستند عليه الولاية هو نظام قيمي إلهي يقع على طرف النقيض الحضاري للمادية الرأسمالية، لا بمعنى أن الدين لا يولي اهتمامًا للجوانب المادية، بل بمعنى أن حركة الدنيا وشؤونها المادية موصولة بغايات إلهية تشكّل روح الحراك الدنيوي. فالقيم الإلهية من مثل العلم، والتقوى، والدراية تستتبع وعيًا وفهمًا متبصّرًا بالوقائع وشجاعة في التصدّي والصمود أمام المخاطر والزلازل، فمن يتقي الله يجعل له مخرجًا من كل سوء بسبب ثقته واعتماده على الله ورعاية حكيمة لمصالح البلاد والعباد بسبب الدراية الخيّرة التي حثت القيم الإسلامية على التحلّي بها.

البعد الخامس: العدالة الاجتماعية، إذ إن أهم ما يميّز المنهج السياسي عند الإمام الخميني هو «بعد العدالة الاجتماعية، فلا بدّ لنا في هذا المنهج من جعل العدالة نصب أعيننا في جميع أركان الحكومة وقواها التقنينية والقضائية، وإلغاء الفواصل الطبقية»[1].

مع هذا البعد الخامس نستكشف الثوابت الخمينية التي عمل ومازال الإمام الخامنئي على بلورتها وتسييلها في الواقع الحي للتجربة الإسلامية النهضوية القائمة على نهج الاقتدار.

(١) الإمام الخامنئي، من كلمته في استقبال الوفود المشاركة في الذكرى الخامس عشر لرحيل الإمام الخميني، طهران، ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٥ هـ.

٣ - حفظ روح الشهادة في الأمة وجعلها معيار صحة وسلامة الاقتدار المباشر على مستوى القوة العسكرية أو النهوض الاقتداري ببقية مرافق بناء الحضارة الإسلامية من العلم والسياسة والاقتصاد وغير ذلك. وبهذا الصدد يقول سماحته: «إن قضية الشهادة قضية عميقة ومهمة جداً، وشعبنا حلّ هذه القضية عمليًا بإيمانه ومشاعره الدينية وشجاعته... ولو أردنا عرض قضية الشهادة وأهميتها في جملة واحدة لقلنا: إن الاعتقاد بالشهادة والإيمان بعظمة الشهداء يمثل بالنسبة لأي شعب العمق المعنوي لشخصية ذلك الشعب وهويته. كيف يمكن لشعب أن يعرف بالعظمة في أعين شعوب العالم؟ وكيف يمكن للشعب بدل أن يتأثر بشتى العوامل السياسية في العالم أن يترك تأثيره في جميع الأحداث في العالم؟ كيف يمكن للشعب بلوغ هذه المكانة؟

حينما يتقبل شعب بجميع أبنائه وشبابه وآبائه وأمّهاته الإيثار في سبيل الله والتضحية بالنفس في سبيل الهدف الإلهي ويؤمنون به فسوف يكتسب هذا الشعب عمقًا هائلاً من العظمة. ومن الطبيعي أن يكون هذا الشعب مقتدرًا وقويًا ومتفوّقًا من دون أن يكون له سلاح ومن دون أن يمتلك ثروة نقدية مميّزة».

يخلص سماحته من كل ذلك ليقول: «إن النصر منوط باقتدار لا يتأتّى بالمال والإمكانيات المادية والسلاح النووي، إنما ينبع من الإيمان بالشهادة والإيثار والاعتقاد بأن الإنسان حينما يضحّي إنما يتاجر ويتعامل مع الله»[1].

أكتفي هنا بهذه النقاط الثلاث رغم إمكانية حشد الكثير من الشواهد والنصوص التي توضح بما لا يقبل الشك حفظ المعنوية المبنية على مبدأ التوحيد في كل سياق الفهم والعمل الذي أرساه سماحته، لكنني أودّ أن أطوي هذه المرحلة من الكلام بذكر نصين يحدّد من خلالهما ارتباط التوحيد المعنوي في حركة المجاهد، وفي حياة صاحب أي مهنة وعمل يريد به وجه الله..

النص الأول: «إن التعبوي هو الذي يهتم بقيم الإسلام، ويعتقد بالله ويخضع لأوامر رب العالمين، وهو الصالح المليء قلبه بالخير والصلاح، والمطهر من الرذائل، وهو الذي يرغب أن يزيد أنسه بالله دوماً... التعبوي هو همة عالية ويسعى لأجل سمو البلد ورفعته، وهدفه إنقاذ البشرية، والقضاء على الفساد والفقر والظلم والتميز العنصري والتسلط، يرفض العيش تحت المظلة الأمريكية، وهو ذلك الإنسان الذي يهمه من يحكم بلده»[2].

من المعروف الحجم الكبير الذي يوليه نهج الاقتدار بإمامة الخامنئي للمقاومة والتعبئة، ومن المعروف سعة الرقعة التي يشملها عنوان التعبئة والتعبوي، بحيث تضم كل شرائح الشعب. من هنا، فإن تعريفه للتعبوي يساوي تعريفه للفرد المنضم إلى أمة نهج الاقتدار.

---

(١) الإمام الخامنئي، من كلمته في عوائل الشهداء والمعوقين بقم، ٢٠/١٠/٢٠١٠.

(٢) الإمام الخامنئي، كلمة القيت في اسبوع التعبئة، طهران في رجب ١٤١٦ هـ.

فالتعبوي هو المتحلّي بقيم الإسلام القائمة على الاعتقاد بالله والعمل على طاعته وخدمة عباده وإعمار بلاده.

النص الثاني: وهو المرتبط بقضايا الحياة الأساسية يرفض التبعية لأمريكا لأنها الخصم الحضاري لحضارة قيم الاقتدار الإسلامية، وهو الواعي الذي يرسم الحياة السياسية للبلد الذي يحيا فيه باعتباره الوطن الذي ينتمي إليه ويمكنه التأثير الفاعل في مجرياته.

النص الثاني: وهو يرتبط بالحياة المدنية الوظيفية (المهنة) بحيث يصبح العامل في أي مهنة جزءًا من المشروع التوحيدي العامل على نهوض الأمة بمقتضى نهج الاقتدار «إنها لمفخرة كبرى أن يشعر المرء في أجواء المهنة التي يحترفها أنه يعمل لغايات إلهية وللدفاع عن هويته وشخصيته وعن استقلال شعب يعيش في عالم يملؤه الظلم»[1].

ملامح التوحيد في مسار الحياة الإنسانية:

يذهب الإمام الخامنئي إلى أن الإنسان هو المخوَّل تكوينيًا برسم مسار حياته، وأن الإرادة والاختيار التي أولاه الله سبحانه إياها هي مصدر صناعة قدر الإنسان. لكنّ مقتضى نجاح الإنسان في نتائج اختياراته ينبغي أن ترتبط بمبدأ التوحيد وتجلياته على مسرح حياة الإنسان. وبهذا الصدد يقول سماحته: «إنني ذكرت بالنسبة لمفهوم القدر أن الاختيار بيدكم، وهذا مما لا شك فيه، ولكن مع ذلك، لا بدّ أن تأخذوا دور الهداية والتوفيق الإلهي بنظر الاعتبار، فقد يصاب أحدكم بالتعب أثناء الطريق فيستمد العون من الله، فيستجيب الله له ويمدّه بالقوة فيواصل السير، وتارة يتردد بالاختيار فيطلب الهداية من الله فيهديه»[2].

لذا، ينبغي للمرء في حياته الرسالية والجهادية أن يربط نفسه بالمدد والهداية الإلهية التي منها تنبعث معالم القدرة ومظاهر نهج الاقتدار. بحيث يمكن لنا القول: إن المسلم الرسالي، -حسب نهج الاقتدار-، سواءً أكان في حال الثورة أم بناء الدولة أم صناعة الحضارة، فإنّ عليه استدامة الارتباط والصدور عن المبدأ التوحيدي في كل حياته العملية والروحية، وإن مثل هذه الميزة المبنية على القيم الإسلامية هي التي تميِّز الحضارة الإسلامية عن الحضارة المادية، «هناك اختلاف بين الأعمال العسكرية في الثقافة المادية، وبينها في الثقافة الإسلامية، حيث إنها لا تعني في المنظار المادي سوى العنف والقسوة والطاعة العمياء، وأنها أداة بيد الطامعين.. في حين أن العمليات العسكرية في المنظار الإسلامي تختلف عن ذلك تمام الاختلاف، حيث إنها تجسيد للمفاهيم الإنسانية، ودفاع عن القيم الصالحة مصحوب بالوعي والمعرفة، وهذا الدفاع يعني حمل الأرواح على الأكف وترويض النفس على التضحية والفداء، وأن هذا الدفاع يكون من أجل أسمى القيم الإنسانية والإلهية... لذا، يعدّ العمل العسكري في المنظار

(١) الإمام الخامنئي، كلمته بحضور قادة الجيش، ٢٠ ذي الحجّة ١٤١٨ هـ.
(٢) الإمام الخامنئي، كلمة خلال لقاء الشباب والاساتذة الجامعيين، طهران، ٧ تموز ٢٠٠٤.

الإسلامي (جهاداً)، فإنّ الجهاد مأخوذ من بذل الجهد والسعي في سبيل القيم العليا، ومن هنا، جاء في الحديث: إن الجهاد باب من أبواب الجنة»[1].

وما ذلك إلا لأن الإسلام دين نهج الاقتدار، هو دين التوحيد الكامل، ولو أردنا أن نتعرّف إلى القيم الإسلامية البانية لحضارته فما علينا إلا أن نتعرف للتحديدات التي تناولها الإمام الخامنئي فيما يخص القيم التوحيدية، ومنها:

١- أن التوحيد يعني خلاص الإنسان من العبودية والطاعة لغير الله.

٢- وهو يعني تحطيم كل قيود النظام السلطوي.

٣- كما يعني كسر سر الخوف من القوى الطاغوتية.

٤- والتوحيد يعني الاعتماد على الطاقات التي أودعها الله في الإنسان.

٥- وهو يعني أيضًا الاعتماد على الوعود الإلهية بانتصار المستضعفين.

أما على مستوى القيم الفردية، فالتوحيد يعني:

١- التعلّق القلبي بالرحمة الإلهية وعدم الخوف من احتمال الهزيمة.

٢- مواجهة كل المصاعب والأخطار التي تهدّد الإنسان في طريقه لتحقيق الوعود الإلهية بصدر رحب، وتحمل مشكلات الطريق في سبيل الله والأمل بالنصر النهائي.

ويعني تركيز الأحداق على الهدف السامي، وهو خلاص المجتمع من كل ظلم وتفرقة أو جهل أو شرك.

٣- «أن لا يطلب المرء في كل ذلك إلا الأجر الإلهي في قبال المصاعب الشخصية»[2].

بمثل هذا الأفق المفتوح على عالم من قيم الاقتدار الإنساني والحضاري رسم الإمام الخامنئي تأثيرات التوحيد في حياة الإنسان الفردية والرسالية العامة. وعمل على أن يضخ كل ذلك في وشائج المؤسسات الخاصة بالدولة والمجتمع، بحيث كانت هذه المعنوية السارية في كل مفاصل البناء الرسالي هي صمّام الأمان لحفظ الأمانة الإلهية، وهي الدافع نحو تحقيق الأهداف المتوخاة والتي هدى الله سبحانه إليها. وأن كل قراءة لمسارات الحراك النهضوي على مستوى الشعوب أو مسار الدولة الإسلامية في إيران الإسلام لا يستند إلى مثل هذه المبدئية، فإنه بحقيقة الأمر مفارقة للواقع الصانع لوقائع هذه المسارات والتحولات والأحداث.

---

(١) الإمام الخامنئي، كلمته خلال اللقاء بقراء القرآن الكريم، طهران، ١ رمضان، ١٤٢٥ هـ.

(٢) الإمام الخامنئي، الإسلام المحمدي، ط١، اعداد مهدي علاء الدين، دار الولاء، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢١.

الرؤية الحضاريّة القيميّة لدى الإمام الخامنئي حفظه الله

الشيخ محمّد عراقي[1]

يشـرّفني قبل أن أبدأ بورقتي أن أشكر معهد المعارف الحكميّة للمبادرة بعقد هذا المؤتمر العلمـيّ الذي يهدف إلى دراسـة الفكر الاجتهـاديّ في إطار الممارسـة العلميّة والعمليّة لدى الإمام السـيد علي الخامنئيّ بما هو مرجع فكريّ وفقهيّ وقائد كبير للحراك الإسلاميّ العظيم بمعناه الأوسع.

ولا شـكّ في ضرورة هذه الدراسـات والبحوث العلميّة في هذه الظروف التي نعيش فيها لأنّ توسـيع حركة الصحوة الإسـلاميّة في العالم الإسلاميّ اليوم بأمسّ الحاجة لدراسة التجربة الثوريّـة في إيـران التي نجحت على يد القائـد الأعظم الراحل الإمـام الخميني الكبير (رحمة الله عليه) بصـفته وليًا فقيهًا عادلاً شـجاعًا مديرًا مدبّرًا وقائدًا دينيًا سياسـيًّا مباشرًا لأعظم ثورة سياسـيّة واجتماعيّة معاصـرة، واسـتمرار هذه القيادة النظريّة والعمليّة في عصر خلفه الصالح الإمام الخامنئيّ(مدّ ظلّه).

ومن جهة أخرى، نواجه اليوم ميدانًا عظيمًا في الصراع الفكريّ والإعلاميّ يحضر فيه عدد كبير من المؤسسـات الدراسيّة والأكاديميّات الغربيّة حيث يشارك باحثون، يكتبون وينشرون دائمًا آراءهم حول المسائل الإسلاميّة بحسب رؤاهم وقراءاتهم الخاصّة.

ولاشـكّ في أنّ بعضـهم إن لم يكن أكثرهم إنّما يتبعون في دراساتهم أهدافهم ومصالحهم ممّا يوقعهم في أخطاء عظيمة وتحريفات سـهويّة وعمديّة، وهذا دليل آخر على ضرورة أمثال هذه المبادرات العلميّة والفكريّة من الجهات المعنيّة والمراكز العارفة البصيرة والحكيمة.

أمّا موضوع المؤتمر وهو البحث في النظريّة الاجتهاديّة الفقهيّة المتمحورة حول المدرسة السياسيّة والاجتماعيّة المسمّاة بولاية الفقيه من خلال الممارسة العمليّة عند الإمام السيد علي

(١) عضو المجلس الأعلى للتقريب بين المذاهب.

الخامنئي فهو أسهل وممتنع في نفس الوقت؛ لأنّ آراءه النظريّة وسيرته العمليّة خلال العقود الأخيرة في المسائل السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة واضحة ومكشوفة أمامنا وكلّ باحث يتمكّن من ملاحظتها، ولكنّها تعاني من جهة أخرى من عدم البحث والدراسة العلميّة الكافية وقلّة المصادر والمنابع العلميّة المدوّنة حول الموضوع خصوصًا على مستوى إنتاج النظريّات الأكاديميّة.

وفي هذه الورقة أريد أن أبدأ من رؤيته الحضاريّة القيميّة كمنطلق لدراسة أفكاره الاجتهاديّة في قيادة المجتمع الإسلاميّ نحو التقدّم العلميّ والعمليّ وصوغ حضارة دينيّة جديدة في نهاية المطاف.

ومن خلال تجربتي في الستينيّات والسبعينيّات قبل انتصار الثورة الإسلاميّة حينما كنت طالبًا شابًا في الحوزة العلميّة في قم المقدّسة في بدء حركة النهضة الإسلاميّة بقيادة الإمام الخميني(رحمة الله تعالى عليه)، إذ كنت أتابع آثار المفكرين والكتّاب والباحثين الإسلاميين آنذاك، ومنهم السيد علي الخامنئي(حفظه الله)، فوجدت رؤيته ونظرته للإسلام رؤية حضاريّة دينيّة بتمام معنى الكلمة، وكان هذا الخط الفكريّ العميق واضحًا جليًّا من خلال آثاره المكتوبة والمسموعة ودراساته وبحوثه العلميّة والتاريخيّة حول الإسلام والمسلمين في العصور المختلفة، ولا بأس في أن أشير على بعض هذه الآثار المنشورة في الستينيّات والسبعينيّات التي تدلّ بوضوح على هذه الرؤية القيميّة:

ومنها دراساته وبحوثه القيّمة حول تاريخ الإسلام وسيرة النبيّ الأعظم وأصحابه الكرام، وخصوصًا الدراسات التحليليّة في سيرة أئمّة أهل البيت عليهم السلام سياسيًّا وثقافيًّا، كقيادة فكريّة واجتماعيّة هادفة إلى بناء مجتمع دينيّ وحضاريّ متقدّم في ذلك العصر، ومؤشرًا لتأكيد الدين الإسلاميّ على الحركة العلميّة والثقافيّة في المجتمع الإسلاميّ للخروج من مجتمع جاهليّ قبليّ إلى مجتمع حضاريّ متقدّم.

ولا شكّ في نجاح هذه الحركة الاجتماعيّة في ذلك العصر؛ إذ أمكن بعد مضي خمسين سنة من بزوغ شمس الإسلام أن تمتدّ أنوارها إلى الربع المسكون والعامر وانضوى أكثر من خمسين بالمائة من العالم المتحضّر آنذاك تحت لواء الإسلام، وبعد أقلّ من قرنين فقط انفتحت عيون العالمين على ظهور أعظم حركة علميّة وحضارة إنسانيّة إسلاميّة في تلك البيئة. بل أضحى العالم الإسلاميّ الكبير آنذاك قمّة الحضارة البشريّة من الناحية العلميّة متقدّمة في شتّى صنوف العلم والفن والعمران والمدنيّة والاقتصاد، ولم تتحقّق هذه المعجزة العظيمة إلا بفضل تعاليم الإسلام والقرآن وإليكم نص كلامه حيث يشير في تحليله إلى بيان أسباب هذا التوفيق العظيم قائلاً:

«لو أردتم مقارنة تلك الحركة العلميّة بالحاضر فعليكم النظر إلى الأقطاب العلميّة المتقدّمة في العالم اليوم، ثمّ افترضوا بلدًا متخلّفًا في منطقة بعيدة من العالم يفتقر إلى أي مدنيّة أو تحضر فيدخل ساحة الحضارة سريعًا ثمّ يحصل خلال مائة أو مائة وخمسين عامًا على مرتبة متفوّقة على كافّة تلك الحضارات من الناحية العلميّة. إنّها حركة معجزة ولا يمكن تصوّرها أساسًا، ولم يكن ذلك ممكنًا لولا أنّ الإسلام يحث على العلم وتعلّمه وتعليمه ويعتبر ذلك عبادة».

موقف الإسلام من العلم والعلماء ورؤيته حول صلة العقل بالدين:

أشار سماحته إلى الأسئلة الأساسيّة في هذا الموضوع، والسؤال الرئيس هو من أين أتت هذه الثقافة والحضارة العظيمة؟ وكيف بزغت هذه الشمس المضيئة وتمخّض عنها هذا المكان العامر في صدر الإسلام؟ وكيف تمّ هذا الاستخدام والتوظيف للعلم وكيف تحقّق هذا الاكتشاف العظيم لحقائق عالم الوجود عمومًا وعالم المادة بالدرجة الأولى على أيدي المسلمين؟ وأيضًا من أين وكيف أنشئت هذه العلوم والأفكار والنظريّات والإشارات والأنشطة العلميّة والعالميّة؟ وكيف تأسّست تلك الجامعات العملاقة بالمقاييس العلميّة آنذاك، وتطوّرت عشرات الحواضن الثريّة والقويّة في تلك الفترة، وانبثقت أكبر قوّة سياسيّة وعسكريّة في العالم امتدت حكمتها وثقافتها كدولة موحّدة من الشرق إلى الغرب ثم انتقلت هذه الحضارة من بلاد الشرق إلى قلب أوروبا ومن شبه القارة الهنديّة إلى آسيا الوسطى والصين، وملأت جلّ العالم العامر من فكرها وعلمها وأدبها وثقافتها وحكمتها الخالدة المستمرة.

والجواب عن هذه الأسئلة الرئيسيّة من خلال كلمته أنّ جوهر الحضارة الإسلاميّة كان ناشئًا من الداخل؛ أي نشأ من معارف القرآن الكريم وتعاليمه القيّمة، ولا يمنع ذلك من أن تستفيد هذه الحضارة الحيّة من الآخرين أيضًا كما نلاحظ في التجربة القيمة التاريخيّة زمن ظهور الإسلام في شرق البلاد الإسلاميّة وغربها انطلاقًا من إيران إلى الهند، وأيضًا إلى الصين وإلى شمال إفريقيا من خلال تعامل المسلمين مع العلوم والفلسفة اليونانيّة في العصور الذهبيّة من الحضارة الإسلاميّة. وإليكم نصّ كلامه الشريف مشيرًا إلى هذه القدرة العلميّة والسياسيّة العظيمة في الحضارة الإسلاميّة حيث يقول:

«فترة القرون الوسطى كانت بالنسبة لأوروبا حقبة جهل وبؤس بحيث سمّى الأوروبيّون القرون الوسطى العصور المظلمة، في تلك القرون التي ساد أوروبا خلالها الضلال والجهل على حين سادت أنوار العلم البلدان الإسلاميّة بما في ذلك إيران».

ويؤكّد سماحته أنّ هذا الازدهار الماديّ والمعنويّ وهذا الاستخدام والتوظيف لكلّ الطاقات البشريّة من إثارة العقول وتوليد العلوم والفنون ضمن ثقافة حيّة وبنّاءة ليس إلا نتيجة

التعاليم الإسلاميّة، والمعارف القرآنيّة، وسنّة رسول الله وخلفائه وعترته، ثمّ ذكر القرن الرابع الهجريّ باعتباره قمّة رفيعة لهذه الحقائق فقال: «القرن الرابع الهجريّ، وهو القرن الحادي عشر للميلاد؛ أي قمّة ظلمات الجهل والفراغ في أوروبا، كان ذروة الازدهار الإسلامي في إيران، فالعلماء الذين ظهروا في ذلك العصر وكانوا على أعلى المستويات باستثناء قليل منهم كانوا إيرانيّين، وفي تلك الأيّام كان الغربيّون ينهلون العلم من الشرق ومن إيران تحديدًا، وكان العلماء المسلمون من إيران مؤسّسي الكثير من العلوم الشائعة في عالم اليوم، بل إنّ النهضة الأوروبيّة قامت على أساس ترجمة نتاجات البلدان والمناطق الإسلاميّة.

وهنا أقف في ورقتي هذه عند محطتين من خطاب السيد القائد بخصوص الحضارة الإسلاميّة القيميّة يرتبط الأوّل بالرؤية الحضاريّة لمراحل حركة المجتمع الإسلاميّ، والثاني بالعناصر الأصيلة للحضارة الإسلاميّة وأصولها العمليّة.

الرؤية الحضاريّة لمراحل حركة المجتمع الثوريّ الإسلاميّ:

السيد القائد(حفظه الله) يسعى دائمًا إلى إحياء فكرة إقامة الثقافة والحضارة الإسلاميّة في أذهان مخاطبيه، وفي إحدى كلماته يقسّم حركة المجتمع الإيرانيّ في ظلّ الإسلام إلى خمس مراحل:

الأولى: مرحلة الثورة الإسلاميّة، وهي مرحلة التغيير الشامل للمجتمع في كلّ أجهزته الحاكمة وقيمه السائدة، وبالمناسبة، لا بأس بأن أشير إلى أنّ الثورة في اللغة الفارسيّة تسمّى انقلابًا، ولعلّ هذه الكلمة أقرب إلى تعريف ما يجب أن يجري في المجتمع الثوريّ وفي الحركة الثوريّة، إذ هو انقلاب على الواقع السائد بجميع أجهزته وقيمه وأسلوب الحياة فيه، وهذا يعني التغيير الأساسيّ، لكن هذا لا يعني أنّ الثورة لا بدّ أن يصحبها الاضطرابات وأعمال الشغب وغيرها، كلا، وفي الوقت ذاته لا يمكن إطلاق اسم الثورة على كلّ شغب واضطرابات وفوضى عامّة أو جماهيريّة، ولا حتّى على أيّ تحوّل اجتماعيّ، بل إنّ الثورة تعني تبديل الأسس الخاطئة إلى أسس صحيحة وهذه هي الخطوة الأولى.

الثانية: مرحلة التخطيط لإقامة النظام الإسلاميّ التي يراد بها مشروع هندسيّ كامل شامل يطبّق في البلد من خلال الدستور الذي يصوّت عليه الشعب كلّه كما حدث في إيران بعد إسقاط نظام ملكيّ استبداديّ فرديّ ووراثيّ عميل للأجانب، واستبدال نظام دينيّ شعبيّ به تُبنى كلّ أركانه على اختيار الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

الثالثة: إقامة الدولة الإسلاميّة بكلّ ما تتطلّبه الدولة من تنظيم أجهزة الحكم وفق المشروع الإسلاميّ للجمع بين الأصالة والمعاصرة، وهذا ما تمّ في إيران حيث الدستور والبرلمان (مجلس

الشـورى)، والسـلطات الثلاث وعلى رأسـها ولاية الفقيه، جميعها عُرضت على الشعب من خلال الاستفتاء والانتخاب أيضًا بشكل مباشر أو غير مباشر.

والهدف الجمع بين أصـالة الرسـالة الإسـلامية ومعاصـرة الواقع الراهن والاسـتفادة من التجارب والعقليّة البشرية في كل المجالات.

الرابعة: مرحلة إقامة المجتمع الإسلامي وبنائه أو تجديد بنائه كاملاً على أسس إسلامية من حيث الاقتصـاد والسياسـة والأخلاق والتربية والتعليم وغيرها من الأبعاد الفردية الاجتماعية، وهـي من أصـعب المراحل ولعلهـا أطولها لأن المجتمع الإسـلاميّ لا بدّ أن تسـود فيه القيم الإسـلاميّة، وهـي عملية تحتـاج إلى تربيـة وتهذيب وتوفير فرص التكامـل والتعالي وتغيير المحتـوى الداخلي لأبناء الأمـة كي تكون أهدافهم سـامية ونظرتهم رفيعـة وأفكارهم بعيدة المدى، ويجب أن نقول مع الأسـف: إنّ هذه المرحلة تأخر إكمالها لسـنوات حسـب تدبير المؤسسـين ورؤية القيادة الحكيمة بسبب الموانع العسـكرية والأمنية والسياسيّة والاقتصاديّة التـي حدث أغلبها عن طريـق المؤامرات الوافـدة من قبل الأعداء كالانقلاب العسـكري في بداية الثورة، ودعم الحركات الإرهابية والفئات المسـلحة، والاضطرابات المحليّة والحصار الاقتصـادي وغيرها، وأكبرها وأطولها الحرب المفروضـة من جانب صدّام المقبور المدعوم من الاسـتبكار العالمي، والدول الرجعيّة في المنطقة، التي دامت ثماني سنين من عمر الثورة، وهدمت تقريبًا كل القدرات والبنى التحتية في البلد.

الخامسـة والأخيرة: مرحلة إقامة الحضارة الإسـلاميّة أو الحركة العالمية الإسلامية، وهنا بيت القصـيد، إذ كلّ المشـروع الإسـلامي إنما يسـتهدف إقامة الأمة الشـاهدة الوسط على سـاحة التاريخ، وهـذا لا يتحقق إلا بأن تصـبح الأمّة من القـوّة المادية والمعنويّـة بما يؤهلها للقيام بهذا الدور، ثم إن الحضـارة الإسـلامية هـي ما تتطلّع إليه أمم الأرضـ جميعًا، لا الأمّة الإسلامية فحسب، حيث إن الحضارة المادية ضيّقت الخناق على البشريّة اليوم، وسامتها سوء العذاب كما أنزلت بها أفظع الحروب، وأبشـع المجازر وألوان الظلم والاضطهاد في التاريخ المعاصر.

ونعتقد أن هذه المرحلة هي التي بدأت بشـائرها في المنطقة نتيجة الصـحوة الإسـلاميّة، وستعمّ العالم كلّه إن شاء الله.

أمـا نحـن في إيـران فبإمكاننا أن نقـول: إننا نعيش فـي المرحلة الرابعـة، أي مرحلة إقامة المجتمع الإسلامي وبناء الاقتصاد الإسلامي والعدالة الإسلامية.

الأصول والعناصر الخمسة لبناء الحضارة الإسلاميّة في رؤية السيد القائد:

في خطبة هامة للسيد القائد لدى لقائه بالمسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الشهر الأخير من عام ألفين، أوضح مشروعه الفكري في مسألة الحضارة الإسلاميّة، وبيّن العناصر التي تقوم عليها.

وفي البداية، ذكر سماحته أنّ هذا المشروع مستمدّ من النظرة الإسلاميّة للكون والحياة، وكلّما ترسّخت هذه النظرة تسارعت الخطى نحو تحقيق الإنتاج الاجتماعيّ والحضاريّ، أمّا هذه العناصر فهي خمسة:

١ - التوحيد.

٢ - تكريم الإنسان.

٣ - استمرار الحياة بعد الموت.

٤ - قدرة الإنسان على التكامل اللانهائيّ.

٥ - توجّه حركة العالم نحو حاكمية الحقّ والصلاح.

١ - التوحيد:

منذ أوائل حركة سماحته الفكريّة، كان فهم التوحيد وإفهامه من الأمور التي وضعها نصب عينيه منطلقًا من فهم حضاريّ لهذا الأصل من أصول الدين يتجلّى ذلك في محاضرته القيّمة التي ترجمت إلى العربيّة تحت عنوان (التوحيد: رفض العبوديّة لغير الله)، وفي هذه المحاضرة وغيرها من المحاضرات، ومنها الخطبة التي ذكرناها آنفًا، ركّز سماحته على ما يلي:

- التوحيد ليس مسألة فلسفيّة وكلاميّة فحسب يدور البحث حولها بصورة نظريّة، بل هي منهاج عمليّ للحياة يزيل من أمام حركة الإنسان كلّ الآلهة المزيفة كما يزيل من داخل نفسه كل عوامل الضعف والاستسلام أمام القوى الطاغية، ويجعله يتّجه دون أي خوف لتحدّي الطواغيت، ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾[1].

- والتوحيد يربك الإنسان برقابة غير منظورة بيدها ملكوت السماوات والأرض، وفي ذلك انضباط سلوكيّ وشعور بالقوّة والاقتدار.

(١) سورة آل عمران، الآية ١٧٣.

- والتوحيد يجعل حركة الإنسان على ظهر الأرض منسجمة مع حركة الكون بكلّ ما فيه من دقّة وعظمة، وحسابات دقيقة، وبعد عن العبثيّة، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[1]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[2].

٢- كرامة الإنسان:

يقول السيد القائد: الإنسان هو المحور في النظرة الإسلاميّة، لكنّ هذه المحوريّة تختلف تمام الاختلاف عن محوريّة الإنسان في النظرة الأومانيّة (عبادة الإنسان) الغربيّة التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا، ثم يذكر سماحته قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[3]، ويرى أنّ النصوص الدينية تؤكّد أن الشمس مسخّرة للإنسان، والقمر والبحر مسخّران للإنسان، والتسخير هنا، يعني أن الله سبحانه وتعالى جعل كل هذه الكائنات تحت تصرف الإنسان، ويستطيع الإنسان أن يستفيد منها على أكمل وجه، وهذا التسخير هو التبلور العملي لكرامة الإنسان التي صرّح بها القرآن الكريم حيث قال: ﴿ولقد كرّمنا بني آدم﴾[4]، وهذا التكريم يراه السيد القائد يشتمل على مرحلتين: تكوينية وتشريعية، وعلى هذا الأساس تقوم الحكومة الإسلامية والنظام الإسلامي، إنه أساس إنساني بامتياز.

وهنا أقف عند هذا المحور من محور المنظومة الحضارية الإسلاميّة، لأشير إلى أن دستور الجمهورية الإسلامية وخطاب السيد الإمام الراحل، وخطاب السيد القائد، يركّز باستمرار على كرامة الإنسان ومكانته في الوجود، ومهمة استخلافه على ظهر الأرض، وأن الشعور بالكرامة كان دائمًا وراء كل حركة حضارية تكاملية على الساحة البشرية، كما أحب أن أشير أيضًا إلى أن ما حدث في الساحة الإسلامية من حراك عظيم أطلقوا عليه اسم الربيع العربي أو الربيع الإسلامي بالأصح، -في رأيي المتواضع-، إنما هو بفضل التربية الإسلاميّة التي ترشد إلى أصل العزة، وتؤكّد على أن المؤمن لا يقبل الذل ولا يملك أن يهين نفسه. وهذه التربية الإسلامية هي التي جعلت هذه الأمة لا تفرط بكرامتها في أقسى الظروف وأشدها، وهذا ما يفرض على كل المهتمين بالشأن الثقافي الإسلامي أن يعيروا الأهمية البالغة لتعميق الشعور بالكرامة والعزة لدى أبناء الأمة الذي هو المفتاح الأساس للقيام بالوظائف المهمة في هذا العصر.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية ١١٥.
(٢) سورة الدخان، الآية ٣٨.
(٣) سورة لقمان، الآية ٢٠.
(٤) سورة الإسراء، الآية ٧٠.

٣- استمرار الحياة بعد الموت:

يرى سماحة السيد القائد أن الإيمان باستمرار الحياة بعد الموت له تأثير عظيم في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتنظيم أسس الحكومة الإسلامية وإدارة المجتمع، وهذا فهم حضاري لهذا الأصل من أصول الدين، فليس الإيمان بالقيامة مجرّد إيمان نظري، وليس إيمانًا ذا تأثير على سلوك الفرد فحسب، بل إنه ذو أثر قوي على علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وأيضًا بنظيره في الخلق، وهكذا علاقة الإنسان بالدولة، بل له علاقة بأسس الدولة الإسلامية، وهذا ما نجد صداه في دستور الجمهورية الإسلامية، وما نراه أيضًا من تذكير مستمر كان على لسان المؤسّس الراحل (قدس سره) والإمام القائد (حفظه الله).

هذا الإيمان يمنح الإنسان نظرة تتجاوز هذه الحياة المادية المحدودة كما يمنحه طاقة هائلة لمواصلة الطريق والمقاومة أمام كل قوة، وضمانًا لتحمّل أعباء المسيرة، **﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لاَ يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلاَ نَصَبٌ وَلاَ مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلاَ يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلاَ يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلاً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾**[1].

٤- قدرة الإنسان على التكامل اللانهائي:

يقول سماحته: «النقطة الرابعة في نظرة الإنسان المسلم إلى الكون والحياة هي قدرته على التكامل اللانهائي»، ويرى أنها من المحاور المهمة لانطلاق الحركة الحضارية الإنسانية، ويشير إلى قوله تعالى: **﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾**[2]، ويقول سماحته هذه الآية لا تقتصر على خلقة الإنسان المادية، بل تعني بالدرجة الأولى قدرته على التكامل المعنوي اللانهائي.

وهذا يذكّرنا بنظرية المُثُل العليا لدى الشهيد محمد باقر الصدر المفكّر الكبير في العراق، فالسيد الشهيد(رض) يرى أن المحرّك الأساسي للتاريخ هو المَثَل الأعلى، فإذا كان هابطًا يراوح الإنسان في مكانه، ويفقد كل نظرة مستقبلية، وإذا كان متوسطًا يحرّك الإنسان نحو هدف متوسّط، أما إذا كان مثله الأعلى هو الله سبحانه وتعالى، فهو المثل الأعلى المطلق الذي يوفر للمسيرة البشرية طاقات عظيمة لحركة لا متناهية نحو التخلق بأخلاق الله وكونه خليفة في الأرض على حد تعبير القرآن.

---

(١) سورة التوبة، الآية ١٢٠.

(٢) سورة التين، الآية ٤.

٥- الإيمان بتوجّه حركة العالم نحو حاكمية الحق والصلاح:

سـادت في بعض أوضـاع العالم الإسـلامي فكرة توجّه المسيرة البشـرية نحو الانتكاس والانحطـاط، وهي فكـرة تتعارض مع هدف الإسـلام الذي يسـتهدف توجيه البشـرية نحو الكمال والرقي، وتتعارض مع ما ينبغي أن يحمله الإنسـان المسـلم من أمل في مسـتقبل هذا الدين. ولعل هذا الذي دفع السيد القائد إلى ترجمة كتاب «المستقبل لهذا الدين» لمؤلفه سيد قطب في أيام شبابه.

فكل إنسـان يحمل مشـروعًا حضـاريًا ويريد أن يوجّه حركة أمته نحو المسـتقبل، ويبث في نفوسـهم الأمل في تحقيق ما يصبون إليه، يقول سـماحته في الكلمـة المذكورة: «هدف الأنبياء والأولياء الأخذ بيد البشرية الحائرة، ودفعها لتقطع متعرجات الحياة ولتصل إلى الطريق الأصلي، وكل ما فعلوه يقوم على فكرة أن نهاية هذا العالم نهاية سعيدة، وقد تتحقق هذه النهاية يقينًا عاجلاً أم آجلاً، لكن حقيقة هذه النهاية هي الوصول إلى الحق والصلاح».

ثـم يبيّن سـماحته الواجبات العملية المترتبة على هذه العناصـر الخمسـة التـي يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

أولاً: العبودية لله الواحد الأحد وإطاعته والانخراط في موكب هذا الكون المسبّح لله، لأنه حقيق بالعبادة والتسبيح والتحميد «يسبح له ما في السماوات والأرض».

ثانيًا: الحركة والسـعي المسـتمر نحـو تكامل الإنسـان علميًا وفكريًا وروحيًـا وأخلاقيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا.

ثالثًا: تفضيل الفلاح الأخروي على الربح الدنيوي في كل حال.

رابعًا: اسـتفراغ الوسع، وبذل الجهد، والسعي والكفاح سـواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي، وتجنب الكسل والبطالة واللامبالاة، وعدم الخضوع لهوى النفس.

خامسًا وأخيرًا: عقد الأمل على المستقبل والثقة بالنصر في كل الظروف، والإيمان بحتمية انتصار الحق على الباطل.

مبدأ العدالة ومكانتها في رؤية سماحة القائد:

أكّد سـماحته في مناسـبات عديدة على أهمية العدالة في تحقق المجتمـع الديني والدولة الإسـلامية، بحيث أصبحت كلمة العدالة بمثابة بيت القصـيد من كلامه (حفظه الله)، فحينما يتكلم عن الدولة الإسلامية والبلد الإسلامي يقول: «فإذا أصبحت الحكومة إسلامية بكل معنى الكلمة، فإن المجتمع سيصبح إسلاميًا بالمعنى الحقيقي، وسوف تتكرّس العدالة، ويتم القضاء

على التفرقة والتغلب على الفقر شيئًا فشيئًا، وبذلك تتحقق العزة الحقيقية للشعب ويحقق ذلك البلد المزيد من التطور في شتى المجالات».

إذًا نستفيد من كلامه بأن دور العدالة في تحقق الدولة الإسلامية دور في غاية الأهمية لا يعادله شيء، وكذلك لا يمكن للمجتمع الإسلامي ولا للحضارة الإسلامية أن يتحققا بدون العدالة بجميع أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية وغيرها.

هذا، وقد أقيم قبل شهر تقريبًا، في يوم ١٧ من شهر أيار عام ٢٠١١، الاجتماع الثاني للأفكار الاستراتيجية في الجمهورية الإسلامية الخاصة بعنوان العدالة، بإشراف القائد وبمشاركة ونقاش بين سماحته والعشرات من المفكّرين والأساتذة والباحثين من الجامعات والحوزات العلمية الدينية.

واعتبر سماحته الأفكار المطروحة في هذا الملتقى في غاية الأهمية متمنيًا أن يتحول موضوع العدالة بالاستفادة من القدرات الكبيرة للخبراء في جميع أرجاء البلاد إلى خطاب نخبوي، وأن تتحقق نتيجتها المباركة من خلال الجهود المتواصلة والمتابعات اللازمة، واعتبر سماحته اعتقاد جميع الشرائع الإلهية بانتهاء التاريخ البشري إلى حقبة تقوم على العدالة فرقًا دقيقًا بين العدالة بالمنظور الإلهي والعدالة في المدارس البشرية.

كما اعتبر قائد الثورة الإسلامية العدالة على رأس الهموم الدائمة والأهداف العليا للنظام الإسلامي، وأشار إلى الجهود المبذولة بعد انتصار الثورة الإسلامية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعا إلى المزيد والمزيد حتى تحقيق تلك العدالة في أفقها الأسمى.

في الختام، أكرّر شكري للقائمين على هذا المؤتمر وللحاضرين وأسأل الله سبحانه أن يحقق أمنية السيد القائد وجميع الإحيائيين في عودة أمتنا واستئناف مسيرتها الحضارية في عصرنا الحاضر، والله ولي التوفيق.

وأذكر بالمناسبة هنا بعض آثار الامام الخامنئي وكتبه ودراساته تأليفًا وتحقيقًا وترجمةً كلها أو جلّها، تدلّ على رؤيته القيمية الحضارية:

١- التوحيد رفض العبودية لغير الله.

٢- مشروع عام للفكر الإسلامي في القرآن.

٣- رسالة إدانة للحضارة الغربية.

٤- المسلمون في نهضة الهند.

٥- المستقبل لهذا الدين (المستقبل في إطار الإسلام).

٦- مقالات في باب العبر.

٧- صلح الإمام الحسن.

٨- الحياة السياسية للإمام الصادق.

٩- الفهم الصحيح للإسلام.

١٠- من أعماق الصلاة.

١١- رسالة في الولاية.

١٢- آلام الإمام علي وآلامنا.

١٣- دروس في معرفة الإسلام.

١٤- القرآن والعترة.

١٥- عنصر الجهاد في حياة الأئمة.

١٦- دروس في الحديث.

١٧- الهجرة.

١٨- دروس في تفسير القرآن الكريم.

١٩- خصائص الإنسان المسلم.

٢٠- سؤال وجواب (خمسة مجلدات).

٢١- شخصية الإمام علي.

٢٢- الإيمان.

٢٣- الحكومة في الإسلام.

٢٤- دروس في الأخلاق.

٢٥- قبس من نهج البلاغة.

٢٦- جهاد الإمام السجّاد.

٢٧- الفن الثامن وكتاب الفن عند قائد الثورة.

٢٨- ترجمة تفسير في ظلال القرآن.

٢٩- الغزو الثقافي.

٣٠- الخواص ودورهم في المجتمع.

٣١- الدروس العظيمة من سيرة أهل البيت.

٣٢- الفكر الإسلامي الأصيل.

٣٣- الإمام الخميني.

الأستاذ ألستير كروك[1]
تعريب محمود يونس

القيم الغربيّة: حكاية السيّد الذي أطاح به خادمه

كما الأساطير القديمة، الماقبل سقراطيّة، فإنّ الأسطورة التي نحن بصددها متجذّرة في الملاحظة الحثيثة لهذا العالم. تشير القصّة إلى علّة إرجاع الوعي الغربيّ كلّ قيمة عليا إلى القيمة الوحيدة التي يعرفها - المنفعة - ولماذا لا يستطيع (الوعي الغربيّ) أن يقوم بخلاف ذلك، وقد تغيّر جرّاء ذلك وبمرور الوقت، نحو الانتباه الذي نوليه العالَم. بالمقابل، فإنّ الوعي المتغيّر قد «خلق»، حرفيًّا، عالمنا المتغيّر. إنّها، بالطبع، قصّة عجرفة فكريّة، ونفس ضئيلة أيضًا. بل هي محنةٌ بدأ عددٌ من المفكّرين الغربيّين، منذ القرن التاسع عشر، بإدراك مضامينها ومفاعيلها.

توحي الأسطورة بتبلور جانب واحد من جوانب اشتغالنا الذهنيّ، -مع مرور الزمن-، ليتطوّر إلى نظام طاغٍ منغلقٍ على الذات، نظامٍ يقفل كلّ آليات التفلّت الممكنة: لقد هندس الخادم إطاحة سيّده.

ليست الأساطير، في الحقبة الماقبل سقراطيّة، مجرّد حكايا، عن الفانين والخالدين، يكمن فيها المعنى في رواية السرد. بل هي تنبني على ملاحظة ثاقبة للعالم من حولنا. وقد عمد أمبذوقلس إلى الطوبوغرافيا التفصيليّة لبركان صقليّة، مستخدمًا إيّاها كمجازٍ يعبّر بواسطته عن الفهم المضمر -implicit- للعالم الآخر، والذي يتعذّر الوصول إليه بالتوصيفات الصريحة؛ explicit.

على نحو متّصل، تقدّم إيان ماكغيلكريست، العام الماضي، بقراءة عصبيّة-سايكولوجيّة للدماغ البشريّ، ولنصفَيه اللامتناظرين[2]. وكما الأساطير السابقة، فإنّ الكاتب يلجأ إلى

(١) مؤسّس منتدى النزاعات، ومديره الحاليّ.
(٢) انظر،
Iain McGilchrist, The Master and His Emissary (Yale University Press, 2009).

ملاحظاته التفصيليّة حول قسمَي الدماغ ليوحي بأنّ البنية الداخليّة للعقل تنطوي، بنحوٍ، على ما نشهده من اللاتناظر العميق في عالمنا؛ وأنّ هذا اللاتناظر -والانقسام- يحمل مغازي عميقة لنا. ويحكي لنا -فيما خصّ دماغنا- ما كانت الهرمسيّة تحاول إخبارنا به لآلاف السنين: أنّ الإنسان، في علاقته مع الكون، أو العالم الكبير، هو بمثابة عالَم رمزيٍّ صغير.

لكن، إن كان كلّ نصف من الدماغ يقدّم رؤيةً، أو نسخة، مختلفة ومباينة عن العالم، بل متعارضة، فليست وظيفتهما، إذًا، أن يكونا وسيطين. ومع هذا، ففي كلّ نسخةٍ شيء من الأصالة. عليه، لماذا كان الدماغ منقسمًا، وبهذا الوضوح والعمق؟ وما هو هذا الذي يقوم به نصفا الدماغ بحيث يبلغان في الاختلاف حدّ الانفصال؟ يبدو أنّ الفارق يكمن في السؤال عن الـ«كيف»، لا في السؤال عن الـ«ماذا». وأعني بذلك «النحو الذي من خلاله»؛ «نحو الوجود» الخاصّ بكلّ نصف.

أمّا المائز الأساسيّ، من حيث التكوين العصبيّ، فهو، يقول المؤلّف، يكمن في نوع العناية التي يوليها كلّ نصفٍ للعالم. ولعلّ هذا الإبهام في الرؤية ينبئنا بأمرٍ ما وثيق الصلة بطبيعة الواقع. ولعلّنا، كذلك، ومن خلال وعينا بوجود نسختين أساسيّتين عن العالم تُقدّمان لنا بواسطة نصفَي الدماغ، ننفذ، ببصيرةٍ أرفع، إلى طبيعة الوضع الإنسانيّ. فلكلّ من النظرتين قيمته. ولكن، لوقوفهما في تعارض، ينبغي فصلهما. من هنا كانت البنية الدماغيّة المنقسمة إلى نصفين.

ويرى ماكغيلكريست أنّ الانتباه الذي نوليه العالَم، أو الاستعداد، disposition؛ النصف -دماغيّ الذي نوظّفه في ذلك، أو بعبارة أخرى، «كيف» الانتباه إلى العالم، لا يُحدِّدُ، فحسب، من «نحن»، بمعنى من «نكون»؛ بل هو يساهم في خلق العالم الذي نسكنه: فنحن، حرفيًّا، شركاء في الخلق.

ومع تقادم الزمان، من ناحية أخرى، طرأ تغيّر على نحو الانتباه الذي يوليه الغربيّون للعالم، -وبالتالي، فإنّ هذا الانتباه المتغيّر، والوعي بالذات المتصاعد، قد «خلق» عالمنا الذي تغيّر. وقد أدّى التغيّر في الانتباه [إلى العالم]، وهو فرعُ التدخّل المتزايد للنصف الأيسر من الدماغ[1]، إلى المزيد من المشاكل في التعاون مع النصف الأيمن. بل لقد انتهى بنا المطاف إلى خلل وظائفيّ.

ما يرمي إليه ماكغيلكريست، هنا، هو أنّ الدماغ الأيسر، الذي يولّد «عالمه الفعليّ» المرتكس إلى الذات، قد أغلق كلّ المنافذ المتوافرة، وكلّ الطرق الممكنة، للخروج من «قاعة المرايا»، التي تعكس نفس صورتها وتفاصيلها، إلى الواقع الذي يعيننا الدماغ الأيمن على فهمه، إن لم

(١) سأقوم، من الآن فصاعدًا، باستبدال عبارة النصف الأيسر، أو الأيمن، من الدماغ، بقولي الدماغ الأيسر والدماغ الأيمن، وذلك على سبيل التسامح، إذ ليس ثمّة إلّا دماغ واحد منقسم إلى نصفين، أيمن وأيسر. المترجم.

يُمنع وبإصـرار، من الإدلاء بدلـوه. وقد نتج عن ذلك رؤية غربيّة مُمَكْنَنَة، مُبتسَـرة، ومنزوعة السياقات، موسومة بتفاؤليّة لا أساس لها، ومختلطة مع رُهاب وشعور بالفراغ. ويرى الكاتب في ذلك انعكاسًا لممارسات دماغ أيسر مختلّ وظائفيًا، ولا يجد على ممارساته اعتراضًا. بل في هذا التحليل ما يدلّ، كذلك، على إرجاع الوعي الغربيّ المعاصر كلّ القيم العليا إلى القيمة الوحيدة التي يفهمها، وهي المنفعة، وعلى عجزه عن القيام بخلاف ذلك.

إنّني مؤمنٌ بأنّ استعادة الإمام الخميني لتقليد فكريّ تضرب جذوره، تحديدًا، في الأوّليّة (لا الهيمنـة) المضـمرة لنحو الانتباه الـذي يوليه الدماغ الأيمـن للعالم، تزوّدنـا بإجابة على تسـاؤلات ماكغيلكريست حول إمكانيّة تدارك نتائج سيطرة الدماغ الأيسر، واستعادة التوازن بين النصـفين. فالتوازن برأيـي، في نحو الانتباه الذي نوليه للعالـم، كان محوريًا في مقاربات الإمـام. ولعـلّ ما تحمله لنا هـذه الحكاية أو هذه «الأسـطورة»، -عن نصـفَي الدماغ-، هو النفاذ الثاقب إلى أنماط رؤية، وأنماط وجود، تمنح الأفضـليّة لأحد النصفين على الآخر، وقد تمكّننـا، بالتالي، من الحؤول دون الاسـتئثار بالخيارات التي لا يمكـن ولوجها إلّا من خلال الدماغ الأيمن.

كما ويضـيء المجاز الذي يستعين به ماكغيلكريسـت، برأيي، على كيفيّة انجذاب الوعي الإسـلاميّ إلى قيم أخلاقيّة أسـمى، تتجاوز قيود الزمان، ولا تعبأ بنظام الأسـباب. فللشجاعة والتضـحية بالـذات قيمة في نفـس الأمر، بغضّ النظر عـن عواقب ممارسـتها. ولا بدّ لهاتين القيمتين، والقيم المماثلة، من مقاربة لا تنحصر بأداة المنفعة. أمّا من وجهة نظر الدماغ الأيسر، فإنّ هذه القيم «تُستوعَب» بردّها إلى القيمة الوحيدة التي يعرفها النصف الأيسر: المنفعة.

نصفا دماغ: نسختان عن العالم

لا ينفصل نصفا الدماغ عندنا كلّيّةً. ولدينا من الأدلّة ما يُشير إلى أنّ كلّ نشاط إنسانيّ يجد في كلا النصفين مدخليّةً إليه. وقد كان دور النسيج الوسيط **corpus callosum**، وهو النسيج العصبيّ الذي يربط نصفي الدماغ، مجهولًا لفترة طويلة. الآن نعلم أنّ دوره هو تمكين النصفين من التواصل. ومن المقدّر أنّه يحوي عددًا من الألياف ما بين الثلاثمائة والثمانمائة مليونًا تربط المواضـع المشـابهة طوبوغرافيًا في النصفين. ومع هذا، فإنّ نسـبة الخلايا العصبيّة التي يربط بينها النسـيج لا تتخطّى نسـبة الاثنين بالمائة من خلايا اللحاء[1] الدماغيّ **brain cortex**. وما يلفت انتباهنا هو أنّ الغاية الأساسـيّة لهذا الكمّ الهائل من الارتباطات هي التثبيط: بكلام آخر، إنّ الوظيفة الأسـاس لهذه الألياف هي أن يمنع كلّ نصـفٍ النصفَ الآخر من التدخّل. وعندما

(١) أي القشرة الخارجيّة للدماغ المسؤولة عن وظائفه العليا، والبالغة التطوّر في الدماغ الإنسانيّ. المترجم.

كنّا نطوّر، مع الوقت، أدمغةً أكبر، لم تكن الروابط بين النصفين تزداد كما قد يتوقّع المرء، بل كانت تتناقص بالنسبة إلى حجم الدماغ.

فما هو، إذًا، هذا «النحو المختلف»، من الاشتغال النصف-دماغيّ، الذي يقدّم العالم بطريقة مختلفة؟ لاحظ الدماغ الأيمن، فنحن نختبر فيه عالمَ الوحدة والانفصال في شموله وتعقيده الحيّ، هو عالمٌ في سيولة دائمة، في شبكة من التعالقات، شبكة من الكلّيات التي لا تفتأ تتشكل وتعاود التشكّل. هو عالمٌ نختبر فيه الترابط في أعمق ما يكون. أمّا صنوه، الدماغ الأيسر، فنحن «نختبر» فيه خبرتنا بنحوٍ خاصّ: بنسخة منها قد «أُعيد-تقديمها»[1]، فهي تحوي، الآن، كيانات ساكنة، متفاصلة، محدودة، وقابلة للتصنيف إلى فئاتٍ وأجناس. يقوم هذا النحو من الانتباه بعزل الأشياء، وتثبيتها، فيجعلها محدّدةً وصريحة. وهو بهذا يصيّر الأشياء مكتفيةً بذاتها، آليّة، لا حياة لها. بإيجاز، إنّنا تستحوذُ علينا طريقتان للتعاطي مع العالم، كلتاهما أساسيّة، بيد أنّهما متنافرتان، وبالتالي، يضطرّ الجسد إلى أن يتعاطى معهما كلّ واحدة على حيالها - إلى حدّ الفصل بينهما في البنية العصبيّة المادّيّة.

وبالعموم، يتصدّى الدماغ الأيمن لمسؤوليّة كلّ نوع من الاهتمام ما عدا ما كان منه متركّزًا، فيأتي انتباهًا واسعًا يقظًا، في حين يُفيد الدماغ الأيسر الاهتمام الضيّق، والانتقائيّ، والمتركّز. فهاهنا قابليّتان. إحداهما تستخرج الأشياء من العالم لغاياتنا الخاصّة، مقتضيةً عزل الشيء عن قرينه، وعزل الكائن الحيّ - منظورًا إليه كذاتيّ - عن العالم - منظورًا إليه كموضوعيّ؛ والدافع هنا هو القبض على الأشياء التي ينبغي إيلاؤها الأولويّة واستخدامها، والقيمة الحاكمة هي المنفعة. أمّا القابليّة الثانية (التي يشتمل عليها الدماغ الأيمن) فهي تنزع إلى اليقظة وحدّة الانتباه، إلى حسّ الارتباط بالأشياء قبل أن يعزلها التفكر، وبالتالي، فالتوجّه هو نحو الانخراط بالعالم، نحو علاقةٍ من «البينيّة» مع كلّ ما يكمن خارج الذات.

المِلاكُ، إذًا، هو الانتباه. فكلّ ما هو موجود، ينوجد لنا من خلال التفاعل مع دماغنا وذهننا. فمعرفتنا بهذا الوجود إنّما هي تعبيرٌ عن أنفسنا، بنحو، وفرعُ ما نأتي به لهذه العلاقة، وكلّ ما خلا ذلك واه.

قد يبدو من الواضح، عندها، أنّ مهمّة الدماغ، -السببَ الذي لأجله نمتلك دماغًا-، هي أن يضعنا في تماسٍّ مع كلّ ما هو موجود سوانا؛ أمّا ما هي الأوجه، ما هي النسخة من «ذاك الذي يوجد» والتي «تنوجد لنا»، فهذا ما سيتوقّف على طبيعة انتباهنا، أي نحوِ وجودنا، نحوِ نزوعنا إلى «ذاك الذي يوجد»، سوانا.

---

(١) يقول الكاتب بأنّ الدماغ الأيمن يقوم بتقديم present العالم لنا، والكلمة قد تُترجم بإحضار العالم، أو جعل العالم حاضرًا. أمّا الدماغ الأيسر فيقوم بتمثيل العالم، تقديم صورة، أو مثال، عنه re-present، والترجمة الحرفيّة هي إعادة إحضار، أو إعادة تمثُّل، أو إعادة تقديم العالم، وهذه الأخيرة هي ما سنعتمده في الأغلب. المترجم.

وبعض الغايات، -تلك الغايات التي تستوجب الاستفادة ممّا في العالم، والتحكّم فيه لحاجاتنا-، تُلزمنا الانتقائيّةَ في ما «نراه»؛ أن نصرّ على غربلة السياق، وبعضَ أوجه الخبرة، كي نصل إلى المنفعة والصراحة؛ explicitness. وقد تصير هذه المعالجة تلقائيّة وآليّة بحيث لا نختبر العالم أصلًا - بل تنحصر خبرتنا به في إعادة تقديماته أو تمثُّلاته. بالتالي، لا يعود العالم «حاضرًا» عندنا، بل «مُعادَ-التقديم» أو «مُعاد-الإحضار»؛ مجرّد صورة واقعيّة موجودة بشكلّ مفاهيميّ تصوّريّ في الذهن. هذا هو مضمار الدماغ الأيسر. وقدرتنا على «استعمال» العالم تعتمد بشكلٍ كبير على استحضار هذه التصوّرات، «إعادة-تمثُّلات» العالم.

بيد أنّ «إعادة التمثُّلات» هذه، تختلف كثيرًا عن الفهم والمعرفة بمعناهما الواسع. وبهذا اللحاظ، تكون الأولويّة للدماغ الأيمن؛ فهو يضمن المعرفة التي يَؤول الدماغُ الأيسر إلى حيازتها، وهو وحده القادر على أن يصيغ معرفةَ كلا النصفين. فكلّ ما هو جديد يجب أن يحضر أوّلًا في الدماغ الأيمن، قبل أن يصل إلى بؤرة التركيز الأوضح، والأكثر تجرّدًا، في الدماغ الأيسر. ويجب بعدها أن يعود من النصف الأيسر إلى الأيمن، كيما يُعاد دمج الفهم الآليّ، والمحدّد، والخالي من الحياة، مع الميل الجشتالتيّ[1]، الحيّ، والتوحيديّ للدماغ الأيمن - هذا إذا ما أردنا أن لا تنقطع تجريدات الدماغ الأيسر عن السياقات، وعن العالم الحيّ. ويحظى الدماغ الأيمن بالأسبقيّة تحديدًا لأنّه يتعاطى مع العالم قبل أن يحوّلَهُ الانفصالُ، والانقسامُ، والتحليل إلى شيء آخر؛ وقبل أن يقوم الدماغ الأيسر بإعادة تقديمه.

وهكذا، فإنّ أولويّة الدماغ الأيمن تتجذّر في أولويّة انتباهه اليقظ، وفي الأولويّة الذاتيّة للمضمَر على الصريح. فالمعنى المجازي، بكلّ الاعتبارات، سابقٌ على التجريد والتحديد؛ فلا يستطيع المرء أن يجرّد (يجرّد في الأصل اللاتيني تعني أن يأخذ أو يسحب من) إن لم يكن ثمّة ما يجرّد منه. ولا يستطيع المرء أن يجعل الأشياء صريحةً (explicit هي في اللاتينيّة نشرُ ما كان مطويًّا)، إن لم تكن في الأصل مضمَرةً (مطويّةً). فجذور المصرّح تكمن في المضمر، والمضمر هو هو حقل الدماغ الأيمن. أمّا «القبض» على الأشياء (وهذا هو أسلوب الدماغ الأيسر)، فلن يوصلنا بعيدًا، بالتحديد لأنّ أكثر الأشياء أهمّيّة تعصى على القبض، لطبيعتها غير المباشرة أو المضمَرة. وأن نخضعها لمقتضيات الصراحة هو أن نحرِفَ طبيعتها كلّيّةً.

إنّنا لا نحكي هنا عن أنحاء تفكير مختلفة، بل عن «استعدادات» مختلفة لتلقّي العالم. والاستعداد الذي نتلقّى به العالم يغيّر نوع الشيء الذي ينوجد لنا؛ كما ويقوم انتباهنا بتغيير من نكون - «نحن»، الذين نولي الانتباه. ويعلّمنا علم النفس العصبيّ أنّنا عندما نولي عنايتنا شخصًا ما، أو أمرًا ما، -حتّى من خلال التفكير بأنماط معيّنة من الناس، أو «القيم»، أو تخيّلها-،

---

(١) الجشتالت Gestalt مفردة في علم النفس تعنى البنية، أو الهيئة، التي تشكّل كلًّا موحّدًا، يساوي أكثر من مجرّد مجموع أفراده. وهي تشير إلى أهمّيّة السياق في رؤية الكيانات. المترجم.

فنحن نصير أقرب شبهًا بذاك الشيء أو الشخص في كيفيّة تصرّفنا وتفكيرنا وشعورنا. وهذا هو أساس أهمّيّة اختيار النموذج الأعلى، وتهذيبِ الانتباه. كلّ هذا، بالطبع، مُتضمَّنٌ في الإسلام، إلّا أنّ الإمام أتى فأكّد عليه مجدّدًا.

ومن خلال وجهة استعدادنا وطبيعته، وكذلك الحال مع «الانتباه المسبق»، -أي القالب الذهنيّ الذي من خلاله «نشاهد» العالم-، فإنّنا فعليًّا «نخلق» العالم الذي يقدّمه ذهننا لنا ونعطيه شكلًا. أن «ننسلخ»، بالطريقة الديكارتيّة، هو نوعٌ خاصّ من الانتباه له تداعيات جمّة فيما نجد. ويجيب الغرب عن هذا السؤال، سؤال أيّ نوع من الاستعداد نتلقّى به العالم، من خلال «فهم» العالم بالطريقة الوحيدة التي يعرفها – طريقة الآلة – والتي تعكس، إلى حدٍّ بعيد، عمل الدماغ الأيسر الذي ينسجم مع نموذجها (نموذج الآلة) انسجامًا حميميًّا. يجب، إذًا، أن لا نستغرب إذا ما رأى التفكير الغربيّ إلى الجسد، والدماغ، والعالم، على أنّها آلات.

نحن، ببساطة، لا نستطيع أن نرى شيئًا عاريًا عن العمق، لا مرساة له في العالم المعيش، معزولًا عن السياق – حتّى اللاسياق الديكارتيّ هو سياقٌ مشبع بالقيمة في ذاته؛ وهو حتمًا سياقٌ قادرٌ على تحديد ما سـ«نجده» في هذا العالم أيضًا. لا مفرّ، بالتالي، من القول بالدور في بنية الدماغ الأيسر: «إذا توقّعت أن يكون العالم ميتًا، مادّة صمّاء؛ وافترضت سياقًا لاسياقيًّا؛ واتّخذت الآلة كقالبٍ سابقٍ على الانتباه، فستجد أنّ ما تراه -الدليل الذي سيخرج إلى الوجود- لن يقوم إلّا بتثبيت الرؤية إلى العالم على أنّه آلة ميكانيكيّة».

وماكغيلكريست، هنا، في تعبيره بالعالم المعاد-تمثيله، عوضًا عن العالم المقدَّم [أو المحضَر]، وفي إشارته إلى ماكينة «واقعيّة» مصنّعة، يعيدنا إلى المفكّرين الماقبل سقراطيّين الذين حذّروا من أنّ هذا النحو من التفكير، هو ببساطة عالمٌ مرآتيّ: إنّه يزوّدنا بلمحة عن أنفسنا، عن من «نكون»، عن نحو وجودنا، لا عن ذاك الموجود سوانا. وإن كنّا مهيّئين تمامًا لأن لا نرى إلّا ما نريد رؤيته، فلن ينعكس إلينا، في مرآة الرأي الإنسانيّ سواه.

سوف نعيش مضلَّلين؛ أسارى وهم قد يبدو أصيلًا و«حقيقيًّا» بالنسبة إلينا، بيد أنّه يظلّ ضلالًا. أمّا إن كنّا مستعدّين لأن ننظر إلى أنفسنا بطريقة تغاير ما اعتدنا عليه، باقتراح الماقبل سقراطيّين، فحريٌّ بنا أن نبدأ بملاحظة ما لطالما كان هناك، منتظرًا أن يُرى. من هنا، فقد كان أمبذوقلس وبارمنيدس يجادلان على الدوام بأنّ كلّ الإنسانيّة تعيش في وهم مماثل، وهم «الرأي» الإنسانيّ المقولب في مفاهيم، المبنيّ من أجزاء متشظّية، والمتأطّر بحسب القالب الماقبل-انتباهيّ بحيث قد صاغوا توقّعاتهم لما «يكونه» العالم في نماذج منتهية.

إلّا أنّنا لسنا بناظرين إلى «أشياء» منسلخة عن السياق فحسب؛ بل إلى عمليّات نبدأ معها، ووفقًا لها، بـ«ملاحظة» ذاك الذي لطالما كان هناك، «متلهّفًا لأن يُرى»؛ بـ«رؤية» شيءٍ في

طور «الانوجاد». وهذا ليس شيئًا، بل هو نزوع وسَفَر له درجاته ومراحله. ونحن إنّما نجده بإزالة الأشياء، لا بجمع الأشياء إلى بعضها. إنّها فكرة الحقيقة بما هي كشف، في مقابل فكرة الحقيقة بما هي صوابيّة، إذ هذه الأخيرة سكونيّة، هامدة؛ فالحقيقة ككشف هي تَقدُّمٌ نحو أمرٍ ما، مع كون هذا الأمر في مرأى منّا، وإن لم يكن مُشاهدًا بالكامل. أمّا الحقيقة كصوابيّة فتصير شيئًا بنفسها، شيئًا يكون لنا أن نعرفه تمامًا. وما يرمي إليه القدماء، باختصار، هو أنّ العالم مقلوب؛ وما يتراءى لنا على أنّه الأكثر صلابةً، والأكثر جوهريّة، والأكثر تسديدًا بـ«الدليل» ينكشف كوهم وخداع؛ أمّا ذاك الذي ينسحب من بؤرة الانتباه، والذي يُرى جزئيًّا فحسب، -وفي بعض درجاته إن كان له أن يُرى-، فهو دائمًا «أقرب بخطوة» إلى الحقيقة، وهذا أقصى الممكن.

ما هو الانتباه الملائم إذًا؟ ما هو الاستعداد الملائم كي نبدأ بالرؤية بشكلٍ مختلف؟ في الإجابة عن هذا السؤال، لا نجد مفرًّا من اللجوء إلى القيم. فالقيم تحضر من خلال النحو الذي نمارس به انتباهنا - في تهذيب نوع الانتباه الذي نتبنّاه. والانتباه غرضه الـ«كيف» في الأشياء، هو أمرٌ بينيّ، وجهٌ من أوجه الوعي، وليس غرضه الـ«ماذا» فيها، فجواب الماذا في الأشياء، هو بنفسه شيء من الأشياء. والاتّجاه الذي يتحوّل إليه انتباهنا، سواء كان التطلّع المنفعل إلى اليقين المُقعَّد؛ أو الانتباه القادر على العيش في اللايقينيّات والأحجيات وعالم «اللاشيء»، فلعلّه الخيار الأكثر محوريّة الذي يواجهه الإنسان: فاختيارُ نحوِ الانتباه يأتي بعالم إلى الوجود، ومعه، وبحسب طبيعته، مجموعة من القيم. الملفت هنا، هو مدى عكس بنيةَ الدماغ المنقسمة لطبيعة الوجود «المقلوبة» هذه.

ولأكون واضحًا، لن تكون «العقلانيّة» مصدرًا نستقي منه القيم. إذ التقابل هنا هو بين الانجذاب، من جهة، إلى أنا معزولة، صريحة العلاقة مع الاستغلال المفترس للعالم، والمغترِب عنه (النزوع الدماغ-أيسريّ)، وبين، من جهة ثانية، إلفة للدماغ الأيمن مع الحيّ، إلفة الذات المنجذبة إلى العالم في علاقة لا انفصام لها - علاقة «الكون مع»، علاقة الوحدة، وعلاقة الرعاية. إنّه اكتناف «الكائن» المختبَر بكلّه. هو الشعور بالبدن لا كشيءٍ نعيش بداخله، ولا حتّى كامتداد لذواتنا، بل كوجه من أوجه وجودنا الصميمة. فليس هو غريبًا عن الأشياء المادّيّة، بل، على العكس تمامًا، يعتني بالأشياء المتشخِّصة في كلّ خصوصيّتها ووجودها المتراصّ والمتعين؛ وإذ يجذب بعضُ «الوجود» بعضَ «الوجود» الآخر أقرب، فإنّ بعض الوجود، أو «الشيء»، يعاين الانجذاب.

نحن نتعاطى هنا مع ضبابيّات الرؤية، مع نظر استعداديّ متوجّه إلى الموضعة والاغتراب، وآخر يصير أساس التواصل، يصير «معرفة» ترداديّة فنصير بين «الكائنات». وإن كانت قوانا الحسّيّة غير شفّافة، إن أعطينا الأولويّة للمرئيّ فحسب، على الطريقة الديكارتيّة، فإنّ رؤيتنا تصير عائقًا، أمرًا يُبعد الرائي عن المرئيّ.

وهذا ما يقتضي عدم امتلاك المراقب لأيّ تأثير على المراقَب (أو عدم تأثّره بما يراقبه). إلّا أنّ «البينيّة» في هذه الرؤية ليست غائبة، بل مُنكَرة، وبالتالي هي باردة، خالية من الحميميّة. أمّا إذا نظرنا إليها بنحو مختلف، إذا استعنّا بالرؤية الخلاليّة[1]، واستخدمنا كلّ القوى، عوض الاعتماد الكلّيّ على ثبات «النظر» المنفصل ووضوحه، فعندها نعي وجود «الآخر» – ووجود أنفسنا ككائنات متّصلة. فتصير [البينيّة] وسيلة تواصل بين الاثنين، وتحويلٍ لكليهما.

على الانتباه، إذًا، أن يمرّ عبر أفق التركيز (التبوّر). فرؤية «الشيء كما هو» تقتضي الرؤية من خلال الأفق المباشر، إلى الأمر المتخطّي، إلى «دائريّة»، أو عمق، ذاك الذي يوجد. فالصراحة تفرض «الانسلاخ» والتركيز على التفاصيل، عوض التركيز على المغزى.

مجدّدًا نرجع إلى خيوط التفكير التي وجدت قبل أفلاطون وأرسطو؛ إلى تتامّ أنواع التفكير القديمة، التي لأم السهروردي بين متفرّقاتها، والتي قد نفذ فيها الإسلام. ففي شذرات المصنّفات القديمة هذه أثرٌ من الجوّانيّة الدفينة، وغالبًا ما تهب نفسها للمفارقات وللنفي المثبِت – عوض الوضوح والشفافيّة. ولطالما قرّعها أرسطو لما عدّه عيبًا فيها.

مع هذا، وبتقابل صارخ مع الرائج الفكريّ في عصرنا، فإنّ القدماء ربطوا بين صعوبة النصوص والقصائد القديمة، وبين صعوبات الإدراك البشريّ بما هو هو. فالاستحضار الحقّ للأشياء هو بحيث تكون كلّ محاولة لسكبها (الأشياء) في قوالب اللغة تدعو إلى المفارقة. أمّا كلّ محاولةٍ لفض المفارَقة فإنّها تحرّف وتشوّه. لذا، لم يعبّر القدماء عن ندمهم لملاحقة هذا «المنطق» التدرُّجيّ المختلف عن منطق أرسطو.

إنّه بالاقتراب من الفرديّة المتعيّنة الصلبة ومواجهتها، بالتبادليّة والبينيّة، حيث نلمح الكلّيّ، -بعبارة أفلوطين-، كما لو كان منعكسًا في صُوَرٍ نراها على صفحة غير صقيلة لمرآة معتمة. وترتبط «طريقة الرؤية المختلفة» هذه بالبدن وبالحواسّ في تباينٍ حادّ مع الثنائيّة الغربيّة بين البدن والذهن. فنحن لا نسكنُ الجسدَ كما لو كان قطعة غريبة من ماكينة ديكارتيّة ما، بل نحن «نعيشه». وينبغي أن تعمل أجسامنا وأذهاننا كما لو كانت ملكةً واحدةً إن كانَ لنا أن نكون «واعين» بأنفسنا بما نحن كائنات مندمجة مع هذا العالم – متفاعلة مع عالم الكائنات الحيّة. وهذا نحوٌ من التقابل يُبرز، مرّة ثانية، بعض الاختلافات الجوهريّة بين العالمين الذين يولّدهما كلّ من الدماغ الأيمن والأيسر.

كلّ شيء هو ما هو، وليس «شيئًا» آخر. إنّه تعبيرٌ عن ولع الدماغ الأيمن بالماهيّات، -ماهيّات الأشياء المتعيّنة-، في محوضتها. ويقترحه ماكغيلكريست كسبيلٍ لمقاربة الكلّ بما هو كلّ. والقيمة الأخلاقيّة هنا، هي شكلٌ من «الخبرة»، وهذه الـ«هي» غير قابلة للاختزال

(١) أو «الرؤية من خلال»، أي الرؤية التي تنفذ من الأشياء إلى ما ورائها seeing through. المترجم.

إلى أيّ خبرةٍ أخرى، أو شيء آخر. أمّا بعض القيم، من قبيل العدالة والشجاعة والتكافل، فتبدو سابقةً، حتّى على أوجه عالم «الوجود» الإدراكيّة، وعلى الخبرة كذلك. بيد أنّ هذه القيم أوثق ارتباطًا بقوّة التشـاعر منها بقوّة التعقّل. وهذا ما تعكســه أيضًـا بنية الدماغ؛ فشعورنا بالعدالة يكون ممكنًا بفعل الدماغ الأيمن، تحديدًا لحاء مقدّم الجبهة الظهرانيّ الجانبيّ الأيمن. فعندما تتعطّل هذه المنطقة، يصير تصرّفنا أنانيًّا.

بالمحصّلة، يرى الدماغ الأيمن إلى القيم الدنيا على أنّها مستقاة من قيم أعلى، وهي خادمة لها، في حين أنّ الدماغ الأيسر اختزاليّ، ويفسّر القيم العليا بإحالتها على القيم الدنيا، مع كون القيم الحاكمة عليه هي قيم المنفعة واللذّة. وهكذا تُمسَـخ عواطفنا، وحسّـنا الفكاهيّ، وكلّ فهمنا المجازيّ الرمزيّ، وكلّ عمليّاتنا الخياليّة والحدسـيّة، بأن تصـير غرضًا للانتباه المركز، الذي يجعلها صريحةً، وبالتالي، ميكانيكيّة وخالية من الحياة.

يـرى ماكغيلكريســت أنّ الدماغ الأيســر كان يزداد ميـلاً إلى أن يرى بنيــة الدماغ الأيمن متعارضة معه، مخاصـمةً له، وتهديدًا لهيمنته، وبالتالي فقد عمد إلى اعتراضها، معطّلًا بذلك عمليّة إعادة معطياته إلى الدماغ الأيمن، كيما يُعاد انفصــال الدماغ الأيمن وانعزاله إلى السياق الملائــم، كيمــا يرجِعَ كُلًّا [يكفُّ عن التشـظّي] مجدّدًا – وهذا مثال عـن الخادم الذي توهّم سيّده طاغية، ظانًّا أنّه، الخادم، يعرف أكثر.

إنّ هــذه الإطاحة بأولويّة الدماغ الأيمن هي نتيجة حتميّة لنزوع الدماغ الأيســر إلى تقديم رؤية ميانيكيّة للعالم، يصـير، بحسـبها، الميـل التوحيديّ للدماغ الأيمن تهديـدًا بإطاحة كلّ إنجازات الدماغ الأيسر في تعيين حدود الماهيّات المفردة.

ففي الدماغ الأيسر، يعاد تقديم الأشياء؛ إذ هو ليس مهتمًّا بتقديمها كما هي، بكلّ غموضها والتباسـها. إذ الحاكــم هنا هو القيمة الاسـتعماليّة للأشـياء. وفي العالم الـذي يوجده الدماغ الأيســر، إمّا أن يرتدّ كلّ شــيء إلى المنفعة، أو يُلفظ بحدّة. وقــد كان هايدغر هو الذي لاحظ أن أداتيّة الفكر الغربيّ تعكس، بذاتها، «نسـيان الوجود» في الغرب، وهذه مسألة أثارها الملّا صـدرا قبله بقرون – وقد يضـيف ماكغيلكريسـت بأنّها الباعث على التطفّل المتزايد للدماغ الأيسر في أشغال الدماغ الأيمن.

فبتعاطيه مع «الوجود» على أنّه خاصّـيّة أخرى من خصائص الشيء، أو عَرَضٌ آخر له، فإنّ التفكير الغربيّ الإجرائيّ يحجب «الدهشـة الجذريّة» التي قد نشـعر بها إذا ما تمكنّا من فهم «الوجود» بشـكلٍ أوسـع. أمّا تعتيمنا على الوجود بما هو صفة (ولا يوجد في اللغة الإنكليزيّة اسـتعمالٌ للمفردةٍ يسـتغني عن صـيغة الفعل المقرون إلى صـفة) فيخلّ بمحاولاتنا بأن نشعر بـ«مهابة الوجود». إنّنا نخســر الإحســاس بالدهشة. وإذ تُسطّح الأشـياء وتُزيَّف، فهي تُمفهَم عوض أن تُختَبَر.

والوجود، في جوهره، كتوم، متحفّظ – هكذا ينبئنا قدماء الشرق، وهراقليطس، والماقبل سقراطيّين، والأفلاطونيّون الجدد، وكذلك الملّا صدرا وهايدغر. هو يعتزل الانتباه المركّز، الممعن تحديقًا، الذي يسعى إلى اقتطاعه عن شبكة العلاقات البينيّة، عن عمق المعنى، عن كمونه، كيما يعزل صفاته، ويميّزها، ويموضعها [يجعلها موضوعًا]. والوجود، أمام محاولة فهمه بهذا النحو، فإنّه ينسحب وينكفئ.

فالأشياء كما «تكون» حقًّا، لا تنكشف إلّا من خلال استعدادٍ معيّن لانتباهٍ صبورٍ متوجّه إلى العالم. وهذا ما يربط الحقيقة بمفهوم الانكشاف aletheia اليونانيّ: الشيء الذي يسبق الوجود، «الكائن» بالذات، العصيّ على التعريف بشكلٍ لائقٍ إلّا بالسلب، بأنّ نقول ما ليس فيه apophasis.

وإذا ما كان توصيفنا لأداتيّة الدماغ الأيسر و«موقفنا» من الدماغ الأيمن، يصدم القارئ على أنّه لمسة متعمّدة، فله الحقّ في ذلك. فوضوح ماكغيلكريست في تنافسيّة الدماغ الأيسر لا تشوبه شائبة، إذ همُّهُ الأساس، ومحرّكه الأوّليّ، هو القوّة. ولن نجافي الإنصاف إن قلنا إنّ العالم، إذا كان للدماغ الأيسر أن يحرز الأسبقيّة، سيكون ميكانيكيًّا إلى حدّ بعيد، مجرّد تجمّع لـ«أجزاء» متفاصلة؛ سيكون مجرّدًا، وبلا بدن، نائيًا، شيئًا ما، عن المشاركة في الشعور، صريحًا، نفعيًّا في أخلاقه، زائدَ الثقة في قبضه على الواقع، وفاقدًا للتبصّر في المشاكل – والدليل الآتي من العلوم النفسيّة العصبيّة يؤكّد على أنّ هذه هي كلّ أبعاد عالم الدماغ الأيسر في مقابل عالم الدماغ الأيمن.

فماكغيلكريست يكتب بأنّ الحالات التي يتضرّر إثرها الدماغ الأيمن، أو يتزايد فيها تدخّل الدماغ الأيسر، عادةً ما تشهد مشاكل عياديّة مشابهة لتلك التي نراها في حالات الانفصام؛ يعاني المرضى من صعوبة في فهم السياق، والنبرة، وفي تأويل تعبيرات الوجه، وفي تأويل المشاعر والتعبير عنها، وفي فهم وجهات نظر الآخرين المختلفة. كما ويعانون من مشاكل مشابهة في إدراك الجشتالت، وفي فهم الوحدات الكاملة.

وقد كتب عالم النفس المرموق لويس ساس Louis Sass حول الحداثة الغربيّة، وفلسفتها، ومتوازياتها مع الانفصام. أمّا أهمّيّة كتاباته فتكمن في إظهارها، مجدّدًا، لكيفيّة تحويل الانتباه لما يضع يده عليه، وتحديدًا، عندما نكفّ عن انخراطنا في العالم، ونكفّ عن الاستجابة التلقائيّة والحدسيّة له. بل نصير، في المقابل، منفكّين، منفعلين، واعين بذواتنا، و«محدّقين» إلى العالم بأعين «موضوعيّة»، ويصير العالم غريبًا، أجنبيًّا، مخيفًا، ومشابهًا للعالم الذهنيّ في حالة الانفصام.

يتقصّى ساس الفكرة القائلة بأنّ «الجنون... هو آخر نقطة في المسار [الذي] يتّخذه الوعي عندما ينفصل عن الجسد وعن الشغف، وعن العالم الاجتماعيّ والعمليّ، ليرتكس [الوعي] إلى ذاته». والوعي الزائد بالذات يغرّبنا عن العالم، ويوهمنا بأنّنا، نحن فقط، وأفكارنا، واقعيّون. كم هو قريب هذا الموقف من موقف ديكارت. فالمراقب المنسلخ، الهامد، المتبلّد، يشعر وكأنّ العالم يفقد واقعيّته، ليصير مجرّد «أشياء نراها». وعندما يستحوذ علينا هذا «الانتباه المحدّق»، نرى الناس الآخرين كما لو لم يكونوا أناسًا، يصيرون رجالًا آليّين، يصيرون آلات.

ولخاصيّة بناء الأنساق العقلانيّة فيه، فإنّ الدماغ الأيسر يجعل إرادة الفعل ممكنة؛ فيؤمن بأنّه هو المعطي الأشياءَ حصولَها. وبذا يتعزّز وهم القدرة على الفعل في كلّ مرّة «ينوجد فيها شيء جديد» من خلال «الإتيان بعناصره المتوزّعة وتجميعها» - وهاهنا تسلسل لقطع صغيرة من المعلومات، نهائيّة الشكل في الظاهر، تجتمع لتصنع شيئًا. وهكذا، فإنّ تسلسل الأشياء التي تسبّب إحداها الأخرى في الزمان هو من مخلّفات الدماغ الأيسر، وطريقته في رؤية العالم. أمّا في الطريقة الأخرى للنظر إلى العالم، فإنّنا لا «نجمع» مستعينين بقطع متفرّقة ومنفصلة، نحن لا نصنع «أشياء» جديدة، ولا نجعل الأشياء تحصل. بل نحن نكشف عمّا هو موجود أصلًا.

يلاحظ هايدغر، متهكّمًا، بأنّ ما يُطالَب به الآن، في كلّ مكان، هو الفعل القاسي، الفوريّ، وحيث تقتضي الضرورة، العنفيّ؛ «لقد صار المريض الصبور الذي ينتظر هديّته أشبه بالضعف المحض».

لكنّ فعلَ «خلق» الأشياء لم يكتسِ هذا المعنى، في الغرب، قبل القرن السابع عشر. وبمعناها القديم، فإنّ كلمة يخترع invent تعني، حرفيًّا، أن يجد كانت تعني الاكتشاف، إيجاد أمرٍ كان هناك، وإن كان يحتاج أن يُحرَّر إلى الوجود. فقط مع صعود التفكير الديكارتيّ باتت الكلمة تعني الفعل الذي نقوم به، أمرًا نجمعه و«نصنعه»، عوض أن نكشف عنه.

مرادنا ممّا ذُكر أن نقول إنّ القدماء أورثوا الغرب مفهومًا مفاده أنّ «كلّ ما هو موجود سوانا» يكون ما «يكونه» بمقدار ما تنوجد «يكونه» في وعينا البشريّ، في لقائها مع ذاتنا الجوهريّة. وبنحو مشابه، نحن ننوجد «من ذاك الذي يوجد»، ومن لقائه مع ذاتنا الجوهريّة. ورغم التفريط بهذا المفهوم في التقليد الغربيّ، فقد حافظ عليه التقليد الفكريّ الإسلاميّ وصانه.

هذا، ويُبلغنا المرضى الذين خضعوا لجراحة، فُصل بموجبها نصفا الدماغ جراحيًّا، عن خبراتٍ مقلقة فيما خصّ تصلّب الدماغ الأيسر، وإن لم يعانوا، بالعموم، من خلل في

إحساسهم بالذات. هكذا هي حال رجلٍ أراد احتضان زوجته بيد، فوجد ذراعه الأخرى تدفعها. وفي الحالات الأخرى، يحكي بعض المرضى عن حادثة تتكرّر معهم أثناء قيادة السيّارة، بحيث تستحوذ اليد اليسرى على المقبض مُقصيةً اليمنى، وقد كانت الحالة من السوء بحيث اضطرّت إلى اعتزال القيادة كليًّا. وقد تحدّثت إحدى المريضات عن حالات تغلق فيها اليد اليسرى أبوابًا فتحتها اليد اليمنى، أو استردّت مالًا قدّمته اليد اليمنى إلى البائع، أو منعت القراءة بقلبها للصفحات وإغلاقها للكتب. أو، بعبارتها، «أنا أفتح الخزانة. أنا أعرف ما أريد ارتداءه، وإذ أحاول أن أحضره بيدي اليمنى، تقوم اليسرى بإحضار غيره. ولا أستطيع أن أتركه إن كان بيدي اليسرى، بل عليّ طلب مساعدة ابنتي».

ما يجري هنا، يشرح ماكغيلكريست، هو إقدام الدماغ الأيسر، غير عالم بما يجري في نظيره الأيمن، على تقرير ما أريده «أنا»، وعلى الحكم بأنّ أيّ اعتراض يُقدّم عليه الدماغ الأيمن يأتي بخلاف «مصالحي»، وبالتالي، يحاول أن يأخذ بزمام الأمور، متجاهلًا تدخّلات الدماغ الأيمن.

ويكتب روجر سبيري Roger Sperry، الحائز على جائزة نوبل لعمله على المرضى الذين خضعوا الجراحة فُصل بموجبها الدماغ، أي تمّ قطع النسيج الواصل بينهما: «قد يكون كلّ من الدماغين واعيًا، في الوقت عينه، ولكن بنحوين من الخبرة الذهنيّة، متعارضين، ومتنافيين، وإن كانا متوازيين». إنّ فكرةً مماثلةً تثير، ولا ريب، أسئلةً حول «الذات» كانت مورد نقاش مستفيض إثرها. ويبدو لماكغيلكريست أنّ لبّ الذات يكمن في حميميّة العمق: تقع جذوره في مستوًى ما دون الانقسام الدماغيّ، أي هو سابق على هذه القسمة التخصّصيّة للدماغ إلى نصفين. ومع هذا، فإنّ كلا الدماغين، الواعيين إدراكيًّا، لا ينقطعان عن الاتّصال به.

عليه، يغذّي كلّ من الدماغين الوعيَ منفصلًا، وإن كان نحوُ الوعي في كلا الحالين مختلفًا. أمّا الاختلاف الأبرز فيكمن في علاقة كلّ من الدماغين بالذهن اللاواعي. هنا يعلّق بعض الكتّاب بأنّ الدماغ الأيسر معنيّ بالاستجابة الواعية، في حين يتعاطى الأيمن مع الذهن اللاواعي. ويَحضُرُنا، في المقام، الافتراض الرائج بأنّ «الإرادة» أقرب الأشياء إلى الذهن الواعي. فنتخيّل أنّنا، كي نقرّر أمرًا، علينا أن نريده، مستعملين لذلك المحلّ الواعي من دماغنا. لكن لعلّ «اللاواعي» هو، في كلّ ما فيه، «أنا»، تمامًا كما هي الـ«أنا» الواعية.

في واقع الأمر، من الأفضل أن يكون الحال كذلك، لأنّ محلّ الوعي من الحياة ضئيلٌ للغاية. وعلى هذا، يحرّرنا جوليان جايمس Julian Jaynes[1] من فكرة الحاجة إلى الوعي

(١) في كتابه:
The Origin of Consciousness in the Breakdown of the Bicameral Mind (Houghton Mifflin, 1990).

في كلّ الملامح المحدِّدة للحياة الذهنيّة البشـريّة. ويشـير، لهذه الغاية، إلى أنّ القليل فقط من النشـاط الدماغيّ يدخل حيّز الوعي (التقديرات الراهنة تشير إلى ما لا يتجاوز الخمسة بالمئة، وربّما لا يتخطّى الواحد بالمائة)، وأنّنا نتّخذ قراراتنا، ونحلّ مشاكلنا، ونصدر أحكامنا، ونميّز ونفكّر وما إلى ذلك دون أن يكون للوعي دورٌ فاعل في أغلب الأحيان.

وهذا ما يوصـلنا إلى إخفاق الرأي الرائج باحتكار الدماغ الأيسـر للعقل الواعي. قد يرى أغلب الناس أنّ الاستدلال المباشر، والمتسلسل، والحياديّ، والصريح هو علامة «العقلانيّة»، بيد أنّ هذه المعالجة الميكانيكيّة لا تشـكّل عقلًا. أمّا التعقّل الضـمنيّ، ومعالجة المشـاكل، والاسـتنباط، والتبصّـر فترتبط جميعها بنشاط الدماغ الأيمن، في الموضـع الذي يتوسّط بين المشـاعر والوظائف الإدراكيّة الأرفع. وبطبيعة الحال، لا تنفصـل المشـاعر والأحاسيس عن الجسـد الذي يشعر ويحسّ. فهو أساس انخراطنا في العالم. لذا، فإنّ الفهم الاجتماعيّ بمعنى الترابط المشـاعريّ، وكذلك فهم كيف يشـعر الآخرون، والقيم من قبيـل العدالة - كلّ ذلك يكون ممكنًا بفعل الدماغ الأيمن.

ومجـدّدًا، نرى أنّ نـوع «المعرفة» الذي يصـير موجودًا لا يرتبط بالسـؤال عن الـ«ماذا» أو الـ«مـا هو»، بل بالسـؤال عن الـ«كيف». فأحد نوعَي المعرفة منسـلخٌ [عن العالم]، أفقيّ، وتسلسـليّ؛ لا يسـعى ليرى الأشـياء كما هي، أو أنّ يعيش «دهشـة الوجود»، بل يؤثِرُ العالمَ البارد، المنتظِمَ، والمنزوع الأسـطرة، وذلك كي يستطيع أن «يعيد-تقديم» العالم كموضوعٍ للمعرفة. وهذه هي المعرفة «الواقعيّة» صنيعة ذاتنا: تجميعٌ لأجزاء.

أمّا النوع الآخر من «المعرفة» فيميل إلى اسـتيعاب كلّ الانعكاسـات المختلفة لذاك الذي يقاربـه؛ كلّ ذلك في وقت واحد. وهنا تجتمع الخبرة التلقائيّة الجشـتالتيّة مع الصـورة، ومع المضـمَر، في وجودٍ معيشٍ، وحيّ، ومترابط. إنّها لحظة الدهشـة حيث نجد الكلَّ المجتمعَ حرًّا، وحيًّا، أمامنا.

علـى هذا الأسـاس، تنبثق هذه العمليّـة الجشـتالتيّة «الأخرى»، وهي تُسـمّى في الغرب «تصـوّفًا» في إزاء «العقلانيّة» التجريبيّة التي تسـعى إلى نزع الصـوفيّة. وهي تنبثق، ببسـاطة، كتعقّل - تعقّل يُساء فهمه في الفكر الغربيّ لأوّلويّة العقلانيّة عنده. ومن الظاهر أنّ معظم النشاط الذهنيّ البشريّ (٩٥ إلى ٩٩ بالمائة) يقع تحت عنوان هذا التعقّل الجشتالتيّ المسمّى، خطأً، تصوّفًا. باختصار، كلّنا نمارسه.

وتصـدر هذه النزعة الصوفيّة، بحسـب الدليل العصبيّ-النفسـيّ، عن ما يبدو أنّه أسلوب تفكير يخالف الطبيعة المضلّلة لـ«إعادة التقديم»، لنحوِ تراءي «الأشياء» الخادع، فيقوم بتنحية «قبضة» الفكر المعقلِن. وفي المقابل يتّخذ نمطًا من الوعي يفتح المجال لاستبصاراتِ حالات الذهن غير الواعية بذاتها، فهي الذهن وقد صار يعرف نفسه بعمق، دون أن يعرفها.

وكثيرًا ما راجت مفاهيم من قبيل «المعرفة العميقة»، و«التفكير العميق» و«التأمّل العميق» فـي الحقبة القديمة. إذ، في هذه التعبيرات، تشير رمزيّة العمق إلى لاتناهي العقليّ والروحيّ. لكن لا شك بأهمّيّة كلا العقلين، ولعلّ نفسَ بنية دماغنا، لكونها على ما هي عليه، مؤشّر على أمرٍ مهمّ في طبيعة الواقع - إذا ما استطعنا أن نفتح أنفسنا لنتأمّله.

ومجدّدًا، فقد جمعت خيوط التفكير الماقبل سقراطيّة، والقادمة من الشرق، استبصاراتٍ انبثقت من أنماط الوعي التي لا تتأمّل الذات بعقليّة السياسة العمليّة. خذ، على سبيل المثال، أرخيتاس الفيثاغوريّ، فقد كان مشرّعًا، ومهندسًا، ومخترعًا، بالإضافة إلى كونه قائدًا روحيًّا، وعسكريًّا، وسياسيًّا لمدينة تارانتو الإيطاليّة. وقد تطلّع إليه شعبه لحدوسه الأوّليّة، وتلازمها على الدوام مع التطبيقات العقلانيّة، في المسائل العمليّة كالهندسة والقانون، كما في الاستنارات الروحيّة.

وهذه المسألة مضمرة في إشارة الإمام الخمينيّ إلى أهمّيّة الحفاظ على دراسة العرفان في خطابه الأخير إلى الشعب الإيرانيّ. وتمثّل هذه المزاوجة بين الحدس النادر والبراغماتيّة في حلّ المشاكل، التي زاولها الإمام الخمينيّ، أوّل مثالٍ، في خمسمائة عام، على هذا النحو من القيادة، وعلى هذا المستوى، أو هذا النمط من الوعي.

ولكن، بعد ما رأيناه، إن كان الدماغ الأيمن أكثر التصاقًا بالوضع الإنسانيّ من الأيسر، إن كانت رؤيته للعالم هي بهذه المحوريّة، وبالفعل لها أساسيّتها في ما خصّ العقل والمعرفة، فلماذا صار مهملاً إلى هذا الحدّ؟ هل المسألة، ببساطة، هي انحباسنا داخل المفاصل الميكانيّكيّة لاشتغال الدماغ الأيسر، والذي ساهمت قرون ثلاثة من طغيان الفكر الغربيّ في تعزيز رؤيته، حتّى عند المسلمين؟

أم هل هي مشكلة الوعاء الهشّ لنحوِ تفكير الدماغ الأيمن، والتي تميل أبدًا إلى الانحسار، وإخفاء الشفافيّة، أو تفضّل الاختباء أمام الوضوح، والثبات، واليقين التي تطالب بها حقبتنا المعاصرة؟ هل ثمّة من قوى ميتافيزيقيّة متصارعة ميتافيزيقيّة، - حلقات التاريخ المتكرّرة-، تحرّك أنماط وجودنا في العالم كما يقدّمه نصفا دماغنا؟ وهل نحن، بالفعل، أمام لحظة انطفاء دورة حكم الدماغ الأيسر، بما بات يُفسح في المجال لتقدّم نظيره؟ وهل يسلّط حدث الثورة في إيران، في استعادته للتقليد الفكريّ «الآخر»، أيّ ضوءٍ على هذا؟

يقول ماكغيلكريست بتصاعدٍ حادٍّ للوعي الذاتيّ البشريّ، مع مرور الزمن، ما أدّى إلى تزايد الصعوبات التي تواجه التعاونَ بين نصفي الدماغ. بذا يصير السؤال، لم كانت العمليّة بهذا القطعيّة في الغرب؟ لقد كانت هناك تحوّلات هائلة في حضارات الألفيّتين الأخيرتين، وكانت تتقاطع أحيانًا مع التحوّلات في الغرب، ولكن، كما يشير ماكغيلكريست، لم يكن

ثمّة ما يشبـه هذا الافتراق الهائل في الثقافة المرتبطة بعصر التنوير، بإصرارها على طريقة أفقيّة وحيدة في تصوّر العالم، وفي اختزالها كلّ القيمة المعرفيّة إلى قيم علميّة.

لقد رأى التفكير الديكارتيّ الحقيقة في «اليقين»، وجعل هذا اليقين كامنًا في الأنا. وهذا، فـي ما أرى، مصـدر الكثير من الثنائيّـات الغربيّة. «الذات»، بما هي أنا، تصـير عندها محور الواقع، وتبدأ بالتفاعل مع العالم على أنّها «عالِمٌ» يُرجِع علمَه إلى نفسه، و«مُستخدِم» مفترس للعالم من حوله.

بيد أنّنا بذلك لا نعطي إجابة على السؤال. ولعلّ [عصر] التنوير نفسه ما يحتاج إلى مزيد من الفهم. يبدو لهذا الكاتب أنّ هنري كوربان كان محقًّا عندما قال بأنّ تقصّي الذات وانعكاسيّتها المتزايدان في الغرب، يرتبطان بتهاوي العمق، والدائريّة، والسـياق لتصير، جميعها، مسطّحًا واحدًا هو العالم المادّيّ الإمبريقيّ، وهذا ما يبدو أنّه قد بدأ في القرن الثاني عشـر. وغير بعيد عن «تهاوي» الضـمنيّ مرتدًّا إلى مسـتوى الصـريح، نجد الزمن العلمانيّ «المعيش»، الزمن الطوليّ، و«بُعدَ المساحة» الخياليّ، المتمحور حول المراقِب.

ونحن لا نسـتطيع إلّا أن نربط هذه التهاويات بردّ المسـيحيّة للمجال الإلهيّ إلى المجال المـادّيّ الإنسـانيّ، من خلال ولادة يسـوع في عالم البـدن، وفي الزمان التاريخـيّ، الزمان العلمانيّ الطوليّ.

وإن كنّا لا نجد هذا محلًّا لمناقشة هذه الأحداث المفتاحيّة، فإنّها ترتبط، ربّما، وبنحو ما، بقيام أفلاطون وأرسـطو ببتر جذور الفكر الماقبل سـقراطيّ، وبدفنها بعيدًا عن الوعي الغربيّ. أضـف إلى ذلك إغلاق عصـر التنوير الباب على مصـادر التفكير الأخرى، التي كان لها دورٌ تحفيزيّ هائل للنهضـة الأوروبيّة السـابقة: الأفلاطونيّة المحدَثة، الخيمياء، والهرمسـيّة. لقد سُدّت كلّ منافذ الإفلات من البراديغم الفكريّ الغربيّ الطاغي – وظلّت كذلك إلى أن وصلنا إلى القرن التاسع عشر.

أمّا هيمنة وجهة نظر الدماغ الأيسـر على هذه القرون الثلاثة فلكونها سـهلة المنال. فهي الأقـرب إلى العقل الواعي بذاتـه، المتأمِّل ذاتَه. فالخبرة الواعية هي في صـلب اهتمامنا. كما ويستفيد الدماغ الأيسر من أدوات الحجاج الثلاثة، اللغة والمنطق والعلاقات الطوليّة، إذ هي، في النهاية، تحت قبضته. وهكذا يكرّس خطابُنا الواعي نسخةَ العالم التي «يعيد» تقديمها نصفُ الدماغ القادر على الكلام، –الدماغ الأيسـر–، لا النسـخة التي يقدّمها الدماغ الأيمن، الذي يرى إلى العالم على أنّه يولّد، –بمقتضى ذاته–، ما يعتبره الدماغ الأيسر غموضًا والتباسًا.

ما يحصل هو أنّ الدماغ الأيسر يبني، مع الوقت، أنظمةً – في حين لا يفعل الدماغ الأيمن ذلك. وهذا ما يمكّنه من أن يبلور وسـائلة في فكرٍ نسـقيٍّ يتطوّر مع الزمن، ما يعطيه رسـوخًا

وصـلابةً. في المقابل، ما يعرفه الدماغ الأيمن، لا «يُعطى» لغيره، بل هو يُلزم الطرف المقابل بأنّ يكون لديه فهمٌ مسبقٌ له، كي يتيقّظ فيه. فإذا ما عدم هذا الفهمَ الجزئيّ، فسيغريه النظر إلى المعرفة التي تتأتّى من الدماغ الأيسـر كبديل. بأيّ الأحوال، فإنّ اختزال مسـتويات الفكر إلى مسـتوًى واحد انعكس في انهدام التوازن بين نصـفي الدماغ إلى أُحاديّة نمط الدماغ الأيسـر في الفهم.

وبالتالـي، حلّت اللغة بديلًا عـن الغموض المختَبَـر ولايقينيّة الالتحام الأوّليّ مع سلسـلة شـذرات المعلومات «اليقينيّة»، والنهائيّة في ظاهرها. ثمّ تقوم «المعالجة» التحليليّة المتعاقبة بجعل الدماغ الأيسر شرطًا لابُدّيًا للّغة المتعاقبة، ما يعطيه أفضليّة هائلة ليُسمِع صوته.

ورغم أنّ الفكر يصدر عن الدماغ الإيمن في الأغلب، فإنّ الدماغ الأيسر هو الذي يمتلك أدوات اللغة المعجميّة والتركيبيّة والإعرابيّة بحيث يسيطر على «الكلمة» عمومًا. وإذا أضفت إلى ذلك أفضـليّته في التصـنيف والتحليل والتفكير التسلسـليّ، فإنّه يصـبح قويًا للغاية في بناء الحجّة. في المقابل، من الصـعب على الدماغ الأيمن أن يُسـمَع أصـلا؛ فما يعرفه جدّ معقّد، وصوته لا يلائم عصر «الشكّ الجذريّ». وبذا، فإنّ وجود نظام فكريّ قائم على اللغة الصريحة المتسلسلة ينزع القيمة، تلقائيًا، عن كلّ ما لا يمكن التعبير عنه لُغةً. والدماغ الأيسر يرفض كلّ ما لا يمكن الوصول إليه بواسطة عقلانيّته الخاصّة به، ويسقطه من كلّ اعتبار.

بهـذا نختم مجازنا، أسـطورتنا. وكما كلّ أسـطورة، ليس المراد أن يؤخَـذَ بها حرفيًا؛ بل المغزى فيها أن تخدم كواسـطةٍ لفهم المضـمر. ولا يُراد أن يُعمَل بموجبها، بل يستحضـرها ماكغيلكريست لكي يقول شيئًا مهمًّا حول العالم الذي نسكنه. لا أقلّ، فإنّ سرديّته تؤكّد على مدى قبض نمط الدماغ الأيسر على التفكير الغربيّ، ولكن ربّما، كذلك، على بعض التوجّهات في الفكر الإسـلاميّ. هو يقول، بصراحة، إنّه متى ما استحكم نظام مماثل، فإنّه يشتغل كصالة من المرايا، قد سُدّت فيها كلّ المخارج، ونحن محتجزون فيها رغمًا عنّا. وهو متشائمٌ في ما خصّ قدرتنا على إيجاد المخرج.

أمّـا أنـا أرى أنّ إرث الإمـام القابض على جوهر التوازن بين النصـفين، مع وعيه لأسـبقيّة الدماغ الأيمن، هو أهمّ حدثٍ فكريّ لقرون خلت. كيف نحفظ هذا الإرث؟

لقد آمن لودفيغ فتغنشتاين، المشتغل في سبيل يختلف عن سبيل هايدغر، بأنّ العمليّة الفلسفيّة الغربيّة تحتاج أن تشتغل ضدّ نفسها؛ يجب أن تُجمَّد وتُنهى. وقد رأى حاجةً لمعارضة مخدّر العقل الراضي عن ذاته؛ «يجب أن يفيق الإنسان للدهشة – ولعلّ الشعوب كذلك». لكن كيف نقوم بذلك؟ لعلّ الأسطورة التي قد قمت بسردها تعطينا بعض الإشارات – وأكثرها، بإيماني، مُتضمَّن في رؤية الإمام الخمينيّ.

فالوظائف الدماغيّة، في واقع الأمر، يمكن تناوبها بين النصفين؛ في ما خصّ الفرد، وعلى المستوى الجمعيّ كذلك. أمّا الدماغ الأيمن فيتَفَعَّلُ بالتأسّي بشخصٍ أو برمز. وتكمن القدرة على المحاكاة في استقاء النسخةِ القوّةَ من الأصل، إلى الحدّ الذي تنتضي فيه شخصيّته وقدرته. ولكن، ولتحديدٍ أكبر، فإنّنا نجد، في «الرياضات» الروحيّة للأفلاطونيّة المحدَثة، الممارسات التي قد صُمِّمتْ خصّيصًا للتغلُّب على لغة نسخة التفكير الدماغ–أيسريّ، ومنطقها وجمودها. وعلى حدٍّ سواء، فإنّ أفلوطين، الذي نرى تأثيره في كتابات الإمام الخمينيّ، يركّز كثيرًا على القيم، –المندمجة مع طريقة الحياة، طريقة الوجود–، كمفتاحٍ للانتقال من الوعي اليوميّ «المخدّر» إلى وعيٍ أكثر انحيازًا إلى ذات المرء الحقيقيّة.

ويتردّد صدى هذا التأكيدِ على «بنية» القيمة، وعلى «نحو العيش» المرتبط به، في رؤية الإمام الخامنئي للتراتبيّة الهرميّة للقيم، حيث قيم المرتبة العليا وحدها قادرة على أن توصلنا إلى مجتمع أخلاقيّ حقيقيّ. ففي محاضرةٍ له، في محضر جمع من المفكّرين في تشرين الثاني الماضي، تكلّم المرشد الأعلى حول التراتبيّة المذكورة، بدءًا بالقيم الملائمة للوعي اليوميّ، –الممسك بالعالم لأجل الغايات العمليّة–، وصولًا إلى القيم الملائمة للعلم، وصعودًا إلى قيم أعلى وحدها القادرة على إيجاد المجتمع الأخلاقيّ. ثمّ قابل الإمام بين نظام القيم التصاعديّ في الإسلام، المتجذر في فهمنا لتلازم الأخلاقيّة مع أعلى مستويات القيمة فحسب، مع القيم الحاكمة في عالم اليوم، مع التراتبيّة المتسافلة للقيم التي ماهيناها قبل مع نمط الدماغ الأيسر في التفكير الذي يختزل كلّ قيمةٍ إلى أساسٍ في المنفعة.

حتمًا، فإنّ المفتاح في الانتقال إلى نمط الدماغ الأيمن، الوحيد القادر على إيلاجنا سلّم القيم، يكمن في دائرة المضمر دون المصرّح، وهذا ما يقتضي حمل إرث الإمام الخميني، ومتابعته في تقديره للعمق، في مقاربته للمضمر، وفي الأسبقيّة التي يعطيها للخبرة المعيشة في عالم مترابط. هكذا نعيد تراصّ الأبعاد المتهاوية من «الوجود» في تمييزٍ لها عن واحديّة البعد المادّي للوجود، و«نشعر» مجدّدًا بدائريّة الوجود وعمقه.

ولعلّنا باستعمالنا للغة قادرة على تجاوز الإمكانات المحتجَزة للّغة (بسبب تلازمها مع الدماغ الأيسر)، وبالاستعانة الواسعة بالأسطورة بما هي حاملٌ للمضمَر، وباللجوء إلى السرديّة النموذجيّة، –بما هي فهمٌ للقوى الخارجيّة غير المرئيّة التي يقع السلوك البشريّ ضحيّتها–، ومن خلال المجاز، نستطيع أن نعبّر عن المعنى غير الصريح. كما ويساعدنا اللجوء إلى المفارقات والشعر والصور الخياليّة في تهديم المنطق الصوريّ المعاصر المنبني، إذا جاز التعبير، على مبدأ الثالث المرفوع، الذي يقوم بحذف كلّ احتمالات «البينيّة».

وربّما، أيضًا، بإصرارنا على أهمّيّة الإدراك، والرؤية الخلاليّة، وعلى توسعة مجال التركيز بحيث نرى السياق، وعلى العلاقات البينيّة حيث يتموضع «الشيء»، -رغم صعوبات الفهم الكلّي لما ندركه-، قد نستطيع أن نتفلّت من «رباط» نمط التفكير الدماغ-أيسريّ المغلق.

ولعلّ هذا التفلّت يكمن في تقديم الإمام للتجربة على النظريّات حول التجربة، وفي إصراره على الجمع بين الحاجات المتضاربة، وفي إحساسه بأنّ الكلّ في عمليّة تغيّر وسيولة، عوضًا عن السكون، وفي فهمه بأنّ كلّ الأشياء تحوي طاقة الحياة.

المحـــور الثـــاني
ولايـــة الفقيـــه

الشيخ تاج الدين الهلالي[1]

ولاية الفقيه فِكرةٌ إسلاميةٌ أم حالةٌ مذهبية على ضوء معالم الاجتهاد والتجديد الفكري للإمام الخامنئي*

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين وصلى الله وسلم وبارك على من أرسله ربُّه رحمةً للعاملين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الأُتقياء الميامين جعلنا الله تعالى من التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد...

فإننا نعيش عصرًا عصيبًا لا يُقيم وزنًا للمستضعفين ولا الضعفاء ولا يُحترم فيه إلا المستقون والأقوياء.

وفيما أدركتْ الشعوبُ الأوروبية أن قُوّتها في وحدتها ومع اختلاف أجناسها ومشاربها ومذاهبها سارعت فاعتصمت بحبل [اليورو] وعملت على إنشاء كيان اقتصادي أوروبي [سوق الدول الأوروبية المشتركة] في مواجهة طغيان الدولار الأمريكي.

نجد أمتنا الإسلامية التي تدين بوحدانية إله واحد، ولها كتابٌ واحدٌ ونبيٌ واحد. وقبلة واحدة ومصير واحد. تحجز لنفسها مكانًا بارزًا في ذيل الأمم المتخلفة من دول العالم الثالث.

يا أمة المليار والثلث مليار مسلم! أين مليارُكم؟ مليارُكم لا نفع، كأنما لسان حالهم يقول:

لمن نشكوا مآسينا ومن يُصغي لِشكوانا ويُجدينا

(١) رئيس المجلس الشرعي لمسلمي أستراليا.

* أبقينا على الاستشهادات كما وردت عند سماحة الشيخ، وكلُ ما فعلناه أننا نقلناها إلى الهامش.

أنشكوا موتنا ذُلاً لوالينا	وهل مَيْتٌ سيُحيينا
قطيع نحن والجزار راعينا	ومنفيين نمشي في أراضينا
ونحمل نعشنا قسرًا بأيدينا	ونُعرب عن تعازينا لنافينا

ولكن هذه الأمة قد تمرض ولكنها لن تموت لأن الله تعالى قد وعَدها بالنصر والتمكين وإظهار دينها على الدين كله ولو كره الكافرون.

فهل من مشروع نهضوي تستعيد به عافيتها وتسترد به وحدتها. وتستمد منه قوتها ومنعتها؟

هل من مشروع نهضوي يُؤكد لها هُويتها. ويثبت عمق تاريخها وأُصالتها وريادتها؟

إن المنادي صائح، والطريق واضح، والفجر لائح.

أن يا أمة الإسلام هذا دواؤكم الناجع. وعلاجكم النافع مصون ومكنون في كتابٍ حكيم ونبيٍّ بالمؤمنين رؤوف رحيم في منهج أقوم وطريق أحكم بإسناد الأمر إلى أهله بقيادة العلماء وولاية الفقهاء.

﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾[1].

تاج الدين الهلالي

---

(١) سورة العنكبوت، الآية ٦٩.

ما من أيام العمل الصالح فيهن أحبُ إلى الله تعالى من هذه الأيام النحسات التي عَمَّتْ فيها الفتن وراجت النكبات والويلات وما من عمل صالح أرضى لله تعالى، وأجدى وأنفع لأمة الإسلام من العمل الجاد المخلص على أن تسترد الأمة قوتها ومنعتها ولا يتأتى لها ذلك. إلا بتوجيه الرؤى والأفهام لإنجاز مشروع نهضوي فكري لإصلاح واقعها السياسي المتهالك المتداعي المشين.

مشروع يدعونا إلى المسارعة لإنقاذ البلاد وتحرير العباد من أنظمة الفساد والاستبداد باكورته وبدايته تنطلق من نشر ثقافة العزة الحاكمية الربانية التي بها نستبدل هذه الكيانات المتسلطة التي رَمّت وجُيّفتْ حتى أزكمت الأنوف من نتنها.

نستبدل قيادة السفهاء بقيادة العلماء. نستبدل الأنظمة الفردية الدكتاتورية بقيادات ربّانية قرآنية منضبطة بالعدالة الإلهية في عصر انتكست فيه القيم، وارتكست معالم الفضيلة وانقلبت موازين الفكر والعقل والمنطق.

في عصر حالك الظلمات. تُفرض فيه المصطلحاتُ التي حاول المستكبرون وأبواقُ إعلامهم إشاعتها وبثها بين الشعوب...

الفوضى المنظمة، التجهيل التعليمي، التجويع الإشباعي، التزوير التوزيري، الاستحمار الاستعماري.

الاستغلال الاستقلالي، التدمير الإعماري، التمويت الإحيائي، والتفريق التوحيدي.

وهذا لعمري هو عين التدليس والتلبيس الذي يجمع المتناقضيْن في تلفيق وتوفيق لا يُقُرّه منطق ولا يقبل به عقل سليم.

السياسة المرفوضة والسياسة المفروضة

لقد ظل المسلمون عشرات السنين يسمعون من دعاة التغريب والعلمنة والمركسة والأمركة أباطيل وتراهات وخزعبلات وترويجات عبر وسائل الإعلام الشيطانية [مسموعة ومقروءة ومرئية] تحاول بالخداع والتزوير تخدير الشعوب المسلمة: تزعم أن السياسة هي فن الكذب والخداع والتدليس والتلفيق للوصول إلى كراسي الحكم.

بينما الدين طُهْرٌ ونقاء وصفاء وطقوس وعبادة تربط العبد بربه ومن ثَمَّ فإن السياسة والدين ضدَّان متباينان لا يجتمعان فهما كالخطين المتوازِيَيْن اللذْين لا يلتقيان إلى يوم القيمة: وعليه قَعَّدوا قاعدة باطلة تقول [لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة].

وشربت الشعوبُ هذه الأكذوبة وباتوا يرددونها وكأنها نصّ قاطع حكيم من لدن عليمٍ خبير.

فما هو المعنى اللغوي لكلمة [سياسة]؟

سَاسَ = يسوس = سياسةً: تقول: سَاسَ الرعية يسوسها (سياسةً) ومنه: سائسُ الخيل، يروضها لتكون سهلة الركوب والانقياد.

وعلى هذا الزعم العصري الشائع إن سُمِح لي تجاوزًا أن أضع تعريفًا للمصطلح السياسي الوضعي البشري فإنني أقول:

١- إن السياسة هي إتقان فن الترويض للشعوب لِيَسْهُل ركوبُها وقيادتها.

٢- أو هي إجادة وإتقان فن (المقامرة) بأن يلعب السائس الورقة (الكارت) الرابح المناسب في الوقت المناسب.

٣- أو هي: فن استئناس الشعوب ليسهل قيادتها وتوارثها ما بين الرعاة وأبناء الرعاة.

وبكل تأكيد إن السياسة بهذا المعنى مرفوضة في ميزان الشرفاء والعقلاء فضلاً عند من يؤمنون بقيومية رب الأرض والسماء الذي له الحكم والأمر والتدبير.

وأبسط رد على ذلك بجواب عقلي: هل تظل الأمم والشعوبُ محكومةً مغلوبةً مقهورة يتولى أمرَها ويتسلط على رقابها ويتحكم في حركة حياتها سياسيون يعتمدون وينتهجون (الكذب والنفاق والتدليس) طوال حياتهم.

وهذه الأكذوبة التي يناصرها من لا دينَ ولا خلاق لهم من بين صفوف المسلمين تعتبر أنكر منكرٍ وأعظم جريمة وبدعة ارتكبت بحق دين الله لأنها سلبٌ لصفةِ الحاكمية لله تعالى وإقصاء لدستورهم القرآني عن منصة القيادة في حياتهم.

ولقد أوضح الصادق المصدق صلى الله عليه وآله وسلم: هذه البدعة النكراء في الحديث الصحيح الذي أخرجه الشيخان فقال:

لتُنتقضنَّ عُرى الإسلام عُروة عُروة. فأولُ ما يُنقض من عرى الإسلام الحكم بما أنزل الله. وآخر ما يبقى من عرى الإسلام الصلاة.

قال تعالى:

- ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾[1].

---

(١) سورة يوسف، الآية ٤٠.

- ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾[1].

- ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾[2].

- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[3].

وغير ذلك من الآيات التي تؤكد أن الله تعالى الذي أنزل الكتاب الحكيم وتكفل بحفظه، فيه تبيان لكل شيء، ما أنزله إلا ليكون دستور حياتهم وطريق عزتهم وسعادتهم؛ ذلك أنه هو روح حياتهم: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا﴾[4].

وهو مصدر شرفهم وذكرهم: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[5].

ولا خلاص ولا نجاة للأمة الإسلامية من شرور الفتن السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بهم إلا بالاعتصام بحبل ربهم والعودة إلى كتاب خالقهم.

هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فيه نبأ ما قبلنا وخبر ما بعدنا وهو الفصل ليس بالهزل إن قلنا به صدقنا، وإن حكمنا به عدلنا. وإن تمسكنا به هدانا إلى صراط مستقيم. وإذا كان هذا هو حال السياسة الوضعية المرفوضة في قصورها وسلبياتها، فهل هناك سياسة شرعية إسلامية مفروضة؟

وهل ورد لفظ (السياسة) على لسان نبي الأمة(صلّى الله عليه آله وسلم)؟

الجواب عن ذلك: ما ثبت عن الرسول الأكرم(صلّى الله عليه آله وسلم) قال:

إن بني إسرائيل كانت (تَسُوسُهم) أنبياؤهم كلما ذهب نبيٌّ خلفه نبيّ (وإنه ليس كائن فيكم نبي بعدي)[6].

فالأنبياء والمرسلون السابقون دَعوا إلى وحدانية الله تعالى وساسوا أُممهم سياسة إصلاحية واجتماعية وعقدية ليظل السلوك البشري منضبطًا بتعاليم وأحكام الخالق جل وعلا ثم مارس النبي الخاتم(صلّى الله عليه آله وسلم) دوره الرسالي ومهمته العالمية بأعمال سياسية داخلية وخارجية عندما أرسل رسله وسفراءه إلى قادة دول العالم الخارجي، وكتب الكتب وأجرى

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٦٢.

(٢) سورة المائدة، الآية ٤٩.

(٣) سورة النساء، الآية ٦٠.

(٤) سورة الشورى، الآية ٥٢.

(٥) سورة الأنبياء، الآية ١٠.

(٦) الحديث: ابن ماجه في السنن (٢٨٧١)، وابن أبي شيبة (١٥/ ٥٨)، ومثله عند أحمد (٢/ ٩٧)، وابن حبان في صحيحه (١٠/ ٤١٨).

العهـود والمواثيق التي تحدد معالم العلاقـات الخارجية للدولة الإسـلامية، وعلى هذا النهج القويم صـار الخلفاء الراشـدون من بعده وقامت للإسـلام دولة لا تغرب عنها الشمس نشرت حضارتها على شتى البقاع والأصقاع عندما فهم المسلمون معنى الحكمة القائلة: إن الإسلام سياسته عبادة وعبادته سياسة.

يقول الإمام الخامنئي(حفظه الله) في إحدى خطبه[1]:

إن الساحة الإسلامية تشهد تيارين كلاهما يشكلان خطورة على الإسلام. أحدهما: اتجاه يُصور الإسلام على أنه مجموعة أعمال عبادية أو شخصية على أبعد تقدير –وذلك يبعد الإسلام عن ساحة السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والمجالات الهامة. ويحول الدين المبين إلى عقيدة صرفة في القلب، وعمل فردي لا يتجاوز الإطار العائلي والارتباط الأسري.

هـذا الإسـلام ليس بالـذي يتعطش إليه عالمنا المعاصـر، وهو أساسًـا ليس بإسـلام النبي الأعظم(صـلى الله عليه وآله). حين ورد رسـول الله المدينة أقام الحكومة الإسلامية، وترأسها بنفسـه. لو كان بالإمكان أن ينتشـر الإسـلام دون الاعتماد على قدرة إسـلامية ودون معالجة المسـائل السياسـية للمجتمع، لترك رسـول الله الحكومة لمن كان يطلبها، وانشغل هو بأمور الدعوة إلى الدين وأحكامه وإسداء النصح إلى الناس.

النبي أقام نظام الإسـلام. والعمل بالإسلام يسـتلزم أن يسخّر الدين كل ساحات الحياة. لا القلوب فحسـب، ولا الأعمال الفردية والشخصـية فقط، ولا المسائل الصغيرة والتافهة. هذا الاتجاه خاطئ إذًا.

وثمـة اتجاه خاطئ آخر في حقل الخطاب الإسـلامي، وهو خاطـئ بنفس درجة الاتجاه الأول. ويتمثل في اتجاه أولئك الذين يريدون أن يتحدثوا عن الإسـلام، فلا يلوذون بمصـادره الأساسـية، بل يتجهون إلى ما راج في العالم من صـراعات فكرية. يذهبون إلى ما يهيمن اليوم على كثير من مناطق العالم من فكر غربي، فيكررروه باسم الإسلام.

بعد ذلك يقف السـيد الإمام عند الحضـارة الغربية التي انبهر بها من انبهر، مؤكدًا ضرورة الاستغراب (أي معرفة الغرب)، ونشر هذه المعرفة بين أبناء الأمة لإنعاش ذاكرتهم دائمًا بشأن هذا البريق الخلاّب الذي ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب.

(١) ثقافة التقريب، المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، العدد ٢٧.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحيي أمل الأمة في استعادة هويتها

على أمرٍ قد قدر وخلافًا لكافة الحسابات والتوقعات تفجرت ثورة الأيام العشرة وتحركت جماهير الشعب الإيراني المسلم في مختلف المدن الإيرانية تواجه قوات السافاك الشاهنشاهيه البهلوية بصدورها، وتقدم مئات الشهداء كل يوم بعزمها وإصرارها مستلهمة إيمانها بدينها من نداءات وتوجيهات القائد الزاهد والعالم الرباني الوارث الإمام الخميني عليه رحمات الله ورضوانه.

وارتفعت الحناجر بالتكبير والتهليل وصيحات «هيهات منا الذلة» «ولَموته في طاعة خير من حياةٍ في مذلة».

وانتصرت عمامة العلماء على تيجان الطواغيت والسفهاء وحطمت العَصاةُ رؤوس العُصاة. وجاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا.

وأعلن الإمام الراحل بعد انتصاره: اليوم طهران وغدًا فلسطين ومما لا ريب فيه أن نجاح وتوفيق الإمام الراحل في تفجير ثورة واستنهاض أمة وتأسيس دولة في ظل هذا الاستقواء والاستكبار الغربي إعجازٌ وإنجازٌ لشيء عظيم.

ولكن الأعظم منه هو المحافظة على هذا الإنجاز بالمواجهة والتحدي والعزم والإصرار بالاعتماد على الله تعالى خالق القوى والقدر وإذا كان الإمام الخميني (رحمةُ الله عليه) هو القائد والرمز لهذه النهضة الإسلامية المعاصرة. فإن الإمام القائد السيد علي خامنئي (حفظه الله ورعاه) هو الحافظ الأمين على رعايتها وحمايتها وقيادة مسيرتها.

وهي مهمة لا يقوى على النهُوض بها إلا قائد رباني ملهم مخلص استوفى شروط الولاية الفقهية التي تملك القدرة على الفهم والاستنباط والمواءمة ما بين الأصالة والحداثة والثبات والتطور تحقيقًا لمصلحة البلاد والعباد.

«قيادة الفقهاء لا قيادة السفهاء»

لقد أجمع الثقات من علماء الأمة في مدرستي (الإمامة، والخلافة، على أن الله تعالى قد ادخر لهذه الأمة الوراثة إمامًا هاديًا مهديًا من ولد فاطمة(عليها السلام) يملأ الله تعالى به الأرض حقًا وعدلاً بعد أن مُلئتْ ظلمًا وجورًا. يُصلح به البلاد والعباد ويقيم به دولة الإسلام ويحقق على يديه قوله تعالى ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾[1].

هذا الإمام هو الإمام الحجة (المهدي المنتظر) [عجل الله تعالى فرجه الشريف].

(١) سورة التوبة، الآية ٣٣.

ولكن الأمة الإسلامية لا يجوز لها أن تعطل الأوامر والحدود الإلهية وتهجر كتاب ربها وتعطل سنة نبيها.

بل لابد أن تتمسك بعقيدتها وتحافظ على هويتها بالتمهيد لهذا المهدي والصلاح والإصلاح الذي يؤهلنا لشرف أهلية الانضواء تحت رايته والتنعم بعدالته.

ولما كان العلماء ورثة الأنبياء ومصابيح الهدى وحصون الإسلام المؤتمنين على تبليغ شرع الله لأمة لا إله إلا الله.

فإن الأمة الإسلامية لم ولن تحقق عزتها وكرامتها إلا بالعودة إلى معية ربها وتطبيق دستورها. ولا سبيل لها إلى ذلك إلا بالاقتداء بعلمائها وتولية فقهائها.

والبيت لا يُبنى إلاّ له عَمَدٌ	ولا عِمادَ إذا لم تُرسَ أوتادُ
فإن تُجمّع أوتاد وأعمدةٌ	ومساكن بلغوا الأمر الذي كادُوا
لا يَصْلحُ الناسُ فوضى لا سراة لهم	ولا سراة إذا جُهّالُهم سادُوا
تهدي الأمور بأهل الرأي ما صلحت	فإن تولت فبالأشرار تنقادُ

«ولاية الفقهاء (العلماء) عند أهل السنة»

أمام هذا الغزو الفكري الغربي الذي عشعش في العقول وأفقس الوَهْن والإمَّعية والتبعية والانهزام.

سوف نرى مسخًا من نوع بشري في صفوف المسلمين يتخلون عن هويتهم التي فقدوها، وعن عقيدتهم وقد هجروها يدينون بالولاء الكامل للنظام الغربي وكأن البيت الأبيض أصبح مرجعية سياسية لها مقلدون في بلادنا الإسلامية؛ لذلك نرى سدنة السياسة وشمامسة الإعلام في بلادنا يتجردون من ثوبهم الحضاري المسلم. ويرتدون المسوح الغربية. لينالوا وسام الرضا من (المرجعية الغربية) التي تصفهم بدول الاعتدال. النظام المنفتح، أنصار الديمقراطية التوجه الليبرالي...إلخ.

وعمومًا: هل ولاية الفقيه حالة مذهبية شيعية أم أنها حالة إسلامية عامة لها ارتباطها وأصلها وأصولها عند فقهاء وأئمة أهل السنة؟

والمتأمل لأطوار المراحل التاريخية لأمة الإسلام يتأكد له بكل يقين أنه مذ حدث الفصام النكد ما بين السلطان والقرآن حاولت الطغم الحاكمة أن تتفرد بالحاكمية الوضعية المارقة على شرع الله وأن تستأنس جماعات المسلمين بالسمع والطاعة والخضوع والخنوع. وضمانًا

لاستمرار هذا النهج الطاغوتي تم إقصاء العلماء والفقهاء أو احتواؤهم وتوظيفهم ليكونوا من حاشية وأبواق السلطان ولكن الجواب عن السؤال السابق: ما هو موقف فقهاء وأئمة أهل السنة من ولاية الفقيه؟؟

أصول ولاية الفقهاء والعلماء: عند أهل السنة

أول ما ينبغي البدء به في بحث أصول مفهوم ولاية العلماء، النظر في أقوال المفسرين في تأويل المقصود بأولي الأمر في قوله الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1].

بالنظر إلى ما صدر عن الأئمة الثقات عند أهل السنة نجد أن لهم في معنى «أولي الأمر» ثلاثة أقوال:

الأول: أن المقصود بأولي الأمر الذين تجب طاعتهم في الآية هم الأمراء.

الثاني: أن المقصود بأولي الأمر هم (العلماء).

الثالث: أن المقصود هما معًا (الأمراء والعلماء).

وقد استدل أصحاب القول الأول بأحاديث كثيرة تأمر بطاعة الأمراء لأنهم يملكون القوة والسلطان.

ويكفي لرد جميع الأقوال التي ترى وجوب الطاعة المطلقة للأمراء والحكام وإن ظلموا أو فسقوا: حديث الصادق الصدوق ﷺ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وقد تجلت هذه القاعدة في رسم أصل المنهج لكل من يلي أمر المسلمين في ما أعلنه أمير المؤمنين علي(عليه السلام) عندما قال:

حق على الإمام أن يحكم بالعدل ويؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين أن يطيعوه لأن الله تعالى أمرنا بأداء الأمانة والعدل ثم أمر بطاعته[2].

وفي قول الصديق أبي بكر (رضوان الله عليه):

أطيعوني ما أطعتُ الله ورسوله فإن عصيتُ الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم[3].

وهذه أقوال أئمة الفقه والتفسير عند أهل السنة.

---

(١) سورة النساء، الآية ٥٩.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج ٥، ص ٢٥٩.

(٣) ابن هشام، سيرة ابن هشام.

الأول: الإمام القرطبي جـ٥/٢٦٠

وأما القول الثاني فيدل على صحته قوله تعالى ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[1]. فأمر تعالى برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة نبيه(صلّى الله عليه وآله وسلم)، وليس لغير العلماء معرفة كيفية الرد إلى الكتاب والسنة.

الثاني: الإمام الطبري ج ١٤٩/٥

ومن هذا ما احتج به أبو العالية فيما رواه عنه الطبري، قال: «قوله ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ هم أهل العلم، ألا ترى أنه يقول ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ﴾[2]. فأبو العالية يرى أن المقصود بأولي الأمر في الآيتين العلماء لأنهم هم أهل الاستنباط.

والرأي الثالث في تفسير أولي الأمر في الآية أنهم الأمراء والعلماء جميعًا، وممن ذهب إلى ترجيح هذا القول الفقيه المالكي أبو بكر بن العربي، قال:

«والصحيح عندي أنهم الأمراء والعلماء جميعًا؛ أما الأمراء فلأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم، وأما العلماء فلأن سؤالهم واجب متعين على الخلق، وجوابهم لازم وامتثال فتواهم واجب؛ ويدخل فيه الزوج للزوجة. لاسيّما وقد قدمنا أن كل هؤلاء حاكم وقد سماهم الله تعالى بذلك فقال: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾[3]، فأخبر تعالى أن النبي حاكم والرباني حاكم والحبر حاكم. والأمر كله يرجع إلى العلماء، لأن الأمر قد أفضى إلى الجهال وتعين عليهم سؤال العلماء .. وزال عن الأمراء لجهلهم واعتدائهم، والعادل منهم مفتقر إلى العالم كافتقار الجاهل.

الثالث: القاضي عبد الجبار (كتاب غياث الأمم)

وإذا كانت سلطة الحكومة الإسلامية بهذا العموم، حيث «لا يكون فوق يدها يد»، فما معنى ولاية العلماء في ظل الدولة الإسلامية؟ وما مدى سلطتهم مقارنة بسلطة الحكومة؟ لعله من الصعب أن توجد إجابة مباشرة لهذا السؤال في كتابات السلف، رغم شهرة ما نقل من تفسير فيما سبق أن العلماء من ولاة الأمر الذين تجب طاعتهم. لكن يبدو أنه لا أحد كان يتحدث عن واجب العلماء في الدولة المسلمة ومكانتهم ووظائفهم تحت مصطلح ولاية العلماء. وحين ظهر هذا المصطلح في العصور التي بدأ فيها سلطان الدولة المسلمة يغيب عن بعض البلدان مثل الأندلس، كان المقصود منه ولاية العلماء في غياب الحاكم المسلم كما

(١) سورة النساء، الآية ٥٩.
(٢) سورة النساء، الآية ٨٣.
(٣) سورة المائدة، الآية ٤٤.

سيوضح لاحقًا. ومع أن مصطلح ولاية العلماء لم يستخدم صراحة في داخل الدولة المسلمة ووجود الحاكم المسلم، إلا أن محتواه ومضمونه كان واقعًا. وما دام ذلك كذلك فلا مشاحة في استعمال هذا المصطلح للدلالة على وظائف العلماء ومهامهم وواجباتهم في ظل الحكومة الإسلامية، لأنه مصطلح جامع ومفيد.

ولهذا كان قوام الناس بأهل الكتاب وأهل الحديد كما قال من قال من السلف، صنفان إذا صلحا صلح الناس الأمراء والعلماء، وقالوا في قوله تعالى ﴿أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1]، أقوالاً تجمع العلماء والأمراء؛ ولهذا نص الإمام أحمد وغيره على دخول الصنفين في هذه الآية، إذ كل منهما تجب طاعته فيما يقوم به من طاعة الله.

ومع هذا الفرق الواضح بين طبيعة الولايتين، فإنهما يتداخلان فيما بينهما. فمن ناحية يدخل العلماء مثل بقية طوائف المجتمع تحت ولاية الحكام وسلطانهم، وعليهم طاعتهم فيما يأمرون به في أمور الحكم وشؤون الدولة، ما دام موافقًا للشرع. والأدلة على هذا مشهورة معروفة مما يغني عن ذكرها. ولكن من ناحية أخرى، يدخل الحكام تحت ولاية العلماء، ذلك أن واجب الحكام أن يحكموا وفق الشريعة الإسلامية، والعلماء هم المرجع في بيان الشريعة وتوضيح أحكامها، فكان الحكام من هذه الناحية داخلون تحت سلطان ولاية العلماء وخاضعون لطاعتهم فيما يبينونه من الأحكام الشرعية. ومن الأقوال المشهورة في بيان هذا عبارة أبي الأسود الدؤلي الذي قال: «ليس شيء أعز من العلم، الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك. ومن النقول التي توسعت في بيان هذه العلاقة بين العلماء والحكام ما قرره الإمام ابن القيم، بعد حكايته للقولين في تفسير أولي الأمر أنهم العلماء أو الأمراء، فقال:

والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون إذا أمروا بمقتضى العلم، فطاعتهم تبع لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول، فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء. ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمراء، وكان الناس كلهم لهم تبعًا، كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين وفساده بفسادهما. كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف: (صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس، قيل من هم؟ قال: الملوك والعلماء)[2].

ومما لا شك فيه أنه من المعروف أن المرحلة الأولى من التاريخ الإسلامي، وخاصة في عهد الخلفاء الراشدين، قد تميزت بخاصية فريدة، وهي اجتماع ولاية الحكم وولاية العلم، أو

(١) سورة المائدة، الآية ٩٢.

(٢) إعلام الموقعين، ج١، ص ١٠.

السلطة السياسية والسلطة العلمية، وتوحدهما حتى لكأنهما سلطة واحدة. فالخلفاء الراشدون ونوابهم أمراء الأقطار، كانوا من العلم الشرعي في مكانة عالية، ولم يكن يتولى سلطة الحكم والإمارة إلا من كان عالمًا متمكنًا، عارفًا بالفقه الشرعي. ومن المعروف أيضًا أن طريقة الحكم كانت تقوم على قاعدة الشورى، وكان من يستشارون هم رؤساء الناس وعلماءهم، فكان أهل الشورى هم أهل الرأي وأهل العلم. ومن الأمثلة التاريخية على ذلك ما رواه البخاري تعليقًا قال: «وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً أو شبانًا»[1].

الرابع: ولاية العلماء في غياب الدولة المسلمة:

كان من أهم ما دفع لظهور مبدأ العلماء وتأصيله، غياب الحكم الإسلامي عن بعض الأقاليم، مثل ما حدث في الأندلس وصقلية، ووجود أقليات مسلمة خاضعة لسلطة غير إسلامية. ولقد صدرت فتاوى كثيرة من عدد كبير من الفقهاء، تتضمن مبدأ قيام العلماء مقام الحاكم المسلم في مثل هذه الأوضاع. وبمراجعة المجاميع التي تضمنت هذه الفتاوى، يتضح أنها كانت صادرة من أسماء مشهورة ومعتمدة لدى مذاهبها الفقهية. ومن الملاحظ أن فقهاء المالكية كان لهم السبق في تقرير هذا المبدأ، ولعل ذلك بسبب الظروف التاريخية التي واجهوها، فقد كان المذهب المالكي منتشرًا في الأندلس وصقلية وبلاد المغرب الكبير. وفيما يلي تحليل لأهم هذه الفتاوى الصادرة المتضمنة لمبدأ ولاية العلماء في غياب الحكم الإسلامي.

فتاوى المالكية:

جمع الونشريسي (٨٣٤هـ-٩١٤ هـ) في مجموعة المسمى (المعيار المعرب)، أكثر من ست آلاف فتوى صادرة عن مشاهير العلماء، الذين عاشوا في بلاد الأندلس والمغرب وشمال إفريقيا، في خلال الفترة ما بين أواخر القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي والقرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي أن الفقهاء والعلماء يتولون شؤون الحكم عند غيبة الخليفة أو الإمام.

الخامس: فتاوى الشافعية:

يضم كتاب الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي، مجموعة من فتاوى الشافعية عن مبدأ قيام الفقيه مكان الحاكم المسلم، إن فقدت سلطته في قطر من الأقطار[2].

فتاوى الحنفية:

يمثل رأي الأحناف ما أورده ابن الهمام (ت ٨٦١ هـ/١٤٥٦م) الفقيه الحنفي المصري، في كتابه فتح القدير حين قال:

---

(١) فتح الباري شرح البخاري، ج١٣، ص ٣٤٣.

(٢) انظر: المعيار المعرب والجامع المغرب (١٣ مجلدًا) ج١٠، ص ١٠٢ والفتاوى الفقهية الكبرى الهيتمي ج٤، ص ٢٩٧.

«وإذا لـم يكن سـلطان ولا من يجوز التقلد منـه، كما هو في بعض بلاد المسـلمين غلب عليهم الكفار كقرطبة في بلاد المغرب الآن وبلنسـية وبلاد الحبشة، وأقروا المسلمين عندهم على مال يؤخذ منهم، يجب عليهم أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه واليًا، فيولي قاضـيًا أو يكون هو الذي يقضي بينهم، وكذا ينصبون لهم إمامًا يُصلي بهم الجمعة»[1].

السابع: التنبؤ بزوال الدولة المسلمة:

أفـرد إمام الحرميـن الجويني (ت ٤٨٧هـ / ١٠٨٥م) في كتابه في الفقه السياسـي، الذي عنوانـه «غياث الأمم»، فصـلاً كاملاً تنبأ فيه بزوال الحكم الإسـلامي بالكليـة عن العالم، ثم تسـاءل عن كيف يمكن تحكيم الشريعة الإسـلامية في مثل هذه الظروف؟ ولقد دفع الجويني للنظـر فـي مثل هذا الاحتمـال رؤيته للتغيرات التي طرأت على شـكل الحكم الإسـلامي منذ عصـور الخلافة الراشدة، وما اعتراها من خلل. فجنح به خياله: هل يمكن أن يأتي زمان يخلو فيه العالم من دولة مسـلمة؟ وقد جعل عنوان الفصـل الذي ناقش فيه هـذا الفرض «القول في خلـو الزمان عن الإمام». ثم ذهب يقترح حلاً لمثل هذا الوضـع، قائمًا على مبدأ ولاية العلماء في غياب الدولة المسلمة.

تساؤلات وإجابات تحقق الوفاق وتؤكد الاتفاق على نظرية ولاية الفقيه.

س١: الظروف الزمانية والمكانية تخضع للتغيير والتحول بحكم قانون التطور والتبديل.

ألا تـرون أن نظريـة «ولاية الفقيه» فكر رجعـي يعيش أوهام الماضـي ولا يفي بمتطلبات العصر؟

الجواب:

لمّـا كان الإسـلام آخر الأديان، وأكمل الشّـرائع السّـماويّة، فهذا يعني: أنّ عليْـه أنْ يوفّر للبشـر كافّة الإرشـادات الفقهيّة والتوجيهات العمليّة التي يحتاجون إليها: على كافّة الصـعد، وفـي كافّة الميادين، في مجالات العبادة والسّياسـة والتجارة والرّوابط الاجتماعيّة والعلاقات الفرديّـة و...، ومهما كان من اختلاف الزمان والمكان والظّروف والأحوال والمقامات، إلى يوم القيامة. ممّا يجعل من اشـتمال الكتاب والسّـنّة على الأحكام الكلّيّة والقوانين العامّة، أو الخاصّة – أحيانًا – أمرًا طبيعيًّا وضروريًّا.

ويُعْتَبَـر الإمـام الخمينيّ (رحمه الله) أحد أبـرز الفقهاء الذين نادوا بضـرورة التفكيك بين الأحكام الثابتة والمتغيّرة، كما أنّه أكّد وأشاد بالدّوْر الكبير الذي يؤدّيه كلٌّ من عنصري الزّمان والمكان في مجال الفقه والأحكام الشّرعيّة.

---

(١) فتح القدير، ج٧، ص ٢٦٤.

لأن أحكام الشريعة مرنة والاجتهادات العصرية تجعلها صالحة لكل زمان ومكان.

ولمّا كان هذا هو حال النّصوص الدّينيّة -فقد مسّت الحاجة إلى تأسيس مجلس يأخذ على عاتقه مهمّة التقنين والتشريع وتحديد طبيعة التغيّر والتبدّلات التي لا بدّ أنّ تلحق الأحكام تبعًا لتبدّلات الظّروف.

لذلك فإن القولَ المستهجن الزاعم بأن تمسك شعب مسلم بأصول شريعته والتمسك بتعاليم الدين والعقيدة فكر ظلامي متخلف قول باطل، يودي بصاحبه إلى خلع ربقة الإسلام من عنقه والعياذ بالله لأنه اتهام صريح لشرع الله تعالى بالقصور والنقصان وعدم صلاحيته لكل زمان ومكان.

وقد قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾[1]. وقال النبي(صلّى الله عليه وآله وسلم): (ليس شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد أمرتكم به، وليس شيء يقربكم إلى النار إلا وقد نهيتكم عنه)[2].

وظاهرٌ: أنّ الخطاب في هذه الآية الكريمة ليس مُخْتصًا بالصّحابة والمُسْلمين الذين عاشوا في عصر النّزول فحسب، بل هي -بمقتضى عموم رسالته(صلّى الله عليه وآله وسلم) المُستَفاد من مثل قوْله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[3]-، تعمّ بخطابها النّاس قاطبةً، بلا فرْقٍ بين جيلٍ وجيل، ولا بين عصرٍ وآخر.

ويؤيّد ذلك: أنّ الفقهاء الذين تبنّوا واعتقدوا بهذه النّظريّة تمكّنوا في كلّ مسألة مسّت الحاجة على تصدّيهم لها، تمكّنوا من استنطاق هذه النصوص العامّة وتطبيقها في موارد الموضوعات الحادثة والمُسْتجدّة واستخراج الأحكام المناسبة لمتطلبات العصر وتحقيق مصالح البلاد والعباد.

س٢: يتردَّدُ على الألسنة هذا السؤال:

لمن السلطة الحقيقية؟ ومن هو الذي سيتولى سُدّة الحكم؟

أهم الفقهاء أم السياسيون؟

لأن نظرية «ولاية الفقيه» توحي بأن الفقهاء هم الذين يتفردون بمصدر القرار. فما هو دور الكفاءات وذوي الاختصاصات؟

---

(١) سورة المائدة، الآية ٣.

(٢) جلال الدين السيوطي، جمع الجوامع أو الجامع الكبير، حرف الهمزة.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ١٠٧.

الجواب:

دفعًا لهذا الارتياب قمت شخصيًا بمراجعة دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. واطلعت مليًّا على خطب ومقالات الإمام السيد علي الخامنئي. ولله وللتاريخ ثم لشعوب أمتنا الإسلامية التي تتلمَّس طريق الخلاص من حالة الغثائية التي تعيشها أقول:

إن نظرية (ولاية الفقيه) في مجملها منظومة تجعل من الشعب ونوّابه وحكومته وفقهائه ومرجعيته الدينية والزمانية جميعهم محكومين وخاضعين لحاكمية الله جل وعلا. إذ لا حاكم ولا مُشرع ولا مُحِلّل ولا مُحَرم إلا الله الخالق.

﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ﴾[1]. ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾[2]. بَيْدَ أن مرجعيةَ حاكمية الله تعالى تعتمد على مصدرين أَسَاسَيْن هما «القرآن الكريم» (والسنة النبوية) وهذان يحتاجان إلى فقهاء وعلماء لاستنباط الحكم الشرعي. ووضع آلية تطبيقية عملية تنفيذية تستغرق جميع حركة الحياة ومؤسساتها؛ حيث يكون للمرجعية الدينية (الفقهاء) دورهم ومجالهم وللهيئات التنفيذية (السياسية- والتشريعية) دورها ومجالها، من أجل ذلك عملت الجمهورية الإسلامية منذ قيامها على الفصل بين الجهتين باستحداث مؤسَسَتين تشريعيتين:

إحداهما : «مجلس الشّورى الإسلاميّ» (مجلس النّوّاب).

والأخرى: «مجلس صيانة الدّستور».

فنوّاب مجلس الشّورى هم، -في أغلبيّتهم-، من المختصّين وذوي الخبرة والكفاءة والاطلاع على أوضاع المجتمع واحتياجات الناس والخطط التقنية والفنية التي تعنى بمعالجة مشاكلهم وتدبير أمورهم.

على أنهم لا يكتفون بخبراتهم الشخصية وكفاءاتهم ومؤهلاتهم الذاتية فحسب، بل يتعين عليهم أيضًا أن يستعينوا بخبرات الطاقم الوزاري وسائر موظفي الدولة أو غيرهم؛ ليصار بعد إقرار مشاريع القوانين والمقررات داخل مجلس الشورى، إلى إحالتها على مجلس صيانة الدستور، الذي يتولى ستة من الفقهاء فيه مهمة دراسة هذه المشاريع والمطابقة بينهما وبين قوانين الشريعة الكلية وأحكامها الثابتة والفتاوى الفقهية المعتمدة. وليتولى، -في الوقت عينه-، ستة من خبراء الحقوق والقانون في مجلس الصيانة مهمة المطابقة بين هذه المشاريع المقدمة إليهم من مجلس الشورى وبين القواعد المنصوص عليها في دستور البلاد؛ ليصار لاحقًا إلى قيام هذا المجلس، -ككل-، إلى إعلان نتيجة كلتا الدراستين: الدراسة الفقهية والأخرى القانونية. ثم، وعلى أساس النتيجة المعلنة، يتم التعاطي مع هذا المشروع، إما بتصديقه وإمضائه والموافقة عليه، وإما برده ورفضه.

---

(١) سورة الأنعام، الآية ٥٧.

(٢) سورة الملك، الآية ١٤.

ومن هذا المنطلق، نجد الإمام الخميني(رحمه الله) وقد أبدى معارضة شديدة إزاء فكرة تسمية الدولة الإسلامية التي أسسها وشيدها، والتي ضحى الشعب كله من أجلها، باسم: الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وباعتقادنا، فإن الموقف هو الموقف الأمثل الذي يتحتم علينا، -بوصفنا مسلمين-، أن نتخذه وأن نصر عليه وألا نتنازل عنه قيد أنملة. وإلا، فمن الأخطاء الفادحة: الانجرار الأعمى وراء مسالك الغربيين وآرائهم ونظرياتها، والانخداع بالشعارات البراقة والخاوية التي يرفعونها ويتشدقون بها.

ومن الأخطاء الفادحة أيضًا أن نتخلى عن النظرية التي تنبع من الإسلام، من عمقه وصميمه، والتي تتلخص في حاكمية الله تبارك وتعالى، -التخلي عنها-، خوفًا من أن يتهمنا أحد بأننا لسنا ديمقراطيين، أو بأن الشعب عندنا مرغم على تقبل الحُكم كما هو، وليس هو الحاكم الحقيقي، ولا الذي يختار حُكامه بنفسه. وأن من أكبر الأخطاء وأفظعها، ما يقوم به اليوم بعض المسلمين من المنبهرين بالغرب وأفكاره، الذين يشعرون بالصغر والخجل والحقارة والعجز أمام نظريات الفكر الغربي، -ما يقوم به هؤلاء-، من التخلي عن مبادئهم الإسلامية الحقة، ومجاراة الغربيين والعلمانيين في القول بلزوم الحد أو التقليص من تدخل حاكمية الله في المجتمع الإسلامي، وفي الدعوة إلى إعطاء الحكم والسلطة والنفوذ، -والتي هي من صلاحيات الدين ومسؤولياته حصرًا-، للشعب وانتخابه، ليصبح الشعب بذلك الحاكم الوحيد والمطلق الذي لا يحد سلطته قيد ولا شرط.

حتى لو بلغ الجنوح البشري درجة المطالبة باستحلال المحرمات والموبقات وتعطيل الفرائض والواجبات وزواج المِثليين، وغير ذلك من الفساد الأخلاقي الذي استشرى في المجتمعات الغربية تحت راية (حقوق الإنسان)، (والحرية الشخصية).

كما أن الدولة الإسلامية التي تعتمد «ولاية الفقيه» نظامًا للحكم والسلطة فيها، يتوجب عليها، بمقتضى الدستور، أن تضع كافة مواد القانون الأساسي فيها نصب أعين الناس وفي متناول أيديهم، في استفتاء عام، ليكونوا هم، -إن شاءوا-، من يؤيدها ويُصادق عليها، باختيارهم وبكامل حريتهم وإرادتهم.

بل إن من أعظم مظاهر الديمقراطية، بل وأجملها على الإطلاق، أن «ولاية الفقيه» بوصفها نظامًا سياسيًا متكاملاً، تُتيح للشعب أن يختار، -هو-، من يراه الأنسب والأصلح والأقدر على أن يشغل المنصب الأول ورأس الهرم في البلاد، أعني: شخص الولي الفقيه. والذي تارة يجري انتخابه من الشعب بشكل مباشر، كما جرى ذلك مع الإمام الخميني(رحمه الله)، وتارة عبر نواب الشعب وممثليه الذين هم أعضاء في «مجلس خبراء القيادة».

فضــلاً عن أن دولة ولاية الفقيه قد خصصت لكل محافظة من المحافظات مجلسًا مستقلاً بهــا، تكــون المحافظة مركزًا له، وتعرف مجالس المحافظات هذه باســم: «مجلس شــورى المدينة»، وهو مجلس ينتخب من الشــعب مباشــرة وبلا واســطة؛ ليصــار بعد انتخابه شــعبيًا وجماهيريًّا، إلى انعقاد اجتماع يقوم فيه ممثلو الشعب ونوابه في داخل هذا المجلس بانتخاب رؤســاء البلديات والتصــويت عليهم ومن كل ما تقدم، نصل إلى الاستنتاج التالي: وهو أن كافة أركان الجســم الحاكــم في دولة ولاية الفقيه هــم منتخبون من قبل الشــعب، وبرأيه واختياره وصــوته، فــي أجمل ما يمكن مشــاهدته فــي هذا العالــم برحبه، مــن الديمقراطية ومن حكم الشعب للشعب.

ويعد الجمع بين (حاكمية الله المطلقة) وبين (حاكمية الشــعب)، -الجمع بينهما-، بهذه الصورة الرائعة من الإبداعات العلمية والإنجازات الفكرية الهائلة التي لقحت بها نظرية (ولاية الفقيه)، والتي تحققت على يد الإمام الخميني الراحل.

وقــد لخص الإمام رؤيته هذه في كلمتين هما: (الجمهورية) و(الإســلامية). فالثانية منهما تشير إلى حاكمية الله المطلقة وحقه اللامحدود في التصرف وفي الأمر والنهي، وتشير الأولى إلى كون الشعب مشاركًا وله حصة في الحكم والسلطة وعمل الدولة.

وعلــى هذا الأســاس، يمكــن القول: بــأن الحاكم حقيقة فــي نظام ولاية الفقيــه، إنما هو (الفقه)، لا (شــخص الفقيه)، ولعل بمقدورنا أن نســتبدل اسم (ولاية الفقيه) باسم آخر، وهو: (ولاية الفقه).

الســؤال الثالــث: هل آراء وأحكام العلمــاء في (ولاية الفقيه، تعتبر أوامــر إلهية مُلزمة أم أنها اجتهادات قابلة للنقد والمناقشة والاعتراض؟؟

الجواب:

نقد الفقهاء الآخرين للفتاوى والقراءات والتخريجات الفقهية التي يقوم الولي باســتنباطها من القرآن والسنة، وهذا النحو من النقد والنقاش جائز، بل رائج ومستحسن في النظام التعليمي الفقهي لمذهب التشيع؛ شأنه في ذلك شأن المذاهب الإسلامية الأخرى. وقد جرت العادة في فقهنا الإســلامي، -ولا تزال-، في كافة المذاهب الإسلامية وعند الشيعة والسنة على السواء، على أن يعمد كل فقيه إلى التعرض بالنقد العلمي وبالنقاش الموضــوعي لآراء وفتاوى غيره من الفقهــاء، بلا فــرقٍ بين من كان منهم متصــديًا للحكم، ومن لم يكن كذلــك. وأن يقوم بطرح نظرياته وآرائه العلمية على الملأ بمرأى ومسمع من الجامعة الفقهية والإسلامية.

وفي عصــرنا الحاضر، وبالرغم من الفرصــة المنقطعة النظير التي كانت قد أتيحت للإمام الخميني(رحمه الله)، فقد أقبل الفقهاء، -فقهاء عصره ومن تلاهم-، على تدارس النظريات التي

طرحها وعلى مناقشتها، وقد أعلنوا مواقفهم تجاهها في كتبهم وأبحاثهم، وفي محاضراتهم وجلسات دروسهم. وقد كان الإمام(رحمه الله) يثمن هذه الخطوات العلمية والمناقشات الموضوعية عاليًا معتبرًا إياها استمرارًا للسنّة الحسنة التي مشى عليها الصالحون من العلماء والفقهاء والمفكرين في الحوزات العلمية، خلفًا بعد سلف؛ فهل بعد هذا كله يجوز أن يقال: لا يوجد في الدولة الإسلامية مكان لحرية الرأي، ولا لحرية النقاش والنقد العلمي والفني والموضوعي؟! بل هل بوسعنا أن نجد أفضل من هذه النماذج لتكون أمثلة ومصاديق لحرية النقض والنقد والاعتراض؟!

النقد المهني والتخصصي هو الذي يوجهه الخبراء والمختصون في مجالات السياسة والاقتصاد وغيرها إزاء الآراء والأفكار والنظريات التي يتم اعتمادها من قبل الولي الفقيه في هذه المجالات.

وهذا النحو من النقد مقبول ومتجه ولا غبار عليه هو أيضًا، تمامًا كالنقد الموضوعي في مجال الفتاوى والاستدلالات الفقهية، بل إن الولي الفقهي نفسه يفترض به أن يكون مشجعًا لأهل الخبرة والاختصاص في المجالات كافة، على ممارسة هذا النحو من النقد؛ لغرض الإصلاح والتغيير في الآراء والنظريات المطروحة والمعتمدة من قبله، أو تكميلها وإزالة نواقصها ورفع مشكلاتها وعيوبها..

ولكن هناك فرق شاسع بين أن يكون للفقيه شأنية الولاية والأهلية والصلاحية لها، وبين أن يكون حائزًا عليها فعلاً وبين من يدّعيها، وما يقوله الإمام الخميني(رحمه الله) ويتبنّاه، إنّما هو أن لكل واحد من الفقهاء العدول الأحياء الصلاحية واللياقة التي تؤهله لتولي الحكم على رأس الدولة الإسلامية، والتي تسمح له بالتصدي لمقام الولاية، الذي هو أرفع المناصب فيها. بمعنى أن هذا حق مشروع ناله كل واحدٍ منهم إذا ما كان أهلاً للاستنباط وجامعًا لشرائط المرجعية الفقهية.

ولا شك في أن هذا النحو من النقد والاعتراض مرفوض وليس جائزًا ولا مستساغًا؛ لأنه عمل جاهل وضار وغير مسؤول، وينبغي؛ -لذلك-، أن يكون الموقف المتخذ في رده ورفضه موقفًا حاسمًا وحازمًا، وبلهجة قاطعة صريحة وواضحة. تمامًا كما تواجه بالرفض القاطع آراء كل من يتطفل على الطب وأهله، فيدعي ردًا أو إحداثًا أو استصلاحًا لشيء من النظريات الطبية الاختصاصية التي يتوصل إليها الأطباء والمعنيون في مجال معالجة أي مرض من الأمراض.

وتمامًا كما يرتفع الصوت عاليًا للرد على الجاهل، -فردًا كان أو جماعة-، الذي يحشر أنفه ويُدلي بآرائه السخيفة في أوساط المختصين من علماء الفيزياء والفلاسفة والأدباء وعلماء الحساب والرياضيات وغيرهم. فكذلك ينبغي أن نعلي أصواتنا الرافضة للرد على كل متطفل بجهل على أدوات الاستنباط وطريقته وكيفية استنطاق آيات الكتاب وأحاديث السنة وقواعد الفقه للوقوف على الحكم الشرعي.

إن من الطبيعي ومن المنطقي جدًا أن يتم التعامل مع كل شخص يجاهر ويصر عامدًا على مخالفة فتاوى كبار فقهاء المجتمع الإسلامي ممن عُرفوا بين الناس بالإيمان والعدالة، أن يتم التعامل معه على أساس أنه بمخالفته هذه لفتاوى هؤلاء العالمين بالفقه والشريعة، مع كونه هو جاهلاً بهما، يخالف الشريعة نفسها، ويقف في قبالة أحاديث النبي والأئمة من أهل بيته (عليهم السلام).

ويجدر الالتفات هاهنا: إلى أن التعددية والكثرة في مراجع التقليد، -وما ينشأ عنها من كثرة عدد المقلدين الذين يعملون بفتاوى غير الولي من المراجع والمجتهدين-، لا تخدش أصلاً بوحدة الحاكمية والولاية؛ وذلك لأن دور الفقيه ومرجع التقليد لا يتعدى أن يكون عبارة عن حقه في أن يستنبط الأحكام والمسائل الشرعية الكلية التي يحتوي عليها الفقه الإسلامي من القرآن والسنة، على أن يقدم نتيجة استنباطه وبحثه الفقهي هذا للمكلف الذي يقلده على شكل فتوى كلية، ومسألة شرعية عامة، تبتعد كل البعد عن التشخيص، وعن التفاصيل والمتغيرات التي تختلف بين حالة وحالة، أو بين مكلف وآخر، من دون أن يتدخل مباشرة في مجال القرارات السياسية للبلاد، ولا فيما يتعلق بنظام الحكم وإدارة المجتمع ومؤسسات الدولة، بل لا بد له من الوقوف عند حد مسائل الشرع الكلية، كأن يقوم -مثلاً-، بتعيين الأمور التي يتوجب على المكلف فيها دفع الزكاة أو أموال الخمس، أو كأن يبين له القاعدة التي على أساسها يمكن معرفة أن المعاملة ذات المواصفات الكذائية تندرج في المعاملة الربوية المحرمة، أو أنها معاملة صحيحة وجائزة. وأما أن يدلي بتصريحات تدعو إلى زيادة الضرائب أو خفضها، أو تعزيز العلاقات مع هذه الدولة أو تلك، أو قطعها مع هذه أو تلك، أو تعيين وتنصيب المسؤول الفلاني، أو عزل الآخر، أو غير ذلك من شؤون الدولة.. فهذه كلها أمور ليست من حقه ولا تدخل في نطاق صلاحياته، بل من مختصات الفقيه الحاكم؛ لأنها تدخل في نطاق (الحكم) لا (الفتوى).

السؤال الرابع:

لما كانت (ولاية الفقيه) من النظريات الخاصة بالشيعة ألا تكون فكرًا إسلاميًا عامًا مقبولاً لدى الدول الإسلامية الأخرى التي يتمذهب أهلها بالمذهب السني؟

الجواب :

أولاً: إن نظرية ولاية الفقيه هي، -في حقيقتها-، أوضح أشكال نظرية: (ولاية الأمر)

أو (ولي الأمر) التي يعتقد ويؤمن بها المسلمون جميعًا، من السنة والشيعة وغيرهم. فلقد أجمعت كلمات فقهاء أهل السنة والجماعة على أنه لو تصدّى للحكم والسلطة، في أي بلد من البلدان الإسلامية، من كان فقيهًا عالمًا بالدين قادرًا متمكنًا، وكان إلى جانب ذلك كله: ذا إلمام وخبرة بالإدارة والتنظيم والعمل السياسي، فإن هذا الشخص المتصدي يمثل حتمًا

آمال المسلمين ويجسد طموحاتهم، وإن الحكومة التي يرأسها هو تعتبر، -من وجهة نظر إسلامية-، من أفضل الحكومات التي يمكن للبلاد أن تشهدها. وبمجرد أن يتصدى هذا الشخص الحائز على المواصفات المذكورة، يكون من الواجب شرعًا على الجميع أن يتبعوا أوامره، وأن ينفذوا ما يكلفهم به، وأن يعملوا بكل ما أوتوا من عزم ومن قوة على دعمه وحمايته وتأييده وتقديم يد العون إليه والوقوف وراءه وإلى جانبه.

إن الخلاف الوحيد الذي يمكن أن نشاهده في كلمات الفقهاء من أهل السنة، هو فيما لو لم يكن رجل السياسية الذي يتصدى للحكم وإدارة البلاد في الوطن الإسلامي، لو لم يكن فقيهًا، أو لم يكن عادلاً، ففي هذه الصورة، هل يكون من الواجب على الناس إطاعته هو أيضًا أم لا؟ وهل يكون هذا الشخص، والحالة هذه من مصاديق (أولي الأمر) الذين وجبت طاعتهم وجعلت فريضة من الفرائض أم لا؟ هذا هو الخلاف الوحيد بينهم. في الوقت الذي لم يذهب أحد منهم إلى القول باشتراط كون الحاكم يدين بالإسلام على مذهب أهل السنة والجماعة، كما أنه لم يخالف أحد منهم في مسألة أنه يكفي لكي يترتب وجوب الطاعة ويدخل إلى حيز التكاليف المستحقة فعلاً، يكفي أن يكون الحاكم من أهل الدين والتدين وأن لا يكون فاسقًا.

وعليه، واستنادًا إلى عدد كبير من الآيات الواردة في هذا الشأن، كقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1]، واستنادًا أيضًا إلى عدد كبير من مرويات الأحاديث النبوية التي تدل على لزوم إطاعة الحاكم وكونها أمرًا واجبًا ومفروضًا استنادًا إلى ذلك كله وبالنظر إلى ما تقدم- يمكن القول: بأن حكومة الولي الفقيه، والذي لا بد أن يكون من المؤمنين العدول، هي حكومة تحظى بالمقبولية والتأييد بحسب موازين الشيعة والسنة على السواء. ففي مقام العمل والتطبيق أيضًا، لا بد أن ينعكس ذلك تأييدًا شعبيًا عارمًا ومقبولية ودعمًا وحماية لحكومة الولي الفقيه من كلا الفريقين. وعليه أيضًا: فكل خشية أو خوف من عدم قيام المواطنين غير الشيعة بتقديم الدعم والحماية لهذه الحكومة، لهو خوف لا مبرر له ولا وجه على الإطلاق.

وثانيًا: إن كل مواطن في قانون الدولة الإسلامية ودستورها، -وكمّا أسلفنا سابقًا-، يكون له دور ما في انتخاب الولي الفقيه الذي يراد له أن يترأس البلاد ويدير دفة الحكم فيها، لا فرق في ذلك بين مواطن وآخر، ولا بين شيعي وسني، بل ولا بين مسلم وغير مسلم؛ وذلك لأن الآلية المتبعة في انتخاب الولي الفقيه هي أن يبادر السكان في كل محافظة في البلاد إلى انتخاب عدد من الفقهاء والكوادر والنخب، -ممن يعرفونهم ويثقون بهم-، لعضوية مجلس خبراء القيادة، والذي هو، -كما عرفنا آنفًا-، المجلس المخول بتسيير عملية انتخاب القائد

(١) سورة النساء، الآية ٥٩.

والولي وبشكل مباشر. والفقيه الذي يتم انتخابه لعضوية هذا المجلس يكون نائبًا فيه عن جميع سكان المحافظة التي ترشح هو عنها، مهما كان انتماؤهم المذهبي أو حتى الديني؛ لأنهم هم من انتخبه وهم الذين منحوه أصواتهم وثقتهم.

وهنا، ففي المحافظات التي يُشكل أهل السنة والجماعة الغالبية من عدد المواطنين والمقيمين فيها، وقام أحد فقهاء السنة بترشيح نفسه لعضوية هذا المجلس، فمن الطبيعي جدًا أن يحوز هذا الفقيه على نسبة كبيرة، أو على الغالبية من أصوات الناخبين في تلك المحافظة، وعند حصول ذلك، يكون هذا الفقيه المنتخب قد دخل إلى مجلس الخبراء وصار عضوًا فيه بصفته نائبًا وممثلاً عن جميع سكان المحافظة التي هو منها، جميعهم بلا استثناء: شيعة وسنة وأقليات وغيرهم، حتى وإن كان هو سُنيًّا.

وإذا عرفنا أن أعضاء مجلس القيادة سواسية من حيث قيمة الرأي الذي يقترحونه، أو الصوت الذي يدلون به، وأنه لا رجحان فيه لكفة الفقيه الشيعي على كفه الفقيه السني، ولا العكس، إذا عرفنا ذلك كله: نصل إلى النتيجة التالية، وهي: أن الدور المشترك والمتساوي الذي يلعبه كل من الشيعة والسنة في عملية انتخاب الولي الفقيه، يشكل ضمانة قوية لدعم الفريقين لحكومة ولاية الفقيه، كما يؤمن لها الغطاء الشعبي والتأييد الواسع النطاق، وإن كان هذا الولي الحاكم ينتمي إلى مذهب التشيع، ولم يكن سنيًّا.

وثالثًا: إن أصوات وآراء المواطنين من غير المسلمين والمقيمين في البلاد الإسلامية من أتباع الديانات السماوية الأخرى، تعدل، -هذه الأصوات-، في قيمتها أصوات المسلمين والناخبين من السنة والشيعة، ولا تقل أصوات أولئك عن أصوات هؤلاء في شيء أبدًا. وهو ما يؤدي، -بشكل تلقائي-، إلى أن تكون ولاية الفقيه حكومة مدعومة من أكثرية الشعب وغالبية أفراده. لينعدم كل فرق بينها وبين سائر الحكومات والأنظمة التي تعتمد، -أو تدعي اعتماد-، الديمقراطية نظامًا لها وأساسًا للحكم والسلطة فيها، حيث يشارك الشعب كله، بجميع فئاته وأطيافه، بالأكثرية والأقلية، في عملية الانتخاب، ويكون الجميع ملزمًا بالنتيجة التي تسفر عنها هذه العملية، متعينًا عليه أن يرضى بها وأن يرضخ لها، وإن لم تكن على وفق ما ارتآه، وإن كانت غير منسجمة مع الصوت الذي كان قد أدلى به.

ولقد أحسن وأجاد الأخ الدكتور محمد حسن زماني في الرد على ملاحظات الدكتور محمد عمارة على ولاية الفقيه فجزاه الله خيرًا.

وما موقف الدكتور محمد عمارة إلا كموقف الكثيرين من علماء أهل السنة لعدم الاطلاع على حجج وأدلة إخوانهم علماء الشيعة والناس أعداء لما جهلوا.

مشروع «ولاية الفقيه» نهضة عصرية لخدمة المسلمين والمستضعفين في العالم كله

إن الثورة الإسلامية الإيرانية هي ثورة المستضعفين في الأرض وصوت الحق الغائب المُغيَّب الذي زلزلت كلماته عروش الظالمين وأعلن بكل إباء وشموخ وقوفه في وجه الطواغيت والمستكبرين إنه الصوت الذي رفض المنظومتين الشرقية والغربية ليسترد المسلمون هويتهم الممسوخة المسلوبة.

هي ثورة الرجوع إلى المنهج الرباني السماوي الحكيم الذي يحقق للمسلمين عزّتهم وسؤددهم وكرامتهم.

فلا غرْو أن يقف منها الشيطان الأكبر وأولياؤه من شياطين الأرض في بلاد أمتنا الذين يستمدون عونهم وقوتهم وحمايتهم من هذا الشيطان الأكبر الرجيم. كيف لا؟ وقد تحولت بلادهم إلى شقق مفروشة مملوكة لهذا الشيطان، فيها يحشد جيوشه وعليه ينصب عروشه ومنها ينشر وسوسته وهمزه ولمزه لإرهاب الشعوب وإخافة الحكومات من خطر المد والأطماع الإيرانية الذي بات يشكل خطرًا على هذه الأنظمة التي تعيش فصامًا نكدًا مع الإسلام شريعة وحكمًا ومنهاجًا.

ولو أن هذه الثورة الإسلامية، - وهي التي تدين وتتمذهب بالمذهب الجعفري الشيعي-، استعملت حقّها فيما يرمونه ويتهمونه بها من القول (بالتّقيّة) من أولئك الصعافقة المفاليق من أعشار العلماء وأبواق السلطان.

لو أن هذه الثورة تعاملت مع الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها الدَّعيَّة إسرائيل سياسة التقية لوفَّرتْ عليها عناء هذا الطريق الشاق المليء بالمتاعب والمصاعب والعقبات والويلات ولَكَانَتْ على رأس الدول الحليفة والصديقة ولَتَبارى على خطب ودها وتقبيل أعتابها القريب والبعيد.

أجل لو أنها استعملت حقها في (التّقيّة) لَكَفَتْ الشعب الإيراني شرور الحروب التي فُرِضَتْ عليها وكبدتها الخسائر الفادحة في الأرواح والأنفس والاقتصاد.

والغريب أن أولئك الزاعمين لأنفسهم الانتماء إلى عقيدة أهل السنة (والسنة منهم براء) قد استولوا على جميع مخازن (التَّقيَّة) عند الشيعة فنهبوها ولم يدعوا لهم نادرًا ولا قليلاً.

إنهم أدمنوا استعمال (التَّقيَّة) من أوسع وأوسخ أبوابها في معاملاتهم وتبعيتهم للدول الغربية وفي تعاملهم مع إسرائيل وعقد الاتفاقات السريّة والعلنية وفي موقفهم من القضية الفلسطينية.

ولهؤلاء وأولئك تقول:

لقد وقفتم من المقاومة الإسلامية في لبنان بقيادة حزب الله موقف المعاداة لأنهم مسلمون شيعة. ولهم ولاءٌ وانتماء (لولاية الفقيه) في إيران.

فكيف تواجهون ربَّكم وشعوبكم بموقف الجفاء والعداء تجاه المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) وجميعهم ينتمون إلى مذهب أهل السنة.

فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا؟؟

يا قوم: لقد فشل المشروع الأمريكي في أفغانستان وفي العراق وفي لبنان وفي مصر وسوف يلقى نفس المصير ويتساقط تباعًا في سائر الدول والأقطار بقدرة القوي الجبار سبحانه وتعالى.

وما زال بعض المغبونين المخدوعين يراهنون على مشروع هذا الشيطان الرجيم العقيم.

أتدرون لماذا سقط هذا المشروع؟ لأن جميع هذه المشاريع الاستكبارية والانهزامية تناصر باطلاً، إذ تخضع لولاية السفهاء.

بينما مشروع الوحدة والمقاومة الإسلامية يناصر حقًا ويخضع لولاية الفقهاء وساعة تكون المواجهة ما بين حق وباطل فإن النهاية محسومة وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقًا.

نظرية (ولاية الفقيه) في إيران إشراقة أمل تثبت صدق النبوءة النبوية

ثناء الرسول الأعظم(صلّى الله عليه وآله وسلم) على أهل فارس.

إن رَمْيَ الشعب الإيراني المسلم بالفارسية ونعته بالمجوسية جاهلية جهلاء وعصبية عمياء. ومعول هدم للوحدة الإسلامية المنشودة كما أنها كفر صريح بآيات الله تبارك وتعالى التي أعلنت (إنما المؤمنون أخوة).

﴿وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[1].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[2].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[3].

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٣.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١١.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١١.

وتكذيب لما أخبر به نبي الرحمة (صلّى الله عليه وآله وسلم) الذي جاء بكلمة التوحيد لتوحيد الكلمة: بقوله: المسلم أخو المسلم.. (الحديث الصحيح).

وإنكار وتكذيب لما أخبر به الصادق الصدوق عن قوم فارس. إنني أحيل القارئ الكريم إلى مراجعة كتب التفاسير للإطلاع على تفسير رسول الله(صلّى الله عليه وآله وسلم) للآيتين.

١- ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾[١]

٢- ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[٢].

ذكر القرطبي في تفسير سورة «الجمعة». ﴿لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾؛ أي لم يكونوا في زمانهم وسيجيئون بعدهم. قال ابن عمر وسعيد بن جبير: هم العجم. وفي صحيح البخاريّ ومسلم عن أبي هريرة قال: كنا جلوسًا عند النبيّ(صلّى الله عليه وآله وسلم) إذ نزلت عليه سورة «الجمعة» فلما قرأ ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ قال رجل: من هؤلاء يا رسول الله؟ فلم يراجعه النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلم) حتى سأله مرّة أو مرتين أو ثلاثًا. قال: وفينا سلمان الفارسي. قال: فوضع النبيّ(صلى الله عليه وآله وسلم) يده على سلمان ثم قال: «لو كان الإيمان عند الثُّريَّا لناله رجال من هؤلاء». في رواية «لو كان الدِّين عند الثُّريا لذهب به رجل من فارس، -أو قال-، من أبناء فارس حتى يتناوله» (لفظ مسلم). وقال عكرمة: هم التابعون. ومجاهد: هم الناس كلهم؛ يعني من بعد العرب الذين بُعث فيهم محمد. وقاله ابن زيد ومقاتل ابن حَيّان. قالا: هم من دخل في الإسلام بعد النبيّ(صلّى الله عليه وآله وسلم) إلى يوم القيامة. وروى سهل بن سعد السّاعدي: إن النبي(صلّى الله عليه وآله وسلم) قال: «إن في أصلاب أمتي رجالاً ونساءً يدخلون الجنة بغير حساب، -ثم تلا-، ﴿وآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾. والقول الأوّل أثبت. وقد روى أن النبيّ قال: «رأيتني أسقي غنمًا سودًا ثم أتبعتها غنمًا عُفْرًا أوّلها يا أبا بكر» فقال: يا رسول الله، أما السود فالعرب، وأما العُفْر فالعجم تتبعك بعد العرب.

فتدبر تفسير الصادق الصدوق ولا تقدم بين يديه تفسيرًا لأحد من الخلق.

وفي التفسير الكبير للفخر الرازي «تفسير سورة محمد» وراجع ابن كثير والطبري. والدر المنثور.. وغيرهم.

أخرج سعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن أبي هريرة أنه قال: لما نزلت ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾، قيل: من هؤلاء وسلمان إلى جنب النبي(صلّى الله عليه وآله وسلم)، فقال: «هم الفرس وهذا وقومه».

(١) سورة محمد، الآية ٣٨.
(٢) سورة الجمعة، الآيتان ٣-٤.

وأخرج عبد الرازق وعبد بن حميد والترمذي وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط والبيهقي في الدلائل عن أبي هريرة قال: تلا رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) هذه الآية ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾[1]، فقالوا يا رسول الله: من هؤلاء الذين إن تولينا استبدلوا بنا ثم لا يكونوا أمثالنا فضرب رسول الله(صلّى الله عليه وآله وسلم) على منكب سلمان ثم قال: «هذا وقومه والذي نفسه بيده لو كان الإيمان منوطًا بالثريا لتناوله رجال من فارس»[2].

وأخرج ابن مردويه عن جابر أن النبي(صلّى الله عليه وآله وسلم) تلا هذه الآية ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ الآية فسئل من هم، قال: «فارس لو كان الدين بالثريا لتناوله رجال من فارس».

وعلق صاحب الفتح[3] (٨/ ٦٤٣) بَعْدَ ذكر الحديث الصحيح المذكور بقول: ويحتمل أن يكون ذلك قد صدر عنه (صلّى الله عليه وآله وسلم) عند نزول كلّ من الآيتين.

والحديث في صحيح مسلم دون سبب النزول عن أبي هريرة ولفظه لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس أو أبناء فارس حتى يتناوله.

هؤلاء هم الفرس الذين أخرجهم الله من الظلمات إلى النور ومن عبادة النار إلى عبادة الواحد القهار وذلكم هو ما أخبر به الرسول الأكرم(صلّى الله عليه وآله وسلم) عنهم من ثناء وتقدير. وهذا هو الحق وهل بعد الحق إلا الضلال.

لِمثلِ هذا يذوبُ القلبُ من كَمَدٍ .. إن كان في القلب إسلامٌ وإيمانُ

فيا أهل المروءة والعدل والإنصاف.

هل يليق بنا أن ننكر ونكذب ما أخبر به رسول الله(صلّى الله عليه وآله وسلم)؟

وهل يصح منا أن نقدح ونذم وننتقص من قَدْرِ قوم أثنى عليهم رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم).

وهل يجوز للمسلم أن يخوض مع الخائضين وأن يكون رقمًا في خدمة مشروع أعداء الدين فيقطع ما أمر الله به أن يُوصل ويتحول إلى معول يعين على هدم الوحدة الإسلامية والأخوة الإيمانية.

نعم أيها الأخوة: ولسان الحال خيرٌ من ألف مقال.

---

(١) سورة محمد، الآية ٣٨.

(٢) إسحاق بن راهوايه، مسند اسحاق بن راهويه، مكتبة الإيمان، ١٩٩١، ج ٥، ص ٢٦٩.

(٣) فتح القدير، ج ٨، ص ٦٤٣.

وإن تتولــوا يســتبدل قومًا غيركم: في رفضــ الإمّعية والتبعية ورفض المنظومتين الشــرقية والغربية.

ثم لا يكونوا أمثالكم في التخلي عن نصرة المقاومة الإسلامية والقضية الفلسطينية.

ثــم لا يكونــوا أمثالكم في فصــل الدنيا عــن الدين وإقصــاء القرآن عن منصــة الحكم لعزة المسلمين.

ثــم لا يكونــوا أمثالكم في التخلي عن الأخذ بأســباب القوة والمنعــة تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾[1].

إن مــن تســنح له الفرصــة لزيارة الجمهوريــة الإســلامية الإيرانية ويرى مــا يكنه ويحمله الإيرانيون من حب عظيم واحترام كريم لشــعب مصــر وعلمائها وقرائها وعشــرات المدارس التــي تعنــى بإحياء تــراث كبار مقرئي القــرآن الكريم من مشــاهير القراء في مصــر حيث نرى عشــرات المقلدين لمدرســة الشــيخ رفعت ومصطفى إســماعيل، والمنشــاوي وعبد الباسط وغيرهم من المشاهير والحشود الجماهيرية التي تتزاحم في القاعات أثناء تلاوة القرآن من أي مقرئ مصــري يزور إيران. وما تشهده الأمســيات الدينية من جلال وإعجاب وتقدير. لأدرك بكل جلاء فيضًا من إشراقات معاني هذه الآية.

(١) سورة الأنفال، الآية ٦٠.

الشيخ محسن الآراكي[1]

لمحةٌ وجيزةٌ عن نظريّة ولاية الفقيه في فكر الإمام الخامنئي

إنّ من أهمّ سمات العصر الجديد الذي نحن فيه والذي بدأ في نهايات القرن العشرين بالثورة الإسلاميّة، ثمّ سقوط الإمبراطوريّة الشيوعيّة المتمثّلة في الاتّحاد السوفياتيّ، أنّه عصر انهيار المدارس البشريّة المادّيّة وتهاوي الأنظمة الوضعيّة في الإدارة والحكم وقيادة المجتمع الإنسانيّ من جهة، وظهور المارد الإسلاميّ ونظريّته في الإدارة والحكم وقيادة المجتمع الإنسانيّ من جهةٍ أخرى.

ومن الحقّ الذي لا يشوبه ريب، أنّ الفضل الأكبر لذلك الانهيار وهذه الولادة الجديدة يعود للثورة الإسلاميّة في إيران وقيادتها التي تمثّلت في الإمام الخميني واستمرّت مع الإمام الخامنئي، بما اشتملت عليه هذه القيادة من مواصفاتٍ فكريّةٍ ونظريّةٍ كالفقاهة والإحاطة بالفكر الإسلاميّ منهجًا ومضمونًا، وبالفكر الآخر من جهة، ومواصفات أخرى عمليّةٍ وتطبيقيّةٍ كالعدالة والتقوى والنزاهة والحكمة والشجاعة من جهةٍ أخرى.

ومن هنا، فعلى رأس أولويّات عالم الفكر المعاصر دراسة هذه المفردة الفكريّة العظمى - نظريّة ولاية الفقيه - التي انطلق منها هذا المارد الإسلاميّ العملاق الذي بدأ منتصرًا، وتواصلت حلقات انتصاراته خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي بدأت بالإطاحة بنظام الشاه، ثمّ بناء كيان الدولة الإسلاميّة العصريّة، واستمرّت إلى أن هزّت بل وهدّت كيان الطغيان المادّيّ الأمريكيّ والأوروبيّ، حتّى بدأت أصنام الإلحاد السياسيّ في عالمنا الإسلاميّ والعربيّ تتهاوى واحدةً تلو الأخرى، وانطلقت ثورة الشعوب الإسلاميّة والعربيّة من المحيط إلى المحيط تُطالب بالتغيير؛ تغيير ما بنته الحضارة المادّيّة الغربيّة من ثقافة الاضطهاد وما تولّدت عنها من أنظمة الحكم الدكتاتوريّة التي سحقت الشعوب وخنقت الأصوات واستباحت الأموال والأعراض والنفوس.

---

(١) عضو مجلس الشورى الإيراني السابق ومؤسس المركز الإسلاميّ في بريطانيا.

والـذي نقدّمـه هنا في هـذا البحث الوجيز، هو نظـرةٌ عابرةٌ على نظريّة ولايـة الفقيه كما جاءت في كلمات الإمام القائد السيّد علي الخامنئي دام ظلّه، نهدف منها إلى إيضاح بعض أهمّ جوانب هذه النظريّة وأبعادها في فكر الإمام القائد الخامنئي دام ظلّه.

النقطة الأولى: مصطلح ولاية الفقيه ومفهومها

لقد اختارت نصـوص التشريع الإسلاميّ مصـطلح الولاية للتعبير عن المهمّة التي يضطلع بهـا الحاكـم في المجتمع، لما في هذا المصـطلح من المضـمون الخاصّ الـذي يجنّب هذه المهمّة كثيرًا ممّا يشـوبها عادةً في مصـطلحاتها الأخرى، من مضامين أُسيء استخدامها حتّى عادت تشـير لـدى الذهن العاديّ إلى مفاهيم السـلطة الاسـتبداديّة، والاسـتعلاء على الناس، واسـتعباد الجماهير، وملكيّـة الرقاب، والأموال، والأوطان، والكبريـاء الموهوم، وغير ذلك من المفاهيم.

فالولاية لا تعني إلّا تحمّل المسؤوليّات التي تفرضها إدارة شؤون الناس، فلا تتضمّن مفهوم الاسـتعلاء، ولا التحكّم، ولا الاستبداد، ولا الملكيّة والاستعباد، وأمثالها من المفاهيم السلبيّة التي اقترنت بمصطلحات من قبيل السلطنة، والملك، والإمارة وأمثالها.

فالقرآن الكريم هو أوّل مصـدرٍ إسلاميٍّ أسّس لهذا المصـطلح في منظومة مفاهيمه، فقال سـبحانه وتعالى: ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1]، وقال سـبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُـهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِيـنَ يُقِيمُـونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَـوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[2].

وجاء من بعده رسـول الله صـلّى الله عليه وآله مقتديًا بالكلام الإلهـيّ، ومتّبعًا لأثر الكتاب معلنًا عن ولاية أمير المؤمنين عليٍّ (عليه السلام) من بعده، قائلًا في حديث الغدير المتّفق عليه والمتواتر لدى طوائف المسلمين: «من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه، اللهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه»[3].

وفـي مـا رواه أحمد بن حنبـل في مسـنده: «إنّ عليًّا منّي وأنـا منه، وهو ولـيُّ كلّ مؤمن بعدي»[4].

وفي عبارةٍ عامّة شـملت خلفاء رسـول الله صـلّى الله عليه وآله على مرّ الزمن، قال سبحانه وتعالى في إشـارة له إلى المشـركين الذين استولوا على المسـجد الحرام ومنعوا المؤمنين من

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٥٧.

(٢) سورة المائدة، الآيتان ٥٥ - ٥٦.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، د.ت، المجلد الأوّل، الحديث رقم ٩٥٤ و٦٤٣.

(٤) المصدر نفسه، الحديث رقم ١٩٩٥٠.

الحجّ إليه: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلاَّ يُعَذِّبَهُمُ اللهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[1].

فأولياء المسجد هم محمّد صلى الله عليه وآله وخلفاؤه المتّقون حسب هذه الآية المباركة.

ومن هذا المنطلق، نجد الإمام الخامنئي يؤكّد على أهمّيّة هذا المصطلح القرآنيّ ودوره في التعبير عن مفهوم السلطة والحكم في النظريّة الإسلاميّة قائلًا:

إنّ الذي يكون وليًا وحاكمًا في الإسلام ليس سلطانًا، بمعنى أنّ عنوان الحكم الذي يُعطى له لا يُنظر إليه من منظار القوّة والقدرة ليحقّ له أن يفعل ما يشاء، بل يُنظر إليه من منظار الولاية والقيام بالأمور، ولهذا يعبّر عنه بـ 'وليّ المؤمنين' أو 'وليّ أمور المسلمين'[2].

ويقول أيضًا:

إنّ من أبعاد حديث الغدير هو مسألة الولاية والتعبير عن الحكم بالولاية إذ قال صلّى الله عليه وآله: 'من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه'. فإنّه صلّى الله عليه وآله عندما أراد أن ينصّب من بعده حاكمًا على المسلمين استخدم مصطلح الولاية للتعبير عن هذه المهمّة، وقد قرن صلّى الله عليه وآله ولاية الحاكم من بعده بولايته هو.

إنّ المفهوم الذي تنطوي عليه كلمة 'الولاية' ذو أهمّيّة كبرى، بمعنى أنّ الإسلام لا يعترف بالحكم المسلوب منه مفهوم الولاية، ومن المعلوم أنّ الولاية مفهومٌ جماهيريٌّ يقوم على أساس رعاية حقوق الناس والاهتمام بشؤون الإنسان[3].

وفي إشارةٍ منه إلى أهمّيّة المصطلحات ودورها في التعبير عن المفاهيم، يشير الإمام الخامنئي إلى حوارٍ يرويه ابن الأثير في الكامل بين الخليفة الثاني والصحابيّ سلمان الفارسي، فقد سأل عمر يومًا سلمان فقال له: 'أَمَلِكٌ أنا أم خليفة'؟ فأجابه سلمان: 'إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهمًا أو أقلّ أو أكثر ووضعته في غير حقّه فأنت ملك لا خليفة'[4].

ثمّ إنّ اهتمام الإسلام بهذا المصطلح، واتّخاذه مصطلحًا رسميًا للتعبير عن مهمة الإمارة والسلطة والحكم، إنّما هو بسبب ما تنطوي عليه هذه الكلمة من دلالاتٍ سامية ومضامين عليا تجعل من مفهوم السلطة والإمارة في الإسلام مفهومًا قيميًّا إلهيًا ممزوجًا بالتقوى والفضيلة والشعور بالمسؤوليّة تجاه الجماهير، وعلى وجه الخصوص الطّبقات السفلى منها.

---

(١) سورة الأنفال، الآية ٣٤.

(٢) الإمام الخامنئي، خطاب بمناسبة عيد الغدير بتاريخ ١٣٧٠/٤/١٠ هجريّة شمسيّة.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الإمام الخامنئي، خطبة في صلاة الجمعة بتاريخ ١٣٧٧/٢/١٨ هجريّة شمسيّة.

يقول الإمام الخامنئي بهذا الصدد:

إذا مـا تأمّلنا مفهوم الولاية وما قرّره الإسـلام للوليّ من شـروط وتكاليف لوجدنا أنّ هذه الطريقة من الحكم هي أشدّ أساليب الحكم جماهيريّةً وإنسانيّةً، فإنّ هذا المفهوم بريءٌ من كلّ المفاهيم السـلبيّة التي اقترنت في الثقافة البشريّة بمفهوم الحكم على مدى التاريخ، فلا أثر في مفهوم الولاية لمعاني الاستبداد والطيش والتحكم بالهوى في شؤون الشعوب ومقاديرها[1].

ويقول أيضًا:

إنّ الولايـة في الإسـلام تقف علـى طرف النّقيض مـع المَلكيّة. إنّنا لا ندافع عن الصـفويّة والصـفويّين، إنّنـا نبغض الملوك جميعًـا. إنّ الملك أيًّا كان لا يمكن أن يكون صـالحًا، إذ إنّ الملوكيّة والملكيّة تتضـمّن مفهوم الاستعباد والتملّك وإنّ الذي يسمّي نفسه ملكًا يزعم لنفسه حقّ الملكيّة للناس أو الرعايا حسب تعبيرهم[2].

ويقول أيضًا:

إنّ معيار الولاية في الفكر السياسـيّ الإسـلاميّ ليس الانتماء إلى فئة ذات سـلطة، أو الثراء الاقتصـاديّ وأمثال ذلك، لكنّ المعيارَ هو معيارٌ معنويٌّ قيميٌّ. إنّ المعيار في الولايةَ هو العلم والتقوى والكفاءة، إن العلم يؤدّي إلى البصيرة والوعي، والتقوى تؤدّي إلى الشجاعة، والكفاءة تؤدّي إلى ضمان مصالح الشعب والوطن[3].

إذًا، فالولاية تعني الاهتمام بشؤون الناس وتحمّل أعباء إدارة الأمور على أساس من التقوى والفضيلة والعدل والتواضع بعيدًا عن كل ألوان الاستعلاء والاستكبار. وهي بذلك على النقيض من كلّ أساليبِ الاستبداد والاستهتار بحقوق الجماهير، وبريئة من كلّ أسلوب يتّصف باستعباد الناس أو التحكّم في رقابهم ومقدّراتهم على أساس من هوى السلطان ونوازعه.

النقطة الثانية: مفهوم الفقيه

لا نقصـد بالفقيه أو الفقهاء شريحةً معيّنةً أو طبقةً اجتماعيّةً تحمل هذا العنوان كصفة تنفرد بها عن سـائر الناس بحقٍّ خاصٍّ أو موقع اجتماعيٍّ متميِّز. إنّما نقصـد بالفقيه الذي يستحقّ أن يلي أمور الناس. فهو الإنسان الذي يتمتّع بكفاءة علميّة عالية تجعل منه المفكر القدير على فهم الإسـلام بكلّ جوانبه من مصادره الأساسيّة الصّـحيحة، فهمًا متقنًا مرتكزًا على أسس المنهج الصحيح، ومن خلال الممارسة العلميّة الطويلة الأمد التي تمّ اختبارها في مراحل كثيرةٍ وعلى مختلف المستويات.

---

(١) الإمام الخامنئي، خطاب بمناسبة عيد الغدير بتاريخ ١٣٧٠/٤/١٠ هجريّة شمسيّة.

(٢) الإمام الخامنئي، خطاب في اجتماع طلبة جامعة طهران بتاريخ ١٣٧٠/٢/٢٢ هجريّة شمسيّة.

(٣) الإمام الخامنئي، خطاب بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لرحيل الإمام الخميني، بتاريخ ١٣٨٣/٣/١٤ هجريّة شمسيّة.

ولا يكفي الفهم فقط، بل لا بدّ من ملاحظة الجانب التطبيقيّ الذي يجعل من النظريّة نظريّةً صالحةً للتطبيق وقادرةً على حلّ مشاكل المجتمع المعاصر. وبهذا يكون الفقيه الأقدر على إدارة المجتمع بكلّ شؤونه وعلى كافّة الأصعدة، من السياسة والاقتصاد، والتربية، والإدارة، والثقافة، والقضاء، وغير ذلك.

إنّ فقيهًا من هذا النوع، هو الوحيد القادر على قيادة المجتمع وفقًا للنظام الإسلاميّ في مختلف شؤونه، فإنّ إدارة المجتمع وفقًا للإسلام في مختلف المجالات بحاجة إلى كفاءة علميّة عالية وشاملة تتيح لصاحبها القدرة على التنظير والإشراف عليه لتخرج النظريّة التي يتمّ على أساسها إدارة المجتمع نظريّةً إسلاميّةً منسجمةً مع ما جاء به الوحي وبيّنه القرآن الكريم وفسّرته السنّة النبويّة على صاحبها وآله آلاف الصلاة والسلام.

يقول الإمام الخامنئي بصدد بيان مفهوم «الفقيه»:

ماذا يعني الفقيه؟ الفقيه يعني العارف بالدين، العالم بالطريق الذي رسمه الدين لحياة الناس، لينال المجتمع البشريّ السعادة والهناء والحريّة والفلاح في الدنيا والآخرة، والذي يضع علمه هذا في خدمة الناس.

إنّ حكم الفقيه يعني أن يحكم المجتمع إنسانٌ بإسناد من منطقٍ عقليٍّ واستدلالٍ محكم يُطمأنّ إليه، فليس حكم الفقيه كحكم رجلٍ عسكريٍّ، أو ثريٍّ ذي رأسمال، أو رجلٍ سياسيٍّ مهنيٍّ يدعمه حزبه[1].

إنّ الفقيه الذي يصلح للولاية، ليس ذلك الباحث المختصّ بالفقه النظريّ البحت، بمعنى الأحكام الشرعيّة الكلّيّة مجرّدةً عن فهم موضوعاتها وملابساتها التطبيقيّة، فإنّ الفهم التجريديّ الذهنيّ للأحكام الكلّيّة لا تتيح للفقيه القدرة على حلّ قضايا المجتمع وتقديم الحلول الإسلاميّة لمختلف مشاكله على المستوى العمليّ. بل لا بدّ للفقيه أن يتوفّر – زائدًا على قدرته على استنباط الأحكام الكلّيّة من مصادرها – على فهم لملابسات التطبيق وقدرةٍ على استخراج الحلول العمليّة لكافّة قضايا المجتمع ومشاكله من مصادر التشريع، وعلى القدرة على فهم موضوعات الأحكام الشرعيّة، وجزئيّتها على مستوى التنفيذ.

يقول الإمام الخامنئي بهذا الصدد:

إنّ من نقاط الضعف التي يعاني منها الفقه السائد ضعف المعرفة بموضوعات الأحكام الشرعيّة، لأنّ الحكم الفقهيّ حكمٌ كلّيٌّ يرد على موضوع ما، فما لم يعرف الفقيه، بدقّة، الموضوعَ الذي تعلّق به الحكم، لا يستطيع أن يعرف الحكم الشرعيّ الصواب في المسألة التي يعالجها. فمثلًا في القضايا الماليّة من لا يعرف حقيقة النقد، ولا يعرف مفهوم الاعتماد

---

(١) الإمام الخامنئي، خطاب في اجتماع ضيوف عشرة الفجر وساير طبقات الناس بتاريخ ١٣٧١/١١/١٨ هجرية شمسية.

في البنوك، ولا يعرف من البنوك شيئًا، لا يستطيع أن يفهم حكم الربا في القرآن الكريم، فلعلّه يخطئ في فتواه إذا أراد أن يفتي في هذا الموضوع.

النقطة الثالثة: مفهوم «ولاية الفقيه»

لا تعني ولاية الفقيه الأشخاص بما يتّصفون به من نوازع وميولٍ شخصيّة أو مصالح فئويّة أو فرديّة، بل تعني ولاية القيم العليا والمعايير الدينيّة التي إن اتّصف بها الفقيه صلُح بها للحكم، وإن لم يتّصف بها، أو كان متّصفًا بها ففقدها، أو لم يلتزم بها عمليًا وعلى صعيد التطبيق، فقد شرعيّة الولاية والحكم، ولم يعد يتمتّع بالصلاحيّات التي يتمتّع بها الوليّ الفقيه.

يقول الإمام الخامنئي:

إنّ ولاية الفقيه لا تعني حكم شخصٍ معيّن، بل هي بمعنى حكومة المعيار أي حكومةُ شخصيّةٍ متمتّعةٍ بالقيم والمعايير على مستوى النظريّة والتطبيق.

هناك مجموعة من القيم والمعايير هي التي لا بدّ أن تحكم، فأينما حلّت صلُح من حلّت فيه أن يتولّى مسؤوليّات الوليّ الفقيه.

إنّ هذه نقطةٌ ذات أهمّيّة بالغة، ومن الجدير أن نتباهى بها، وهي أن نظريّة الحكم الإسلاميّة المبنيّة على ولاية الفقيه، على النقيض من سائر نظريّات الحكم التي تنظر إلى السلطة والحكم كحالة ثابتة غير قابلة للنقد أو التغيير، لا تنظر إلى الحكم بهذا المنظار. فهي لا ترى أنّ صلاحيّة الحكم التي يتمتّع بها الحاكم الفقيه صلاحيّةٌ ذاتيّةٌ غير قابلة للخدش والتغيير، بل هي صلاحيّةٌ مشروطةٌ رهينةٌ بمدى التزام الحاكم بالمعايير والقيم التي لا بدّ أن تحكم المجتمع الإسلاميّ، فإن فقد المعايير والصفات التي تدور مدارها شرعيّة الحاكم، زالت عنه الشرعيّة تلقائيًا، ولم يعد صالحًا للحكم، وهذا هو الواجب الذي يضطلع به مجلس الخبراء[1].

النقطة الرابعة: مفهوم «ولاية الفقيه المطلقة»

لا تعني الولاية المطلقة للفقيه أن يكون الفقيه مطلق العنان يحكم بما يشاء ويأمر وينهى بما يشاء، بل المقصود بالولاية المطلقة للفقيه أنّ للفقيه صلاحيّة القرار اللازم بشأن كلّ مشكلة لا يحلّها القانون، فمتى ما واجه الشعب والبلاد مشكلةً معيّنةً استعصى حلّها بالقانون، كان للفقيه الحقّ أن يمارس دوره كوليٍّ عامٍّ على المجتمع لحلّ تلك الأزمة من خلال اتّخاذ قرارات مناسبةٍ منسجمةٍ مع مصالح المجتمع وظروفه، تكفل الخروج من الأزمة وتضع لها الحلول.

---

(١) الإمام الخامنئي، كلمة في اجتماع مدراء النشريات الطالبية بتاريخ ١٣٧٧/١٢/٤ هجرية شمسية.

يقول الإمام الخامنئي موضحًا مفهوم الولاية المطلقة للفقيه:

إنّ من الكذب ما يروّجه بعض التيارات الفكريّة والإعلاميّة حول الولاية المطلقة للفقيه، فيفسّرونها بمعنى الحكم الفرديّ المطلق.

إنّ هذا غير صحيح، ولاية الفقيه – وفقًا لدستورنا – لا تعني نفي صلاحيّات المؤسّسات القانونيّة. إنّ مسؤوليّات المؤسّسات وصلاحيّاتها لا تقبل أن تُسلب أو يُمنع من تنفيذها. إنّ ولاية الفقيه تقوم بدور هندسة النظام وحراسة الخط الإسلاميّ العامّ فيه حتّى لا يميل إلى يمين أو شمال، إنّ هذا هو أهمّ ما تتضمّنه ولاية الفقيه من مفاهيم[1].

وقال أيضًا:

إنّ هناك من يتوهّم أن 'الولاية المطلقة للفقيه' التي نصّ عليها الدستور تعني أن تكون القيادة مطلقة العنان تفعل ما تشاء.

ليس هذا معنى 'الولاية المطلقة للفقيه'، بل الفقيه مقيّدٌ بتنفيذ القوانين والعمل بها بدقّة تامّة ولا يجوز له أن يحيد عنها قيد شعرة. لكن هناك مشاكل تحدث للمؤسّسات القانونيّة أثناء تطبيقها للقوانين لا بدّ من حلّها، وهذه هي طبيعة القوانين التي سنّها الإنسان فإنّها على مستوى التنفيذ والتطبيق قد تواجه مشاكل مستعصيةً تتطلّب حلًا سريعًا. هنا جاء الدستور الإسلاميّ واقترح مخرجًا لهذه المشاكل، وهي أن تكون للفقيه صلاحيّة أن يتّخذ القرار المناسب لحلّها. فمثلًا قانون الضرائب، أو سياسة معيّنة في العلاقات الخارجية أو في قضايا التجارة أو الصناعة أو الجامعات أو غير ذلك، قد تواجه مشكلةً على مستوى التطبيق تعجز المؤسّسات القانونيّة عن حلّها، وتتطلّب حلًا سريعًا أو لجهة أخرى تمنع عن إرجاعها إلى مجلس الشورى ليتّخذ بشأنها القرار اللازم؛ فهنا خوّل الدستور القائد العامّ أي الوليّ الفقيه أن يتّخذ القرار المناسب بشأن حلّ المشكلة للخروج من الأزمة. هذا هو معنى الولاية المطلقة للفقيه، وإلّا فإنّ القائد ورئيس الجمهوريّة والوزراء وأعضاء مجلس الشورى والجميع خاضعون للقانون، ولا بدّ أن يخضعوا للقانون[2].

النقطة الخامسة: ولاية الفقيه في الفقه الإسلامي

ليست نظريّة ولاية الفقيه بدعًا في الفقه الإسلاميّ أو الثقافة الإسلاميّة انفرد به الإمام الخميني (قدّس سرّه)، بل هي نظريّةٌ عريقةٌ بعراقة الفقه الإسلاميّ، تعرّض لها فقهاء الإسلام من مختلف الفرق والطوائف الإسلاميّة منذ القرون الأولى وتضمّنها الفقه الإسلاميّ على اختلاف مدارسه ومشاربه وفي مختلف المراحل الزمنيّة.

---

(١) الإمام الخامنئي، خطاب بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لرحيل الإمام الخميني بتاريخ ١٣٨٣/٣/١٤ هجريّة شمسيّة.
(٢) الإمام الخامنئي، كلمة في لقائه مع أساتذة جامعة قزوين وطلّابها بتاريخ ١٣٨٣/٩/٢٦ هجريّة شمسيّة.

هذا ما أكّده الإمام الخامنئي في كلماته وأبحاثه ويقول في هذا الصدد:

إنّ من الإنصاف القول بأنّ نظريّة ولاية الفقيه ذات أسس ومبانٍ قويّة ومحكمة جدًّا. إنّني أرى أنّ موضوع ولاية الفقيه - بغضّ النظر عن بعض الخلاف بين العلماء في سعتها وضيقها - من واضحات الفقه الإسلاميّ.

حينما نراجع كتب الفقه الإسلاميّ وكلمات الفقهاء منذ القدم لا نجد فقيهًا من فقهاء الإسلام يرى صحّة حكم الحاكم غير الإسلاميّ، بل إنّ ولاية الفقيه وشرعيّتها كانت من المسلّمات لديهم. وإن كان هناك من الفقهاء من لم يتعرّض لموضوع ولاية الفقيه لم يكن ذلك لعدم قبولهم بهذه النظريّة، بل لأنّهم كانوا يستبعدون إمكانيّة تحقيق ذلك على المستوى العمليّ. فعلى سبيل المثال، حين نراجع كلمات صاحب الجواهر في مختلف أبواب الفقه، نجد أنّه يرى أنّ ولاية الفقيه بأوسع دوائرها من الأمور الواضحة جدًّا، وهكذا الأمر لدى الفقيه النّراقي وأمثاله من كبار الفقهاء[1].

ويقول أيضًا:

إنّ ولاية الفقيه من مسلّمات الفقه الشيعيّ، إنّ ما يقوله بعض المتطفّلين من أنّ الإمام الخميني هو الذي ابتكر نظريّة ولاية الفقيه ناتج من عدم اطّلاعهم على كلمات الفقهاء. إنّ من ألِف كلمات الفقهاء يعرف أنّ مسألة 'ولاية الفقيه' من المسائل الدينيّة الواضحة في الفقه الشيعيّ، والذي قام به الإمام الخميني (قدّس سرّه) إنّما هو تدوين هذه النظريّة وعرضها بالصورة التي تنسجم مع متطلّبات عصرنا وأقام عليها الأدلّة القويّة التي جعلت من هذه النظريّة نظريّةً يذعن لها العارفون بالنظريّات السياسيّة والقضايا السياسيّة المعاصرة[2].

وما ذكره الإمام الخامنئي من كون نظريّة ولاية الفقيه أمرًا واضحًا في الفقه الإسلاميّ هو الحقيقة التي تؤكّدها تصريحات فقهاء الإسلام من مختلف المذاهب الإسلاميّة، فقد صرّح الإمام أبو الحسن الماوردي الفقيه الشافعيّ بذلك في كتابه **الأحكام السلطانيّة**، إذ قال: «وأما أهل الإمامة، فالشروط المعتبرة فيهم سبعة؛ أحدها العدالة على شروطها الجامعة. والثاني العلم المؤدّي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام»[3]. ثمّ ذكر سائر الشروط المعتبرة في الإمام العامّ كسلامة الحواسّ والأعضاء والرأي المفضي إلى سياسة الرعيّة وتدبير المصالح، والشجاعة والقرشيّة.

---

(١) الإمام الخامنئي، خطاب في لقائه مع أعضاء اللجنة العلمية لمؤتمر الإمام الخميني بتاريخ ١٣٧٨/١١/٤ هجرية شمسية.
(٢) الإمام الخامنئي، خطبة الجمعة للإمام الخامنئي بتاريخ ١٣٧٨/٣/١٤ هجريّة شمسيّة.
(٣) علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية، د.ط.، دار الكتب العلمية، د.ت، ج ١، ص ٦.

فقد صرّح الماوردي في هذا النصّ بكون العلم المؤدّي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام إلى جانب العدالة وسائر الشروط، من الأمور التي لا بدّ من توّفرها في من يتولّى الإمامة العامّة في مجتمع المسلمين.

وهذا ما أكّده الفقيه الحنبلي القاضي أبو يعلى محمّد بن الحسين الغرّاء، إذ قال:

وأمّا أهل الإمامة فيعتبر فيهم أربع شروط؛ أحدها أن يكون قرشيًا، من الصميمظن الثاني أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضيًا من الحريّة والبلوغ والعقل والعلم والعدالة، والثالث أن يكون قيّمًا بأمر الحرب والسياسة وإقامة الحدود لا تلحقه رأفةٌ في ذلك والذبّ عن الأمّة، الرابع أن يكون من أفضلهم في العلم والدين[1].

والمضمون نفسه نجده في تصريح العلّامة محمّد الزهراوي الغمراوي في شرحه على متن المنهاج لشرف الدين يحيى إذ قال:

فصل في شروط الإمام الأعظم... إلى أن قال: «ويشترط أن يكون عدلًا فلا يصحّ تولية الفاسق مجتهدًا، فإن تعذّر هذا المجتهد، فعدل جاهل أولى من عالم فاسق... إلى آخر الكلام»[2].

كما نجد الفقيه الإمام الكبير المولى أحمد المعروف بالمقدّس الأردبيلي يصرّح بثبوت الولاية للفقيه مستندًا إلى النص المروي عن الإمام الصادق عليه السلام في مقبولة عمر بن حنظلة قائلًا: «ومن كونه حكمًا فُهِمَ كونه نائبًا مناب الإمام في جميع الأمور»[3].

وقال أيضًا مصرّحًا بإجماع الفقهاء على ولاية الفقيه قائلًا عند الكلام عن استمرار نصب الأئمّة للفقيه في عصر الغيبة:

..إذ الفقيه حال الغيبة ليس نائبًا عن الأئمة الذين ماتوا حال حياتهم حتّى يلزم انعزاله بموتهم عليهم السلام وهو ظاهرٌ، بل عن صاحب الأمر عليه السلام، وإذنه معلومٌ بالإجماع أو لغيره مثل أنّه لو لم يأذن يلزم الحرج والضيق، بل اختلال نظم النّوع وهو ظاهر، أو الأخبار المتقدّمة فإنّها تدلّ - ببوقها وظاهرها - على أنّ المقصود أنّ كلّ من اتّصف بتلك الصفات [- أي الفقاهة والعدالة وغيرها -] فهو منصوب من قبلهم دائمًا بإذنهم[4].

كما نجد الفقيه الإماميّ الكبير المحقّق محمّد حسن النجفي المعروف بصاحب الجواهر، ضمن تأكيده على ثبوت الولاية المطلقة للفقيه بالنصّ الوارد عن الإمام المعصوم، يصرّح بقيام إجماع فقهاء الإماميّة على ذلك قائلًا:

---

(١) الأحكام السلطانية، مصدر سابق، ص ٣٠.
(٢) محمد الزهري الغمراوي، السراج الوهّاج، د.ط.، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت،ص ٥١٨.
(٣) المحقق الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان، ط١، منشورات فقه الثقلين، قم، ١٤٢٩ هـ - ق، ج ١٢، ص ١١.
(٤) الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان، مصدر سابق، ج ١٢،ص ٢٨.

إطلاق أدلّة حكومته [أي الفقيه]، خصوصًا رواية النصب التي وردت عن صاحب الأمر عجّل الله فرجه وروحي له الفداء، يصيّره من أولي الأمر الذين أوجب الله علينا طاعتهم [...]. ويمكن تحصيل الإجماع عليه من الفقهاء فإنّهم لا يزالون يذكرون ولايته في مقامات عديدة لا دليل عليها سوى الإطلاق الذي ذكرناه المؤيّد بمسيس الحاجة إلى ذلك أشدّ من مسيسها في الأحكام الشرعيّة[1].

كما نجد الفقيه أحمد النراقي وهو من أكبر فقهاء الإمامية، نجده يؤكّد بدوره أيضًا على إجماعيّة ولاية الفقيه لدى الفقهاء كافّةً مع ثبوتها المؤكّد بالنصوص الشرعيّة. يقول قدّس الله سرّه:

إنّ كلّية ما للفقيه العادل تولّيه، وله الولاية فيه أمران:

أحدهما كلّما كان للنبيّ والإمام – الذين هم سلاطين الأنام وحصون الإسلام – فيه الولاية وكان لهم، فللفقيه أيضًا ذلك، إلّا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نصّ أو غيرهما.

وثانيهما أنّ كلّ فعل متعلّق بأمور العباد في دينهم ودنياهم، ولا بدّ من الإتيان به ولا مفرّ منه إمّا عقلًا أو عادةً، من جهة توقّف أمور العباد أو المعاش الواحد أو جماعة عليه وإناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا به، أو شرعًا، من جهة ورود أمره أو إجماع، أو نفي ضرر وضرار وعسر أو حرج أو فساد على مسلم أو دليل آخر، أو ورود إذن فيه من الشارع ولم يجعل وظيفته لمعين واحد أو جماعة، ولا لغير معين – أي واحد لا بعينه – بل علم لا بديّة الإتيان به، والإذن فيه ولم يُعلم المأمور به ولا المأذون فيه، فهو وظيفةٌ للفقيه وله التصرف فيه، والإتيان به.

أما الأوّل، أي أنّ كلّ ما للنبيّ والإمام فيه الولاية فللفقيه ذلك أيضًا، فالدليل عليه ظاهر بعد الإجماع، حيث نصّ به كثير من الأصحاب، بحيث يظهر منهم كونه من المسلّمات ما صرّحت به الأخبار المتقدّمة من كونه وارث الأنبياء، وأمين الرسل، وخليفة الرسول، وحصن الإسلام، ومثل الأنبياء وبمنزلتهم والحاكم، والقاضي والحجّة من قبلهم، وأنّه المرجع في جميع الحوادث، وأنّ على يده مجاري الأمور والأحكام، وأنّه الكافل لأيتامهم الذين يراد بهم الرعيّة[2].

وهكذا، نجد الحقيقة التي أكّدها الإمام الخامنئي في كلماته من كون ولاية الفقيه من واضحات الفقه الإسلاميّ ومسلّماته أمرًا تشهد له كلمات فقهاء المسلمين من مختلف طوائفهم ومذاهبهم. فليست نظرية ولاية الفقيه أمرًا جديدًا، وبدعًا من الرأي استحدثه الإمام الخميني قدّس سرّه، بل هي من مسلّمات الفقه الإسلاميّ، تداولها الفقهاء منذ أقدم عصور الفقه الإسلاميّ، وإنّما تميّز الإمام الخميني بعرضها بصيغتها العصريّة كما سعى إلى تطبيقها ونقلها إلى حيّز الواقع والتنفيذ وقد وفّقه الله تعالى لذلك توفيقًا باهرًا.

---

(1) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام، ط٦، دار الكتب الاسلامية، تهران، ١٣٦٧ هـ - ش، ج ١٤، ص ١٣.
(2) أحمد النراقي، عوائد الأيام، ط٣، مكتبة بصيرتي، قم، ١٤٠٨ هـ، ص ١٨٨، ١٨٩.

النقطة السادسة: ولاية الفقيه هي حكومة الشعب على أساس دينيّ إسلاميّ

لا تناقض بين ولاية الفقيه وحكم الشعب، بل إنّ ولاية الفقيه هي السبيل الأمثل لضمان سلامة الانتخاب الشعبيّ، وتحقيق المطلب الجماهيريّ في السلطة والحكم.

فيصحّ أنّ الفقيه المتّصف بشرائط الولاية كالعدالة والكفاءة منصوب من قبل الله والرسول والإمام المعصوم لتصدّي شؤون الولاية والحكم، ولكنّ هذا التصدّي لا بدّ أن يكون مدعومًا بالقول الجماهيريّ الذي يتجلّى من خلال الانتخاب الشعبيّ. وبهذا تكون نظريّة ولاية الفقيه الأسلوب الوحيد لنظام الحكم الذي يجمع بين عنصرين أساسيّن من عناصر السلطة وهما:

١. الأوّل: الشرعيّة الإلهيّة.

٢. الثاني: القوّة المتمثّلة في الدعم الجماهيريّ.

فنظام الحكم القائم على أساس نظريّة ولاية الفقيه هو نظام الحكم القائم على أساس الشرعيّة المستمدّة من النص الإلهيّ، والجماهيريّة المستمدّة من دعم الشعوب ورضاهم وتأييدهم للفقيه الجامع لشرائط الولاية والحكم.

ومن هنا، جاء المصطلح الجديد الذي أبدعه الإمام الخامنئي للتعبير عن طبيعة الحكم القائم على أساس ولاية الفقيه وهو «حكومة الشعب الدينيّة»، أي الحكومة التي تستمد قوّتها من آراء الجماهير وشرعيّتها من التشريع الإلهيّ، أي الدين الذي جاء به النبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله عن الله سبحانه وتعالى.

ومن هذه النقطة ينطلق الإمام الخامنئي في نقده للديمقراطيّة الغربيّة مقارنًا إيّاها بنظام الحكم الشعبيّ الإسلاميّ قائلًا:

إنّ الديمقراطيّة أو حكم الشعب الذي جاء به الفكر الغربيّ لا يقوم على أساس فكريّ متين يمكن الاعتماد عليه على خلاف حكم الشعب الدينيّ الذي جاءت به الشريعة الإلهيّة. لقد جاء في الشريعة الإلهيّة أنّ الحاكم لا بدّ أن يكون مقبولًا لدى الشعب مَرضيًّا لديهم ليتاح له أن يحكم الناس. وعلى هذا الأساس، إذا سألنا المسلم عن السبب الذي جعل رأي الشعب معتبرًا في الحكم فسوف يجيب: بما أنّني مسلم ومنطق الإسلام قائم على أساس كرامة الإنسان ومكانته العظمى لدى الله فلرأيه قيمة في استقرار نظام الحكم، وبما أنّ الإسلام يرى أنّ شرعيّة الحكم إنّما تستمدّ من التعيين الإلهيّ، فلا شرعيّة للحاكم إلّا إذا تمتّع بالنصب الإلهيّ وتوفّرت فيه الشروط التي اعتبرها الإسلام في الحاكم المنصوب من قبل الله سبحانه للحكم.

هذا هو منطق الحكم الشعبيّ الدينيّ، وهو منطقٌ عقليٌّ عميقٌ محكمٌ يمكن الإذعان له باطمئنانٍ تام[1].

---

(١) الإمام الخامنئي، كلمة لدى لقائه أساتذة جامعة قزوين وطلابها بتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٣٨٣ هجرية شمسية.

النقطة السابعة: شرائط الفقيه الصالح للولاية

ليس كل فقيه يصلح للحكم وليس كل فقيه يشمله النصب الشرعيّ للولاية في الشرع الإسلاميّ. إنّ للفقيه الذي عيّنه الشرع إمامًا للناس وحاكمًا ووليًا شروطًا أساسيّة أهمّها:

١- الإحاطة العلميّة بالشريعة الإسلاميّة بالاجتهاد المطلق الذي يتيح له أن يستخرج الحكم الإلهيّ في كل ما يهم حياة الناس وتنتظم به أمور معاشهم ومعادهم.

٢- العدالة والتقوى على مستوىً عالٍ رفيع يجعل الخطأ والزلل والخروج عن مبادئ الحقّ والشرع منه أمرًا شبه المستحيل بما يتحلّى به من ملكة العدل والتقوى الرادعة له عن الظلم والقبح.

٣- الكفاءة الإداريّة والقياديّة التي يستطيع بها معرفة مصالح الجماهير السياسية والاجتماعية وغيرها، مع الاستعانة بأهل الحجّة والخبرة والرأي.

٤- الشجاعة التي تجعل منه قائدًا قويًا بعيدًا عن الضعف والوهن في مواجهة المشاكل والأخطار.

يقول الإمام الخامنئي في سياق حديثه عن شروط الفقيه الصالح للولاية:

إنّ الضابط للفقيه الولي هو العلم والتقوى والكفاءة، وما ينتج عن هذه الأمور فإنّ العلم يؤدّي إلى الوعي واليقظة، والتقوى تؤدّي إلى الشجاعة، والكفاءة تضمن الحياطة على مصالح الوطن والشعب، إن من يفقد واحدةً من هذه الشروط تنعدم فيه صلاحيّة الولاية والحكم وإن اتّفقت عليه آراء الناس وأجمعت عليه[1].

ويقول أيضًا:

إنّ الولاية في الإسلام تقوم على أُساس القيم العليا، وهي التي تضمن سلامة الموقع كما تضمن للناس مطالبهم. إنّ العدالة بمعناها الخاصّ وهو الملكة النفسانيّة التي تمنع عن الظلم من شروط الولاية وبتوفّرها في الحاكم تصبح الولاية مصونة عن الانحراف، لأنّ التجاوز عن حدود العدل المتمثّل في أوامر الله ونواهيه مهما كان ضئيلًا يزول معه شرط العدالة وبزوال شرط العدالة ينعزل الوليّ عن ولايته تلقائيًا[2] .

لا تعني ولاية الفقيه أن تُعدم الرقابة على الفقيه العادل مهما كان المستوى العلميّ والعمليّ الذي يتمتّع به الفقيه، ومهما بلغ من درجات الفقاهة والتقوى والورع والعدل.

---

(١) الإمام الخامنئي،خطاب بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لرحيل الإمام الخميني بتاريخ ١٣٨٣/٣/١٤ هجريّة شمسيّة.
(٢) الإمام الخامنئي،خطاب في اجتماع المسؤولين بمناسبة عيد الغدير بتاريخ ١٣٧٠/٤/١٠ هجريّة شمسيّة.

فإنّ الفقيه بشر قد تتغيّر فيه المواصفات المؤهّلة للولاية والحكم فتزول عنه بسبب من الأسباب أو تضعف فيه مؤهّلات القيادة والولاية، فلا بدّ من وجود جهاز للرقابة المستمرّة على شخصيّة الفقيه ومدى استمرار المواصفات المؤهّلة فيه للقيادة والولاية على الجماهير.

يقول الإمام الخامنئي:

إن في مجلس الخبراء وفقًا للدستور الإسلاميّ لجنةً مختصّةً تحت عنوان «لجنة التحقيق» مهمّتها مراقبة القيادة في استمرارها على شرائط القيادة والولاية أو عدمه. إنّ هذه هي مهمّة هذه اللجنة، ويجب على هذه اللجنة أن تراقب لترى هل أنّ ذلك المجتهد الفقيه الوليّ، هل استمرّ على اتّصافه بتلك الشروط؟ كان يومًا ما فقيهًا مجتهدًا، فهل بقي على صلاحيّاته العلميّة والفقهيّة؟ فإنّ من الممكن للإنسان أن يعيبه النسيان فيفقد مؤهّلاته العلميّة يومًا ما، بعد أن كان متّصفًا بها.

كما أنّ على اللجنة أن تراقب لترى هل أنّ الذي اختاره الخبراء للولاية لاتّصافه بشرط العدالة هل ما زال باقيًا على عدالته متوفّرًا على شرط التقوى والحصانة الدينيّة أم لا؟ فلو أن الفقيه ارتكب ذنبًا لا سمح الله سقط عن العدالة وزال عنه شرط الأهليّة للولاية، وكذلك في ما يخصّ شرط الكفاءة والحكم والتدبير، فإذا كان مجلس الخبراء يومًا ما قد عرف هذا الفقيه متّصفًا بالكفاءة الإداريّة والتدبير، فلعلّ هذه الكفاءة تزول عنه حينًا آخر، فلا بدّ للجنة التحقيق أن تراقب الفقيه لترى هل استمرّ على ما كان عليه من الكفاءة الإداريّة والقيادة والتدبير أم لا؟ فإن لمست فيه ما يدلّ على زوال كفاءته الإداريّة والقياديّة وقدرته على التدبير كان على اللجنة أن تعلن ذلك لمجلس الخبراء، وكان عليهم أن يعزلوا هذا الفقيه ويختاروا بدلًا عنه فقيهًا جامعًا لشروط الفقاهة والعدالة والكفاءة بما يؤهّله للقيادة والولاية[1].

النقطة الثامنة: ولاية الفقيه هي الركن الأساس لنظام المجتمع المدنيّ الإسلاميّ

إنّ الإسلام له نظامه الخاص بالمجتمع المدنيّ القائم على أسس القيم العليا والعدالة، فإن النبيّ صلّى الله عليه وآله أقام مجتمعًا مدنيًا يحكمه العدل والقانون، وقد ضمنت فيه حقوق النساء كافّةً، عاش الناس فيه بأخوّة وأمان ومساواة. إنّ هذا المجتمع المدنيّ الإسلاميّ لا يقوم إلّا على أساس الولاية المتمثّلة في عصرنا هذا في ولاية الفقيه.

يقول الإمام الخامنئي في هذا المجال:

إنّ ولاية الفقيه في المجتمع المدنيّ النبويّ هي الأساس، لأنّ الحكم في المجتمع المدنيّ النبويّ هو حكم الدين، وولاية الفقيه تعني حكومة الدين، فإنّ الولاية لا تعني حكومة الشخص على الناس، بل تعني حكومة القيم والمعايير[2].

---

(١) الإمام الخامنئي، كلمة في لقائه مع طلبة جامعة «تربيت مدرّس» بتاريخ ١٢/٦/١٣٧٧ هجريّة شمسيّة.

(٢) الإمام الخامنئي، كلمة في اجتماعه مع مدراء النشريات الطالبية بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٣٧٧ هجرية شمسية.

وقد تبيّن بهذا العرض الذي قمنا به لنظريّة ولاية الفقيه في فكر الإمام الخامنئي، أنّ نظريّة ولاية الفقيه نظريّة تهدف إلى إقامة مجتمع مدنيّ يحكمه العدل والقانون وتسوده القيم الفضيلة، ويتمتّع فيه الناس بكافّة طبقاتهم وشرائحهم بالمساواة والحقوق المتكافئة، وتتاح فيها للناس الحرّيّة بأوسع دوائرها ضمن دائرة العدل والقانون.

النقطة التاسعة: ولاية الفقيه رغم صلاحيّاتها الواسعة ليست بديلًا عن مؤسّسات المجتمع المدنيّ الإسلاميّ

ليست ولاية الفقيه مؤسّسةً إداريّةً في عرض المؤسّسات الأخرى، وبديلًا عنها في إدارة المجتمع وتنفيذ المصالح والأحكام، ولكنّها العقل المدير المراقب والذي يتكفّل هندسة النظام الإسلاميّ من جهة، ويراقب سلامتها من جهة أخرى، فهوى الضامن لسلامة النظام الإسلاميّ على مستوى التنظير بما يقوم به من هندسة النظام العام، وهو الضامن لسلامة النظام الإسلاميّ أيضًا على مستوى التطبيق بما يقوم به من المراقبة المستمرّة الدقيقة لكلّ ما يجري في النظام في شتّى جوانبه وعلى مختلف المستويات فيحول دون خروج النظام بكلّ أجزائه عن الخطوط المرسومة له والقائمة على أساس الأحكام الإسلاميّة والعدل الاجتماعيّ.

يقول الإمام الخامنئي:

إنّ ولاية الفقيه ليست عنوانًا رمزيًا فحسب فارغًا من الصلاحيّات لا يتجاوز حدود صلاحيّاتها النصيحة والموعظة كما كان يريدها ويروّج لها البعض في بدء الثورة، كما أنّها ليست مؤسّسةً تنفيذيّةً تحلّ بديلًا عن المؤسّسات الإداريّة و التنفيذيّة، فإنّ النظام الإسلاميّ يشتمل على القوى التنفيذيّة والقضائيّة والتشريعيّة، وكلّ من هذه القوى والقائمين عليها يتحمّل مسؤولياته الخاصّة ويقوم بدوره المعيّن له في النظام، وإنّما الدور الذي تقوم به ولاية الفقيه هو الرقابة التامّة والشاملة على هذا النظام بكلّ تعقيداته وأجزائه وأركانه حتّى لا ينحرف عن الأهداف والقيم التي أسّس لأجلها. ودور ولاية الفقيه دور العين البصيرة النافذة المشرفة المراقبة لمسيرة النظام؛ العين التي ترعى هذه المسيرة وتوجّهها نحو أهدافها المقصودة، وغاياتها المنشودة. هذا هو الدور الأساس لولاية الفقيه في النظام الإسلاميّ[1].

هذه لمحة وجيزة عن نظريّة ولاية الفقيه في فكر الإمام الخامنئي، أردنا بها أن نحدّد الخطوط العريضة لهذه النظريّة كما هي في مدرسة الإمام الخامنئي الفكريّة، تاركين تفاصيل النظريّة والبحث عن ركائزها وأصولها إلى الدراسات التفصيليّة التي يقوم بها الباحثون في هذا المجال.

---

(١) الإمام الخامنئي، كلمة بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لرحيل الإمام الخميني بتاريخ ١٣٨٣/٣/١٤ هجريّة شمسيّة.

ولاية الفقيه المطلقة وحكومة القانون

الدكتور فرج الله هدايت نيا[١]

لا يُنكرُ أحدٌ حاجةَ المجتمعاتِ الإنسانية إلى القانون، كما لا ينفي حكمُ فقيهٍ عادلٍ بوصفه نائبًا للإمام المعصــوم عليه السلام ضــرورةَ وجودِ القانون في المجتمع، لأنه من الضروري أن يَعرفَ الناسُ القانونَ الذي يَتعاملون معه وأن يَعرفوا كيف يُديرُ القائد المجتمعَ، وما الالتزاماتُ المتبادلةُ بين الإمــام والأمّة. من جانب آخر، فإنَّ ولايةَ الفقيه كما يراها الإمامُ الخميني(رحمه الله) وفئةٌ أخرى من الفقهاء، ولايةٌ مطلقةٌ. والســؤال المهمّ الذي يُطرحُ هنا هو: هل تنســجمُ ولايةُ الفقيه وحكومةُ القانون في المجتمع، وهل يمكن بناءُ نظامٍ ديمقراطي من خلال توظيف نظرية ولاية الفقيه؟

تُحــاوِل هــذه الورقة الإجابة عن هذا الســؤال المهم، وذلك من خلال إشــارةٍ موجزةٍ إلى خَلفيَّــة ولاية الفقيه المطلقة ومدلولِها الفقهي، ودراســة أهمّ النظريــات المطروحة في مجال علاقة هذه النظرية بحكومة القانون.

أولاً: خَلفيَّة ولاية الفقيه ومدلولها الفقهي

١. خَلفيَّة ولاية الفقيه

إن لولايــة الفقيــه مكانــة واضــحة فــي التــراث الفقهــي الشــيعي، غيــر أن إلحاق صــفة «المطلقــة» بهــذا المصــطلح جاء من جانــب بعض الفقهاء الكبــار. على ســبيل المثال، يعتبر الشيخ الأنصــاري(رحمه الله) وهو من الفقهاء البارزين الكبار: إنّ الظّاهر من الرواية في جميع خصوصــيات الأحكام الشرعية، وفي موضوعاتها الخاصّة، بالنسبة إلى ترتّب الأحكام عليها؛ لأنّ المتبادر عرفًا من لفظ الحاكم هو المتسلّط على الإطلاق[٢].

(١) عضو الهيئة العلمية في مجموعة الفقه والحقوق بمركز الثقافة والفكر الإسلامي، إيران.

(٢) راجع مرتضــى الأنصاري، كتاب المكاســب، ط ٣، تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مطبعة باقري، ١٤١٥ هـ. ق، ج ١، ص ١٥٧.

كما أنّ الإمام الخميني هو الذي أعاد وأحيا فكرة ولاية الفقيه المطلقة وفي زماننا هذا تُعرَف هذه النظرية به. إن المجهود الفقهي الذي بذله الإمام الخميني لتأسيس هذه النظرية وترسيخها عَبر إيتائه للبراهين النقلية والعقلية، بالإضافة إلى توظيفه هذه النظرية في تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هو الذي سجّل هذه النظرية باسم الإمام الخميني. وأسهم الدُّستور الإيراني من خلال تأكيده على نظرية ولاية الفقيه في تحويل هذه النظرية الفقهية إلى مؤسَّسة حقوقية.

ودافع الإمام الخميني طِيلَة حُكمه عن نظرية ولاية الفقيه، كما وصف هذه النظرية، وهو يَـرُدُّ على منتقديها ومعارضيها، بعطيّة من العطايا الإلهية، وعَدَّها مشروعًا متطورًا. واعتبر ولايةَ الفقيه رادعًا يحول دون الاستبدادِ وانحراف المسؤولينَ الحكوميين، كما عَدَّ بُنود هذه النظرية من أحسن البنود في دُستور الجمهورية الإسلامية.

٢ . المدلول الفقهي لولاية الفقيه المطلقة

يقول الإمام الخميني، في كتابه البيع: «فإنّ للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة عليهم السلام مما يرجع إلى الحكومة والسياسة ولا يُعقل الفرق». طبقًا لما يقوله الإمام الخميني وإن كانت فضائل الفقيه لا تبلغ مستوى فضائل الأئمة عليهم السلام، مع ذلك فإنّ كثرةَ الفضائلِ لدى النبي والإمام لا يُعطيهُما صلاحيات أكثر من الولي الفقيه، كما انّ درجات النبي العليا لم يُعطِها صلاحيات حكومية أكثر من الإمام علي عليه السلام.

ويؤكّد الإمام الخميني على انتقال الصلاحيات الحكومية من النبي والإمام المعصوم عليهما السلام إلى الفقيه الحاكم، كما يقول: «إنّ ما ثبت للنبيّ والإمام عليهما السلام من جهة ولايته وسلطنته ثابتٌ للفقيه، وأمّا إذا ثبتت لهم ولاية من غير هذه الناحية فلا. فلو قلنا: بأنّ المعصوم عليه السّلام له الولاية على طلاق زوجة الرجل، أو بيع ماله، أو أخذه منه ولو لم تَقتَضِهِ المصلحة العامّة، لم يثبت ذلك للفقيه»[1].

ثانيًا: علاقة ولاية الفقيه بالدُّستور

هل يَخضَعُ الفقيه الحاكم لحكم القانون خضوعَ بقية الشّعبِ له؟ بعبارة أخرى، هل يستخدم الفقيه الحاكم في حين تمتُّعه بالولاية المطلقة، صلاحياته ضمن القوانين الموضوعة أم يُستثنى عن هذه القاعدة؟ و يَنبثِقُ عَن هذا السؤال، سؤالان هما:

هل بإمكان الفقيه الحاكم أن يتعدى في أعماله القانونَ؟ والمقصود بتعدي القانون هنا سلوك الطريق الذي سكت عنه القانون ولم يَأمر بشيء، كما لم ينهَ عن شيء. ويذكر أن هذه القضية ليست خاضعة لأي نقاش.

(١) الإمام الخميني، كتاب البيع، ط ١، مؤسسة تنظيم ونشر آثار امام خميني، د. ت، ج ٢، ص ٤٨٩.

أما السؤال الثاني، فهو هل بإمكان الفقيه أن يقوم بأعمال منافية للقانون؟ أي هل بإمكانه مخالفةُ الآليات المنصوص عليها في الدُّستور؟ على سبيل المثال هل يستطيع أن يتدخل في صلاحيات الرئيس و يُقيل وزيرًا من منصبه؟

إعادة قراءةٍ للنظريات الفقهية

تتمتع هذه القضية الأخيرة بمكانةٍ مهمةٍ في مجالِ علاقةِ ولايةِ الفقيه المطلقة بحكم القانون.

أ. هناك نظرية تقول إنّ الدُّستورَ والآلياتِ القانونية تأخذ شرعيتها من حكم الفقيه وآرائه، وإنّ الفقيهَ فوق القانون والأنظمةِ القانونية. وتقول هذه النظرية، بولاية الفقيه وسيادته على الدُّستور. ومِن الفقهاء مَن أشار إلى هذا الموضوع و يقول: «أمّا الحكومة الإسلامية، فقوامها بأنّ في رأسها وليًا وإمامًا صالحًا فُوِّض إليه إدارةُ أمر الناس جميعًا، وجُعل له اختيارات واسعة، و عنه تنشأ تشكيلات الحكومة ونظامها. فتشكيلات الحكومة ونظامها ناشئة عن إرادته واستصوابه واختياره، لا أنّ حدود اختياره ناشئة عن تشكيلات ونظام هو أيضًا جزء منه، فعنه النظام لا أنه عن النظام».

طبقًا لهذه النظرية فإنّ تحديد صلاحيات الوليّ الفقيه أمرٌ مرفوضٌ، لأن القسطاس المستقيم في القرارات التي يتخذها الفقيه الحاكم هي الشريعة الإسلامية والأوامر الإلهية، فلا يستطيع الدُّستور أن يضع حدًّا لصلاحيات الولي الفقيه.

ب. هناك نظريةٌ أخرى ترى أنَّ على الفقيه الحاكم أن يمارس صلاحياته طبقًا للآليات القانونية التي يَنُصُّ عليها الدُّستور. طبقًا لهذه النظرية ليس الدُّستور إلا سلسلة قوانينٍ سَنّها مجموعةٌ من الخُبَراء، ثم وقّعها الوليُّ الفقيه. إذًا أيّد الولي الفقيه الدُّستورَ مرتين: مرةً بوصفه مواطنًا من المواطنين الذين اتجهوا نحو صناديقِ الاستفتاء، ومرة بوصفه حاكمًا على البلاد، فالدُّستور ميثاق بين الشعب والقائد، وعلى الجميع الالتزام به.

وإذا قيل: إن الدستور من القوانين التي وضعها الإنسان، فلا يخلو إذًا من الخَطَأ؛ هذه النظرية تقول: إنّ توغّلَ الخطأ إلى الدُّستور الذي وضعه الإنسان ليس مستبعدًا، لكنه بإمكان الولي الفقيه أن يقوم بتصحيح مسار الدستور عبر الآليات القانونية.

ج. إن لآية الله السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية نظرية خاصة في مجال علاقة ولاية الفقيه بحكم القانون. والمرشد الأعلى، في مجال ردّه على من كانوا يعارضون في لجنة إعادة صياغة دُستورِ الجمهورية الإسلامية، إضافةَ صفةِ المطلقة إلى مصطلح ولايةِ الفقيه، قال: إن هناك آليةً لإعمال ولاية الفقيه وإدارة شؤون البلاد، وتتمثل هذه الآلية في الدستور. وعندما يواجه الدستور تحديات ومحظورات فتفقد فعاليته، عند ذلك تأخذ الولاية

المطلقة للفقيه زمامَ المبادرة لتحلَّ المشكلة وتُعيدَ المياهَ إلى مجاريها. وردَّ المرشدُ أيضًا على الذين وصفوا الحكمَ المطلقَ للفقيه بالخروج على القانون بقوله: «على المرشدِ احترامُ القوانين وتطبيقُها بحذافيرها، لكن تأتي ظروفٌ ليس بإمكان المسؤولين والمدراء، تطبيق القانون تطبيقًا كاملاً، لأنهم سوف يواجهون المشاكل. لمثل هذه الظروف فتح الدستور قنواتٍ يستطيع المرشد من خلالها التَّدَخُّل وتَقييم الأوضاع، فإذا شعر بضرورة تطبيق ما عجز المسؤولون عن تطبيقه، فيقوم به. وإذا أصبحت المشكلةُ أزمَةً وطنية، فيتم إرجاعُ المشكلةِ إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام. هذا هو مفهوم ولاية الفقيه المطلقة».

ثالثًا: ولاية الفقيه المطلقة في دستور الجمهورية الإسلامية

يواجه كل نظام سياسي مشاكلَ لم تكن بالحسبان حين وُضعت القوانين، فليس بمقدورِ لواضع القوانين أن يجدَ لها حلولاً من خلال القوانين. من جانب آخر، على كل نظام حقوقي فاعل، أن لا يتجاهل المطبّات والمشاكلَ الطارئة. فعدمُ تَكَهُّنِ المشاكل المحتملة وطرق الخروج منها، من المشاكل الأساسية للنصِّ الأول المُقترَحِ لدستور الجمهورية الإسلامية. بادر الإمام الخميني في بدايات الثورة الإسلامية ونتيجة ظروف الحرب المفروضة إلى اتخاذ قرارات وصفها البعضُ بالخروج عن الدُستور.

بعد مُضيِّ عشرة أعوام على انتصار الثورة الإسلامية، أُعيدت صياغة الدستور، وتَمَّ من خلال إعادة الصياغة هذه، تعديل النقاط المذكورة. وطبقًا للدستور الحالي، إنّ المسؤول عن حَلِّ المشاكل الطارئة هو المرشد الأعلى، الولي الفقيه. ويجد المرشد من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام الحلول لأزمات البلاد الحقوقية والسياسية. وعلى أساس المبادئ الحقوقية وأفكار المرشد الأعلى، فإن الولي الفقيه لا يتدخل في صلاحيات سلطات البلاد الثلاث، وهي التشريعية والقضائية والتنفيذية، وذلك رغم الصلاحيات التي يتمتع بها كصاحب الولاية المطلقة. فهو لا ينتهك قانونًا ولا يسمحُ لأحد أن ينتهك القانون، لكنه إذا حصل طارئ يبادر الولي الفقيه إلى التدخل واتخاذ قرارات من خلال التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

إنَ التفكيرَ المُسبَقَ في مخارج الأزمات الطارئة، نقطة قوة لدستور الجمهورية الإسلامية. ولا تتخبَّط الجمهورية الإسلامية بطاقتها هذه أمام التحديات، كما أن الحكم الذي بني على الولاية المطلقة للفقيه ليس إلا حكمًا دستوريًا، فصلاحيات المرشد الأعلى في حلِّ المشاكل، حق قانوني للولي الفقيه نصّ عليه الدُستور، فليس مخالفًا للدستور.

المحـــور الثـــالث

التنمية وقيم التقدم الاجتماعي في فكر الإمام الخامنئي

الشيخ غلام رضا مصباحي مقدّم[1]

المدخل إلى تدوين الأطروحة الجامعة للتقدّم الإسلاميّ في رؤية الإمام الخامنئي[حفظه الله]

المقدّمة

نحن المسلمون نعتقد بوجود غايةٍ من خلق العالم، كما تعتقد بأنّ من وراء خلق الإنسان حكمة إلهيّة وغاية متعالية. إنّ المجتمعات البشريّة النامية قد رسمت لنفسها أهدافًا معيّنةً وتسعى جاهدةً للوصول إليها. والبحث عن التنمية، إنّما يتمّ بصدد تحقيق تلك الأهداف. والأطروحة الجامعة للتقدّم توجب الهمجيّة في حركة المجتمع، وتغيير جهة الحركة عند تغيير المقامات السياسيّة، كما أنّها توجب إتلاف المنابع المادّيّة والقدرات المعنويّة للمجتمع، وربّما تنتهي إلى التقليد الأعمى عن الأجانب.

مفهوم الأطروحة الجامعة

هي صورةٌ كلّيّةٌ وكاملةٌ عن النموذج المثاليّ للمجتمع المطلوب، مع قابليّتها للتنفيذ، ولا بدّ أن تكون شاملةً للمبادئ والغايات والخطوط العريضة والخطوات والمؤشّرات للتقدّم.

مفهوم التقدّم للمجتمع

استعمال كلمة «التقدّم» بدل كلمة «التنمية» اختيارٌ عن وعي بمستلزمات التنمية بمفهومها الرائج في الغرب الذي لا ينسجم مع المبادئ الإسلاميّة، ونحن تركنا المفهوم الذي له مغزاه في الفهم العالميّ، ولا سيّما الغربيّ، واعتمدنا كلمة «التقدّم» التي ليس لها تلك المستلزمات، ويمكن أن نضمّنها قيمنا المطلوبة. كما نتجنّب عادةً اعتماد كلمة «الإمبرياليّة» طوال عمر ثورتنا الإسلاميّة، ونعتمد كلمة «الاستكبار» التي لها مغزاها الخاصّ كبديلٍ لها.

(١) نائب في مجلس الشورى الإسلامية وعضو الهيئة العلميّة لجامعة الإمام الصادق عليه السلام، طهران.

من الممكن أن يكون لمفهوم التقدّم وجوهٌ مشتركةٌ مع المفهوم الغربيّ للتنمية، مع وجود افتراقات هامّة بينهما. فالمفهوم الغربيّ للتنمية هو ذلك المتحقّق اليوم في العالم العربيّ، مع ما له من خصائص ثقافيّة وأدبيّة وعمليّة ووجهات سياسيّة وقيميّة. فالدول النامية، انطلاقًا من هذا المنظور، هي التي وصلت إلى مرحلة التطبيق الكامل للمبادئ والقيم الغربية. والدول في حال النمو هي التي تحاول أن تطبّق تلك المبادئ والقيم، ولمّا تصل بعد إلى التطبيق الكامل. أمّا الدول المتخلّفة فهي التي ليست بصدد تطبيق تلك المبادئ والقيم أصلًا. فليس النمو في التقديرات الغربيّة، كما قد نتصوّر، نموًّا في العلوم والفنون الحديثة، بل هو نموٌّ في تطبيق الأفكار الغربيّة، وفي التحريض على التغريب.

لا بدّ أن نؤكّد على أن ليس للتقدّم نسخةٌ واحدةٌ لكلّ المجتمعات البشريّة، بل للأوضاع التاريخيّة، والجغرافيّة، والثقافيّة، والسياسيّة، والطبيعيّة، والإنسانيّة، والقيم المعروفة والمقبولة عند كلّ مجتمع، تأثيرٌ كبيرٌ في تعيين الأطروحة المناسبة للتقدّم في ذلك المجتمع. فمن الممكن أن تكونَ نسخة من الأطروحة التقدّميّة مطلوبةً لمجتمع وغير مطلوبة لمجتمع آخر. فالتقدّم في مجتمعنا لا بدّ أن يتكوّن بالنظر إلى الأوضاع التاريخيّة، والجغرافيّة، والأرضيّة، والثقافيّة لمجتمعنا، وأن يكون معطوفًا على قيمنا وآدابنا وتراثنا، ويتطلّب نموذجًا مختصًّا بهذا المجتمع.

إسلاميّة الأطروحة التقدّميّة

أن تكون الأطروحة التقدّميّة إسلاميّةً، هو أن تكون مبادئ الفكر، وأصول المعرفة، والغايات المتوسّطة والنهائيّة، والقيم والمناهج مأخوذةً من الإسلام والمعارف الإسلاميّة.

المبادئ الفكريّة وأصول المعرفة للتقدّم الإسلاميّ

لا بدّ أن نأخذ المبادئ الفكريّة وأصول المعرفة من الفلسفة الإسلاميّة، وعلم الكلام الإسلاميّ، وعلم المعرفة ومعرفة الإنسان الإسلاميّ.

١. من المبادئ الفلسفيّة الإسلاميّة، أنّ العالم مكوّنٌ من الطبيعة وما بعد الطبيعة، وكلّ الموجودات المادّيّة وغيرها مخلوقُ قوّة لا مادّيّة حكيمة.

ومن البديهيّات، في علم الكلام الإسلاميّ، أنّ العالم مخلوقُ إله قادر، واحد خلق العالم والإنسان، وهو ربّ العالمين، وهو الذي يدير ويدبّر كلّ أمور الموجودات؛ ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[1]. والعالم ينقسم إلى قسمين: عالم الشهادة وعالم الغيب. فعالم الشهادة تمكن معرفته وإدراكه عن طريق الحسّ والعقل والتجربة، أمّا عالم الغيب فلا يُدرَك إلّا عن

(١) سورة طه، الآية ٥٠.

طريق الوحي؛ ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ﴾[1].

والله تبارك وتعالى هو محور الكون، وبه يقوم كلّ الوجود ﴿بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾[2]، ومنه يبدأ الكون والوجود وإليه ينتهي ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[3]، والأوامر الإلهيّة صدرت لهداية الإنسان في حياته ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾[4]، وهذه الهداية تأتي عن طريق الأنبياء، والله هو العالم بأعمال العباد ونواياهم ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[5].

كما أنّ الأنبياء حججٌ من ناحية الله للإنسان، كذلك العقل حجّة الله في وجود الإنسان، ومبدأ أساسيّ للمعرفة والمسؤوليّة؛ «إنّ لله على الناس حجّتين: حجّةً ظاهرةً وحجّةً باطنةً، أمّا الحجّة الظاهرة فالأنبياء والأئمّة، وأمّا الحجّة الباطنة فالعقول»[6].

المشكلة الأساسيّة في التنمية الغربيّة، هي الانفصال عن الله وعن الاعتقاد بربوبيّته، ولو انحلّت هذه المشكلة انحلّ معها كثيرٌ من المشاكل التي يُبتلى الغرب بها اليوم ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[7]، ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾[8]. فالاعتقاد بالمبدإ يوجب العزّة، والتوحيد يعطي الإنسان قدرةً عظيمةً بلا زوال؛ ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[9]. عندما نستطيع أن نبسّط هذه العقيدة في متن حياتنا، فسوف تنحلّ المشكلة الأساسيّة للبشريّة.

٢. من المبادئ الأساسيّة الاعتقاديّة التي تؤثّر في أطروحة التقدّم، مسألة المعاد والإيمان باليوم الآخر. تلك المسألة تعني عدم انتهاء القضايا في حياة الإنسان بالموت، وتلك مسألة مهمّةٌ وبنّاءةٌ جدًّا، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾[10]. الشعوب المؤمنة باليوم الآخر والحساب تُدخل هذا الإيمان في برامجها العمليّة، وبذلك تتحوّل نيّاتها وأعمالها. الإيمان بامتداد نتائج الأعمال بعد الموت يُعطي معنًى منطقيًّا للجهاد والإيثار. ومن الوسائل المهمّة في الأديان، لا سيّما الإسلام، مسألة الجهاد، والجهاد يقتضي الإيثار، ولا معنى للإيثار في منطق العقل الآليّ، ولذلك لا يمكن للمفكر المادّيّ أن يفهم علّة الإيثار في شباب المسلمين، الذين يؤمنون بالمعاد وبقاء أعمال الإنسان وتجسّمها في العالم الباقي، فإنّهم إذا بذلوا في طاعة الله أنفسهم وأموالهم وأولادهم لا يشعرون بخسارة. إذًا، لا بدّ لنا في

(١) سورة الجنّ، الآيتان ٢٦ و٢٧.
(٢) سورة المؤمنون، الآية ٨٨.
(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٦.
(٤) سورة المائدة، الآية ١٦.
(٥) سورة الأنفال، الآية ٤٣.
(٦) محمّد بن يعقوب الكليني، الكافي، الجزء ١، كتاب العقل والجهل.
(٧) سورة الجمعة، الآية ١.
(٨) سورة الفتح، الآية ٤.
(٩) سورة الحشر، الآية ٢٣.
(١٠) سورة الزلزلة، الآيتان ٧ و٨.

تدوين أطروحة التقدّم من التوجّه إلى هذا المبدإ الأساسيّ.

٣. عدم الفصل بين الدنيا والآخرة «الدنيا مزرعة الآخرة»، يعني أنّ الآخرة هي الوجه الآخر من نقد الدنيا ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[1]، يعني أنّ الكفّار هم الآن في جهنّم ولكن لا يشعرون، لأنّهم في حال النيام، أمّا بعد تجسّم الأعمال في القيامة، يدركون أنهم كانوا في جهنّم، نحن أيضًا لا نحسّ بكون الكافر في جهنّم، لأنّ عيون الإنسان في الدنيا لا تدرك إلّا المحسوسات الظاهريّة ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾[2].

٤. إنّ وسائل المعرفة والوصول إليها متعدّدة، من الحواسّ الظاهريّة والباطنيّة، إلى العقل والوحي. ولا بدّ لنا أن لا نكتفي بالحسّ والتجربة والعقل الآليّ فيؤدّي بنا ذلك إلى الحرمان من المعرفة عن طريق الوحي والكتاب والسنّة. كما أنّ الغرب بعد عصر التنوير قد حرم الناس منها، فخسروا خسرانًا عظيمًا.

٥. معرفة الإنسان في الإنسان. فإنّ الإنسان، على حسب المعارف الإسلاميّة، موجودٌ ذو أبعاد متعددة، جسمانيّة، وروحانيّة، عاطفيّة، وأخلاقيّة، وغريزيّة، وعقلانيّة. وهو مخلوقٌ متميّزٌ، هو خليفة الله في أرضه، والحامل لأمانته، والمسجود لملائكته، والمأمور لعمران أرضه، ولذلك خلق الله له ما في السماوات وما في الأرض، وسخّر له الشمس والقمر دائبين، وسخّر له الليل والنهار والبحار والأنهار.

إنّ الله تبارك وتعالى أعطى الإنسان العقل والاختيار، وأرسل لهدايته الأنبياء والأئمّة والكتب السماوية، ودعاه إلى الكمال والتقرّب إليه ولكن باختياره، وجعله مسؤولًا عن أعماله، فيمكن للإنسان بتحصيل معرفة الله وعبادته أن يتكامل ويتعالى حتّى يصل إلى مقام أعلى من الملائكة المقرّبين، كما يمكن له أن يُعرض عن معرفة الله ويتنازل حتّى يهبط إلى مقامٍ أدنى من الحيوان.

وقد جعل الله تعالى حاجات الإنسان لمعاشه في الأرض ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[3]، وأعطاه من القدرة الفكريّة والبدنيّة ما هو لازمٌ له لاستخراج النعم الإلهيّة المخبوءة في الأرض، حتّى يستمتع منها لنفسه ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[4].

هذه هي المبادئ الإسلاميّة للتقدّم، في مقابل الفكر الغربيّ الذي يرى الإنسان موجودًا مادّيًّا ومرهونًا لنفسه، يعمل ما يشاء ويحكم ما يريد. وتنتهي حياته بالموت وليس له حافزٌ في حياته إلّا إشباع غرائزه، ولا يرسم جهة حركته إلّا غرائزه وشهواته، ولا يستعمل عقله إلّا كآلة لازدياد لذّاته الدنيويّة، لا هو مأمورٌ من قبل الله، ولا هو مسؤولٌ في قباله.

(١) سورة التوبة، الآية ٤٩.
(٢) سورة ق، الآية ٢٢.
(٣) سورة الأعراف، الآية ١٠.
(٤) سورة هود، الآية ٦١.

فإنسان الإسلام يفترق تمامًا عن إنسان الفلسفات المادّيّة والوضعيّة.

٦. الحكم. إنّ الصلاحيّات الفرديّة في الحكومة الإسلاميّة مسألةٌ مهمّةٌ جدًّا، فكلّ من يريد مباشرة الحكم في أيّ مجالٍ من مجالات الحكومة، لا بدّ له من إحراز ما يصلح للحكومة في وجوده، أو يسعى لإيجاد الصلاحيّات في نفسه، وإلّا فلا يجوز أن يتصدّى لإدارة الأمور. ومن تلك الشروط وجود الكفاءة اللازمة للإدارة من العلم، والتجربة، والمهارة، والعدالة، وعدم الاستعلاء، وعدم الاستئثار، وعدم الإسراف. قال الله تعالى في شأن فرعون: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾[1]. فالاستعلاء أمرٌ منفيٌّ في الحاكم، ولا يجوز للحاكم أن يستعلي، وليس للمستعلي أن يتقبّل المسؤوليّة، ولا يجوز للناس أن يجعلوه حاكمًا وإمامًا للمجتمع. والاستئثار أيضًا أمرٌ منفيٌّ في الحكم، قال أمير المؤمنين عليه السلام في شأن بني أميّة: «يأخذون مال الله دولًا وعباد الله خولًا...»[2]، فمن المبادئ الأساسيّة للتقدّم، أن يحكم الصالحون المجتمع.

٧. الرؤية غير المادّيّة للاقتصاد. فإنّ كثيرًا من المشاكل التي يعاني منها الناس في الدنيا، ظهرت من ناحية الرؤية المادّيّة للاقتصاد والثروة والنقد، وقد جاء الاستعمار والاستضعاف حصيلةً لهذه الرؤية.

أمّا الإسلام فيهتمّ كثيرًا بالثروة، وإنتاجها، وبثّها، وتوزيعها، ولكن بالرؤية المعنويّة إليها، حتّى لا تُستعمل للفساد والسيطرة والإسراف. يقول الله تعالى، نقلًا عن قولٍ من آمن بموسى عليه السلام، لقارون: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[3].

إنّما حصلت «التنمية» في بلاد الغرب - عمومًا - نتيجة الاستعمار، إذ إنّ الثروة العظيمة التي حازت عليها الدولة الإنجليزيّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت من الاستعمار والسيطرة على البلاد الشرقيّة، ولا سيّما الهند. أمّا الشعوب التي تؤمن بحرمة الاستعمار والاستضعاف والغارات والغصب لثروة الشعوب المضطهدة، فلا يكون التقدّم عندها حيازة الثروات بهذه الطرق.

٨. التقدّم والعدالة. من المؤشّرات في التنمية الاقتصاديّة هي معدّل الناتج القوميّ، فنفترض أنّ الناتج القوميّ لدولة ألف مليارٍ في السنة، وفي مقابلها دولةٌ أخرى ليس لها إلّا عُشر ذلك الناتج القوميّ، فهل من الصحيح بأن نعتبر الأولى ذات تقدّم أكبر من الثانية؟ كلّا، بل لا بدّ أن نسأل عن كيفيّة توزيع هذه الثروة الهائلة في العائلات. فلو وجدت في الدولة الأولى، مثلًا، عائلاتٌ تعيش في ضيقٍ شديدٍ بحيث ليس لهم ظلّ بيتٍ يستريحون تحته، أو لا بدّ لهم أن يشتغلوا ١٤ ساعةٍ يوميًا حتّى يحصلوا على قوتهم الوضيع، فليس هذا تقدّمًا في رؤية الإسلام،

---

(١) سورة الدخان، الآية ٣١.

(٢) نهج البلاغة، رقم ٢، من كتاب له ﷺ إلى أهل مصر لمّا ولّى عليهم مالك الأشتر.

(٣) سورة القصص، الآية ٧٧.

بل لا بدّ من تقليل الفواصل الكبيرة في دخل العائلات، والفواصل في مستوى الرفاهية بين المناطق الجغرافيّة، ورعاية المساواة في انتفاع الفرص والإمكانات العامّة، والمكافحة ضدّ الفساد الماليّ والاقتصاديّ، والإسراف، وتضييع الأمور، وتقديم أقرباء الحكّام وحواشيهم وأهل الخداع والحيل.

ساحات التقدّم.

للتقدّم أربع ساحاتٍ أساسيّةٍ مهمّة:

الأولى: ساحة الفكر

لتحقيق التقدّم لا بدّ من الحركة نحو تحقّق مجتمع متفكّر، وهذا درسٌ قرآنيّ. فانظروا كم مرّة جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1] و﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[2] و﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾[3] و﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ﴾[4]، فلا بدّ لنا أن نبذل جهودنا لازدياد التفكير، وغليان الأفكار في المجتمع إلى مستوى حقيقة واضحة جارية. وهذا الأمر يبدأ مع نخبة الناس ثمّ يجري إلى آحادهم، ولهذا الأمر إلزاماتٌ من جملتها أن ننظّم التعليم والتربية ووسائل الإعلام من مجاريها، فلا بدّ أن يُلاحظ هذا في البرامج.

الثانية: ساحة العلم

إنّ العلم حصيلة الفكر، ومن حسن الحظّ أن الحركة العلميّة قد بدأت منذ سنين متماديةً بين الشباب المؤمنين، فلا بدّ من مضاعفة الإبداعات العلميّة والحركة نحو الاستقلال العلميّ، وتبديل العلوم بالفنون، واستمرار البحث والتعميق العلميّ.

وبهذا الصدد ليست أهمية العلوم الإنسانيّة أقلّ من العلوم الطبيعيّة، كالفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد، فلا بدّ للمفكّرين والأساتذة والطلّاب من إبداع النظر في هذه المجالات. ومن الضروريّ في مجال العلوم، التعاون بين البلدان كما هو معمول في رعاية الميزانيّة بين الصادرات والواردات في التجارات الدوليّة، وكلّ بلد تقلّ صادراته التجاريّة عن وارداته يحسّ بالخسارة في التجارة. كذلك في مجال العلوم، فلا بدّ أن يكون جريان العلم في البلاد متقابلًا، وأمّا لو كان هذا الجريان دائمًا من طرفٍ إلى جانبٍ آخر، فلا يتحقّق التقدّم للبلد المتخلّف في مجال العلم.

الثالثة: ساحة الحياة والعيش

---

(١) سورة يونس، الآية ٢٤. سورة الرعد، الآية ٣. سورة النحل، الآية ١١.
(٢) سورة النحل، الآية ١٢. سورة النحل الآية ٦٧.
(٣) سورة الأنبياء، الآية ١٠. سورة الأنبياء، الآية ٦٧. سورة المؤمنون، الآية ٨٠.
(٤) سورة محمد، الآية ٢٤. سورة النساء، الآية ٨٢.

مـن الخطـأ أن نهمل أهمّيّة المواهـب المادّيّة في الحياة، إذ لا بدّ لنـا أن نعتني كثيرًا بتوفّر الإنتاج، وازديـاد الكفاءة الإنتاجيّة، وارتقـاء المعلومات العامّة والخدمـات المدنيّة، وارتقاء معدّل العمر، وتقليل معدّل الوفيّات عند الأطفال، وقلع الأمراض المتفشّـية، والمكافحة ضدّ الفقر والجهل والفسـاد، وانعدام الأمن، والإضراب عن العمل بالقوانين. فلا بدّ من التقدّم في كلّ هـذه المجالات، بل وارتقاء مسـتوى رفـاه العامّة والعزّة والحرّيّـة والتعاون بينهم، ولكنّ المهم أن يكون هذا التقدّم مع الحفاظ على العناصر الأصليّة في الشخصيّة الإسلاميّة، والهويّة المسـتقلّة. فلو بلغ شـعبٌ أعلى نسبة في هذه المؤشّرات حال فقده شخصيّته الأصيلة، وهويّته الإسلاميّة، فلن يكون تقدّمه مطلوبًا مطلقًا.

الرابعة: ساحة المعنويّة

هذه السـاحة أهمّ من سـائر السـاحات، وهي روحهـا، ولا بدّ لأطروحة التقـدّم أن تُنظّم نظمًا يُنتج المعنويّة أكثر فأكثر. والمعنويّة لا تتنافى مع العلم والسياسـة والحرّيّة، ولا مع سـائر الساحات، بل، على العكس من ذلك، يمكن لمجتمع لا يرتبط بالله، ولا بالمعنويّة الإلهيّة، أن يسـتعمل العلم لإنتاج القنبلة الذرّيّة للسيطرة على سائر البلاد. وفي مقابل ذلك، فإنّ العواطف الإنسانيّة والعائليّة وإحساس المسؤوليّة بالنسبة إلى عامّة الناس من ضروريّات التقدّم الواقعيّ. فلو تحقّقت هذه المعنويّة، صـلحت الحياة الإنسـانيّة وتحقّق النموذج العالي للتقدّم، مواكبًا للعدالة المعنويّة في عصـر ظهور بقيّة الله الأعظم (أرواحنا فداه)، ومن ثمّ تبدأ الدنيا المطلوبة. واليوم، نحن في المراحل الابتدائيّة للعالم الإنسانيّ المتعالي.

جامعيّة الأطروحة التقدّميّة

لا بـدّ للأطروحة التقدّميّة أن تكون كنظام واحد، ذي أركان، وأجزاء، وأهداف، وخطوط عريضة. ولا بدّ من تحقيق الارتباط والتماسك بين أجزائها مع تعيين التقدّم والتأخّر في الأجزاء، وأن يكون الارتباط شاملًا للأبعاد المادّيّة، والمعنويّة، والفرديّة، والجمعيّة، مع رعاية مقتضيات الحياة الدنيويّة والإمكانيّات المتناسـبة للوصول إلى السعادة الأخرويّة، بالإضافة إلى الوسائل اللازمة للحركة نحو النموذج المثاليّ.

الاطّلاع على إشكاليّات التقدّم وطريقة مواجهتها

نحن نعلم أنّ التقدّم لا يتحقّق في البيئة المساعدة تمامًا، بل في حشد من الموانع المزاحمة داخليًا وخارجيًا، فعلينا أن ندرس تلك الموانع، ونهيّئ وسـائل المكافحة ضـدّها، فإنّ التقدّم بحاجة ماسّة للجدّ والاجتهاد، والكفاح العلميّ، والسياسيّ، والإعلاميّ، اليوم، أكثر من الحاجة إلى الكفاح العسـكريّ، والحركة نحو الغايات تحتاج إلى تحمّل العناء والمجاهدة والاستعانة بجميع الإمكانيّات والاستعدادات مع نوايا إلهيّة خالصة، بلا إحساس بالتعب والفشل.

مؤشّرات التقدّم

من ملزومات تحقيق التقدّم وضع المؤشّرات لإمكان قياس الوصول للغايات المطلوبة، لا فقط بالنسبة للأبعاد الماديّة، بل لسائر الأبعاد أيضًا. فعلينا أن نبدّل الأهداف الكيفيّة إلى مؤشّرات كميّة، وهذا الأمر ممكنٌ كما نرى في الروايات المنقولة عن النبي الأعظم صلّى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام أنّهم أعلنوا درجاتٍ للإيمان مع أنّه من أرقى الكيفيّات. فلا بدّ من إعطاء التعريف الدقيق والواضح للأهداف، مع مراعاة الجامعيّة لهذه المؤشرات.

فإنّ وضع المؤشّرات يمكّننا من المقايسة للفصل بين الوضع الحاضر والوضع المطلوب في المستقبل، والاستعانة بالمؤشّرات تمكننا من وضع السياسات المناسبة، وتدوين البرامج، للوصول إلى الأهداف بصورةٍ متوازنةٍ ومنسجمة.

وضع المقاطع الزمنيّة للتنفيذ

الحصول على النموذج العالي للأطروحة يحتاج إلى فرصةٍ طويلة، ولا بدّ من إيجاد الحوافز القويّة وتقوية الرجاء والشوق، ثم تعيين المقاطع الزمنيّة المناسبة لطول المدّة، وملاحظة الإمكانات والفرص والموانع والمحذورات لكلّ مرحلةٍ من المراحل.

المصادر

- القرآن الكريم.
- نهج البلاغة.
- محمّد بن يعقوب الكليني الرازي ، الكافي.
- محاضرات الإمام الخامنه اي:

١ – الجلسة الاستراتيجية لتدوين الأطروحة الإسلاميّة – الإيرانية للتقدّم – مجموع المقالات – آذر ١٣٨٩.

٢ – الجلسة مع الأساتذة والطلاب، محافظة كردستان ١٣٨٧/٧/٢٧.

٣ – اللقاء مع طلاب كل البلاد ١٣٨٧/٧/٧.

٤ – اجتماع الزوار والمجاورين للإمام الرضا عليه السلام – في مشهد المقدس – ١٣٨٨/١/١.

٥ – غلام رضا مصباحي المقدم، خطوة إلى تدوين الأطروحة الإسلاميّة–الإيرانية للتقدّم، مجموعة مقالات، الجلسة الاستراتيجية، آذر ١٣٨٩.

الدكتور غلام علي حداد عادل[1]

نظرةٌ إلى آراء آية الله الخامنئي في الميادين العلمية والثقافية والتعليمية والتربوية

حين يردُ اسـم آية الله الخامنئي فإنّ أوّل ما يرتسـمُ في الأذهان من معالم شخصيته، صورته السياسـية «قائدًا للثورة الإسـلامية». إنّ ظهور مثل هذه الصـورة وهذا التصـوّر وإن كان أمرًا طبيعيًا لكنه لا يختزل معالم شخصيته بأكملها وكما هي في حقيقة الأمر.

إنّ آية الله الخامنئي بنظر أهل الفكر والثقافة شخصيةٌ ثقافيةٌ أكثرُ من كونه شخصيةً سياسيةً. ومـا جعله في الدرجة الأولى شخصـيةً ثقافيةً إدراكه العميق للرؤيا الإسـلامية، وأُنسـه الدائم بالمعـارف القرآنيـة، إنّ معرفته الفقهية إلى جانب القواعد والأركان العقلية والفلسـفية للفكر الإسلامي وللقيم الدينية ركنٌ أصليٌّ في شخصية آية الله الخامنئي. ومن المعالم الأخرى المهمة في شخصـيته الثقافية بُعـدُ نظره الفكـري وتطلعهُ إلى الآفـاق البعيدة، التاريخيـة والجغرافية واطلاعه على أوضـاع العالم المعاصر وأحواله ومقتضياته، ومن ميزاته الأخرى الاهتمام بعلم التاريخ وعشـق اللغة والأدبين العربي والفارسي على حد سواء. ومن خصائصه الأخرى شغفه الدائم بالمطالعة وقراءة الكتب، ولا يمكن لأحدٍ أن يتجاهل قدراته وموهبته في حقلي الخطابة والكتابة. ولقد أنشـئت بأمر من آية الله الخامنئي وبإشرافه طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، لا سيما في مرحلة تولّيه مهمة القيادة عشرات المؤسسات العلمية والثقافية في مختلف الفروع المتعلّقة بالعلوم الدينية والعلوم الإنسـانية والتي لا تزال حتـى الآن تعمل بجد واجتهاد في ظل رعايته. إنّ هذه الخصـائص كلّها وكثيرًا غيرها عناصـرٌ مكوّنةٌ لشخصـية رجلٍ تولّى منذ ٢٢ عامًا بعد رحيل الإمام (قدس سره) حبيبه ومثله الأعلى، قيادة الثورة الإسلامية في إيران على خُطى الإمام الراحل ونهجه واتجاهه.

(١) رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق.

سنسعى فيما يلي بعجالة إلى توضيح بعض تجلّيات شخصيته الثقافية والعلمية في قيادة إيران والأمّة الإسلامية.

أولًا: الثقافة

يرى آية الله الخامنئي أنّ الهدف الأصلي من الصراع والنضال اللذين خاضتهما الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني هو الوصول إلى الحياة الإسلامية الطيبة، ويقول بهذا الصدد: لقد انصبّت جهود القادة من البشر ورواد الإنسانية الكبار والأنبياء العظام والأولياء والمجاهدين في سبيل الله طيلة التاريخ على تأمين الحياة الطيبة للبشر.

وقال كذلك: لم تقم الثورة ليذهب أشخاصٌ ويأتي آخرون، وإنما قامت لتغيّر القيم ولتكون قيمة الإنسان في عبودية الله، أي أن يكون الإنسان عبدًا لله، يعمل لله، ويخاف الله، ولا يخاف أحدًا سواه، ولا يرجو غير الله ويتعب ويشقى في طريق الله ويتدبّرٍ في آيات الله، ليصلح العالم ويتأهب لإصلاح المفاسد العالمية والبشرية فيبدأ بنفسه، وليبدأ كلُّ واحدٍ منّا بنفسه.

ويعطي أهمية بالغةً إلى الهوية الثقافية والحصول على الاستقلال الثقافي، ويعتقد أنّ القوة الحقيقية تكمن في الثقافة. ولهذا السبب منذ السنوات الأولى لتولّيه القيادة حذّر من الهجوم الثقافي الغربي، ودعا إلى التنبّه لمواجهة الطرق المختلفة لهذا الاجتياح الثقافي وأساليبه. ويصف هذا الاجتياح بقوله: «الغارة الثقافية الليلية»، و«الناتو الثقافي».

يرى آية الله الخامنئي ضرورة التخطيط أو «الهندسة الثقافية» لحفظ الهوية الثقافية، والوصول إلى القوة الثقافية، ويعدُّ ذلك من الواجبات المهمة للمجلس الأعلى للثورة الثقافية. فبنظره الإسلامُ هو العنصر الأساسي المكوّن للهوية الثقافية للأمة الإيرانية، واللغة الفارسية ركنٌ آخرٌ من أركان هذه الهوية، التي يجب المحافظة عليها وتنقيتها من شوائب الألفاظ الغربية التي يتضاعف هجومها يومًا بعد يوم؛ ويرى من المهم الاهتمام بالثقافة العامّة التي تمثّل الجانب القيمي والاعتقادي في سلوك عامة أبناء الشعب وأقوالهم على مستوى المجتمع بأكمله، ويطلب إلى الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والوعظية والإرشادية كالإذاعة والتلفاز إلى تعريف حسنات المجتمع وعيوبه للسعي بمختلف الطرق إلى إصلاح الثقافة العامة والارتقاء بها.

ثانيًا: التعليم والتربية

يرى آية الله الخامنئي أنّ «التعليم والتربية» الوسيلةُ الأهم في متناول الدول والشعوب لإصلاح الثقافة والارتقاء بها ممّا هي عليه إلى الوضع المنشود. إنّ التغيّر في الثقافة لن يحصل من دون التغيّر الجذري في التعليم والتربية. لذلك يجب أن تُبذل الهِمَم لإيجاد تطورٍ عميقٍ

وجذري لتخليص البلاد من طرق التعليم والتربية التقليدية والتخلّي عن الأساليب القديمة البالية ورميها بعيدًا، وفي هذا السبيل، أولى إعداد المعلمين الأكفاء، وتأليف الكتب الدراسية المناسبة اهتمامًا بالغًا. وفي التعليم والتربية يركّز باستمرار على أهمية «التزكية والتربية» وأولويتهما إلى جانب التعليم. كما عدّ التربية الأخلاقية والتربية القرآنية من أولى واجبات المعلمين والمسؤولين عن أمور التعليم والتربية.

إن آية الله الخامنئي في لقاءاته المستمرة بالمعلّمين يطلب إليهم أن يكونوا جديرين بحمل الأمانة وإيصالها إلى أبناء هذا الشعب، وأن يصنعوا من كل واحدٍ من تلاميذهم إنسانًا تقيًا صالحًا عفيفًا شريفًا وأصيلًا وخيّرًا ومتفائلًا معتمدًا على نفسه غير فاقد للأمل ومجتهدًا ومحبًّا للعمل والجد، وإنسانًا عالمًا ومفكرًا وباحثًا ومحقّقًا مهتمًا بمصالح بلاده، ومساهمًا في تقدّمها ورُقيّها.

وهو يعتقد أن لا إمكانية للتغلّب على التخلّف الشديد والمزالق التاريخية الفادحة التي حملتها الأمّة لسنوات عديدة قبل الثورة، إلا من خلال الشروع بإصلاح التربية والتعليم.

ثالثًا: الجامعة

كان لآية الله الخامنئي منذ عهد الشباب وقبل انتصار الثورة الإسلامية لسنوات عديدة علاقةٌ وثيقةٌ بالجامعيين ومعرفةٌ بالجامعة. وكثيرون من الذين كانوا قبل الثورة يتأثرون بخطبه الدينية ويقرأون ما يكتبه، كانوا من الجامعيين. كما كان منذ بداية الثورة الإسلامية قبل تولي مسؤولية رئاسة الجمهورية ومسؤولية القيادة، يشاركُ بشكل منتظم ودائم في اللقاءات الجامعية، وفضله في توضيحه وشرحه للمعارف الإسلامية لهم، يجيبُ عن الشبهات التي تطرأ على أذهانهم.

وكما أنّ الإمام الخميني كان يرى أن سعادة البلاد تكمن في الوحدة بين الحوزة والجامعة (المصالحة بين العلم والدين)، يولي آية الله الخامنئي اهتمامًا خاصًا كذلك بالأوضاع الدينية والمعنوية والأخلاقية والتقدّم العلمي، كذلك في الجامعات. لقد أكّد مرات عديدة على وجوب أسلمة الجامعات، وأنشأ مؤسسة تتولى مسؤولية اختيار علماء الدين المناسبين، للتواجد في الجامعات، ومساعدة المدراء والمسؤولين فيها، وكذلك الأساتذة والطلاب. فضلًا عن ذلك، أكّد حضرته لا سيما في السنوات الأخيرة على ضرورة «تطوير العلوم الإنسانية» فهو يعتقدُ أننا في العلوم الإنسانية نكتفي بترجمة كُتب الغربيين وتدريسها في الجامعات فنحكم بلادنا بأيدينا من وجهة النظر والثقافة والأخلاق الغربية. فإذا استمرينا على هذا الوضع لن نتمكن على الإطلاق أن نُنشأ بلدًا إسلاميًا. وفي الوقت الراهن هناك مجموعات من أساتذة الجامعة ورجال الدين في حوزة قم العلمية يعملون متعاونين، بإشراف المجلس الأعلى للثورة الثقافية ويبحثون معًا طرق التغيير والتطوير للعلوم الإنسانية.

رابعًا: الإنتاج العلمي

يرى آية الله الخامنئي أن التخلّف العلمي للبلدان الإسلامية هو من عوامل سيطرة أعداء الإسلام على المجتمعات الإسلامية. إنّه يعتقد أنّ السلطة والثروة والإمكانات التي تحظى بها الدول المتسلّطة إنما هي نتيجةٌ لتقدّمها العلمي والبلاد المتخلّفة علميًا، بحاجةٍ إلى الآخرين في حقل الصناعة والتبعية للأجانب اقتصاديًا، وهذه كلها أسباب قصورها عن نيل استقلالها الثقافي والسياسي.

إنه يرى أنّ مواجهة سيطرة الأجانب غير ممكنة من دون العلم، لذلك دعا في السنوات التي أعقبت انتصار الثورة، لا سيما في السنوات الاثنين والعشرين الأخيرة مرات ومرات المسؤولين الإيرانيين والقيّمين على أمور الجامعات والأساتذة والطلاب إلى تأسيس «النهضة العلمية» و «الثورة المعلوماتية» ليزدهر من خلالها الإنتاج العلمي في البلاد. إنّه يؤكّد على ضرورة تأسيس مراكز تنظير؛ أعني وضع النظريات في الجامعات وتشجيع الطلاب والأساتذة على طرح أفكارهم الحديثة في بيئةٍ حرّةٍ، وأن يقوموا بالتقويم والنقد العلمي والمنطقي.

إنّ آية الله الخامنئي يعتقد أنّ الطلاب الشباب لا سيّما ذو المواهب، والنخب، هم الرساميل الأساسية للثروة الإنسانية، ويجب العمل على توظيف هذه المواهب داخل البلاد لمصلحة التقدّم العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية؛ وهو يشجّع الطلاب على امتلاك الشجاعة العلمية وكسر حواجز العلم وتطوير المعرفة.

يمكننا القول: إنّه بمعدّل متوسّط يقابل كل شهر مجموعات من رؤساء الجامعات والأساتذة والطلاب والباحثين والمخترعين والمتخصصين ويحاورهم، ويزور معارضهم ويطلع على اكتشافاتهم العلمية والبحثية.

إنّ اهتمامه هذا وملاحقته ومتابعته جعل بلدنا يُحسب في السنوات العشرين الأخيرة في فروع مثل: «الفيزياء الذرية» و «الهندسة الوراثية» التي هي فرع من «التقانة الحياتية» كما وصل إلى مرحلة متقدّمة جدًا من التطور في علم الطب وإنتاج أنواع العقاقير القيّمة والجديدة. كما أنّ التطور الذي أصابته إيران في علوم الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية والصناعات العسكرية الدفاعية أمرٌ لافت للنظر.

خامسًا: الحوزات العلمية

إنّ آية الله الخامنئي بصفته مرجعًا دينيًا متخرّجًا من الحوزات العلمية جرّب الدراسة في الحوزات العلمية في قم ومشهد والنجف، يعرف تمام المعرفة الحوزة، ويُدرك ما لدورها ومساهمتها في تحقيق طموحات وآمال الأمة الإسلامية المتمثلة في تأمين الحياة الإسلامية

الطيبة والتطور المعنوي والأخلاقي. إن آية الله الخامنئي في الواقع ينظر إلى الجامعة بعين وإلى الحوزة بالعين الأخرى، ويتابع تطورهما وما يطرأ عليهما من تغيير.

إنه يوصي الطلاب وعلماء الدين الشباب دائمًا أن يهتموا بالجوانب المعنوية والأخلاقية، ومراعاة التقوى وعدم التلوث بآفة طلب الدنيا، ويعدّ هذا الجانب في تعاليم الحوزة وتقاليدها كالروح في جسد الحوزة. فضلا عن ذلك هو يرى أنّ الاهتمام بسنّة السلف الصالح في استنباط الأحكام الفقهية والاجتهاد أمرًا أساسيًا، ويحسب هذه السنّة الراسخة قاعدةً من القواعد البنيوية للحوزة. ومن مستلزمات هذا الأمر التي لا يجب أن تغيب عن البال مطلقًا احترام علماء الحوزة الكبار ومراجع التقليد.

لكنّ التأكيد على الاهتمام بسنّة السلف الصالح لا يجب أن يحول دون تجديد أساليب التدريس والبرامج الحوزوية ومحتوى الدروس. يجب أن تكون السنّة سندًا ومهدًا مناسبًا للتجديد، والتجديد يجب أن يُضاف إلى السنّة ويغنيها من أجل الأجيال القادمة.

النقطة المهمة هنا، هي أنّ الحوزة لا يجب أن تكون معزولة عن القضايا السياسية والاجتماعية، ويجب أن يقف علماء الدين في الصف الأول في الجهود المبذولة لحماية الثورة الإسلامية وتعزيزها، ويجب أن يدركوا علاقة الأمور الاجتماعية والسياسية بالحوزة، وأن يؤدّوا واجبهم في هذا السياق.

يجب أن يكون عالم الدين عالمًا بزمانه، ومصداقًا للحديث الشريف المروي عن الإمام الصادق عليه السلام: «العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس». يجب أن تُعرّف الحوزات العلمية العالم المعاصر برجال الدين، وتجهّزهم بمستلزمات الحياة ونشر الدين في هذا العالم. إنّ إحدى نتائج هذا الأمر هي الدقّة في طريقة التبليغ، ومن الضرورات معرفة شروط التبليغ ومستلزماته وما يجب أن يقال وما يجب أن يُسكت عنه.

يجب على إدارة الحوزة أن تتطور آخذةً في الاعتبار الآفاق الجديدة التي فتحتها الثورة الإسلامية أمام عيون الحوزويين والواجبات الجديدة التي وضعتها على عواتقهم.

إنّ أسلوب وبنية الإدارة في مرحلة الحكم الغير إسلامي لا يمكن أن تُلبيا التوقعات المنتظرة من الحوزة في مرحلة الحكم الإسلامي. إنّ الكثير ممّا قيل في موضوع الحوزات العلمية يصدق بالنسبة إلى الطلاب الإيرانيّين وغير الإيرانيين على حد سواء.

إن آية الله الخامنئي في اهتمامه بأمور الحوزات لا يُغفل دور الطلاب غير الإيرانيّين أيضًا وقد خاطبهم بقوله: «أنتم لستم ضيوفًا في إيران وإنما أنتم أصحاب الدار».

سادسًا: تعليم النساء وتربيتهنّ

إنّ آية الله الخامنئي يولي اهتمامًا خاصًا بتعليم النساء وتربيتهن، فالنساء لسن فقط نصف المجتمع من حيث عددهن، وإنّما لأنّهن مربّيات للنصفين من الرجال والنساء من أجيال المستقبل، ولهنّ دورٌ أساسي لنجاح وفلاح المجتمع.

إنّ آية الله الخامنئي يشجّع النساء ويرغّبهن باستمرار باكتساب العلم بما في ذلك العلوم الجامعية والحوزوية، وهو أيضًا يراعي هذا الأمر في حياته العائلية وفي تربية أولاده.

وهو يحذّر النساء من الوقوع في فخ الدسائس والمؤامرات الأخلاقية والفكرية للغربيّين، ويؤكّد على مشاركة النساء في الميادين الاجتماعية المختلفة بما في ذلك السياسة والإدارة والتعليم والتربية والخدمات المناسبة لطبيعتهنّ.

إنّ آية الله الخامنئي يولي أهمية كبرى لدراسة النساء في الجامعات ولدراستهنّ أيضًا في الحوزات العلمية المخصّصة للسيدات. لقد تأسست في مرحلة قيادته حوزاتٌ علميةٌ عديدةٌ للسيدات في جميع أنحاء البلاد وازدهرت.

إنّه يأملُ أن تتجدّد شخصية المرأة المسلمة وفقًا للمبادئ والقيم الإسلامية، وأن تتغير صورة المرأة المسلمة المختلطة بالجهل والخرافة والنظرة السطحية وعدم المسؤولية ويحلّ محلّها العلم والعقلانية والعفة والإدارة والمسؤولية، وتكون هذه العناصر هي العناصر الأساسية المكوّنة لشخصية المرأة المسلمة.

إنّ الثورة الإسلامية يجب أن تقدّم أنموذجًا جديدًا للمرأة المسلمة في العالم المعاصر.

إنّ ما قلناه في هذه المقالة إنّما هو تقدير مختصر ومكثف من بعض أفكار وآراء آية الله الخامنئي، ولا يمكنها بالتأكيد أن تقدّم تعريفًا كاملًا ودقيقًا لشخصيته العلمية والثقافية.

في هذه المقالة عائقان أحدهما عائق الوقت، والآخر عائق محدودية معرفة الكاتب وقدرته. وفي كل الأحوال نأمل أن نكون قد وُفقنا في تحقيق الهدف ممّا قلناه. وصحيحٌ ما قيل: «إنّ ما لا يُدرك كله لا يُترك جُلّه».

الأستاذ إدريس هاني[1]

الاجتهاد الممانع في الثّقافة والاجتماع: قضايا التربية والأسرة والثقافة في فكر الإمام الخامنئي

مقدمة:

نتنـاول هنـا واحدةً من أبرز القضـايا التي أثارت اهتمام السـيد علي الخامنئي، وشـكلت موضوع خطابه الفكري والفقهي، ألا وهي مسألة الممانعة في مدياتها المختلفة وعلى رأسها الممانعة ضـد الغزو الثقافي. وفي هذا المحور يعنينا الحديث عن موقع الممانعة بشـكلٍ عامٍ في خطاب السـيد القائد، ومدى تجليّاته في الميادين السياسـية، والاقتصـادية ،والعسـكرية، والثقافية؛ أي ما يعزز فكرة أنّ كل ما يمتّ لسـائر القطاعات الاجتماعية أُصبح منصـهرًا في مقولـة الثـورة والممانعة. وبعد ذلك سـيتبيّن كيف أن للغـزو الثقافي منافذ وثغرات في جسـم المجتمع طيّعة على الاختراق لا سـيّما في زمن ثورة التواصـل والاتصـال اللذين تتحكم بهما القوى الغربية التي جعلت من الثقافة مجالاً للحرب. وعادةً ما يتحقق هذا الغزو من منافذ عدّة سـنذكر منها على سـبيل المثال لا الحصـر: مجال التربية والتكوين ،ومجال الفنون الجميلة، ومجال المرأة. سـنتطرق تباعًا إلى بعض آراء السـيد علي الخامنئي بخصـوص هذه القضـايا المتشـعّبة والتي تعطينا فكرةً عن أُسـلوبه في تدبير هذه المشـكلات من موقعه كمفكرٍ وفقيهٍ وقائد ثورة. وتحديدًا في مجال ما يمكن أن نسـمّيه بالأمن التربوي (إنماء التعليم وتحصينه)، والأمن الاجتماعي (تحصين وتطوير وضعية المرأة والأسرة)، والأمن الثقافي (تنمية وتحصين الفنّ ومفهوم الجمال).

---

(١) باحث مغربي.

معجمٌ ثوريٌّ جديد

فتحت الثورة الإسلامية في إيران صفحةً جديدةً في سائر مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية. إنها حدث كبير تغيرت بموجبه سياساتٌ إقليميةٌ ودوليةٌ نظرًا لموقعية إيران الكبيرة في المنطقة، ونظرًا لقوة الحدث الثّوري الذي اكتسب خاصية الثورات العالمية الكبرى من حيث هي ثوراتٌ متعدّيةٌ في تأثيراتها الإقليمية والدولية. ومما يميزها عن كثير من نظيراتها، أنها اصطنعت لنفسها معجمًا ثوريًا خاصًّا كان له تأثيرٌ على المفاهيم المقابلة في سائر الأدبيات الثورية، كما فرضت حالةً مفهوميةً ومنهجيةً مختلفةً لمقاربتها. وإذا لم نقف على هذا المعجم الثوري الجديد، سنخطئ، لا محالة، في مقاربة الكثير من جوانب هذه التجربة، كما سنخطئ في تقدير خطابها السياسي والرّوحي والثقافي. لقد استلهمت الثورة مفهوم الاستكبار والمستضعفين في الأرض وكرسته في أدبياتها. وقد بات لهذا المفهوم أثرٌ فريدٌ في سياق شاعت فيه تقسيماتٌ أخرى للمجتمعات والطّبقات والمنظومات. فالليبراليون قسّموا العالم إلى متقدّمٍ ومتخلّف.. غنيٌّ مصنّعٍ وفقيرٍ زراعيٍّ.. عالمٍ حرٍّ وعالمٍ مستبدٍ.. شرقٍ وغربٍ... هذا بينما قسّمه الماركسيون إلى إمبرياليةٍ وشعوب كفاحٍ.. إلى رأسمالية واشتراكية.. كما قسموا الطبقات إلى بورجوازية وعمالية... في حين تحدّث المعجم الثوري الإيراني غداة الثورة عن مستكبرين ومستضعفين.. عن الاستكبار العالمي والشعوب المستضعفة. لقد ركّزوا دائمًا على وضوح الإسلام بالنّسبة إلى الجماهير. وكان هذا المفهوم إسلاميًا في متناول كل النّاس. فالمستكبرون وأدواتهم موجودون في كل مكان لا تحدّهم جغرافيا ولا يؤطرهم تاريخ. لكل عصر مظاهره من الاستكبار والاستضعاف. ولا تتزاحم هذه المفاهيم، بل يمكن القول إن المعجم الثوري الإيراني تبنّى مفهومًا واسعًا ومستوعبًا لكل أشكال التقسيمات الأخرى وحاكمًا عليها. فالاستكبار يشمل أداء الامبريالية والرأسمالية المتوحّشة كما يشمل أداء الطبقات البورجوازية غير الوطنية والكومبردورية، وكذلك المستضعفون في الأرض تشمل كل مظلوم وكلِ مستضعف، وهي بذلك تشمل معنى الفقراء والمهمشين والعمّال. وقد استطاعت الثورة أن تحتوي بشعارها هذا كلّ القوى السياسية والاجتماعية في إيران بما في ذلك الأحزاب القومية، والشيوعية، والدينية، بسبب سعة الشعار وإجماله. ومع ذلك يبدو أنه شعار لا يدين التّمايز الطبيعي بين أهل الكسب والعمل. فالثورة إسلامية تؤمن بالعدالة الاجتماعية لكنها لا تصادر الرأسمال والمبادرة الفردية والملكية الخاصّة. لذا فمعنى المستضعفين في الأرض قد يشمل حتى أصحاب الملكية الخاصة والأثرياء بالمال المشروع والحلال إن كان موقفهم هو نفسه موقف سائر المستضعفين. كما أن معنى الاستكبار يشمل حتى الفقراء والمهمّشين إن كانوا أعوانًا للظالمين ضدّ المستضعفين. إنهما معنيان أخلاقيان وثوريان أكثر مما هما معنيان اقتصاديان.

ومع أن الثورة لم تتحدث عن التقسيم التقليدي: عالم شرقي وعالم غربي، إلاّ أنها تحدثت عن الغرب كحقيقة حضارية وثقافية وسياسية، ولم تتحدث عن الغرب كحقيقة جغرافية أو عنصرية. وكان هذا واضحًا، فالإيرانيون كانوا في فترات سابقة ملهمين لكثير من الأفكار الغربية. واهتمام الفلاسفة الألمان وغيرهم بالتراث والآداب الفارسية ظل مستمرًا حتى حين، وربما اعتبروا أنفسهم امتدادًا للآرية الإيرانية وهو ما ألهمهم التّميّز والإحساس بالتّفوق حتى داخل المجال الأوروبي. ومنذ النهضة وحتى العصر الحديث المتأخّر، كان هذا الحضور للآرية الفارسية واضحًا في اهتمامات الأوروبيين. يتحدّث توماس مور عن جزيرته الملهمة لعصر النهضة والأنوار على أنّ لغة أهلها هي الفارسية. كما اختار نيتشه لحكيمه الذي قارع به انسدادات الحداثة شخصية زرادشت الفارسي. وتجلّى هذا التأثير من خلال رسائل فارسية لمونتيسكيو. وتستمر الرّحلة إلى التأثير الإيراني على فينومينولوجيا هنري كوربان الفلسفية والدّينية. فهم يلتقون مع الغرب في مشتركات كثيرة كما يختلفون معه في نوازع كثيرة. في بعضها أثاروا دهشة الغرب من سحر التراث الفارسي وكانوا مثالاً لشرق عجائبي. غير أنّ الثورة الإسلامية في إيران، وحيث جاءت في سياق تاريخي محكوم بالحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين وحلفين لا ثالث لهما إلاّ ما كان من أمر دول عدم الانحياز حيث لم يكتب لحلفهم هذا النّجاح، نظرًا لقوّة جذب المعسكرين ونظرًا لكون الكثير من أعضاء عدم الانحياز كانوا موضوعيًا مزدوجي الانتماء والميل، فكان بعضهم محسوبًا كحليف للاتحاد السوفياتي أو حليف للغرب. وفي وقت دقيق وحسّاس مثل هذا رفعت الثورة الإسلامية شعار: لا شرقية ولا غربية. وقد اجتهدت في طريق مأسسته وتكريسه في ثقافة وشعور المجتمع الإيراني. وقد كانت إحدى أسباب استفادة الجمهورية الإسلامية في إيران وعدم تضرّرها من انهيار الاتحاد السوفياتي وحالة الحصار الدّولي عليها، هو اجتهادها في تطبيق هذا الشعار وتحويله إلى برنامج عمل، قادها في نهاية المطاف إلى مستويات من الاكتفاء الذّاتي والتمكّن والممانعة. وكان إلى جانب ذلك، بل لنقل: إنه الأصل الذي تفرعت عنه كل هذه الشعارات، هو شعار العودة إلى الذّات. وكل الابتكارات التي عرفتها هذه التّجربة تعود إلى هذا المبدأ الذي رافق الإيرانيين منذ بدايات الثورة وحتى اليوم. فالفرادة تكمن في أنهم اصطنعوا لهم النموذج الخاص وبنوا تجربتهم بعيدًا عن تأثير الشرق والغرب. ولم يكونوا مجبرين تحت وطأة هذا الإحساس العارم بالعودة على الذّات إلى الانضواء تحت أي راية أخرى غير رايتهم الوطنية وتراثهم الإيراني والإسلامي. وقد ساهمت هذه الشعارات التي ترجمت إلى برامج عملية جادّة في تكريس حالة الممانعة في سياق أدرك خلاله الإيرانيون أن معركتهم مع الغرب هي معركة نموذج وفكر ومشروع حضاري، وليست معركةً عسكريةً فحسب قد تكون وقد لا تكون بحسب شروط التّدخل العسكري وإمكانيات الممانعة. إنّ الممانعة في هذه التجربة ليست شعارًا، بل هي مصير حتمي. وهي لازمةٌ عن كل الأفكار والمفاهيم التي آمنت بها

الثـورة الإسـلامية فـي إيران. فلا يعقـل وجود ثورة مـن دون مقاومة وممانعـة. وإذا اعتبرت مرحلة التأسـيس للقيم الثورية جهادًا وثورة، فإنّ عهد القيادة الجديدة كان موسـومًا بالمقاومة والممانعة الشّـاملة. لنتصور لحظةً واحدةً أن الثورة الإيرانية كانت ليبراليةً أو شيوعيةً ولم تكن إسـلامية! لسنا إذًا في وارد إقامة مقارنة افتراضية بين أشـكال من الثورة بحسب الأيديولوجيا التي انطلقت منها وانتصـرت لها، لكننا حتمًا كنا سـنجدنا أمام حدث لن يثير كل هذه الجلبة لدى الكتلة الغربية. إن إيران شـيوعيةً سـيدخلها في تبعية استراتيجية لروسـيا بينما هي ليبراليةً ستصبح في وضع ثكنة غربية متقدمة في الشرق الأوسط. ثمة إذًا ما تفرضه أيديولوجيا الثورة، يتعلـق الأمر هنا بالإسـلام. وهذا لا يعنـي أن إيران قبل الثورة لم تكن إسـلامية، بل المعنى هنا يتعلق بما يختزله العنوان نفسـه: العودة إلى الذات. هذه العودة لم تشكل سببًا رئيسًا في جملة التحديات التي واجهتها إيران ضـد الغرب الذي يحدد موقفه الاسـتراتيجي من الدول بمدى حضـورها ضـمن محاور الأحلاف، بل يفرض عليها مسـؤوليات كبرى. لقد كافحت إيران لكـي تحـد من خطر التربص الخارجي إلى حدٍّ مكنها من شـحذ إمكاناتها الدفاعية وترسـيخ مناعتها وتأكيد دورها التحرري على مسـتوى اسـتقلالية القرار، وهو أمر قلما تعنى به وسائل الدعاية المضـادة، على الرغم من صـعوبة المنجـزات التي يمكن أن تحققها ثورة في سـياق حسـاس من اسـتفراد قطبين بكل أحـداث العالم في إطار الحرب البـاردة. كما كافحت على صـعيد رمزي لتأكيد صـدق اختيارها في ظل مناخ غير مشـجع على التنمية، خصوصًا نتيجة الحرب واسـتمرارية الحصـار الاقتصـادي. وكان الهـدف من التحدي الثانـي الحؤول دون تحقيق إيران لنموذجها بموازاة مع التشـويه الذي بلغ ذروته طيلـة الحرب العراقية–الإيرانية. في هذا المناخ الذي لا يشـجع حتى على البقاء، اتضـح أن إمكانات الثورة الإسلامية في إيران كانت أقوى من كل تلك التحديات. إذا كان هذا الذي افترضـناه صـحيحًا، فإن ثمة افتراضًـا أبسـط من ذلك: ماذا لو خليت الثورة لنفسها دون إشـغالها ماديًا ومعنويًا بمشكلات الحرب والحصـار؟! يرى الإيرانيون أن سـنوات الحرب والحصـار علمتهم الكثير مما كان سـببًا في توجهاتهم نحو الاكتفاء الذاتي. وهذا صـحيح أكثر إذا اعتبرنا أن ذلك لم يفعل أكثر من تعزيز قناعتهـم الأيديولوجيـة التقليدية في ضـرورة العودة إلى الذات. ذلك لأن هذه العودة ليسـت مفروشـةً بالورود، كمـا أن العودة إلى الذات تتطلب في الدرجة الأولـى اعتمادًا على الذات. إننا لن نعود إلى ذات لسـنا واثقين من إمكاناتهـا الخلاّقة. ففي عالم لا يمكن للدول القوية بله الدول الرابضـة في المنظومة الثالثية أن تستقل بنموذجها السياسي والتنموي، استطاعت إيران أن تحـول نزاعها مع العالم الغربي من نزاع حول حقها في المسـاعدات من الدقيق والحنطة إلى نزاع حول حقها في آخر مسـتويات التقنية الحديثة: التقنية النووية. ولأنها لم تكن غربيةً، بـدت الثورة الإسـلامية غريبةً فـي نموذجها لأن مجـرد الحديث عن مبدأ العـودة إلى الذات بمدلولها العميق يكرس هذه الغرابة في زمن لا يؤمن بالفراغ النموذجي كما لا يؤمن بموجب

الإجمـاع المركب بين القطبين المتحكميـن في العالم بوجود طريق ثالـث لهما. واليوم بعد انهيـار القطب الشـرقي، باتت الثنائية واضـحةً: أما التغريـب أو الغرابة. اسـتطاعت إيران أن تخـرم مبدأ الثالث المرفـوع في منطق سياسـات الحرب الباردة لتقـدم نموذجها جاعلةً من التحرر الوطني معيارًا للانعتاق الجماعي للأمة. كما اسـتطاعت أن تخرم مبدأ الثالث المرفوع فـي معادلـة: إما الغـرب أو الغرابة، لتقـدم تحديًا كبيرًا بـات يتهدد الغرب في أصـل خياراته وثقافته. كانت الثورة إذًا مركبةً وليسـت بسيطةً. ذلك لأنها منذ الوهلة الأولى أدركت مفاسد الليبرالية التي كانت شرارتها واضحةً في إيران الشاهية لا سيما وقد امتزجت بنزعتها القومانية المفرطـة. إحـدى النتائج المفترضـة للبرالية الإيرانية أن تخسـر محيطها العربي والإسـلامي وتكتفـي بتحالف غربي وإسـرائيلي دون أن تحقـق ازدهارًا حقيقيًا للشـعب. ولو أنها كانت شـيوعيةً لـكان مآلها، وهي الرابضـة على سـفوح الاتحـاد السـوفياتي يومها، أن تنضـم إليه ويصـيبها من هوانه ما أصـاب سـائر دول الاتحاد. لقد جاءت الثورة الإسلامية في إيران لكي تعزز الأرضـية الحقيقية والجادة التي سـيقف عليها مبدأ العودة إلى الذات من خلال اسـتعادة تراثها الديني كضـامن لهذه الروح معززة بأيديولوجيا إسـلامية عنيت بقضـايا العصر الحديث والاجتمـاع والإنسـان. كما إنها اسـتدمجت كل قضـايا الثورات الإنسـانية بعـد تبيئتها في أيديولوجتهـا المحليـة وتفـادي أخطاءها التـي تتجلى فـي انقلابها إلـى دول عمالة وتخلف واستبداد وغياب دور المؤسسـات وتعطيل الدستور وسيادة حكم الفرد. ابتدأت القيادة بأهمّ قضـية أساسـية في حياة الأمة: إنها التبعية والاسـتعمار. فلقد جاءت الثورة في سـياق خضوع المنظومة الثالثية لهيمنة القوتين الشـرقية والغربية. وكان لا بد من أن تكون السياسـات مراعية لهـذا القطب أو ذاك. وقد اسـتعملنا دائمًا عبارة المنظومة الثالثيـة لإيماننا بأن العالم الثالث لم يكـن يشـكل مجموعةً دوليةً على هامش الـدول المتقدمة، بل كان جزءًا مـن معادلة كونية لا تقـوم المنظومة الأولـى إلا بوجودها. إننا بالتالـي نوجد في عالم يعتبر الخـروج فيه من ربقة العالم الثالث خللًا في معادلة كونية، من شـأنه أن يهـدد المنظومة المتقدمة. فخروج دولة من منظمة العالم الثالث إلى العالم المتقدم معناه بلغة السـوق: خسران سوق ويد عاملة بلا حقوق ووجود منافس جديد وخسران ريع. باختصار إن تحرر بلاد ثالثية من منظومتها الثالثية يشكل تهديدًا سـافرًا للمنظومة المتقدمة. والحل إذًا يكمن في أن نخضع هذه الدول إلى رقابة ناعمة نتحكم بسياساتها، ما يعني القضم من سيادة واستقلال تلك الدول.

من الثورة إلى الممانعة

تحتاج الثورة إلى ممانعة تحمي مكتسـباتها وتحول بينها وبين عوامل التعرية التي تصـيب مبادئها كما تقضـم أحلامها. وتحتاج الممانعة إلى سـند ثوري يمنحها الحيوية ويحافظ على

جذوتها. لا شيء هنا يوحي بأننا أمام معنيين مستقلين في المعنى والوظيفة؛ كلاهما معنىً مكمل للآخر. الممانعة هي صدىً للثورة المستدامة، والثورة هي ضمير الممانعة ومنبع استمراريتها. إلا أنه لا بد هنا من الإشارة إلى مائز يجعل الممانعة بمثابة الجهاد الأكبر في الفعل الثوري المستدام. فالثورات لها مواسم حصاد تفرض نفسها بقوة الحماس وشروط التاريخ والاجتماع. في الثورة لا وجود لما يثني عن مواصلة الطريق. فالمجال مفتوح لتحقيق أهداف الثورة. والحواجز مكسورة، والحماس يبلغ منتهاه. لكن الممانعة هي ثورة تجري في لحظات يأس عارم والتباس الأفكار وضبابية الرؤى. هي الصمود المجرد من كل أسباب الصمود. هي ثورة في مجال مغلق وعوامل تكرس الإحباط وتنذر بالهزيمة. يبدو فيها الثوار يؤدون وظيفتهم بصمت ويُتم، فيما العالم يتندر من صمود الممانعين السائرين في مسار يعاكس منطق الأشياء ويعانقون المصير المجهول. وإذا كانت الممانعة في إيران انطلقت في وقت مبكر حينما واجهت استحقاقات الدفاع المقدس بعنوان الثورة وإرادة فولاذية في الصمود، فإن المرحلة التي عاصرها السيد الخامنئي كقائد للثورة عرفت معنىً آخر من المواجهة، أدّى فيها عنصر الممانعة دورًا كبيرًا. ومن الخطأ أن نعتبر الممانعة مجرد موقف أو قناعة عفوية من جماعة تحمل مشروعًا ثوريًا أو مقاومًا؛ بل هي قلق ومعاناة وتخطيط وعدّة. الممانعة مشروع يستوعب من الجهد ما لا تستوعبه الثورات نفسها. إنه الامتناع عن السقوط بعد القيام والتّمنع عن النومة بعد القومة. وكانت إيران في مقام قيادة مشروع الممانعة ليس كسياسة داخلية، بل كمشروع أقليمي ودولي متعدد الأبعاد.

شروط الممانعة

لقد نجحت إيران في ظلّ قيادة السيد علي الخامنئي في تكريس ثقافة الممانعة في شتى المجالات والميادين التي تشمل السياسات الخارجية والاقتصادية والعسكرية، انطلاقًا من تكريسها المسبق في الحقل الروحي والمعنوي من خلال الإمكانات التعبوية الهائلة. فقد سعى جهده لتأمين انتقال حقيقي من الممانعة المعنوية إلى مستوى الممانعة المتكاملة التي تجمع بين الإمكانات المعنوية والإمكانات المادية. وحينما تحدثت مسؤولة الخارجية في واشنطن هيلاري كلينتون عشية الأحداث التي أردفت الانتخابات الرئاسية في طهران وبعد عجزهم عن تحقيق مخطط تقويض الثورة من الداخل، بأن إيران تتحول شيئًا فشيئًا إلى دولة عسكرية، إنما كان ذلك تعبيرًا عن هذه الحقيقة، حيث تحوّلت الممانعة من مرحلة التعبئة المعنوية إلى مرحلة الإعداد المادي لتحقيق كمال الممانعة الشاملة. ذلك لأن إيران كانت منذ بداية الثورة لا تسرّ النّاظر الأميركي. وقد كان دائمًا هناك حرس ثوري وقوات التعبئة لعبا الدور الأساسي في مرحلة الدفاع المقدس، فما الذي استجد في الأمر؟! وبغض النظر

عن أن الغرب غير معني بخصوصيات الدول لا سيما التي تنشد السيادة الكاملة والاستقلال الحقيقي، لا يدرك أن الرئيس في الجمهورية هو مسؤول أمام الشعب وكذلك مسؤول أمام قائد الثورة، مما يعني أن الرئاسة في إيران ليست نزهةً بقدر ما هي جهاد واجتهاد وموقع خطير لا يجلب امتيازات ومكاسب مادية، يعني هذا أن واشنطن التي تعاطت مع إيران بلغة التهديد أدركت بأن هذه الأخيرة أصبحت تتمتع بمناعة عسكرية ملموسة وفي تطور مستمر. ولا يهم واشنطن إذًا أن تتحدث عن منجزات أخرى في المجال المدني، حتى أنها لم تشأ أن تعترف بأن المشروع النووي الإيراني هو مشروع مدني، لأنها تتحسس من منجزات إيران المدنية وقوتها المتعاظمة. إن اختزال القوة الإيرانية في قدراتها العسكرية هو سياسة إعلامية أميركية تحريضية هدفها في نهاية المطاف التهوين من المنجزات الإيرانية خارج النموذج الهيمني بوصفها منجزات تحققت في ظلّ الحصار واستهداف النموذج، كما أن الغرض منها تعزيز الإيرانوفوبيا في المنطقة والعالم. لقد كرست الثورة الإسلامية في إيران جملةً من الخصائص باتت في مورد الشروط الضرورية لقيام الممانعة. وقد اعتبرت مرحلة الثورة والتأسيس مرحلةً مناسبة لإنجاز البنية الفوقية للممانعة. يتعلق الأمر هنا بمنسوب التعبئة الفكرية والروحية وتعزيز الشعور بالتفوق الرمزي والمناعة النفسية فضلًا عن تعزيز عدد من القيم الثورية الخاصة بالاعتماد والعودة إلى الذّات والاستقلال والسيادة غير المنقوصة وتكريس معنى الشهادة. وكان السيد الخامنئي شاهدًا على عصر تثبيت هذه القيم، بل من أبرز قادتها حتى في عهد الإمام الخميني. فقد خطب وناضل وتحمّل مسؤوليات كثيرة في هذا الإطار وشارك الجنود في الجبهات وتواجد في غرف العمليات وتعرض للاغتيال وكان اليد التي يمانع بها الإمام ويكرس في الجبهة والمجتمع رباطة جأش الثورة والثوار، وكان في كل مرّة يواجه التحدي بصلابة، يكرس لونًا من ألوان الممانعة. لقد بات طيلة تلك الحقبة مدرسة ممانعة مشخّصةً وليس مجرد ممانع عن بعد. هكذا، وفي المرحلة ما بعد تأسيس الدولة-الثورة، ونهاية الحرب التي عزّزت كل البنية الفوقية والرمزية للدولة، لا سيما وقد اعتبر الشعب الإيراني يومها أنه فرض الانتصار برأس ماله الرمزي والروحي وبالصمود والممانعة على جبهة اختصرت مواجهةً بين إيران والقوى الغربية وحلفائها، بدأ العمل على إعداد البنية التحتية للممانعة. وكان هذا النوع من التكامل بين البنيتين مهم لتوفير الشرط الأساسي في الممانعة بمعناها الإقليمي والدولي. ذلك لأن مجرد امتلاك ترسانة ممنوحة من الأسلحة لا يفيد في الردع. فالذين يستعيرون السلاح عادةً ما يرتهنون لسياساته الأجنبية، بل يبدو أن السلاح في حوزة هؤلاء لا يتحقق إلاّ ليخوضوا به مغامرات وحروب لا يهم أن تكون ضارّة استراتيجيًا وغير مجدية. فهم يدركون أن السلاح الممنوح لا يحقق ردعًا حقيقيًا وإنما يضطرون قبل أن يفقدوه إلى خوض حروب خاسرة. كانت فترة الحرب والحصار بالنسبة إلى إيران مدرسةً تستحق الاهتمام. استطاعت إيران وتحت قيادة السيد الخامنئي أن تخوض تجربة الإبداع والصناعة والبحث العلمي.

وفي ظرفية قياسية باتت إيران قوة عسكرية وصناعيةً تتمتع بترسانة صاروخية وتقنية حربية ومدنية لفتت أنظار المراقبين. وهكذا يسجّل التاريخ أن إيران في ظل قيادة السيد الخامنئي رفعت إيقاع التحدي بينها وبين الغرب إلى مستوى التحدي التكنولوجي. ولا يزال السيد الخامنئي يحرّض الشعب على كسر الاحتكار العلمي والتكنولوجي وتوجيه الشّباب إلى الإبداع والابتكار في كلّ مناسبة وأحيانًا حتى من دون مناسبة. لقد تحوّل تحدّي الابتكار إلى هاجس لدى القيادة الإيرانية واستطاع بفعل التعبئة الشعبية والتوجيه والإرشاد أن يحقق شطرًا من الإنجازات التي لفتت انتباه العالم، بينما حوّلت المعركة مع الغرب من معركة قناعات وأيديولوجيات إلى معركة حضارية تتعلّق بالثّورة التقنية الجديدة في إيران. إنّ تحدّي الغرب لم يكن مجرد شعار حملته الثورة الإسلامية في إيران، بل كان برنامج عمل يجد استجابته في المنجز الواقعي لا في أحلام اليقظة. يقول السيد علي الخامنئي مخاطبًا الشّباب: «يجب على شبابنا أن يبلغوا ببلادهم قمة التّقدم العلمي، وأن يجهزوه بالوسائل الإعلامية والأجهزة الحديثة والإمكانيات العسكرية، وعندئذ نستطيع أن نقف قبال أميركا، لأنها والحال هذه لن تكون تلك القوة التي تستطيع توجيه ضربة لنا»[1]. كما لم يفتأ يذكّر بالمنجزات المتحققة على صعيد تنمية القطاعات والبنى التحتية الضرورية كما يقول في إحدى خطاباته: «إنّكم لو نظرتم لوجدتم أننا اليوم قد أحرزنا تقدمًا والحمد لله على صعيد الإعمار والبناء، كما أننا متقدمون أيضًا على صعيد السياسة الدولية، وقد أنجزنا بنجاح الخط الحديدي بين مشهد وسرخس في الأيام الأخيرة، ورأيتم كيف جاء الجميع وأثنوا على ذلك؛ فالدين والاستقلال هو الذي يحقق هذه الإنجازات. وقد حقق الشعب الإيراني هذه المكاسب في الوقت الذي تعاديه أميركا وحلفاؤها. إن البعض يحاولون الإيحاء بأنه إذا ما عادى أحد أميركا فلن يستطيع تحقيق أي إنجاز. إذًا فما هذا الذي أنجزناه؟ لقد حققنا ذلك في مرحلة الخصومة مع أميركا، وأنجزنا كل هذا التقدم في وقت كانت فيه أميركا متعطشة لدمائنا، وحصلنا على الكثير من هذه المكاسب في وقت كان حلفاء أميركا في أوربا وآسيا وأفريقيا قد قلبوا لنا ظهر المجن. لقد طعننا البعض من الأمام والبعض الآخر من الخلف، ولكننا في نفس الوقت حققنا كل ذلك التقدم. فاعلموا إذًا واعتبروا ولا تتصوروا أن بناء هذا البلد وتقدمه مرهون بمد أيدينا لأعداء الله من أميركا وسواها. كلاّ، فلو كّنا قد مددنا إليهم أيدينا لما حققنا هذا القدر من التقدم»[2].

هكذا وبينما كان الغرب ينظر إلى إيران كتهديد لمصالحه، تقوم به دولة ثالثية كسائر التحديات التي تمثلها دول أخرى في أميركا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا، أصبح يتحدث عن التهديد العالمي الذي تمثله إيران، لا سيما وأنها باتت تجتهد في اتجاه الانتقال من قوة عظمى إقليميًا إلى قوة دولية. شكلت القدرة الاقتصادية والطفرة الصناعية العسكرتارية الإيرانية دعامةً أساسيةً في البنية

---

(١) الإمام الخامنئي، أميركا في فكر الإمام الخامنئي، ط ٢، الناشر: دار الولاية للثقافة والإعلام، طهران، ٢٠٠٣، ص ٢١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

التحتية لمشروع الممانعة إقليميًا ودوليًا. وحتى الآن تجاوزت إيران الخطر الإقليمي، لأنه بعد كل هذه التجارب لم يعد يوجد من النظم الإقليمية من يستطيع القبول بخوض الحرب ضد إيران أصالةً عن نفسه أو وكالةً عن الغرب. بل حتى إسرائيل لم تعد تملك أن تقوم بهذا الدور. إن قرار الحرب بات قرارًا إيرانيًا وليس قرارًا إقليميًا. وحينما تحقق ذلك، بدأت تتجه إلى نزع احتكار قرار الحرب من القوى الكبرى، وقد حدث بالفعل أن الحرب ضد إيران لم تعد قرارًا أميركيًا أيضًا. كان ذلك هو الشرط المادي والمعنوي لقيام مشروع ممانعة في المنطقة تحقق بموجبه الكثير من الإنجازات التي كانت وراء التحول الذي شهدته المنطقة. استطاع مشروع الممانعة الذي مثل فيه السيد الخامنئي موقع القائد والزعيم الروحي، أن يفشل مشروع الشرق الأوسط الجديد. كما أعاد إسرائيل إلى حجمها الطبيعي ورفد المقاومة في لبنان وفلسطين بالدعم المادي والمعنوي لتحقيق انتصارات مذهلة على الكيان الإسرائيلي. تحدث كثيرون عن مفهوم الانتقال من الثورة إلى الدولة. والحقيقة هي أننا نتحدث في النموذج الإيراني عن الدولة، -الثورة على وزن الدولة-، الأمة.

محورية الممانعة

استمرت إيران وبفضل قيادة السيد الخامنئي في تكريس محورية الصراع ضد الجبهة الغربية، حيث جعلته يدور حول المسألة الفلسطينية. وهكذا كما تذكر الكثير من خطب السيد القائد، أن مشكلة إيران مع الغرب تكمن في تبني إيران للقضية الفلسطينية. وإلاّ لا وجود لمشكلة بين إيران والغرب البتة لا يمكن التفاوض حولها. وهذا التبني ليس تكتيكًا جديدًا بل هو إيمان واعتقاد القيادة الإيرانية بقدسية القضية الفلسطينية في فترات الثورة قبل تأسيس الدولة - الثورة. لقد كانت قضية فلسطين في القائمة المطلبية لقيادات الثورة في عهد الشاه. وقد حدث لقاح روحي بين الثورة الفلسطينية والثورة الإيرانية في وقت مبكر. ليس غريبًا إذًا أن يكون أول الوفود التي زارت إيران بعد انتصار الثورة هو الوفد الفلسطيني الذي تملّك مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران خلال العهد البائد كسفارة للدولة الفلسطينية بعد نجاح الثورة. حدث هذا قبل قيام السلطة الفلسطينية واتفاقية أوسلو التي لم ترض أحدًا بمن فيهم الشعب الفلسطيني الذي غيّر ولاءاته للقيادة التاريخية واختار طريق المقاومة الطويل. ذلك بعد أن اتخذت السلطة الفلسطينية قرارًا خاطئًا، حينما اعتقدت أن الثورة الفلسطينية يمكنها أن تحافظ على ثقلها وحرارتها خارج بيئة الممانعة أو تفاوض من دون مقاومة وأوراق قوّة. فحينما اختارت السلطة أن تنزع من القضية الفلسطينية أنياب الممانعة، غامرت بالمسألة الفلسطينية وعزلت نفسها عن التيار العام في المنطقة. وليس غريبًا أن وزير الدفاع آنذاك، الشهيد مصطفى شمران، الذي ظهر في صحبة السيد الخامنئي في الجبهة بالزي العسكري،

هو حليف تاريخي للثورة الفلسطينية وأحد أبرز قادتها الذين عاشوا في كنفها قبل قيام الثورة الإيرانية نفسها. يمكننا الحديث إذًا عن أن الممانعة عرفت أطوارًا كثيرة، تجلى أولاها في إعداد الشروط المادية والمعنوية لقيام الممانعة الموضوعية. ثم تكريس محورية الممانعة في المسألة الفلسطينية بوصفها محور الصراع في الشرق الأوسط. وقد ظلت تلك المحورية حاضرةً حتى في عزّ المعركة بين العراق وإيران، كما أظهره شعار الدفاع المقدس: تحرير القدس يمرّ عن طريق بغداد. فقد كانت تلك حربًا مرفوضةً من الشعبين العراقي والإيراني معًا. كما كانت حربًا مفروضةً دفع الجميع فيها ضريبة الصفقات في سياق لعبة الأمم. وقد غيرت مجرى الممانعة باتجاه معركة لا جدوى منها. وبعد تعزيز محورية الممانعة، أصبح الأمر يتجه نحو تعزيز أقلمة الممانعة الذي جعل الممانعة تتعدى إلى القضية الفلسطينية باعتبارها حقيقةً إقليميةً. ثم اتجه الأمر إلى تدويل الممانعة وبناء تحالفات على أرضية مشروع الممانعة مع أقطار أخرى في العالم. كان السيد الخامنئي قد تمّ اعتقاله في عهد الشّاه قبل عقود من الزّمان بسبب حديثه عن وضعية بني إسرائيل أثناء محاضرة تفسير للقرآن. وكذلك سجن قياديون آخرون في إيران بسبب القضية الفلسطينية والكتابة عنها مثل الشيخ رافسنجاني كما لا غبار على الدّور التنظيمي الذي قام به الدكتور شمران داخل العمل الفلسطيني قبل أن يصبح وزير الدفاع في الجمهورية الإسلامية بعد انتصار الثورة، وقد كان رفيقًا في الجبهات للسيد الخامنئي. ويرفض السيد علي الخامنئي منطق التّحيّز القومي في قضية فلسطين من حيث إنّ الموقف داع إلى توسيع الاهتمام بها في نطاق العالم الإسلامي. فهو يعتبر إن كان القصد بعروبة فلسطين هو مزيد من الإحساس العربي بالأرض وقضيتها باعتبارهم أهلها فهذا أمر محبذ ومطلوب. لكن غير المطلوب حينما يستعمل هذا الشعار في عدم توسيع الاهتمام بالقضية الفلسطينية في إطار النّداء الإسلامي. إنّ السيد الخامنئي يرقى بالقضية الفلسطينية إلى مستوى التكليف الإلهي والإسلامي. وهي في ذلك قضية فوق أن تكون عربيةً ولا حتى فلسطينيةً إلاّ في جوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية. وهذا لا يمنع بأن يتّسع الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلى مداه الإنساني والعالمي أيضًا. يبدو أنّ السيد الخامنئي ملمٌّ إلمامًا تاريخيًّا وسياسيًّا مهمًّا بالقضية الفلسطينية، كما تعكس ذلك خطاباته وكتاباته حول القضية الفلسطينية. لقد استوعب اللّحظات الأولى التي تطوّرت فيها المؤامرة ضد فلسطين، قبل تمام الصّفقة مع الإنجليز. أي منذ تطلّعت الحركة الصهيونية لبناء وطن لها في أوغندا أو طرابلس الليبية لولا رفض الإيطاليين. لكن السيد الخامنئي يدرك أن قيام إسرائيل استند إلى تصعيد القسوة ضد العرب حيث بلغ العنف ضد المحلّيين مداه. كما استندوا إلى أسلوب الكذب على الرّأي العام. وهو الكذب الذي انطلى في نظر السيد الخامنئي حتى على مثقفين وفلاسفة كبار من أمثال جون بول سارتر في « كتابًا قرأته قبل ثلاثين سنة،كتب يقول: (شعب بلا أرض، وأرض بلا شعب)... أي أن اليهود كانوا شعبًا بلا أرض، وجاءوا إلى فلسطين التي كانت أرضًا بلا شعب! ما معنى أنها أرض بلا شعب؟!

كان فيها شعب يعمل. وهناك الكثير من الشواهد على ذلك. يقول أحد الكتاب الأجانب أن مزارع القمح كانت في كل الأرض الفلسطينية كبحر أخضر يشاهد على امتداد البصر. أوهموا العالم أن فلسطين أرض خربة متروكة بائسة، وجئنا نحن إلى هناك فعمرناها!». ويعتبر السيد الخامنئي أنّ الركن الثالث بعد سياسة العنف والقسوة ضدّ العرب والكذب الإعلامي، هو سياسة الصفقات واستعمال اللوبي. ولا يرى السيد الخامنئي في الأفق ما يجعل القضية الفلسطينية من دون مخرج، بل يتحدث بتفاؤل كبير عن انتصار الشعب الفلسطيني. لكن ذلك شريطة أن يأخذ الشعب الفلسطيني بأسباب المقاومة والكفاح كما يتحقق الدّعم الكبير لنضال هذا الشعب. وهنا يعتبر أن لجوء العرب إلى استعمال سلاح النفط قضية أساسية ما دام النّفط هو ملك للشعوب. وعليه ما الفارق بين أن تستعمل أميركا سلاح الزراعة والغذاء في حروبها ولا يستعمل سلاح النّفط. إنه يعزو سبب عدم انتصار الانتفاضة الأولى إلى المناخ الانهزامي الذي خيّم على المنطقة والاعتقاد بأن الاستسلام حتمية في أفق عدم تكافؤ القوّة، إذ لم يكن من طريق للانتصار إلا بخوض حرب كلاسيكية ضد إسرائيل وهو أمر لم يكن ممكنًا. بينما كان لا بدّ من اكتشاف أهمية سلاح الشعب الذي يفوق كل تلك الأسلحة وبالتّالي هنا يأتي دور المقاومة وأسباب الانتصار وتكريس الممانعة. لقد أدرك الشعب الفلسطيني طريق الانتصار. وهو اليوم يكافح بشجاعة وفي ظروف صعبة أو بتعبير السيد الخامنئي: «الشعب الفلسطيني اليوم شعب مظلوم وهو شجاع جدًا رغم مظلوميته، ومن الحق أن نقول: الشعب الفلسطيني البطل. إنه شعب يقاوم لوحده وبغربة وبأيد عزلاء، وقد أعجز القوى المادية العالمية المدججة بكل أسلحة القتل والقمع»[1].

في الممانعة ومشكلة الغزو الثقافي

(الغزو الثقافي) المصطلح الذي كررته مرارًا وأشعر إزاءه بحساسيةٍ خاصةٍ تملأ وجودي وتأخذ بكياني قلبًا وروحًا.

السيد علي الخامنئي

على الرغم من كل هذا الحرص على التعبئة في مجال الأمن والعسكرة والتّحدي التقني، فإن ثمة تحدّي الثقافة نفسها وعسكرتها. وكان الإمام الخميني قد خاطب الشعب الإيراني في فترة مبكّرة، بأنّ أمريكا لن تأتيهم إلى ساحة المواجهة بالرّمح، بل بالقلم[2]. وهنا يكمن مبدأ الممانعة الثقافية. تضع الممانعة الإرث الثقافي الذّاتي في قبال الموروث الثقافي الغربي. لذا هي تتعاطى معه بحذر. ففي عموم هذا الموقف نميّز بين الرّفض المتّجه نحو المعرفة والرّفض

(١) الإمام الخامنئي: فلسطين بين السلام والدكتاتورية، منشورات دار الولاية للثقافة والإعلام، قم، ٢٠٠٦.
(٢) الفقيه والسلطة والأمة، ص ٣٧٠.

المتّجه نحو الثّقافة. إنّ الانفتاح على المعارف وفهمها والإفادة منها أمر متوّفر وحاضر في إيران ما بعد الثّورة وحتى في نطاق التثقيف الذّاتي لقيادتها. غير أن المقصود هنا ما يفيد معنى سياسة الإدماج والضّم الثقافيين ومحاربة ثقافة المحلّي التي تعيدنا إلى أزمنة الاستعمار. ولا نخال الاستعمار بوسائله التقليدية والحديثة لم يحارب ثقافة المحلّي ومنعها من التّطور سواءً اللغات المحلّية أو ثقافتها. لا يمكن تنمية ثقافة محلّية من دون الاهتمام بها لا اللّحاق بلسان وثقافة المحتلّ مهما كان متقدّمًا. إنّ قدر الثورات أن تواجه تحدّ الاختراق الثقافي الذي يمسّ بقيمها وخصوصيتها ومكتسباتها السياسية والثقافية. ودائمًا كانت الثورات في نظر طلائعها وقياداتها غير كاملة ما لم يوازيها نهوض فكري وثقافي بما يحقق الولادة الثانية للثورة: الثورة الثقافية. وتمثل الممانعة الثقافية الجهاد الأكبر بالنسبة إلى عموم الثورات المنجزة باعتباره فعلاً مستدامًا لا يتوقف قليلاً أو كثيرًا. إنّ الغزو الثقافي حقيقة ثابتة حينما تصبح الثقافة وسيلةً للهيمنة والاستكبار. فسلاح الثقافة هو الأفتك في كل المواجهات والصراعات. فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران بات واضحًا أن المعركة هي أبعد مدىً من كونها معركةً عسكريةً أو سياسية أو اقتصاديةً فحسب، بل هي في جوهرها معركة حضارية يحتل العنصر الثقافي فيها موقعًا حساسًا. فبعد مرحلة تكريس ثقافة الثورة بات المطلوب اليوم تحقيق الثورة الثقافية لمواجهة تحدي الغزو الثقافي. وبالنّسبة إلى السيد الخامنئي، كما هو موقف سائر المناهضين للثقافة الغربية من وجهة نظر أخلاقية، يعتبر أن الموقف من هذه الثقافة هو موقف منها من حيث هي ثقافة فاسدة وثقافة إفساد. ففي هجاء السياسات الثقافية المتّبعة من قبل الشّاه يقول الإمام الخميني: «لقد عملوا على محو التربية الإنسانية من إيران تمامًا، وأشاعوا في أوساطنا التربيةَ الغربيةَ؛ وحتى هذه الأخيرة لم تكن تربية غربية سليمة، بل تربيةً غربيةً فاسدة»[1]. وفي السّياق نفسه، يؤكد السيد الخامنئي على المسألة نفسها من خلال مخاطبته للجماهير قائلا: «قد تتساءلون قائلين: لماذا ينبغي علينا الهروب من الثقافة الغربية والأوربية والأميركية، ولماذا يجب إغلاق أذهاننا دونها ؟! ومع أن هذا سؤال موضوعي قد أدرك الناس جوابه إلى حدّ ما بعد الثورة، لكنني أقول باختصار في هذا الصدد: إن الثقافة الغربية هي مشروع لإفساد الإنسان، وإنها ثقافة العداء والبغض للقيم والإشراقات والفضائل الإنسانية، وليست سوى وسيلة بيد أرباب القوة والثروة وأباطرة السلطة الذين هم بصدد تجريد البشرية من شتى الفضائل الإنسانية»[2]. وبناءًا عليه، فإنّ كل المزاعم الأخلاقية والسياسية لهذه الثقافة تبدو كاذبةً خادعة. ومثل هذا الموقف له نظائر عند نقاد الثقافة والفكر الحديث بمن فيهم النقاد الغربيين. لكن تبدأ الحساسية حينما يأتي النقد للثقافة الغربية من جهة المنظومة الفكرية الدّينية. هنا تستبدّ حالة اللّاسماع. إن العقلانية الحديثة في الغرب صنعت هي الأخرى أذهانها وجانبها

(١) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مركز منارة الإمام المهدي(عج)، ص ١٦٨.
(٢) الإمام الخامنئي، أميركا في فكر الإمام الخامنئي، مصدر سابق، ص ١٨.

اللامعقول. ولو شئنا التعبير على طريقة إدغار موران، فإنّ الإنسان بمستوياته المتحضرة يصنع نقائضـه، كما نجد الإنسـان المفكر يصنع الحمق والإنسان الصانع يصـنع أساطيره والإنسان الاقتصـادي يصنع الاستهلاك والتبذير[1]. إنها بالتّالي ثقافة بلغت بنقائضها إلى المنتهى. يسعى أنصـار الغزو الثقافي إلى إنكار الجانب المتوحش في الحضـارة الغربيـة الحديثة. والحال أنّ البربرية ليسـت «مجرد عنصر يرافق الحضـارة، وإنّما هي جزء لا يتجّزأ منها. فالحضارة تولّد البربرية، وبالخصـوص انطلاقًا من الغزو والسيطرة»[2]. إذا أردنا أن نعيد بناء الخطاب الممانع إلـى الموقف النّظري بعيدًا عن جوّ التعبئـة بمدلولها الخطابية، باعتبار الفرق بين لغة الخطاب الموجّه إلى الجماهير والمواقف النّظرية المسـتندة إلى رؤية فكرية عميقة، فسـنجد أن مجرّد تسييس الثقافة وعسكرتها يجعلها فعلاً بربريًا. ينتمي خطاب السيد الخامنئي إلى النقد القيمي للثقافـة الغربيـة. نقد يتّجه نحو تقييم مردوديتها على مسـتوى قيم الإنسـان وتحرره الحقيقي والعدالة الاجتماعية وقيم التّحضر والسّلام. فهو ينتقد فيها كل سلبياتها دون أن يغمطها جوانبها الإيجابية. لقد بدا واضحًا أن الجهاد الأكبر يكمن في الممانعة الثقافية بوصفها مدخلاً أساسيًا لتحقيـق تفوق الأمـة أو انحطاطها. ولا شـك أنه لا بد لكل نهضـة وثورة من ثقافة نهضـوية وثورية. وفعل التكييف الثوري للثقافة في إيران سياسـةً مستمرةً تعكس طبيعة الممانعة الثقافية بوصـفها أساسًا لكل أشـكال الممانعات في ميادين شـتّى. ودور القيادة في التوجيه والإرشاد هـو بعث الأمة على هـذا النوع من الممانعة لتحصـين الذات من خطر الاسـتلاب والإلحاق الثقافيين. فالاستقلال السياسي هو أولاً وقبل كل شيء استقلال الأمة الثقافي. وهذا الاستقلال ليس خيارًا سـهلاً بل جهاد وممانعة. وقد استمر السيد علي الخامنئي على درب أستاذه الإمام الخميني في تعزيز الممانعة الثقافية وإطلاق الطاقات الإبداعية لأبناء الشـعب الإيراني لملأ كل الفراغات التي تعزز الشعور بالحاجة الثقافية للغرب. لم تكن الممانعة الثقافية في إيران انغلاقًا سـلبيًا كما بدا من كثير من النظم السياسـية، بل كانت ممانعة تهدف إلـى تعزيز الأمن القومي فـي أبعاده الثقافية والروحية والسياسـية والاجتماعية. ويعتبر السـيد الخامنئي أنّ الموقف من مسـألة الغزو الثقافي لم يعد شكوى إيران الإسلامية وحدها، بل هي قضية مطروحة لدى سائر البلدان الأوربية أيضًا[3]. ويربط بين موقف الاستسلام والرضوخ للقدر الأميركي وبين مستوى النموّ في هذه البلدان، ليؤكّد على أنّ ثمة علاقة بين الاستسـلام للهيمنة ومنسـوب التّخلف في هذه البلدان. إنّ الانحطاط الثقافي هو ضـريبة الاستسـلام. إن الحاجة في نظر الإمام الخامنئي إلى تحصـين المجـال الثقافي والاجتماعي ضـرورية. ولا نكاد نلمس منهـا إغراقًا في منحى الخصوصية المحلّية، بل الموقف يبدو قيميًا يتعلّق بالخلفية الإفسادية للغزو الثقافي الذي يبدو

---

(١) إدغار موران: ثقافة أوربا وبربريتها، ط١، ت: محمد الهلالي، دار توبقال للنشر، المغرب ٢٠٠٧م، ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٨.

(٣) الإمام الخامنئي، أميركا في فكر الإمام الخامنئي، مصدر سابق، ص ١٢٦.

حقيقةٌ قائمةٌ وغير بريئة. وركزّ السيد علي الخامنئي علـى الحكمة والذّكاء في مواجهة خطر الغزو الثقافي وعدم الوقوع في الرؤية التبسيطية لهذا الخطر أو اختزال الشعور بهذا الخطر في قضايا صغيرة لا تتانسب مع حجم خطره الواقعي. خطورة الغزو الثقافي تفوق حتى مجرّد أن يقوم شـخص ما معارض للنّظام بأن يؤلّف كتابًا ضـدّه. المسألة هي أكبر من هذا. فهذا الأخير يمكن أن تضع في مقابله كتابًا آخر. فالسيد الخامنئي يؤكّد على مسألة النّباهة واليقظة فيما هو مخطط. وهذا لا يمنع من التعاطي بحكمة وحرية مع المنتوجات الفردية التي تنطلق من موقف شخصي. ومن هنا يوضّح هذه المسألة قائلا: «بديهي أنّنا لا نستغرب أن ينهض أحد المعارضين الفكريـن (للنظام) ويقوم بكتابة مقال أو تأليف كتاب، فهذا السـلوك متوقع، وينبغي علينا أن لا نضـيق به، ولا نقع في رد فعل شـديد إزاءَ ذلك. بل يمكن أن يقوم أحدهم بوضع كتاب ضد التوحيد نفسـه، وهذا أمر طبيعي! فهم يكتبون ضـد التوحيد، ونحن نكتب في التوحيد»[1]. إنّ الغزو الثقافي هنا هو عمل عدواني منظّم يستند إلى قاعدة سياسية واقتصادية تهدف زعزعة مقوّمات الأمّة وتحقيق إحدى أهمّ وسائل السيطرة، ألا وهي التّبعية. وخطورته التّي استشعرها السـيد الخامنئي بقلق كبير تكمن في كونه يسـعى لزعزعة مسـألتين فائقتـي الأهمية عند قائد الثـورة، تتعلّـق الأولى بتدمير الفكر الإسـلامي، بينمـا تتعلّق الأخرى بتدميـر قيم الجمهورية الإسـلامية. أيّ إنها حرب على قيم الدّين وقيم الوطنية، وهذا ما يستدعي في نظر السيد القائد اهتمامًا ويقظةً فائقين. إنّ الغزو الثقافي عملية تتمّ في نوع من الهدوء. ويصوّر السيد الخامنئي الغزو الثقافي بقنبلة كيميائية «تنفلق خلسـة دون أن يحس بها أحد، ولكن بعد انفجارها ببضع سـاعات، ترى الوجوه والأيدي قد أصيبت جميعًا»[2]. الغزو الثقافي حقيقة واقعية ويجب أن نتعاطى معها على أنها حقيقة وليست وهمًا. أي لا بد من اليقظة والعمل الجادّ والحكيم. وفي هذا المجال، تبدو المهمة غير ناجزة في موضـوع الممانعة ضـدّ الغزو الثقافي الذي يأخذ هنا أسـاليب متنوّعةً تمس بالأمن التربوي ونظام الأسـرة والذّوق الفنّـي والجمالي. ففيهما تختبر نظرة المصلحين وبصيرتهم.

في الأمن التّربوي وقضايا التعليم

للتربيـة والتكوين دور خطير في العمران البشـري. إنه ركيزة أساسـية في تكريس منظومة القيم التي ينهض عليها صـرح المجتمع. ومن هنا كان هدفًا للعملية الإصـلاحية ورئيسًـا في مسـار التغيير الثقافي والاجتماعي. ولا تستكمل الثورات بناءها إلا بعد تحقيق الثورة الثقافية. فثمة صـعوبات وتحديات تنتصـب في وجه الثورة الثقافية تفوق خطرًا تلك التي تواجه الثورة

(١) الإمام الخامنئي، الغزو الثقافي، المقدّمات والخلفيات التاريخية، تـ: جواد علي كسّار، دار الولاية للثقافة والإعلام، قم، ص٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

السياسية أو المسلحة. إنه مجال للجهاد الأكبر. وفي إيران وعت القيادة بهذا الجانب وعيًا راسخًا كما استشعرت خطورته استشعارًا عميقًا. وفي طريق إنجاز الثورة الثقافية، أنشئت معاهد ومؤسسات فاعلة وحيوية عنيت بقضايا التجديد والتطوير قلّما سلطت عليها الأضواء في عالمنا. وكانت اهتمامات السيد القائد بالمسألة الثقافية والتربوية لا تقل عن اهتمامه بالقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة. فهو قبل كل شيء رجل علم وتربية. وله إليها اشتياق عبّر عنه مرارًا وتكرارًا. عاصر السيد القائد فورةً جديدةً من فورات هذا الغزو الشامل في عصر موسوم بالعولمة. فكان التحدي أكبر بالنسبة إلى الدولة التي اختارت سياسةً حمائيةً لتأمين شكل من أشكال الأمن الثقافي. وكان لا بد أن تمتد أنظار السيد القائد إلى طبيعة النظام التربوي الحوزاتي المعني بتخريج الفقهاء والمجتهدين. وقد أظهرت خبرته الطويلة والتحديات التي واجهتهم في طريق بناء نموذجهم الخاص إلى أن ثمة أزمة تكوين حقيقية. وهو في هذا يعزز مسعى سائر المصلحين في حقل التربية والتكوين.

تقوية التعليم ضرورة للاستقلال والممانعة

تفرض جملة الأهداف التي تسعى إليها الجمهورية الإسلامية إلى توفير عناية خاصة لقطاع التعليم. إن الممانعة تتطلب اعتمادًا على الذّات مضاعفًا واستقلالاً كاملاً في تدبير الشأن العام، واكتفاءً ذاتيًا في زمن موسوم بطول وقسوة الحصار الاقتصادي. ولا أحد يشك في أن إيران اجتازت هذا التّحدّي في ظروف صعبة وكسرت الحصار بتفعيل مهاراتها الذّاتية وتفجير طاقاتها المحلّية. وهذا لا يأتي من فراغ، بل نتيجة وعي بواجب الممانعة والتّحدي يمرّ عبر سياسات تعليمية حقيقية. فالصناعة لا تتطور في إيران دون أن تكون مسبوقةً بإنفاق كبير على البحث العلمي. وهذا الأخير لا يقوم من دون أن تتوفر مناخات تربوية وتعليمية للنهوض به وتحقيق أهدافه. ينظر السيد علي الخامنئي إلى التعليم كقطاع حيوي بل إلى أمّ القضايا في الاجتماع والثورة. فهو مجال الجهاد الأكبر، في اعتقاد قائد أدرك معنى الحرب وتحدّياتها. لذا تراه يؤكد من موقعيته القيادية بأنّ «قضية الحرب هي أمر مرحلي ومؤقت، ولكن القضية المهمة والدائمية والأساسية عندنا هي الجامعات»[1]. إن العلم في نظر السيد الخامنئي هو العامل الأساسي الذي يجعل من الأشخاص العاديين أناسًا يملكون سلطانًا على العالم. فالعلم في حدّ ذاته سلطة، بل سلطة تفوق سائر السلط، إذ «يؤدّي العلم في عصرنا الحالي دورًا عظيمًا جدًّا. وأولئك الذين يمسكون بزمام السلطة والأجهزة السياسية في العالم والبلاد الكبرى هم أشخاص عاديون، ولكن في نفس الوقت مسلطون على العالم. فلماذا؟ إن ذلك كان بواسطة العلم»[2]. وعليه، أدرك ما للتعليم من أهمية وفضل في مسيرة التحدّي التي واجهتها إيران منذ

---

(١) الإمام الخامنئي، الجامعة في فكر الإمام القائد، إعداد السيد عباس نور الدين، منشورات مركز بقية الله الأعظم-إيران (من دون تاريخ)، ص ١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

الثـورة والحـرب حتى زمن الممانعة. فلا شـيء يؤكّد على أن إيـران كان بمقدورها أن تجتاز كل تلك الصـعوبات من دون أن يكون لها مستند فـي العلم والتعليم تسـتطيع من خلاله ملأ كل الفراغـات الناجمة عن التّحدي والحصـار. كما بات مهمًّا أن نـدرك أهمية العلم والتّعلم في إيران وعدم إهمال ذلك لسـبب من الأسـباب. هكذا يحرض السـيد الخامنئي الأمة على التعليم ويشـير في الوقت نفسـه إلى خطورة العزوف عن العلم: «إن ما يبعث على القلق هو أن تستهين قوانا المؤمنة بقيمة العمل العلمي في هذا البلد.. ولو حصل هذا الأمر، فإننا سنهزم في سـائر الجبهات»[1]. وتنعكس هذه الأهمية التي يوليها السيد القائد للعلم على العلماء أنفسهم والمتعلمين بوصـفهم طليعـة التغيير في المجتمع. فإذا كانوا أشخاصًـا عاديين فالعلم يمنحهم سـلطة الريادة والتقدم والقيادة. ولذا لا يزال يحرّض الطلبة على امتلاك ناصـية العمل الطليعي في المجتمع والتقدّم في مسيرة النهضة وعدم احتلال المواقع الخلفية. فعلى الطّالب أن يكون سبّاقًا وفي المقدمة[2]. ويتعدّى تحريض السيد الخامنئي للطلاّب في الجامعات والمعاهد على الاهتمام بالمسـائل العلمية والتحصيل على الوجه المطلوب إلى الاهتمام بالشّأن العام وقضايا المجتمع وامتلاك الوعي السياسـي والقدرة على التحليل السياسي. فهو يدعوهم لاقتحام عالم السياسـية وعدم العزوف. إنه يبتغي وجود جامعات مناضـلة تمتلك الوعي السياسي وتمارس السياسـة المبدئية وليس السياسـوية والانتخابوية. ويدعو في الوقت نفسـه الطلبة إلى تحويل الجامعـة إلـى مركز السياسـة واهتمام الطلاب بالأوضـاع السياسـية للبلد. ولم يترك السـيد الخامنئي مناسـبةً إلا وذكّر فيها بأهمية وجود الوعي واليقظة السياسية لدى طلاب الجامعات. وقد شكل ذلك همّا كبيرًا إلى حدّ التعبير عنه بقوله: «كلما أبدى الجامعيون قلقهم تجاه بعض القضـايا، فإنني أشـعر بالسـرور. ذلك اليوم الذي سنشـعر فيه بالقلق عندما لا نرى فيكم أيها الشـباب مثل هذا القلق، وتفتقدون مثل هذا الهم والاهتمام بما يجري في المجتمع»[3]. وهو الاهتمام الذي تمنّى لو يكون شـاملاً لجميع الطّـلاب، ذلك لأنّ « قولي بأن تكون الجامعات سياسـيةً، معنـاه أن تعملوا على أن لا يبقـى فيها عوام، وأن نوجد قدرة التحليل السياسـي عند جميع طلاب الجامعة»[4]. ويسعى السيد الخامنئي في خطابه الممانع إلى إدماج قطاع التربية والتعليم في الأهداف النهضـوية والثورية وعدم اعتماد النظرة الروتينية للتكوين بوصـفه جريًا خلف طلب الشـهادة والتّرقي في الوظائف، بل يطالب بكثير من الاهتمام والمثابرة والعشـق للبحث العلمي الذي يصاحبه قدر كبير من الزهد. ولا يحتاج السيد الخامنئي إلى مثال بعيد كي يذكّر بهذه الحقيقة. فمع ما يحتفظ به من ملاحظات إصلاحية للحوزات العلمية، فهو يعترف لها بميزة تفوّق في هذا المجال؛ لذا يدعوا الجامعة أن تتأسّـى بهذا الحسّ الحوزوي الموسوم بالجدّية والمثابرة: «إن هذا الجد والمثابرة في التعليم والذي يعد من مميزات الحوزات العلمية

---

(1) الإمام الخامنئي، الجامعة في فكر الإمام القائد، مصدر سابق.، ص ٣١.
(2) المصدر نفسه، ص ٣٨.
(3) المصدر نفسه، ص ٤٣.
(4) المصدر نفسه، ص ٤٥.

يجب أن يكون مبدءًا أساسيًا في التحصيل الجامعي»[1]. إنها دعوة لحب العلم والتحقيق بزهد وتجرّد. ومع وجود دعوة لتوفير ظروف مناسبة ومشجّعة للتعليم، إلاّ أنّ السيد الخامنئي يتوجّه إلى الطلاّب قصد اكتساب هذا النفس من التّجرد للعلم بعيدًا عن التعويض. إن العلم مهما عوّض لا تقدّر إنجازاته بثمن. لذا وجب على الطالب أن يهتم بالعلم أكثر مما يعنى بالتعويض: «يجب أن توجد روحية التحقيق والبحث الصافي والبعيد عن طلب العوض والأجر. فالتحقيق العلمي ليس له أجر واقعي. فإذا أردنا مثلاً أن نعطي پاستور مقابل اكتشافه للميكروب، كم يجب أن نعطي؟! فهل يمكن أن نجد له مقابلاً؟!»[2]. وتحتل قضية أسلمة العلوم الإنسانية مسألة فائقة الأهمية في منظور السيد القائد[3]. ولا تفيد أسلمة العلوم الإنسانية إلا تطوير الفكر الإسلامي ومنهجه في مجال العلوم الإنسانية. وهذا كان دائمًا أمل الثّورة الإسلامية في إيران التي رفعت شعار العودة إلى الذّات و«لاشرقية ولا غربية». إنّ الدراسات المقارنة بين الفكر الإسلامي والفلسفات الغربية قائمة في إيران على قدم وساق. والنشاطات التي تتأطّر داخل مبدأ أسلمة العلوم وإبراز المنهج الإسلامي في قضايا الإنسان والمجتمع لا تتوقّف. إنّها تجسد حلمًا قديمًا لأعلام الثورة ورموزها كما عبّر عنها علم إسلامي محبوب لقيادتها هو الشهيد السيد باقر الصّدر حينما سلك على منحى هذا المنحى من الأسلمة الواضحة والسّالكة على منهج السهل الممتنع، حينما كتب «فلسفتنا» و«اقتصادنا» وكان على وعد بإصدار نظائر لها في شتّى الميادين. وكان كتابه « الأسس المنطقية للاستقراء» واقعًا في السّياق نفسه، إذ كان أحرى أن يسمّيه «منطقنا»، لا سيما وقد استند فيه على نظرية الاحتمال الأصولي وليس فقط الرّياضي، من خلال مقولة العلم الإجمالي ومسائل القطع والظّن وما شابه، وهي مسائل تطوّرت بشكل خاص في علم الأصول الذي هو علم إسلامي. وكان أحرى أن تستمرّ هذه العملية فتقدّم مثل تلك الرّوائع الافتراضية: اجتماعنا ونفسانيتنا وحضارتنا وثورتنا. إن الخطوات المميّزة في مجال أسلمة المعرفة ليست فقط أنها غير معروفة لغير المهتمّين بها، بل إن الجهود المضاعفة في هذا المجال تكاد تكون مجهولةً أو متجاهلةً عند من اهتم ويهتم بهذا الاتّجاه. وكما لا يخفى، إن أهمّ وسيلة لتحصين قطاع التعليم من مشكلة الغزو الثقافي هو تطوير الفكر الإسلامي نفسه، تطويرًا يفوق المستويات التي لا يزال يدين لها الفكر الإسلام التقليدي وعلم الكلام القديم، بل لا بدّ من إحراز التّفوق والاستيعاب وإحلال المعرفة في أداء هذه المهمة بعيدًا عن تشويش الموقف الأيديولوجي. لأنّ موقع الأيديولوجيا من المعرفة يجب أن يكون هو المبتدأ أو الخبر.. الموقف الأوّل ونتائج المعرفة.. وحتمًا تصبح مضرّةً متى باتت هي الأداة والوسيلة والبديل عن المعرفة.

---

(١) الإمام الخامنئي، الجامعة في فكر الإمام القائد، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

تجديد وإصلاح الحوزات العلمية

لقد انبثق الفكر الإصلاحي في إيران وخارجها وعبر منعطفات التاريخ الحديث والمعاصر من داخل الحوزات العلمية. فقائد النهضة الإصلاحية السيد جمال الدين هو سليل هذه الحوزة، كما كان قائد الثورة سليلها أيضًا، كما كان أمر سائر المصلحين في ثورة العشرين والتنباك والحركة الدستورية. وهم يدركون ما تمتاز به من ميزات لا توجد لغيرها في مجال المثابرة والتّجرّد والاستقلال، كما يدركون نقاط ضعفها وثغراتها. وقلّما يوجد عالم مصلح لا يحمل فكرةً عن إصلاح الحوزات العلمية ونظامها التربوي. وفي ذلك كانت إيران بتحريض من القيادة قد بذلت جهدًا كبيرًا في مجال تطوير مناهجها وكذا الصّهر على خلق مناخات للمواءمة بينها وبين الجامعات. وتتجلّى معظم الآراء الإصلاحية في هذا المجال في عدد من المسائل الضرورية التي تتعلق بنظام التعليم ومقرراته وتقنياته. وتأتي في مقدّمة ذلك مشكلة انتظام الدرس الحوزوي وما يمكن أن نسمّيه بالاقتصاد في برامجه وانفتاحه على عدد من الفنون والتخصصات وقضايا أخرى. وفي الوقت ذاته يتمّ تعزيز مكتسبات الحوزة العلمية من حيث ريادتها واستقلاليتها.

الريادة والاستقلالية

لعلّه من خصوصيات الحوزة العلمية استقلالها عن الدولة عبر تاريخ يمتد إلى قرون. كان ذلك سببا من أسباب ريادتها وقدرتها على المبادرة وعاملًا لتعزيز مصداقيتها. فلقد نظر علماء الشيعة منذ قرون إلى أن الدولة مفسدة للعلم والعلماء لا سيما حينما يكون الهدف من هذه التبعية هو نزع المبادرة والاستقلال وحرية الرأي من العلماء. وتعززت هذه الخصوصية بصورة ملفتة للنظر في إيران حيث استمرت السياسات التعليمية على هذا القدر من الاعتراف باستقلالية الحوزة العلمية. وهذا موقف مبدئي لا علاقة له بأهمية الدولة سواء أكانت عادلةً أو ظالمة. فالحوزة العلمية حسب السيد علي الخامنئي هي مؤسسة علمية وروحية، وعليه «لا ينبغي أن تتحول إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة، وإن كانت الدولة هي الجمهورية الإسلامية»[1]. وكما سبق أن حث السيد الخامنئي طلاب الجامعة للاقتداء بطلاب الحوزة في مسألة الجدّ والمثابرة بعيدًا عن نزعة التعويض وطلب الشهادات والترّقي، فإنّ ذلك لا يمنع من أهمية ذلك بالنسبة للحوزة نفسها. فالسيد الخامنئي لم ير أي مانع في إدخال نظام الشهادات نفسها في سلك الحوزة داعيًا إلى عدم التحسس من ذلك، شريطة أن تحافظ الحوزة العلمية على وضعيتها المتفوقة. إن وجود شهادات علمية خاصة بالحوزة العلمية مطلب ضروري في

(1) الحوزة العلمية في فكر الإمام الخامنئي، إعداد: مركز التخطيط والمناهج الدراسية، الناشر: معهد الرسول الأكرم العالي للشريعة والدراسات الإسلامية، بيروت، ١٤٢٣ هـ، ص ٥١.

نظر السيد الخامنئي. شهادات تستند إلى اعتبار الحوزة وليس اعتبار وزارة العلوم «لأن اعتبار الحوزة أعمق وأهم وأكثر ثباتًا من اعتبار أي وزارة أخرى»[1]. ومع توفّر هذا الشرط لا يهم في نظر السيد علي الخامنئي أن تطلق العناوين نفسها، فذلك متروك للقيّمين على ذلك، فلا مشاحة في أن نطلق على تلك المستويات ماجستير ودكتوراه أو سطح ثالث ورابع، فذلك على عدم أهميته عند السيد القائد، يبقى متروكًا لتشخيص أهميته لمن يهمهم الأمر[2]. لكن ليس هذا هو هدف العملية التربوية في الحوزة العلمية، بل ويعتبر من العيوب الكبرى الانضمام إليها قصد الحصول على الشهادة فقط. فقد يعتبر هذا التحوّل الجديد نفسه من عيوب التغيّرات الجديدة في الحوزة. بينما المطلوب أن نتجاوز الآفتين معًا: رفض الشهادة، والحرص عليها[3]. ولا يفوت السيد الخامنئي أن يشير إلى واحدة من عيوب الحوزة أو لعلها من النقاط التي تمّ استغلالها استغلالًا فاحشًا؛ يتعلق الأمر بتدبير خاطئ للحرية التي تمكن الحوزة العلمية منها طلابها في اختياراتهم العلمية المتّصلة بالمقررات والأساتذة. وهو ما يعني الفوضى وانعدام النظام. وقد بات شعارًا على الألسن منذ عهد بعيد أن نظام الحوزة يكمن في فوضاها أو في اللّانظام نفسه. وقد كانت تلك من التعبيرات المتسامحة التي تحيل إلى أن الحوزة العلمية معفية من الصرامة وثقل البيروقراطية التّربوية. كان في فترات سابقة للضمير العلمي والتربوي دور كبير في تمكين الطالب من الاستفادة من هذه المرونة. لكنه في زماننا هذا تحوّل الأمر إلى استغلال لهذه المرونة حتى باتت تضارع الفوضى. ويعتبر السيد الخامنئي أن الفوضى غير مرغوب فيها وهي تناقض النظام المطلوب في عملية التقدّم بعكس الفوضى. إنّ «النظام، هو مقابل الفوضى، ولا يمكن الجمع بين الأمرين. كما أ ن عدم انتظامنا يكمن في عدم اتباعنا للنظام. وتأخرنا في عدم سيادة النظام بيننا»[4]. بل انعدام النظام هو من النقائص التي ناهضها السيد الخامنئي في الحوزة العلمية. بل يعتبر أن هذه المقولة لا تصحّ لأن الحوزة كانت دائمًا خاضعةً لنظام معين وأن الجميع كان يستفيد من الوقت ومهتم بالمطالب. ويعتبر أن العيب الحقيقي الذي كان يشكل عيبًا أنذاك هو عدم وجود برامج منظمة يمكن الاستفادة منها اليوم. من هنا يأتي إيمان السيد القائد بضرورة التغيير في مناهج الدراسة الحوزوية والجامعية وقناعته بذلك باتت تتجاوز المعتاد. وقد مارس من موقعه القيادي تحريضا لتحقيق مطلب الإصلاحات الذي يعتبره ليس مجرد مطلب بل مسألةً حتميةً يجب التّكيف مع استحقاقاتها. فالتغيير في نظر السيد القائد هو سنّة طبيعية، «فلو افترضنا وجود كائن أو موجود لا يتعرض لعملية التحول والتغيير، فإنه لن يخرج عن حالتين: إما سيموت أو سينزوي عن العالم»[5]. ولا

(١) الإمام الخامنئي، الحوزة العلمية والمسؤوليات الكبرى، ط١، ترجمة وإعداد دار الولاية للثقافة والإعلام، ١٤٢٩ هـ، ص ٢١.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٢١.
(٤) الإمام الخامنئي، الحوزة العلمية في فكر الإمام الخامنئي، مصدر سابق، ص ٤٩.
(٥) الحوزة العلمية والمسؤوليات الكبرى، مصدر سابق، ص ٢٠.

يرى السيد علي الخامنئي فيما تحقق حتى الآن في مجال الإصلاحات التربوية ما يكفي، لكنه يقدّر جوانب من النجاح الذي تحقق حتى الآن، بعد النجاح الذي حققته الحوزات في تقديم كفاءات عالية في المجتمع[1]. غير أن هذا لا يمنع من الإحساس بأن ثمة الكثير مما يجب على هــذا القطاع التربوي إنجازه لمواكبة ركب الحداثة والتحديث الإيرانيين. فمتى ما انطلقنا من رؤية نهضـوية شـاملة ندرك ما الواجب تحققه في مجال التعليم. وهذا ما يجعل السـيد القائد يرى الكثير من جوانب التّخلف في هذا المجال ويصـرّ على أن يذكّر به المسؤولين في الدولة والرأي العام في كل مناسـبة من المناسـبات. إن ما يميّز خطاب السيد الخامنئي هو أنه إذ يقدّر كل الجهـود التي أحرزتها الحكومة والشـعب على امتداد هذه السـنين، فهو لا يفتأ يذكر بأنّ المشـوار لا يزال طويلاً، كما لا يتردد في التحريض على مطالب كثيرة على طريق القضاء على كل مظاهـر التخلّف. وفي مجال التربيـة والتعليم، لا يتردد السـيد الخامنئي من الحديث عن مظاهر التخلف التي ما زالت مرابطةً في ساحته. ويعبّر بمرارة عن هذا الواقع بالقول: «فنحن لا نزال نرى مفكرينا وجامعاتنا، وحوزاتنا العلمية تتخلف عن مواكبة تطور الأحداث والتحولات العظيمة الحاصلة في جميع الأبعاد الاجتماعية والمجالات المختلفة في مجتمعنا وما تركه من تأثيـرات عميقة فيه. فنحن لا نزال نتخلف عن مواكبة هذا التحول العظيم، والحوزة العلمية لا تـزال تتخلف قليلاً عن هذا التحول؛ لكـن يمكنها تعويض ما فاتها من خلال المثابرة والجدية والسـرعة اللازمة. فيجب علينا القبول بهذا التحول، والعمل على إدارته بالشـكل الصـحيح، مع ضـرورة الحذر في التعامل معه»[2]. وعلى الرغم من مظاهر التحديث التي عرفتها الحوزة العلميـة، إلاّ أنهـا ما زالت تعاني من بعض الصـعوبات. فهـي إذ تمنح إمكانـات عقلية وافرة للطالـب بحكم المران النظري الذي يصـل حدّ الإرهاق الذهنـي، إلّا أنها تعمل خارج منطق اقتصاد المعرفة والزمان. وهنا دارت رحى الخطاب الإصلاحي للسيّد الخامنئي. يبذل الطالب جهـدًا عقليًا جبّارًا فـي مقررات لا يكاد يهتـم بمطالبها، حيث المحتوى عند ظهوره أسـهل من العبارات التي أُلفت بها. وقد تحضـر المضـامين نفسها في مقررات لا يوجد بينها تفاوت في قوة المطلب وجامعيته سـوى عسـر التعبير وتعقد الألفاظ. وباتت حصـيلة هذا النمط من التكوين أن يخرّج مجتهدين مولعين بتفكيك العبارات ووضـع الشـروح على الشروح، أكثر مما يهمهم الإبداع ونقد محتوى المتون. وينشـغلون بالاستشـكال اللغوي واللفظي أكثر من انشغالهم بالمحتوى الفكري والفلسفي. يصنعون من المطالب الصغيرة والمهملة قضايا كبيرة ومعقدة ولا يهتمون بالقضـايا التـي باتت كبيرةً في نظر العلم والمجتمـع. إذ ليس كل ما كان سببًا لبذل أقصى الفكر والنظر مطلوبٌ التفكير فيه. فثمة قضايا تستدعي تفكيرًا كبيرًا لكنها لا تنفع المجتمع ولا الشخص نفسه. وإذا حدث أن أحدًا اختط له نهجًا خاصًا موسومًا بالإبداع

(١) الإمام الخامنئي، الحوزة العلمية والمسؤليات الكبرى، مصدر سابق، ص١٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠.

والتجديد فهو مدين في ذلك إلى خبرته الخاصة ونزعته التجديدية وعصاميته. لقد كف العلم أن يكون مجرد رياضة عقلية في الفراغ. حتى في العلم توجد مقاصد عقلية وشرعية. ومن مقاصده أن يكون نافعًا. في مجال العلوم دائمًا ثمة علوم برمّتها تنقرض لتحلّ مكانها علوم جديدة. أمّا مفاهيمها ومسائلها فهي في تعديل مستمر. وأعلام الحوزة الكبار يدركون أن بعضًا من مسائل الأصول والفقه يجب أن تدخل تاريخ الفقه وأصوله بينما يجب استدخال مسائل وموضوعات جديدة في هذه الصّناعة. وهنا لا يكفي مجرد تهذيب العبارات وإعادة نشر المسائل والفهارس والموضوعات، بل المطلوب هو تعديل وتغيير المناهج بصورة تخدم الغرض. وتبدو هذه الحقيقة ثاويةً بين سطور الخطاب الإصلاحي للسيد الخامنئي وأحيانًا تظهر جليّةً لا تحتمل تأويلاً.

في الأمن الاجتماعي وقضايا المرأة ونظام الأسرة

الذي لاموا ميشل فوكو فيه هو وضعية المرأة في إيران عشية انتصار الثورة. وكان قد أوضح لهم في أولى مقالاته التي راعت جانب التفرّد في هذه الثورة بأن الموقف من المرأة، في نظام الحكومة الإسلامية، هو المساواة مع مراعاة الاختلاف بين الجنسين. وما كان فوكو في وارد الإجابة عن الهجمة التي استغلها بعض النشطاء النسويين في فرنسا، لأنه يدرك مسبقًا أن فكرة المساواة بلغت نهايتها حتى لم تعد تعترف حتى بالميزات التكاملية بين الأنوثة والذكورة. ولعله من المفارقة أن فرنسا اليوم تخوض حربًا، لا نسمع للحركة النسوية فيها رأيًا، ضد الحجاب في الفضاءات العمومية. ماذا يسمّى هذا العنف والرقابة والعقاب ضد حق من حقوق المرأة، فقط لأن ثمة شيئًا أكثر خصوصيةً في الثقافة الفرنسية يتعلق بالهيام اللامنتهي بشيء اسمه العري الذي لا تكاد تخلو منه ومن مشتقاته(عاري عري تعري عارية معرّى عراء) قصة أو مسرحية أو قصيدة بمناسبة أو غير مناسبة، كما كان قد لاحظ تولستوي في الأدب الفرنسي، حينما قال: « إن معظم لوحات الفنّانين الفرنسيين تصوّر عري المرأة في أشكال مختلفة، وتكاد لا تخلو صفحة أو قصيدة في الأدب الفرنسي الحديث من تصوير العري أو من استخدام، مرة أو مرتين بمناسبة، أو غير مناسبة، المفهوم المفضّل والكلمة المفضّلة (nu) (...) إنّ هذه كلّها نتاجات جماعة مريضة بالهوس الشهواني(...) وكل عالم أوربا وأمريكا الفنّي يقتدي بهؤلاء النّاس المهووسين جنسيًا»[1]. الإيرانيون يغطون المرأة والفرنسيون يعرونها. في الثقافة المحلية ما يمنح تفسيرًا للسلوك الإيراني، لكن أي ثقافة تمنح تفسيرًا للسلوك الفرنسي؟! ومع ذلك بات حضور المرأة في العملية السياسية والانتخابية وسائر فعاليات المجتمع المدني في إيران أمرًا لافتًا للأنظار يستوي في هذا الانطباع الخصوم

(١) ليف تولستوي، ما هو الفنّ؟، ط١، ت: محمد عبدو النجاري، دار الحصاد، دمشق ١٩٩١م، ص ١٠٠ - ١٠١.

والأصدقاء على السواء. لا زمت هذه الظاهرة الوقائع الإيرانية منذ الثورة حتى اليوم. فالمرأة في إيران تحظى بما لم تحظ به المرأة قبل الثورة ولا في أي بلد إسلامي آخر. وهذا أمر يمكن تحسسه من خلال حجم المساطير القانونية والجنائية الضامنة لحقوق المرأة والتي تخص الأحوال الشخصية. كما في نسبة التمدرس والتعليم والوظيفة العمومية. كما في المشاركة السياسية والاضطلاع بمسؤوليات حساسة في الدولة والمجتمع. المرأة الإيرانية موجودة في كل مكان. بل في بعض المجالات لا تكاد ترى سوى المرأة. مما يعني أن المرأة في إيران وصلت إلى ما وصلت إليه ليس فقط بنضالات كبيرة خاضتها لانتزاع حقوقها، بل الأمر كان منذ البداية يتعلق بثقافة سياسية لصناع القرار الذين أفرزتهم الثورة بالانتخاب الطبيعي. فالمرأة الإيرانية التي شاركت في الثورة كان لابد أن تكافأ من قبل قائد الثورة. الموقف من دور المرأة السياسي وفي العملية الانتخابية هو بالأصل موقف أخلاقي. انظر إلى كل مواقف وخطابات قائد الثورة حول المرأة ووظيفتها وأدوارها الاجتماعية. لقد قدم الإمام الخميني الفقيه و الآخوندي للمرأة في إيران ما لم يقدمه لها أي قائد مثقف أفندي سياسي في الشرق الأوسط. وقد طوى مسافات نضال مرير وطويل ما كان في مقدور حركة نسائية انجازها في إيران خلال مدة وجيزة. وحدها المرأة الإيرانية تدرك حجم الانجازات السريعة التي حققتها. بل يظهر ذلك حينما تعقد هي مقارنةً بين إنجازاتها هنا ووضعية المرأة في بلاد تشاركها الاقليم والثقافة والتاريخ. إن المسألة تتعلق كما قلت بموقف أخلاقي. وهذا درس للبلدان العربية التي ما زالت وضعية المرأة فيها تواجه تحديات ومشكلات مركبة. فلنقل إن الأمر يتعلق بثقافة أخلاقية. فوجب أن يأتي تحرير المرأة من ها هنا. وليس ثمة ما هو أقدر على إحداث التغيير في الثقافات الأخلاقية العرفية أكثر من الخطاب الديني، وليس ثمة أقوى على طي مسافات الإصلاح بعيدًا عن جدل السياسيين وبطء البيروقراطيين غير علماء الدين عبر سلطة التوجيه والإرشاد والفتوى التي تتناسب مع تطلعات الأمة للتطور والتغيير. ليس لسبب آخر سوى للمكانة والثقة التي يمكن أن يحظى بها الإصلاح الديني لما ينهض به علماء الدين أنفسهم. لقد تنبه هاملتون جيب إلى هذه الحقيقة حينما اعتبر الإصلاح شبه مستحيل في البلدان الإسلامية ما دام هناك رجال دين لا يؤمنون برسالة الإصلاح. فوجب تغيير عقلية علماء الدين لتتغير أحوال المجتمع. ليس غريبًا أن يقول الرسول ﷺ: «إذا فسد العالِم فسد العالَم». فإذا عكسنا الأمر وأخذنا بالمفهوم قلنا: إذا صلح العالم صلح العالم. وقد آمن السيد الخميني وكذا السيد علي الخامنئي بدور المرأة في الثورة كما آمنا بدورها في الدولة. وانظر إلى تلك الرؤية البالغة الذوق في مقاربة عرفانية لأحد تلاميذ قائد الثورة العرفاني الشيخ جوادي آملي، حينما كتب: «جمال المرأة وجلالها». إنني أدرك أن خطابًا كهذا في عمقه الفلسفي ومقاصده العرفانية وحده يرشد الثقافة السياسية في إيران للارتقاء بالفعل السياسي من مجرد لعبة سياسية وبالناخبين من مجرد كومبارس في لقطة انتخابية إلى وسيلة تربوية

تلتقي بالناموس الأعظم للكائن المنخرط بجمال وجلال في مشهد سياسي وجب أن يعزز دور الدولة في أن تصبح كما تمنى عليها هيغل ذات وظيفة تربوية ترقى بروح الشعب إلى كمالاته الإنسانية الحرة. فمع هذا الخطاب تندك الفوارق العرضية وتصبح المفاهيم لا تحجب كون الجمال والجلال في السياسة يحوّل الفوارق العارضة إلى فوارق وظيفية. فلا ذكورة ولا أنوثة في السياسة بقدر ما هناك جلال مزبور في ثنايا الجمال والعكس صحيح أيضًا. من شأن رؤية للعرفان السياسي أن تحدث تحولاً بارزًا في الثقافة السياسية للمرأة وسلوكها السياسي والانتخابي في إيران، إذا نزل هذا الخطاب إلى الاستهلاك العمومي ولم ينحصر في مقاربات نخبوية محصورة. وقد يوجد عرفان متأثر بثقافة العصور الوسطى يرى في المرأة ما لا يحسن أن يراه عارف معاصر. وهذا ما حصل ويمكن أن يحصل بمستويات كبيرة تعيد النظر في الموقف من المرأة، بل وتمكين المرأة من فهم مختلف لماهيتها وناموسها ويمكن أن يؤثر ذلك على الفقة والاجتهاد، لصالح تراجيح تأخذ بعين الاعتبار القواعد الجديدة لهذا الناموس. بمعنىً آخر وباصطلاح حديث، لنغير من النموذج الإرشادي والسلطة التفسيرية القديمة التي ارتهنت لها المرأة لصالح نموذج إرشادي جديد يحدث ثورةً في المنظور إلى المرأة. وستكون تلك الثورة عظمى والمنظور أعظم حينما يصبح الدين نفسه يساهم في هذا التحول. وقد رأينا كيف تصبح تلك الرؤية مؤثرةً على فهمنا وترجيحنا الفقهي فيما مثّل له الشيخ جوادي آملي بمسألة الخلاف حول خيارات عقد الزواج. حيث وجب التميز بعقد النكاح على سائر العقود المعاوضية باعتباره من التعهدات التي فيها جنبة عبادية. حيث يصبح الخيار سالبًا ومخلاً بهذا الناموس للجنبة المذكورة. إن العرفان يتطور في إيران كما أن الفقه يتطور في إيران. وفي تعاضد بين هذا ونضالات المرأة المشروعة ورعاية قائد ثورة يؤمن بالمرأة، يمكن الوصول إلى نتائج مذهلة. إنني أتمنى أن يجعل الميثاق الأخلاقي للانتخابات من جمال المرأة وجلالها روحًا يهتدي به، ونموذجًا راقيًا في العرفان والأخلاق السياسية في إيران. فلننظر إلى السلوك النسائي في العملية الانتخابية منذ البداية حتى اليوم.

إن الموقف الاخلاقي للقيادة من المرأة هو الذي يفسر كل هذا التحول في وضعية المرأة في العملية السياسية. وقد سقت هذا الحديث عن المرأة لأتحدث عن وجهة نظر لا تخلو من أهمية للمفكر الفلسطيني الراحل هشام شرابي الذي أولى أهميةً كبرى بل علق أملاً كبيرًا على دور ما سماه بالأصولية الإيرانية في القضاء على النظام الأبوي. وهو النظام الذي أفسد الثقافة السياسية في المجال العربي وكل المجالات التي لم تسع إلى إحداث القطيعة معه. حضور المرأة الكبير في العملية السياسية والمجتمع المدني، مؤشر على انهيار هذا النظام الذي استبعد المرأة طيلة قرون ولا يزال يستبعدها من المشاركة والحضور. ولم يعد في وسع الحكامة السياسية في كثير من البلاد العربية والإسلامية أن تقدمه للمرأة غير تعهير المشهد وتحقيق أعلى حضور لها في كليات الرقص اللانهائية. أما في التمدرس والتعليم والمشاركة

السياسية والوظيفة، فإنها ما زالت تزحف في ممشىً مثقل بالإكراهات والمضادات الثقافية والقانونية لإدماج ناجع للمرأة في التنمية. وقد بات واضحًا أن حضور المرأة الإيرانية في الانتخابات لم يعد في حاجة إلى كوطة ضامنة لعدد محدد من النساء داخل البرلمان. فالميثاق الأخلاقي في إيران لا يحتاج إلى الكوطة بقدر ما يحتاج إلى تفعيل الثقافة السياسية وفق الميثاق الأخلاقي للانتخابات. فالكوطة هي إهانة للمرأة وعجز عن تفعيل آليات أخرى ضامنة لشراكة فاعلة للمرأة وعاجزة عن إحداث التحول في الثقافة السياسية. صحيح أن الكوطة هي مخرج آني للتخفيف من سلطة ثقافة ذكورية راسخة في النظام الأبوي القديم والحديث؛ لنقل هي حل تكتيكي سياسي لكنها ليست حلاً نهائيًا من وجهة نظر أخلاقية-سياسية. ثمة مثل شعبي في إيران مفاده أن الرجل الذي لا يهاب زوجته فهو ليس رجلاً. والحق أن هذا أصبح واضحًا مع وفرة القوانين التي تحمي حقوق المرأة وتجعلها بفضل تحريضات قائد الثورة أكثر جرأةً على كسر حدود الاحتكار الذكوري للمجالات الاجتماعية المختلفة. للمرأة إذًا في إيران وضعية خاصة. أدرك ذلك خصوم الثورة قبل غيرهم. فوكوياما زالت في تطور حثيث منذ قيام الثورة الإسلامية. وهنا لا مجال للحديث عن أن مكتسبات نضال المرأة بعد الثورة هو امتداد لوضعيتها في العهد السابق؛ عهد ما سمي بالثورة البيضاء. وكان منتهى ما أدركته إصلاحات الشّاه أن سلك على طريقة أتاتورك في فرض السفور على المرأة الإيرانية سنة ١٩٤٧م. كانت تلك صورة مشوّهة للإصلاح والتنمية. فكانت النتيجة هي عزوف المرأة عن الحضور الفاعل في المجتمع وفرض عزلتها وانزوائها قبل أن تحدث الثورة فتعود إلى واجهة الأحداث. ففي مجتمع محافظ مثل المجتمع الإيراني، لا يعني فرض السفور على المرأة سوى حكمًا مسبقًا بعزلها عن المشاركة في النشاط الاجتماعي ومن التعليم ومنح فرصة لأقلية نسائية لتأنيث حضور غير فاعل في المجتمع سوى للترفيه والتعهير بينما فئة قليلة جدًا من بين هؤلاء تستطيع أن تحقق مكتسبات نسائية محدودة تعود منافعها إلى الشخص لا إلى المجتمع. هذا الشكل الهجين من التحرر المغشوش فضحته الثورة حينما فاض الشارع بحضور للمرأة ملفت ومثير. وما أن جرت انتخابات ١٩٨٠م، حتى كانت المرأة الإيرانية قد حققت حضورًا نيابيًا هو الأول من نوعه في تاريخ إيران منذ العهد الساساني إلى عهد الشاه. يتساءل أي مراقب بعد هذه الثورة النسائية في إيران عن السبب الموضوعي الذي يجعل المرأة تحقق، في السنة الأولى من عهد الثورة، الكثير من الحضور. والجواب هنا متشعب ومركب، لكن هذا كله ما كان ليتحقق لولا الدور الأساسي الذي لعبته القيادة على هذا الصعيد. يعود الفضل في تكريس دور المرأة الحيوي في العهد الجديد إلى الإمام الراحل السيد الخميني حينما حرّض المرأة على المشاركة في الثورة والتغيير ومنحها من الأهمية ما كان من شأنه أن يحدث ثورةً في وضعيتها. تأنيث الثورة بعد أن كانت دنيا ثورات التاريخ الإنساني حدثًا ذكوريًا بامتياز، هو من أبرز ما ميّز الثورة الإسلامية في إيران.

إنها ليســت ثورة من أجل المرأة، بل هي نفســها ثورة المرأة. عادةً ما كان الشار ع الثوري في تجارب الأمم بالغ الذكورة، بينما في المثال الإيراني كانت المرأة تتقاســم الشــار ع مع الرجل إن لــم نقــل أنهــا تفوقت في المشــاركة بصــورة لا نكاد نقع لهــا على نظير فــي المجتمعات الأخرى، بل وتقود الرجل بقوّة أنوثتها إلى الشار ع للمشاركة. وكان هذا من أكثر المكتسبات التي جعلت المســألة النسائية في إيران لم تتحول كما ظن خصوم الثورة إلى ثغر هشّ ومطواع في كســر الممانعة، لأن حجم التعبئة النسائية والحضور المميز للمرأة في الشأن العام الإيراني خطّــأ الكثير من حســابات الخصــوم. كانت نتيجة ذلك واضــحة في نمو منســوب الحقوق والوظائف والتعليم في صــفوف المرأة الإيرانية. يتذكّر الجميع كيف أن الشــوار ع منذ الثورة باتت تتلحّف الســواد. وحينئذ بات مشــهورًا نعت الثورة الإيرانية في الصحافة الأجنبية بثورة تشــادور. وحينما استقبل الإمام الخميني عشية الانتصــار جحافل من الشعب الإيراني لتهنئته يوم نزل في بيته وحسينيته في قم، لم يتّسع المكان للجميع، ففكر بعض معاونيه في أن يستغني عن النســاء وتقتصــر الزيارة على الرجال فقط، غضــب الإمام وقال بأنه إذا كان الأمر كذلك، فلنســتغن عن الرجال، وتدخل المرأة. لأن دورها في الثورة لا يضــاهى. ما الذي جعل المرأة اليــوم في إيــران تتطلع إلى أعلى المناصــب، كما جعل عدد الطالبات فــي الجامعات الإيرانية يفــوق عدد الطــلاب؟! وما الذي جعل الأحوال الشخصــية المنظمة للأســرة تجعل الشــطط الذكوري مقموعًا إلى حدٍّ لا نظير له في ســائر مدونات الأحوال الشخصــية في الدول العربية والإســلامية الأخرى؟!. يتمدّح الســيد الخامنئي بدور المرأة الإيرانية في بداية الثورة وبعدها، فيخاطبها: «النوع الأول هو تمجيد ومديح وشــكر لحضــور المرأة في الثورة، وفي الأعمال بعد الثورة، وفي أســاس النهضــة. فلولا حضورهن في ساحة المواجهة هذه لما انتصرت هذه النهضــة أساسًــا. أو ما أراه اليوم في التقرير من إحصــاءات أعلنها المسؤولون من ازدياد عدد النســاء فــي الجامعة»[1]. ويعترف الســيد علــي الخامنئي للمــرأة الإيرانية بحضــورها في كل انتصــارات إيران الثورية والحربية والاجتماعية. ففي «ذلك اليوم الذي اكتظت فيه (في ســنة ١٩٧٧ ١٩٧٨ م) شــوارع إيران بالناس، كان للنســاء دورٌ بارزٌ في التعبئة وإرســال أزواجهن وأولادهن إلى ميادين الكفاح والمقاومة والمظاهرات العدوانية ضــد الحكم الجائر»[2]. فقد كان لهم دور فاعل في زمن الثورة والحرب واليوم يمارسون الدور الريادي نفسه في مجالات شــتى، بل «إن مجلس الشورى الإسلامي يحتوي عددًا مناسبًا كمًا وكيفًا من النائبات. ونحن نشــعر بضــرورة دخول المرأة العاملــة والفاهمة والمثقفــة والحكيمة ميدان العمل الصــحيح لضــمان حقوقها الواقعية حتى لا تسمح لعوام الناس التصدي لهذه الأمور»[3]. ولا يقف الأمر

---

(١) الإمام الخامنئي، المرأة (علم وعمل وجهاد)، إعداد ونشر مركز الإمام الخميني الثقافي (بدون تاريخ)، ص ٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص ٢١.

هنا بل يتعدّى إلى الإشارة إلى تفوقها في ذلك الحضور في كل المنعطفات الصعبة في إيران. لقد كان لهذا الحضور اللافت دور في تغيير صورة إيران ما بعد الثورة. ففي خطاب السيد الخامنئي، كما كان الأمر نفسه في خطاب الإمام الخميني، ما يؤكّد على تأنيث الثورة الإيرانية بربطها بالدور الريادي للمرأة. هذا التفضيل والوفاء لدور المرأة يعبر عنه السيد الخامنئي بوضوح: «إن دور المجموعات النسوية في انتصار الثورة، وباحتمال كبير، كان أكثر من المجموعات الرجالية». ويعلل السيد القائد هذا الدور المكثف للمرأة بأن الرجل حينما تحصل له قناعة بدوره في الكفاح السياسي يحضر بمفرده وشخصه في الساحة والاجتماعات والمسيرات، بينما حينما تقتنع المرأة بهذا الدور فإنها تنزل البيت كلّه معها[1].

على هذا الأساس تبدو المسألة النسائية في إيران متقدمةً مقارنةً مع وضعيتها في بلاد عربية وإسلامية كثيرة. ويكفي أن وضعيتها كما حقوقها المادية والمعنوية تدسترت وأمسى لها رسوخ قانوني. وما يظهر من بعض الخصوصيات في هذا المجال راجع إلى أن بعض التقييدات التي تشمل المرأة والرّجل على السواء تعود إلى أن مقتضى الدستور الانضباط بالأحكام الإسلامية. وهي أحكام لا تتدستر إلاّ بعد طول نظر واجتهاد كما هي قابلة للتعديل كلّما ظهرت معطيات جديد تساعد على إعادة التشخيص الأدق لموضوعات الأحكام. وفي هذا الإطار سعى دستور الجمهورية الإسلامية في إيران للنهوض بالوضعية المزرية للمرأة بوصفها جزءًا حيويًّا من المجتمع طاله الحيف في العهد السابق. وتشرح المقدمة هذه الحقيقة كالتالي: «في عملية إقامة المؤسسات الاجتماعية الإسلامية تحرير للكوادر البشرية التي ظلّت حتى هذه اللحظة مشروع استغلال شامل من قبل الأجنبي، من ربقة الاستلاب الماهوي، واستعادةً لهوّيتها وحقوقها الطبيعية المغتصبة. ومن الطبيعي أن تكون حصّة المرأة من هذه الحقوق أكبر لتوازي حجم الظلم الذي وقع عليها أثناء النظام الاستبدادي السابق. وتمثّل الأسرة الحاضنة الأولى لانطلاق الإنسان نحو فضاءات التعالي والسموّ، ومنها تخرج خيوط النسيج المجتمعي حيث وحدة العقيدة والهدف لحمته وسداه، لتنسج البساط الأحمر الذي تفترشه حركة الصعود الإنسانية نحو ذرى التكامل؛ لذا فإنّ تهيئة المستلزمات الضرورية بغية تحقيق هذا الهدف هي من صميم الواجبات التي تضطلع بها الحكومة الإسلامية. إذًا، وفي ظل هذه القراءة عن الخلية الأسرية، من الطبيعي أن تطرح المرأة عنها حالة التشيئ والتألية (من الآلة) التي تخدم مفهوم الاستهلاكية والاستغلال، لتعود إلى موقعها الإنساني الخطير والحيوي في ممارسة الأمومة، وتنشئة الفرد العقيدي الطليعي، ودخول معترك الحياة الفعّالة جنبًا إلى جنب مع الرجل، لتتصدّى بالتالي لمسؤوليات أخطر وتحظى بشأن أعظم».

وبموجب هذه الحقائق تمّ الاعتراف بالمساواة بين الجنسين في الدستور الإيراني كما هو

---

(١) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص٢١.

مبين في المادّة العشرين: «يعتبر جميع أفراد الشعب رجالًا ونساءً سواسية أمام القانون، ويتمتّعون بكافة الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرط مراعاة الضوابط الإسلامية». إن نظرةً سريعةً إلى الدستور الإيراني تؤكّد على اهتمام فائق بموضوع الأسرة وأهميتها كما تؤكد على وجود طريق سالك للمرأة لكي تصل إلى مراتب أعلى في الدولة مثل البرلمان ورئاسته ومجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس إعادة صياغة الدستور ومجلس خبراء القيادة وما شابه بما أنه لا يوجد ضمن مسطرة شروط الترشح المبيّنة لمثل هذه المناصب قيد الذكورة. ويبدو أنّ أهم من كلّ هذا أن الدعوة إلى تطوير وضعها لا يتوقف، بل في كل مناسبة هناك دعوة للنهوض بقضية المرأة لعبت فيها القيادة دورًا تحريضيًّا كبيرًا. فالدساتير ليست نهائيةً بل هي تعبير عن وضعية اجتماع سياسي ومطالبه. لكن ما في طموح وأحلام القيادة هو أبعد من الدستور. فهذا الأخير مثلاً لا يمنع من تولّي المرأة لعدد من المناصب العالية، لكن هذا ليس نتاج بنود وقوانين دستورية بل هذا نتاج ثقافة اجتماعية. وحينما يقول الدستور كلمته ويختار المجتمع رجاله ونساءه، يبقى للقيادة دور الإرشاد والدعوة وجسّ النبض الاجتماعي. فلا يكفي أن نقرأ سقف الحقوق النسائية في الواقع الدستوري المتغيّر، بل وجب قراءتها في الممكن الذي تكشف عنه خطابات القيادة. ومثل هذا يتّضح بصورة جلية في قول السيد الخامنئي: «مسألة المرأة هي مسألة مهمة جدًا، وجدية جدًا، ومؤثرة كثيرًا في وضع المستقبل. ورغم البحوث والدراسات الكثيرة التي جرت خلال هذه الأعوام حول مسألة المرأة في الجمهورية الإسلامية، وحول المرأة الإيرانية، والمرأة في نظر الإسلام، وخاصةً أحاديث الإمام رحمه الله الذي تبين أنه كان يهتم بقضية المرأة اهتمامًا خاصًّا، ويدافع عنها. لكن ما تزال هناك أعمال كثيرة»[1]. وبقدر ما هنالك من قضايا تواجه وضعية المرأة في البلاد الإسلامية، هناك قضايا أخرى تواجه وضعيتها في البلاد الغربية نفسها. ما يثير سؤالاً حول ما إذا كانت وضعية المرأة في العالم تعاني المعضلة نفسها. يسائل السيد الخامنئي جمهورًا من النساء: «لعلّ بينكن أيتها السيدات من رأت أو قرأت الأعمال الأدبية والفنية لفنانات العالم الموجودة بلغاتها الأصلية أو ما ترجم منها إلى اللغة الفارسية، فكل تلك الأعمال تتحدث عن نفس المسألة التي تحدثنا عنها. مما يعني أن البشر لم يتمكنوا حتى الآن من حلّ مسألة المرأة وما يتبعها من مسألة الجنسين المرأة والرجل، ومسألة الإنسانية»[2]. ويبقى أن نؤكّد على أن أسلمة الدستور الإيراني كان لها الدور الكبير في التخفيف من النزعة الذكورية. إن شيوع العرف الاجتماعي العربي أو الفارسي أو عموم الشرقي يكرس النزعة الذكورية وتأتي بعد ذلك القوانين كرجع صدىً لهذا الوضع السوسيو ثقافي والسياسي الذكوري. بينما إحدى منافع الإسلامية أنها تخفف من ربقة النزعة

(١) الإمام الخامنئي، المرأة: حقوق وحرية وحجاب، مصدر سابق، ص ٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥.

الذكورية والغريزة الباترياركية كما ذهب إلى ذلك هشـام شـرابي. فهذا الأخير، وعلى الرّغم من عدم تعليقه أيّ أهمية على ما يعتبره حلولًا أصـولية، إلاّ أنه اعتبر أن الإسـلامية وسيلة ناجعة لتحرير المجال العربي والإسـلامي من الأبوية المستحدثة. أي مخرجًا من المعضلة الجوهرية التي تتنزّل عند شـرابي منزلة أمّ المشكلات في الاجتماع العربي والإسلامي والشّرقي عمومًا. فالمثال الإيراني في نظر هشـام شرابي يؤكّد إمكانية سـقوط النّظام الأبوي المستحدث. كما يعتبر أن الأبوية المسـتحدثة قابلة للتّفكك من خلال الحداثة النقدية والأصـولية المسيّسة. بل يعتقد شـرابي بأن حاجة الحداثة النقدية ماسة لأداء الأصـولية المسيّسة في مجال تفكيك بنية المجتمـع الأبـوي المسـتحدث. وبالتّالي، مثل هذا يسـاهـم فـي تحقيق إمكانيـات الحداثة نفسـها[1]. ويمكن اختبار الموقف السّلبي من تسلّط الثقافة الباترياركية من الموقف من المرأة أيضًـا. وإذا كان هذا ديـدن الإمام الخميني، حيث يحتاج الأمر إلـى عمل خاص لبيان موقف الإمام الراحل من المرأة وقضـاياها، فماذا كان موقف الإمام الخامنئي قبل وبعد اسـتلامه أمانة القيادة؟ للسـيد الخامنئي موقف من المرأة يجب أن نقف عليه في تفاصيل سيرته. وهو موقف ذو خصوصية تعود لتؤكّد أن السيد علي الخامنئي هو السيد علي الخامنئي. بقدر ما هو جدير بنا قراءته في خطّ أستاذه الإمام الراحل، فإن له مداه الخاص وخصوصـيته التي تفرّد بها. لقد أعجب بوالدته التي لم تكن إلا ابنة أحد علماء مشـهد ألا وهو السـيد هاشـم نجف آبادي. لم يكـن تعلّقـه بوالدته نابعـا من عواطف تحمل سـائر الأطفال علـى هذا التعلّـق لجنبة الأمومة وغريزتها، بل كان ذلك نابعًا من صـميم الإعجاب بحزمها وتديّنها وحسّـها التربوي العالي. إنه لا يتحدث عن والدته بوصفها ساهمت في مهام تدبير البيت والعناية بالأطفال، بل يتحدث عن أنها أضـافت إلـى كل هذا الجهد العنايـة التربوية والتعليمية. فلقد تحدث عنها بوصـفها ملهمتـه فـي الشـعر والأدب كما تعلّـم منها القـرآن وتدبـر آياته وقصصـه مطعّمةً بشـروح واستشـهادات من أشعار حافظ الشـيرازي. الآن فقط ندرك ماذا أثمرت تلك العلاقة المبكرة بين قائد ثورة أنجبته امرأة قرآنية، لا سـيما حينما نفهم أصـل اهتمام السـيد الخامنئي بالقرآن وكيف عمل وسـعه لتأسـيس تظاهرات قرآنية موسمية، كما أطلق أوراشًا قرآنيةً تعنى به تجويدًا وحفظًا.. تفسـيرًا وتسفيرًا.. تدبرًا وخطًا. لوالدته فضل كبير في هذا المنزع القرآني الأصيل. وإذا كان أبـوه تركي فإن حظه من الفارسـية جاءه من جهة الوالدة. فتح السـيد علي الخامنئي عينـه علـى أمّ حازمة مدبرة شـاعرة قرآنية. مثل هذا الرجل يدرك قيمة المـرأة ويفهم معاناتها. كما يدرك قوة المرأة وجديتها وكذا عقلانيتها. وقد تجلّت فكرة المسـاواة في خطاب السـيد الخامنئي بصـورة جريئة وواضـحة يعتمل في أساس حجيتها عناصـر فقهية وعرفانية وثقافية. فهـو يتحيّز إلى إطلاق كامل الحقوق للمرأة مع مراعاة رقيها الروحي والعقلي والنفسـي. ولا

---

(١) هشـام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣م، ص٢٧-٢٨.

يخفى إن كان السـيد الخامنئي يحرض المرأة علـى التعلم والتنافس في التعليم وإنماء مهاراتها الفنية وقدراتها العقلية، فهو يثبت بصـورة أخرى أنه لا يميّز بين قدرات المرأة العقلية وقدرات الرّجل. فالمسـاواة قائمة لكنها شرط التوازن وعدم الخضـوع لخدعة الشطط. وبالتّأكيد فإنه لا يعطـي للفوارق البيولوجية الجنسـية دورًا فـي حرمان المرأة من حقّ المسـاواة، ولكنه في الوقـت نفسـه يتحفّظ على التطـرف في كلا جانبيه الدينـي والعلماني معا. وهـو بتعبير فقهي أصـولي يعتبـر ما يبدو مـن فوارق جنسـية طبيعية بين الجنسـين لا يدخل طرفًا في موضـوع المسـاواة، بل هو خارج موضوعًا وتخصصًـا عن هذا المقام. ويبدو أن الدراسات الإسلامية في إيران تهتم كثيرًا ببحث قضـية الفوارق الجنسـية والجنوسـية بين الجنسـين. ولم يعد هذا متروكًا لمعالجات متفرقة بل بات شـعبةً تستقطب الدرس والتّخصص. ويظهر ذلك من خلال مبـادرة وزارة التربيـة والتعليم فـي إيران بتنفيذ دراسـة لتحليل جوانب الجنوسـة في المناهج الدراسـية، بالإضـافة إلـى اسـتحداث فرع الدراسـة النسـوية لمراحل الماجسـتير في ثلاث جامعات إيرانية[1]. يعتقد السيد الخامنئي أنّ مسألة التّوازن أساسية في علاقة الذكورة بالأنوثة. فلو«أفـرط الرجل لاختل التوازن، ولـو أفرطت المرأة اختل التوازن أيضًـا»[2]. وتقوم النظرة المسـاواتية عند السـيد القائد على البعد الإنسـاني خلف عوارض الجنوسـة. وهنـا يعتبر أن الهـدف الإسـلامي هو بلوغ الكمال الإنسـاني. وفي هـذا لا فرق بين المـرأة والرّجل[3]. إن اختلال التّوازن عائد في نظر السـيد الخامنئي إلى عوائد التّاريخ وأعراف العصور القديمة. إن التمييـز بين الرّجل والمـرأة انطلق من أنماط الحياة القديمة القائمة على اللاعقل. لذا فضّـلت المرأة بسـبب المناخ الهمجي للمجتمعات السـابقة. فحينما تميّزت تلك العصور بالحروب والهمجية والتّسـلط، وعندمـا « يغيب المنطق والعقل ويسـود منطق القوة والعضـلات فمن الطبيعي أن تحتقر المرأة بوصـفها عنصـرًا غير فاعل. أما عندما يسـود المنطق والعقل ويفسح المجال للقيم والمعنويات أن تبرز و ما يستتبع ذلك من فنون وجماليات حيث يستنشق القلب ورود الحياة وتنتشي الروح، فمن يستطيع أن يدعي تفوقًا على المرأة في هذه المجالات؟»[4]. ومن السـهولة أن نفهم من هذا الكلام، أنّ الميز بين الرجل والمرأة هو إرث لعصور الهمجية. بينما كلّما انفتحت العصـور على العقلانية والرّوحية تأكّدت المساواة. بل إن السيّد الخامنئي لا يـزال يؤكّـد على أن المرأة أقـوى من الرّجل. وذلك من خلال تريكبتهـا الذّهنية. فهي أكثر قـدرةً على التّحمل مـن الرّجل وأكثر قدرةً علـى إيجاد الحلول[5]. ومن هنا وجب تحسـيس

(١) رضـا متمسـك: المرأة وقضاياها (ضـمن مجموعة مؤلفين)، ط١، مركز الحضـارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص١٢٣.
(٢) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص ٢٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ٩-١٠.
(٥) الإمـام الخامنئي، انطلاقة المودّة، ط٢، جمعه محمد جواد حاج علي أكبري، تـ: آل دهر الجزائري، دار الولاية للثقافة والإعلام، عام ١٤٣١هـ، ص ٨٦.

المجتمع بطبيعة هذه النظرة الإسلامية للمساواة وأهميتها؛ المساوات التي لا ترى أيّ مبرّر لإقصاء المرأة من الحياة الاجتماعية. يقول في إحدى خطبه: «يجب على كل أفراد المجتمع وعلى الرجال في البلاد الإسلامية أن يعلموا بأن نظرة الإسلام للمرأة هي عبارة عن تواجد المرأة في كل مجالات الحياة وعبارة عن تعلمها وجدها وسعيها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعلمي في المجتمع»[1]. فالنظرة التّمييزية دخيلة ولا سند لها من دين أو عقل. فإذا «كان هناك ادعاء بأن الرجل يستطيع أن يدرس والمرأة لا تستطيع أو الرجل يستطيع أن يدرس والمرأة لا تستطيع والرجل يستطيع أن تكون له نشاطات اقتصادية والمرأة لا تستطيع، فهذا ادعاء يخالف الدين الإسلامي»[2]. وفي هذا الإطار كان لا بدّ من استنهاض الحكومة وأهل التخصّص من فقهاء القانون والدستور أن يراجعوا كل القوانين التي تحتاج إلى إصلاح بخصوص قضية المرأة[3]. ومن هنا ندرك الدّور الإرشادي والأدبي لمرشد الجمهورية في عدم الاكتفاء بالمنجزات. فهو لا يزال يرى عوائق ومشكلات كثيرة أمام التطبيق الأمثل للحقوق التي منحها الإسلام للمرأة. إنّ الرّوحانية المميّزة لنظام الجمهورية الإسلامية والمناخ العقلاني للعالم الحديث تساهم بقوّة في تذليل هذه العوائق. هنا يبدو الجانب المساعد على إطلاق هذه الحقوق يكمن في عملية دسترتها بشكل يفرض إصلاحًا وتعديلاً مستمرًا. ما حدث عشية الثّورة لا يكفي. إن نظرة الولي الفقيه هنا تسبق حركية الإصلاحات. إنّ ذلك لا يكفي في نظره ومن ثمّة لم يتردّد في التحريض على «أنه يجب أن تتم الحماية الأخلاقية والقانونية للمرأة، كي لا يتمكن الرجل في المحيط العائلي أن يفرض كلامه»[4]. يترتب على الرؤية الإنسانية والعرفانية للمرأة ضرب من الإحساس بمساواتها للرجل في سائر الحقوق والواجبات.

المرأة بين الإسلام والغرب

هناك ما يجعل الغرب غير مستعد للإنصات لأيّ دويٍّ يصدر من شرقنا الغارق في التّأخر. لكن هذا لا ينفي درجة الخوف التي ظل يحتفظ به الغرب تجاه الشّرق. اليوم بالتأكيد لم يعد الشرق رجلاً مريضًا، ولا مكنزًا للرموز والأسرار، بل هو شرق ناهض يواجه الإعاقة. لقد قال الغرب كلمته خلال بضعة قرون لا تساوي في كرونولوجيا الشرق القديم سوى لحظة تدجين لإحدى الدّواب البرّيّة. كان الشرق وسيبقى منبعا مخيفًا ومحرجًا للغرب. ففي الشرق توجد إمكانات إنسانية وبدائل حضارية يكمن فيها مخرج الإنسانية من عصر الانسداد الأعظم الذي

(١) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص ١١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٩-١٠.
(٤) المصدر نفسه، ص ٣٧.

وسم حضارتنا المعاصرة بقيادة رجل غربي لم يتعوّد على السماع أطول للنداء الذي قد ينطلق من تحت رميم الأجيال والحضارات المكتنزة شرقًا. ومع ذلك ما نؤمن به قد يجد جدّته كاملةً بمجرد أن يحدث على سبيل المصادفة أن استرق أحدهم السمع من ثقافات أخرى. إن وضعية تخلف المرأة وتشيّئها وارتدادها واحتوائها في جنون ذكورة أعمق مما كانت عليه، وهي تتبختر على هامش الفعالية الاجتماعية، أمر بات مثار نقاش عمومي في الغرب وإيمان عميق في الشرق. ليس كل الغربيين نظروا إلى تحرر المرأة على أنه ثورة حقيقية. فثمة ولو أقلية نبيهة اعتبرت ذلك خدعةً من كبرى الخدع التي زادت وضعية المرأة تأزيمًا وحالت بينها ومعانقة ماهيتها كأنثى. ويمكننا حتى لا نمضي طويلاً في عرض آراء أولئك الممتعضين من وضعية المرأة اليوم، أن نستعرض وجهة نظر واحدة لعالم نفس غربي معاصر هو بيير داكو بصورة مختصرة جدًا في أحد أبرز أعماله المتعلق بعلم أعماق نفس المرأة[1]. إنه لا يرى في كل هذا المسار الطويل الذي أتبعته المرأة ما يجعلنا نعتقد بأنها بالفعل تحررت من سطوة الذكر. إنها، بخلاف ذلك، ما زالت محصورةً في عالم الذكر وأشيائه. ويتأسف الباحث على أنه كان بوسعنا أن نعتبر تحرر المرأة الخارجي فرصتها التاريخية لتحقيق ارتقاء داخلي في معنى الأنوثة. لكن ما وقع وبتعبير داكو، هو أن «الفخ، على العكس، قام بعمله على نحو ممتاز. لقد كانت الفرصة، مع ذلك، فرصة مثالية.فالسمكة كانت جائعة. وكان يكفي إلقاء الصنارة في الماء حتى تنخدع بها. وهذا هو السبب في أن المرأة تشارك في سير العالم مشاركةً متزايدة. ولكن في أي عالم؟ لم يسبق لعالمنا خلال القرون أن كان يمثل ما هو عليه الآن من الجمود، والضجر، وفقدان الحياة، والحرب، والعنف، والعدوان، والنزعة الفردية، والترويض، والتفجر، والتسامت، والتماثل، والخراب. ولم يسبق له أن كان إلى هذا الحد من المبالغة في الاتصاف بصفات الذكورة». وعليه باتت وضعية المرأة مثل وضعية الرجل في حفرة وضيعة حسب داكو دائمًا، حيث « لم يسبق لها أن كانت بمثل ما هي عليه الآن من العبودية في عالم ألصقت نفسها به باسم ضرب من بديل للحرية التي يبدو وميضها. ذلك أن العمل على شاكلة الذكر ليس إلا ضربًا من ظاهر الحرية. وليس هذا مخرجًا، وإنما هو باب جهنم». في قبال ما وصفه داكو بباب جهنم، لم ينف أن للمرأة حتى في العهود السابقة أدوارًا أهم مما لها اليوم. كانت تمارس تأثيرها بصورة تعيد التوازن للحياة الإنسانية وتعدل أخطاء الرجل. فكانت تؤثر بوصفها امرأةً بصورة عميقة. فكانت جليسات الملك وزوجاته فاعلات أكثر بآلاف المرات «بصورة خفية من النساء الشبيهات بالنمل في أيامنا هذه». اختفت فاعلية المرأة الحديثة واختفت روعة المرأة معها، لذا بتنا أمام شكل خادع من الحضور، أصبحنا أمام ما يسميه داكو بعصر النساء الأرضيات، أي النمل الأبيض شديد التكاثر في المناطق الحارة. وذلك الشكل من

(١) الكتاب في الأصل يأخذ عنوان: Comprendre les femmes et leurs psychologies profondes. عن دار (Marabout service). أي: فهم النساء وسيكولوجيتهن العميقة.

التحرر الحقيقي للمرأة هو ما يخشاه الرجل؛ «يبدو الخوف لدى الذكر منذ أن تكون المرأة ذاتًا حرة. ويزول الخوف لدى الذكر منذ أن تصبح المرأة شيئًا مستعبدًا». ويعلل داكو ذلك بكونه حيلةً لاشعوريةً تقتضي تحويل المرأة إلى شيء. وقد أمدت التكنولوجيا الحديثة المرأة بكل هذه الإمكانيات لجعلها أكثر اهتمامًا بنفسها واستعبادها عن طريق النرجيسية. يتساءل داكو مرّة أخرى «هل كان بعض مصممي الأزياء من الرجال يشعرون بضرب من الكره القوي واللاشعوري إزاء النساء، لكي يحيلوهن إلى دمىً مطيعة، وبالتالي إلى أشياء غير مؤذية»[1]. لا يتعلق الأمر بتحسس من المغاير لأسباب تتعلق بالاختلاف الثقافي. بل يظهر أننا أمام قناعة من أن الغرب مصدر هذا الغزو لم يحقق غاياته في التّقدم بصورة تكاملية وأدوات ناجعة دائمًا. ومن الممكن أن تتراكم لدينا تلك الجوانب الأقل نجاعةً في مكتسبات الغرب لأسباب تتعلق بكون الضعيف عادة مشدودًا إلى تقليد القوي في أسهل مظاهر قوته وافتقاد الموازين لتشخيص النافع منها والضّار. ومن هنا ليست الممانعة في هذا المجال تعني الانغلاق لأن هذا الموقف لا يختلف كثيرًا عن موقف الاندماج من دون مراعاة لخصوصيات الأمم الثقافية والاجتماعية، كما لا يعني هذا الموقف الانتقاء، لأن هذا لا يصحّ إلا فيمن يتعاطى على أساس أن الحداثة هي اختيار وتنقيح مناط، بل ما يبدو هنا أن الممانعة تعني ممارسة النقد والإبداع والتعاطي مع الآخر على أساس من النهضة والاجتهاد. فحينما تنهض الأمة فهي تجتهد ولا تنتقي، وتخترق المجال ولا تنطوي، وتعيد الإبداع ولا تندمج. فمنشأ الإشكال هنا أن مفكري الإسلام وقادته على قناعة عالية من أنهم يملكون تقديم فكر من شأنه أن يحرر العالم ويقدم له رؤيةً اجتهادية تخرم مسلمات الحداثة نفسها. ويحدث أن تكون قناعة المسلمين بقيمة تراثهم الفكري تقدم بصور مختلفة وفي أوضاع تبدو أقل جاذبيةً مما يقف عليه الفكر الغربي. ليست فلسفة الغرب عن المرأة كلّها مرفوضة. ومن هنا بات واضحًا أنّ نقد السيد علي الخامنئي للثقافة الغربية من جنس النقد القيمي الذي تشاركه فيه الحداثة النقدية نفسها. يعتبر السيد علي الخامنئي أن قيام الزواج على جانب التّفهم والانسجام والأنس والاتحاد مطلوب. كما يعتبر الفكرة الأوربية القائلة بأنّ الزواج عبارة عن تفاهم، تعبير جيّد[2].

في النّضال النسوي

تحدث كثيرون في الغرب عن هذه الخدعة. وتلقفها كثيرون في العالم الإسلامي لتعزيز موقفهم القيمي من المرأة. وحتى الآن لم نعد نتحدث عن سلطة المرأة الحقيقية التي خلّدتها روائع إنسانية حيث استطاعت بمكر الأنوثة لا أن تنجو من شطط الذكورة فحسب، بل

(١) انظر، بير داكو، المرأة: بحث في سيكولوجيا الأعماق، ط٣، ت:وجيه أسعد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩١.
(٢) الإمام الخامنئي، انطلاقة المودّة، ص ٩٢.

استطاعت أن تحمي معنى أنوثتها في أوج هذا الطغيان في الميزان. كانت ألف ليلة وليلة شاهدة على هذا المكر الذي أظهر ضعف الذكورة أمام سلطة هذا المكر الذي وصفه القرآن نفسه بأنه عظيم. وفي خطاب السيد الخامنئي الكثير من هذا الاعتقاد بخطورة واقع المرأة الإنسان بصورة عامة قبل الحديث عن المرأة الإيرانية. وفهمه للتصور الإسلامي للمرأة يضعه في مصاف المصلحين الكبار الذين لم يتركوا مناسبة أو أي فرصة للتذكير بهذا الواجب النهضوي الخطير. من المنطلق يرى السيد الخامنئي أن الإسلام منح المرأة من الأهمية والشأنية ما لم تمنحها إياها شريعة وضعية قط. فهي مركز عناية واهتمام فائق لا يغادر منها صغيرةً ولا كبيرة. وفي هذا لم يوجد أي ميز أو تفاوت بين المرأة والرجل في بلوغ الكمالات الإنسانية والمعنوية. فللمرأة في ا لإسلام مكانة عظيمة، حيث لم تولها إياها أية شريعة من الشرائع الوضعية من قبل؛ فقد حفظ ا لإسلام للمرأة إنسانيتها الكاملة وكرامتها كأنثى، وساوى بينها وبين الرجل من حيث البناء الروحي والعبادي والسلوكي تشاركه في منظومة القيم والمعنويات مشاركةً تامةً و لا تختلف عنه في الكمالات الإنسانية إلا كما يختلف الرجل نفسه عن غيره من الرجال. بل نجد أن المرأة أخذت حيزًا مهمًا في مسيرة النور والهداية، وشاركت الأنبياء والأئمة في التضحية والصبر جنبًا إلى جنب، وتفوقت على الرجال في مواضع عديدة حتى جعلها القرآن مثلًا للذين آمنوا من الرجال والنساء على السواء (وضرب الله مثلا امرأة فرعو ن...ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا). وجعل من هاتين المرأتين مثالًا نقتدي بإيمانهما[1]. «وتتجلّى شمولية النظرة الإسلامية للمرأة في نظر السيد علي الخامنئي في مدى اهتمامه بها في مختلف مراحلها وأوضاعها حتى لا يكاد يهمل منها جانبًا من الجوانب. فقد نظر إليها نظرةً شمولية (...) حيث نظر إلى جسد ها وروحها وعقلها وعاطفتها وإلى جميع مراحل طفولتها وشبابها وشيخوختها وإلى أمومتها وإلى بنوتها وإلى حياتها مع زوجها وإلى محيطها الأسري وإلى كونها فردًا من أفراد المجتمع وإلى حياتها في الدنيا وما بعدها في جميع العوالم التي ستمر بها»[2]. وهنا كأنّنا بصدد قيام قاعدة منهجية في فهم التصور الإسلامي للمرأة، بحيث لا يجدي أن نستند إلى المقاربة الفقهية دون استحضار جوانب أخرى في ضوء الرؤية الشمولية لحقيقة المرأة ووظيفتها الاجتماعية وخصوصيتها الطبيعية. فحينما نقاربها من زوايا منشطرة عن أصل الرؤية العامة، فلن نقع إلا على ما يبدو مجحفًا في حقها. وإذا كان هذا هو المعنى الذي يستنبط من رؤية السيد علي الخامنئي للتصور الإسلامي للمرأة، فإننا بصدد الاعتراف بأن بقاء مشكلة المرأة وبعض قضاياها العالقة نابعة من أصل الاعوجاج في مقاربة حقيقة المرأة. هذا الاعوجاج لا يقف عند حدّ إضعاف مكانة المرأة وهضم حقوقها، بل في ثنايا

(١) الإمام الخامنئي: مكانة المرأة في الإسلام، ص ٢، دار الولاية للثقافة والإعلام (من دون تاريخ).
(٢) م. ن، ص ٣.

خطـاب السـيد الخامنئي مـا يؤكّد على أن هـذا الاعوجاج من شـأنه أن يتعدّى إلى تصـورنا لحقيقـة الرّجل وبالتالي إلى معنى الإنسـانية كلّها. نسـتطيع من خلال تحويل خطاب السـيد الخامنئـي مـن لغته الخطابية إلى عمقه النّظري، أن نقف على هـذا المغزى العميق الذي يؤكّد علـى أن ظلـم المرأة هو منشـأ ظلم الرجل، بل هو منشـأ الظلـم الذي يمس الإنسـانية كلّها. فيصبح حينئذٍ، أن المسألة النسائية في قمّة المطلب الاجتماعي والسياسي وفي صميم العملية النهضـوية والإصـلاحية والإنقاذية للعالم. وهذا يدفعنا ويحرضـنا أكثر إلـى بناء فهم مختلف لمسـألة الحقوق؛ أي بات واضـحًا أن نضال المرأة هو في صـلب النضال الإنساني. وحيث هاهنا نسـتطيع البناء على هذه القاعدة لنقف على فهم تدبـري آخر لمعنى قوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًـا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾[1]. فهضـم حقوق المرأة هو هضـم لحقوق الإنسـانية. وهذا من تداعيات القاعدة الأولى التي تقول بتعدّي الاعوجاج في التصور من موضـوع المرأة إلى موضـوع الرجل فالإنسـانية. ومـا يؤكّد أن هذا الفهم مسـتبطن في خطاب السـيد الخامنئي هو أنه حينما يتحدث عن مسـتوى ومنسـوب تعليم المرأة في إيران، يعتبر أن أي زيادة في هذا المنسـوب تعني زيادةً في تعليم المجتمع. من هنا لا مجال للحديث عـن حقوق المـرأة كما لو كانت حقوقًا لصـنف متفرد بالجنس أو أقلية، بل بوصـفها حقوق مجتمع وإنسانية تتطلب أن يناضل من أجلها الجميع، لأن مخاطرها سياسيًا وتنمويًا وحضاريًا ترتد على الجميع. ومنشـأ هذه القاعدة الحقوقية الموسـعة تكمن في أن سـبب هضم حقوق المـرأة ليس ضـعفها أو تميزها به بل نابع من شـطط فـي الذكورة وفهم سـيّئ لمعنى ووظيفة الأنوثة في المجتمع. في صـلب هذه المقاربة الرّوحانية والعقلانية للمرأة القائمة على الأصل الإنسـاني للجنوسة والتّكاملية في أبعاد الشخصية ووظائفها، لا يفوته أن يسجّل نقده للنضّال النسـائي (الفيمينيزم). إنه ابتداء يعتبر أن قضـايا المرأة وشؤونها من مسـؤولية المرأة بالدّرجة الأولى ثم يأتي في المرتبة الثانية الرّجل. فالمرأة سـتكون أعرف بمشكلات المرأة وحقوقها. وفي هذا الإطار، ينصـح السـيد علي الخامنئي المرأة بدراسة الإسـلام ومعرفة موقفه الحقيقي مـن المـرأة حتى لا تظلّ بعيـدةً عن هذه المعرفـة فتكون عرضـةً لفاقدي القيم الإنسـانية أن يسـتغلّوها. ويسـتطيع الإنسـان اليوم أن يلاحظ قدرًا متحقّقًا في إيران من هذه الوضـعية التي سـبّبتها اهتمامـات كل مـن الإمام الخمينـي والإمام الخامنئي بخصـوص المرأة وأوضـاعها وحقوقهـا ومكانتهـا. لـن يكون فـي الأمر مبالغـة إن قيل إن ولايـة الفقيه منحـت المرأة من الحقوق ما لم تمنحها إيّاه الحركة النسـائية النّاشـطة أيّام الشّـاه. إنّ القوانين التي تؤطّر العقود والأحوال الشّخصـية والصّلاحيات التقديرية للولي الفقيه على مستوى التّدخل لصالح المرأة، أخرجا مؤسسـة الزواج من عهد التسـلّط الذكوري. ومن هنا نفهم ماذا يعني السـيد الخامنئي

(١) سورة المائدة، الآية ٣٢.

من أن الغرب لم يستطع أن يحارب العنف ضدّ النّساء. هذا وقد استطاعت إيران من خلال رزمة القوانين الجديدة والمعدّلة على صعيد الأحوال الشخصية والقانون الجنائي أن تحارب كل أشكال العنف ضد المرأة وداخل الأسرة. وفي ضوء هذه الرؤية، فإن السيد الخامنئي يعتقد أنّ ظلم المرأة أمر لا يستثني البلاد الغربية، حيث لم تحجبه الشعارات التّحررية الغربية. إن ما يمنع وقوع الظلم على المرأة ويشكل رادعًا حقيقيًا هو الإيمان بالله وقوّة القانون ومعرفة المرأة بحقها الإنساني والإلهي والعمل في اتجاه تحقيق مطالبها[1]. فبسبب هذه المعرفة نما التّطلع السياسي عند المرأة غداة الثورة فلم يعد أحد يملك أن يفرض عليها الباطل بسهولة[2]. إن مسألة الميز بين الجنسين كانت نتيجة لظلم التّاريخ الذي وجب على المرأة أن تبارزه بعمل دؤوب ومتواصل ودقيق، وليس بمبارزة سطحية، بل يجب أن يستند نضالها على مبدأين: المنطق والعدل[3]. ويفهم من هذا أنّ من يواجه حقوق المرأة المشروعة سيكون كمن يواجه الله. لا يكفي حضور المرأة في الشأن العام وفي ميادين النهضة والثورة والإصلاح رمزيًا أو أشبه بكومبارس في المجتمع، بل يجب أن يكون حضورها حضورًا مميّزًا فعّالاً مبنيًا على أسس تربوية وعلمية. وإذا كان السيد الخامنئي قد أولى القطاع التربوي الكثير من العناية، فإنه منح لتعليم المرأة وأهمية تكوينها العلمي الكثير من الأهمية التي تفوق ما منحه لتكوين الرجل. إنّ المعرفة والعلم هي من يحرّر المرأة ويكسبها قدرةً على المطالبة بحقوقها. ومن هنا يخاطبها الإمام الخامنئي: « لا بد أن تكون هناك قناعة وإدراك بين النساء أنفسهن لضرورة التوجه نحو اكتساب المعرفة والعلم والمطالعة والوعي والمعلومات والمعارف، وأن يولين ذلك الأهمية»[4]. وعليه، يحرّض الأسرة على أن تسمح لبناتها بالتّمدرس وطلب العلم وتجاوز ما تفرضه التّقاليد والأعراف. فمجتمعاتنا «اليوم وبحمد الله خاض شوطًا واسعًا في مجال مسألة التربية والتعليم، فنجد المرأة حققت إنجازات قيمة في هذا المجال. ومع هذا توجد بعض العوائل تمنع بناتها من التعّلم وطلب المعرفة. فيجب على مثل هذه العوائل فسح المجال أمام أولادها وبناتها لينتهلوا من المعارف والعلوم الدينية والإنسانية، لأن الجو الدراسي اليوم جو مناسب وخال من جميع أنواع المفاسد التي يمكن أن تتعرض لها المرأة خلال مسيرها العلمي»[5]. إنّ العلم والمعرفة ضرورية للمرأة ليس على أساس أنه يجلب الوظيفة للمرأة، بل وجب على المرأة في نظر السيد القائد أن تتعلّم للرفع من مستوى الرّشد الفكري، الضروري لمكانتها وفعاليتها ونهضة المجتمع كلّه. فالعمل أمر ثانوي بالنسبة لرسالة العلم بالنّسبة للمرأة. وذلك من منطلق نظرة السيد الخامنئي لعمل المرأة

(١) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، المصدر السابق، ص ٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(٤) الإمام الخامنئي، المرأة علم وعمل وجهاد، مركز الإمام الخميني الثّقافي، ص ٥.
(٥) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، ص ٤٣.

بوصفه حقًّا مشروعًا ولكنه ليس من واجبها أن تعمل إذا كان ذلك يؤدّي إلى خراب الأسرة أو يسبّب لها الحرج. والزّمان هو الذي يحدّد للمرأة طبيعة نشاطاتها الاجتماعية والسياسية والعلمية. يؤمن السيد الخامنئي بأهمية الأسرة وواجب حمايتها. لذا يعتبر بأهمية تقسيم العمل بين الرّجل والمرأة. وفي حال أدّت المرأة دورها في البيت، فإنّها تكون عاملة. إن الموقف الفقهي للسيد علي الخامنئي من خدمة المرأة للرّجل في البيت ليست واجبة. وكثيرة هي تلك الخدمات لو شاءت اتخذت عليها أجرًا كما هو رأي الكثير من الفقهاء أيضًا. لكن الإسلام لم يمنع ذلك أيضًا، بل تركه للمودّة والتفاهم. ونستطيع أن نفهم من خلال الجمع بين هذه الأفكار، أنّ الدّور الأساسي للمرأة في إدارة شؤون البيت التربوية لا يعني بالضّرورة الخدمة المنزلية. فالرّجل مسؤول عن توفير كلّ هذه الخدمات للبيت بينما دورة المرأة في الإدارة التربوية لشؤون البيت أسمى من مجرد تنظيف وكنس وطهي. فإذا ما فهم الأمر كذلك، أدركنا المغزى العميق لمعنى تقسيم العمل وأهميته. ذلك لأننا إن اعتبرنا أن دور المرأة في البيت يقتصر على هذه الأعمال، فإنه بالتأكيد سيجلب مهانةً للمرأة ويجعلها محض خادمة للرّجل. وهو عمل لا تنمو فيه المدارك العقلية للمرأة. بينما إذا اعتبرنا دورها في الإدارة التربوية للبيت بعيدًا عن الجانب الخدمي، فهذا يعزز الممارسة العقلانية والعاطفية معًا للمرأة. هكذا يجب أن يفهم خطاب السيد علي الخامنئي الذي يعتبر، شأنه شأن الكثير من الفقهاء الإصلاحيين، أن العلاقة الزّوجية هي علاقة إنسانية وليست تجارية، وبأن سائر الخدمات المنزلية بما في ذلك الإرضاع نفسه ليس إلاّ مبادرةً وتطوّعًا للمرأة إن شاءت أن تأخذ عليه أجرًا[1]. للمرأة في المنظور الفقهي للسيد الخامنئي الحقّ في تمثّل حريتها في أبعاد كثيرة. إنّ جملة الأحكام التي تمنح الزّوج بعض الحقوق على زوجته لا تقوم بالضّرورة على تسلط الذكورة على الأنوثة. فمثلًا منح الشرع الحق للرجل في أن خروج المرأة من بيتها يجب أن يكون بإذن واتفاق مع الزّوج. وطبعًا لهذا جانب مما استثني بالدّليل. لكنّ هذا الحق يمكن أن تعفى منه المرأة إن هي شارطت زوجها على ذلك في إنشاء العقد. فبناءً على واجب الوفاء بالعقود التي يؤمن بها السيد الخامنئي في مجال العقود، فإنّ الواجب يقضي باحترام الرّجل لهذا الشّرط. ونفهم من هذا أن هذا الحقّ ليس حقيقيًّا لازمًا لتسلط الذكورة على الأنوثة، إذ لو كان ذلك كذلك، لما أجزء المشارطة حوله. ومنه وكما أكّد السيد علي الخامنئي من أن هذا الحق أعطي للزوج دون سائر الذكور الذين تربطهم بالمرأة علاقة مثل أبيها أو أخيها فليس لهما الحقّ في منعها من الخروج من البيت. وخلافًا لما جرت عليه الكثير من الأعراف الاجتماعية، فإنّ السيد الخامنئي يعتبر أن حق المرأة في اختيار الشريك هو حقّ مطلق. وما عدا هذا يعتبره السيد القائد من عوائد الجاهلية التي ما زال لها حضور في

(١) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص ٦.

كثير من المجتمعات الإسلامية[1]. وبناء على نظرة الإسلام الكلّية عن مكانة المرأة ووظيفتها، يعتبر أن ما يبدو من قضايا المواريث إن تمّ استيعابه ضمن هذه الرؤية الكلّية سيبدو في منتهى العدل. إنّ الإسلام أعفى المرأة من قضية الإنفاق. وعليه، فإنّ زواجها نفسه لا يؤثّر على ثروتها الخاصّة. ومهما بدت ثروتها، فإنّ النفقة من واجب الزّوج. وهذا ما لا يوجد له نظير في الغرب الذي تحررت فيه المرأة فقط منذ نصف قرن بينما لم تكن تملك حقّ التّصرف في ثروتها. بل إن انتقالها لبيت الزوجية يجعل الزوج شريكًا لها في ثروتها[2]. وتعزيزًا لهذا المنظور الإنساني والتكاملي، يقدم السيد الخامنئي فهمًا دقيقًا لموقف الإسلام من جسد المرأة. ومن ثمة لا ينظر إلى مسألة الحجاب على أنّه مهين وتمييزي أو عائق للمرأة. لقد ربط منشأ المسألة بالجانب الجوهري في المرأة. إنها في مظهرها البيولوجي والجنوسي تختلف عن الرّجل، لكنها تشترك معه في الوحدة الإنسانية التي بها يتحقق شرف وجودهما. ولا يصار إلى حلّ مشكلة ما يميّز جسد المرأة من أنه مجبول على الرشاقة والجمال، وبين حقها في المشاركة في سائر النشاطات الاجتماعية والحياتية إلا الحجاب. والحقّ أن الحجاب هنا لا يحجب سوى الجانب المثير في جسد المرأة، لكنه يسمح بظهور الجوانب الأكثر عرضةً للاختفاء متى تسلط الجسد على مظاهر المرأة كلّها. بينما، وفي نظر السيد الخامنئي، يحرص الإسلام أن تظهر المرأة في المجتمع من خلال عقلها وإنسانيتها[3]. وعلى هذا الأساس كان الحجاب مشروعا لتكريس جانب الحشمة في السلوك الاجتماعي مفروضًا على المرأة والرّجل، بينما الخلاف هنا أنه غالب في المرأة لخصوصيتها من جهتين: كونها تتوفّر على دواعي العفّة أكثر من الرّجل، أي ما يؤكّد على تناسب ذلك مع طبيعتها العفيفة. ومن جهةٍ أخرى نظرًا لقوّة الإثارة والجذب التي تميّز جسدها[4].

المرأة كمدخل للغزو الثقافي

إذا كان القائد أدرك منذ سن الطفولة قيمة المرأة وروعتها، فإنه كمجاهد شاهد على العصر أدرك التطور الذي عرفته الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمرأة. إنه كقائد متحدّر من بيت راسخ في النبل والتقوى والعلم، وكمناضل أدرك دور المرأة في الثورة والنهضة، لا يرضى للمرأة أن ينتهي بها المطاف إلى وضعية الاستغلال الجديد. بل أدرك أن المرأة هي أفضل وسيلة للغزو الثقافي، وبالتّالي لتأمين الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية على الأمّة، من خلال استغلال وضعيتها في المجتمع.

---

(١) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص ٤٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥-٣٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٨.
(٤) المصدر نفسه، ص٧.

تتكـرر في الخطاب الإيراني فكرة غاية فـي الأهمية حول حقيقة المرأة. ويبدو أن العرفان الإسـلامي الـذي برع فيـه الإيرانيون كان قد أمدّ الفكر الإسـلامي في إيـران بالكثير من آفاق الرؤية، بينما غلب على غيرهم من الآراء الجانب الفقهي بلغته الصناعية. وقد بدا أن أكثر الآراء التي تناولت قضية المرأة من هذا الجانب جاءت تبريرية محض، تبرر أحكامًا فقهيةً مسبقةً وفي الغالب غير خاضـعة للشـروط الاجتهادية المطلوبة، بأفكار لا تطلّـب فيها للإقناع والجودة. ففي العرفان الإسـلامي يجد هؤلاء القادة، ومعظمهم فقهاء أيضًـا، فسحةً لتعديل الكفة وعدم الطغيان في الميزان. ولعله من أجمل ما صادفت في هذا المقروء العرفاني عن المرأة ومنزلتها، بحثًا للشـيخ جوادي آملي، بعنوان: جمال المرأة وجلالها. وليس الشـيخ جوادي آملي ببعيد عن الثورة وفكرها وقادتها. لكنّ ما هو مثير هنا أنّنا لسـنا إزاء نزعة تشـطيريّة لحقيقة المرأة من حيث إنّها تتقاسـم معنيي الوجود الإنسانيّ مع الرجل. فبحسب هذا المنظور يوجد في المرأة المعنيان نفسـهما على سبيل التكامل والاتحاد. لا ننسى المنظور الحديث للمرأة بوصفها من الألغـاز التي أثارت العديد من المقاربات الاجتماعيّة والنفسـيّة. وتضـعنا المحاولة الفرويديّة أمام حقيقة الأنوثة المكتسـبة كشـأن الذكورة، من حيث سـعى لإعطائها معنى تربويًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا. وقدّ أدّى التسـامح في مثل هذه الآراء واسـتعمال المجاز فـي أمور تتطلّب التعبير عن الأشياء بأسمائها، إلى متاهة زادت الأمر غموضا. وإذا كانت هذه الرؤية قد أدخلت معاني جديـدة للأنوثة في التفكير الحديث، فإن مقارعة ما تمّ بلـوغ حقائقه بعلم النفس والاجتماع بما هو مقرر في متون الفقه يعدّ بلوى من بلاوي المقارنات السـطحيّة التي لم تحترم المناهج الإجرائيّـة للمقارنات الحقيقيّة. ويقدّم العرفان حسـب الرؤية الأخيـرة مثالًا عن تدفّق المعنى الأصيل للأنوثة الذي إذا ما اقترن بالحقائق الفقهيّة، أمكنه ليس احتوائها في حقائقه بل إرشادها إلى اجتهاد أمثل للوقوف على لغز الأنوثة، ذلك الذي استعصـى على مدرسـة التحليل النفسيّ حيث عبّر مؤسّسها في أوجّ تفجّرها إلى أن علم النفس ما زال لم يفهم لغز الأنوثة. تكمن قيمة المقاربـة العرفانيّة في أنّها تدرس الإنسـان في ممكنات كمالاتـه وليس في محتوم انحطاطه. فهي تصله بحقائق كبرى وتدرسه في نطاق ما يمتد فوق رأسه من معاني التعالي، بل تقرأ تدانيه في تعاليه. إنه كائن يقدّم نفسـه كإمكان مفتـوح لا كمعطى تعتمل فيه عوامل التعرية الجغرافيّة والاجتماعيّة والنفسـيّة فحسب. ففي النظرة العرفانيّة لا تتمكن تلك العوامل من نفس الإنسان وشخصـيّته إلا بعد أن ينهدّ في تدانيه وينسـى حظًّا مما ذكّر به من تعاليـه. وعليه، فالأنوثة هنا لا تختصـر وظيفـة ما لا يدخل في ممكنات الرجل. إذا جنّبنا النظـرة الفرويديّة غاياتها الماديّة التي لـم تستطع أن تنفتح على المدى الروحيّ الكبير للإنسان، لاعتبرنا جدل الذكورة والأنوثة في الجنس الواحد، كان بإمكانه أن يكون البداية الموفقة لتحليل نفسـيٍّ رائع عن المرأة. لكنّ

تراجيديا الفوضى الخلاّقة في فكر القرن التاسع عشر أوجدت الكثير من الالتباس، حتى أنّنا افتقدنا البوصلة لاستكمال طريق المعرفة قبل أن يداهم الغرب حديث مبكر عن انسدادات قاتلة في مجال النفس والاجتماع كسائر ميادين المعرفة الأخرى، كما بدأنا نسمع إلى نهاية وسقوط تلك الأصنام حيث لم يكن أمبري سوى مثالًا عن تلك الصرخة التي أعادة الفرويديّة إلى موقع المساءلة. هكذا أدّى مفهوم اللاشعور دورًا أساسيًّا في تبرير كل التباسات علم النفس الفرويديّ، حتى أنّنا سلّمنا باللاشعور كمعطىً بينما أمكننا الوقوف على حقائق كثيرة للشعور وغفلات البشر. فالعرفانيّ لا يرى في المرأة جمالاً محضًا، بل يجد فيها جلالًا ضميرًا في كنف جمالها. وكلاهما الجلال والجمال يندمجان في فعل الأنثى ومعناها بحيث نقف على معاني أخرى للقوة تحطّ عن المرأة كل الأحكام المسبقة عن مكانتها ووظيفتها. إذا كان ولا بد من الحديث عن واحدة من لغز الأنوثة بحسب ما تمكّننا منه الرؤية العرفانيّة للمرأة، فهو أن جلالها يتصرف في مظاهر الجمال كما يتصرف جمال الرجل في مظاهر الجلال. وهما وظيفتان وليسا وصفين. وبتعبير الشيخ جوادي آملي: «إن جلال المرأة كامن في جمالها، وجمال الرجل يتجلى في جلاله، وهذا التوزيع للعمل ليس ذمًا للمرأة ولا مدحًا للرجل، بل هو إرشاد وأمر عملي لكل منهما»[1]. وفي هذا التوازن الخلاّق يكمن المعنى الجميل للمرأة، المعنى الذي قد لا تظهره الأحكام الفقهية لسبب بسيط، هو أنّه ليس وظيفة الفقه أن يقدم تصورًا فلسفيًّا عن المرأة بقدر ما هو معني بالأحكام. والسيد علي الخامنئي الفقيه يذكّرنا بهذه الحقيقة العرفانية عن المرأة ويتبنّاها بصورة لا يسمح الخطاب بتفصيلها فنّيًّا كما أفرد لها الشيخ جوادي آملي بحثًا خاصًّا ومفصّلاً. يؤكّد السيد الخامنئي كذلك على أنّ الجانب الجلالي في الرّجل هو أقوى مما في «المرأة كالقوة، والصلابة، والقهر، و السيطرة، والعنفوان، والشجاعة، والقسوة، والخشونة، والشدة، وهذا ينعكس على نفسيته وكيانه. والجانب الجمالي في المرأة أقوى منه في الرجل كالنعومة واللطافة والرقة والليونة والحنان والعاطفة، وهذا ينعكس أيضًا على نفسيتها وكيانها. لذلك فالعلاقة بين الرجل والمرأة يجب أن ينظر إليها من زاوية الاختلاف التكويني»[2]. يرى السيد علي الخامنئي أن حاجة الرجل إلى المرأة وحاجتها إلى الرجل متكاملة على السواء لا يستغني أحدهما عن الآخر مهما بلغت قوّة الرجل. فمهما بلغت قسوة الرجل احتاج إلى حنان المرأة وعطفها بقدر ما تحتاج المرأة إلى قوة الرجل ووقاره. هذه الحاجة تتم في نظر السيد الخامنئي ضمن علاقة « ينصهر فيها الجلال مع الجمال والجمال مع الجلال»[3]. وعلى أساس هذا التّصور تبدو المرأة قوية إلى حدّ لا تقف أمامها جيوش جرارة. ويستلهم السيد علي الخامنئي تصوره هذا من كلام لأمير المؤمنين

---

(١) الشيخ جوادي آملي، جمال المرأة وجلالها، ط ١، دار الهادي بيروت، ١٩٩٤، ص ٨.

(٢) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص ٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣.

علـي بن أبي طالـب، حينما توعده معاوية بأنه سـيواجهه برجال قلوبهم شـديدة، ردّ عليه علي بن أبي طالب بأنه سـيقاتله برجال قلوبهم كقلوب النسـاء. ويفهم السيد الخامنئي من هذا أن المرأة أشد وفاء وإخلاصًا إذا أحبت، والقلب هو الذي يأمر عندها البدن في التضحية[1]. وبناء على هذا المنظور العرفاني للجنوسـة يؤكّد السـيد الخامنئي على سرّ هذه الجاذبية في المرأة. فالجمـال هنـا أكثر جاذبية من الجـلال. فالرّغبة في العادة تتّجه إلى من يكـون أكثر جذبا[2]. ويسـتند السـيد علي الخامنئي على ما جاء في الرّوايات: » المرأة ريحانة وليست قهرمانة». إذ يشرح معنى القهرمانة التي لا تعني القهر، بل هي كلمة فارسية معرّبة تعني مباشرة الأمور. ومن ثمّ، لا يجوز النّظر إلى المرأة كخادمة تباشر أمور البيت، بل وجب اعتبارها وردة يتعيّن العناية بها. هذا لا يعني أنها لا تباشـر الأمور في ميادين العمل والنشـاط السياسـي والاجتماعي، بل هذا موقعها داخل الأسـرة أن تعتبر ريحانة، « وبهذا المنظار يجب النظر إلى هذا الموجود ذو اللطافة الروحية والجسدية، هذا هو رأي الإسلام»[3]. يجب أن يتجنّد الفكر والفقه والدستور وكل شـيء هنـا لكي يمنح المرأة هذه المكانـة وتلك الطّمأنينة. يجـب أن لا نغفل أنّ الكلمة هنا تصـدر عن الولي الفقيه، أي كلمة تأخذ منحاها العملي ويصـبح لها ثقل ومعنىً مضاعف. لقد كان الهدف الذي ظل يصـدح من أجله السـيد علي الخامنئي في كل مناسبة للحديث عن المرأة وقضـاياها، هو أن نوفّر كل الضّـمانات القانونية والفقهية لكي تمضـي المرأة إلى بيت الأسـرة وهـي في كامل الاطمئنان من الظلم، كما يضـمن لها أن تكـون بالفعل وردةً في بيت الزوجيـة حتى وإن كانت ظروف العمل في مجالات أخـرى تتطلّب منها جهد الرّجال. يبدو أنّ السـيد علي الخامنئي لا يتحدث في مسـتوى أن تعمل المرأة أو لا تعمل، فقد اعتبر أنّ هذا حقّهـا، بل اعتبر خدماتها في البيت عملًا يسـتحقّ الأجر، ولكنه يتحدث فـي أفق آخر، أنّ لا يحجب عنّا شـغل المرأة المضني خارج البيت ومساواتها للرّجل في سائر النشاطات السياسية والاجتماعية، واجب التعاطي معها في بيت الأسرة كريحانة وليس قهرمانة.

محورية نظام الأسرة

في مجمل الآراء الفكرية والفقهية للسـيد علي الخامنئي، نقف على اهتمام فائق بموضوع الأسـرة ومحوريتها في نظام الحكومة الإسـلامية. وبما أنّ للمرأة دورًا فعّالاً في نظام الأسرة، كانت العناية بقضـاياها وفقههـا ذا أهمية بالغة. إذ «عندما تقوم الأسـرة فإن الزوجة والأم هي العضـو الأسـاس فيها. إن للمرأة في هذه المجموعة مكانًا أساسيًا وساميًا. لذلك عندما يتزلزل

(١) الإمام الخامنئي، مكانة المرأة في الإسلام، مصدر سابق، ص ٣.
(٢) م.ن، ص ٨.
(٣) الإمام الخامنئي، دور المرأة في الأسرة، إعداد مركز الإمام الخميني الثقافي، ص ٢٧.

أصـل الأسـرة هذا، أي المرأة، فلن يبقى أي شـي ء في مكانه فيها»[١]. تتجلّى محورية النظام الأسري في فكر السيد الخامنئي في جعله معيارًا ومقصدًا أساسيًّا لكثير من الأحكام. إنّ السيد القائـد لا يـرى أي مانع فقهي في أن تعمل المرأة بمعنـى أن تكون لها وظيفة خارج عملها في نظام الأسـرة. غير أنّ أيّ عمل من شأنه أن يضرّ بنظام الأسرة فهو غير جائز. وفي ذلك يستوي الرّجل والمرأة. إنّ مصـلحة النّظام الأسري راجحة على سائر المصالح الشخصية. وإذا اتّضح أن فلسـفة الحكومة الإسلامية تقوم على ترجيح المصـلحة العليا للمجتمع ومصلحة الإسلام والمسلمين، فإنّ نظام الأسرة هو مقدّمة الواجب في حفظ النّظام العام وصيانة المجتمع. وفي هذا السـياق لم يترك السيد الخامنئي فرصةً إلاّ واهتبلها في التحريض والإرشاد لتمتين الرّوابط الأسرية. وقد اعتبر السيد علي الخامنئي أنّ انهيار نظام الأسرة في الغرب هو من كبرى اللعنات الإلهيـة وهي من الآفات التي لا يخفف عنها كونه متقدّمًا ومتعلّمًا. ويعود سـبب هذا الانهيار إلى الحرية الجنسـية المطلقة. ففي نظر السـيد القائد إن الشـباب في بـلاد الغرب يبلغ موعد الـزّواج وهو منهك القـوى خائر. بينما كان أولى أن تترسّـخ تلك العلاقات الجنسـية داخل مؤسسـة الأسرة لتزيدها قوّةً ورسـوخًا. إنّ العلاقة الزّوجية في الغرب حسب السيد الخامنئي فقدت معناها وبدت فارغة خالية من الدفء والعشق والصّلابة. وبالنّتيجة، إن الإنسان الغربي وبسـبب انهيار نظام الأسـرة لم يظفر بسعادته. لقد لمس السيد الخامنئي ذلك بنفسه يوم ألقى كلمةً لمدّة سـاعة تضـمّنت حديثًا محدودًا عن الأسـرة في هيئة الأمم المتّحـدة. وقد تناقلت محطّـات التلفزة الأمريكية ذلك الخطاب بشـكل اسـتثنائي وأعادت بثه علـى الرّغم من أنهم اعتادوا أن يراقبوا ويحرفوا كلام المسـؤولين الإيرانيين. إحدى أسباب ذلك هو شعور الغربيين بالنقص في موضوع الأسرة[٢].

في الأمن الثقافي وقضايا الفن

عـادةً ما تختبر، -ولا زالت-، مواقف الإسـلاميين من الفنـون الجميلة. وقد بلغ الموقف المتطرف من بعض أشـكال السـلفيات الإسـلامية من الفن درجةً فاق كونه موقفًا أخلاقيًّا من بعض أشـكال التعبيرات الفنية وثوراتها، بل غدا موقفًا من أصل الفن وإلحاقه بسائر الملهيات واللهويات مما يجعله موضـوعًا فقهيًـا محض. غلبت الفقهانية المجـرّدة من كل ثقافة وفهم وتمكّن من التشخيص، -الفقهانية المجردة أو النّاقصة التي جاءت ولاية الفقيه بمعناها المطلق لكي تحاربها وتكشـف عن عدم أهليتها للتّسـلط الفقهي والفكري علـى الحياة الجماعية-، على مجملة النظرة الإسـلامية المعاصـرة للفن رؤية تتأثّر بالبيئة والتكوين والتربية والثقافة التي

(١) الإمام الخامنئي، دور المرأة في الأسرة، مصدر سابق، ص ٤.
(٢) الإمام الخامنئي، انطلاقة المودّة، ترجمة ونشر دار الولاية للثقافة والاعلام، ٢٠٠١، ص ٤٨.

نشأ فيها الشخص. الموقف من الفنون الجميلة يعتبر في الممارسة السلفية التسطيحية أكثر المواقف الاختزالية التي تقلّ فيها ملكة الاجتهاد بشقيه الفقهي والجمالي، مع أن الفن وما يمثله من سلطان على الأذواق والنفوس والسلوك مما يقتضي أرقى حالات الجهد الفقهي والنظري. ومثل هذا الموقف الذي لا يمنح للجهد فرصة التوسع والتفريع و التشقيق على ما يبدو من أنه يرضي بصورة سهلة احتقانًا عميقًا تجاه عوارض عادةً ما تفسد جوهر القضايا. لهذا السبب وجب الاجتهاد. الجانب الموضوعي في ارتباك وغموض الموقف الإسلامي من الفنون الجميلة يكمن في القوة التي تتمتع بها هذه الفنون التعبيرية في عالمنا الحديث والمعاصر، حيث لم تعد تشكل أنشطة على هامش النشاطات البشرية الأخرى، بل غدت نشاطا في صلب الحياة العامة والشخصية للمجتمعات الإنسانية الحديثة والمعاصرة. تكمن الشبهة هاهنا في أننا نتعاطى مع الظواهر الجمالية والفنون التعبيرية الحديثة بمذاقات الأزمنة ما قبل الحديثة حيث لم يكن الفن فقط أمرًا جانبيًا وهامشيًا، بل كان وظيفيًا محصورًا في شكل من أشكال الترفيه الخاص بالمترفين في أزمنة الاستعباد. كان الفنانون في الغالب من العبيد والإماء ولم يكن الفن وهو صناعة المتعة عند المترفين إلا جزءًا من نشاط يقوم به العبيد تجاه أسيادهم. وتلك هي حكاية بعض ضروب الفنّ في الثّقافة العربية القديمة. على أنّ لكل أمّة شأنًا خاصًا مع جنس من أجناس الفنون الجميلة. فإذا كان الشاعر مطرودًا من المدنية المثالية عند أفلاطون[1]، فإنّ الشعر ظل أبا الفنون عند العرب ورئيسها، حتّى أنه تعدّى تأثيره إلى علومها ومعارفها، منذ قيل: إنّ الشعر ديوان العرب! وما عدا الشعر، فإنّ سائر الفنون الأخرى التي حملت ثقافة العصر الجاهلي ونظرًا لانحطاط مضمونها كانت محصورةً في بعض نشاطات العبيد للتّرفيه على سادتهم. إنّنا نعتقد أنّ مسألة الفنّ لن تفهم إلاّ إذا التزمنا بشرطين: الشرط الأول يجب أن ندرس طبيعة الفنّ في المجتمع العربي من حيث شكّل مورد النّزول الأول للشريعة. والشرط الثاني وهو متفرع عن الأول إلى حدّ ما، أن نميّز بين الثقافة الإسلامية العربية بهذا الخصوص وبين الثقافة الإسلامية الفارسية. لا أتحدّث هنا عن عصر دون عصر، بل أتحدّث عن سائر العصور. وهنا سندرك لا محالة أن نظرتين للفنّ تستقيان مادتهما الأولى من الثقافة والبيئة والمناخ الحضاري العام. لقد استطاعت فارس أن تؤثّر في العرب في مجال الإدارة السياسية والفنون إلى أبعد الحدود. وهناك تطورت مواقف وأذواق وأفهام أثّرت تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر على الصّناعة الفقهية. إذا كان طه حسين قد تعجّب من الأمة العربية بوصفها الأمة الفريدة في تمسّكها بمذهب المحافظة في الأدب[2]، فإنّنا نعتقد أنّ الأمر أبعد من ذلك كثيرًا، أي أنّها الأمة الفريدة التي تمسّكت بنظرتها وموقفها التقليدي نفسه من الفنون

---

(١) أندريه كونت-سبونفيل، الفلسفة، ط ١، ت: د. علي بوملحم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ١٠٨.

(٢) طه حسين: في الشعر الجاهلي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠١م، ص ٢٤.

الجميلة. أودع العرب كل ثقافتهم السّامية في الشعر وما كان يحدث داخل هذا الفن من صور انحطاط المضمون كان استثناء يعرف به شعراء معروفون، ولغوّا بغير المألوف من الشّعر، كما هو الأمر بالنسبة للخمريات. ومع أن العرب في جاهليتهم كانوا يلهون ويشربون إلاّ أنهم كانوا يحتشمون ويجنّبون شعرهم ذلك إلاّ لمامًا[1]. إن الدّراسة العميقة لتاريخ الأدب العربي وبنيته الثّقافية كما عمل على ذلك عميد الأدب العربي تضعنا على هذا اللّون من المفارقة. أي أن العرب جنّبوا الشعر كل مجونهم إلاّ ما كان لمامًا. فحتى في الخمريات لم يفردوا لها لونًا شعريًا بل كان ذلك من دأب بعضهم على غير المألوف من أمثال الأعشى. والوصف حتى في الخمريات لم يكن متوجّهًا هناك إلى ذات الخمر، بل بالحماسة والكرم وسائر القيم التي يأنس بها الخلق العام. وكذلك في سائر أنواع المجون. وقد ميّز العرب بين الإماء اللاّئي تنافسن على المجون للاستئثار بشهوات الرّجال وبين اللاّئي توجهن منهن إلى التعلّم وقرض الشعر على نهج الحماسة والفخر والمروءة. لهذا يبدو أنّ العرب حينما عنوا بالشّعر سعوا إلى تجنيبه كل صور الانحطاط و المجون إلاّ ما كان نادرا ومن مختصّات شعراء المجون المعروفين. وقد تكفّل القرآن بوضع حدّ لذلك اللّون الشعري وكرّس المضمون الأخلاقي للشعر بما في ذلك ما كان من أمر الشعر الجاهلي نفسه، مما عزّز النظرة الغالبة للشعر بوصفه أبو الفنون العربية. أمّا الموسيقى، فقد كان منها ما هو متلبّس بحيات المجون واللّهو، وهذا قديم وغير ممدوح في الغالب على شعرهم، وثمّة شكل من الموسيقى التي دخلت على أصولها الفلسفية وبرع فيها حكماء مثل الفارابي، وهذا شأن لم يكن من شأن الثّقافة العربية. وحينما كانت تتوجّه الفتاوى الفقهية في الغالب، كانت تتوجّه إلى اللّون السّائد والمتلبّس باللّهو والمجون وليس إلى ذلك اللّون المتعلّق بالموسيقى كفنّ راق وعلم. إن الحديث عن تاريخ الفن العربي والإسلامي مهمّ لتيسير مهمّة الفقيه نفسه. إن موقف العرب من بعض أشكال الفنون ناتج عن وضعها التاريخي من حيث إنها صناعة للعبيد لا للأحرار، ولأنها لازمت حياة المجون لا العفّة. كان الفنّ بما فيه الفنّ المتلبّس بحياة المجون في المجتمع العربي الجاهلي وحتى في العصور اللاّحقة، بدءًا من العصرين الأموي والعبّاسي، صناعةً للإماء لا للحرائر. وهذا ما جعل البعض يعتبر تفوّق الإماء عقليًا على الحرائر بسبب ممارستهن لكثير من الفنون وإن اعتبر أنهنّ كنّ على حياة من الانحطاط بالمقارنة مع الأوائل. بل وكما ذهب طه حسين، فلم يكن هؤلاء النساء– من حيث تفوّقهنّ على الحرائر وتهالكهنّ على اللّهو والمجون – يمثّلن نموذجًا للمرأة الحرّة العربية بل كنّ يمثلن الرّجل الحرّ من حيث كنّ له لذّة ولهوًا[2]. لكنّنا اليوم نواجه ثورة الفنّ الحديث بكل موجاته وأبعاده وسموّه وانحطاطه. وكذا بات واضحًا أنّ الفن لم يعد ميدانًا مخصوصًا ومعزولًا عن سائر الميادين. بل بات واضحًا أنّ الفنّ اندمج في سائرها، بل غلب عليها حتى

---

(١) طه حسين، حديث الأربعاء، ط١٢، دار المعارف، مصر(بلا تاريخ)، ج ٢، ص ٧٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٠٤.

صـارت مغلوبةً له. في العمارة وفي التجارة وفي المأكل والمشرب وفي كلّ شيء يوجد الفنّ. الفنّ اليوم أداة للتحكّم ليس فقط باللّذة بل أيضًا بالقناعات. إنه بتعبير آخر، لم يعد شأنًا يستغنى عنـه بقـدر ما يبدو المطلوب كيف نتحرّر من أشـكاله الهجينة. واليوم ليس مثل الأمس، فإنّ العصر يتّجه نحو كل البدائل. صحيح أنّ الفنّ غزى كل مجال، لكن ثمّة دائمًا إمكانيات لخلق بدائل فنّية. وهذا في تصـوّرنا من إيجابيات الفنّ المعاصـر. وحيث لم يعد الفنّ محصـورًا في ميدان خاص دون سـائر الميادين، فقد أصـبح علمًا وثقافةً لا تقتصر على طبقة دون أخرى ولا على عبيد دون أحرار؛ لقد بات الفنّ جزءًا من العملية التربوية في العصـر الحديث. في العصـر الحديث حصلت ثورة فنية هادرة جعلت الفن عنصرًا ثوريًّا فاعلاً في الحياة العامة والخاصة. وهو لما جعل له في السموّ بالكمالات الإنسانية كما هو مجعول للانحطاط بها؛ هذا إن لم نرَ ما تراءى لكثير من النقّاد الأخلاقيين، بأنّ ما ليس له دور في الارتقاء بالقيم الإنسـانية فهو ليس فنًّا. لنقل أنه الوجه الآخر للفن؛ إنّ الفن في تقديرنا لما جعل له.

القائد ذو الدّمعة الفنّية

كان السيد الخامنئي من القادة المسؤولين الذين اضطلعوا بنشاط كبير إبّان الحرب. ويتذكّر الكثيرون كيف أنّه وهو يلقي خطابًا في هيئة الأمم المتّحدة مستعرضًـا ظلامة الشعب الإيراني قد غلبته الدّمعة. كثيرون رأوا يومها في ذلك ما من شـأنه أن يوحي بضـعف القيادة. لكن مثل هذا زاد الإمام الخميني تمسّـكا به. فالبكائية الشيعية لها كنه خاص. فهي لا تمثّل حالة ضعف بل هي منتهى القوّة التي يمنحها منتهى الإحساس بالظلم. وشخصيًّا أتذكّر ذلك الموقف تمامًا وكأنـه لا يزال ماثـلاً أمام عيني. لكنّني لم أفهم منه إلاّ أن السـيد الخامنئـي يومها كان يمتلك أحاسيس إنسانية عميقة لم يمنعه منبر الأمم المتحدة من أن يظهر تلك المشاعر الإنسانية. لقد كانت أوّل دمعة شيعية حسنية رقيقة تذرف في هيئة أممية يتعلّم سادتها أن لا يكون. والواقع أنّ شخصية السيد الخامنئي شعرية بامتياز. لقد كانت تلك اللحظة التي أجهش فيها بالبكاء لحظة شاعريةً بامتياز. ولو أنهم اطلعوا على هذا الجانب من شخصيته لفهموا كل ذلك. فلقد لاحظنا في كثير من المناسـبات الفنّية التّي حضـرها السـيد على الخامنئي، كان يعبّر فيها عن إحساس فنّـي عـارم بالدّموع. يقول مرّة: «حدث مرارًا أنني تأثرت بشـدة، وتغيّـر حالي، خلال قراءة أو مشـاهدة أو سماع الآثار الجميلة والنشـاطات الفنية لهؤلاء الأعزاء من هذا الجيل، وأغلبها ترتبـط بنفس هذا المركز (مركز الفكر والفن)، وكثيرًا ما أثرت في أفلامه وتمثيلياته وأشـعاره إلى درجة البكاء تأثرًا وشـوقًا»[1]. وفي مناسـبة أخرى يحدّثنا من خـلال كلمة موجّهة لبعض الفنانين التشـكيليين، يقول: « وفي المنزل لدي لوحة فنية للسـيد فرشـجيان، أهداها لي قبل

(١) الإمام الخامنئي: الفنّ والأدب في التّصور الإسلامي، دار الولاية للثقافة والإعلام، قم، ص ٥٤.

عدة أعوام، كلّما رأيتها سالت دموعي، فعلى الرغم من إن صدري مليء بمآسي صبيحة وعصر عاشوراء ونعرف جيدًا ماذا كُتب وماذا نظم بشأن هذا اليوم، ومع أنه يقال إن أهل هذه الأمور لا يكون عادة، ولكن السيد فرشجيان ومن خلال عمله الفّني يبكينا جميعًا»[1]. لا تنافق دمعة السيد الخامنئي مجالًا ولا تضع حدودًا، لأنّ أحاسيسه أحاسيس فنّان صادق المشاعر. فكانت السياسة نفسها امتدادًا للشعر. فالقيم التي نخجل أن نبكي من أجلها لا تستحقّ العناء. بل إنّ الدّمعة هي الشّهادة الصغرى التي يقدّمها الشّاهد على نبل قيمه وعظمتها. يعتبر السيد الخامنئي الذي حضر الشعر والحرب وآنس بهما حتّى وصفه الإمام الخميني يومها برجل الحرب والمحراب، أنّ الحرب ليس فقط أنها ملهمة للشعراء والفنّانين وأهل الرواية والسينما وفنّ التشكيل، فلمّا تكون المعركة مفروضة ويكون فيها المنتصر هو المظلوم فتلك تجعل الحرب في حدّ ذاتها قصيدةً شعريةً تكتب بدماء الشهداء على أديم التّاريخ. يقول السيد الخامنئي في كلمة له أيّام الحرب: «إن الحرب هي بحد ذاتها شعر كتِب على صحائف الدهر، وهي أبلغ من كل بيان، وسيقرأ أحرار العالم أبيات العشق والإيمان والتضحية على خنادق شبابنا الشجعان. كيف يمكن أن يكون الإنسان شاعرًا وفنانًا وأديبًا وهو لا يرى ولا يشعر ولا ينشد متحدثًا عن هذا الصراع الدموي بين الحق والباطل وبين النور والظلمة، والذي يتجّلى اليوم أوضح من كل مكان في جبهات معركتنا الشجاعة ضد العدو المعتدي»[2].

الفقيه الفنّان

وحتى لا يشطّ بنا الحديث في الفنّ وقضاياه بعيدًا، نعود لكي نقف على آراء السيد علي الخامنئي من جملة القضايا الملحّة في مجال الفنون وكيف تعاطى معها من موقعه كمصلح ومجتهد وقائد ثورة؟! إذا كان العصر يعيش ثورة الفنّ فإنّ لا طريق للممانعة ضدّ أكثر أشكال الفنّ مجونًا إلاّ برفع شعار فنّ الثّورة. ولكنه فنّ مرن ومنفتح ولا يحمل بصمة النظرة الكلّيانية والمتخشّبة والمفسدة لرقّة الفنّ التعبيرية وتجربة الفنّان الشعورية. فالسيد علي الخامنئي جرّب الإبداع الشّعري وولع بحافظ الشيرازي الذي تشرّب شعره وهو لا يزال طفلًا من خلال والدته الكريمة التي تعرّف منها عليه. لقد اهتم بالأدب الفارسي والعربي والعالمي. وحظّه من الأدب العربي كبير. يكفي أنّه تعرّف إلى أعمال سيد قطب وترجم بعضها إلى الفارسية. والمطّلع على أعمال سيد قطب يدرك أي أثر يتركه الاشتغال بنصوصه على الملكة الأدبية للقارئ. وقبل ذلك فقد كان فقيهًا معنيًّا بدراسة فنون العربية نحوًا وبلاغةً وأدبًا ضمن المتون المقرّرة. عشق السيد الخامنئي للأدب العربي وللثّقافة العربية كبير. وينقل ذلك الدكتور محمد علي آذرشب

---

(١) الإمام الخامنئي، الفنّ أداة فاخرة، من كلمة للسيد الخامنئي أمام جمع من أساتذة فن الرسم الإسلامي (ربيع الأول ١٤١٤هـ. الحضور)، دار الولاية للثقافة والإعلام، قم.

(٢) الإمام الخامنئي، الأدب والفن في التّصور الإسلامي، ص ٥٨.

وهو مستشار ثقافي سابق ومترجم وأستاذ الأدب العربي في جامعة طهران في تصريح سابق له، مدى عشق السيد الخامنئي للغة العربية وآدابها. وينقل أن سماحته وعلى الرغم من انشغالاته في مهام القيادة فهو يحتفظ بمجلس أسبوعي «في الأدب والشعر العربي يتعرض خلالها لقليل من الشعر القديم ولكثير من الشعر الحديث، وخلالها سمعه مرارًا يقول طالما تمنيت أنني ولدت في بلد عربي يمكنني من الكلام باللغة العربية»[1]. ويضيف آذرشب أنّ السيد علي الخامنئي قرأ موسوعات كبيرة في الأدب العربي. يكفي مثالًا بارزًا على ذلك أنّه قرأ كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ووضع عليه تعليقات وحواشي ووضع له فهرست خاص به قبل أن تبادر إلى وضع فهرس له دار الكتب. كما طالع أدب جبران خليل جبران وترجم له وشعر الجواهري علّق عليه. وفي عام ١٩٦٣م عاش داخل السجن رفقة أدباء عرب من إقليم خوزيستان، كان منهم المرحوم السيد باقر النزاري، لا يزال يستذكر منه السيد الخامنئي بيتًا كان يردّده في السجن:

أتت وحياض الموت بيني وبينها	وجادت بوصل حين لا ينفع الوصل

كما حفظ عنه:

سأصبر حتى يعلم الصبر أنني	صبرت على شيء أمر من الصبر

ينقل الدكتور آذرشب بيتًا سمعه منه يقول:

ثقلت زجاجات أتينك فرّغا	حتى إذا ملئت بطيب الراح
خفت وكادت أن تطير بما حوت[2]	إن الجسوم تخف بالأرواح

ولع السيد الخامنئي بالشّعر الفارسي وكانت له معه حكاية أخرى. فقد نظم الكثير منه تحت اسمه المستعار: أمين. وأمين بالنسبة إلى السيد علي الخامنئي لا تعني مجرد إسم مستعار، بل تعني، كمّا يعبر عن ذلك بنفسه: «عالمًا آخر؛ عالم الشعر والعواطف والأحاسيس»[3]. كان السيد الخامنئي يقرض الشعر ويمارس نشاطه الأدبي لمدّة سنوات من شبابه في إطار جمعية الأدباء في مدينة مشهد. وكما يحكي عن نفسه فقد كان له باع كبير في الشعر وحسن التّمييز

(١) مرجعية سماحة آية الله العظمى السيد الخامنئي، دار الولاية للثقافة والإعلام، قم، ص٢٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(٣) الإمام الخامنئي: السيرة والمسيرة، د.ن، د.ت، ص ١٢.

بين غثّه وسـمينه. ولعلّه من المفارقة أنّ اعتزاله الشعر كان بسبب الشعر نفسه. فقد اهتم بالنقد الشعري وبات الجميع بمن فيهم كبار الشعراء الذين حضروا تلك النشاطات يومها في جمعية الأدباء بمشـهد يعجبون ويقبلون بنقده. لكنه وعلى الرّغم من أنه رأى شعره يفوق الكثير مما يعرض في جمعية الأدباء، كان غير راض عن شعره. هذا يؤكّد أنّ السيد الخامنئي كان يمارس نقدًا لشعره قبل إلقائه على النّاس. لقد عزف عن قرض الشّعر، وليس لذلك سـبب غير كونه غلّبه حسّه النقدي. يقول سماحته عن علاقته بشعره: «خلاصة القول فإن ذلك الشعر لم يكن ليرضيني كناقد»[1]. ومع ذلك استمر في إجابة كل الدّعوات في إلقاء الشعر في المناسبات من دون تحفّظ، لا سيما في بعض المدن المولعة بالشّعر، لكنها لم تكن تعرف حركة نقدية مثل التي عرفتها مدينة مشـهد. ثم يضيف السـيد الخامنئي بأن ثمة شاغل آخر شغله عن الشّعر هو نشـاطاته السياسـية التي ازدادت في منتصف السّتينات من القرن الميلادي المنصرم. النقد والسياسـة حالا بين السـيد والشـعر. لكن هذا لا يمنع من أن يكون له حسّ شـعري، نستطيع ملامسته في كلّ الميادين التي نأت به عن قرضه، كما هو حال السياسة والفقه والفكر. سنقف على هذه الرّوح النقدية في مجمل آرائه في الفنّ سواء أتعلق الأمر بالشعر أو الرواية أو المسرح أو السـينما. وحينما نقول النّقد، نعني البحث فـي الكمالات الفنّية ورفض ما يبدو جنوحًا في الأدب وإخـلالاً بالذّوق السـليم. وبعيدًا عن أجواء القصـيدة، كان للسـيد الخامنئي اهتمامًا كبيرًا بالقصّـة والرواية. وهو يحتفظ لها برؤية نقدية كما كان ذلك شـأنه في الشعر. قرأ الرّواية الفارسـية والعربية والرواية العالمية، الروسية والفرنسـية والإنجليزية وغيرها. ويحضر الحسّ المقارناتي بينها مما يؤكد على نزعته النقدية في مجال الرواية أيضًا. فالفن في نظره واحد مهما اختلفت أنواعه. ولكنها تختلف في قوّة انتشارها. لكن قوّة الانتشار هذه لبعض الفنون مقارنة بالأخرى لا يعني أنها أكثر قدرةً في البيان والتّبيين. ويعتبر السـيد الخامنئي أنّ القصّـة والرواية تملك هذه الخاصية وتتفوق على سائر الفنون في خاصية التبيين. وتتفوّق القصة في نظره حتى على السـينما. ويضرب مثالاً على ذلك، أنّ قراءته المتكرّرة لرواية «البؤساء» لفيكتور هيغو لم يغن عنها وجود فيلمين أو ثلاث منتجةً عن هذه القصّة. فعلى الرغم من جودة تلك الأفلام إلاّ أنّ رواية البؤساء في تقديره هي «قمّة في العمل الفنّي في الإطار البشري»[2]. وقد نبّه السيد علي الخامنئي إلى ضـعف الرّواية في إيران. كما دعا الشّباب إلى اقتحام هذا المجال وعدم تصديق حكاية أنّ لنا روائيين توصـف أعمالهم بالإبداع والأصـالة. فقـد كان من المفترض أن تكون الأمة الإيرانية التي عرفت فردوسـي الذي أتقن فنّ القصّـة منذ ألف عام، أن تكون إيران رائدة اليوم في الرواية. وبروح نقدية اعترف السيد الخامنئي بأن الرواية الفارسية هي أكثر تخلّفًا من

(١) الإمام الخامنئي، السيرة والمسيرة، مصدر سابق، ص ١٣.
(٢) الإمام الخامنئي، الأدب الحقيقي: كلمة السيد علي الخامنئي أمام مسؤولي القسم الفنّي لمؤسّسة المستضعفين والمعاقين(٢ جمادي الأولى، ١٤١٤هـ)، دار الولاية للثقافة والإعلام، قم، ص ٣.

سائر الأعمال الفنية الأخرى[1]. يتحدث السيد علي الخامنئي وبجرأة النّاقد الأدبي، أنّ المكتبة الفارسية تخلوا من أعمال روائية حقيقية تستحقّ المقارنة مع الرّوائع العالمية. وحتى الآن لم ينجز شيء حقيقي من ذلك. وهو يؤكّد من ناحية أخرى على أنّه قارئ قاس يحسن التمييز ولا يقرأ الرّديء. وما عدا أحمد جلال، لا يوجد سوى متطفّلين على هذا الفنّ. ويأتي غموض هذا النّوع من الأعمال من جهة التقليد. إنها أعمال مهما بدت كبيرة هي خداع للأطفال ومبنية على الكذب والتقليد والتلفيق. إنهم لا يفعلون أكثر من تقليد بعض القصصة الأوروبيين مثل أعمال إميل زولا.إنه يحرّض الشباب على ألا ينخدعوا بهذا المستوى من الأعمال، وعليهم أن يدركوا بأنه لا وجود لكاتب قصصي ماهر في إيران، بل على شباب الثورة أن يقتحموا هذا المجال[2]. غادر السيد علي الخامنئي النّشاط الفنّي كهواية وممارسة لأسباب نجملها في كونها ثورية. لكن، أليس هناك ثوار قرضوا الشعر وتمسكوا بالفنّ إلى نهاية المطاف لم يحل بينهم وبينه عارض ثورة أو سياسة؟! والواقع أن الأمر هنا لا يعني نهاية فنّان يملك رؤية خاصة للفنّ ويدرك أدواءه. بل كل توجيهات السيد الخامنئي للفن والفنّانين لا يستند إلى رأيه كفقيه فحسب، بل يستند إلى رأيه كناقد فنّان. من المؤكد أن الشخصية الثورية لا يمكنها أن تزاول نشاطها الفني نظرا لاحتواء الثورة ومشاغيلها كل حياتهم. والسيد الخامنئي لم يكن شاعر ثورة بل كان من جملة القادة والمدبّرين لهذا الشّأن. بل إن مهام الثوري تختلف عن مهام الفنان. فالفنان يحول الوقائع إلى أحاسيس مرهفة ومعبّرة. لكن مهمة الثوري أن يحول هذه الأحاسيس إلى مشاعر فاعلة وواقعية وعملية. وحينما يكون القائد ثائرًا وفنّانًا، فهو يدرك حاجة الثّورة إلى الفنّ وحاجة الفنّ إلى الثورة كذلك. ففي كواليس هؤلاء الثّوار المنغمسين في قضايا الثّورة توجد إشراقة روحية تلتقي مع جنوح فنّي قلّما يجد عناية من الباحثين في سيرة هؤلاء القادة. وإلاّ من يكاد يدرك إلاّ النزر القليل أنّ أحد رفاق السيد الخامنئي في الجبهة، وزير الدفاع مصطفى شمران الذي قضّى حياته في الكفاح الفلسطيني قبل أن يلتحق بالثورة ومسؤولية الدّفاع، كان رجلاً فنّانًا ذو رقّة شعرية، وفوق هذا وذاك، كانت يده التي أتقنت حمل السّلاح، تحتفظ برقة فنّان في كثير من اللّوحات التي اختطها بريشته. كان ذلك حال الكثير من قادة الثورة الإسلامية في إيران. هنا نتحدث عن مواقف داخل الممارسة الفنية وليس عن مواقف من أصل الفنّ. علاقة الفنّ بالثّورة علاقة قديمة. يحتاج الفنّ إلى الثورة بقدر ما تحتاج الثّورة إلى الفنّ. وهذه حقيقة أكّدها السيد علي الخامنئي حينما قال: «لا ينبغي الشك في حاجة الثورة إلى الفن». اللاّفت في تجربة الثورة الإسلامية في إيران، هو أنّها تجربة قامت في بيئة ومناخ كان ولا يزال للفنّ فيه مكانة رمزية لا تكاد يضاهيها نظير. والأهم من ذلك أن قيادات الثّورة ولعوا هم ببعض أنواع الفنون ولعًا خاصًّا كالشعر والأدب والرّسم وغيرها.

---

(١) الإمام الخامنئي، السيرة والمسيرة، مصدر سابق، ص٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧-٨.

الفنّ والفكر الدّيني

مازال الفن الغائب/ الحاضر في تفكير المسلمين، سرعان ما ازدادت أهميته في عصرنا الموسوم بعصر الفنون الجميلة. إذا كان الفن في القرون الوسطى وهي الإطار التاريخي والحضاري الذي كان للفن هامشًا أقل نفوذًا مما نراه في عصرنا، فإن الفن اليوم يشكل موضوعًا مركزيًا في الحضارة المعاصرة. وتزداد أهمية الفن والموقف منه إلحاحًا في دائرة المتشرعة على مرّ العصور. لم يخل زمان قط من الفن. والحياة الإسلامية الأولى كانت عامرة بالفنون الجميلة التي تناسب أذواق وتقنيات ذلك العصر. ففي تلك الحقبة عرف المجتمع الشعر وهو أقدم الفنون. وقد اختصر الشعر حياة العرب وأذواقها ومعارفها. ثمّ حلت الرسالة الإسلامية في بيئة فنانة بامتياز. بل لقد جاءت المعجزة القرآنية كتحدٍّ فني نازع العرب في فنون قولها، حيث أكد على جمالية التكامل بين الفكرة والتعبير. ففي هجاء القرآن لفنون الجاهلية أنه اتهمها بسخف القول وزوره ليؤكد أن القرآن لا ينازعها ضرورة القول البليغ، بل ينتقدها في عدم مطابقة القول المبين لنبل الحقائق وجديتها؛ إنه بتعبير آخر تأكيد على رسالية الفنّ ونبل أهدافه. فنّ الثورة إذًا هو فن رسالي هادف ذو غاية تتحقق معها متعة الذات العارفة وليس متعة الذات المستقيلة.

ماذا يعني «فنّ ديني»؟

لم يكن الدين يومًا معاديًا للفنّ. كبرى وأولى معالم الفنّ ظهرت مع تطور الرموز الدينية والمظاهر التعبيرية للمقدّس. لكن ما حدث هو أنّ الفنّ في نهاية المطاف أراد أن يحلّ محل الدّين ويشغل وظيفة رموز الإيمان. كان هيغل قد اعترف بعجز الأثر الفنّي عن إشباع حاجتنا النهائية إلى المطلق. بينما تحتل الديانة والثقافة المنحدرة من العقل الدّرجة الأسمى في الفنّ. لذا وبما أنّه لم يعد يؤدّ هذه الوظيفة، أعلن أنّ العصر ليس موافقًا أبدًا للفن[1]. بالنّسبة إلى تيليش إن رموز الإيمان، أي الدين، لا يمكن استبدالها برموز أخرى مثل الفن كما لا ينفع النقد العلمي في إزالتها. والسبب في ذلك أن هذه الرموز مركوزة في العقل الإنساني كما هي سائر الرموز الأخرى الفنية والعلمية؛ لا شيء يعوض شيئًا. فلا يوجد شيء غير الرمزي والأسطوري يمكن أن يعاوض الإنسان عن التعبير عن قلقه الأقصى[2]. ويؤكد ردولف أوتو على التعبير الفني، كتعبير غير مباشر عن القدسي. لكن دون أن يمنحه قدرة التعبير الكامل عن ذلك. قصارى ما في الأمر أنه يملك شيئًا من التعبير غير المباشر عن الألوهي. وذلك لأنه ارتأى في الفن الغربي أسلوبين فقط في هذا التعبير: الظلمة والصمت. وأيًّا كان أمرها، فإنه «هيهات أن يكون للموسيقى

(١) أندريه كونت ـ سبونفيل، الفلسفة، مصدر سابق، ص ١١٣.
(٢) ليف تولستوي، ما هو الفنّ؟، مصدر سابق، ص ٥١ ـ ٦٤.

وسيلةً إيجابيةً تعبر بها عن القدسي رغم أنها تستطيع أن تمد مشاعر الذهن جميعها بشتى أنواع التعبير، على نحو فارق؛ بل حتى أشدّ موسيقى القداديس إرهافًا يكاد لا يقوى على حبو أقدس اللحظات وأكثرها ألوهيةً في تضاعيف القداس»[١]. وفي نظر ليف تولستوي، فإنّ الأديان وحدها كانت ولا تزال تشكل أساسًا لتقويم الأحاسيس الإنسانية. فتنوّع الأحاسيس النابعة من الوعي الديني، –يقول تولستوي–، لا نهاية له وهي دائمًا جديدة لأنها تعكس العلاقة الخلاّقة بين الإنسان والعالم، بينما الأحاسيس النّابعة من اللّذات ليست محدودة فحسب، بل هي قديمة ومعروفة سبق التعبير عنها. ومن هنا كان عدم إيمان الطّبقات العليا في المجتمع الأوربي قد قادهم إلى «أكثر الفنون فقرًا وضعفًا من حيث المضمون»[٢]. في تصّور تولستوي، فإنّ هذا النّوع من الفنّ لم يقدّم إلا أحاسيس صغيرة الحجم، منذ كفّ الفنّ في أوروبا أن يكون فنًّا دينيًّا وشعبيًّا. هؤلاء لا يستطيعون نقل أحاسيس كبيرةً مثل الأحاسيس الدّينية، ولا يستطيعون نقل أحاسيس الشّعب العامل لأنهم متنفّذون أغنياء. هناك تقارب كبير بين نظرة تولستوي وتيليش ونظراؤهم للفن ونظرة السّيد الخامنئي. فهو يعتبر الأحاسيس الدّينية أسمى من كل الأحاسيس. بل يعتقد أن بعض التعبيرات الفنّية مهما بدت شرعية فهي تفقد الإنسان الجدّية ما عدا ما هو حاصل في مثال تجويد القرآن عند بعض المقرئيين المشاهير، فهو يربطك دائمًا بقضايا تحافظ على يقظتك وسمّوك الروحي والعقلي ومنتهى جدّيتك. وكما ذهب تولستوي، يمكن للفنّ أن يكون رفيعًا بمقدار ما يستطيع أن يعكسه من تلك الأحاسيس الدّينية. لكن في نظر السيد علي الخامنئي، فإنّ الدّين نفسه يحتاج إلى الفنّ من حيث هو أداة تبيين. وبتعبيره: «لقد قلت مرارًا أن لا حظ لأي رسالة ودعوة وثورة وحضارة وثقافة، من التأثير والانتشار والبقاء إذا لم يطرح في شكل فني، ولا فرق في ذلك بين الدعوات المحقة والباطل»[٣]. الفنّ الدّيني عند السيد علي الخامنئي لا يتعلّق بشكل من أشكال التنميط الدّيني للتعبيرات الفنّية. بل هو في نهاية المطاف فنّ يلتقي مع كل القيم الإنسانية الرّفيعة التي نادت بها جميع الأديان والرموز الدينية والإنسانية. فالفنّ الدّيني لا يعني الرداءة والتّحجر. وليس من الضروري أن يتميّز الفنّ الدّيني بلغته الدّينية الخاصّة، بل يكفيه أن يتبنّى قضايا قيمية كبيرة. هي إذًا قضية مضمون وليست قضية لغة وشكل. هكذا يحدّد السّيّد الخامنئي معنى ووظيفة الفن الدّيني حينما يقول: «ليس من الضروري في الحوارات السينمائية أو المسرحية أن يكون ثمة اسم أو شكل يرمز للدين حتى يكون ذلك الفن دينيًّا، لا، بوسعكم التحدث في الفنون المسرحية بأبلغ الكلام عن العدالة وعندها سيكون الفن دينيًّا»[٤]. والأمر نفسه بالنسبة للفنّ الذي يعكس أحاسيس الشعب ويعكس فرادته. فالسيد الخامنئي يعتبر ذلك منتهى الفنّ. فمقتضى خدمة الفنّ للشعب أن يعكس

(١) رودولف أوتو، فكرة القدسي، ط ١ ـ دار المعارف الحكمية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٩٣.
(٢) ليف تولستوي: ما هو الفنّ؟، مصدر سابق، ص ٨٠ ـ ٩٦.
(٣) الإمام الخامنئي، الفن والأدب في التّصور الإسلامي، ص ٤.
(٤) الفن والفنّان في كلمة الإمام الخامنئي،موقع نشر وحفظ آثار القائد، دار الولاية للثقافة والإعلام، قم.

أحاسيسه الحقيقية. «فإذا كانت قضية أن الفن للشعب وفي خدمته حقيقة وليست شعارًا مجردًا فمما لا شـك فيه أن موضوع الحرب يجب أن يشـكل أحد الموضوعات الأساسية لمحتوى الفن اليوم، وفي الحقيقة فإن هذه الحرب هي من أعظم الملاحم المليئة بالصور الفنية. والقيم التي جسدها شعبنا في هذا العصر»[1]. شعبية الفنّ ضرورية هنا. والفنّان إذا رضي لنفسه سكنى الأبراج العاجية وعبّر عن أحاسيس لا يفهمها الشعب عزله الشعب. إن السيد الخامنئي لا يعتبر أنّ غرابة الشّاعر ناتجة هنا عن أنّ شعره غير مفهوم. لا عذر إذًا للفنّان إن هو سلك طريق العزلة والغربة. وكان السيد الخامنئي قد أجاب عن رسالة تشكّي من أحد الشعراء المعروفين في إيران، حيث شكا عدم اهتمام أحد بأمره على الرغم من أنه أنشد قصائد كثيرةً بعد الثورة. راجع السيد الخامنئي تلك القصائد ثم كان ما حدّث به في مناسبة أخرى: «وعندما قرأت هذه القصائد وجدته يبشّر في إحداها «بقرب رحيل هذا الخريف»!! فقلت لأحد الأخوة أن يكتب في الجواب على رسالته: إن نظرك ضعيف إلى درجة توهمك أن هذا هو عهد «الخريف» فلا ترى هذا الربيع المزهر، ورغم ذلك تشكو من انفصالك عن الشعب!! لقد حل الربيع ولكن أيدي السراق هاجمته لاقتطاع زهوره، لذا فالواجب هو مواجهة هذه الأيدي وإخراج الحمار الذي دخل هذه الرياض، وليس إنكار أصل وجود الربيع الذي أزهر بخضرته وجماله، لكنك أنت الذي لا تستطيع رؤيته! وتقول إن الفجر سيأتي؛ فأي بصر لديك وأنت لا ترى هذا الفجر الصادق الذي انفلق؟! وقد رد هذا الشاعر برسالة ثانية أعرب فيها عن سروره الكبير وقدم فيها توضيحات لأقواله؛ وقد أجاب ذلك الأخ عليها برسالة بليغة للغاية»[2]. الفنّ إذًا إمّا أن يكون شعبيًّا أو لا يكون. وإذا كان يستجيب لأحاسيس الشعب، فهو إذًا فنًّا إسلاميًّا؛ لأنّ أسلمة الفنّ هنا لا تعني أكثر من الاهتمام بالقضايا الإنسانية. إنّ مساحة هذا الفنّ بقدر نفوس المستضعفين ومجالات عيشهم: «يجد المسرح في الجمهورية الإسلامية أصالته ورفعته في تبيان معاناة بني الإنسان وشرح قصة مظلوميتهم؛ وميدان هذا العرض الفني الكبير واسع بسعة محيط عيش مستضعفي الأرض»[3]. فالإسلام ينطلق من الصّلاة إلى الصّدق والعدالة والتّضحية. إنّ غربة الفنّان إذًا هي غربة أحاسيسه عن أحاسيس الشّعب. ولعلّه من مفارقات بعض الشعراء والفنّانين أنهم ينفصلون عن أحاسيس الشعب ولكنهم يطالبونه بالاعتراف. ففي نظر السيد عليّ الخامنئي، فإنّ هذا أمر جبلّي في طبيعة الشّاعر والفنّان، أنّه يجد في نفسه حساسية من نظر المتلقّي لعمله الفنّي. وبتعبيره: «إنّ الفنّانين هم من الفئات الحريصة أكثر من الجميع على أن يعرف الآخرون قدرها، وهذا هو سبب الحالة التي ترونها في الفنان والأديب من كونه شديد التأثر، سريع الأذى، مرهف الحساسية، فهو عندما يتحدث مع شخص ويرى أنه

(١) الإمام الخامنئي، الفن والأدب في التّصور الإسلامي، مصدر سابق، ص ٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

لا يفهم كلامه يتأذى بسرعة ويقول لنفسه: ماذا أقول لمن لا يفهم قولي، لذا يجفوه ولا يكلف نفسه عناء النقاش والبحث»[1]. وقد كان ردّ السيد الخامنئي على الشّاعر المتشكي درسًا في مذاهب الفنّ، لأنّه من حسن حظ الشاعر المذكور أو من سوء حظه أيضًا أن النّاظر في شكواه قائد وشاعر وناقد أدبي أيضًا.

الفنّ إذًا، ضرورة بل هو أبلغ وسيلة لتحقيق سائر الإنجازات، يستوي في ذلك كل أنواع الفنون ومذاهبها. والحاجة إلى الفنّ إذًا تنطلق من هذه الحقيقة إذ لا غنى عنه مطلقًا. وشرطه في المقام أن يكون فنًا رساليًا يحمل مضمونًا أخلاقيًا. وتنبع هذه الضرورة أيضًا من استحالة تجرّد الفنّ عن أي مضمون آخر. فلئن كان الفن لا بد أن يحتوي على مضمون، فليكن هذا المضمون هو الإسلام نفسه. على أنّ إسلامية الفنّ لا تعني تناوله بالضرورة للموضوعات الدّينية المحضة. فهذا نفسه لم يكن هو المحتوى الذي يختزل الإسلام نفسه، بل الإسلامية هنا تعني تبنّي كل قضايا الإنسان العادلة. وعليه، لا يكفي الفنّ الإسلامي أن يتبنّى القضايا الدّينية ولو بإمكانات فنّية سطحية وجامدة. لا بد أن يرقى هذا الفنّ إلى مراتب الجودة العالية. ومن هنا أهمية التجديد في الفنّ والإبداع فيه. فقد كانت تلك خلاصة نظرته إلى الفنّ ورسالته ووضعيته، مما يعني أن الولي الفقيه مارس من موقعه نقدًا فنيًا وأدبيًا قبل أن يتحدّث عن الفنّ فقهيًا واجتهاديًا. وفي هذه الأخيرة تكمن واحدة من المشكلات التي تعرض على الفقهاء والمجتهدين حول بعض أنواع الفنون. ويمكننا فهم موقف السيد الخامنئي الفقهي في ضوء رؤيته الكاملة للفنّ. فمن هذا المنطلق اتّضح أننا لسنا بسبيل حديث عن فنٍّ لا يكون فنًا إلاّ إذا خدم مضمونًا ورسالةً معيّنةً. بل الفنّ يحتمل من خلال المضامين التي يحملها واحدةً من الأحكام الفقهية. هنا يجب أن نتحدّث عن اختلاف المفاهيم والموضوعات وأهمية العرف ونسبية الأحكام وما شابه. فالسيد الخامنئي الفنّان ذو الذّوق الشعري والخبرة النقدية في مجالات الفنون الأدبية يدرك مدى ضعف الأجوبة الفقهية المقدّمة في مجال الفنّ لا سيما ما يتّصل بمسألة الغناء والموسيقى. فهو يدرك خطورة المسألة وأهميتها كما يدرك الفارق بين الآراء الفقهية التقليدية والأسئلة الملحّة اليوم حول الفنّ وفروعه. وقد سبق وتعرّفنا على أنّ رؤية السيد علي الخامنئي للفن هي واحدة وما عدا ذلك هي فروع للفنّ، تختلف بمقدار انتشارها وقدرتها على التأثير الواسع. ومن هنا فإنّ الإشكاليات التي تتركّز على فرع من فروعه يجب فهمها في سياق هذه الرّؤية، أي أنّ المسألة في أساسها لا تتعلّق بأصل الفنّ بل بالعوارض التي تطرأ على الفنّ نفسه. ومن هنا لا يرى السيد الخامنئي فيما قدّم حتّى الآن من اجتهادات فقهية في مسألة الغناء والموسيقى، ما هو واضح ومقنع، ممّا يفرض مزيد من الاجتهاد والنّظر والاستيعاب لأهمية وخطورة المسألة. فلا زال الكثير من الفقهاء يعتبرون أن

---

(١) الإمام الخامنئي، الفن والأدب في التّصور الإسلامي، مصدر سابق، ص ٢٢ - ٢٣.

الموسيقى الغنائية المختصّة باللّهو محرّمة. وكان كما يحكي عن نفسه ممن يعتبرون الموسيقى مختصّة بمجالس اللّهو. ومن هنا نبع تساؤله: « ما هو حكم الأدوات الحماسية أو طريقة «أبو عطا» أو «همايون» وأمثالهما؟ إن جميع الحناجر الإنشادية، يخرجون أنغامًا تنطبق على هذه الأجهزة (الإيقاعات) الاثني عشرة. إذًا، فهذه ليست محرمة؛ والموسيقى ليست سوى هذه الأنغام والإيقاعات والأطوار. وعليه، فهي ليست محرمة إلا إذا داخلها شيء محرم»[1]. وهذا التّساؤل جاء في سياق التّأريخ لتطور النظرة الفقهية لمسألة الغناء والموسيقى يستعرضه السيد علي الخامنئي بصورة تضعك أمام تفكير ونظر فقهيّ يتمّ بصوت عالٍ. ويعتبر السيد الخامنئي أنّ رأيه في هذه المسألة ليس بعنوان الفتوى بل بعنوان رأي فقهي أو لنقل بلغة الاصطلاح رأي صناعي. لقد كان رأيه أنّ مسألة حرمة الغناء لها علاقة بالمحتوى لا بالشّكل. فلا جدوى من بحث شكل الغناء، بل المطلوب بحث محتواه. وهذا يعني أنّ تشخيص المحرم منه والمحلل لا يستند إلى العرف كما هو رأي بعض الفقهاء، بل يمكن أن يكون الشكل غنائيًا ولا يضرّ مع تحقق المحتوى المشروع. ويعتبر السيد الخامنئي أنّ هذا الرأي المحتمل قوي لديه بعد أن تعرّف على رأي الشيخ المنتظري من أنّ المشار إليه في أحكام الغناء هو المحتوى لا الشّكل. ويؤكد السيد الخامنئي على أنّ هذا ظلّ هو المطروح قبل أن يتمّ التّعرف على مذهب الإمام الخميني في مسألة علاقة الشّكل بالمحتوى في المقام. فقد أصبح الرأي بناء على اجتهاد الإمام الخميني لا يتّجه نحو تحريم الآلات الموسيقية والأغاني على نحو مطلق. فلا إشكال فيما ينشد بأنغام مناسبة ويتوفّر على مضمون مناسب. وهنا لا يكون المحتوى وحده سببًا في الحلّية أو الحرمة، بل حتّى النّغم إن كان قبيحًا، يصبح سببًا في الحرمة. فالحرمة تطرأ من جهة المضمون السّيء والنغم القبيح. يعود الرّأي السّائد إلى السيد البروجردي الذي كان يعتبر الغناء الأنغام والأنشودة والأنماط الموسيقية الخاصّة بمجالس اللهو. وهذه محرّمة حتى لو تمّت في مجالس غير لهويّة. غير أنّ رأي الشيخ المنتظري بهذا الخصوص اختلف كثيرًا فيما يرويه السيد الخامنئي حينما زار الشيخ المنتظري في طبس وتعرّف على رأي هذا الأخير في مسألة الغناء، حيث اعتبره « مسألة محتوائية». وحسب السيد الخامنئي فإنه يرى أنّ رأي الشيخ المنتظري الأخير لم يتغيّر. أي أنّ المحرّم منها ما انطبق عليه معنى(لهو الحديث) و(ليضلّ عن سبيل الله). وكان ذلك رأيًا فقهيًا وليس فتوى. بينما في حال الشّك، نكون في وارد شبهة مفهومية وهي حسب الأصول مجرى لأصل البراءة. أي المباح ما لا يدخل في عنوان الغناء المحرّم وما شكّ في غنائيته. على أنّ الغنائية ليست هي النغم والموسيقى مطلقًا بل خصوصية فيه يصدق عليها لهو الحديث والإضلال عن سبيل الله. لقد تطوّر رأي السيد علي الخامنئي حول الغناء والموسيقى بكثير من العمق الفنّي والفقهي وكثير من التّواضع في

(١) الإمام الخامنئي، الفن والأدب في التّصور الإسلامي، مصدر سابق، ص ٢٤.

نظرته لنتائج الاجتهادات المطروحة حتى الآن بهذا الخصوص. بل يعترف بأنّه كان أولى لو تحدّث الفقهاء عن موقف حاسم في مسألة الموسيقى منذ زمن بعيد. وقد انتهى سماحته إلى رأي فقهي لافت وجديد ويحتوي على مقاربة فنّية تشخيصية دقيقة لمفهوم الفنّ والموسيقى والغناء. فقد أعاد تشكيل المفاهيم الفنّية، وبدل أن يفكر في حكم الغناء بمعزل عن حكم الموسيقى، اعتبر أنّ موضوع التحريم في الإسلام هو الغناء لا الموسيقى. والموسيقى هنا لا تعني النغم الصّادر عن الآلة، بل يشمل الإنشاد أيضًا؛ أي كل ما يصدر من أصوات عن الآلة أو عن الحنجرة. والمحرّم هو نمط خاص من هذه الموسيقى أكان نغمًا آليًا أو صوتيًا. بتعبير آخر، يمكننا اعتبار النغم الموسيقيّ يحرم بسبب مضمون ما، وهنا ينطبق عليه عنوان الغناء. ويعتبر أنّ سبب اختلاف الفقهاء حول هذه المسألة راجع إلى افتقاد الصّريح من الآيات والأحاديث التي تعرّف الغناء تعريفًا كاملًا. وفي هذا السّياق يتوجّه السيد علي الخامنئي إلى جمهور الفقهاء والخبراء والمجتهدين إلى تطوير رؤية دقيقة حول هذه المسألة. ويعتبر أنّ ما تمّ التوصّل إليه حتى الآن لا يكفي وأنه مجرد آراء فقهية غير فتوائية. ونظرًا لعدم وجود فرصة لاستطالة النّظر والتّفرّغ له في هذا المجال طالب بأن يتوجّه المجتهدون والفقهاء لبحث هذه المسألة بحثًا شافيًا. يقول: «من الضروري جدًا أن نقوم بعمل تحقيقي صحيح في هذا المجال، وهذه مسؤولية الفقهاء. وقد قلت مرارًا لإخواننا الكبار من الفقهاء والأساتذه: إننا الآن لا نملك الفرصة اللازمة للبحث في هذه القضايا، وليس لدينا المجال اللازم للنشاط العلمي والفقهي، لذا فعلى الأخوة في قم من الفقهاء والخبراء الإسلاميين أن يعمدوا للبحث وحل مسألة الغناء والموسيقى للناس»[1].

الفن رسالية وأخلاق

حينما تحدث السيد القائد عن فن الثورة فإنه ألزم الفن بأن يكون حاملاً لكل مضامينه الحضارية. أي وجب أن يكون فن الثورة نابعًا من الذوق الذاتي وليس تقليدًا رخيصًا. لا تقلّ خطورة التبعية في الفن عن سائر مظاهر التبعية الأخرى. ليس التقليد فنًا، لأنّ إشراقة الإبداع تخلوا منه. إنه يخلوا من الصّدق. والصّدق في التعبير عن المشاعر والخبرة الشعورية أمر ضروري ومؤكّد في العمل الفنّي. وبما أننا لا نستطيع أن ننفي التمكن الفنّي عن الفنان لمجرد أنه لا يؤدّي رسالةً نبيلة أو يعكس معنىً موحيًا في اتجاه كمالات النفس الخيرة، فكذلك لا ينزع صفة الفنّ عن ذلك الضّرب من الفن الذي يتسبث أصحابه بنبل المضمون والغاية من الفن. إنه الاتجاه الأخلاقي في الفنّ الذي رافق الفن ولا يزال حتى اليوم يجسّد اتجاهًا راسخ الجذور عديد الأنصار. وقد اتّضح أنّ السّيد الخامنئي يمثّل المدرسة الأخلاقية في الفنّ أفضل تمثيل حينما يقول: «قرأت قولًا (أظن أنه للكاتب الفرنسي رومان رولان) فحواه أن العمل

(١) الإمام الخامنئي، الفن والأدب في التّصور الإسلامي، مصدر سابق، ص ٢٧.

الفني واحد بالمائة منه فن وتسعة وتسعون بالمائة منه أخلاق. أو أقول للاحتياط عشرة بالمائة منه فن وتسعون بالمائة أخلاق. لاح لي أن هذا الكلام غير دقيق. لو سألوني لقلت الفن مائة بالمائة فن ومائة بالمائة أخلاق. هاتان الفكرتان غير متناقضتين. ينبغي عرض العمل الفني بإبداع فني مائة بالمائة وملؤه في الوقت نفسه مائة بالمائة بالمضامين الراقية والمتسامية والمتقدمة والمعبرة عن الفضيلة. الشيء الذي يمثل همًّا بالنسبة لبعض المخلصين فيما يتعلق بالقضايا الفنية هو أن لا يخرق الفنان الفضيلة ولا يسحق الأخلاق بذريعة حرية الخيال أو الحرية الفنية. هذا أمر على جانب كبير من الأهمية. وبالتالي فالفن الملتزم عبارةٌ صائبةٌ»[1].

وكما يؤكّد كروتشه، فإن النظرية الأخلاقية للفن وجدت دائمًا في تاريخ المذاهب الفنية ومن الصعوبة الحديث عن اندثارها الآن. هذا مع أنها سقطت لدى الرأي العام. أما عن السبب الحقيقي وراء سقوطها، فإن كروتشه يعزو ذلك ليس إلى سقوط النظرية الأخلاقية في الفنِ لذاتها، بل هي معلولة لزوال القيمة الأخلاقية في بعض الاتجاهات الحديثة. ومن هنا لن يخل المذهب الأخلاقي في الفن بفضل تناقضاته نفسها عند كروتشه، ذلك لأنه لا يزال يصرّ على الفصل بين اللّذة والفن والسموّ به. فإن كان الفنّ خارجًا عن نطاق الأخلاق فالفنّان ليس خارجًا عنها ومن هنا فهو مكلّف بواجبات كإنسان، ومن ذلك وجوب نظرته إلى الفنّ كرسالة وواجب مقدّس[2]. وهذا تمام ما يحضر في وعي السيد الخامنئي برسالة الفنّان الإنسان. قضية الفنّ الملتزم في نظر السيد الخامنئي هي قضية الفنّان من حيث هو إنسان قبل أن يكون فنّانًا. ليس في الأمر هاهنا تقييد، بل إنّ «الفنان قبل أن يكون فنانًا هو إنسان، والإنسان لا يمكن أن لا يكون مسؤولًا»[3]. وكما أنّ إنسانية الفنّان تلزمه بالالتزام، فكذلك حاجته إلى المعرفة والفكر. في نظر السيد الخامنئي لا يكفي أن يكون الفنّان فنّانًا بل لا بدّ أن يكون عارفًا ومفكرًا. وبتعبيره، لا بد أن يكون الفنّان ملتزمًا حيال حقيقة ما. «لا بد من سند أو منطلق أو منبت فكري قوي يرفد الإدراك الفني ومن ثم التعبير الفني». ما أصاب المذهب الأخلاقي في الفن هو نتيجةٌ لما أصاب القيم الأخلاقية من ضمور وفتور. ودائمًا نجدنا أمام تسلّط الرأي العام. وهذه حكاية أخرى يمكن الوقوف على خطورتها عند غوستاف لوبون ومستوى المدارك العقلانية التي يدين بها الجمهور عمومًا. ذلك لأنّ الفن مثل العلم تدرك فروقه الخواص لا العوام. ذوق الجمهور قابل للفساد. ويحدث أنّه مع مرور الأيام يقبل بأكثر أشكال الفنّ انحطاطًا. وهنا ضمير القيادة التي تمارس وظيفة أخرى، من حيث هي ممثّلةٌ للضمير العلمي والأخلاقي والإنساني ومن حيث هي حافظةٌ وأمينةٌ للمثل الأعلى فهي حتمًا ستناهض الانحطاط في العلم والفن وسائر مناحي الحياة. وفي نظر السيد علي الخامنئي، فإنّ الفنّ موهبةٌ خاصةٌ لا توجد عند عامة النّاس. غير أنّ هذه الميزة لا تمنع من أن تتم الاستفادة

---

(١) الفن والفنّان في كلمة الإمام الخامنئي،موقع نشر وحفظ آثار القائد، دار الولاية للثقافة والإعلام، قم.

(٢) بندتو كروتشه، فلسفة الفنّ، تـ: سامي الدروبي، ط ١، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، والمركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩م، بيروت– الدار البيضاء، ص ٣٦.

(٣) الفن والفنّان في كلمة الإمام الخامنئي، مصدر سابق.

من هذه الموهبة. وهنا يكمن الدّور المهم لرسالة الفنّ. من هنا نعتقد أنّ صفة الرسالية في الفنّ تأخذ معناها من مضمون الرسالة نفسها. إذا كان كروتشه اعتبر أن المذهب الأخلاقي في الفن مفيد لتكريس الفصل بين الفن ومجرد اللّذة، فإنّ مفهوم اللّذة نفسه في التّصور الإسلامي هو الذي يمنح للرسالية هنا مضمونها، كما أنّ للفهم العرفاني لقضايا الخير والجمال وما شابه من شأنه أن يقدّم تصورًا أعمق للفن من هذه المقاربة السطحية المتأثرة بالرؤى الارتذكسية عند خصوم الأخلاق في الفن أو تصور هؤلاء الأخلاقيين أنفسهم المتأثرين بظواهر الأشياء. إنّ اللّذة موجودة ومطلوبة دائمًا في الفنّ. واللذّة هي محرك التاريخ وهي عنصر أساسي في الإقناع الدّيني. وقد كانت كل الإعلانات القرآنية عن ملذّات الآخرة المؤجّلة بمثابة وعد بالبيع لقاء العمل الصّالح في الدنيا والقبول بالزهد لأنه طريق للفوز بتلك الملذّات الآجلة. لكن مثل هذا التّصور المادّي للّذة الذي غزى حتى التصوّر الظاهري لملذّات الآخرة هو سبب انقسام الفهم الدّيني نفسه إلى فهم ظاهري لا يميّز بين اللذة الدنيوية والأخروية سوى كعملية استبدال زمني بين العاجل والآجل، وبين فهم حكمي وعرفاني ميّز بينهما حيث جعل اللّذة الحقيقية هي للّذّة العقلية. وهؤلاء لا يؤجّلون لذّة الآخرة بل يستحضرونها ويعيشونها. وعليه، يمكن أن لا ينفصل الفنّ عن اللّذة، ولكن اللّذة التي لا تسمو بالفنّ هي اللّذة الرخيصة. والفنّ ليس تعويضًا عن لذّة مفقودة بل هو ارتقاء بالرّوح ولذّةً أصيلةً لا شأن للّذة في معناها الجسدي بها. الفن في نظر السيد علي الخامنئي حالة معنوية تشبه الروح من حيث يتعذّر معرفة ماهيتها، ولكن يمكننا التّعرّف على آثارها. وإذا كان الفنّ كذلك، أصبح من المستحيل تعريفه. ومن هنا، مهما تعدّدت أشكال الفنون، فهي في النتيجة أمر واحد مشترك أو مجرد أنواع لجنس واحد[1]. كما أنّ حقيقة الفنّ في نظره عطيةٌ إلهيةٌ لا يمكن معرفتها من خلال الأثر الفنّي الذي يؤدّي دور البيان. فالجانب التعبيري لا يعكس حقيقة الفنّ كلّها، بل الفنّ خبرةٌ شعوريةٌ عميقةٌ أو بتعبير السيد الخامنئي هو إدراك وشعور فنّي[2]. يقول بهذا الصّدد: «كل فنان هو لوحده عالم، وهذه هي خصوصية الفن في وجوده. لو أتيح للإنسان أن يستمع لاختلاجات قلوب الفنانين بشفقة وعطف لشاهد عالمًا عجيبًا وجميلاً زاخرًا بالهموم والأحزان والأفراح والآمال والقلق والمثل. الفن جوهرة جد ثمينةٌ لا تعود قيمتها وقدرها الكبير إلى مجرد اجتذابها للقلوب والعيون، -الكثير مما ليس بفن يمكن أن يجتذب إليه العيون والقلوب-، لا بل هي موهبةٌ وعطيةٌ إلهيةٌ»[3]. والموهبة هنا ليست لفظًا بلا معنى. بل هذا يعني أن وجود تكليف بمستوى الأثر الذي تحدثه تلك الموهبة في عالم النّاس. يقيم السيد الخامنئي مثالاً عن ذلك بمن يمتلك مالاً وثراءً بجهده وتعبه، فإن العالم سيدينه إن لم يكن يأبه للضعفاء. ومثل الثّري الذي لا يُحتجّ بأن تلك ثروته التي كدح عليها بنفسه، فكذلك ملكة الفنّ وموهبته؛ « فحينما تكون هناك ثروة وموهبة ومكسب فلا

(١) الإمام الخامنئي، الفنّ مرآة فاخرة، ص ٤.
(٢) الفن والفنّان في كلمة الإمام الخامنئي، مصدر سابق.
(٣) المصدر نفسه.

بد من تكليف حياله»[1]. والفنّ في نظر السيد علي الخامنئي شأن فطري يدركه الإنسان ذو الطبع السليم. ذلك لارتباط هذا الأخير الغريزي بحبّ الجمال. ولا مانع من الاعتراف بالجانب الابتهاجي في الفن بالنسبة للفنان. فهو يبتهج بفنّه، لكن هذا لا يمنع من القول إن الفنّ أداة. وقد ضرب مثلاً بالبيان الذي عدّ من أبرز صفات الإنسان حتى تساءل كيف يمكن تصوّر الإنسان من دون بيان، -(خلق الإنسان، علّمه البيان)-، ومع ذلك كان البيان مجرّد أداة[2]. وفي هذا الإطار يرفض السيد الخامنئي مقولة (الفن للفن). وهذا أمر طبيعي وتحصيل حاصل. فهذه المقولة إنما جاءت لتناهض المذهب الأخلاقي للفن، وهي بالتّالي على طرفي نقيض من رسالية الفنّ. فالفن في نظره أداة هادفة. ولهدفها أساس في وجود الإنسان. ففي توجيهاته لنخبة الفنّانين الإيرانيين كان السيد الخامنئي يركّز على مسألة الهدفية في العمل الفنّي. كما يركّز على أهمية المضمون الإسلامي لهذا الفن وسائر القضايا الوطنية والاجتماعية والإنسانية التي تحتاج إلى الفن. الإسلامية في إيران لها معنًى أعمق منه في المجال العربي. والتركيز عليها إنّما لكي لا تستغرق الفنّ نزعة شوفينية معادية للإسلام. تجد القومية العربية نفسها مجبرة على الاعتراف بدور الإسلام التّاريخي في حياة العرب. بينما تنزع التيّارات القومية في إيران إلى معاداة الإسلام. ومن ثمّة كان كثير من الفنانين والنقاد يتحدّثون عن فردوسي باعتباره جسدًا في الشّاهنامة (كل القيم الإيرانية القديمة والحكمة الأوستائية). وبالنسبة للسيد الخامنئي فهو ينتمي للإتجاه الذي لا يفصل بين الفكر الإيراني والفكر الإسلامي. لهذا السبب تحديدًا، يعتبر أنّ تلك القيم التي وجدت في الشّاهنامة لم تستلهم من الحكمة الأوستائية بل من صميم الفكر الإسلامي. فالحكمة الاوستائية لم تكن في زمن فردوسي لها حضور مؤثر تمامًا مثلما نتحدث عن إيران اليوم. ومن هنا فإنّ العناية بإظهار هذه الحكمة الإيرانية الوطنية هو نشر لأسمى المفاهيم الإسلامية[3]. ما يفهم من إسلامية الفن في نظر السيد علي الخامنئي هو تحديد مجال الفنّان في أن يعبّر عن أفكار وقيم إسلامية وآراء فلسفية أو وطنية أو ما شابه. فهو يعتبر أن من حقّ الفنّان أن لا يلتزم بأي من هذه القضايا، ويمارس حقّه في التعبير عن مشاعره الخاصّة. لكنه يرى أنه إن كان لا بدّ للفنّان من أن يتبنّى قضيةً أو فكرةً ويدافع عنها، فلتكن تلك هي الإسلام وسائر القضايا الوطنية. ومن هنا نفهم أن رسالية الفن هنا لا تعني التّقيّد بأطر فكرية وعقدية أو ما شابه ذلك، ولكنّها مسألة اختيار الأولى والأفضل عند الاقتضاء. بما أنّ الفنّ أداةً، بل أداة تكاد تعادل المضمون الفنّي نفسه من حيث الأهمية، فيجب أن تكون دقيقة في رسالتها القيمية كسائر الوسائط الأخرى. ويرى أن الكثير من تلك الأفكار الباطلة التي يصعب تمريرها بواسطة الفكر أو سائر الوسائل الأخرى، أمرًا ممكنًا بواسطة الفن. ومن هنا خطورته[4]. فالفنّ يمتلك قدرةً فائقةً لا ينافسه فيها لا العلم

(١) الفن والفنّان في كلمة الإمام الخامنئي، مصدر سابق.
(٢) الإمام الخامنئي، الفنّ مرآة فاخرة، مصدر سابق، ص٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣.
(٤) الفن والفنّان في كلمة الإمام الخامنئي،مصدر سابق.

ولا الموعظة. إنها أبلغ لغةً. ومن هنا يحث السيد الخامنئي على الإهتمام بالفن والرفع من مكانته وعدم الغفلة عنه وعن رقيّه يومًا بعد يوم ؛ إنّ « الفنّ خير وسيلة لنشر فكر صحيح وغير صحيح »[1]. ويستلهم السيد الخامنئي من حديث للإمام زين العابدين عن الروح بأنها أثمن الأشياء التي لا يعادلها إلا الجنّة، بأن يسمو الفنّان بهذا المعنى نفسه في مجال الفنّ الذي يحمل خصائص الروح الإنسانية. غير أن أسلمة الفنّ وجعله لله لا يعني تسطيح العمل الفنّي والسقوط في وضعية المرائي[2].

خاتمة

لا تكمن أهمية الثورة الإسلامية في إيران في قوّة حدثها العالمي أو إنجازاتها العلمية فحسب، بل تكمن أساسًا في روحانيتها وطموح أبنائها وإحساسهم العارم بأنّ مشروعهم لم ينجز بعد. إنّ إحساس القيادة بأن ثمة الكثير مما وجب النهوض به على صعيد الإصلاح والتنمية يؤكّد أنّ الأمر لا يتعلّق بنمط من الثورات مقطوع الأوصال غير مشدود بواقعية العمل والفعل التّاريخي، بل يبدو أنّنا أمام ثورة تجتهد وتمانع لكي تقنع العالم بحقّها في الوجود مستقلّةً خارج منطق الهيمنة متغايرةً خارج منطق الحلولية الكونية. ويبدو أن الإيرانيين لا يتعبون بالممانعة بينما بدا أنّ خصومهم لا يملكون هذا النّفس الذي لا نكاد نفهمه إن كنّا لم نتعرّف عليه بعد من خلال قوة الصّبر والإصرار على الإنجاز كما تجسده امرأة قروية في إيران عاكفةً على نسج سجّاد في ظروف صعبة، ما إن يكتمل حتى يثير دهشة العالم من حولها؛ عالم لم تره ولم يرها لكنه منشغل بنجاحها أكثر مما يشغل بالها. ولا يخفى أن للقيادة دورًا كبيرًا في كل هذه المنجزات. سيظهر للعالم الكثير من أخطاء إيران مادامت تتفلّت من أسر الهيمنة. وأحيانًا قد يظهر في أعينهم ما هو من حسناتها سيئات. وقد بات العالم لا يرى شيئًا جميلاً في كل منجزات إيران غير السجّاد الإيراني لأنه يغالب عدم الاعتراف. وهو البساط الإيراني الوحيد الذي يطيق المشي عليه حتى ألدّ خصومهم. لكنهم لم يلتفتوا إليها حينما أرادت أن تبلغ بالممانعة حدّ كسر السقف التقني عنها لتشارك الدول العظمى في مؤانسة الكوانتوم واستشعار الفضاء. بينما من يقرأ الحدث في خطاب السيد الخامنئي يكتشف أنّ الغرب منزعج من تألّق إيران في التقنية النّووية والتّصنيع، وهو شيء لا يشغل بال قيادة لا زالت تذكّر بأن رسالة إيران الأساسية تكمن في الروحانية السياسية التي تحدث عنها ميشيل فوكو منذ فجر الثورة؛ أي عودة المعنى للرّوح التي قضمت المادة كل معانيها ومثلها الإنسانية. لكن كلّ هذا الهجاء الإيرانوفوبي، سيتهشّم على صخرة الممانعة. وحينئذ ستطوى صفحة هذا العناد الرّخيص، لينظر العالم إلى إيران كبلد عادي لم يتميّز سوى بغناه الرّمزي وبإرادة العيش باستقلال في عالم هيمنت عليه فكرة الغزو وسياسة التّدخّل ونزعة الكراهية وعدم الاعتراف. إن الغرب يخاصم

(١) الفن والفنّان في كلمة الإمام الخامنئي، مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه.

إيران بحساب الرّبح والخسارة لأنّه يختلف عنها ولا يخشى منها غير ممانعتها، بينما نحن في العالم العربي والإسلامي نخاصم إيران كثيرًا، ليس بسبب ممانعتها ولا بسبب المصالح أو بسبب اختلافنا عنها، بل مصدر حذرنا وخشيتنا منها هو أنّها تشبهنا كثيرًا. نجحت إيران وخلافًا لكثير من نظرائها في كبح جماح الغزو الثقافي وصعّدت سياسة الممانعة بوسائل تجمع بين الصلابة والمرونة. فقد تعاطى العالم مع حدث الثورة الإسلامية الجماهيرية في إيران تعاطيًا عجيبًا حمل نبرة الدهشة كما وسم بالإعجاب، يبدو الأمر هنا كما لو أننا أمام حدث ما كان بالإمكان توقعه لكنه حدث بالفعل. في الغرب انطلقت قراءات مختلفة ساهم من خلالها آباء الفكر الحديث بآراء تؤكد أننا أمام حدث يقتضي الكثير من التأمل ويحرض على قراءة المشهد قراءة متأنية. في العالم العربي كان الأمر لا يخلوا البتة من إحساس ظل يتفاوت بين المواقف الرسمية المشروطة بظروف المرحلة وبين الموقف الشعبي الذي مثلته بعض الفئات والأوساط السياسية والمثقفة، وبطبيعة الحالة جحافل ما سمي حينها بالصحوة الإسلامية، الإحساس الذي ساد الأجواء العربية كان ولا يزال متوترًا متنوعًا نظرًا لقوة تأثير النموذج وتشابه التجارب وتداخل المشاريع والخطابات التي جعلت الكثير من المؤيدين العرب ينظرون إلى هذه الثورة كما لو كانت مشروعهم الذي انتصر في إيران. لم تقرأ الثورة الإسلامية كما يجب في العالم عمومًا وفي العالم العربي خصوصًا. لا يحتاج المرء أن يبحث كثيرًا وراء الأسباب التي جعلت العالم يركب متن المغالطة بحثًا عن تشويه نمطي للتجربة الجديدة يجعلنا أمام شيء من الخيال المريض وأحيانًا إرادة جماعية صلبة بحثًا عن صورة افتراضية بديلة للواقع، ينتهي معه الموقف إلى شيء من الدراما الإيرانية بتعبير حسنين هيكل، لكن في نظري تبدو الدراما هنا تعبيرًا عن المشهد الدولي والعربي تحديدًا إزاء ثورة أشغلوها بحرب استنزفت كل شيء في المنطقة، لكنها شكلت الامتحان الأصعب للمنطقة، وهو أن الذي تضرر أكثر هو من ارتمى أكثر في حضن المخطط العالمي لإجهاض ثورة في المهد. أعطت الثورة الإيرانية دليلاً آخر على أن الثورة الأصيلة النابعة من روح الشعب، لا تسقطها المؤامرات. وهكذا انقلب السحر على الساحر، وبات واضحًا أن المعادلة الأقوى في المنطقة هي تلك التي متحت من رحيق هذه التجربة التي أعطت روحًا لثقافة الممانعة وخلقت توازنًا استراتيجيًا في معركة العرب التاريخية مع العدو الصهيوني، كان لا بد أن لا ننسى أو على الأقل أن نتساءل ماذا كان بالإمكان أن يخسره العرب فيما لو لم تنجح الثورة الإيرانية؟ وماذا كانوا سيحصدون من مغانم سياسية فيما لو استبد الشاه المقبور بالمنطقة وكان كما كان على الأقل في حرب ١٩٧٣ حليفًا لإسرائيل؟ خلال كل هذه المسيرة بمحنتها وإنجازاتها كان نجم السيد علي الخامنئي متألّقًا في سماء الثورة ومفاعيلها، يعكس إصرار شعب لا يعرف معنى للاستسلام. فقد بدت تجربة السيد علي الخامنئي غنيةً من حيث إنها عايشت لحظات متباينة من عمر الثورة منذ بداياتها حتى اليوم. وظلّ وفيًّا لخطاب مجتهد وممانع. إنّه عيّنة نادرة من القادة الذين تتمتّع بهم الديّار ويزدهر بهم التّاريخ؛ مثالاً في الوطنية والدّين والفكر والثّورة. لقد حق عليه وصف الإمام الخميني ذات مرّة، لمّا قال عنه إنه رجل الحرب والمحراب!

النهضة العلميّة في فكر الإمام الخامنئي

الشيخ محمد تقي السبحاني[1]

قياسًا إلى الثورات السياسيّة في القرنين الأخيرين في العالم الإسلامي والعربي، نجد أنّ الثورة الإسلاميّة في إيران تتميّز بميزات متعدّدة تحتاج إلى مراجعات جادّة والقيام بدراسات أكثر ممّا يجري حتّى الآن. ومن هذه الخصائص - ونحن الآن بصدد استعراضها في هذه المقالة - هو الجانب العلميّ والفكريّ لهما مكانتهما بين أهداف الثورة ويقعان داخل إطارها الإستراتيجيّ. ورغم ذلك فنحن نعتقد أنّ بقاء هذه الأهداف والإستراتيجيّات في مرحلة الشعارات الكبرى، لا يجدي على الصعيد الاجتماعيّ، ما لم يتحوّل البحث حولها من مستوى الأهداف الكبرى إلى مستوى التخطيط ووضع القوانين التي تفضي إلى تحقيقها.

ومن المعلوم أنّ الأحداث الاجتماعيّة التي شهدتها المجتمعات الإسلامية في القرن الماضي وما زالت في طور التحقّق حتى اللحظة الراهنة تنقسم إلى قسمين: فمنها ما هو ذو طابع سياسيّ يهدف إلى غايات سياسيّة، ومنها ما هو ثقافي يهدف إلى تغيير ثقافي على مستوى الأهداف والآليّات التطبيق؛ ولذلك نستطيع تصنيف النخب إلى: سياسيين ومفكرين، وقلّ ما نعثر على الثوريّين الذين يريدون التغيير الجذري في الساحة الثقافية، فضلا عن بناء السياسة على قرارات وأسس علميّة وفكريّة. وإذا نظرنا بعين الإنصاف إلى ما جرى ولا يزال يجري في المجتمع الإيراني - كتجربة محدّدة لتطبيق قيم الثورة ومقاصدها - نرى أنّ فيها على الرغم من بعض الأزمات والمشاكل والكمائن التي تكاد تمثّل سدًّا في طريق أيّ مشروع علمي وفكري، إلا أنّنا نشهد في كل مرحلة من مراحل عمر الثورة تقدّمًا كبيراً في مجال التطوير العلمي إلى جانب الاهتمام بالأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة.

---

(١) رئيس «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي».

وقد أجرينا مجموعة من الدراسات على ضوء هذه الفكرة حول المكوّنات العلمية للنهضة الإسلاميّة، وسلّطنا الضوء على ما أُنجِز حتى الآن وما لم ينجَز بغضّ النظر عن أسباب عدم إنجازه. وقد واجهتنا أثناء دراستنا لهذا البعد من الثورة الإسلاميّة في إيران، مشكلة هي أنّ الأهداف الثقافيّة والفكريّة للثورة لم تدوّن بشكل رسميّ في وثيقة خاصّة، وكان ذلك أحد المعيقات في سبيل تحقّق هذه الدراسة، وقد تجاوزنا هذه المشكلة، بالاعتماد على كثير من الخطط والوثائق الرسميّة وغير الرسميّة التي تتعرّض لمثل هذا الأمر بشكل غير مباشر، واعتمدنا من بين ما اعتمدنا عليه خطابات قادة الثورة. وقد نتج عن هذا الاهتمام البحثيّ دراستان سوف تنشران بالعربيّة قريباً إن شاء الله.(١)

وكان الإمام الخامنئي واحداً من الشخصيّات التي حاولنا اكتشاف رؤيتها إلى أهداف الثورة على الصعيد العلميّ والثقافي والفكريّ، ووجدنا في ثنايا كلماته وتوجيهاته في مناسبات شتّى تصوّرات ملفتة حول تطوير العلوم الإسلاميّة والإنسانيّة، كما العلوم الطبيعيّة والتكنولوجيّة، وهذه المداخلة سوف تدور حول أفكاره وتصوّراته للنهضة العلميّة، مع الإشارة إلى أنّنا سوف نبقى في مستوى العرض العامّ، مع إحالة التفاصيل إلى الدراسة التي سوف تنشر لاحقاً كما أشرنا إليه أعلاه.

وقد ظهر لنا من متابعة الأحداث والوثائق، أنّ سماحة السيد الخامنئي (مُدَّ ظلّه الوارف) يرى أنّ قضيّة «النهضة العلميّة» هي أهمّ حاجة علمية على المجتمع الإسلاميّ أن يلبّيها ويسعى لتحقيقها، وهو يؤكّد مرارًا على ضرورة تحقيقها في المحافل الحوزويّة والجامعيّة.

وبالرغم من أنّ هذه القضيّة قد طُرِحت عقب قضايا إصلاحية أخرى كانت مطروحةً من قبل؛ مثل: «الثورة الثقافية»؛ و «أسلمة الجامعات»؛ و «تطوير الحوزات العلميّة»، وكلها تشير إلى ضرورة تدوين «أيديولوجيا الثورة»، ولكن مع ذلك، فإنّ ما اصطلحنا على تسميته بـ«النهضة العلمية» ينمّ وبصورةٍ واضحة عن فراغ يواجهه النظام الإسلامي في هذه المرحلة من تاريخ الثورة، وينبّهنا لنقطة مهمّة وهي أنّ أهمّ مشكلة يواجهها النظام الإسلاميّ في هذه الحقبة التاريخية، هي فقدانه العلوم المناسبة التي تساعده على الإدارة المنشودة لحركته، وأنّ المساعي التي بُذِلت في الحوزة والجامعة لسدّ هذا الفراغ بعد مضيّ ستة وعشرين عامًا من عمر النظام لم تكن كافيةً، وما زال النظام الإسلاميّ يواجه هذا التحدّي الخطير.

والعلوم والمعارف يجب أن تكون أهمّ المحدّدات والمرتكزات التي يجب على النظام الإسلاميّ أن يعتمدها في إدارة مفاصل المجتمع الإسلاميّ، كما يجب أن تكون هذه العلوم

---

(١) لقد تولّى «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي» مهمّة ترجمة هاتين الدراستين بالعربيّة ونشرهما، ويجدر بنا أن نشكر كلا من الباحثين الأعزّاء الذين شاركونا في هذا المشروع العلميّ، وبذلوا جهوداً كبيرةً لإنجازه وهم: مصطفى جمالي، علي أصغر كوثري، ومهدي قربان زادة، وأخصّ بالشكر زميلي الفاضل الشيخ علي أصغر نصرتي لمتابعته لهذه الورشة البحثيّة إدارة وإنجازا.

هي الأساس الذي تُبنَى عليه السياسات المختلفة لحركة النظام على الصعد السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة. وعليه، إذا لم تتمكّن الثورة – بعد هدمها ونقضها لهيكليات النظام البائد – من تقديم البُنيان البديل والنظام المتناسق لإدارة المجتمع بما يتوافق مع مبادئها وأهدافها، فستبقى تلك الثورة على مستوى الشعارات، ولن يبقى منها بعد فترة سوى النشيد والعَلَم، وترسيم الهيكليّات والنظام الشامل والمتناسق لإدارة المجتمع في عصر التعقيدات المتزايدة الذي نعيشه، يحتاج قبل كلّ شيء إلى إنتاج العلوم الفاعلة، والنظريّات، والمعلومات الهادفة.

ولئن تمكّن العالم غير الإسلاميّ، وبعد مرور قرونٍ عدّة من إنتاج العلوم والمعارف التي تساعده على بناء حضارة تنسجم مع هذه العلوم والمعارف ذات الطابع الماديّ غالباً، فلا بدّ من أن يتسنّى للمجتمع الإسلامي أيضًا إنتاج علومه الوطنية والدينية؛ ليخرج من وضع الانفعال والاستسلام المحض للعلوم المستوردة، ويبسط بالفكر والثقافة الإسلامية الأصيلة إشراقه على العالم.

من هذا المنطلق، يجب اعتبار النهضة العلميّة في عداد القضايا «الإستراتيجيّة» للنظام الإسلامي، والتي يعدّ التعامل الخاطئ معها، أو التساهل بشأنها أمرًا يجعل النظامَ كلّه يواجه أزمة هوية، أو أزمة كفاءة على الصعيد الوطنيّ والدوليّ. ومن منطلق هذا الهاجس، ومضافاً إلى المطالبة الحثيثة للمؤسسات المنتجة للفكر في المجتمع بهذا الأمر المهم، فقد قام سماحة القائد شخصيًّا بطرح الأبعاد والجوانب المختلفة لهذه القضية بين يدي المحافل الثقافيّة والعلميّة المتنوّعة.

ولذلك، فمن الضروري بادئ ذي بدء أن يتّضح هذا الموضوع وأبعاده وجوانبه في كلام سماحته بشكل جلي؛ لتتشكل على أساس ذلك أدبيّات مشتركة بين النخب العلميّة والثقافيّة؛ أدبياتٌ تتبيّن فيها أهداف هذه النهضة والقفزة العلميّة العظيمة ونطاقها وإستراتيجيّتها بالشكل المطلوب.

وعلى هذا الأساس، درسنا النهضة العلميّة في تلك الدراسة المشار إليها أعلاه ضمن ثلاثة محاور، هي:

١- ماهيّة النهضة العلميّة وعناصرها.

٢- أهمّ الأركان الخاصّة ببرنامج تحقيق هذه النهضة (التحدّيات والحلول لتحقيق النهضة العلميّة).

٣- توجيهات سماحته بشأن واجبات الحوزات العلمية، والجامعات، والأجهزة التنفيذيّة للنظام الإسلاميّ من أجل تحقيق هذه النهضة المرجوّة.

وبما أنّ هذا المحفل الكريم لا يتّسع لبيان جميع العناصر المشار إليها، فقد قمنا باستعراض ما أنجز في المحور الأوّل؛ لأنّه هو الأساس لسائر مرتكزات هذه النظرية.

١ - أهمّ مفاهيم النهضة العلميّة وعناصرها

تقدّمت الإشـارة إلى أنّ النهضة العلميّة من أهم الموضوعات التي يعالجها السيد الخامنئي في كثير من كلماته؛ ولذلك سـوف نتناول بادئ ذي بدء المفاهيم المسـتخدمة في التعبير عن هذه الأطروحة، وبعد ذلك نعمل على تبيين المبادئ والأصـول الموضوعيّة للنهضة الفكريّة، وأخيرًا، سوف نتطرّق إلى مساحات الحراك الفكريّ وأطره، ثمّ نحدّد ما هي المجالات التي يجب أن تكون ساحةً للتطوّر المنشود.

وينبغي في البداية أن يتّضح مفهوما «النهضة العلميّة» و«إنتاج العلم» بناءً على آراء سماحته؛ لكي تتّضـح الأطر المفاهيميّة لضرورة هذه النهضـة وأهدافها بشكلٍ جليّ. وبالطبع، لا ينبغي أن نتوقّع الحصول على تعريفات صريحة ومباشرة لمفاهيم هذا الموضوع أو مفرداته في كلام سـماحته؛ بيد أنّنا نسـتطيع اسـتخلاص المعنى والمغزى من خلال البحث في الدلالات غير المباشرة لكلماته وفحواها.

١-١- مفهوم العلم

لا يوجـد في خطابات سـماحة قائد الثورة تعريف صـريح لهذا المفهوم؛ لكنّنـا إذا تأمّلنا مجموعة الرسـائل والكلمات والمفردات التي طرحها في هذا الشأن، فمن الممكن الوصول إلـى أنّ الحراك العلميّ في رؤيته يُطلق بالمعنى العام ليشـمل جميـع العلوم؛ ولذا، فإنه يرى أنّ المعنـيَّ بكلامه ومـن يُوجَّه إليه الخطاب هو كلٌّ من الحوزة العلميّة والجامعة، وأنّ مسـؤولية متابعة ما يدعو إليه تقع على عاتق هاتين المؤسّستين.

وفي هذا الخصوص يقول سماحته:

«عندما نتحدّث عن العلم، ربّما يتبادر إلى الذهن بالدرجة الأولى العلوم المرتبطة بالقضايا الصـناعيّة والتقنيّة [...]؛ ولكنّني أقصـد مـن كلمة «علم» معناها العـامّ والمطلق؛ أي المعنى الذي يشمل العلوم الإنسانيّة والذي يدخل في دائرة العلوم السياسيّة والاقتصادية والاجتماعيّة، وغيرها من العلوم التي يمكن أن تساهم في إدارة البلاد وتنظيم شؤون المجتمع بطريقة علميّة. فهذه العلوم جميعاً تحتاج إلى الإبداع والتجديد والتفكير العصري؛ أي إلى الاجتهاد.»[1]

---

(١) الإمام الخامنئي، من حديث أدلى به في لقاء له بأسـاتذة وطلاب جامعة أمير كبير الصـناعية، بتاريخ: ١٣٧٩/١٢/٩هـ.ش. = ٩/ مارس/ ٢٠٠١م.

١-٢- إنتاج العلم

ربّما لا يكون من الضروريّ الخوض في الأبعاد اللغوية لكلمة «إنتاج» في عبارة: «إنتاج العلم»، وعلى أي حال عندما يستخدم السيد الخامنئي كلمة «إنتاج» يقصد بها فتح الآفاق الجديدة، وابتكار الأساليب والرؤى الحديثة في العلوم، للخروج من الحدود المرسومة للعلوم في مراحل تاريخيّة سابقة. فلم تكن الكثير من الفروع العلميّة، والنظريّات التي تطرح في داخلها موجودةً سابقاً، ولم يكن لها وجود، وإنّما هي موجود متدرّج الوجود وهي نتيجة جهود جماعية. وقد شقّ الإنسان في ميدان العلم طريقه شيئًا فشيئًا، وفتح آفاقًا لم تكن مفتوحةً، وتوصّل إلى نظريات أعمق مستهدفًا الوصول إلى كفاءات وبراعات متنوّعة وأكثر تقدّمًا، وقد ساعدت هذه النظريّات الجديدة في تسريع عمليّة التنمية الاجتماعيّة وزادتها دقّة وفاعليّة؛ ولذا، باستطاعتنا نحن أيضاً في ظلّ أجواء المعرفة العلميّة العصريّة أن نصل إلى منتجات جديدة على شتّى الصعد.

وفي هذا المجال يقول السيد الخامنئي:

«طرحتُ قبل أعوام في جامعة أمير كبير - وللمرّة الأولى - قضيّة النهضة العلميّة، وكنت أقصد بذلك إيجاد نهضة وحركة عظيمة في مجال العلم، وإنتاج العلم، وتجاوز الحدود الحالية للعلم القائم حاليًا... النهضة العلمية تعني أن لا تجلسوا وتمدّوا أيديكم في مجال المعرفة والعلم إلى الآخرين، ليزرعوا هم، ويجنوا الثمار، ثم يعطوكم ما يستغنون عنه من العلوم والمعارف. بل اذهبوا أنتم، وازرعوا، واسقوا زرعكم، وابنوا على ما بناه الآخرون؛ فهذا هو هدفنا. كان البعض يقول: إنّنا لا نفهم ما المراد! وكذلك الآن سمعت من هنا وهناك، أنّ بعض الناس يردّدون العبارات المثبّطة، ويسألون: هل نستطيع فعل ذلك؟! نعم، نستطيع. نحن قادرون - في مختلف المجالات، وفي أجواء المعرفة العلميّة المعاصرة للعالم - قادرون على فعل أمور ما زالت حديثة في العالم. وهذا الأمر ممكنٌ على كافة الصعد.»[1]

قد يعترض بعض الناس هنا، ولو بصيغة السؤال، الآتي: كيف يمكن إنتاج العلم، في حين أنّنا ما زلنا متأخّرين عن ركب الغرب في العلوم التقنيّة والإنسانيّة بكافة ميادينها؟ وكيف لنا أن ننتج العلم ونحن ما زلنا مقلّدين لهم وعالةً عليهم؟ ولا ينكر السيد القائد وجود مثل هذه التبعيّة؛ ولكنّه رغم ذلك يرى أنّنا ومن خلال الهمّة العالية وبواسطة «الفكر» و«المنهج» الحديث، نحن قادرون على الخروج من هذه التبعيّة التي تسدّ علينا طريق الإبداع والإنتاج.

وتنصب جميع طموحاتنا اليوم على أن نتعلّم منهم ليس العلم فحسب، بل والمنتجات المترتّبة على هذا العلم والتقنيّات الدقيقة التابعة له. والحال أنّه ليس هذا هو الأمر الذي ينبغي

(١) الإمام الخامنئي، من حديث خلال لقائه بوزير العلوم ورؤساء الجامعات: ١٣٨٣/١٠/١٧ هـ.ش. ٦/ يناير/ ٢٠٠٥م.

أن توظّف الشعوب هممَها من أجله. ولا شك في أنّ مثل هذه الأمور من الطبيعيّ أن تحصل وتتحقّق، فمن الطبيعيّ أنّ يقترض من يحتاج إلى شيء لا يملكه، ممّن يتوفّر على ذلك الشيء. ومن المقبول والمنطقيّ أن يحذو من يريد صنع شيءٍ حذو من صنعه قبله، ولكنّ هذا شيء والتبعيّة المطلقة والارتهان الكامل شيء آخر. فعلينا السّعي لاختراق سدود التبعيّة.[1]

١-٣- إنتاج العلم والتجديد العلميّ في مقابل التقليد والتحجّر

على هذا الأساس، فإنّ إنتاج العلم والمعرفة في رؤية سماحة القائد له معنىً خاصّ يُطلق غالبًا على التجديد العلميّ، وهذا بالضبط هو المعنى المقابل لنظرة الاستنساخ، أو الترجمة التي يتّبعها تيار التحجّر والتبعيّة في ميدان العلوم.

يقول سماحته في هذا الخصوص:

«إحدى المهامّ المهمة للجامعات هي: التجديد العلمي. فمسألة التحجّر لا تعدّ بلاءً في الأوساط الدينيّة والأفكار الدينيّة فحسب، ففي جميع البيئات، يعتبر التحجّر والجمود والالتزام بالمسلّمات الفكريّة المفروضة على الإنسان من دون أن يقترن بها ما يدلّ على صحّتها بالضرورة ابتلاءً. وما ينبغي أن تطمح إليه المحافل العلميّة، هو التفكير المعاصر في القضايا العلميّة.»[2]

والنظريّات العلميّة هي وليدة حاجات خاصّة ظهرت في مجتمع من المجتمعات، دعت العلماء إلى التفكير لإنتاج الفكر. ومن الواضح أنّ لكلّ مجتمع حاجاته النابعة عن ثقافته الخاصّة؛ ومن هنا لا معنى لترجمة أفكار الآخرين عشوائيًا، والتعامل معها وكأنّها وحي منزل! وحتّى إذا كان لا بدّ لنا من استيراد العلوم، فيجب علينا أن نفعل ذلك بشكلٍ انتقائيّ؛ من أجل حفظ وبناء الحضارة الإسلاميّة، والثقافة الوطنيّة المتمثّلة بالثقافة الإيرانيّة الإسلاميّة الثريّة. ولكن مع ذلك كلّه، يجب علينا أن ننتبه إلى أنّ التوطين أو التبيئة، لا يجوز أن تكون منهجًا دائمًا على المستوى الإستراتيجيّ، فاستيراد الأفكار والنظريّات وتبيئتها إنما يصلح منهجًا لمرحلة الانتقال، والحل الحقيقيّ والإستراتيجيّ هو الإبداع والاجتهاد والإنتاج.

إنّ الحل الواقعيّ هو أن يعيش كلّ شعب ذاته، ويفكّر بعقله، ويرى بعينيه، ويختار بإرادته، والشيء الذي يختاره ينبغي أن يكون مفيدًا له. ويجب علينا -مع محافظتنا على حضارتنا - أن ننجز أعمالنا بأنفسنا، ولا يكون محطّ اهتمامنا الوحيد الترجمة ونقل الأفكار. فالبعض يتقبلون الفكر المنقول والمترجم؛ وليسوا مستعدّين لعرضه على الميزان الداخليّ، لتقويمه! بل يقولون: ما دام أنّ عالِم النفس أو عالِم الاجتماع أو عالم الاقتصاد الفلانيّ قد رأى ذلك، أو جاء

---

(١) الإمام الخامنئي، من كلمة له أثناء لقائه بمجموعة من نخب مسابقات الأولمبياد العالمي والدولي، والطلبة المميزين في امتحانات عامي ٨٠ و ٨١ هـ.ش. ١٣٨١/٧/٣ هـ.ش. = ٢٥/ سبتمبر/ ٢٠٠٢م.

(٢) الإمام الخامنئي، من كلامه أثناء لقائه بأساتذة وطلاب جامعة أمير كبير الصناعية، ١٣٧٩/١٢/٩ هـ.ش. = ٩/ مارس/ ٢٠٠١م.

بهـذه المعادلة، فلا مجـال للأخذ والردّ، ومن يرى خلاف كلامه فكأنّما كفر! وبعد عدّة أيام، لو رجع أولئك العلماء عن كلامهم، وقالوا كلامًا آخر، فسـيعود هذا الشخص ليأخذ بكلامهم مرّة أخرى، من دون أيّ تحليل! وهذا مشـكلة لكلّ بلد يبتلي بهذا الأمر. فالحلّ الحقيقيّ هو أن يُنجز كلّ شـعبٍ بعقله، ويجتهد، وأن يتطور باختراعاته وإبداعاته، ولو بالاستعانة بتجارب الآخرين وخبراتهم.[1]

وجميع الثورات العلميّة التي شـهدها العالم هي نتيجة لتصـدّع أصاب النظريّات السابقة؛ ولذلـك لا بدّ من أن يكون لـدى علماء بلادنا الجرأة على اختراق حـدود العلم. وحول ذلك يقول سماحته:

«من جملة ما يُلحظ في بيئتنا العلميّة، وهو من وجهة نظري خلل كبير، هو أنّنا ولعشـرات السنين نردّد النصوص الغربيّة والأجنبيّة، فنقرأها، ونحفظها، ونبني حركة التعليم على أساسها؛ ولا نجد في أنفسـنا قدرة على طرح التساؤل أو الاعتراض. فمن الضروري مراجعة النصوص العلميّة، وتلقّي العلم من أيّ شـخص؛ ولكن يجب أن يرافق العلم في مسـيرة رقيّه، أناس ذوو أرواح قويّة وشخصيّات صلبة وكفوءة يتحلّون بالجرأة على النهوض بالعلم؛ حتى يمكن لذلك العلم أن يتطوّر، وعن مثل هذا التطوّر ومن خلاله تشكّلت الثورات العلميّة في العالم»[2].

ربّمـا يتطـوّر بلد مـا في مجـال التعليم من الناحيـة الكمّية، ويقـدّم لمجتمعه أعـدادًا من الخرّيجيـن، أو ربّمـا يفعـل أكثر من ذلك، كأن يمتلك رصـيدًا كبيرًا مـن الباحثين؛ ولكنّه مع ذلك يكون في عداد البلدان الفقيرة على صـعيد الإنتاج العلميّ. وبناءً عليه، فإن تركيز التعليم فـي اتّجاه الإنتاج هو من الأمور المصـيريّة والحيويّة لأيّ نظام تعليميّ. ومن هنا يؤكّد السـيد الخامنئي على أنّه:

«يجب أن لا نقنع بالتحصـيل العلمي فقط، بل يجب أن يكون الهدف من بحوثنا وتعليمنا إنتاج العلم؛ أي بلوغ النقطة التي بلغتها سائر البلدان التي استطاعت إنتاج العلم وإبداع المعرفة. فنحن من ناحية الإمكانيّات لا ينقصـنا شـيء قياسًا بالذين أنتجوا العلم في العالم، وعملوا على تنميته وتطويره، والذين اسـتطاعوا إيجاد تقنيّـات معقّدة اعتمدوا فيها على علومهم ومعارفهم هم»[3].

والنقطة الجوهريّة التي تمثل الخطوة الأولى في مسيرة إنتاج العلم، هي التمييز بين «التعليم المنتِج» و«التعليم المستهلك»: «إنّ أهمّ الأمور – في رأيي – أن يوجّه طموح مجتمعنا العلمي

---

(١) الإمام الخامنئي، من كلام له خلال استقباله حشداً من شباب محافظة كيلان، ١٢/٢/١٣٨٠هـ.ش.= ٢/ مايو/ ٢٠٠١م.

(٢) الإمـام الخامنئـي، من كلمة له خلال لقائه بأسـاتذة وطـلاب جامعة أمير كبير الصـناعية، ٩/١٢/١٣٧٩ هـ.ش. = ٩/ مارس/ ٢٠٠١م.

(٣) الإمـام الخامنئـي، في لقائه بحشـد من أسـاتذة الجامعات مـن مختلف المدن الإيرانيـة، ٨/٨/١٣٨٢ هـ.ش. = ٣٠/أكتوبر/ ٢٠٠٩م.

نحو إنتاج العلم. فيجب أن لا نكتفي بالترجمة، والاقتباس من خبرات الآخرين؛ وليس معنى ذلك أن لا نأخذ منهم، فلا أحد يمكن أن يدعوَ إلى ذلك، بل يجب أن نأخذ منهم ونستفيد من تجاربهم، ولكن شرط أن يقع ذلك في مسيرة وسياق إنتاج العلم»[١].

إنّ الاجتهاد الحقيقيّ، وإنتاج المعارف الدينيّة المبتكرة والكفوءة في الحوزة العلميّة، لا يكون بتكرار كلام عظام الحوزة ومشاهيرها؛ بل باكتشاف الرؤى الجديدة وتقديمها؛ ولذلك لا ينبغي الاعتقاد بأنّ إنتاج العلم في الحوزة معناه تأليف كتاب جديد في موضوعات سبق أن عولجت من قبل. بل هو رسالة في اتجاه «إنتاج الفكر التكاملي»، وحركة مهتمة بالاحتياجات المعاصرة للعالم بأسره: «إذا تكلّمنا عن علم الكلام، فلا ينبغي أن يتبادر إلى الأذهان تأليف بعض الكتب في علم الكلام، فليست مهمّة الحوزة العلميّة العمل على تكثير الكتب؛ بل مهمتها «إنتاج الفكر التكاملي». فعندما يزداد الإنتاج يأتي دور النشر بعد ذلك، فالنشر ما هو إلا مسألة ثانويّة»[٢].

١-٤- النهضة العلمية

النهضة هي تحرّك اجتماعيّ كبير وشامل يهدف إلى خلق تيّار يسير باتّجاه هدف معيّن، والنهضة العلميّة في رؤية سماحة السيّد الخامنئي (دام ظلّه) هي المساعي الحثيثة باتجاه تطوير ثقافة المجتمع من أجل خلق الثقة بالنفس، والاعتزاز بالذات؛ الثقة بالنفس التي في ظلّها ليس فقط نستنكف عن التقليد والاستهلاك فحسب؛ بل ونعتبر أنفسنا مؤهّلين في شتى ميادين الحياة الفردية والاجتماعيّة وقادرين على الإنتاج والإبداع، بل ومكلّفين بتحقيق تطوّر جذريّ يتناسب مع العصر، وتقوم أسسه على الدين، ويعتمد على أركان أهمّها الكفاءة والوطنيّة والمناهضة للاستكبار: «يجب أن تكون الأجواء العامّة للبلاد هي أجواء نشر العلم، وإنتاجه وتنميته، والتحقيق فيه، وتخريج العلماء والباحثين. وإذا ما أصبحت الأجواء العامة كذلك، فهذا لا يعني بالضرورة أن يظهر العلم في كلّ بيت أو في كلّ زاوية من زوايا المجتمع. لا؛ بل يجب أن يوجد العلم في مكانه المناسب. فتكون الأجواء أجواءً علميّة، وأجواءً بحثية؛ غير أنّه من البديهي لو توفرت الأجواء العلميّة في البلاد، فإنّ هذا العلم وتلك البحوث ستنمو وتتطور في الموضع والمكان المناسبين؛ مثل: الجامعات، والمعاهد، وما شابه ذلك»[٣].

---

(١) الإمام الخامنئي، في لقائه بمجموعة من نخب مسابقات الأولمبياد العالمي والدولي، والطلبة المتميّزين في امتحانات عامي ٨٠ و ٨١ هـ.ش. ١٣٨١/٧/٣هـ.ش. = ٢٥/ سبتمبر/ ٢٠٠٢م.

(٢) نقلاً عن: صحيفة كيهان، ١٣٧٤/٩/١٦هـ.ش. = ٧/ ديسمبر/١٩٩٥م.

(٣) الإمام الخامنئي، من كلمة له خلال لقاء مع نخب شبابيّة، بتاريخ: ١٣٨٢/١١/٢١ هـ.ش.= ١٠/ فبراير/ ٢٠٠٤م.

٢ . الضرورة

أهمّ تحدٍّ يواجه النظام الإسـلاميّ والعالم الإسـلاميّ، بل الإنسانيّة كلّها في هذا العصر هو الفـراغ الناتج عن انعـدام العلوم والمعـارف المحليّة والفاعلة. ومع بروز الثورة الإسـلاميّة، وإحياء الإسـلام، نواجه من جهة، وعلى المسـتوى الوطنيّ والإقليميّ: فراغًا يتمثّل في انعدام الأنموذج الصالح لإدارة الدولة الإسلاميّة، ومن جهة أخرى، وعلى المستوى العالمي: نلحظ – في ظلّ بداية الانهيار التدريجي للحضـارة الغربيّة، وتصـاعد حاجة الإنسـان الماسّـة إلى أنموذج للحياة السـعيدة – أنّ العلوم المتوائمة مع معتقدات الدين الإسـلامي الحنيف وقيَمِه، هي أفضل بديلٍ لسدّ هذا الفراغ، وهذه الحاجة.

٢-١- غياب الأنموذج لإدارة النظام الإسلامي

لـم يكن بزوغ فجر الثورة الإسـلامية في العصـر الحديث، سـبباً من أسـباب إعادة إحياء الإسلام وأحكامه وتعاليمه فحسب؛ بل استطاعت هذه الثورة إعادة الدين بشكلٍ عامّ إلى ساحة المجتمـع، الأمر الـذي أذهل جميع المنظّرين للفكر الماديّ الذي كان يبشّـر بأفول الدين من مسـرح الحياة الإنسـانيّة إلى الأبد؛ وقد كان ذلك غايةً من غايات الحداثة والعصرنة. وبالتالي استطاعت الثورة الإسلاميّة أن تثبت أن الدين ما زال صالحاً ليكون نقطة ارتكاز لتوازن النظام العالميّ.

لقد كانت عمليّة الإطاحة بالهيكليّة السياسـية هي الخطوة الأولى من خطوات هذه الثورة العظيمة، وهي ما يمكن تسـميته بالثورة السياسيّة؛ لكنّ نضـج أيّ ثورة لا يكون إلا إذا اتُّبعت الثورة السياسـيّة ونقض هيكليّاتها، بثورة ثقافيّة أيضًا. وبعبارة أخرى: إنّ كل ثورة لا بدّ لها إذا أريد لها أن تبقى وتستمرّ – لا بدّ لها من أن تنتج ثقافتها وفكرها؛ كي تقدّم على أساسه أنموذج الإدارة الجديدة.

«أيّها الأعزّة! الثورة ليسـت أمرًا يحدث دفعةً واحدةً؛ بل هي أمر تدريجيّ. إحدى مراحل الثـورة، وهي تغيير النظام السياسـيّ قد تحـدث دفعة واحدة؛ لكنّ تحقق الثـورة يأتي بمرور الزمـن. كيف يكون هـذا التحقّق؟ هذا التحقّق يكون بتطوّر الأجـزاء التي تخلّفت ولم تتطوّر بعد، ويومًا بعد يوم سـوف تنشأ وتتطوّر في المجتمع أساليب وأعمال وأفكار جديدة، وطرق حديثة في إطار تلك القيم وعلى أساسـها؛ ليتمكن ذلك الشـعب من السـير بحيوية وقوّة تجاه هدفه. فالتراجع خطأ، والسـير إلى الوراء خسـارة؛ وحتّى الوقوف يعدّ خطأً أيضًـا، فيجب أن يتحرّك الشـعب ويتقدّم. حسـنًا؛ فأين يكون هذا التقدّم؟ وأين يكون هـذا التطوّر الذي نقول بضرورة حدوثه، وهذه الحركة إلى الأمام؟ إنّها في كلّ المساحات المتعلّقة بالحياة والمجتمع، فالقوانين ينبغي لها شيئًا فشيئًا أن تتطوّر، لتكون الأفضل الأكمل، كما ينبغي للثقافة والأخلاق العامّـة للناس أن تتطوّر وتتقدّم باسـتمرار. ويجـب أن يتحرّى أهل الفكر والشـجاعة والرأي

السديد الأساليب والأعمال والأفكار والتطلعات الجديدة في النظام العلميّ والتعليميّ للبلاد، وفي الأنشطة الاقتصاديّة، وفي الفنّ، وفي شؤون الدولة، وإدارة البلاد، وحتّى في الحوزات العلمية»[1].

ورغم أنّ النظام الإسلامي قد نجح في ثورته السياسيّة على المستوى الوطنيّ والعالميّ؛ ولكنّ ثورته الفكريّة - للأسف - لم تتحقّق بعد. وتبعًا لذلك، فإنّ أنموذج الإدارة المبني على أسس الثورة وأهدافها لم يتبلور هو الآخر. وهذا الأمر بالذات هو سرّ التأكيدات المتكرّرة من قبل الإمام الراحل (رضوان الله تعالى عليه) وسماحة السيد القائد (مد ظله الوارف) بشأن الثورة الثقافيّة، والفراغ الناتج عن فقدان النماذج الصالحة لإدارة النظام الإسلاميّ.

إنّ تحقق الثورة الثقافيّة، وتقديم نماذج لإدارة للنظام الإسلاميّ لهو أمر متوقّف على إنتاج العلوم المطلوبة. وهذا الأمر - في حدّ ذاته - يتطلّب سنين من العمل والسعي الدؤوب في الحوزة والجامعة. وبتعبير آخر، فإنّ «استنباط أنموذج الحياة الإسلاميّة» يجب أن يتمّ عن طريق المراكز المنتجة للفكر في المجتمع الدينيّ؛ أي الحوزة والجامعة؛ بمعنى أن تنمية وتكامل المباحث الفقهيّة ومنهج البحث الفقهيّ في الحوزة العلميّة من جانب، وتنمية العلوم الجامعيّة، واقترانها بالأخلاق من جانب آخر، كلّ ذلك سوف يمهّد الأرضية لإنتاج نماذج الإدارة.

ضرورة تقديم الحوزة والجامعة لأنموذج الحياة الإسلاميّة

المعضلة المهمّة والرئيسة للنظام الإسلاميّ هي عدم تقديم أنموذج شامل للحياة الإسلاميّة. وتحقيق هذا الأمر مهمّة يقع جزء منها على عاتق الحوزات العلميّة، والجزء الآخر على عاتق جامعات البلاد.

ويبيّن سماحة القائد الفراغ الناتج عن عدم تقديم أنموذج الحياة الإسلاميّة من قبل الحوزات العلمية قائلًا:

«الموضوع الأوّل هو أنّ النظام تأسّس على قواعد الإسلام، وأنّ نجاحه وفشله سيكون في العالم وفي التاريخ منسوبًا إلى الإسلام؛ سواء شئنا - أنا وأنتم - أم أبينا. هذا النظام شيّد على أساس الفكر الإسلاميّ ومحوريّته، ويجب أن يُدار على أساس القوانين والرؤى الإسلاميّة ومحوريّتها. وأين يجب تحقيق هذا الفكر وتنقيح هذه الرؤى والمقرّرات؟ وأين ينبغي أن يجاب عن هذه التساؤلات؟ إذا لم تتكفّل حوزة قم العلميّة - التي تعدّ في بلادنا، بل وعلى مستوى العالم الشيعيّ، الحوزة الأمّ، ومحور كلّ الحوزات - وفي الدرجة الثانية بقيّة الحوزات بتنقيح وتبيين المقرّرات والأحكام والمعارف الإسلاميّة التي على وفقها ستكون

---

(١) الإمام الخامنئي، من خطبة صلاة الجمعة بطهران، ١٣٧٩/٢/٢٣هـ.ش. ١٢/ مايو/ ٢٠٠٠م.

حركــة النظام، فمن الــذي ينبغي أن يتكفّل بذلك؟ ينبغي للحوزة أن تشــعر بهذه المســؤوليّة. الحوزة العلميّة – حتّى الآن – لم تتكفل بهذه المسؤوليّة بصورة مباشرة، وأنا أذكر هذه النقطة بصورة صريحة. الحوزة تكفّلت ذلك بصورة غير مباشرة، ولكنّها لم تقم بذلك بشكل مباشر. هناك في الحوزة أفراد يعملون، ويبذلون الجهد، ويحلّون بأبحاثهم مشــاكل النظام وتعقيداته، وهم طاقات انطلقت من الحوزات، وانتشــرت في أنحاء البلاد، أو انضــموا إلى أجهزة النظام المتعدّدة؛ ولكنّ الحوزة – بصفتها حوزة، ولحدّ الآن – لم تتكفّل بتنظيم المقرّرات الإسلامية وتقنينها، ومنظومة القيم الإســلاميّة، والأخلاق العامّة التي نريد للشــعب أن يتحلّى بها، والتي تســتند إلى الأدلة الشــرعيّة القطعيّة التي تحســم الجدل فلا مجال بعدئذ لــ «ليت» و «لعلّ»، و «لم» و «بمَ»، والحوزة العلميّة لم تقدّم أنموذجًا كاملاً صــالحاص لإدارة الحياة الإســلاميّة. دائمًا يقال لنا: ائتونا بمثال أو أنموذج للحياة الإســلامية؛ فمن يجب أن يقوم بهذا العمل؟ من الطبيعي أنّ الحوزات العلميّة هي التي ينبغي أن تخطو في هذا المضمار»[1].

توجد آلاف التساؤلات في باب قضايا السلطة والإدارة لم يقدّم إجابات فقهيّة لمعالجتها، وقد كان هذا الأمر طبيعياً إلى ما يقرب من عقود مضــت، حيث إن الحوزات العلميّة قبل إقامة النظام الإسلامي لم تكن معنيّةً بصورة مباشرة بمعالجة أمثال هذه القضايا؛ ومن ذلك أثر السلطة والحكم على البحث الفقهيّ، وأمّا وقد أقيم النظام الإسلاميّ، فإنّ طبيعة الفقه التكامليّة تقتضي بحث هذه المعضــلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية كافة، ولا ينبغي استسهال هذا الأمر والاعتقاد بســهولة هذه المعالجات، ووجود أجوبة جاهزة تستفاد من عموم الآيات والأحاديث، وهذا الأمر ممّا يلتفت إليه الســيد الخامنئي، حين يقول: «الســبب الأول هو أنّ «الفقه» الذي يعدّ محلّ اهتمامنا الأســاس لم يتطوّر ويتّســع ليشمل المجالات المستحدثة، أو أنّ تطــوره كان محدودًا. واليوم هناك الكثير من القضــايا التي ينبغي للفقه أن يحدّد مصــيرها؛ ولكنّه لم يفعل. الفقه يتحلّى بالقدرة اللازمة على ذلك؛ لكنّ الظروف المحيطة لم تتح للباحث والمحقّق الكفوء أن يتناول هذه القضية؛ فعلى سبيل المثال قضيّة المال. فما هو «المال» أصلًا؟ وما هو هذا الدرهم أو الدينار اللذان كثيرًا ما يرد اســماهما في أبواب الفقه المختلفة؛ كالزكاة والديات والمضــاربة؟ يجب تناول موضــوع المال، ويجب أن يبيّن أمره. من الســهل جدًا أن نعتبر هذه العمليّات المصرفيّة باستثناء مسألة المال والإيداعات في عداد القروض؛ بل والقروض الربويّة، وأن نعتبرها من الخطوط الحمراء؛ ولكن، ألا ينبغي هنا أن نتعمّق في الموضوع أكثر؟ ونرى أهي حقًا قروض، أم لا؟ فهل يعدّ إيداع المال في المصرف إقراضاً للمصرف؟ من يقبل بذلك؟ إنّكم إنّما تضــعونه كوديعة في المصرف؛ ولا تقرضونه. والمسائل التي من هذا القبيل كثيــرة. مــاذا عن قيمة المال في فترة التضــخّم الجنونيّ المضــاعف، ولا أتحدّث عن حالات التضــخّم الطبيعي التدريجيّ الذي يحدث بشــكلٍ طبيعيّ في كل النظم الاقتصاديّة، فالتضخّم

---

(١) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٦٨/٩/٧ هـ.ش. = ٢٧/ نوفمبر/ ١٩٨٩م، ج٣، ص ٤٢ – ٤٣.

الطبيعيّ مفيد يساعد على تطوّر الاقتصاد؛ إذ من دون التضخم سوف ينتهي أمر المجتمع إلى الركود. ليس حديثنا حول ذلك؛ بل المقصود تلك التضخّمات التي تحصل بنسبة عشرين، وثلاثين، وخمسين بالمائة، أو التضخمات ذات الأرقام الثلاثة التي تتسبّب في انخفاض قيمة المال من أسبوع لآخر؛ فماذا بشأنها؟ ما هو مصير المال في هذه الحالات؟ ماذا عن الديون الماليّة والقروض التي نتبادلها؟ إذا كنا قد اقترضنا منكم مائة تومان قبل ستّة أشهر، والآن نريد تسديدها؛ فهل يوجد فرق بين تلك المائة تومان، وهذه المائة تومان حاليًا؟ على أيّ حال، يجب أن تحسم هذه المسألة فقهيًا، ولا بدّ من إيجاد أسس لهذه الأمور. وبالطبع، فإنّ بإمكان الإنسان أن يجعل أمره سهلًا بالاقتصار على المطلقات والعمومات، لكنّ الأمور لن تحلّ بهذه الطريقة»[١].

وفي السياق ذاته، يؤكّد سماحة القائد على دور الجامعات في إيجاد الأسس لأنموذج الحياة الإسلاميّة، ويرى أنّ أهمّ ما يُتوقَّع من الجامعات، هو تقديم الحلول الجديدة والحديثة بناءً على الأسس الدينيّة. ويقول في هذا الصدد: «يجب على العقول المفكّرة من أساتذتنا وطلبتنا، أن يحلّلوا الكثير من المفاهيم القانونيّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي تعتبر بشكلها وقالبها الغربي في نظر البعض كالوحي المنزل الذي لا مجال لأدنى تشكيك فيه. عليهم أن يثيروا التساؤلات حولها، ويناقشوا في يقينيّتها، وأن يكشفوا عن طرق جديدة لتناولها ضمن ورش بحثيّة كبرى تقام للعلوم المختلفة، فتنتهي بالنفع عليهم، ويتمكّنوا من اقتراحها على البشرية. إن بلادنا اليوم بحاجة إلى ذلك، وإنّها تتوقعه اليوم من الجامعات؛ فعلى الجامعة أن تتمكّن من التأسيس لحركة فكريّة شاملة ومعمّقة، تضعها تحت تصرّف البلد والشعب؛ فيستطيع أصحاب الهمم والمثابرة تشييد بناء حقيقي لمجتمع عامر وعادل، مبني على الأفكار والقيم الإسلامية، وذلك من خلال مقترحاتهم، وأطاريحهم، وإبداعاتهم العلمية المحلية»[٢].

أمّا في البعد المتعلّق بتقديم أنموذج للحياة الإسلاميّة فيجب ملاحظة نقطة مهمّة؛ وهي ضرورة الاعتماد على المعايير والمؤشّرات الدينيّة في ترسيم النظم الحكوميّة، وإدارة المجتمع؛ ذلك لأنّنا إذا أردنا السير على أساس النماذج الرائجة، فسيفقد النظام هويته الإسلاميّة، ولن ينتج عن ذلك سوى تفكّكه.

وهنا يشير سماحته إلى هذه النقطة بقوله: «إن كنا قد أخطأنا ونخطئ في نسياننا المعايير الإسلامية حول أمر الدولة، وإدارة المجتمع، وإذا كنّا نسير في الاتّجاه الذي تسير فيه الأنظمة المهيمنة على العالم المعاصر، فسوف لن يبقى أي معنى للمجتمع الإسلامي؛ وهذه نقطة مصيرية لا بدّ من الالتفات إليها»[٣].

(١) الإمام الخامنئي، صحيفة كيهان، ١٣٧٤/٩/١٦ هـ.ش. = ٧/ ديسمبر/ ١٩٩٥م.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٦٩/٤/٢٠ هـ.ش. = ١٢/ يوليو/ ١٩٩٠م، ج٥، ص ٢٦.

من الأسباب الأخرى التي تدفعنا إلى أن نكون سبّاقين في إنتاج العلم، هي ربط العلم بالمبادئ الروحانية؛ لأن العلوم الغربية منفصلة عن القيم المعنوية.

يشير إلى ذلك سماحة السيد القائد بقوله:

«إنّ قوى الاستكبار العالمي – وخاصة خلال المائة سنة الأخيرة – أصرّت على إقصاء المبادئ والقيم الإنسانية السامية من حياة المجتمعات البشريّة. فكانت نتيجة ذلك، تفشّي الفساد الأخلاقيّ، والإدمان، والإباحيّة، وتفكّك النظام العائليّ، وكذلك تنامي الاستغلال، واتّساع الفجوة بين الشعوب الفقيرة والغنيّة، والابتعاد المستمرّ عن العدالة الاجتماعيّة، وعدم الاكتراث بكرامة الإنسان، وإنتاج الأسلحة الفتّاكة، وازدياد المجازر الجماعية. والعلم أيضًا على غرار الإنسان راح ضحية إقصاء المبادئ وعدم الاكتراث بالقيم الدينية»[1].

وإذا كنّا في الثورة الإسلاميّة دعاةً للحفاظ على القيم، فلا بدّ من أن تكون لنا إبداعاتنا العلمية؛ لأنّنا إذا علقنا في مستنقع الجمود والسكون والتقليد، فإنّ القيم الدينيّة والثورة سوف تتلاشى. من هنا، نجد سماحته يؤكّد: «أنّ الركود والسكون والخمول من أسباب نشوء الرجعيّة والتقليديّة، وفقدان الفاعليّة والنشاط. والتقليديّة عاقبتها الدمار. وإذا كنتم لا تريدون أن تستفحل التقليديّة، فينبغي التقدّم والتحرّك إلى الأمام. وهذا الانبعاث والتحرّك إلى الأمام هو الذي عبّرتُ عنه يوم تاسوعاء بـ «الإصلاحات الثوريّة». إذا لم تكن الإصلاحات والتقدّم والإبداع على أساس من القيم الثوريّة، فسيبوء المجتمع بالفشل. هذه هي المبادئ الرئيسيّة، فتعالوا نهتم بالقيم، ولا نميّز بينها، ولنتابع التطوّر والتحرّك إلى الأمام في إطار القيم بكل جدّية»[2].

اتهام النظام الإسلامي بعدم الكفاءة

من الأمور الأخرى التي تضاعف ضرورة إنتاج العلم وأنموذج الحياة الإسلامية، هو السعي إلى درء التهمة الموجّهة للنظام بعدم الكفاءة. وأن أبرز شبهة طرحها المغرضون والمعاندون والمراكز الاستكباريّة في العالم في هذا العصر، ليس فقط بالنسبة للنظام الإسلامي وحسب؛ بل بخصوص أصل الإسلام، هي شبهة «عجز الإسلام عن التطبيق». لقد دخل النظام الإسلامي إلى المسرح العالمي تحت شعار سيادة الدين في مرحلة التطبيق، ومن المفترض أن يترجم هذا الشعار على أرض الواقع؛ كي لا يخيّب آمال جميع المستضعفين في العالم والمسلمين من جهة، ولكي يدفع عن نفسه تهمة عدم الكفاءة من جهة أخرى. وإلى ذلك يشير سماحته

(١) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٧٠/١٠/٧ هـ.ش.= ٧/يناير/ ١٩٩٢م، ج٩، ص ٧٤- ٧٥.
(٢) الإمام الخامنئي، من خطبة صلاة الجمعة بطهران، ١٣٧٩/٢/٢٣ هـ.ش.= ١٢/ مايو/ ٢٠٠٠م.

بقوله:

«مـن أهمّ هذه المسـائل: أنّ معظم الجهود المعادية التي تُبذل اليـوم هي من أجل أن يُتهم النظام الإسـلاميّ بعدم الكفاءة فكرًا وعملًا. هناك جهود واسـعة تُبذل في مجالات الاقتصاد، والسياسـة، والثقافـة، والفكر من قبل المراكز الاسـتكباريّة؛ لتوجيه تهمـة العجز والوهن إلى النظام الإسـلامي، وبثها للرأي العام في البلدان المسلمة، وكذلك عند الشعب الإيراني؛ ليفقد بذلك تألّقه وجاذبيته. وحاليًا، فإنّ المسـؤولين في الجمهوريّة الإسـلاميّة من جهة، ومفكري الثورة ومثقفيها من جهة أخرى، قد اعتبروا أنفسـهم معنيّين بالتصدّي - كلٌ في مجاله - لهذا الهدف الشيطاني، وليثبتوا بعون الله من جديد، قوّة النظام الإسلامي، وصلابته، ومكانته الراقية فكرًا وعملًا»[١].

ويجب الاحتراز وتجنّب اتهام الإسـلام بعـدم الكفاءة أو عدم الفاعليّـة، وإلا فإنّ التجربة الإسـلاميّة سـوف تنهار من الداخل، وسـوف يكون ذلك مقتلاً للثورة ولتضـحيات الشعب الإيراني المسلم، يقول سماحته في هذا الصدد:

«أنـا من مؤيّـدي الجامعة التي تكـون مبدئية، وفريدة مـن نوعها، ومتوجّهـة للجماهير، وفعالة، ونشـطة من الناحية العلميّة والفكرية. ولا أوصي الجامعات والجامعيين أبدًا بالتزمّت والاكتفاء بما لديهم من الفكر والثقافة والمعرفة. كلا، فإنّ الجامعة يجب أن ترتقي سلّم المعالي وتتقدّم. وأنا أعتقد أن التزمّت والاكتفاء بما هو متوفّر لدينا وانعدام المثابرة والطموح في كافة المجالات الفكريّة والثقافية يعدّ مقتلًا للثورة. الثورة أساسًا تمثّل الخطوة العظيمة التي ينبغي أن تليها خطوات عظيمة أخرى. علينا أن ندرك المفاهيم جيدًا، وأن نعرفها، ونسـير ضمن الأطر الصحيحة لهذه المفاهيم»[٢].

٢-٢- غياب نماذج السيادة الإسلامية في العالم الإسلامي

لم ينحصـر طرح سـماحة السـيد القائد لمسـألة الفراغ الناتج عن انعدام نمـاذج الإدارة بالمسـتوى الوطنـي فقط؛ بل قام بتبيين هذا الفراغ على المسـتوى الإقليمي، وعلى مسـتوى العالم الإسلامي أيضًا.

وبعبارة أخرى، فإن الجمهورية الإسـلامية في إيران ليسـت هي الدولة الوحيدة اليوم التي تسـعى لإدارة الدولة على أسـاس النموذج الإسـلامي؛ بل وببركة هذه الثورة فـإن المفكرين المسلمين في البلدان الإسلامية أيضًا قد التحقوا بركب المطالبة بمثل هذا الأمر. وبتعبير آخر، فإن المفكرين المسـلمين في عالم ما بعد الثورة الإسـلاميّة، يشـعرون بفـراغ انعدام النماذج الإدارية التي تقوم على الإسلام والثقافة الوطنية في بلدانهم.

(١) الإمام الخامنئي، من كلمة له في مستهلّ درسه الفقهي (البحث الخارج)، ١٩/٦/١٣٨٠هـ.ش. = ١٠/ سبتمبر/ ٢٠٠١م.
(٢) المصدر نفسه.

وقد أشـار سماحته إلى هذا المعنى بقوله: «يمكن القول حاليًا: إنّ عصر العمل بالوصفات الغربيـة والأوروبيـة في البلدان الإسـلامية قـد ولّى، وفي العالم الإسـلامي يوجـد الكثير من المثقفين المتنوّرين الذين يعتبرون الوصـفة الغربية والأوروبية وصـفةً فاشـلة، ويسعون للعمل بوصفة الحكومة الإسلامية العادلة»[1].

وقال في موضع آخر:

«اليـوم يوجد في جميع أنحاء العالم مليارات البشـر الذين يئنّون تحـت وطأة ظلم القوى العظمـى وجورهـا، وهم بحاجة إلى مثال يُحتذى، وينشـدون نموذجًا يتّبع، وأنتم في صـدد تقديم ذلك النموذج»[2].

والملفت في رؤية السـيد الخامنئي، هو اعتقاده بإمكان اكتشـاف أكثر من نموذج لإدارة الدولة الإسـلاميّة قد تختلف من بلد إلى بلد، بحسـب طبيعة البلدان، ولذلك عندما يسأل عن أفضل أسلوب شعبي لإقامة الحكومة الإسلامية؟ يقول:

«مـا يمكنني قوله لكـم الآن، إن عليكم أن تبذلوا جهودكم، وأرى أنّ الله سـبحانه وتعالى سـيهدينا في ذلك. فقد أثبتت التجربة أن حاكمية الإسـلام لا تنحصـر فـي طريقة واحدة؛ بل ربما أمكن أن نفترض وجود تجربة مختصة بكل بلد على حدة؛ فالأوضاع تختلف باختلاف الظروف في كل مكان. والشيء الذي ينبغي أن يلتفت إليه علماء الدين هو أن يكونوا محيطين بأمور زمانهم ومكانهم»[3].

ومن الجدير بالإشـارة أنّ الحضـارة الإسلامية لكي تكون ندًا ومنافسًـا للحضارة المادية في العالم الحديث، فلا بدّ من تعبئة جميع إمكانيات العالم الإسـلامي لهذه المنافسـة في سبيل إيجاد نموذج شـامل متفق عليه بين الشعوب الإسـلامية بما يناسبها جميعًا، وأن يتحول العالم الإسـلامي إلى جبهة قوية ومنيعة؛ لأنّ: « العالم الإسلامي بإمكانه إن أتحد أن يتحول إلى كتلة قوية»[4].

٢-٣- الأفـول التدريجي للحضارة الغربية والحاجة إلى نماذج جديدة مبنية على القيم المعنوية على الصعيد العالمي

العامل المهـم الآخر الذي يؤكّد ضرورة الإسراع والتعجيل في إحداث النهضة الفكرية في هذه الحقبة من التاريخ هو انكشـاف عجز الحضـارة المادية، ويأس البشـر من هذه الحضارة ونزوعهـم نحو القيم المعنوية. فبعد هزيمة القطب الشـرقي للحضـارة الماديـة وانهياره، فإن

(١) الإمام الخامنئي، صحيفة كيهان، ١٣٧٦/٥/٢ هـ.ش. = ٢٤/ يوليو/ ١٩٩٧م.
(٢) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٦٨/١٢/١٠ هـ.ش. = ١/ مارس/ ١٩٩٠م، ج٣، ص ٢٩٠.
(٣) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٧٠/١١/١٤هـ.ش. = ٣/ فبراير/ ١٩٩٢م، ج٩، ص ٢٥٣.
(٤) نقلاً عن: صحيفة «جمهوري إسلامي»، ١٣٨٣/٦/٢٦ هـ.ش. = ١٦/ سبتمبر/ ٢٠٠٤م.

الحضـارة الغربية بتفرّدها في السـاحة وبناءً علـى مبادئها وأهدافها التـي تبلورت في النماذج الإدارية؛ كالأنمـوذج الليبرالـي الديمقراطي، وبطرق إدارية خاصـة؛ مثل النظام الرأسـمالي المعقّد، ادّعت أنّها تحمل السعادة والرفاهية والازدهار للبشريّة في مختلف شؤون الحياة؛ ولم يطل الأمد حتى تبيّن أنّ هذه الحضارة المغرّرة ليست فقط عاجزةً عن جلب السعادة والرفاهية والكرامة للبشـريّة؛ بل تسـبّبت مضافاً إلى ذلك في إيجاد مشاكل واضطرابات عديدة في شتى الجوانب النفسـية والذهنية والسـلوكية في المجتمعات الغربية والشرقية، وقد أصبحت اليوم حضارة متّجهة نحو الأفول: «وبطبيعة الحال، أنا أعتقد أنّ هذا قمة الفساد، وبالتالي فهو نهايته. وأعتقـد أنّ هذه الدرجة من الغطرسـة والظلم في العالم اليوم من قبـل القوى الكبرى – وعلى رأسـها أمريكا – يشـير إلى أنّ هذه نهايتهم. ويشـير إلى أنّهم يتّجهون نحو التلاشي والزوال. ولا شك عندي في أنّهم قد وصلوا إلى ذروة قوّتهم، ويعني ذلك بداية النهاية لهذه القوّة، وفي النهاية لن تبقى الشعوب المستضعفة صابرةً إلى الأبد. فالنظام الأمريكي الحالي نشأ وبلغ هذا المقدار من القوة في السـنوات الماضية باجتهاد شعبه وإبداعاته وحيويّته، وهو اليوم – بفضل حماقة إدارته وهمجيّتها وتهوّرها – يتّجه نحو الضعف والسقوط في الهاوية»[1].

لقد تأسّست الحضارة المادية الحاليّة على أساس مناهضة القيم المعنويّة، ولهذا فقد راحت جميع أبعاد هذه الحضارة – خصوصًا علومها الصانعة للحضارة بأكملها – ضحية إقصاء القيم المعنويـة، وعدم الاهتمام بالمبادئ الدينيّة، وهذا هو ما يراه السـيد الخامنئي ويعبّر عنه بقوله: «تأسسـت الحضـارة الغربية الحالية على أساس مناهضة القيم المعنوية ورفض المبادئ، وكان هـذا خطأً كبيرًا ارتكبه الذين أسّسـوا للحضـارة والحركة العلمية والصـناعية في أوروبا؛ فقد اهتمـوا بالعلـم، وكان هذا أمرًا جيدًا، غير أنّهم انبروا المحاربة القيـم المعنويّة، وكان هذا أمرًا سيئًا وانحرافًا. ولهذا السبب، فإنّ هذه الحضارة الماديّة المفصولة عن المبادئ كلّما تطورت، زاد انحرافها، وهي التي تجرّعهم، وتجرّع جميع البشـرية كذلك مرارة ثمارها السـامّة. وهي كذلـك تفعل إلى يومنا هـذا. إن ظاهرة الاسـتعمار التي من خلالها أدخل الغربيون عشـرات البلدان، وملايين البشر في أشد المحن وأصعبها، هي من الأمور التي نتجت من فصل العلم عن القيم الروحية، وفصـل السياسـة عن المبادئ الروحية، وفصل الدولة عن الأخلاق في أوروبا. والحربان العالميتان الأولى والثانية أيضًـا كانتا من تلك الثمار المرة. والشـيوعية وحكومات الاضطهاد الماركسي كذلك تعتبر من ضمن الآثار والثمار المرّة لفصل حركة الصناعة العلمية عن القيم الروحية. وتفكّك الروابط الأسـرية، وانتشـار الفساد الجنسـي، وطغيان الرأسمالية المتطرّفة، كل ذلك من تداعيات هذا الفصل.

إنّ القوى الظالمة للعالم، وخاصـة خلال المائة سنة الأخيرة، أصرّت على حذف المبادئ والقيم الإنسـانية السـامية من حياة المجتمعات البشـرية. فكانت نتيجة ذلك، انتشار الفساد

---

(١) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٩/١٠/١٣٦٨ هـ.ش. = ٩/ يناير/ ١٩٩٠م، ج٣، ص ١٣١.

الأخلاقي، والإدمان، والانحلال، وتفكّك النظام العائلي، وكذلك تنامي الاستغلال، واتساع الفجوة بين الشعوب الفقيرة والغنيّة، والابتعاد المستمرّ عن العدالة الاجتماعيّة، وعدم الاكتراث لكرامة الإنسان، وإنتاج الأسلحة الفتّاكة، وازدياد المجازر الجماعيّة. والعلم أيضًا على غرار الإنسان راح ضحيّة حذف المبادئ وعدم الاكتراث للقيم الدينيّة»[1].

وعلى أيّ حال، فإنّ الأوضاع العالميّة في هذه المرحلة من التاريخ أوصلت الإنسان المعاصر إلى حالة من اليأس من الحضارة القائمة، ومن جهة أخرى - ولنفس السبب - استأنف الإنسان في عالم اليوم التوجّه نحو القيم الروحية من جديد.

وحاليًا، لو استطاع النظام الإسلامي في هذه الظروف العالمية أن يقدّم للبشرية المتعطّشة نموذجًا جديدًا من الحياة، مبنيًا على القيم الروحيّة والهداية الإلهيّة، فإنّه سيمهد أرضية التوجّه العمليّ للجماهير المحبَطة من الغرب، والمتعطّشة إلى القيم الروحيّة، نحو دين الإسلام. وبهذا تتّضح أكثر ضرورة إنتاج علوم مبنيّة على الأخلاق والقيم، من أجل تقديم نماذج للإدارة الإسلامية، وتلبية احتياجات الإنسان، وبالتالي فإنّ: «النظام الإسلامي اليوم أثار التساؤلات حول هوية النظام الغربي وأهدافه وقدراته. وها هم أعظم المفكّرين الغربيّين يظهرون شيئًا فشيئًا مدى الضجر والسأم من النظام الغربي، ويتكلّمون ضدّه؛ وبالتالي، فإنّ الحضارة التي بدأت بعصر النهضة باتت تقترب اليوم من نهايتها. والإنسانيّة المعاصرة اليوم تبحث عن بديل للنظام الغربي، وهذا التوجّه نحو الإسلام الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإفريقيا ما هو إلا نتيجة لهذا الأمر»[2].

٣ . أهداف النهضة العلمية

لمّا كانت مساحة الحركة والنهضة الفكريّة واسعةً جدًا في رؤية سماحة القائد، فإنّه عمد إلى ترسيم أهداف متنوّعة وعديدة لها. ومن أهمّ الأهداف الرئيسة التي يمكن اكتشافها من كلمات سماحته - حسب ترتيب الأولويّة -: بناء الحضارة الإسلامية بأبعاد عالمية واسعة النطاق تحت لواء الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، إنتاج وتقديم نموذج الإدارة الإسلاميّة، حرية الفكر، وانعتاق مفكّري العالم الإسلامي من الهيمنة العلميّة والفكريّة للعالم الغربي، وأخيراً الحفاظ على الكرامة الإسلاميّة

٣-١- بناء الحضارة الإسلامية

إنّ أوّل أهداف النهضة الفكريّة وأهمّها هو «إعادة بناء الحضارة الإسلامية»؛ لأنّ: «المصير المحتوم هو أنّ الحضارة الإسلامية سوف تشرق مرة أخرى على مساحات كبيرة

---

(١) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ج٩، ص ٧٤- ٧٥، ٧/ ١٠/ ١٣٧٠هـ.ش. = ٧/ يناير/ ١٩٩٢م.
(٢) نقلاً عن: صحيفة «جمهوري إسلامي»، ٣/٥/١٣٧٤هـ.ش. = ٢٥/ يوليو/ ١٩٩٥م.

من العالم. والطريق الذي يرسمه النظام الإسلامي هو طريق الوصول إلى إعادة بناء الحضارة الإسلامية.»[1]

وقد أصبحت اليوم هذه الحقيقة ملموسة بوضوح؛ فإنّ الثورة الإسلامية قلبت نظام موازين القوى في العالم المعاصر؛ بمعنى أنّ الثورة بعد انتصارها كان لها الأثر الكبير في إزاحة قطب عالمي، واستمرّت بعد ذلك في تحوّلها إلى سدّ وحائل حقيقي في طريق انبثاق عالم أحادي القطب. وحاليًّا، إذا أرادت الثورة الإسلامية أن تحتفظ بمكانتها على المسرح العالمي؛ بل وأكثر من ذلك، إذا ابتغت أن تمهّد الأرضية للإطاحة بالحضارة المادية، فيتوجّب عليها أن تقدّم للعالم اليوم حضارة جديدة على أساس مبادئها وأهدافها وشعاراتها؛ وعلى ضوء ذلك: «يجب أن يُبنى هذا البلد، ويجب أن يتقدم، ويجب أن تزدهر طاقات هذا الشعب العظيم، ولا بدّ له أن يلمع في سماء العالم، وأن يبرز في نهاية المطاف تلك الحضارة الإسلامية العظيمة أمام أعين أهل العالم، ويدلّهم عليها. ما زلنا في أول الطريق، وفي بداياته، والثورة قد أزالت العقبات، ووضعتنا في الطريق، وبدأنا مسيرتنا، وإلى الآن نحن في البداية»[2].

وعلى هذا، يكون أهمّ موضوع وأكثر أهداف حركة النظام الإسلامي محورية هو التأسيس لحركة عظيمة على المستوى العالمي، تحيي بها آمال البشرية المُتعَبة من الحضارة المادية، فتُقبِل على الحياة في ظل هذه الحركة. ويعبّر عن الفكرة نفسها في محلّ آخر، بقوله: «إن قضية بناء نظام إسلامي وحضارة إسلامية وتاريخ جديد، قضية جادة لهذا الشعب؛ فخذوها بجدّية. قد يحدث في بلد ما أن يقوم أحدهم بانقلاب: فيستلم أحد العسكريين السلطة، ويبقى لفترة، ثم يذهب بعد ذلك، وتعود الأمور إلى ما كانت عليه، أو يتسلم شخص آخر الحكم منه. مثل هذا الموضوع ليس بذي بال، أمّا قضيتنا فهي قضية نهضة عظيمة على المستوى العالمي»[3].

أ- آثار إعادة بناء الحضارة الإسلامية وتداعياتها

في ظلّ إعادة بناء الحضارة الإسلامية العظيمة سنكون قادرين على التحول إلى قوة لا تضاهى عالميًّا، وإنّ مقومات مثل هذه الحركة موجودة أيضًا في داخل الثورة، وما ينقصنا هو التخطيط لتحقيق هذه الأهداف: فـ «إذا قمنا بالتخطيط – ولا شك في أنّ مقدّمات هذا التخطيط وأرضيّته موجودة أساسًا في وزارة الخارجيّة – فإنّه يمكننا أن نفترض تحوّل إيران الإسلاميّة إلى قوة إقليميّة حقيقيّة، وبالتدريج إلى قوة دوليّة حقيقيّة؛ ومعنى ذلك أنّ هذه الأرضيّة متوفرة في بلادنا اليوم. في ما مضى وقبل الثورة، لم تكن هذه الأرضيّة موجودة، أما اليوم فهي موجودة؛ بالطبع هذا الشيء لا يتأتّى من خلال حقل السياسة الخارجية ومجالها

(١) نقلاً عن: صحيفة «جمهوري إسلامي»، ١٣٧٤/٥/٣هـ.ش. = ٢٥/ يوليو/ ١٩٩٥م.
(٢) من كلمة له بمناسبة عيد الغدير الأغر، ١٣٧٧/١/٢٧هـ.ش. = ١٦/ أبريل/ ١٩٩٨م.
(٣) نقلاً عن: صحيفة «جمهوري إسلامي»، ١٣٧٢/٨/١٢ هـ.ش.= ٢/ نوفمبر/ ١٩٩٣م.

فقط؛ بل يجب أن يتوافق ويتناغم مع الجهود العلمية والفنية والعملية والإدارية في القضايا الداخلية على وجه السرعة. فهناك الكثير من المشاكل التي يجب معالجتها؛ ولكن على أيّ حال، فإنّ هذه الأرضية موجودة»[1].

مضافاً إلى ذلك، يجب علينا من خلال إيجاد هذه الحضارة أن نتمكن من تشجيع المسلمين على التفكير بتلبية حاجاتهم الاقتصاديّة بأنفسهم؛ كي لا يبقى الشعور بالنقص هو المهيمن على عقول المسلمين في مقابل الدول الصناعيّة التي تتولّى هي تأمين ما نحتاج إليه في العالم الإسلاميّ: و«ينبغي لشبابنا الذين يتابعون دراساتهم في المعاهد الفنيّة والصناعيّة والعلميّة، أن يعلموا بأنّهم هم الذين يجب أن يعمّروا إيران. انظروا للعالم الإسلاميّ بأفق أرحب. لماذا ينبغي أن يكون العالم الإسلاميّ ضعيفًا ومحتاجًا إلى هذه الدرجة؟ ولماذا ينبغي أن يكون كلّ ما يملكه، هو ممّا يستجديه من أمام أعتاب أعدائه؟ بعض الدول الإسلاميّة الثريّة اليوم تنفق أموالًا فيُجلب لها بالطائرات حتّى ما تستهلكه من الفواكه والخضراوات من الدول الأوروبيّة! فضلا عن الآلات، وفضلا عن بناء الموانئ، وفضلًا عن الاكتشافات؛ لماذا يجب أن يكون الأمر هكذا؟ ماذا يا ترى ينقص الأمة الإسلامية؟

إنّ المسلمين في العالم المعاصر يشكّلون أكثر من مليار نسمة، خصوصًا أنهم في بلدان حساسة كالتي لدينا نحن المسلمين. اليوم جزء كبير من العالم تحت أقدام أبناء الإسلام، ومع وجود كل هذه الثروات، وهذا الموقع الجغرافي، هل يجوز أن تكون أمريكا وبريطانيا وحكومات كهذه مهيمنة على هذه البلدان؟ يجب على المسلمين أن يستيقظوا، وأن يستفيدوا كل منهم من علوم الآخر وصناعاته وموارده كأسرة واحدة، وأن يشكّلوا بذلك جبهة قوية في قبال العدو العالمي»[2].

ب- دور النهضة العلمية في إعادة بناء الحضارة الإسلامية

بالنظر إلى الهدف المحوري للنظام الإسلامي (أي: بناء الحضارة) تتضح مكانة النهضة الفكريّة، وكذلك الهدف الأساس من هذه النهضة؛ فالحضارة التي تظهر للوجود، وتستمرّ في حياتها هي التي تمتلك جميع المكوّنات الحضاريّة، وبصورة متناسقة. والمكوّنات الثلاث المهمة لإنشاء أيّ حضارة هي: «العلوم»، و«النظم الاجتماعيّة»، و«المنتجات»؛ بما يشمل: المنتجات السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة. وفي نفس الوقت، فإن أهم هذه المكوّنات والعناصر هي «العلوم الصانعة للحضارة»، وأهمّ خطوة في طريق إنشاء الحضارة الإسلامية هي «النهضة الفكرية» و«إنتاج العلم»، ومن هنا فإنّه: «لإيجاد حضارة إسلامية - كأي حضارة أخرى - فإن الأمر يستلزم وجود عنصرين رئيسيين: أحدهما: «إنتاج الفكر»، والآخر «تربية

(١) من توجيهات سماحته في لقائه بوزير الخارجيّة، ورؤساء ممثليات الجمهورية الإسلامية في الخارج، ١٣٧٩/٥/٢٥هـ.ش. = ١٥/ أغسطس/ ٢٠٠٠م.

(٢) حديث الولاية، ج٨، ص ٢٦٠؛ ١٣٧٠/٩/١٣هـ.ش.= ٣/ ديسمبر/ ١٩٩١م.

الإنســـان». والفكر الإســـلامي كبحر عميق، أو يشـبه المحيط ... والغوص في هذا المحيط العظيم، وبلوغ أعماقه واستكشـافه – وكلّ هذا مستفاد من الكتاب والسنة – هو عمل واجب على الجميع، وفعل ينبغي القيام به على مرّ الزمن. وإن «إنتاج الفكر» في كل عصر بما يتناسب مع احتياجات ذلك العصر من هذا محيط المعارف العظيم هذا، لهو أمر ممكن وميسور.»(١)

وإنّ تأثيرنا في العالم المعاصـر مرهون بقدرتنا على إنتــاج العلم والمعرفة، من أجل إنجاز رســالتنا الإنســانيّة التي هي إنقاذ الإنســانيّة، من آفة حبّ الدنيا واتّباع الشهوات، ولذلك «لا يمكن التأثير في العالم أيضًا من دون العلم. هب أنّكم أفضل الناس في العالم، وهب أننا أفضل الشعوب، وأشرفها، وأعزّها؛ ولكن ما فائدة ذلك حينما لا نستطيع التأثير على البشرية، وعندما لا نتمكن من كبح جماح هذه الدوّامة المدمّرة وإيقافها؟ إنّ رسالة الإنسان ليست رسالة فردية أو عائلية، ولا رسالة وطنية بالمعنى المحدود؛ بل هي رسالة على المستوى الإنساني. الإنسان يعيش أساسًــا في نطاق الإنسانية، فهل يا ترى يمكن إنجاز كل هذه الأعمال العظيمة بعيدًا عن العلم؟ أين هو علمنا؟»(٢).

٣-٢– تقديم أنموذج الإدارة الإسلامية

الهدف الثاني من أهداف النهضــة الفكرية هو «تقديم أنموذج الإدارة»؛ فأي بلد، يحتاج من أجل إدارته إلى «أنموذج» يمكن على أساســه توزيع «الســلطة»، و «الثروة»، و «المعرفة» فــي المجتمع بصــورة عادلة؛ خصوصًــا في العصــر الحديث، حيث لا تكون نمــاذج الإدارة مهتمة بالأبعاد الاقتصــادية فحسب، بل تسعى أيضًا لتنمية شــاملة ومنسجمة مع جميع شؤون الحياة الاجتماعية؛ ومنها: الأبعاد «السياسـيّة» و«الثقافيّة» و«الاقتصاديّة». والنظام الإسلامي أيضًــا في حياته الاجتماعيّة بحاجة إلى تصميم نماذج خاصة به، فلا يمكنه إطلاقًا أن يستخدم النماذج المستوردة من الشرق أو الغرب؛ ذلك لأنّ أسس تلك النماذج تتعارض مع الأخلاق، وتتعارض مع الإنسانيّة، وهذا ما يفهمه السيد الخامنئي من كلمة ثورة: فـ«الثورة تغيير جذري مبنــي على أســاس منظومة من القيم، وهي حركة إلى الأمــام. فالذي حدث في بلادنا هو ثورة إســلامية، وهي نقلة عظيمة في العناصــر السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للمجتمع، وحركة إلى الأمام، وخطوة في طريق تطوير هذه البلاد، وهذا الشـعب. وبالطبع، فإنّنا لم نقتد بالشرق ولا الغرب في النظام الذي تكوّن على أســاس الثورة؛ وهذه نقطة مهمة جدًا. فلم يكن بإمكاننا أن نقتدي بالذين نرى أنّ أنظمتهم خاطئة، وتتعارض مع مصلحة البشرية. ولم تكن المسألة مسألة تعصّــب ديني أو مذهبي أو جغرافي؛ بل كانت المســألة هي أنّ الأســس الشــيوعيّة التي قامت عليها الأنظمة الشرقية في ذلك الوقت، والتي لم يعد لها أيّ هوية في عالم اليوم، وكذلك الأسس التي قامت عليها الأنظمة الغربية، كانت خاطئة من الأساس؛ ولهذا لم نكن نستطيع، ولم نكن

---

(١) الإمام الخامنئي، من كلمة له خلال لقائه بحشد من طلبة المدرسة الفيضية، ١٣٧٩/٧/١٤هـ.ش. = ٥/ أكتوبر/ ٢٠٠٠م.
(٢) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٦٩/٥/٢٣ هـ.ش. = ١٤/ أغسطس/ ١٩٩٠م، ج٥، ص ٧٨.

نريد أن نقتدي بها. والغرب أيضًا، ما كنا نستطيع ولا كنّا نريد الاقتداء به؛ ذلك لأن الغرب قد يمتلك أشياء، بيد أنّ ثمن امتلاكه لها هو فقدان أشياء أهمّ منها. فالعلم كان موجودًا في الغرب؛ لكـنّ الأخلاق فيه منعدمة، الثروة كانت متوفرة، لكن العدالة مفقودة، كما كانت التكنولوجيا متطورة، غير أنّ تطورها كان مقترنًا بتدمير الطبيعة، وأسر الإنسان»(1).

بعد انتصـار الثورة، وبسـبب الحاجة الفورية إلى وجود أنموذج مـن جهة، وجراء غياب النموذج الإسـلامي المستنبط من جهة أخرى، لم يكن أمامنا خيار سوى انتقاء نموذج من بين النمـاذج المتوفّرة في العالم، ومحاولة الاسـتفادة من تلك النماذج الموجودة أمثل اسـتفادة، وبما تقتضـيه الحاجة، ويتناسـب مع ثقافتنا؛ ولكن ينبغي الالتفات إلى أنّ هذا الانتقاء والدمج والتهجين لا يعني أنّنا توصّـلنا إلى النموذج الإسـلامي الأمثل؛ بل تعتبر هذه السياسـة في أمر إدارة النظام الإسلاميّ مؤقّتة وقصيرة الأمد، وإلا فاستراتيجيّة حركة النظام الإسلامي تتمثّل في التوصّل إلى نماذج إسلاميّة في الإدارة. يقول سماحة السيد القائد في هذا الصدد:

«لقد أوجدنا نظامًا، وجئنا بفكر في مضـمار النظم السياسـيّة والاجتماعية. وعلى أساسـه أنشأنا أجهزتنا، وعالجنا به قضايانا، ولم نرضخ للقبول بشيء. بالطبع، لا أريد ادّعاء أنّنا لم نقبل بأيّ نموذج أجنبيّ، لا؛ ليس كذلك، فقد قبلنا ببعض النماذج؛ لأنّنا وجدنا فيها شيئًا حسنًا، أما البعض الآخر فقبلنا به؛ لأنّنا لم نستطع تخليص أنفسنا منها؛ بمعنى أنّها فُرضت علينا. وبالتأكيد فإنّ النوع الثاني ينبغي أن يوضع له برنامج للتخلص منه، وإبعاده عن منظومة عملنا»(2).

ضرورة التخطيط لأنموذج إدارة مبنيّ على القيم

بتعبير آخر، إنّ تكامل الثورة يسـتدعي متطلّبات أخرى لا يمكن تلبيتها على المدى البعيد حتّى من خلال انتقاء بعض النظم والنماذج الشرقيّة أو الغربيّة، ومن الواجب إصلاح الأساليب الخاطئة شـيئًا فشيئًا، وتصميم النماذج الشاملة والكاملة المبنيّة على أساس القيم الدينيّة، وهذا ينبغي أن يكون من بديهيّات الفكر الإسـلاميّ، فإنّ: «الإسلام يعني بناء نظام اجتماعي، وحياة عامة للشـعب تقوم على الأسـس الثابتة التي تسـتطيع أن تضمن سـعادة الدنيا والآخرة، والتي تسـتطيع أن توفّر للشـعب العلم، والتقدّم، والصـناعة، والثروة، والرفاهيـة، والكرامة الدوليّة وكلّ شـيء. وهذا ما كان الشـعب يسـعى إليه.. فهذه القيم الموجودة في المجتمع والتي هي أساس النظام الإسلامي لا بدّ أولًا من أن يُقبل بها كليًا؛ فلو قبلنا ببعضها ورفضنا البعض الآخر، سيصـبح العمل ناقصًا؛ وإذا اهتممنا ببعضها وأغفلنا بعضها الآخر، فلن يتحقّق الهدف؛ وثانيًا: الثورة نفسـها تعدّ تطورًا ونقلة وحركة إلى الأمام، وعلى أساس هذه القيم ينبغي على المجتمع أن يتحرك ويتطور ويسير إلى الأمام؛ وعليه أن يصـحّح الأساليب الخاطئة شيئًا فشيئًا، ويتقدّم

(1) الإمام الخامنئي، من خطبة صلاة الجمعة بطهران، 1379/2/23هـ.ش. = 12/ مايو/ 2000م.

(2) الإمـام الخامنئـي، من توجيهات سـماحته، خلال لقائـه بوزير الخارجية، ورؤسـاء ممثليات الجمهورية الإسـلامية في الخارج، 1379/5/25هـ.ش. = 15/ أغسطس/ 2000.

بخطوات جديدة؛ حتى يتمكّن من تحقيق نتائج... حسنًا، فأين يكون هذا التقدم؟ وأين يكون هذا التطور الذي نقول بضرورة حدوثه، وهذه الحركة إلى الأمام؟ إنّها في كلّ المساحات المتعلّقة بالحياة والمجتمع، فالقوانين ينبغي لها شيئًا فشيئًا أن تتطوّر، لتكون الأفضل والأكمل، كما ينبغي للثقافة والأخلاق العامّة للناس أن تتطوّر وتتقدّم باستمرار. ويجب أن يتحرّى أهل الفكر والشجاعة والرأي السديد الأساليب والأعمال والأفكار والتطلّعات الجديدة في النظام العلميّ والتعليميّ للبلاد، وفي الأنشطة الاقتصاديّة، وفي الفنّ، وفي شؤون الدولة، وإدارة البلاد، وحتّى في الحوزات العلمية. والأساس هو تلك القيم، وفي إطار تلك القيم عليهم أن يطوّروا، ويحدثوا التغييرات؛ وعندها سوف تصبح الثورة ثورةً كاملةً وعصريّةً ومتجدّدة. وهذا يعني أنّك لو نظرت إلى البلاد مرّة كلّ عشر سنوات أو عشرين سنة، فستلاحظ وجود تحسينات وتطويرات في مختلف القطاعات»[1].

وهذا المعنى هو نفس «تدوين أيديولوجيا الثورة»؛ التي يطالب سماحة قائد الثورة بتدوينها. وإنّ التأخّر عن تدوين هذه الأيديولوجيا بأيدي القوى الملتزمة، سوف يفضي إلى آثار وعواقب سيّئة؛ ونتيجة إحساسه بهذه الحاجة الملحّة، يدعو السيد القائد، الباحثين والمفكرين إلى العمل الجادّ على هذا الصعيد، ويخاطبهم بقوله:

«فليجلس الباحثون الشباب من أمثالكم، ويقسّموا هذه الأمور، ويقوموا بتدوين فكر الثورة وعقليتها، وكما يعبّر عنها الأوروبيون - ويؤسفنا أننا لم نجد ما يقابلها في لغتنا بعد - «أيديولوجيا الثورة». وليقوموا بإخراجها ضمن أكثر من مجلّد، وضمن أكثر من تعبير؛ حتى إذا سئلنا: ما هي ثورتكم؟ نقول: هذه هي. وإذا لم تقوموا أنتم بهذا العمل، فسوف يقوم به آخرون، وفي الغالب سوف يكونون من غير المؤهلين لذلك»[2].

٣-٣- الحفاظ على الكرامة الإسلامية والارتقاء بها

الحفاظ على الكرامة الإسلاميّة وتنميتها على المستوى العالميّ لا يعتمد على الاستقلال السياسيّ والاقتصاديّ فقط؛ بل يعتمد أيضًا على الاستقلال الثقافيّ والعلميّ؛ ذلك لأن المجتمع الإسلاميّ إذا ما أصبح تابعًا للخارج والعالم في كلّ الأبعاد، فسوف يواجه في حياته تحدّيات نابعة من هذه النقطة نفسها. ويلفت سماحة القائد إلى خطورة الدور الذي تلعبه كلّ من أمريكا وإسرائيل:

«إنّ من أهم هواجس الاستعمار والاستكبار وأمريكا والصهاينة الصانعين للفساد في العالم اليوم هو أن لا يسمحوا للبلدان ذات الأنظمة الثورية بالتقدّم من الناحية العلميّة، وهذه الحساسية تتضاعف بالنسبة لبلدنا؛ لأنّ الحساسية التي يحملونها تجاه الإسلام والثورة الإسلاميّة لم يكن

(١) الإمام الخامنئي، من خطبة صلاة الجمعة بطهران، ١٣٧٩/٢/٢٣هـ.ش.= ١٢/ مايو/ ٢٠٠٠.
(٢) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٦٨/٩/٧هـ.ش.= ٢٧/ نوفمبر، ١٩٨٩، ج٣، ص ٥٠.

ولا يكـون ولـن يكون لهم مثلها تجاه أيّ ثورة أخرى. اليوم، يجب على الذين يسـتطيعون أن يطـوّروا العلم في هذا البلد أن يشـعروا بمسـؤوليّتهم أكثر من ذي قبـل؛ لأنّ العدوّ لا يريد أن يسمح لنا بالوقوف على أرجلنا. وهذا الاعتماد على النفس يتحقّق فقط عندما يكون العلم نابعًا من مصادرنا وينابيعنا، وعندما نتوقّف عن مدّ أيدينا للاستجداء من الأعداء»[1].

وهنـا، لا يقبل قائد الثورة بتسـمية التبعيّة العلميّة للدول الأجنبية تبـادلًا للأفكار؛ بل يراها عين الاسـتجداء؛ ذلك لأنّ تبادل الأفكار يكون دائمًا بيـن طرفين متكافئين؛ غير أنّه في التبعيّة العلميّـة، ليس هناك تكافؤ؛ بل هناك توسّـل من جهة، وبذل للعلـم مقرون بالاحتقار من جهة أخـرى. مـن هنا، تجده يؤكّد أيضًـا: «إنّ واجبكم اليـوم أن تبذلوا الجهـود، وأن تكون هذه الجهود من أجل كرامة الإسـلام ومنح الاستقلال لإيران الإسلاميّة. اجعلوا بلادكم مستقلّة من جميع الجوانب؛ وبالطبع؛ فإنّ المقصـود بالاسـتقلال ليس أن نغلق باب الاسـتفادة من كلّ ما هـو خارج الحدود؛ فهذا لا يُعقـل، ولا يدعو إليه أحد. فعلى مرّ التاريخ كانت الأمم تسـتفيد وتفيـد وتتبـادل العلوم والمعارف؛ ولكنّ هنـاك فرق بين تبادل الأفـكار والأموال بين طرفين متكافئين متعادلين ومتساويين، وبين استجداء شخص من شخص آخر بالتوسّل، وإعطائه سؤله مع الاحتقار له؛ وهذا ما كان حاصلاً قبل الثورة إلى حدّ ما»[2].

من الضـروري إثبـات أنّ الثورة الإسـلاميّة الإيرانيّة لم تكن مجرّد تغيير في رأس السـلطة ونقل الحاكمية من جهة إلى جهة أخرى؛ بل هي ثورة على جميع الأصـعدة الوطنية والدولية، تحقّقت في سـبيل إعلاء المكانة الحقيقيّة للإنسـان والمجتمعات عن طريق دعوة الجميع إلى مراجعة كل ما هو موجود، بغية إيجاد ما يجب أن يكون؛ ولذلك:

«علـى إيران الإسـلامية أن تثبـت أنّها ما زالت إلى اليوم أيضًـا مهـدًا للعبقريّات والكوادر العلميّة الفريدة، وأنّ قرنين من السـلطة الاسـتبداديّة والاسـتعماريّة لم يتمكّنا من محق الذات النفيسـة لهذا الشعب. وإذا كان تسلّط الاستعمار والاستبداد خلال القرنين الماضيين قد أعاق بروز المواهب، فينبغي اليوم التعويض عن ذلك التخلّف والتأخّر خلال عهد الحرية وصـحوة الشـعب، وببركة الثورة الإسـلاميّة، ويجب أن تواصـل الجامعات جهودهـا العلميّة والبحثيّة بتلك الروح الثوريّة والحماس الإسـلامي؛ وإلا فلن يكون مصـيرها أفضـل من الجامعات في عهـد الطاغوت؛ حيث كان الانهزام النفسـي أمام الأجانـب، والاسـتهانة بالقيم الوطنية يعوق ظهور المواهب، ويشجّع العقول المبدعة على الهجرة من وطنها»[3].

---

(١) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، م.س، ١٣٦٨/٩/٢٩ هـ.ش. = ٢٠/ ديسمبر/ ٢٠١٠م، ص ٩٢.

(٢) الإمـام الخامنـي، مـن كلمـة لـه فـي احتفال تخريـج عـدد مـن طلبـة جامعـة «تربيـت مدرّس»، ١٣٧٧/٦/١٢ هـ.ش. = ١٩٩٨/٩/٣م.

(٣) الإمام الخامنئي، حديث الولاية، ١٣٦٩/٣/١٠ هـ.ش.= ١٩٨٩/١٢/٣١م ج٤، ص ٢٦٥.

المحـــور الرابـــع

السياسة في فكر الإمام الخامنئي

الدين والإنسان في فكر الإمام الخامنئي*

الدكتور السيد إبراهيم الجعفري[1]

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[2].

لـديّ أربـع وقفات معرفية لأربعة مفاهيم مع تلمّس مصـداقية التطبيق: الدين / الإنسـان / الدولة / الفقيه.

مفهوم الدين:

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3].

«الإسـلام يعني باللغة الانقياد والتسـليم وقد أطلق في الاصـطلاح على الدين الذي جاء به النبي محمد ﷺ»[4]

إنّ الآية الشـريفة تثبت حقيقة فطريّة الدين وإنّ الانسان مطلق الانسان جبله الله تعالى على هـذه الفطرة، وجعل عليـه حجّة باطنة وهي العقل، والذي تميّز بخاصـيّة «القبح والحسـن» العقليين.

من هنا، فالدين يخاطب قلب الإنسـان ويخاطـب عقله كذلك... وهو ما يجعل الخطاب

(١) رئيس سابق لمجلس الوزراء العراقي.
(٢) سورة النساء، الآية ٥٨.
(٣) سورة الروم، الآية ٣٠.
(٤) العلامة إبراهيم الأميني، من الثقافة الإسلامية - الجزء الثاني - ص ١٩١.
* أبقيت الهوامش كما وردت في النص، الذي وصل إلى إدارة المؤتمر.

الديني مؤنساً لا يستثني أحدًا من البشر... بل يعمق فيهم الجانب الفطري ويحذّرهم من مغبة السقوط في هاوية التحريف السياسي للدين والذي يبرر للملوك والحكام انحرافهم.

يقول السيد: «إنني شخصيًا لا أؤمن بالدين الحكومي ـ كدين الأمويين والعباسيين، فالدين هو دين الله وهو إيمان وشعور قلبي ـ أما أنتم فحكومة دينية، أي أن مشروعيتكم منبثقة من فكر ديني وعمل ديني، فلا مندوحة من الاندكاك مع هذا المفهوم»[1]. تحت عنوان الدين تندرج المفاهيم التالية: التوحيد، الانطلاقة القلبية، العدل.

ومفهوم التوحيد الخالص أن لا يعبد غير الله تعالى «إيّاك نعبد»، أي نعبدك ولا نعبد سواك.. وأن لا نفككك أو نجزّئ بالعبادة: أي نعبدك بالصلاة والصوم وكذلك في المعاملات في التجارة والسياسية... والإدارة والأسرة... بل حتى في هذه العبادة ليس من موقع الاستغناء عنك بل بالاستعانة بك على عبادتك... لذلك أردفت الآية الشريفة «إيّاك نعبد» بـ «إيّاك نستعين».

يقول السيد: «التوحيد الخالص، أي نفي العبودية لغير الله، فالتوحيد ليس نبذ الأصنام فحسب، فلا وجود لأصنام مكة والأصنام الخشبيّة والحجريّة دائمًا، إنما التوحيد هو معنى شامل وعام طوال التاريخ. إنّ روح ومعنى التوحيد عبارة عن نفي عبودية وسجود الانسان لغير الله.

فلو ألقيتم نظرة بصيرة وواعية، نظرة أساسها العلوم الاجتماعية والتربوية وأمثالها لهذا العنوان لرأيتم مدى سعة دائرة العبودية، فهذه القيود والأغلال التي تقيّد البشر يعتبر كل منها نوع من العبودية، كعبودية الأنظمة الاجتماعية الخاطئة، وعبودية العادات والتقاليد الخاطئة وعبودية الخرافات، وعبودية الأفراد والقوى المستبدة، وعبودية الأهواء النفسية الرائجة أكثر من غيرها، وعبودية المال والقدرة فهذه كلها عناوين للعبودية»[2].

وقفات:

أولًا: التصريح بعبودية الأنظمة الاجتماعية الخاطئة ينطوي على رفضها لأنها معصية لله تعالى... وهي تعني الثورة عليها.. إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.. وهذا يضفي على الموحّد بعدًا سياسيًا رافضًا للأنظمة الخاطئة.

ثانيًا: الإشارة لعبودية العادات والتقاليد هي الأخرى رفض (للمورث التقليدي) حين يتعارض مع الدين وضرورة التحلّي «بعقلية المراجعة» و «شجاعة الرفض» للكثير من الموروثات.... وهذا عمل مرفوض. يقول الله تبارك وتعالى:

(١) الصفحة التاسعة من المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادّية.
(٢) خصائص البعثة النبوية ص٢.

﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾[1] وهو ما يضفي على الموحّد بعدًا اجتماعيًا رافضًا للعادات والتقاليد الخاطئة.

ثالثًا: التصريح بعبودية الأهواء النفسية: وهي من أقبح العبادات ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾[2]... وهي من أصعب الأمور والأمراض بالمعالجة لذلك تدخل في ميدان الجهاد الأكبر، وهي ما تعكس أهمية ممارسة الرفض للهدى في داخل النفس.

رابعًا: التصريح بعبودية الخرافات: وهو ما يشير بشجاعة إلى الكفر بها والوقوف منها بحسم. إذ كثيرًا ما يؤدي «فكر التخريف أو التزييف» إلى «فكر التحريف» كما ينتشر في بعض البلدان الإسلامية اليوم؛ إن بعض المسلمين يتمسك بخرافة معينة ويعتبرها من مقومات الفكر الإسلامي!! وحين يثبت له بطلانها لا يقف عند حدّ سقوط الخرافة بل تسقط عنده المنظومة الفكرية كلها وهو ما يؤدي إلى فكر التحريف.

إن مشكلة الكثير من الناس الذين يثيرون اتهامات بوجه الدين -فيما لو كانت صحيحة- هي في الحقيقة ليست بسبب الدين إنما بسبب التدين أي بطريقة فهم الدين.

أمّا الانطلاقة القلبية، فيقول الله عز وجل:

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[3].

ما يميز المتدين هو ارتباطه القلبي بالله تبارك وتعالى، وينفعل بداخله لمجرد ذكره تعالى. فالعلم والادّعاء ليسا كافيين لتدين الإنسان. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[4] ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾[5].

هناك ثمة تجاوب كوني خارجي لما يتحرك في قلب الإنسان «التضاهي القلبي الكوني» بل هناك حافز قلبي وتجاوب كوني وهذا «المحفز القلبي والمستجيب الكوني» تشير له أكثر من آية شريفة.

إنّ ما يتعرض له العالم اليوم من مظاهر كونية غير مألوفة تمظهرت على شكل سيول جارفة أو شحّة الأمطار وظهور حالة التصحر.. وزيادة الزلازل مع اشتداد درجاتها على مقياس رختر، حفّزت علماء الفيزياء الكونيّة لوضع نظريات متعددة لغرض تفسيرها ومحاولة وضع

---

(١) سورة الزخرف، الآية ٢٢.
(٢) سورة الفرقان، الآية ٤٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية ٧٩.
(٤) سورة الأنفال، الآية ٢.
(٥) سورة الحديد، الآية ١٦.

محددات لتلافي حالة التدهور أكثر فأكثر.. غير أن كل هذه النظريات جنحت إلى الجانب المادي فقط وهملت الجانب الروحي والمعنوي.

فيما نجد أن القرآن الكريم يثبت الحقيقتين في آن واحد حقيقة العلاقة بين القلب «كمحفّز» والكون «كمستجيب»؛ وهذه العلاقة «المحفز القلبي» و«المستجيب الكوني» تشير لها آيات قرآنية كريمة كثيرة، منها:

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1].

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[2].

﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾[3].

هذا الفهم المعنوي لتفسير التجاوب والتضاهي القلبي الكوني لا يُلغي الفهم المادي وضرورة توفير الأسباب الماديّة وهي الحقيقة الثانية.

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾[4].

اذًا، العلاقة القلبية الكونية هي ليست مادية. إنها خاضعة لإرادة الله تعالى وتحمل على نحو «المسببّية» لأن الله تعالى هو المسبب الوحيد لهذا الوجود، وإن إرادته قضت أن يجعل سنة الأسباب في طول إرادته.

فمن أخذ بالمسببّية وترك الأسباب فقد عصى الله سبحانه، ومن أخذ الاسباب وترك المسبب فقد كفر أو أشرك بالله (سبحانه).

يقول السيد الخامنئي بحق الإمام الخميني (قده): «فإنّ من ينظر إلى الإمام العظيم (قده) يعرف أن القاعدة الأصلية لهذه الحركة العظيمة هي التقوى، فالإمام لو لم يكن تجلّيًا للتقوى والتوجّه التقوي والمعرفة إلى هذه الدرجة لما آل الأمر إلى ما نحن عليه الآن»[5].

إنّ العلاقة بين البنية التحتية (كسبب) والبنية الفوقية (كنتيجة) والتي أكّد عليها القرآن الكريم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[6]؛ هذه العلاقة أصبحت مسلّمة في علم الاجتماع السياسي. يقول الرئيس الأمريكي الثاني جون أدمز: ما كان للأمة الأمريكية أن

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٩٦.
(٢) سورة هود، الآية ١١٧.
(٣) سورة الطلاق، الآيتان ٢ و٣.
(٤) سورة النجم، الآيتان ٣٩ و٤٠.
(٥) فيض من رمضان، ص ٥.
(٦) سورة الرعد، الآية ١١.

تتحرر من نير الاحتلال البريطاني وتحصل على الاستقلال لو لم تحقق الاستقلال في داخلها، بعقلها كيف تفكر، وبقلبها وما تحمل من مشاعر.

في سياق العلاقة بين البناء الفوقي والبنية التحتية من جانب، ومدى تأثير وفعل البنية التحتية بالبناء الفوقي من الجانب الآخر. فقد نقل أحد منظّري الفكر الماركسي قوله: «إنَّ القمّة تستجيب إلى القاعدة» أي البناء الفوقي يتجاوب مع البنية التحتية.. وهنا نجد الفصل واضحًا بين القاعدة والقمّة وكأن العلاقة علاقة ميكانيكية. فيما نجد في قول أمير المؤمنين عليه السلام: «كيفما تكونوا يولّ عليكم». إن العلاقة بين القمة والقاعدة ليست علاقة جزئين منفصلين إنما تشير إلى أن القمة تولد من رحم القاعدة وتنفعل بها.

وهذه المقولة لأمير المؤمنين عليه السلام مستوحاة من قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[1]

وعن العدل، يُطرح السؤال الآن. لماذا احتل العدل مكانة متميزة بالعقيدة والفقه؟

لماذا العدل دون غيره من صفات الله تعالى الحسنى يكون من أصول الدين؟

ولماذا اشترطت العدالة بالشهادة في الطلاق؟

ولماذا التركيز على العدل فيما يحمله الإمام المهدي المنتظر ﷺ حال الظهور؟

كل ذلك وغيره يحصل لما للعدل من أثر تربوي ونفسي على الإنسان على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، وحتى في الفقه السياسي هناك تمييز بين النظام السياسي العادل والظالم حتى في الأنظمة الكافرة..

عندما نتحدث عن العدل في أفق الدولة نتحدث عن تطبيقاته على شرائح مجتمعية مختلفة وفي حقول تخصصية متعددة وما لم يكن التعامل تعاملاً عادلاً ستضطرب إدارة الدولة وسيعاني المواطنون من حيث التطبيق في مختلف مجالات حياتهم، كذلك يقيّم النظام السياسي من زاوية مدى إقامته للعدل وإرساء الحياة على قاعدة العدالة الاجتماعية، إضافة إلى نقاط ومرتكزات أخرى. قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[2]

---

(١) سورة الرعد، الآية ١١.
(٢) سورة النساء، الآية ٥٨.

يقول السيد الخامنئي:

«وإن كانت في العالم قضيتان إحداهما عادلة والأخرى ظالمة وكانتا غير إسلاميتين، كان الإسلام مع العدل وإن كان من غير إسلامي. فالنبي الأكرم ﷺ هو الذي أمر المهاجرين بالهجرة إلى الحبشة؛ أي أنه صلوات الله عليه وآله أمرهم باللجوء إلى ملك كافر ولكنه عادل»[1].

مفهوم الانسان:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾[2].

لقد منّ الله تعالى على الإنسان بشرف التكريم إذ اعتبره دون سائر مخلوقاته مكرّمًا بذاته بما هو آدمي. والآية لم تقل فضّلنا بني آدم.. لأنّها لم تكن في معرض المقارنة بينه وبين المخلوقات.

﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3].

هذا هو الإنسان قبضة من طين ونفخة من روح الله تعالى. هكذا يتشكل بشقه المادي والمعنوي، وهكذا يتسنم موقعه الذي أراده الله تعالى له، إنّه سيد المخلوقات.

يحقق الإنسان ببعده الروحي الحالة الملائكيّة التي يسمو بها إلى أعلى المقامات فيما يتدنى إلى أسفل مقام حين تستبد به نزعته الماديّة... ولعلّ ما ورد على لسان أمير المؤمنين عليه السلام خير تصوير لهذه الحقيقة حيث تشير الرواية «أن الله ركّب بالملائكة عقلًا بلا غريزة وبالحيوان غريزة بلا عقل وركّب في الإنسان عقلًا وغريزة. فمن غلب فيه عقله غريزته فهو أعلى من الملائكة، ومن غلبت فيه غريزته عقله فهو أدنى من الوحوش».

يبقى بناء الإنسان لذاته أصعب أنواع البناء ويبقى جهاد النفس أكبر من كل جهاد.. مرّة لذات الإنسان بما هو فرد وأخرى بما هو وحدة بناء الأسرة والمجتمع. يقول السيد: «أعظم الأعمال بناء الإنسان لذاته، ولأبنائه ولمن هم تحت مسؤوليته وللأمة الإسلامية»[4].

بل إنّ مفهوم الحياة وإحياء الإنسان فيه إشارة إلى الجانب المعنوي وهو الروح.

ومثلما يحتاج الإنسان إلى الغذاء والطعام المادي يحتاج إلى الطعام أو الغذاء المعنوي لتمويل الجانب المعنوي في شخصيته، وبنفس المديات ينتقل من مدى الأسرة إلى مدى المجتمع.

---

(١) خصائص البعثة النبوية ص ٣.

(٢) سورة الإسراء، الآية ٧٠.

(٣) سورة الحجر، الآيتان ٢٩ و٣٠.

(٤) معالم طريق الهداية، ص ٦.

يقول السيد: «فهداية إنسان واحد كأنّها هداية للإنسانية جمعاء، وذلك لأن الجوهر الإنساني واحد في هذا الإنسان كما في كافة البشرية»[1].

فحتى عندما يقول تعالى: ﴿فلينظر الإنسان إلى طعامه﴾. فإن الإمام ﷺ يصرّح في بعض الروايات بأن هذا الطعام هو الطعام المعنوي أي طعام الدين والأخلاق... وهذا يدل على أهمية الغذاء الروحي والمعنوي»[2].

والإنسان بهذه الخلقة السوّية التي فطره الله تعالى عليها أصبح جديرًا لتسنّم موقع الخلافة في الأرض. وهذه حقيقة تكوينية وهي حقيقة التكريم. تجعله أهلًا لأن يعمر الأرض وينشر فيها العدل والسعادة.

فحين ينقل عن أبراهام لنكولن الرئيس الأمريكي السادس عشر والرئيس الجمهوري الأول قوله المشهور: «الديمقراطية من الشعب وإلى الشعب وبواسطة الشعب»، فإن هذه قراءة لبنية الإنسان الفوقية باعتباره وحدة بناء المجتمع. أما الذي وهب الإنسان هذه الملكة بالتكوين، وجعله جديرًا بممارسة هذا الدور، فهو الله تعالى، ومن خلال تكريمه له ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾[3]، والاتساع بالنظرة الإنسانية لكل بني البشر يضفي على الإنسان المؤمن بُعدًا بنّاءً يتمنى فيه الخير لكل بني الإنسان. وهذا ما يضمن إعمار الحياة وإسعاد الناس ويجنبهم الحروب والمشاكل.

إن تعميم الخير وإزالة الشرور مسؤولية إنسانية لا تقف عند حدود فرد ما أو شعب معين إنما تعمّ الناس كلّهم. وإن شعار «نفع الناس» الذي ورد على لسان الحديث الشريف «خير الناس من نفع الناس» أو كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾[4]، يضع شعار نفع الناس على عاتق المؤمنين جميعًا.

يقول السيد:

«إنني لا أدري إن كنتم قد قرأتم ذلك الكتاب للسيدة (إيزابيل آلنده) أم لا، فهو كتاب جيد ورائع جدًا، وإنّها من أفراد عائلة (سلفادور آلنده) الذي نعرفه. إنّها تذكر في هذا الكتاب، أن أحد المسؤولين الكبار في إحدى دول أمريكا اللاتينية قد التقى ابنه في إحدى الأماكن المرذولة أخلاقيًا، والتي لا يمكن الآن تفصيل الحديث هنا بشأنها. وكان هذا المسؤول قد توجّه إلى ذلك المكان من أجل الاطلاع على الممارسات اللاأخلاقية للشباب فوقع بصره على ابنه هناك من طريق الصدفة! فكان وقع الصدمة عليه بحيث أدى به مثلاً إلى السكتة القلبية أو الجنون».

(١) المقولة الثانية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٤.
(٢) المقولة الثانية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، مصدر سابق، ص ٥
(٣) سورة الإسراء، الآية ٧٠.
(٤) سورة الرعد، الآية ١٧.

ثم يعقّب السيد:

«إنّه لا يوجد في الإسلام فرق بين أبنائك وأبناء الآخرين، فإذا وجدت في ابنك صفة مرذولة ولا يمكن تحملها، فإن عليك أن تشعر بنفس هذه المسؤولية وهذا الشعور تجاه أبناء الآخرين»[١].

ويذكر السيد في حديث آخر:

«فحينما كنت في أيام الثورة والجهاد مسجونًا، وكان الضغط يشتدّ علينا كنت أشفق على الشيوعيين لعدم إيمانهم بالله، فكنّا نبث همومنا إلى الله ونناجيه ونجهش بالبكاء وندعوه فيسطع الأمل في قلوبنا، في حين أنّهم كانوا يفتقرون إلى هذا الشيء. فإنّ الإنسان إذا كان الله معه كان أفقه رحبًا وواضحًا»[٢].

مفهوم الدولة:

قامت فلسفة الدولة بالغرب على أساس فصل الدين عن السياسة... والفصل بين الروح والمادة (فما لله لله وما لقيصر لقيصر)... وإن الله ملك الأرواح وقيصر ملك الأبدان، وهذا الانفصام النكد بين جانبي الإنسان جاء بعد مخاض طويل وصراع بين الكنيسة وما مثّلت والملك وما مثّل... ومنه نشأت العلمانية منذ زمن (سان بول) حتى عرّفت العلمانية في الموسوعة البريطانية بأنها (الدنيوية ونفي الأخروية من حياة الإنسان).

ومثل هذا الاقتراف الفاحش أدى إلى ظاهرة الميكافيلية.. وانتهى هذا النوع من الفكر إلى ما انتهى إليه في عصر الثورة الفرنسية بالقرن الثامن عشر حيث أدّى إلىسقوط الكنيسة والملك معًا... إذ كان الشعار «اقتلوا آخر ملك بمصران آخر قسّ».

أما فلسفة الدولة بالفكر الماركسي، فإنها ظاهرة تطرأ مرحليًا في التاريخ لتنتهي إلى الزوال عندما تعبر البشرية من الشيوعية الأولى إلى الشيوعية الأخيرة في نهاية المطاف. عندها يتحقق المجتمع المثالي حيث يحكم نفسه بنفسه من دون دولة.. ويكون مبدأ التوزيع الاقتصادي على قاعدة «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته» بعد أن كان في المرحلة الاشتراكية على قاعدة «من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله».

أما فلسفة الدولة بالفكر الإسلامي فهي تعبير عن حاجة المجتمع، لتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة المجالات، وهي إضافة لما تشير إليه الضرورة العقلية، فإن الأدلّة الشرعية

---

(١) المقولة الثانية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٦.
(٢) أهمية الجانب التعليمي والتربوي، الصحفة الأخيرة.

النقليـة بالقرآن الكريـم والسـنّة المطهرة دلّت عليها. ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[1].

يبقـى أنّ مثلّث الدولة يقوم على أسـاس الأضـلاع الثلاثة: المجتمع، الدسـتور، القيادة.. كعناصـر ضرورية لإقامة صـرحها. فما لم تتوفر هذه العناصر أو أيّ منها مع الأرض والسيادة فلا معنى للدولة.

وهو ما يفسّـر عدم إقامة الدولة الإسلامية في عصر سلسـلة الأئمة الأطهار عليهم السلام، رغم ما يتمتعون به من العصـمة ورغم ما جاءوا به من دسـتور كامل لبناء الدولة. غير أن الضلع المفقود في هذا المثلّث هو المجتمع وهو ما يفسّـر ضـرورة العمل مـن أجل إقامتها حتى في غياب المعصوم، وهو ما تحقق فعلًا بقيام الدولة الإسلامية حاليًا.

وقيام الدولة غير قيام الحكومة، الحكومة مؤسسة من مؤسسات الدولة لكن مفهوم الدولة أشـمل. فالدولة أبعدُ مدىً وأكبر حجمًا وأطول عمـرًا من الحكومة وهو ما يتطلب من الدولة أن توفر لنفسـها فكرًا يتكفل بناء الدولة بكل مؤسسـاتها بحيث تتهيأ لها عملية تداول السلطة بشكل سلمي، ويؤمّن لها عملية الاستمرار والتداول على مَرّ الزمن ولا تقف عند حدود الحاكم أو تنتهـي بانتهائـه أو تنحرف إذا ما تعرض هو للانحراف. نحـن إذًا أمام ثلاثة أحجام، حجم الحاكم وهو الشخص الذي يقف على رأس السلطة من الناحية التنفيذية، وأمام حجم الحكومة والتي تتسـع لأصحاب الفعل التنفيذي، وأمام مفهوم الحكم الذي يعبّر عن الهوية لتلك الدولة وعن خطها واستراتيجيّتها على مدى الأجيال. إن الارتكاز على قاعدة الحكم (الدولة) يضفي اسـتقرارًا علـى الحكومة والحاكم، وبنفس الوقت يدفع الحاكم أو الحكومة إلى المعاصـرة والتجديد مع الحفاظ على الأصالة رغم مرور الزمن.

يقول السيد:

«يجـب العمل بجميـع القيم الكريمة التي جاء بها الإسـلام، سـواء القيـم الفردية كعلاقة الإنسـان مع ربّه سـبحانه وتعالى والتوسّـل والتضـرّع إليه، والتي كانت من أهم القيم الفردية لإمامنا أمير المؤمنين عليه السلام، أو القيم والموازين الاجتماعية التي ترتبط بقضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والدولية، أو تلك التي ترتبط بعادات المجتمع وتقاليده»[2].

إن عالمية الدولة الإسـلامية لا تعني فرض الدولة على بلدان العالم المختلفة. ذلك الفرض القسـري والذي يأخذ نمطية عسكرية أو سياسية أو اقتصادية.. إنما يعني أنّ الفكر والقيم التي تقوم عليها الدولة تخاطب عموم الإنسـان، وأنها تصلح لحل مشاكله وهي ليست سرًّا أو وقفًا على أحد.

---

(١) سورة النساء، الآية ٥٨.

(٢) قبس من الغدير، ص ٥.

وهو ما يجعل الإنسان في أي منطقة من مناطق العالم وهو يبحث عن حلول لمشاكله، وقيم لإرساء علاقاته قد يجد فيها ضالته.

يقول السيد:

«إن لثورتنا بُعدًا عالميًا ودوليًا، لا نعني بذلك أن الثورة تتدخل في شؤون الدول والشعوب الأخرى، وإنما نعني أنّ للثورة الإسلامية رسالة ومبدأ ومنطقًا ونهجًا واضحًا هو بمرأى من الشعوب»[1].

كانت نظرة الإعلام الغربي المنحازة ضد الثورة الإسلامية منذ ولدت رأيًا عامًا غربيًا مفاده، أنها ليست ثورة بل عملاً غوغائيًا أقرب إلى التمرد منه إلى الثورة، وهذا ما أخذ من المعلومات المنحازة التي صنعتها الأجهزة المخابراتية وسرعان ما فرضت الثورة نفسها على المنطق الإعلامي المنحاز...

حين ولدت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، كانت قد دوّت بصوتها الهادر في أرجاء العالم كافة وفي العالمين الإسلامي والعربي خاصة، رغم ذلك فقد صمّ البعض من دول العالم أذنه في البداية متجاهلاً ومتنكرًا لحقيقة ما حصل، غير أن تواصل الفعل الثوري في داخلها أضفى عليها هوية إنسانية خاصة جعل الأبعدين فضلاً عن الأقربين يراجعون أنفسهم في قراءتها والإقرار بأنها ثورة عالمية بمصاف الثورات العالمية الخمس في التاريخ...

ومصطلح الثورات الخمس لدى بعض أصحاب الفكر الغربي أطلق على:

الثورة الإنكليزية عام ١٦٨٨م.

الثورة الأمريكية عام ١٧٨٣م.

الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م.

الثورة الروسية عام ١٩١٧م.

الثورة الصينية عام ١٩٤٩م[2].

غير أنّ واقع الثورة الإسلامية فرض نفسه على أساطين السياسة الغربية عامة وعلى العقل السياسي الأمريكي خاصة، وإن كابر البعض على الإذعان لذلك أو التعبير عنه، لكنّ ما أدلت به مادلين أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا في إدارة الرئيس الامريكي الأسبق بل كلنتون في كتابها «الجبروت والجبار» خير دليل على ذلك، «فاجأتنا الثورة في إيران لأننا لم نر شيئًا مماثلاً لها من قبل. كان يعتقد بأن الإسلام كقوة سياسية، في طور الانحسار لا المد. وأفترض أن الجميع

---

(١) الثورة الإسلامية ورسالتها العالمية الكبرى، ص ٧.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج١، ص ٨٧٢.

في المنطقة منشغل في المشاكل العملية للإقتصاد والتحديث. هل يمكن أن تقع ثورة في إيران تستند على ردة فعل عنيفة ضد أمريكا والغرب؟ من يمكن أن يدعم مثل هذا الأمر سوى حفنة من المتعصبين؟

فشل خبراؤنا في استيعاب عمق العداء للشاه أو الأتباع المخلصين الذين يمكن أن يحشدهم رجال الدين، حتى وسط تفشّي الماديّة في نهاية القرن العشرين. وفاقم صنّاع السياسة خطأهم بافتراضهم أن الثوار سيقعون بالتخلص من الشاه وتنصيب حكومة ديمقراطية. وسرعان ما عرفنا أن الثورة الإيرانية لم تكن انقلابًا أو تغييرًا للنظام أو حتى حربًا أهلية، وإنما «زلزال سياسي» حقيقي مماثل للثورتين الفرنسية والروسية. وبعد مغادرة الشاه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩م، استولى آية الله الخميني على السلطة وانهارت الهياكل الأمنية القديمة»[١].

الفقيه:

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢] الآية القرآنية تثبت أصلاً عقليًا وهو رجوع الجاهل إلى العالم فيما لا يعلم.. ومن هنا، فإنّ رجوع من لا يعلم إلى من يعلم ليست مجرد قاعدة مذهبية ولا مجرد قاعدة إسلامية ولا مجرد قاعدة دينية، إنّما هي قاعدة إنسانيّة، وبذلك ينقسم الاجتماع البشري إلى كثرة غير مختصّة وإلى قلّة مختصّة.. كما أنّ غير المختص منطقيًا يكون معتمدًا على المختص..

فقاعدة المعتمد والمختص تشير إلى الغالبية والقلّة... ومثلما تكون في مجال التعليم: الطالب والمعلم، (الغالبية الطلابية المتعلمة، والأقلية المختصّة المعلّمة) تكون في مجال الطب: المريض والطبيب، في مجال الفقه: المقلّد والمجتهد..

إنما يراعى في الفقيه إضافة إلى البعد العلمي البعد الأخلاقي. ولذلك ورد في الحديث الشريف: من كان من الفقهاء صائنًا لنفسه.. مخالفًا لهواه..» كما أن الفقه أخص من العلم..» إن التفقه أعلى من التعلم وهو بمعنى التخصص.. وفي أحكام الشريعة قال الراغب: «وتفقه إذا طلبه فتخصص به، قال ليتفقهوا في الدين»[٣].

إن الفقه السياسي هو من أصعب أبواب الفقه، إن لم يكن أصعبها على الإطلاق، سواء ما يرتبط بالمعارضة أو ما يرتبط بالحكم، وهو ما يجعل الفقيه المتصدّي للشأن السياسي على دراية كافية بالأمور السياسية وبالظروف المحيطة وصاحب تجربة بالممارسة السياسية..

---

(١) مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٧، الدار العربية للعلوم، ص ٤٧.
(٢) سورة الأنبياء، الآية ٧. وسورة النحل، الآية ٤٣.
(٣) العلامة إبراهيم الأميني، دروس في الثقافة الإسلامية، ص ٢٩٩.

ونظرًا للترابط الوثيق بين الحكم والموضوع، وأن القاعدة الأصولية تقول: إن الموضوع أقدم مرتبة من الحكم بل إن العلاقة بين الموضوع والحكم هي علاقة بين العلة والمعلول وأن الموضوع علة الحكم. إنَّ استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها المعتبرة تقتضي الإحاطة بالموضوعات ولو بالواسطة والاعتماد على أصحاب الاختصاصات، وحين نعود للعمل السياسي، فإن التصدي والمباشرة للسياسة وتولّي موقع رئاسة الجمورية لشخصية علمية، قد وفّرت له فرصة جيدة لوعي الموضوع بكل تعقيداته.

ولا بدّ من الإشارة، من أن كلمة الفقهاء قد اجتمعت على جواز التقليد التجزيئي. ومن الطبيعي أن يُرجع للأعلم في المجال السياسي مثلما يرجع للأعلم في الأبواب الفقهية الأخرى.

إن الظروف والتحديات التي واجهتها الجمهورية الإسلامية ومن خلال تصدي السيد (حفظه الله) لرئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين أكسبته حنكةً في التجربة السياسة، إضافة لتصديه قيادة الدولة الإسلامية.

بقي أن أؤكد في خاتمة الحديث، من أن الناس عمومًا ينظرون إلى الشخص ويحكمون عليه من خلال «المطبَّق» وليس من خلال «المدّعى»، كما أنهم يراجعون «المسموع» على ضوء «المرئي».

فسيرة أي قائد وبأي مرتبة من مراتب القيادة ستكون محطّ نظر ومراجعة وتقييم الأمة، يُنظر إليه في حياته الخاصة والعامة، في خطابه وفي سلوكه، في الشدة والرخاء.. وحين يتمتع القائد بمصداقية في كلامه وسلوكه سيكون موضع ثقة الناس، وما لم يتمتع بثقة الناس لا يمكن له أن يواصل دوره القيادي.

إن تواصل السيد في تصدّيه القيادي رغم التحديات الكبيرة دليل على ملكته القيادية.

الفلسفة السياسيّة في فكر الإمام الخامنئي

الشيخ محسن مهاجر نيا[1]

لقد كان فيثاغورس أوّل من سـمّى نفسـه بالفيلسـوف، وكان قد شـبّه الحياة الاجتماعيّة بسـباقٍ يشـترك فيه ثلاث طوائـف. الأولى: جماعةٌ حضـرت لتكون طرفًا في هذا السـباق، والثانية: جماعةٌ حضـرت لتتاجر بالتذاكر، وبطاقات الدخول، والثالثة: جماعةٌ قدمت للتفرّج والمشـاهدة. وقـد رأى أنّ الفلاسـفة كالطائفة الثالثـة، يلاحظون الكون من زاوية المشـاهد والمتفرّج من الأعلى، ويحكمون ويقضون وفقًا لذلك.

وقد شـبّه الإمام الخامنئيّ الحياةَ الإنسـانيّة بجملتها بالقافلة التـي لها نقطة انطلاق، وغاية عليا؛ حيث تسير الخليقة نحوها بأجمعها. وقد شبّه المجالَ الواقع بين المبدأ والمعاد بمخيّم، أو معسـكر، سـائر باتّجاه الغاية الإلهيّة: ﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾[2]، ﴿وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾[3]. وما من شكّ في أنّ سعادة كلّ إنسانٍ رهينة بأن يعرف هذه الغاية، وأن يتناغم سلوكه الاختياريّ معها.

إنّ دور الأنبيـاء والحكماء والفلاسـفة هو أن يُنيروا للبشـريّة طريق هذه الغايـة العليا، وأن يُذكّـروه ويُنبّهـوه بأنّ جميـع ما وقع تحت اختياره من نعم ظاهرة وباطنة ليسـت إلا وسـائل ومعدّات أُتيحت له من أجل أن تُعينه في سـفره، ومن أجل أن يَشـقّ طريقه نحو الهدف بيسـر وسهولة.

ومن هنا، فإنّ بين «الفيلسوف السياسيّ» في رؤية الإمام الخامنئي، و«المشاهد المتفرّج» عند فيثاغورس فرقًا، فالفيلسوف، في رؤية سماحته، هو ذلك الإنسان المسؤول الذي يستجمع في شخصيته الخصائص والميزات التالية:

---

(١) عضو الهيئة العلمية في معهد الثقافة والفكر الإسلامي في إيران.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٩٣.

(٣) سورة النور، الآية ٤٢.

أوّلًا: الفيلسوف السياسيّ ليس متفرّجًا عديم المسؤوليّة؛ بل هو إنسانٌ مسؤولٌ، ملتزمٌ، وصاحب همّ.

ثانيًا: الفيلسوف لا يفكّر في فراغ؛ بل إنّ فكره على صلة مباشرة بالحِراك والنبض الاجتماعيّ.

ثالثًا: الفلسفة السياسيّة مبنيّة على أسسٍ فكريّةٍ وعقائديّةٍ.

رابعًا: تبلورت الفلسفة السياسيّة وفق مبادئ الحرّيّة والشجاعة في الفكر والعمل.

خامسًا: الفيلسوف السياسيّ ناقد، ومُنظّر، ومنتِج.

سادسًا: الفيلسوف السياسيّ يحمل في جُعبته ذاكرة تاريخيّة وثقافيّة.

سابعًا: الفلسفة السياسيّة منظومة منسجمة لا تقبل التناقض.

أمّا التأمّلات الفلسفيّة ثلاث فتندرج ضمن طوائف:

الأولى: تناول بعضهم الفلسفة كفرع معرفيّ فنّيّ، جعل منه محورًا لدراساته وبحوثه.

الثانية: بعضهم لم يغضّوا الطرف عن الأبحاث السياسيّة، وأدلوا فيها بدلوهم بنحو أو بآخر.

الثالثة: بعض المفكرين لم يكتفوا بمزاولة الفكر في المجال السياسيّ، بل قاموا بتأسيس فلسفة سياسيّة، تلبّي الحاجة الفكريّة والعمليّة للمجتمع الإنسانيّ.

وعندهم، السؤال المرتبط بالسياسة ليس يعني التموضُع في إطار الفلسفة السياسيّة، -بما هي فرع معرفيّ وفنّيّ-، وإنّ الفلسفة السياسيّة ليست مجالًا ومنتدًى مُغلقًا يختصّ به الفلاسفة، ليتناقشوا تحت قبّته في أمر الفلسفة، بل إنّها نتاجٌ لحوار جارٍ بين المواطنين، مقدّم في قوالب المفاهيم الفكريّة ومصطلحاتها.

فالسؤال الأساسي عند الطائفة الأخيرة، حول غاية تشكُّل حياة الإنسان في المجتمع السياسي وكيفيّتها. وتحديد أفضل نماذج الحياة الاجتماعيّة والمثال الأعلى للأنظمة السياسيّة. ولعلّ هذا هو السبب في استمرار السلطة بوصفها قضيّة هامّة من قضايا الفلسفة السياسيّة. والسؤال الآخر الذي يُطرح هنا يتعلّق بمؤسّسات السلطة وكيفية تطوّرها في المجتمع المدنيّ.

وهكذا يتحوّل التفكير في السياسة إلى عمليّة فلسفيّة، والفكر الفلسفيّ عمليّة فرديّة لها مفهوم جماعيّ، لأنها تتحدّث عن مفاهيم كليّة وكونية. بعبارة أخرى، إن السؤال عن الحياة البشر كلّهم سؤالٌ فلسفيٌّ له دلالاتٌ مختلفةٌ في مختلف المجتمعات السياسيَّة.

إنّ سؤال السياسة سؤال يخصّ المجتمع الإنسانيّ بأسره، والفيلسوف هو الذي يبحث عن إجابة أو إجابات لهذا السؤال المشترك، وهو يحاور الآخرين بعقليّة منفتحة وتفكير حرّ. ويحتاج الفيلسوف في سعيه للإجابة عن سؤال السياسة إلى الفلسفة السياسيّة.

وبما أنّ الفيلسوف نفسه مواطن المجتمع السياسيّ وابن عصره، فبإمكاننا القول إنّ الفلسفة السياسيّة نفسها ابنة العصر والمجتمع السياسيّ. بعبارة أخرى بقدرما واكبت السياسة الإنسان طيلة القرون المتمادية بوصفها آليّات لتنظيم المجتمع، واكبه بالقدر نفسه السؤال الفلسفيّ عن السياسة في المجتمعات السياسيّة.

وتختلف الفلسفة السياسيّة عن العلوم السياسيّة، فالمقصود بالعلوم السياسيّة معرفة معطيات العمل السياسي وهذه المعرفة تهتم بآليّات اتّخاذ القرارات السياسيّة، دون أن تهتمّ بجوهر السياسة، في حين أنّ الفلسفة السياسيّة تتناول ماهيّة السياسة، ومفهومها، وتطوّر هذا المفهوم. ولعلّ هذا هو السبب في ابتعاد الفلسفة السياسيّة عن الروتين السياسيّ واصطباغها باللون النظريّ الكليّ وموقفها النقديّ من السياسة.

لكل مفكر ومدرسة فلسفته السياسيّة، فلأفلاطون فلسفةٌ سياسيةٌ كما أنّ لأرسطوطاليس وللفارابي فلسفةٌ سياسيّةٌ، وللغرب الحديث فلسفته السياسيّة التي تبحث عن مجتمع دنيويٍّ علمانيٍّ، أمّا مفهوم السياسة في الفلسفة السياسيّة للإمام الخامنئي فتستوعبه منظومة تزيل المسافة بين المبدأ الإنسانيّ والمقصد الإلهيّ، لا يضع سلطة الربّ أمام سلطة الإنسان. ولا تتعدّى غاية العمل السياسيّ في هذه الفلسفة الحصول على حياة معنويّة ملؤها السعادة، فالعمل الإنسانيّ هنا لا يساوي شيئًا.

فتنقذ الفلسفة السياسيّة للإمام الخامنئي السياسةَ من متاهة المسافة بين المبدأ والمقصد وتنهي السيادة المطلقة لنظريّة البطليموسيّة ونظريات آباء الكنائس في القرون الوسطى والنظريّات المادّيّة المبنيّة على العقد الاجتماعيّ، وحقّقت هذه الفلسفة السياسيّة والنظريّات العقليّة السياسية للمفكرين الغربيّين. ويؤسّس الإمام الخامنئي عبر استلهامه التعاليم الإسلاميّة نظريّة «الإنسان الإلهيّ»، و«المجتمع الإلهيّ»، و«النظام الإلهيّ» إذ لا يحتل الحق الطبيعي الإلهيّ، بل يتوحّد الحقّان. وطرحت الفلسفة السياسيّة للإمام القائد من خلال خمسة مجالات هي:

١. النظام الفكري الذي يبيّن مفاهيم التفكير والمنظومة الفكرية وماهيّتهما.

٢. نظام المجتمع الذي يهتم بمقولات خمس هي: «العلاقة بين مجاليّ الحقّ الفرديّ والحقّ الاجتماعيّ العام»، و«علاقة الدين بالسياسة»، و«القانون»، و«العدالة»، و«الأمن».

٣. نظام المواطنة الذي هو ضمن الفلسفة السياسيّة، وبُني على مفاهيم مثل حقّيّ.

٤. نظام المملكة وهو النظام الذي يتناول السلطة السياسيّة ودورها، إدارة المجتمع، كما يتناول أصناف الأنظمة السياسية، وينتهي بطرح نموذج الديمقراطيّة الدينيّة على ثوابت مأخوذة من النظام النيابيّ ونظام ولاية الفقيه، وبُني هذا النموذج على اثني عشر مبدءًا، هي «سيادة الدين»، «سيادة الفضيلة»، «سيادة الغاية»، «سيادة الأكفاء»، «سيادة الواجب»، «العدالة»، «رضى الناس»، «الهداية»، «الحق»، «الإيمان الدينيّ»، و«انتخاب الناس».

٥. نظام السعادة الذي بُني على خمسة مفاهيم غائية وهي الكمال، السعادة، الحياة الطيّبة، الفضيلة، والخير. فالفلسفة السياسيّة للسيّد القائد مَبنيّة على الغايات الفاضلة.

وأخيرًا، تسعى الفلسفة السياسيّة للإمام القائد الخامنئي المستلهمة من القِيم الإسلاميّة إلى الإجابة المعنويّة عن نوع، وحياة المواطنة، ونظام الحكم، وتبيين السعادة الحقيقيّة. ويحظى السيّدُ القائدُ بموقعٍ مرموقٍ في تطوّر نظرية ولاية الفقيه ضمن الديمقراطيّة الدينيّة. والديمقراطيّة الدينيّة في فلسفته السياسيّة أمر يَنبع من داخل الدين الإسلاميّ ويعادل مفهوم الولاية، وولاية الفقيه من مصاديقها. بما أنّ الماهيّة الدينيّة للديمقراطيّة الدينيّة تقتضي سيادة الدين وقيادة دينيّة، فالديمقراطيّة الدينيّة تعادل الديمقراطيّة الفقهيّة، خاصّة وأنّ القيادةَ الدينيّةَ في عصرِ الغيبة للفقيه. إذًا، نحن أمامَ ديمقراطيّة يحكم فيها الوالي الفقيه. ومواكبة سيادة الشعب في هذه الديمقراطية مع حكم الفقيه نظرية حديثة أسّسها الإمامُ الخمينيُّ رضوان الله عليه، ثمّ جاء بها الإمامُ الخامنئي حفظه الله تعالى وتَبنّاها.

العدالة في فكر الإمام الخامنئي

الشيخ الدكتور أحمد واعظي[1]

رغم اهتمام المصلحين الاجتماعيّين والمفكرين، والشعوب المحرومة والمستضعفة بالعدالة كمفهوم قيمي طوال التاريخ، ونيلها منزلة خاصّة في النظم الأخلاقية والاجتماعية، إلا أنّها لم تحظَ بمكانة بحثيّة تتسم بالعمق والجديّة والشمولية.

ينقسم الفكّر الممنهج والمنظّم الذي يتناول موضوع العدالة إلى قسمين أحدهما نظريّ والآخر عملي. ففي المجال النظري الذي يمثل التنظير في محتوى العدالة الاجتماعية يلاحظ وجود وجوه وأبعاد متعددة، منها البحث في مفهوم العدالة وتعريفها وأقسامها، وكذا البحث في تعيين أصول العدالة حيث يمثّل ما ذكر بعضًا من تلك الأبعاد المتنوعة.

بعد الفراغ من عملية التنظيم الشامل للعدالة الاجتماعية ومحتواها، تصل النوبة إلى الجانب العملي لاستقرار العدالة الاجتماعية في مختلف مستويات الحياة الجماعية، أي البحث في الكيفية التي يمكن إعمالها وكذا المنهجية، وذلك بملاحظة الشاخص والاختبار الذي يجري لتحقيق العدالة في المجالات المختلفة للمجتمع من قبيل التقنين والقضاء والاقتصاد مرورًا بالمناهج التعليمية وكذا الصحّة والعلاج.

لقد ركزّ أغلب المفكرين في مجال بحوث العدالة على الجانب النظري من البحث، لكن ورغم ذلك لم يُبدِ أحدٌ اهتمامًا حتى في هذا البعد النظري، بحيث يتطرق بشكل شامل إلى جميع الأبعاد النظرية لمبحث العدالة الاجتماعية. واكتفى بعضٌ بتعريف العدالة وتقسيماتها، فيما ذكر البعض رسمًا لأسس العدالة، وتطرق آخرون إلى المباحث القيميّة والأخلاقية للعدالة من منظار فلسفي.

(١) رئيس دفتر تبليغات إيران.

وتمتاز آراء سماحة آية الله الخامنئي في مجال العدالة بعدم اكتفائها بالجانب النظري فقط إذ يتطرّق سماحته إلى ملاحظات ظريفة في مجال الاستقرار العملي للعدالة في واقع المجتمع الإسلامي.

ويرى سماحته أنّ حُسنَ العدالة، والرغبة الوافرة في تحقيقها، والحديث الفلسفي عن ذلك لا يُعَدّ كافيًا بل ينبغي أن ينصبّ الهمّ الرئيسي على إقامة المناسبات الاجتماعية في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية وعلى أساس العدل.

يقول سماحته:

«تعدّ العدالة الأساس للبتّ في جميع المسائل التنفيذيّة، فعلى جميع مسؤولي النظام من قبيل أعضاء مجلس الشورى الإسلامي الموقرين وجميع المسؤولين في المرافق التنفيذية، وخصوصًا الشخصيات المشرفة على تقنين السياسات، والخبراء والقضاة وأعضاء السلطات القضائية، الجدّ والجهد والعمل بإخلاص على تحقيق العدالة في المجتمع. إن أفضل خطوة يمكن أن تخطى لتحقيق العدالة في مجتمعنا هي إزالة الحرمان عن جميع الشرائح المحرومة والبائسة وذات الدخل المحدود»[1].

ولعل ما ينبغي ملاحظته في هذا الحديث هو أنّ سماحته تناول موضوع العدالة الاجتماعية من منطلق ما يفكر به القائد والمرشد للحركة الاجتماعية للأمة، وكذا من خلال الشخص المنظّر للخطوط العامة لحركة المسؤولين في النظام الإسلامي والمشرفين على أمره. لذلك لم تكن كلماته في هذا السياق متأثرة بالصبغة الأكاديمية، ولم يمزجها ببحوث استدلالية وفلسفية متعارفة. وهذا ما دعاني إلى أن ينصبّ الأمر في هذا المقال على تنقيح وتوضيح الخطوط العامة والرئيسية والإستراتيجية لسماحته في مجال العدالة الاجتماعية، هذا أولًا، وثانيًا إبراز وإظهار أرجحية هذه الآراء على الاتجاه الفكري السائد في الفكر الغربي المعاصر وخصوصًا الفكر الليبرالي الديمقراطي في أكثر المجتمعات المعاصرة.

١ - مكانة العدالة الاجتماعية بين الفضائل الاجتماعية

من المباحث الهامة في مجال العدالة تعيين مكانة العدالة بين بقية فضائل المجتمع السياسي خلافًا لليبراليين التقليديين والـ «مدافعون عن الحريات (libertarians)»، المعاصرين الذين ساروا وفق ما ذهب أسلافهم الليبراليون، في الاعتقاد بأن العدالة الاجتماعية، والعدالة في توزيع الثروة لا تعدّ في الأساس فضيلة. في حين تذهب الكثير من مدارس علم الاجتماع والسياسة ومفكروها إلى اعتبار العدالة الاجتماعية نوعًا من الفضيلة وخيرًا اجتماعيًا. غير أنّ الاختلاف يكمن في أنّ العدالة هل تعدّ أفضل الفضائل الاجتماعية ورائدة في هذا المجال أم هي في عَرضِ سائر الفضائل الاجتماعية من قبيل الرفاهية، والازدهار الاقتصادي و...

---

(١) الإمام الخامنئي، نداء سماحته بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لرحيل الإمام الخميني رحمه الله، ١٣٧٠/٣/١٣هـ. ش.

ويدعو سماحة آية الله الخامنئي إلى التفكيك بين الغايات والكمالات الاجتماعية من جانب والكمالات الفردية من جانب آخر لينطلق من خلال ذلك إلى مقارنة بين العدالة والفضائل والخيرات الاجتماعية، جازمًا بأنّ العدالة في مرحلة أعلى من تلك الفضائل لكنها رغم ذلك تعتبر في مستوى متوسط إذا ما تمّ مقارنتها ببقية الكمالات الباطنية للفرد وفلاحه الحقيقي. وعلى هذا فالعدالة لا تُعَدُّ هدفًا وغاية نهائية للإنسان. يقول سماحته في الحديث عن المكانة السامية للعدالة الاجتماعية:

«منذ ألف سنة والأمة الإسلاميّة تدعو إلى تحقق القسط والعدل. لقد تأسس هذا النظام الإسلامي، وكان أوّل ما رام إليه هو تحقيق القسط والعدل. إنّ القسط والعدل من أوجب الواجبات. فما نبغيه هو أن تكون الرفاهية سبيلًا لتحقيق القسط والعدل أيضًا»[1]

ويقول سماحته في موضوع آخر:

إنّ ما نصبو إليه هو استقرار العدل في المجتمع. نحن نبغي هذا. فجميع الأمور تكسب قيمتها من إقامة العدل. إنّ المجتمعات التي لا تتساوى فيها شرائح الأمة، مع ازدياد الثروة فإن المستفيد من ذلك ليس إلاّ صنفًا وفئة واحدة من الناس. لكن في المجتمعات التي يتحقق فيها العدل والمساواة فإنّ الجميع سينتفع من تلك الزيادة»[2].

وفي مقابل هذا يرى الفكر الغربي المعاصر وخصوصًا الفكر الليبرالي ودعاة السوق الحرّ بأنّ الازدهار والتطوّر يقع في مرتبة أعلى من مرتبة العدالة الاجتماعية عند المقارنة وترتيب الأولويات للفضائل الاجتماعية والقيم ويؤكد سماحة قائد الثورة الإسلامية في إيران على أنّ هذا التوجه يخالف ما تذهب إليه النظريّة الإسلامية إذ يجب أن يكون النمو الاقتصادي والازدهار ذا منحىً محددًا وفي سياق تحقيق العدالة الاجتماعية.

يقول سماحته في هذا الصدد:

«نحن لا نسير بشكل يتوافق والسياسات التي تحكم عالمنا اليوم، ويدعمها الكثيرون. فهذا ليس منطقنا. إن النظرية التي يذهب إليها نظامنا هي هدفيّته في إقامة العدل وذلك بموازاة النموّ الاقتصادي وأن يكونا جنبًا إلى جنب»[3].

«يظن البعض أن علينا أن نحدد فترة من الزمن للنمو والازدهار، وحينما نصل إلى مرحلة مطلوبة نعمل حينها على تحقيق العدالة الاجتماعية»[4].

---

(١) الإمام الخامنئي، من خطاب لسماحته في جمع من قادة وأعضاء قوى الأمن الداخلي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٣٧٦/٤/٢٥ هـ. ش.

(٢) الإمام الخامنئي، من خطاب لسماحته بمناسبة ولادة أمير المؤمنين ﷺ ١٣٧١/١٠/١٧ هـ. ش.

(٣) الإمام الخامنئي، من خطاب لسماحة القائد في لقائه أعضاء الحكومة ١٣٨٣/٦/٤ هـ. ش.

(٤) الإمام الخامنئي، من خطاب لسماحة القائد في لقائه أعضاء ٨/٦/ ١٣٧ هـ.ش.

لكن لو قارنا بين الكمال والسعادة الفردية من جانب والعدالة من جانب آخر، فحينها لا تتخذ العدالة صبغة مقدسة ولا تطرح كأداة لهدف نهائي.

يقول سماحته في هذا الصدد:

«نحن نريد من الأعمال المختلفة من قبيل [الرفاهية، والبناء، والتطور] تحقيق القسط والعدل، فحينما تتحقق العدالة في مجتمع ما، فإنّ جميع أبناء المجتمع سينهلون من تلك الخيرات، وسوف لا يظلم ويضطهد بعض الناس. ففي بيئة يحكمها القسط والعدل يمكن للإنسان أن ينمو ويتطور. ويصل إلى مقامات رفيعة ويحقق كماله الإنساني. فالقسط والعدل يعتبران مقدمة واجبة لتحقيق الكمال الغائي للإنسان»[1].

٢- واجبات الحكومة في تحقيق العدالة الاجتماعية

أشرنا في ما مضى إلى أن الاتجاه الرئيسي السائد في إطار المدرسة الليبرالية يخالف تحديد نوع خاص للعدالة في التوزيع. (distributive Justice) ويرى أنّ لا معنى للعدالة الاجتماعية في إطار دعم الفئات البائسة التي تتأثر بالواقع الاقتصادي وكذا بتغير الحالة الصعبة التي يعيشونها نتيجة الآثار السلبية الناتجة عن هيمنة السوق الحرّة والذي يؤثر من خلالها على البائسين والفقراء، فالدعم المذكور يفتقد إلى أي دليل وحجة. ويعتبر أهم استدلال لهؤلاء هو أن من لا يوفّق في السوق الحرّة ولا يجمع ثروة ويعاني من الفقر وعدم النجاح اقتصاديًا ليس الظلم وعدم العدالة. لأن الظلم إنّما يكون فيما لو كانت هناك عمليّة ممنهجة ومقصودة من قبل مجموعة محددة لإفقار شخص ما، وهذا ما لا نراه متحققًا فيما يخصّ السوق الحرّة، فالمسألة تشبه شيئًا ما المباريات الرياضية حيث يفوز البعض ويخسر آخرون، فالخسارة لا يتحملها إلا نفس الأشخاص الذين خسروا، وعلى هذا لا تتحمل الحكومة ولا الفائزين مسؤوليةً قبال تعويضهم الخسارة. ولذلك فلا تحمل العدالة الحكومة مسؤولية تعويض هؤلاء خسارتهم[2].

لكن سماحة آية الله السيد الخامنئي يعارض هذا الرأي، ويعتقد مستندًا إلى ما ورد من روايات في المصادر الإسلامية بأن من أهم مسؤوليات الدولة الإسلامية الدفاع عن المحرومين والمستضعفين، وإزالة الفقر وتسكين آلام الفئات البائسة في المجتمع. لذلك يخاطب المسؤولين الحكوميين بالقول:

«ضمّنوا برامجكم مسألة إزالة الفقر والحرمان في البلاد واجعلوا ذلك في مقدمة أولوياتكم. لأن هذا الموضوع من أركان العدالة. نعم إنّ مفهوم العدالة لا ينحصر فقط في إزالة الفقر والحرمان، هذا بالرغم من أن ذلك يمثل جزءًا مهمًّا من تلك المهمة»[3].

---

(١) الإمام الخامنئي، من خطاب له في جمع من قادة وأعضاء قوى الأمن الداخلي ١٣٧٦/٤/٢٥ هـ.ش.

(٢) كنموذج لهذا راجع آراء فردريك هايك وهو أحد شخصيات الليبراليين الجدد المرموقين. راجع:
Fredric hayek,law, legislation and liberty, p. 65.

(٣) الإمام الخامنئي، من خطاب لسماحته في لقاء أعضاء الحكومة ١٣٧٤/٦/٨ هـ.ش.

إن إزالـة حالة الفقـر والتقليص من الهوّة بيـن الطبقات الاجتماعية لإيجاد المسـاواة بين الأشـخاص في الاستفادة من الإمكانات والتساوي في الفرص يعدّ إحدى المقدمات الرئيسية للعدالة الاجتماعية التي يطمح إليها الإسلام وفق ما يتبناه آية الله السيد الخامنئي. يقول سماحته في هذا الصدد:

«نحـن نرى أن العدالة تتجسـد في تقليص حالـة الطبقيّة الاجتماعية، وكـذا التقليص من الفواصـل الجغرافية. ينبغي أن لا تعيش منطقة البؤس لابتعادها عن مركز القرار، في حين تنعم المناطـق القريبة منه، فهذا لا يعدّ عدلاً. يجب إزالة الفواصـل الطبقيّة وكذا الجغرافية، وينبغي ايجاد حالة من التساوي في الاستفادة من الإمكانات والفرص»[1].

٣- ضرورة ملاحظة شاخص، ومعايير العدالة

لقـد اكتفى الكثير من المفكرين في مجال العدالة بتعريف العدالة وتقسـيماتها، وكان جلّ اهتمامهم وسـعيهم فـي ذكر بعض المباحـث النظرية، هذا في حين توجـد مباحث مهمة في مجال العدالة وهي توجب ملاحظة المعايير والشاخص الذي ينبغي ملاحظته في عملية تحقيق العدالة في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية.

والملاحـظ أن الفلاسـفة والمفكريـن الباحثيـن في هذا المجـال إمّا أنهـم غفلوا عن هذا البحث بشكل تام، أو أنهم تطرقوا إلى الأمر بشكل مقتضب وكلي، وذلك من قبيل جون رالز حيث تناول هذا الأمر الخطير لكن وفق نظرة عامة، قسّـم من خلالها المعايير والشـاخص إلى العلاقات الاجتماعية وفق هذين المبدأين.

هذا في حين لاحظ سـماحة القائد هذه المسـألة المهمة وذهب إلى القول بأنّ كل مرحلة من مراحل الحياة الاجتماعية لها مقتضـياتها الخاصـة. فلكي تتحقق العدالة في تلك الميادين ينبغـي أن يحدد ويعرّف الشـاخص والمعيار فـي ذلك لأن تعريف العدالة والتنظير، وصـياغة المفاهيم المحددة لا تكفي لتحقيق العدالة، إذ من الضـروري التعامل مع أنواع العدالة بشكل مختلف وذلك من قبيل الاقتصـاد والتقنين ونظام القضـاء والمناهج التعليمية والنظام الصحي حيث يحدد لكل واحدة من تلك الأمور شـاخص محـدد ومعيار مختلف. ليكون لدينا ميزان واضح للحكم في تلك المجالات في مسألة تحقيق العدالة.

وليتوفـر لدينا العلم في أن هذه النشـاطات هل اسـتطاعت أن توفر الاسـتقرار أولًا؟ يقول سماحته:

«كيـف يمكن تحقيق العدالة؟ أي هل يجب أن يكون هناك ميزان محدد، وهل نحتاج إلى معيار ما لنجد أين يكون العدل في الأقسـام الثقافية، أو الأقسـام التعليمية والتربوية، أو التعليم

(١) الإمام الخامنئي، من كلام له للحضور في مشهد المقدسة ١/ ١/ ١٣٨٨ هـ.ش.

العالـي، لنعرف ما هو معيار العدالة؟ وكيف تؤمن العدالة، ينبغي أن نشـخص هذا الأمر وذلك كي ندخل هذا المعيار في تلك البرامج لنصـل في مقام العمل والتنفيذ إلى العدالة التي نصـبوا إليها»[1].

٤- ضرورة التوفيق بين العدالة والمعنويّة والعقلانيّة

إن حقيقـة كـون روح التوحيد والدعوة إلى الأخـلاق والمعنوية والعبوديـة يمثلان الأسّ بالنسـبة للتعاليم الإسـلامية وتؤدي هذه الحقيقة بنا إلى أمر مهم وهو كون العدالة الاجتماعية لا تحقق لوحدها الفضـائل للمجتمع الإسـلامي، بل ينبغي أن تلاحظ حقيقة أن المعنوية ينبغي أن تكون- إلى جانب العدالة - الشـغل الشـاغل للمجتمع الإسلامي. ولو تجاوزنا هذا فلا بد أن نشير إلى أن العدالة لا يمكن أن تتابع وتتحقق بشكل واقعي وحقيقي ما لم تترافق والدوافع المعنويـة. فلقد أثبتت التجربة أن الدعاة الصـادقين الذين يدعون إلـى العدالة هم من المتدينين الذيـن يتمتعون بالخلفيّة المعنوية والدينية الراسـخة كما أن من القطعي ألّا تكون هذه المعنوية لوحدها الضامن لتحقيق العدالة ما لم تترافق والتدابير والعقلانية الكافيين.

لقد أكد سـماحة قائد الثورة الإسـلامية وفي مناسـبات عديدة على هذا الجانب. ويصـرّ سـماحته على أن تحقق العدالة بحاجة إلى بسـط مفهوم الاعتقاد بالمبدأ والمعاد والمعنوية في المجتمع. فما لم تعمّ هذه المعتقدات أفراد المجتمع فإن العدالة الاجتماعية الحقيقية التي يرنو إليها الإسـلام لا يمكن تحقيقها[2]. هذا من جانب ومن جانب آخر يرى سـماحته ضرورة أن يتسم العاملون على تنفيذ العدالة الاجتماعية وتحقيقها بالمعنوية والعقلانية. فالعقلانية تقتضي أن يسـتفيد القائمـون على تحقيق العدالة وفـي جميع مواقع المجتمع مـن التجارب العقلائية لسـائر الشعوب وانتهاج التدبير والمحاسبة والدقة الكافية والاستعانة بآراء الخبراء حيث يمثل هذا عمليّة معقولة ودقيقة. يقول سماحته في هذا الصدد:

ينبغي ملاحظة العقلانية في العدالة، وكذا المعنوية. فما لم تترافق المعنوية والعدالة ستكون العدالة شـعارًا أجوفًا، فالكثير من الناس يتحدثون عن العدالـة لكن ولفقدانهم المعنوية فإن ما يدعون إليه سـيتخذ طابعًا سياسيًا وشـكليًا. والثاني العقلانية فما لم ترافق العدالة العقلانية فإن العدالة قد تتحول إلى حالة الضدّ ... ففي العدالة تكون العقلانية الشرط الأول[3].

وفـي نهاية المقال يجدر بنا الإشـارة إلى أن ما ذكرناه هنا يمثل الخطوط الرئيسـية لأفكار سـماحة قائد الثورة الإسـلامية الإيرانية فـي مجال العدالة الاجتماعية ولا يشـتمل على جميع أفكار سماحته في العدالة.

---

(١) الإمام الخامنئي، من خطاب لسماحته في لقاء أعضاء الحكومة ٨/ ٦ ١٣٨٩ هـ.ش.

(٢) الإمام الخامنئي، من خطاب له في الملتقى الثاني للأفكار الإستراتيجية ٢٧/ ٢/ ١٣٩٠ هـ.ش.

(٣) الإمام الخامنئي، من خطاب لسماحته في لقاء أعضاء الحكومة ٨/ ٦/ ١٣٨٨ هـ.ش.

الفكر السياسي عند الإمام القائد الخامنئي(دام حفظه)

الشيخ نعيم قاسم[1]

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق مولانا وقائدنا أبي القاسم محمد ﷺ، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وصحبه الأبرار المنتجبين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يعاصر الإمام الخامنئي(دام حفظه) مرحلة دقيقة وحساسة تمر بها منطقتنا والعالم، في ظل المحاولات الدؤوبة للاستكبار الأمريكي للهيمنة والسيطرة على مقدرات وسياسات بلداننا، وتثبيت حضور الكيان الصهيوني بما يمثل من عصًا غليظة للتطويع، ومع المحاولات المتكررة لتشويه صورة ونموذج الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإحاطتها بخلافات مفتعلة مع جيرانها العرب، وتغذية مجموعة الانقلاب الداخلي للإضرار بمنجزات وأصول وثوابت الثورة الإسلامية المباركة، وتسليط الضوء لمواجهة تجربة ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية المستقلة عن الشرق والغرب.

يقوم الإمام الخامنئي(دام حفظه) بالدور المركزي من موقع الولاية لاستكمال بناء الرؤية المعاصرة للقيادة والدولة على أساس الإسلام المحمدي الأصيل، منطلقًا من الأعمدة التي أسسها الإمام الخميني(قده)، متابعًا ترسيخها وتفصيلها وإعطاء الإجابات العملية المستجدة في هذا العصر المليء بالتطورات والتحديات. فإذا ما صح إطلاق لقب «باعث النهضة الإسلامية ومؤسس الدولة الإسلامية» على الإمام الخميني(قده) خلال السنوات العشر الأولى من عمر الثورة، فإنّ الإمام الخامنئي(دام حفظه) هو «راعي النهضة الإسلامية ومثبّت الدولة الإسلامية» في السنوات العشرين التالية وما بعدها، معتمدًا على قواعد إستراتيجية في حركته الفكرية والسياسية، ومعبرًا عنها بالتوجيهات والمواقف الواضحة. سنذكر في هذا البحث بعضًا من الرؤية الإستراتيجية في الفكر السياسي للإمام الخامنئي(دام حفظه).

(١) نائب الأمين العام لحزب الله.

١-الإمام الخميني أفضل شاخص لنا:

عندمــا نتحدث عن الإســتراتيجية السياســية للإمام القائد الخامنئــي(دام حفظه)، لا بدَّ أن نبدأ بالعنوان الأول والعريض والأســاس وهو إستراتيجية الإمام الخميني(قده)، لأن إستراتيجية القائد تأخذ من منهل الإمام الخميني(قده) بالكامل، وبالتالي عندما نرى تفسـيرًا أو تطويرًا أو توضيحًا عند الإمام القائد، فإننا لا نجده يحيد قيد أنملة عن الإمام الخميني(قده)، ولعلَّ أفضل تعبير عن هذا الارتباط ما قاله الإمام الخامنئي نفســه، عندما اعتبر أن الإمام الخميني هو أفضل شــاخص لنا: بمنهجه الكامل، ومحور هذا المنهج، وولاية الفقيه، وهنا أُسـوق مجموعة من الكلمــات التي قالها الإمام الخامنئي(دام حفظه) لأبيِّن هذا المعنى الذي عبَّر عنه الإمام القائد، وذلك في الذكرى الواحدة والعشـرين لرحيل الإمام الخميني(قده) عندما قال: «إنني أقول إن أفضــل المؤشـرات والعلائم تكمن في نفس الإمام وفي خط الإمام، الإمام هو أفضــل شاخص لنا».

الإمام نفسه يشكل أبرز الشواخص؛ أفعاله وأقواله.

إن هوية الإمام وشخصـيته هي بهذه المواقف التي أظهرها بنفســه ببيان صـريح وبأوضح ألفــاظ وكلمات. هــي هذه الأمور التي هــزّت العالم. نفس هذه المواقف الصـريحة هي التي جعلت الجماهير الغفيرة تميل إلى شعب إيران وجعلت الكثيرين يتبعون هذا الشعب.

واضــح أن الإمام الخامنئي(دام حفظه) يركز على أن شـخص الإمام وتجربته تجلّت أقوالاً وأفعالاً من خلال مســار حياته، قبل إنشاء الجمهورية الإسلامية، وبعد إقامة الدولة الإسلامية، هــذه التصــرفات والأقوال والأعمال هــي التي تحدِّد معالــم الطريق، التي تسـير عليها الثورة الإســلامية، والتي يعتبرها القائد الخامنئي(دام حفظه) هي المعلم وهي الشاخص وهي الاتجاه الذي يجب أن نسير عليه.

وفــي كلام آخـر له قالــه ســنة ٢٠٠٨، اعتبــر «أن الشخصـية الكاملـة والشــاملة للإمام الخميني(رضـ)، هي قدوة ملهمة وجذابة للتحرك في المســار الصـحيح، مضـيفًا: إن الإمام العظيم ســعى دومًا في مختلف مراحل الثورة الإســلامية من أجـل المحافظة على هوية الثورة الإســلامية للحيلولة دون حدوث الانحراف والضــلال وتغلغل العناصر الأجنبية، وهذا النهج درس كبير بالنسبة لنا».

وأشــار ســماحة الوليّ إلى مواقف الإمام الخميني (رض) تجاه القضــايا المختلفة من أجل إبراز الحدود السياســية والعقائدية لنظام الجمهورية الإســلامية : «إن الإمام الراحل ومن أجل الحفاظ على هوية الثورة الإسلامية منع حتى استخدام بعض المفردات الدخيلة مثل الجمهورية

الديمقراطيـة، وأكـد على الإبـداع واسـتحداث مفردات في إطـار الرؤية الدينيـة والعقائدية للثورة»[1].

وعندما يُبيِّن الإمام القائد اتجاه الإمام الخميني(قده)، هو لا يجعل نفسـه في موقع التقليد لأمرٍ جديد، وإنما يجعل نفسه في محل الاقتداء بنهج تغييري أحدث تغييرًا حتى على مستوى المفردات والألفاظ، فضـلاً عن التغيير الذي حصـل في الإدارة والقيادة وإقامة الدولة، وطرح القضايا السياسية المختلفة، والإمام القائد يشرح في مجال آخر، لماذا سمى الإمام الخميني(قده) الجمهورية الإسـلامية ولم يُسَـمِّ الخلافة الديمقراطية، فمن ناحية: استُخدم مصطلح الخلافة على مسـتوى التاريخ الإسلامي، والديمقراطية: مصطلح جذاب على المستوى المعاصر، هنا يؤكد الإمام القائد أن مصطلح الجمهورية أراده الإمام الخميني(قده) كتعبير عن طريقة الحكم، هذه الطريقة مفهوم منها أنها تؤكد على اسـتفتاء وقرار وخيار الشـعب، بينما اسـم الخلافة أو فكرة الخلافة تحيط بها مجموعة من الالتباسات التاريخية، أعطت انطباعًا متحجرًا عن طبيعة الدولة في الإسـلام، والإمـام لا يريد أن يحمل تلك التركة للعنوان بتجربته السـابقة في حياتنا المعاصـرة، كي لا يضـطر للدفاع عن مصـطلح ليس في حالٍ من الأحوال مصـطلحًا تنزيليًا، ولذا اسـتخدم لفظة الجمهورية، وهذا ما أحدث إشكالاً عند بعض الحركات الإسلامية، أذكر على سـبيل المثال: حزب التحرير، الذي اعتبر أن اسـتخدام مصطلح الجمهورية هو استخدام غربي، وبالتالي هذا خروج عن حرفية النص، على قاعدة أن السياق التاريخي هو كلمة خلافة، ولكن لا يوجد لدينا نص شـرعي من النبي ﷺ يذكر أن الخلافة هو المصـطلح الذي يجب أن نسـتخدمه، ولكن بعض الاتجاهات الإسـلامية تقف عند التجارب السابقة، فتعتبرها جزءًا لا يتجزأ من السُنَّة التي يجب متابعتها بحرفيتها وبظاهرها.

واسـتخدم كلمة إسلامية ولـم يسـتخدم كلمة ديمقراطية رغم جاذبيتها، وإذا أراد أن يعطي إشـارة معينة من خلال كلمة جمهوريـة، كان من الممكن أن تكـون الجمهورية الديمقراطية الإسلامية مثلاً. لقد استخدم الإمام الخميني(قده) كلمة إسلامية مباشرة بعد تسمية الجمهورية، ليقول بأن مشـروعي هو المشـروع الإسلامي الأصـيل بكل أبعاده من دون زيادة أو نقصان، في مسـألة المبادئ والتوجهات الرئيسـة، وطبعًا كل التفاصـيل الأخـرى التي تدخل في باب الاجتهاد والتطور، وما يسـمح به الشرع المقدس، فهذا أمر مفتوح ومتاح انسجامًا مع انفتاح باب الاجتهاد وطريقة الإمام في الفهم الفقهي أو السياسي بشكل عام.

من هنا، إسـتراتيجية الإمام القائد(حفظه الله ورعاه) هي إستراتيجية الإمام الخميني(قده)، بقواعدها وأسسـها وضـوابطها، ومن أراد أن يأخذ التفاصـيل التي قد يتلمسها أو لا يتلمسها

---

(١) وكالة مهر للأنباء ٥/٩/٢٠٠٨.

مـن خـلال بعض التصـريحات التي قالهـا الإمام الخامنئي(حفظـه الله) يسـتطيع أن يعود إلى الإمام الخميني(قده)، فقد اهتدى بهديه بشـكل مباشر، هذا أولاً في فهمنا لمنبع الإستراتيجية السياسية عند الإمام القائد.

٢- الإسلام المحمدي الأصيل:

يؤكـد الإمام القائد على الإسـلام المحمدي الأصـيل كمنطلق وقاعدة، وبمـا أنَّ أي رؤية سياسـية تحتـاج إلى رؤيـة فكرية، وهذه الرؤيـة الفكرية هي التي تؤثر وتؤسـس للمسـتقبل، وتُبيِّن معالم الثورة، فعندما يتبنى الإمام القائد الإسـلام المحمدي الأصـيل، هذا يعني أنَّه يرسم الخطوات الرئيسة التي يجب أن ننطلق منها على المستوى الفكري، لنؤسس بعد ذلك خطواتنا السياسية، ولا يوجد سياسة من دون خلفية فكرية وقواعد فكرية.

مثال على ذلك، يؤكد الإمام الخامنئي(حفظه الله) على دور أهل البيت، وأنهم أسـاس وأصل في فهم الإسلام والتعاطي مع الحياة، وهذا الأصل لا يؤثر سلبًا في أي حال من الأحوال على الوحدة الإسلامية والعلاقة مع باقي المسلمين. «أكد الإمام القائد بمناسبة يوم الغدير على التمسك بولاية أمير المؤمنين مشيرًا إلى أن علماء الشيعة أقدموا على تأليف كتب تتضمن استدلالات منطقية طيلة التاريخ، معتبرًا أن إثارة النعرات الطائفية لا يساهم في الدفاع عن ولاية أهل البيت وإنما يعد دفاعًا عن أمريكا والصهاينة»[1]. إذًا، هو يريد أن يقول بشكل مباشر إننا متمسكون بولاية أهل البيت، ومن يراقب خطاباته وكلماته المختلفة يجد تركيزه على أهل البيت والدفاع عن ولاية أمير المؤمنين علي، وسـياق كل الأفكار التي تؤكد على تبني هذا المنهج، وهذا ما يعيدنا إلى فهمه للإسلام الأصيل على خط التشيع من دون اعتبار هذا الخط استفزازًا للآخرين، لأنه في النهاية خيار فكري ثقافي عقائدي له مبرراته وله أدلته.

يستخدم القائد كثيرًا في خطبه شواهد من الآيات القرآنية والروايات التي تدل على الموقف الـذي يريد أن يعبِّر عنـه، ليربط دائمًا الموقف السياسـي أو التوجيهي أو الوعظي، بالمصـدر التشـريعي الأول الذي هو القرآن الكريم، وبالمصـدر الثاني الذي هو السنَّة الشريفة من أقوال ومواقـف النبـي والأئمة الأطهار، وهو دائمًا يستحضـر الشخصـيات الإسـلامية عبر التاريخ أو المعاصـرين الإسلاميين، ليؤكد على أن هذا المنهج هو منهج مترابط عبر التاريخ، يبدأ بمحمد، ويستمد استمراريته من استمرارية الأئمة والعلماء إلى قيام الإمام المهدي الذي يُعزِّز هذا الاتجاه. من هنا، فإنَّ نقاش الإسـتراتيجية السياسـية لا ينفصـل عن الخلفية الفكرية الأصيلة التي يتمسك بها القائد وهي الإسلام المحمدي الأصيل.

---

(١) وكالة مهر للأنباء ١٨/١٢/٢٠٠٨، بمناسبة يوم الغدير.

٣- المحافظة على الجمهورية الإسلامية واجب:

يعتبر الإمام القائد أن الجمهورية الإسلامية أصل وأساس، وأنه يجب المحافظة عليها، وعلى الجميع أن يتقيدوا بقوانينها وأنظمتها، وأن لا يعملوا خارج هذه الدائرة، لأنهم بذلك يكونون من الذين يخرجون عن الإسلام. مع العلم أن هذه الجمهورية التي يدافع عنها القائد ويتمسك بها هي الجمهورية التي لا تميل لا إلى شرقٍ ولا إلى غربٍ، فخيار الإسلام يعني خيار لا شرقية ولا غربية، وبالتالي يعتبر أنَّ علينا بناء وإنعاش وتقوية الجمهورية الإسلامية بالاستفادة من كل العوامل التي تساعد على ذلك، بل يجب علينا أن نستخدمها، وهو دائمًا يبث الأفكار التي تحاول أن تنهض بقدرة الأمة على تثبيت معالم الجمهورية، وتقدير حضورها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي، ففي النهاية لا يوجد تعبير سياسي خارج عن دائرة الحكم والسلطة مباشرة، أو في حالات أخرى في إطار المعارضة للسلطة، ولكن بما أن هذه الجمهورية قائمة على أساس الإسلام فهو يدافع عنها، ويطلب تطوير مقوماتها استنادًا إلى أنها تمثل هذا الاتجاه الأساس والأصل.

من هنا، وجه خطابًا إلى الأمة في سنة ٢٠٠٨، قال فيه: «إن البلاد بحاجة إلى معيارين هامين جدًا هما التطور والعدالة قبل دخول الثورة الإسلامية عقدها الرابع، مشددًا على ضرورة قيام جميع المسؤولين في جميع الأجهزة بالإبداع والابتكار في أساليب عملهم من أجل تنفيذ جميع المشاريع وإنجازها في العام الهجري الشمسي الجديد ١٣٨٧هـ-ش، وبمساندة الشعب».

«وأشار الإمام الخامنئي إلى سبب تسمية العام ١٣٨٧هـ-ش (٢٠٠٨) بعام الإبداع والازدهار قائلاً: إن انتصار الثورة الإسلامية قد حطم الفكرة الباطلة التي كانت موجودة في العالم لفترات طويلة وقسم الدول إلى فئتين إحداهما سلطوية وأخرى خاضعة، وإن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعلن صراحة أنه يعارض الدول السلطوية وكذلك لن يكون مطلقًا دولة سلطوية»[١].

إذًا، هو يدعو إلى الإبداع والابتكار، ويدعو للاستفادة من الأفكار الجديدة في تحقيق التطور الاقتصادي، وتوفير الظروف للاستثمار في القطاعات الإنتاجية ومضاعفة الإنتاج، وإعطاء أفضل ما يمكن في كل المجالات في داخل البلد لمواجهة القوة السلطوية، فهو مع النظام الإسلامي، الذي يقوم على التطوير في إطار العدالة، وليس مع نظام تكون فيه السلطة قمعية تمنع شعبها من التقدم ومن التطور، وهو يعتبر أن قيام جمهورية إسلامية فيها هذه المواصفات هو التعبير الفعلي والحقيقي عن الرؤية السياسية الفكرية الصحيحة، وإلاَّ لا

(١) وكالة مهر للأنباء ٢١-٣-٢٠٠٨.

يمكن الاعتماد في داخل الجمهورية الإسلامية على عبادة الناس وإيمانهم وقناعاتهم الثقافية أو الإيمانية بمعزل عن التطور والعدالة، وبمعزل عن الابتكار، هذه عوامل يجب أن تكون موجودة. وأيضًا لا يجوز أن تتحول الدولة الإسلامية إلى سلطة قمعية ترفض حالة التطور والتغيير، وإلاَّ تكون السلطة القمعية مثل تلك السلطات الظالمة التي لا تؤمن لا بالعدالة ولا بالتطوير، وهذه رؤية ركزها الإمام الخامنئي(حفظه الله ورعاه).

من هنا قال في سنة ٢٠٠٧: «ضرورة إيجاد تغيير في نظام التربية والتعليم عبر الاستعانة بالنخب الفكرية والكفوءة على أساس الهوية الدينية والوطنية»[1].

وهذا ما يُبيِّن لنا كيف يفكر الإمام القائد في واقع هذه الدولة، هو يريد تطويرًا وإبداعًا من خلال المثقفين والمفكرين، ويريد أن يأخذ أفضل النتائج في العملية التطويرية، ولكن يوجد قيدان أساسيان: القيد الأول: الهوية الدينية، والقيد الثاني: الهوية الوطنية.

الهوية الدينية لضبط الاتجاه الفكري والثقافي، والهوية الوطنية من أجل أن ترعى شؤون من كانوا في هذه الدولة، والدولة تتحمل مسؤوليتهم، وإلاَّ لا يمكن الانطلاق بفكرة نحو هوية ضائعة على المستوى الوطني، فعندها نخسر إمكانية أن يشعر هذا الشعب أن هذا النظام يعطيه كما يأخذ منه، وهذا أمر أساس. ولعلَّنا في السابق لم نكن نلتفت كثيرًا إلى المعنى الوطني على المستوى السياسي، لم نكن نهتم بالمعنى الوطني على المستوى السياسي، لأن التربية الفكرية والثقافية تتحدث عن إسلام عالمي وعن أخوَّة وإنسانية تتجاوز الحدود الجغرافية، ولكن كيف يمكن التطبيق العملي في هذا المجال لهوية إسلامية إنسانية عالمية تتجاوز الحدود؟ سياسيًّا لا يمكن تطبيقها، أمَّا روحيًّا ومعنويًّا فيمكن أن نعيشها كمشاعر، ويمكن أن نوجد حالة من التعاطف، والتعاون فيما بيننا، ولكن كيف يمكن تطبيقها عمليًّا؟ الإمام القائد أكَّد على الخصوصية الوطنية للمواطنين في داخل الوطن الواحد، الذين يخضعون لنظام إسلامي واحد، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وأن يكون لها مفاعيلها. فكما تلاحظون في خطابات الإمام الخميني والسيد القائد فهما يركزان دائمًا على الأمة الإيرانية ويتكلمون عن الأمة الإيرانية، هذا العنوان لا يخلُّ بالعنوان الإسلامي وإنما يندك فيها، كما تؤثر الهوية الوطنية في الأخذ من خيراتها من دون أن تقف حاجزًا ومانعًا أمام الرؤية الإسلامية، فالأصل هو ارتباط الناس عاطفيًّا بهذه اللحمة القومية أو الوطنية، وفي آنٍ معًا بالعنوان الإسلامي على مستوى الاتجاه الفكري، وعلى مستوى التطبيقات السياسية والعملية التي تنسجم مع هذا الاتجاه من دون أي تعارض بينهما. فلذلك نجد أن القائد ركز على الهوية الدينية والوطنية في آنٍ معًا كأساس لتغيير نظام التربية والتعليم كما ذكر لمن خاطبهم.

---

(١) وكالة مهر للأنباء ٢٥-٧-٢٠٠٧.

وفـي مجالٍ آخر، يتحدث الإمام القائد فيقول: «إن تلقي العلوم والاسـتفادة من التجارب والتقدم العلمي لدى الدول الأخرى هي إحدى ضرورات التقدم العلمي، معتبرًا تلقي العلوم لا يعني التبعية العلمية وعدم الإبداع، بل ينبغي أن تعتمد مسيرة التقدم العلمي أساسًا على الإبداع العلمي المبني على النظرة الوطنية والثقافة الإسلامية ـ الوطنية ومتطلبات البلاد»[1].

هنا يفصِّل بأن الاستفادة من الخبرات والطاقات والكفاءات خارج الدولة الإسلامية، أينما كان التطـور العلمــي موجودًا، لا يخل بالهويــة الوطنية والدينية. فالعلم عبــارة عن تطور تقني قائــم بذاته وليــس مجبولاً حكمًا بالرؤية السياســية أو الفكرية، وبالتالي إذا اسـتطعنا أن نأخذ مــن الغرب أو من الشــرق أو من أي جهة موجودة في العالــم تقدمها العلمي من دون أن نأخذ مــا يرافق هــذا التقدم العلمي من متغيرات فكريّة أو ثقافيّة أو مؤثرات سياســيّة فهذا أمر واجب وضــروري، حثَّ عليه الإمام القائد، وهو لا يشــكل خللاً أو تأثيرًا على الواقع الداخلي وعلى الرؤية الفكرية والسياسية التي نحملها.

وهنــا أذكّر بالموقف البارز الذي اتخذه الإمام القائد في الانتخابات الرئاســية الأخيرة في إيران، يومها طلب كلٌ من السيد مير حسين موسوي والشيخ كروبي أن يتم اللجوء إلى هيئات ولجان جديدة تُشــكَّل لتفصل في شؤون الانتخابات وقواعد الانتخاب الرئاسي لإعطاء الحق لمــن نجح، بادعائهم أن الحــق معهم!! وقف الإمام الخامنئي (حفظه الله ورعاه) موقفًا صــلبًا اتجــاه مخالفــة القانون، واعتبــر أن كل الأمور يجب أن تتم وفق الضــوابط القانونية، من دون أي مراعاة لأيٍ من خصوصــيات الأفراد، وإلاَّ إذا ضــربنا هذا القانون الحاكم لمصلحة لجان وأعمال خارجَ القوانين المرعية الإجراء، فسنصــل إلى الضــياع والفوضــى، ونخسر المصدر الذي نحتكــم ونعود إليه. ونُذكّر أيضًــا كيف دوَّن الإمام الخميني (قده) عنوان وصــلاحيات الولي الفقيه كجزء لا يتجزأ من دســتور الجمهورية الإسلامية، ليكون القانون حاكمًا ومرجعًا، وليس الآراء والاستنسابات الشخصية.

٤ – الموقف من الاستكبار:

موقــف الإمــام الخامنئي (حفظه الله ورعاه) من الاســتكبار العالمي وخاصــة أمريكا، هذا الموقــف له علاقة بمواجهة سياســات الاســتكبار، وليس له علاقة بالنظر إلــى أفراد من قوم أو شــعبٍ معين، فعندما تكون له مواقف ضــد أمريكا هذا لا يعني أن هناك مشــكلة مع الشــعب الأمريكي، ولا مع التاريخ الأمريكي، المهم هو كيف تتصــرف هذه الدول الكبرى مع إيران، وكيف تتصــرف هذه الدول الكبرى مع قضــايا الشــعوب في منطقتنا ومنها الشــعب الإيراني المسلم.

---

(١) وكالة مهر للأنباء ٢٥/٩/٢٠٠٨.

يعبِّر الإمام القائد عن هذا الأمر بوضوح، فيقول في سنة ٢٠٠٨: «الخلاف بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأمريكا هو أوسع وأعمق من الاختلاف في وجهات النظر السياسية، إنَّ أمريكا لن تتمكن من عرقلة مسيرة الشعب الإيراني لتحقيق استقلاله وهويته ومجده»[١]. إذًا، العنصر الأساس في الموقف من الاستكبار عند الإمام القائد هو الاستقلال والهوية الخاصة لإيران، فهو لا يقبل أن تكون إيران تابعة، حتى ولو كانت موازين اللعبة الدولية موازين تعطي قوة كبيرة أو آحادية لأمريكا في هذا العالم، لذلك يتابع السيد القائد: «إنَّ كراهية الشعب الإيراني لأمريكا عميق أيضًا، موضحًا أن سبب هذه المسألة هي المؤامرات المختلفة التي حاكتها الإدارة الأمريكية ضد الشعب الإيراني على مدى أكثر من الخمسين عامًا الماضية، كما أنَّ الأمريكان لم يعتذروا عن تلك الممارسات وواصلوا نهجهم الاستكباري».

وأضاف سماحة القائد: «نحن من دعاة المحافظة على هويتنا واستقلالنا وعزتنا ولسنا من دعاة النزاع، ولكن إذا أراد أحد أن ينال من هوية واستقلال الشعب الإيراني، فإن الشعب الإيراني سيقطع يده»[٢]. هذا أمر مفروغ منه، على قاعدة أنه لا يوجد انسجام بين تشكيل الهوية السياسية المستقلة، ووجود قوى استكبارية تريد إلغاء هذه الهوية ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتعتدي على هذه الدولة الناشئة، أو على دول المنطقة بشكل عام.

يركز الإمام القائد على أن الموقف من الاستكبار هو موقف من رؤية الاستكبار ومن توجهاته وطموحاته وأطماعه، وليس الموقف من مجرد وجود اختلاف سياسي، فهذا الاختلاف السياسي موجود بين كل الدول وهو أمر طبيعي، على قاعدة أن لا ينشأ عن هذا الاختلاف السياسي تسلط دولة على دولة أخرى وإنما يبقى مجرد خلاف. فالإمام يوضح بأنَّ نظرتنا إلى الاستكبار تنطلق من رفضنا لإلغاء هويتنا المستقلة، وبالتالي أي تدخل تحت أي عنوان استكباري يريد إلغاء الهويات أمر مرفوض، وهذه هي القاعدة التي يجب أن نعمل عليها وأن نؤكد عليها.

ويقول في مجال آخر في الذكرى السنوية الحادية والعشرين لرحيل الإمام الخميني(قده): «إننا لا يمكن أن نكون في جبهة واحدة مع الذين يعارضون صراحة رفع راية الإسلام، لا يمكن القبول بأن تجتمع أمريكا وبريطانيا والسي آي إيه والموساد وأنصار الملكية والمنافقين حول محور واحد ثم يدعي أفراد منهم أنهم في نهج الإمام». هنا يرسم حدًا فاصلاً، فعندما تم وضع القاعدة الكلية من خلال الثقافة الإسلامية والارتباط الوطني، أتى التفصيل التطبيقي الذي له علاقة بصياغة التحالفات السياسية في حمل الهموم المشتركة بالتعاون مع أطراف موجودة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية والتي تخضع للتماهي والاشتراك في

---

(١) وكالة مهر للأنباء ٣٠/١٠/٢٠٠٨.

(٢) المصدر نفسه.

المواقف والاتجاه السياسي العام. لا يمكننا أن نعمل جنبًا إلى جنب مع الذين يختلفون معنا في رؤاهم ومصالحهم وتوجهاتهم السياسية، لأن الأهداف التي يريدون الوصول إليها أهداف مختلفة ومتفاوتة، وهنا يرسم القائد منهجًا أساسيًا لبناء التحالفات هو منطق الاعتقاد والإيمان والحق، فلا يبني التحالفات على قاعدة المصالح الآنية القابلة للتغيير والخلل، وإلاَّ يمكن أن تكون هناك مصالح سياسية آنية أحيانًا تقتضي أن تكون هناك علاقة مع أمريكا، ونحن نعرف أن الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها حتى الآن هي في حالة خلاف مع أمريكا، ولم تتوقف العقوبات الأمريكية على إيران لحظة واحدة، مع العلم أن الكثير من المصالح السياسية كانت موجودة في المراحل السابقة، وكان يمكن لإيران أن تندفع نحو بناء صلات وعلاقات واسعة مع أمريكا، ولكن الحدود التي منعت من إقامة هذه العلاقة هو الاتجاه السياسي الأمريكي المخالف لمنطق الحق، والمتعارض مع الهوية، والمخالف لمصالح بنيان الجمهورية الإسلامية الأصلي، لذلك لا يمكن القبول أن تجتمع أمريكا وبريطانيا والسي آي إيه والموساد وأنصار الملكية من جهة، ومع الجمهورية الإسلامية من جهة أخرى، لأن الاتجاه السياسي هو اتجاه مخالف.

اليوم كل الموقف من أمريكا بسبب محاولة أمريكا السيطرة والتسلط، وفرض شروطها على إيران الإسلام، وعلى المنطقة العربية. راقبوا مواقف الجمهورية الإسلامية، وخاصة مواقف الإمام القائد في المسألة العراقية، والآن في المسألة الليبية وحراجتها، فمع وجود ثورة شعب، لا يحق للاستكبار العالمي أن يتدخل عسكريًا، لأنه سيستثمر التدخل العسكري بعد ذلك لمصالح سياسية. قد يقول البعض للوهلة الأولى كما قال بعض العراقيين سابقًا: إنه لا يستطيع أحد إنقاذنا من صدام إلاَّ أمريكا، هذا لا يبرر إعطاء شرعية للتدخل الأمريكي من قبل القيادة الدينية والسياسية، ولا من قبل من يملك رؤية تريد أن تحافظ على الاستقلال، ولذلك من اللحظة الأولى كان هناك رفض للتدخل الأمريكي، وعندما حصل التدخل الأمريكي في العراق كان المطلب الأساس، -إذا كانت أمريكا تدَّعي أنها أتت لمساعدة الشعب العراقي، لقد انتهينا من صدام والشعب العراقي تحرَّر-، فلتخرج أمريكا ولا معنى لبقائها. فاحتجت أمريكا بأن الفوضى ستسود البلد، ولكن يمكن أن تتفق الأمم المتحدة ومجلس الأمن وترسل قوات دولية، تكون مهمتها المحافظة على الأمن، ولكن أمريكا لم تقبل هذا المنطق لأنَّه يلغي احتلالها وسرقتها لخيرات العراق.

المهم، أن الموقف من الاستكبار موقف لا يلحظ الآثار الآنية التي يمكن أن تكون منسجمة مع تطلعات الدولة الإسلامية في إيران، فإزاحة صدام مريح لإيران، وضرب طالبان في أفغانستان مريح لإيران، ولكن هل تستدعي إيران هذا الطلب؟ لا، بالعكس، فقد رفضت هذا الأمر، وعندما حصل تعاطت مع المرحلة الثانية ما بعد العدوان. واحدة من الاتهامات

التي توجه اليوم إلى إيران هي أن إيران متعاونة مع أمريكا في الموضـوع العراقي والموضـوع الأفغانـي! فأيـن التعـاون؟ يقولون: كان على إيـران أن تقاتـل أمريكا عندما أتـت إلى العراق وأفغانسـتان! هذا أمر غير ممكن، ولا قدرة لإيران على ذلك، ولا يناسـبها أن تزج نفسـها في معركة لمصـلحة خصم سياسـي معادٍ في الواقع، لذا اكتفت إيران بالموقف السياسي الرافض، وعلى أهل البلد أن يأخذوا المبادرة لحماية بلدهم من الأجنبي.

٥- دور الشعب:

أكـد الإمام القائد على الحالة الشـعبية، وضـرورة مواكبتهـا في الخيارات السياسـية. إذ يجب الالتفات دائمًا إلى الشـعب، وإلى مطالبه ورغباته وقناعاته وأفكاره، بل يجب أن يوجَّه هذا الشـعب ليفهم كيف يتصـرف، وكيف يأخذ خطـوات إلى الأمام. فـي الذكرى الواحدة والعشـرين لرحيـل الإمام الخميني(قـده) يذكر الإمام القائـد هذه اللفتة المميـزة للجمهورية الإسـلامية فيقـول: «لا يوجد في أي ثورةٍ في عصـر الثورات، -حيث إن النصـف الأول من القرن العشـرين كان عصر الثورات المختلفة؛ وقد اندلعت في الشرق والغرب ثورات متعددة وبأشـكال مختلفة-، أية سـابقة يجري فيها بعد شهرين من انتصـار الثورة استفتاءٌ عام من أجل اختيار أسـلوب الحكومة والنظام؛ ولكن هذا ما حدث فـي إيران بهمة الإمام(قده). ولم يكن قد مرّ على الثورة أكثر من سـنة حتى كان الدسـتور قد دُوّن وصُـوّب وتم الاسـتفتاء عليه، ولم تتعطل الانتخابات في أحلك مراحل الحرب وأشـدها حينما كانت طهران تتعرض للقصـف؛ وإلـى يومنا هذا لم تؤخّر الانتخابات في إيران يومًـا وحدًا. فأية ديمقراطية تجدونها في العالم تفعل ما تفعل إيران؟».

هذا يعبر عن الاهتمام بالوضع الشعبي، والملاحظ أن الإمام القائد يتكلم دائمًا عن الشعب الإيرانـي، وكفاءاته، وقدراتـه، وإمكاناته، ويحاول أن يركز على عنصـر الشـباب وقدرتهم، ويخاطبهم دائمًا كواحد منهم، ليعبروا وليحضروا في السـاحة، وليكونوا مؤثرين. فالموضوع الشعبي موضوع أساس، وأي سياسة لا تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام، ستكون وبالاً ومشـكلة عليه. واليوم الرأي العام أو الشعب الإيراني هو في الواقع، -بعد توفيق الله تعالى وحكمة الإمام القائد-، من يحقق الحماية الفعلية لهذه الثورة الإسلامية المباركة.

٦- القضـية الفلسـطينية:

يعتبر الإمام القائد أن إسرائيل غدة سرطانية كما الإمام الخميني(قده)، وأن الحل هو زوال الاحتلال، ولا يمكن القبول بتشـريع الاحتلال، وبالتالي أي حل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خيارات الشعب الفلسـطيني، وقد طرح فكرة استفتاء الشـعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه واليهود الذين كانوا من سـكان فلسطين قبل أن يأتي اليهود من مختلف أنحاء العالم، ليختاروا

الدولة التي يريدونها وشكل الحكم الذي يتبنونه، طبعًا في هذه الحالة لن تكون الدولة صهيونية، لأن عدد اليهود قليل بالنسبة إلى عدد المسلمين والمسيحيين، وبالتالي أي خيار سيختارونه لن يكون خيارًا صهيونيًا، وفي النهاية إذا اختار أهل البلد خيارًا علمانيًا أو رأسماليًا أو شيوعيًا أو إسلاميًا أو غير ذلك، وقتها هم يتحملون مسؤولية خيارهم، ولكن بهذا الشكل يضمن أن تكون فلسطين للفلسطينيين. وبالتالي لا يحق لأحد أن يبيع ويشتري لا من العرب ولا من الفلسطينيين على حساب فلسطين، ولا يحق لأحد أن يتنازل، بل يجب أن يكون هناك دعم للمقاومة التي تواجه إسرائيل. لذلك المقاومة اليوم مدعومة من إيران الإسلام، وكل الفصائل الفلسطينية المجاهدة مدعومة، هذا منسجم مع الرؤية التي تقول بأنَّ من حقهم أن يحرروا بلدهم. حماس لم تصبح إيرانية لأنها مدعومة من إيران وإنما تتصرف بقناعتها وتؤدي وظيفة تريدها هي ولمصلحة بلدها، والجهاد الإسلامي يقاتل من أجل أن يحرر فلسطين، نعم، إيران تؤمن بهذا التحرير، ولكن هؤلاء ليسوا عملاء إيران، العميل هو الذي ينفذ مصلحة من يتعامل له، أمَّا صاحب الحق فيعمل من أجل حقه، وكل ما تفعله إيران هو دعم أصحاب الحق بما ينسجم مع رؤيتها وقناعتها.

عندما بدأت المفاوضات حول العراق وأفغانستان زمن جورج بوش، قال الأمريكيون للإيرانيين: بصراحة، مشكلتنا معكم موقفكم من القضية الفلسطينية، اتركوا فلسطين ونحن حاضرون أن نتفق على كل شيء، بما فيها الأموال الموجودة في أمريكا والمحجَّر عليها!! لم يقبل الإمام القائد فالموضوع له علاقة بالرؤية، وبالإستراتيجية العامة، نعم انعكاس هذا الموقف انعكاس إيجابي جدًا من ناحية النتائج العملية المستقاة، فعندما يكون هناك موقف مقاوم ضد إسرائيل التي زرعها الاستكبار، هذا يعني تهيئة الفرص المناسبة لفلسطين وغير فلسطين أن تتحرر من التبعية الأجنبية، فإذا تحررت من التبعية الأجنبية يصبح هناك تنافس بين الدول في أن تكون بعيدة عن متناول السيطرة الأجنبية، وهذا ما يعيد الفرصة بشكل كبير للمناخ الإسلامي والصحوة الإسلامية لاستقلال وحرية شعوب المنطقة. هذا الدعم هو نفسه الذي يُعطى لحزب الله أيضًا على قاعدة مقاومة إسرائيل، صحيح أننا نشترك مع إيران برؤية فكرية وثقافية واحدة من باب إيماننا بولاية الفقيه، ولكن الأمر المهم هو أن إيران تتحمل تبعات وأثمان هذا الدعم على قاعدة أن إستراتيجية القائد قائمة على دعم المقاومة ضد إسرائيل مهما كانت الانعكاسات والتكلفة.

٧- الوحدة الإسلامية:

أكد الإمام القائد على الوحدة الإسلامية مخالفًا أولئك الذين يعتبرون العمل لأجل المذهب مقدَّمًا على العمل من أجل المسلمين أو وحدتهم! بل كان البعض يعتبر عنوان الوحدة شعارًا مضللاً؛ لأنه يُضعف الموقع الشيعي من التأثير الفاعل عند أنصاره أولاً، ويحدّ من امتداده

بتضـييع الهوية ثانيًا، وهذه أفكار خاطئة لا أساس لها من الصحة. الإمام القائد مقتنع تمامًا بأن الوحدة الإسلامية منسجمة مع الخط الفكري، وهي رؤية سياسية لها مقدماتها الثقافية والدينية العميقة، وهي تؤدي خدمات جليلة للمسلمين وللشيعة، لماذا؟ لأن هذا الاتجاه الوحدوي في العالم الإسـلامي يجعـل هذه القلّة تدخل في بحر الكثرة، وعندما لا يكون هناك تحسـس من الكثرة تجاه القلّة يصبح التماهي والتفاعل وتلاقح الأفكار والتأثير المتبادل قائمًا، فضلاً عن أن إمكانات التعاون والاسـتفادة من كل طاقات الأمة لصد الهجمات السياسية الغربية والشرقية، والاعتداءات على مناطقنا على كل الصعد، يصبح ممكنًا، لوجود أرضية صالحة لهذا التشابك وهذا التوحد الذي يرتكز على الموقف السياسـي الوحدوي بشـكل أساس. وفي هذا الاتجاه ومن أجل عدم اللعب على الوتر المذهبي، أو الاستفادة من المواقف المتشنجة لبعضهم، أعلن الإمام القائد فتواه المشهورة: «يَحْرُم النيل من رموز إخواننا السنّة، فضلاً عن اتهام زوج النبي (صـلّى الله عليه وآله) بما يخلّ بشـرفها، بل هذا الأمر ممتنع على نسـاء الأنبياء، وخصوصًـا سيدهم الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله)».

الوحـدة عند الإمام القائد أصـل وأسـاس، وبالتالي هو يدعم هذه الوحـدة، وهو جاد في ذلك، وأعلم تمامًا كم يحث المسـؤولين على الارتباط بالسـنة والعلاقـة معهم والوقوف إلى جانبهم، وملاحظة احتياجاتهم؛ لأن هذه الوحدة هي التي تحصـننا جميعًا، وهي التي تجعلنا أقـوى في مواجهة التحديات. وهذه الوحدة لا تبغي تعديل أو تغيير المذهب، فكل اتجاه لديه مذهبـه وقواعده التي يعتمد عليها، ولكن بدل أن يتحول المذهب إلى حالة عصـبوية ومعادية للمذهب الآخر، يكون المذهب شكلاً من أشكال الالتزام الديني، لا ينعكس سلبًا على الاتجاه السياسـي والعلاقات التي تحكمها لعبة المصـالح والقضـايا والتحديات المشتركة، والتي إذا بُنيت على قاعدة وحدة المسلمين حققت النفع لهم جميعًا في مواجهة أعدائهم.

٨- عالمية النهضة الإسلامية:

أكد الإمام القائد على عالمية النهضة، فالثورة ليست لإيران فقط إنما هي لكل العالم، وهذا الإسـلام العظيم هو للانتشار والتبليغ وليس محصورًا لا بجماعة ولا بشعب خاص، وقد فصّل فهمه لتصـدير الثورة، فقال في الذكرى الواحدة والعشرين لرحيل الإمام الخميني(قده): «من النقاط الواضحة لخط الإمام هي عالمية النهضة، فالإمام كان يعتبر النهضة عالمية، ويعد الثورة لجميع الشعوب الإسلامية، بل وغير الإسلامية. ولم يكن الإمام يأنف من ذكر هذا الأمر، وهو غير التدخل في شـؤون الدول الذي لا نفعله، وهو غير تصدير الثورة على الطريقة الاستعمارية الماضـية، التي لا نقوم بها، ولسنا من أهلها، بل إن معناه أن تنتشر الرائحة الطيبة لهذه الظاهرة الرحمانية في كل العالم، فتعرف الشعوب ما هو دورها، وتكتشف الشعوب الإسلامية هويتها وموقعيتها».

ركّـز الإمـام القائد صـراحة، -من خلال هذه الرؤية-، على مشـروعية وحق نشـر الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية، ولو اخترقت حواجز سياسية مختلفة وتعقيدات سياسية مختلفة، لأن لا أحـد يمكـن أن يمنع هذه التجـارب من أن تنتقل من مكان إلى مكان آخر، فالشـعوب تستفيد من التجارب البشرية ، التي لا تكون حكرًا على أحد.

إنَّ نظرة الإمام القائد إلى تصـدير الثورة والتجربة، أنها تصـديرٌ ثقافي وفكري وسياسـي، وليست إجراءً عمليًا أو تنظيميًّا أو ربطًا بهيكلية الدولة الإسلامية. أمَّا الإيمان بولاية الفقيه على المسـتوى العالمي فمحورها الأسـاس أن يكون الارتباط بهذه الولاية من ضـمن القواعد التي يرسـمها الولـي، من دون الحاجة لخطـوات تنظيمية مع إيران، فالولاية قيـادةُ الفقيه للأمة من دون أن تقيده خصوصـيات الدولة في إيران، ولا يقيد المؤمنين بخصوصـياتها، وبما ينسجم مع القيام بالتكليف الشـرعي بحسب الظروف الموضوعية في أنحاء العالم المختلفة، فالأصل هـو الارتبـاط بتوجيهات الولـي الفقيه لمن آمن بهـذا المنهج، من دون قيـود تنظيمية جامدة ومحدَّدة.

اسـتفتى حزب الله الإمام الخامنئي(حفظه الله ورعاه) من موقعه كفقيهٍ له الولاية والحكم، حـول الدخول إلـى مجلس النواب عـام ١٩٩٢، وهو أمرٌ جديد بالنسـبة إليـه، وكل الثقافة الإسـلامية مبنية على نظام التعارض بين الإسـلام ونظام الكفر، أو دار الإسـلام ودار الحرب، ليس هناك ما يسـاعد على اسـتخلاص فكرة تقول بإمكانية التعاون مع نظام غير إسلامي. نعم في التاريخ وُجِدتْ لدينا حالات شخصية (كعلي بن يقطين...)، ولكن هذه الحالة الشخصية لم تكن اتجاهًا سياسـيًّا، ولا جماعة، ولا انخراطًا يؤدي إلى إحداث تغيير في المفاهيم، وإلى تأثيـر فـي المعادلة، وإلى القيام بخطوات قد توحي في لحظة مـن اللحظات أنها تدعيم للنظام السياسـي القائم. لكن الإمام القائد(حفظه الله) حسـم هذا الأمر: «لا وجه لعدم المشاركة في الانتخابات النيابية إذا كانت حرة»[1]، على قاعدة أن هذا الأمر يُعتبر اختيارًا شعبيًا، وهذا الأمر فتح فرصـة للمشـاركة في تركيبة النظام غير الإسلامي على قاعدة أنكم بإمكانكم من موقعكم أن تؤدوا مسـاهمة معينة في التركيبة الوطنية، في تركيبة الدولة التي تعيشون فيها، وتستطيعون توفير الحماية اللازمة لمنهجكم من خلال الامتناع عن كل ما يؤدي إلى ارتكاب الحرام. وهنا تأتي التفصـيلات التطبيقية التي تكون على عاتق المكلفين، على عاتق قيادة الحزب التي تقوم بالإجراءات التطبيقية، ولكن الاتجاه العام اتجاهٌ موافق لتكون هذه المجموعة الإسلامية جزءًا من تركيبة نظام لا يحكم بالإسـلام، لأن الظروف الموضـوعية تقتضـي أن لا نكون في خيار حاد: إمَّا نحن وإما هم، إما الإسـلام وإما العداء، وإنما هناك حالة بينية تسـاعد على أن نتعاطى

(١) لمراجعة تفاصـيل النقاش والموقف، كتاب: حزب الله: المنهج-التجربة-المسـتقبل، الشـيخ نعيم قاسـم، ط ٧، دار الهادي، بيروت، ص:٢٣٧.

مع الظرف الاستثنائي الطائفي الذي يتطلب أن نعترف بالآخرين ويعترف الآخرون بنا، وأن نجد صيغة معينة، تحقق الصيغة الوطنية العامة. هنا يمكننا أن نتحدث عن وطن في لبنان، وعن ضرورة تفاهم أبناء هذا الوطن، وإقامة حكومة للوطن، ورعاية خصوصيات الوطن، من دون أن يخل هذا الأمر بالفهم الإسلامي وبالإيمان الإسلامي، لأننا لا نناقش حالة وطنية متصادمة مع الحالة الإسلامية، بل حالة تتظلل وتتفيأ بموقفنا وقناعاتنا بالإسلام، وتأخذ مساحة عملية لها علاقة بالخصوصية التي نعيشها في بلدنا، وهذا ما جعلنا نطبق العنوان الوطني في مسارنا من دون أن يؤثر على العنوان الإسلامي العام، ولا على رؤانا وأفكارنا وطموحاتنا المختلفة.

كما استفاد حزب الله بحسم خياره، في صدور تشكيله التنظيمي مقتصرًا على لبنان، من رؤية الإمام القائد لمعنى تصدير الثورة. ناقش الحزب: هل يكون لدى حزب الله تنظيم عالمي بحيث يكون له فروع في البلدان المختلفة، أو نقتصر على حزب الله اللبناني من دون أي امتدادات في الخارج؟ استنتجنا مستفيدين من هذا التوجه للإمام القائد، أن واجبنا بأن نبني حزبنا في لبنان[1]، فإذا كان المقصود نقل التجربة للآخرين، فلا حدود تمنع انتقال التجربة، أمّا إذا بنينا تنظيمًا عالميًّا فهذا يعني وجود ارتباط هرمي بيننا وبين الدول الأخرى، هذا الارتباط الهرمي سيدخلنا في مشكلة مع أبناء الشعوب في البلدان الأخرى في التنافس الذي سيكون موجودًا بين جماعتنا والجماعات الأخرى، وفي مشكلة مع الأنظمة القائمة التي تعتبر الأمر تدخلاً في شؤونها، إذًا لا مصلحة لنا في ذلك. فلتقم الأحزاب الأخرى والحركات الأخرى والتجمعات الأخرى كلٌّ في بلده، ليتحملوا مسؤوليتهم بناءً لقناعاتهم، وها هي تجربتنا مكشوفة وواضحة ومعلنة، ولينظموا أمورهم ويعملوا كما يريدون، فإذا تبيَّن أنهم يعملون كما نحب يعني أن الأفكار تلاقحت، واستفادت الروائح الطيبة من بعضها، من دون أن يكون هناك رابط تنظيمي، يؤدي إلى عقبات ومشكلات. وإذا لم يستفيدوا من هذه التجربة فهذا شأنهم وليس علينا أي تكليف أو مسؤولية في ذلك.

خاتمة

إن الصحوة الإسلامية التي أطلقها الإمام الخميني(قده) ويتابعها الإمام القائد الخامنئي(دام حفظه) ستبقى في حالة تفاعلٍ وتأثير في الفكر المعاصر والسياسات الإقليمية والدولية، وهي التي صمدت وتألَّقت في استمرار واستقرار ونجاح الدولة الإسلامية في إيران لأكثر من ثلاثين سنة، وأوجدت حراكًا مهمًا في المنطقة، وسيبقى الفكر الاستراتيجي المتَّقد للإمام القائد الخامنئي(دام حفظه) مسار إلهامٍ وتأثير في مستقبل المنطقة والعالم.

---

(١) حزب الله: المنهج - التجربة - المستقبل، مصدر سابق، ص ٣٩٠.

الأقليّات في المجتمع الإسلامي

المطران سيوه سركسيان[1]

يسعدني ويشرّفني أن أشاركم هذا المؤتمر العالميّ، والفريد في حدّ ذاته، كونه يعالج موضوعًا ذا أهميّة بالغة، ألا وهو الاجتهاد والتجديد عند المرشد الأعلى، سماحة العلّامة الإمام الخامنئي، المرشد الروحيّ وقائد الثورة الإسلاميّة في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

إنّ الموضوع قيد الدراسة شاملٌ وشاقٌّ يجب بحثه بعمقٍ وجدّيّة، لأنّه، أوّلًا، ليس فقط متعلّقٌ بشخصيّة بارزةٍ في العالم الإسلاميّ، وخاصّة في العالم الشيعيّ فحسب، بل وفي المنطقة التي تحيطنا. وثانيًا، لأنّ للموضوع بُعدًا دينيًّا، وفلسفيًّا كذلك.

إنّني لست مجتهدًا، ولا اختصاصيًّا في هذا المجال، ولكن يسرّني أن أشاركم في هذا المؤتمر لكي أشهد أمامكم ببعض الحقائق المرتبطة بموضوع المؤتمر كونه منبثقًا عن فكر الإمام الخامنئي (حفظه الله).

في بداية حديثي يشرّفني أن أنقل لكم جميعًا، منظّمي هذا المؤتمر، تحيّات وبركات قداسة الكاثوليكوس آرام الأوّل، كاثوليكوس الأرمن الأرثوذكس لبيت كيليكيا في أنطلياس. لا شكّ أنّ الكثير منكم يعرفون صاحب القداسة كشخصيّة منفتحة للحوار، الحوار البنّاء والملتزم، حوار الحياة والعيش المشترك. إنّ لقداسته مواقف مشرّفةً في هذا المجال.

إخوتي وأخواتي،

التحيّة الثانية التي يشرّفني أن أنقلها إليكم هي تحيّة شعبي في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، تحيّة الشعب الإيرانيّ النبيل، وتحيّة الشعب الإيرانيّ من أصل أرمنيّ. الشعب الذي شارك إخوته وأخواته الإيرانيّين والإيرانيّات في الحياة منذ قرونٍ بعيدة، لا بل ومنذ أكثر من ألفي وخمسماية عام.

---

(١) مطران أبرشيّة طهران (ممثل الكاثوليكوس آرام الأول كشيشيان).

نعم، إنّ الشعب الأرمنيّ ومنذ استقراره في إيران شارك في بناء وتعمير وازدهار إيران، دافع عن حريّته واستقلاله، كما وضحّى بدماء أبنائه لأجل هذا الوطن الغالي. والدليل الساطع على هذه الحقيقة هو مئات الشهداء من الأرمن الذين استشهدوا أثناء الحرب الأخيرة بين إيران والعراق، ناهيك عن الدلائل التاريخيّة العديدة التي تشهد على إخلاص ووفاء الشعب الأرمنيّ لإيران وشعبه النبيل.

إنّ إيران، ومنذ بدء التاريخ، اشتهرت بالتعدّديّة والانفتاح تجاه الأديان والثقافات. إنّه لتقليدٌ تاريخيٌّ يتميّز اليوم بسرعة الاتّصالات، وتحرّك الشعوب، وارتباط بعضها ببعض، والتعدّديّة الدينيّة والثقافيّة. فلم تعد الأديان تكتفي بمجرّد الوجود، أو البقاء، في محيطٍ منعزل، لا بل من الضروريّ أن تنفتح على بعضها البعض وتتصدّى معًا للتحدّيات التي تأتي من العالم.

يعود الحضور الأرمنيّ في إيران إلى قرون ما قبل الميلاد. يحدّثنا التاريخ عن علاقاتٍ اجتماعيّة، وسياسيّة، وعسكريّة بين الشعبين والبلدين. عاش الشعب الأرمنيّ في إيران وارتبط بالثقافة الإيرانيّة وحضارتها، كما وساهم في تطوير هذه الثقافة والحضارة معًا. يذكر التاريخ بأنّ أوّل مطبعة دخلت إلى إيران على يد الكاهن الأرمنيّ الذي أسّس أوّل مطبعة في مدينة جولفا الجديدة، وتخليدًا لهذه المساهمة المهمّة نصبت بلديّة أصفهان تمثالًا تذكاريًّا لهذه الشخصيّة البارزة أمام مجتمع قائد حيث الكنيسة ودار المطرانيّة ودارٌ للطباعة ومتحفٌ غنيٌّ بآثارٍ وكنوزٍ تاريخيّة.

ولوجود الأرمن في إيران أسبابٌ تاريخيّةٌ، وجغرافيّةٌ، واقتصاديّةٌ، وسياسيّةٌ، وأيضًا، اجتماعيّةٌ، ودينيّة. جغرافيًّا كانت أرمينيا، ولا تزال، جارةً صالحةً وأمينةً لإيران. الشعب الإيرانيّ كما والشعب الأرمنيّ هما من الشعوب الآريّة.

إنّ الوقائع التاريخيّة الحديثة في تاريخ الأرمن تفيد بأنّ الأرمن كانوا من الشعوب المتحالفة مع الميديّين (أسلاف الفرس القدماء). وفيما بعد، ظلّ الأرمن تابعين لدولة الفرس في عهد الأخمينيين، وفيما بعد، أثناء الدولة البارشيّة، قامت دولةٌ جديدةٌ باسم الدولة الساسانيّة، والتي دامت حتّى الفتح الإسلاميّ لإيران في منتصف القرن السابع الميلاديّ.

والجدير بالذكر، أنّه بعد انهيار الدولة البارشيّة، أو عند إزالة العائلة البارشيّة من الحكم في إيران، دام حكم هذه العائلة في أرمينيا وجورجيا حتّى أوائل القرن الخامس الميلاديّ.

لعلّكم تدركون بأنّ الشعب الأرمنيّ هو شعبٌ اشتهر بالعبقريّة وبالشجاعة وبالتضحية كما هو من أقدم الشعوب في المنطقة، وكنيسته هي الكنيسة الأرمنيّة الأرثوذكسيّة والرسوليّة، وهي أقدم كنيسةٍ وطنيّةٍ مسيحيّةٍ في العالم. وأرمينيا هي أوّل دولةٍ في العالم اعتنقت المسيحيّة كديانةٍ رسميةٍ في عام ٣٠١ م، وكما ذكرنا، فإنّ الشعب الأرمنيّ هو أيضًا من الشعوب الآريّة.

أثناء الحكم الساساني، ورغم الاضطهاد الدينيّ الذي بدأه الملك الفارسيّ يزدجر الثاني، سعيًا إلى القضاء على الكنيسة الأرمنيّة، وإجبار الأرمن على التخلّي عن الديانة المسيحيّة واعتناق الزرادشتيّة، لم يفلح الملك الفارسيّ في الوصول إلى هدفه، وتابع الشعب الأرمنيّ مسيرته محافظًا على ديانته المسيحيّة وتراثه القوميّ والدينيّ. إنّ الهدف من هذه اللمحة التاريخيّة، هو إبراز بعض الحقائق التاريخيّة المتعلّقة بنمط الحياة في إيران. فبالرغم من الاضطهاد الدينيّ الذي قاده الملك يزدجر الثاني، والذي انفرد في التاريخ بسياسته الخاصّة، والهادفة إلى إحياء واستعادة تأسيس إيران جديدة بحدود الدول الأخامانيّة، حافظت إيران على ميّزتها التعدّديّة وعلاقاتها التاريخيّة مع الشعوب.

نعم، تتميّز هذه الفترة بتقلّبات في سياسات الملوك الساسانيّين تجاه المسيحيّة، فبعضهم دافعوا عن الكنيسة، وخاصّة الكنيسة النسطوريّة. كانت هناك أيضًا كنيسةٌ معروفةٌ باسم كنيسة الفرس.

مع بدء الفتوحات العربيّة، تغيّرت الأوضاع في المنطقة. لقد احتلّ العرب كلًّا من البلدين: فارس وأرمينيا، كما والبلدان المجاورة. ما يهمّنا هو أنّ التطوّرات العسكريّة والسياسيّة والدينيّة أدّت إلى إقامة إيران جديدة، جديدةٌ بدينها، بسياستها، وواقعها الجغرافيّ الذي أدّى فيما بعد إلى إنشاء سلطاتٍ متعدّدةٍ في إيران، منها الصفويّة، ثمّ الخجريّة، فالبهلوية، وأخيرًا، الثورة الإسلاميّة في إيران التي فتحت صفحةً جديدةً في تاريخ إيران المعاصر.

أثناء الحكم الصفويّ، وأثناء الحروب الدامية بين الدولتين الصفويّة والعثمانيّة، تمّ تهجير عددٍ كبيرٍ من الأرمن بإمرة الشاه الفارسيّ عبّاس الأوّل من أرمينيا إلى أصفهان، حيث بنوا مدينةً جديدةً باسم جولفا الجديدة، وساهموا بمهارتهم في تجديد وتطوير الحياة العمرانيّة، والاجتماعيّة، والتجاريّة، والصناعيّة، وتميّزوا في صناعة السجّاد.

هنالك هجراتٌ أخرى، منها الهجرتين، الأولى، بعد المذابح والإبادة التي دبّرتها ونفّذتها الدولة العثمانيّة والتي أودت بحياة أكثر من مليون ونصف مليون أرمنيّ بريء، واحتلال وطنهم الأمّ، حيث عاشوا منذ قرونٍ بعيدة، والثانية، بعد احتلال أرمينيا من قبل الجيش الأحمر في أواخر العام ١٩٢٠ م، إذ هاجر في حينه أكثر من عشرة آلاف أرمنيٍّ إلى إيران.

بعد هذه اللمحة التاريخيّة المختصرة، أودّ أن أتطرّق إلى الوضع الحاليّ للأرمن في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، ومن ثمّ سأتطرّق إلى التعدّديّة الثقافيّة فيها.

وفق الإحصاءات الرسميّة، هناك أكثر من مئة ألف مسيحيٍّ في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، تسعون بالمئة منهم مكوّنون من الأرمن، أكثر من ثلاثماية كنيسة منها قديمةٌ، وبعضها جديد. للكنيسة الأرمنيّة في إيران ثلاث أبرشيّات، في كلٍّ من طهران وأصفهان وتبريز. هناك

ثمانيةٌ وعشرون مدرسة أرمنيّة في هذه الأبرشيّات، منها اثنتان وعشرون في طهران. كما وهناك جمعيّاتٌ ثقافيّة، وخيريّةٌ، ورياضيّةٌ، واجتماعيّةٌ، وتربويّةٌ، ونسائيّة.

يشهد تاريخ إيران المعاصر بأنّ الأرمن المسيحيّين، والإيرانيّين المسلمين، قاوموا معًا الاضطهاد والهيمنة الشاهنشاهيّة في إيران، وعملوا معًا لأجل مجتمع أفضل وأرقى. وفي هذا المجال، نودّ أن نشدّد على أنّ التعدّديّة الدينيّة هي أحلى مميّزات المجتمع الإيرانيّ، خاصّةً في هذا القرن، وبالأخصّ بعد الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة.

إنّ الحوار والتعايش السلميّ بين أتباع الديانات أصبحا نمط حياةٍ يوميٍّ في مجتمعنا الإيرانيّ. نمط حياةٍ في الوجود يعني دائمًا الآخر، والعلاقة به، لأجل تكوين شخصيّته. الحوار الحقيقيّ هو حوارٌ بين أشخاصٍ وجماعاتٍ ملتزمةٍ بدينها وتراثها القوميّ. بهذا المعنى نستطيع أن نعرف أن الحوار يُنتج أبطالًا مؤمنين وملتزمين يعملون مع إخوانٍ لهم في الخلق والدين لأجل حياةٍ أفضل ومجتمع مزدهر.

إنّ الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة هي مهد حوار الأديان والثقافات. حوارٌ بنّاءٌ وفعّالٌ وحوارٌ حيويّ. بهذا المفهوم، ليست خصوصيّة الحوار في موضوعه، وإنّما في نمط الوجود والعمل الذي هو تقبّل الآخر والإصغاء له، وقبوله بما هو مختلف، وأيضًا الحفاظ على تراثه الدينيّ والقوميّ. ويأتي كلّ هذا لأنّنا انطلقنا من إيماننا بأنّ الحوار هو أسمى الوسائل للتقارب والتفاهم بين الأديان والشعوب، وبأنّه أيضًا وسيلةٌ فريدةٌ في حلّ كلّ المشاكل والتشنّجات، وتفادي الانقسامات بصورةٍ عامّة.

بهذا المفهوم، نعمل ويحاور بعضنا بعضًا في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. هناك جلساتٌ حواريّةٌ حيث يتمّ تبادل الأفكار والآراء، وهناك ثمار هذا الحوار، كمساعدة أتباع الديانات الأخرى للحفاظ على الأماكن العباديّة، ويشمل ذلك ترميم الكنائس وأماكن العبادة بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينيّة أو القوميّة، والحفاظ على هذه الأمكنة، والعمل معًا لوضعها تحت إشراف هيئات دوليّة. وهناك حوارٌ حياتيٌّ يوميٌّ حيث أتباع الأديان - وبغضّ النظر عن عددهم- يشاركون أفراح وأحزان بعضهم البعض مع الحفاظ على خصائصهم ومميّزاتهم الدينيّة والقوميّة، كما ويشاركون في ازدهار الحياة الاقتصاديّة، والرياضيّة، والثقافيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة.

نعم، هناك أماكنُ مختلفةٌ للحوار حيث يتشارك أتباع الديانات، كما هناك أوقات نعمةٍ وأحداثٌ متميّزةٌ يشتركون فيها بالقيم والمشاعر نفسها.

لا شكّ أنّ هذا النوع من الحوار يؤدّي، في الوقت ذاته، إلى المسالمة، والمسالمة بدون شكٍّ هي احترام الحياة بحدّ ذاتها. المسالمة مفتاحٌ لحياةٍ سعيدة. يسعد المؤمن عندما يسالم

إخوانًا له من غير تراثه الدينيّ؛ لأنّ كلّ الناس قد خُلقت على صورة الله ومثاله. لقد أمر الله آدم أن يكرّم إخوانه من أبناء آدم. نقرأ في سورة الإسراء في الآية سبعين ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1]. نقرأ أيضًا في الكتاب المقدّس قول السيد المسيح: «فتّشوا الكتب لأنّكم تظنّون أنّ لكم فيها حياة أبديّة»[2]. ثمّ يتابع قائلًا: «لقد جئت لتكون لكم الحياة ولتكون الحياة أفضل»[3].

باختصار، الحوار البنّاء هو حوار الحياة للحياة، الحوار الذي يقود البشريّة للعيش بروح الانفتاح وحسن الجوار، كما وهو حوار الأعمال حيث يتعاون المتحاورون لأجل حياة أفضل، ولأجل تبادل القيم المشتركة والخبرات الدينيّة والاجتماعيّة.

اسمحوا لي أن أقول، وبكلّ صراحة وأمانة، إنّ الإنجازات التي تتمّ في حقل الحوار بين الأديان والحضارات في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة هي من ثمار العمل والجهد الذي يبذله قائد الثورة الاسلاميّة السيد علي الخامنئيّ؛ لأنّه من المؤمنين بحتميّة هذا الحوار، وبهذا النمط من الحياة الذي يعيشه المرء في إيران، فهذا أيضًا نوعٌ من التجدّد في الاجتهاد. وشكرًا للجميع.

(١) سورة الإسراء، الآية ٧٠.
(٢) يوحنّا، ٣٩/٥.
(٣) يوحنّا، ١٠/١٠.

المحور الخامس

الإمام الخامنئي ونظرته للقانون العام والعلاقات الدولية

القانون العام والعلاقات الدولية في فكر الإمام الخامنئي

الشيخ حميد المعلّة[1]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

السلام عليكم أيها السيدات والسادة ورحمة الله وبركاته.

إنّ من دواعي سروري أن أشارككم هذا المؤتمر المهم الذي يسعى إلى استكشاف (معالم الفكر الاجتهادي) في فكر زعيم كبير من زعماء الإصلاح في العالم الإسلامي وهو الإمام الخامنئي دام ظلّه العالي.

ومع أنّنا تعارفنا في عالمنا الإسلامي أن نتحدّث غالبًا عن علمائنا وزعمائنا وعن مسيرتهم وعطائهم الفكري بعد رحيلهم، إلا أنّ انعقاد هذا المؤتمر يشير إلى أهمية مثل هذا الحديث وفائدته وجدواه أثناء حياة المحتفى به، وهو أمر يدعو إلى الدقة والتعمق في التقييم والاستنتاج.

حين نتحدث عن فكر الراحلين فإنّنا نتحدث عن رؤية نهائيّة غير قابلة للتجدد عند الراحل نفسه، فرؤيته تمثّل نهاية ما توصل إليه فكره، أمّا مع الأحياء فنحن نتحدّث عن فكرة ورؤية قابلة للتجدد والتغيير، وهذه سنّة الحياة، فما يراه المفكر صحيحًا اليوم، ربّما يراه غدًا بصورة أخرى عندما تتغير القناعات والمباني، وتتجدد الأدوات المعرفية التي قادت إلى القناعة الأولى.

لكن ذلك لا يُغيّر من قيمة هذا المؤتمر ولا أهميته، إذ إنّ مجرد وضع هذا الفكر للدراسة والتأمّل، سيكون مدعاةً لاكتشاف الأبعاد المعرفيّة لهذا الفكر وتسليط الضوء عليه، وبالتالي الاستفادة منه ومن الأدوات ومن المنهج الذي ساعد على إنتاجه.

---

(١) مثل السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي – العراق.

إنّ دراسة الفكر الاجتهادي المعاصر عند الإمام الخامنئي ستكون مهمّة لأنّها ستعنى بدراسة فكر شخصية لها بُعدان، بُعدٌ يتعلق به كفقيه، كون سماحته من بين المراجع الكبار في العالم الإسلاميّ ينتشر مقلّدوه في مختلف بقاع العالم الإسلامي، والبُعد الآخر يتعلق بتمثيله أكبر مرجعيّة سياسيّة إسلاميّة بحكم ولايته كونه الحاكم المبسوط اليد.

ومن هنا، فإنّ البحث في فكره يأخذ منحىً عمليًّا غاية في الحيوية والأهمية، لأنّ المناقشة والاستنتاج هنا ستقودنا إلى المقارنة والمفاضلة وإعطاء الرأي بمدى مطابقة الحكم للواقع، فإذا اختلف عن أحكام وفتاوى من سبقه فعلينا أن نكتشف أسباب الاختلاف مع أنّ الوقائع متشابهة، وإذا اتفق، علينا أن نكتشف أسباب الاتفاق مع أنّ الزمان والظروف مختلفة، لأنّ حديثًا من هذا النوع هو حديث عن وقائع عمليّة، لها سوابق تاريخيّة في أغلب الأحيان.

إنّه حديث عن الفكر، لكنّه ليس الفكر المجرد، ولا عن نظريات بعيدة عن الواقع، بل هو حديث عن الواقع المعاش. ولهذا يمكن أن نسمّيه الفكر العملي إذا جازت لنا مثل هذه التسمية.

إنّ فقه الدولة في الإسلام باب واسع يتشعّب مع مرور الأعصار والأزمان، صحيح أنّ قواعده العامّة موجودة يمكن استنباطها من خلال القرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة وسيرة أئمّة أهل البيت(عليهم السلام)، ولكن تشعّبات هذه القواعد العامّة تتزايد باضطراد مع مرور الزمان، وهي ما تشير إليه عمومًا جملة (الحوادث الواقعة)، حيث تبرز الحاجة إلى رأي الفقيه العارف بظروف الزمان والمكان، ليقول رأيه (الشرعيّ) وليس السياسيّ المجرد في تلك الحوادث الواقعة، وهو أمر يحتاجه الجميع في كلّ زمان.

إنّ تجربة الإمام الخامنئي على صعيد فقه الدولة تجربة غنية وفريدة، فهو ابتلاء يوميّ عليه أن يمارسه بتمام الدراية والعمق والدقّة والاحتياط، وهي أيضًا غنيّة في سعتها وسعة موضوعاتها، فابتلاء الدولة والحكم، تجعل الوليّ الفقيه في مواجهة تحدّي كبير بسعة مفهوم الحياة ومفرداتها اليوميّة، فالتحدّي الأكبر الذي يواجهه الوليّ الفقيه هو بناء الدولة على أساس إسلاميّ صحيح، ومن ثمّ تحقيق العدالة الاجتماعيّة في هذه الدولة وليس مجرد رفع شعار العدالة، وإنّما بناء القواعد العامّة ووضع الإجراءات، ونظام المحاسبة وفق المعايير الإسلاميّة التي تساعد على تحقيق تلك العدالة.

إنّ مشكلة أغلب الدول هي مسألة الموازنة بين مصلحة النظام القائم وبين الحقوق العامّة للمواطنين أو ما يصطلح عليه بـ (حقوق الإنسان)، وهذا بحث مرتبط بالعدالة الاجتماعيّة أيضًا.

لقد أعطى الله سبحانه وتعالى الإنسان ومنحه مجموعة من الصفات والغرائز والحاجات

الطبيعيّة، وإن إشباع تلك الغرائز والحاجات لا بدّ أن يتحقّق من خلال البيئة المساعدة والظروف المناسبة، وفي مثل هذه الحالة يجب البحث عن مسؤولية الدولة في تمكين الإنسان من حاجاته الطبيعيّة، وما هي مشروعيّة الإجراءات التي تضعها والتي تؤدي بعض الأحيان إلى حرمان الإنسان من تلك الحاجات أو تقييده في الحصول عليها.

إنّ حرية التعبير والاختلاف مكفولة في الإسلام، ولا نعرف في القرآن الكريم آية ولا سيرة النبيّ الأعظم قولاً وفعلاً، ولا في سيرة أهل البيت(عليهم السلام) منعًا لهذه الحرية، ولكن عندما تفرض الدولة قيودًا على حرية التعبير، فهل إن وضع هذه القيود يمثل من الناحية الشرعية إجراءً صحيحًا كان يعود إلى حفظ النظام أو مراعاة الحقوق العامّة، أم يعتبر تعدّيًا على الحرية التي منحها الله سبحانه وتعالى لعباده؟

لقد كنت أتمنى أن تتاح لي الفرصة الأكبر لأقدّم في هذا المؤتمر المهمّ بحثًا ودراسة موسّعة عن واحدة من أهمّ الموضوعات العالميّة اليوم ألا وهي موضوع العلاقات الدوليّة في فكر الإمام الخامنئي(دام ظلّه)، ولكن حال دون ذلك قلّة الفرص التي تتيح لنا وقتًا مناسبًا للكتابة الموسّعة والتأمّل والتفرّغ لهذا الموضوع الحيوي المهم بسبب انشغالنا الواسع بالهموم اليوميّة التي نعيشها في العراق، وهي انشغالات بحجم التحديات الكبيرة التي نواجهها، والجميع يعلم حجم تلك التحديات.

ولكنني حرصت على المشاركة ولو المختصرة بهذا العنوان، وهو ممّا يدعوني إلى الإشارة إلى مجموعة من العناوين الأساسيّة التي وجدتها في مطاوي أحاديث سماحته في مختلف المراحل.

وسأشير إلى هذه العناوين التي وجدتها تمثّل مجموعة من الأسس التي يجب أن تبتني عليها العلاقات الدوليّة على شكل نقاط:

١- أنّ العلاقات الدوليّة ضرورة من الضرورات اليومية، والأساس هو إقامة العلاقات مع كلّ الدول، إلا ما استثني بسبب انعدام أو عدم توفّر الشروط اللازمة لهذه العلاقة.

فسماحته يقول في هذا المجال: «لقد قلنا في السابق ونكرر القول الآن إنّ سياستنا الخارجيّة القادمة لن تتغيّر عن السابق، فنحن مستعدّون لإقامة العلاقات السليمة البعيدة عن الفرض مع كلّ الدول ما عدا بعض الاستثناءات بسبب بعض الأسباب الخاصة الواضحة»

٢- التكافؤ في العلاقة بين الطرفين، حيث يجب أن لا تكون العلاقة على نمط العلاقة بين التابع والمتبوع، وهو النمط الذي كان سائدًا في علاقات الدول أثناء حقبة الحرب الباردة التي شهدت انقسام العالم إلى المعسكرين الشرقي والغربي.

٣- يجب أن تكون العلاقة بين الدول على أساس الاحترام المتبادل للمصالح وعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للطرف الآخر، وعدم المساس بسيادة الطرف الآخر.

٤- إنّ الاختلافات بين الدول يجب أن تُحلّ عبر الوسائل السلميّة وعبر الحوار إلى الوصول إلى نقطة مشتركة من أجل الاتفاق على الحلول وتصفية الخلافات دون فرض الإرادات من أحد الطرفين على الآخر وإنّما بإرادة مشتركة حقيقيّة، ولا يجوز استخدام القوّة إلا في حالة الدفاع فهو حقّ مشروع للدفاع عن الأرض والإنسان.

حيث يقول سماحته في هذا المجال: «وفيما يتعلّق بسياستنا الخارجيّة وكما أعلنت الحكومات السابقة وستبقى كما هي في المستقبل، هي أنّ الشعب الإيرانيّ شعبٌ ينشد السلام فهذا الشعب لا معركة لديه مع أيّ شعب آخر، ففي تاريخ الجمهوريّة الإسلاميّة، وحتى في تاريخ إيران السابق كان الشعب الإيرانيّ يقف للدفاع عن أرضه وحدوده، وعن حقوقه واستقلاله، فنحن لم نعتدي على أيّ بلد ولا على أيّ شعب، ولكنّنا ندافع باقتدار عن أنفسنا...»[1].

٥- الإيمان ببناء علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة ودول المنطقة، وإيران سوف لن تستخدم قوّتها لإضعاف الدول المجاورة، حيث يقول سماحته على هذا الصعيد: «نحن نحترم جيراننا ونؤيّد إقامة علاقات أخويّة وصميميّة مع جيراننا، وكذلك مع إخواننا في البلاد الإسلاميّة والدول الصديقة في هذه المنطقة والمناطق الأخرى، وسوف لن يستخدم الشعب الإيرانيّ قوته واقتداره في سبيل إضعاف الدول الأخرى، بل سيستخدم ذلك من أجل المحافظة على مصالحه...»[2].

٦- الوقوف بوجه الاستكبار والهيمنة الأجنبيّة والدفاع عن الاستقلال والسيادة والقرار الوطني.

٧- دعم الشعوب المستضعفة وتمكينها من إرادتها وحقوقها وخصوصيّاتها واستثمار ثرواتها دون استحواذ من القوى الأجنبيّة.

٨- دعم المقاومة ضدّ العدوّ الصهيونيّ الغاصب من جميع القوى المقاومة ولا سيّما القوى الفلسطينيّة والمقاومة الإسلاميّة في لبنان.

٩- اعتبار فلسطين القضية المركزية في العالم الإسلامي ودعمها بكل السبل المتاحة، والانتصار لها انتصار للكرامة الإسلاميّة واستعادة لحقوق المسلمين جميعًا وليس أبناء الشعب الفلسطيني وحدهم.

---

(١) الإمام الخامنئي، خطابات سنة ١٣٨٤ هـ. ش.
(٢) المصدر نفسه.

١٠-اعتماد التوازن بين الحكمة والمصلحة والكرامة أساسًا في المعادلة السياسيّة لصناعة القرار الخارجيّ.

١١-دعم التغيير الديمقراطي والثورات الشعبيّة في العالمين العربي والإسلاميّ واعتبارها أساسًا لتمكين الشعوب من إرادتها وكسر المعادلات الظالمة المفروضة عليها من عقود طويلة.

إنّ عناوين الموضوعات المدرجة في ورقة المؤتمر هي عناوين حيويّة ومهمّة في حياتنا المعاصرة، فهي كلّها تمثّل عناصر مهمّة في فقه الدولة، وهي إلى جانب ذلك من الموضوعات المتجددة التي تخضع في أغلب الأحيان لظروف الزمان والمكان، ممّا يفتح البحث فيها المجال واسعًا للمقارنات مع الفكر المعاصر بمختلف اتجاهاته ومذاهبه، ومثل هذه الدراسات هي التي تغني الفكر وتعمّق التجارب وتساعد على توسيع أُفق المعرفة ومجالات التفكير وابتكار الحلول والمعالجات للتحدّيات التي يواجهها المسلمون اليوم في مختلف المجالات.

إنّني في هذه المعالجة أجد نفسي ملزمًا بالإشادة بمعهد المعارف الحكميّة للدراسات الفلسفيّة والدينيّة، على اختياره لموضوع هذا المؤتمر، وكما أسلفت في البداية، حين اختار لهذا الموضوع شخصيّة حيّة ما زالت تعدُ بتقديم الكثير من العطاء من موقع المرجعيّة الدينيّة والسياسيّة، وهو أمر حيويّ بدون شك.

كما أشكرهم على توجيه دعوة المشاركة لنا في هذا المؤتمر سائلين المولى عز وجل أن تتكلل أعمال هذا المؤتمر بالنجاح الكامل.

كما أتمنى أن لا نُحرم من الفائدة المتوخاة من هذا المؤتمر، وهو أن تصدر الأبحاث والدراسات التي ستلقى خلال انعقاده في كتاب أو كتب، لكي نستفيد من جهد السادة العلماء والمفكّرين الذين سيدلون بدلوهم في هذا المجال.

وختامًا، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظكم جميعًا من كلّ مكروه، وأسأله جلّ شأنه أن يحفظ سماحة الإمام الخامنئي ومراجعنا العظام، وأن يتغمّد الماضين منهم برحمته الواسعة ولا سيّما إمام الأمة آية الله العظمى السيد الخميني(قده) والذي نحتفي بذكرى رحيله المؤلم في هذه الأيام والمرجع الشهيد الصدر وشهيد المحراب قدس الله أسرارهم وشهداء المقاومة الإسلاميّة وقياداتها وجميع الشهداء الأبرار، إنّه وليّ المغفرة والتوفيق.

حقوق الإنسان من وجهة نظر الإمام الخامنئي

الدكتور منوشهر محمّدي[1]
تعريب محمّد عليّ جرادي

تُعتبر حقوق الإنسـان إحدى أهمّ المواضـيع التي برزت بعد انتصار الثورة الفرنسيّة. وقد وجدت لنفسـها مكانًا إلى جانب مبادئ أخرى، الحريّـة والليبراليّة والديموقراطيّة، واتّخذت حيّـزًا مهمًّـا في التاريـخ الغربيّ المعاصـر، وفي العلاقـات الدوليّة. ولذلك، يبـدي الغربيّون حساسيّةً شديدةً في هذا الموضوع. لقد استُخدمت مقدّمة الدستور الفرنسيّ كأساسٍ بُني عليه الإعلان العالميّ لحقوق الإنسـان الذي صـادقت عليه الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. وقد تمّ تأمين وثائق كثيرة للتحضير لهذا الموضوع، كذلك أُسّست عدّة لجانٍ ومؤسّسات للإشراف عليه ومتابعته. وأُسّـس مجلسٌ لحقوق الإنسـان بمستوى مجلس الأمن، وبصلاحيّاتٍ مهمّة. غير أنّ هذا الموضـوع أصبح أداةً ووسـيلةً بيد القوى الغربيّة لمهاجمة الحكومات المعارضة لها، متّهمةً هذه الحكومات بانتهاك حقوق الإنسـان.

بعد انتصـار الثورة الإسلاميّة في إيران وسـقوط النظام البهلويّ الذي كان محكومًا بشكلٍ كاملٍ من قبل الغرب ومعتمدًا عليه (بل محتاجًا إليه)، وهو نظامٌ لم يكن يحترم حقوق الإنسان البتّـة، نشـأت الجمهوريّة الإسـلاميّة. وقد جاءت الجمهوريّة الإسـلاميّة تحت قيـادة الإمام الخميني (قدّس سرّه) لتؤسّس حقوق الإنسان بمعناها الحقيقيّ الذي قدّمه للعالم والبشريّة نبيّ الإسـلام منذ ١٤٠٠ سنة، ولتنشأ الحكومات الجديدة على أُساس القيم الإسلاميّة، مع مراعاة حقوق الإنسـان تمامًـا. ولكنّ الغرب انهال على الحكومة الجديدة بسـيلٍ من الادّعاءات، إذ اتّهم الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة بانتهاك حقوق الإنسان.

ولهذا السبب، عمل الإمام الخميني (قدّس سرّه)، كما خليفته الإمام الخامنئي، على التركيز على موضوع حقوق الإنسان في خلال فترة قيادته.

---

(١) باحث في مركز الدراسات بوزارة الخارجية الإيرانية.

في هذه المقالة، سأقدّم مجرّد مراجعة لرؤى الإمام الخامنئي. وبالنظر إلى تصريحاته وكتاباته حول حقوق الإنسان، يمكن استخراج وشرح هذه الرؤى من خلال ثلاث نقاط:

- حقوق الإنسان في الإسلام.
- حقوق الإنسان في الجمهوريّة الإسلاميّة.
- حقوق الإنسان في الغرب.

أوّلًا: حقوق الإنسان في الإسلام

يناقش الإمام الخامنئي هذه المسألة بعمقٍ، ويصرّح أنّ حقوق الإنسان، كما جاء بها الإسلام، متقدّمةٌ بشكلٍ كبيرٍ عن كلّ ما جاءت به الديموقراطيّة الغربيّة [بِشِقّيها]؛ فالعدالة الاجتماعيّة في الإسلام متقدّمة عن كل ما يدّعيه العالم الاشتراكيّ، والحريّة الفرديّة في الإسلام متقدّمةٌ عن كلّ ما يدّعيه العالم الغربيّ من حريّةٍ.

فأسس حقوق الإنسان في الإسلام، لا يمكن حتّى مقارنتها، من وجهة نظر العلماء المحقّقين، بالأسس الغربيّة لحقوق الإنسان.

إنّ أسس هذه الموضوعات هي كالتالي: المساواة في الخالق، المساواة في حكمة وتشريع خالق البشريّة، المساواة في مادّة الخلق الأولى (أعني بذلك الطين)، المساواة في بداية عصر الإنسانيّة، التساوي في الخاصيّات العامّة، المساواة في الهدف النهائيّ من الخلق الذي يشترك كلّ البشر في أنّهم واصلون إليه، المساواة في السير نحو هذا الهدف، المساواة في الكرامة والشرف، المساواة في الموهبة والذكاء اللازم للوصول إلى أرقى درجات القيم، وأخيرًا، المساواة التامّة في الحقوق والواجبات وكذلك في الأنظمة والقوانين.

ويستحيل على المنظومة التشريعيّة الغربيّة أن تصل إلى حقوق الإنسان هذه، لأنّ الإنسان كائنٌ نبيلٌ متّصلٌ بالقيم الإلهيّة التي لا يمكن إيجادها إلّا في المنظومة التشريعيّة الإسلاميّة.

إنّ الإسلام هو أكبر مانح للحقوق الإنسانيّة، فكلّ مسلم مرتبطٌ وملتزمٌ، وفقًا لمنظومة حقوق الإنسان في الإسلام، بنجدة المستضعفين الطالبين العونَ.

كذلك تتشارك كلٌّ من المنظومتَين التشريعيّتَين الإسلاميّة والغربيّة في مبادئ هي: حفظ الحياة، وكرامة الإنسان، والحقّ في الحرّيّة، والحقّ في المساواة أمام القانون. وهذه المبادئ أقوى في الإسلام منها لدى الغرب. ولن تُحصَّل هذه المبادئ إلّا في ظلّ الإسلام والحكومة

الإسلاميّة، إذ نرى الإسلام يقول: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[1]. فهذا الحكم سيرفض أيَّ حكومةٍ ظالمة. فلا أحد يملك حقّ حكم الناس إلّا ضمن المعايير المقبولة وموافقة هؤلاء الناس. والإسلامُ هو الداعم لحقوق البشر، ولا مدرسة غير الإسلام تحترم كرامة الإنسان وقيمه. فاحترام البشر وتكريمهم هو من مبادئ الإسلام الذي كان، منذ انطلاقته، وسيبقى ناصر حقوق الإنسان. وهذه المبادئ لن تُحصَّل ولن تُصان إلّا في ظلّ الإسلام. فالإسلام هو من يصون حقوق الإنسان بتشريعاته القضائيّة والجنائيّة والمدنيّة وبقوانينه العامّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

يقول الإمام عليّ عليه السلام في عهده لمالك الأشتر (رضوان الله تعالى عليه): «وأشعر قلبك الرحمة للرعيّة، والمحبّة لهم، واللطف بهم، ولا تكوننّ عليهم سبعًا ضاريًا تغتنم أكلهم، فإنّهم صنفان: إمّا أخٌ لك في الدين، وإمّا نظيرٌ لك في الخلق»[2]. فكونك مسلمًا ليس وحده السبيل أو الطريقة للدفاع عن المظلومين وتحصيل حقوق الناس، فالمسلم وغير المسلم يملكان الحقوق ذاتها. والمدرسة الإسلاميّة هي مدرسة نصرة الإنسانيّة وقيَمها، وهي مدرسة التبشير بالرحمة والأخوّة، وهي مدرسةٌ تتجلّى معاييرها في مجال الحقوق الاجتماعيّة بخطابات الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم الذي يقول: «لا قُدّست أمّة لا يأخذ الضعيف فيها حقّه غير متعتع». هذه هي رسالة الإسلام، وهذا هو المجتمع الإسلاميّ الحقيقيّ، وهذه هي حقوق الإنسان الفعليّة في المنظور الإسلاميّ. وهذه هي رسالة الإسلام التي جذبت إليها أممًا كثيرة.

ثانيًا: حقوق الإنسان في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة

نظرًا للهجوم الكبير الذي تشنّه الحكومات الإمبرياليّة الغربيّة على الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة بحجّة انتهاكها لحقوق الإنسان، كرّس الإمام الخامنئي جزءًا من خطابه لهذه المسألة وللدفاع عن الجمهوريّة الإسلاميّة مبيّنًا كذب هذه الادعاءات. معتمدًا نهج المدرسة السياسيّة والتشريعيّة للإمام الخميني (قدّس سرّه)، والتي يشرحها قائلًا:

تبرز من بين مؤشّرات مدرسة الفكر السياسيّ عند الإمام الخميني (قدّس سرّه)، النظرة الدوليّة والكونيّة بشكلٍ كبير. فالاتّجاه الذي تأخذه تصريحاته وأفكاره السياسيّة هو في الواقع الاتّجاه الإنسانيّ. وليس شعب إيران، فحسب، وحده من تلقّى هذه الرسالة، وقاوم وحارب من أجلها، واستطاع تحقيق الاستقلال والكرامة والإيمان لكلّ الأمّة الإسلاميّة. بل هي تدعو كلّ مسلم لاتّباعها.

---

(١) سورة يوسف، الآية ٤٠.

(٢) الإمام علي، نهج البلاغة، شرح ميرزا حبيب الله خوئي، بنياد فرهنكى امام مهدي، قم، ١٣٧٢ هـ، ص ٨٨٧.

هنالك بالطبع فرقٌ بين الإمام (قدّس سرّه) وبين القوى الّتي تدّعي المسؤوليّة عن العالم في هذا المجال، فمدرسة الإمام الفكريّة لا تفرض رسالتها على أيّ أمّة بنارِ القوّة العسكريّة، بل إنّ هذه المدرسة الفكريّة تبلغ في مناخ من الذهنيّة الإنسانيّة، كما الريح الربيعيّة وعبق الزهور حين يملأ الفضاء ليحسّ به كلّ من يملك حاسّة شمٍّ ويستعملها، كما فعلت كثيرٌ من الأمم حول العالم إذ قبلت هذه الرسالة.

يقول الفلسطينيّون: «لقد استُنهضنا وأعطينا حياةً جديدةً بفضل رسالة الإمام (قدّس سرّه)». ويُضاف إلى ذلك قول اللبنانيّين: «نحن ندين، في انتصارنا على الصهاينة وفي طردهم من أرضنا، للدروس التي تلقيناها من مدرسة الإمام».

فالمسلمون في بقاع الأرض، الشباب منهم والمتنوّرون والنخب، يعترفون بأنّ كلّ الانتصارات الأيديولوجيّة التي حصّلوها في المناخ السياسيّ جاءت بفضل مدرسة الفكر السياسيّ عند الإمام (قدّس سرّه). كذلك يشعر الثقل الأكبر من الأمّة الإسلاميّة في أيّامنا هذه بالفخر باسم الإسلام، وهذا أيضًا بفضل نفس الرؤية العالميّة للإمام (قدّس سرّه)، في القضايا الإنسانيّة التي تخصّ العالم الإسلاميّ وحده. وكلّ ما يحصل في العالم الإسلاميّ يهمّ شعب إيران، وكلّ من هم غارقون في حبّ اسم وذكرى هذا الإمام العظيم، لا يمكن أن يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء هذه الأحداث. ولأجل ذلك، يحاول العالم الاستكباريّ، الذي يرتكب أفظع الجرائم ضدّ الأمم الإسلاميّة، أن يمنعهم حتّى لا يرَوا ولا يتظاهروا ولا يفهموا. ولكنّ شعب إيران يفهم ويحتجّ ويأخذ مكانه في الخندق المقابل للظالمين، فهو لا يستطيع أن يقف مكتوف اليدين حيال الأحداث العالميّة.

تدعم الجمهوريّة الإسلاميّة شرعة حقوق الإنسان، وتلتزم معاييرها لا لأنّ لجنة الأمم المتّحدة وغيرها من اللجان الدوليّة توصي بذلك، بل لأنّ تعاليم الإسلام تدعم هذه الحقوق.

نحن نفخر بالرجال والنساء والشباب والطلّاب الثوريّين السائرين على خطى التعاليم الإسلاميّة، والمعنيّين بالأمور العلميّة والاجتماعيّة والنشاطات السياسيّة والملتزمين بالأخلاق الإسلاميّة. وقد ترى نساءً في المظاهرات بكامل حجابهنّ، يحمِلنَ أولادهنّ، في ظروفٍ صعبةٍ جدًّا، لأجل إعلان موقفهنّ السياسيّ، أو للمشاركة في صلاة الجمعة، أو للتواجد في الأماكن التي فيها يؤدّين واجبهنّ الدينيّ والسياسيّ. ونفخر بنسائنا اللواتي يتطوّرن في مجال المعارف العلميّة في الجامعة، ويظهرن كفاءات في المجتمع الإسلاميّ، ما سيجعل الجمهوريّة الإسلاميّة فخورةً بهم. ومن المفاخر الكبيرة للتنوير الإسلاميّ أن تُظهر النساء المسلمات للعالم كلّه، وبكلّ شجاعةٍ واستقلاليّة قرارٍ، أنّهنّ من رحم هذا الإسلام.

تتّهـم الحكومـات الغربيّة إيران الإسـلام بعدّة تهـم، وتعبّئ هذه الحكومـات المنظّمات الملحقة بها في العالم باسم حقوق الإنسان، وباسم الدفاع عن بعض الأشخاص أو الجماعات لتتّهم الجمهوريّة الإسـلاميّة بانتهاك حقوق الإنسـان. فهل يمكن لشخص حكيم إلّا أن يتبسم أمام مثل هذه التصريحات التي تُدلي بها قوىً ينتهك نفس وجودها حقوق ومصالح البشريّة؟

فتاريخ الأمريكيّين القصـير قد امتزج بجرائم ضـدّ الإنسـانيّة، حتّى ضـدّ الأمّة الأمريكيّة نفسها.

لن تُحصَّل حقوق الإنسان إلّا في ظلّ النظام والعدل الإسلاميّين، والمشرّعون في الجمهوريّة الإسلاميّة مضطرّون للأخذ بعين الاعتبار المعايير الإسلاميّة. في هذا الموضوع، قد نجد بعض الأماكن في المجتمع الإيرانيّ، بعض الأشـخاص أو الكيانات، يقومون بأفعالٍ ضـدّ كلّ ما يراه الإسـلام حقوقًا للإنسـان، ولكنّ هذه قاعدةٌ عامّةٌ ويجب على السـلطات القضائيّة أن تتعامل معهم بحزم.

إنّ السـبب الرئيسـيّ لاتّهام الجمهوريّة الإسلاميّة بانتهاك حقوق الإنسان هو في الواقع أنّ إيران تلتزم القوانين والشرائع الإسلاميّة.

ويقول القرآن الكريم: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾[1]

يدّعي الغربيّون أنّ حقوق الإنسان منتهكة في إيران، وحين يطلب منهم تبيان هذه الحقوق يقولـون بأنّكم أعدمتـم مهرّبي المخدّرات. ويدّعون أنّ إيران إرهابيّةٌ وتصـدّر الإرهاب لأنّها تدافع عن الأمم المستضـعفة، وتدعمها كما يحصل في لبنان وفلسطين، ولأنّ إيران لا تعترف بحكومة إسـرائيل الصهيونيّة المبتذلة. ومن المضحك اتّهام أناسٍ طردوا من بيوتهم بالإرهاب لأنّهم يدافعون عن أنفسهم، وبأنّ إيران تصدّر الإرهاب.

أمّا بالنسـبة للجمهوريّة الإسـلاميّة، فالقيم الإنسـانيّة وقيم حقوق الإنسـان مهمّةٌ بالنسبة للحكومـة الإيرانيّة لدرجة أنّها أعدّت نفسـها لمواجهة كلّ قوى الاسـتكبار في العالم مقدّمةً مئات الآلاف من الشـهداء في هذا السـبيل. نحن ندّعي، وبثقة، أنّ إيران هي المكان الوحيد في العالم حيث الأمّة والحكومة متّحدتان معًا ضـدّ السياسـات الاستكبارية ومنتهكي حقوق الإنسان.

---

(١) سورة الطلاق، الآية: ١.

ثالثًا: حقوق الإنسان في الغرب

ناقش الإمام الخامنئي بسعة في هذا السياق انتهاك حقوق الإنسان في الغرب وسياسة الكيل بمكيالين التي يتّبعها الغربيّون، فقال:

إنّ القوى العالميّة التي تدّعي مناصرة حقوق الإنسان ومناهضة الإرهاب هي بالحقيقة كاذبةٌ. فقادة الحكومة الأمريكيّة وكثيرٌ من الحكومات الأوروبيّة تدّعي وقوفها بوجه الإرهاب. ولكنّ الادّعاء شيءٌ، والحقيقة التي يعرفها المتنوّرون جيّداً هي شيءٌ آخر. فسجلّات قادة الاستكبار والإمبرياليّة ممتلئةٌ بانتهاكاتٍ لحقوق الإنسان والاستهزاء بلجان حقوق الإنسان ومبدأ الإنسانيّة.

فهم ليسوا فقط غير مناصرين لحقوق الإنسان بل إنّهم أيضًا مناصرو الفساد والغباء والسيطرة على البلدان والأمم الأخرى.

فهم الذين لا يرون الحقّ إلّا من نافذات القوّة والبطش، ويرتكبون كلّ الجرائم لاستغلال الأمم الأخرى. وجرائمهم الوحشيّة والظالمة بحقّ أمم العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، وحتّى ضمن أممهم، معروفة للجميع. والصورة البرّاقة التي اختلقها الغرب حول وجود حقوق الإنسان والحريّة والانتخابات هي حقًّا خدعة.

لقد اختبرنا مفهوم ومعنى الديمقراطيّة وحقوق الإنسان إبّان الحقبة البهلويّة. فالولايات المتّحدة التي كانت الراعي لحقوق الإنسان هي ذاتها التي كانت تتعامل مع السافاك وخلايا التعذيب، وتؤمّن أساليب اصطياد الشباب المناضلين من أجل الحريّة. إنّها الديمقراطيّة الليبراليّة نفسها وحقوق الإنسان التي يروّجون لها في وسائل الإعلام. لقد ارتكبت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تحت راية الديمقراطيّة الكثير من الجرائم ضدّ أمم ديمقراطيّة. لقد نفّذوا انقلابًا عسكريًّا في إيران عام ١٩٥٢، وفي تشيلي عام ١٩٦٢، وفيّ عدّة دول أخرى، ثمّ يعودون دونما استحياءٍ للادّعاء بمناصرة حقوق الإنسان، ولاتّهام معارضيهم بانتهاك حقوق الإنسان.

ويضطهد المدّعوون الأوروبيّون [الغربيّون] المناصرون لحقوق الإنسان، وبكلّ أدبٍ، كرامة المجتمعات الإنسانيّة، وخصوصًا المسلمين الذين انتفضوا إبّان الثورة الإيرانيّة العظمى، وذلك لتخوّفهم من أن يتكرّر ما حصل في إيران في البقاع الأخرى من العالم الواقعة تحت سيطرة القوى الغربيّة. فمن يشكّ بأنّ أشكال الوحشيّة الموجودة هي نتاج أفعال حكوماتٍ كالولايات المتّحدة، -التي تمثّل رمز الفساد والوحشيّة-، وبسبب تدخّلات أمثال هذا الشيطان؟

ثمّ يعودون مجدّدًا ودون حياء لادّعاء نصرة حقوق الإنسان. لقد كان الظالمون في العالم دومًا هكذا. فالعالم اليوم محكومٌ من أقسى السياسيّين ومن العتاة مالكي أسباب القوّة الذين يخدعون الناس بدعاياتٍ كاذبة قد تصل أحيانًا لدرجة ادّعاء الأخلاقيّة.

هم يظنّون أنّهم يملكون العالم بأسره، وأن لا علاقة للأمم الأخرى بأيّ قرارٍ يتّخذونه. فبالنسبة لهم، حقوق الإنسان ليست إلّا أداةً ووسيلةً لمهاجمة معارضيهم.

إذا أرادت الولايات المتّحدة أن تشنّ هجومها على نظام ما، فإنّها ترفع راية حقوق الإنسان للضغط على هذا النظام. وتجد في عالمنا الحاليّ حكوماتٍ لا تعطي أيّ أهمّيّة لحقوق الإنسان ومع ذلك فهي مدعومةٌ من قبل الولايات المتّحدة وبعض الدول الأوروبيّة. إنّ هذه الحكومات تعيش وتنمو على حساب ظلم شعوبها.

إنّ الأوروبيّين الذين يدّعون الحرّيّة ودعم حقوق الإنسان، والأمريكيين الذين يعتبرون أنفسهم مركزًا للحرّيّة والمساواة هم واقعًا يمثّلون عناصر التمييز و«الأبرتهيد»، وكلّ من يعارض هذا النظام الظالم سيواجَه بصرامة.

وثمّة تمييزٌ عنصريٌّ واضحٌ بين البيض وغيرهم من الأعراق الأخرى، بل وحتّى بين أتباع الملل المختلفة كالمسلمين. فهم لا يتمتّعون بنفس الوسائل الأمنيّة والطبيّة لتقوية المناعة ضدّ الأمراض. فعلى صعيد السجون، كسجن غوانتنامو، أو أبو غريب، أو باغرام، ترى الكثير من الأبرياء يُعامَلون بطرقٍ وحشيّةٍ ويتعرّضون لأقسى أنواع التعذيب، ومع ذلك ترى سجّانيهم يزعمون أنّهم في الصفّ الأوّل من خطّ الدفاع عن حقوق الإنسان ومبادئ الحرّيّة.

وعلى هذا، فما تقدّم كان نموذجًا لوجهة نظر الإمام الخامنئي وفق هذه المحاور الثلاث المبنيّة على الفكر الإسلاميّ ومنهج الجمهوريّة الإسلاميّة والفكر الغربيّ.

آية الله خامنئي والسياسة الخارجيّة المبدئيّة

الدكتور السيد محمّد مرندي[1]
تعريب كريم شرارة

إنّ إحدى أهمّ النقاط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، عندما تتمّ مناقشة قيادة آية الله العظمى الإمام الخامنئي، هي أنّه اختير لخلافة القامة الشامخة للإمام الخميني (رضوان الله عليه). وحقيقة أنّ الإمام الراحل كان شخصًا عظيمًا أحدث تغييرات ثوريّة في وظيفة المكان والزمان في الفقه والاجتهاد، وكان عارفًا، وفيلسوفًا، وشاعرًا مبدعًا، وقائدًا سياسيًّا قاد بشجاعة ثورةً إسلاميّةً غيّرت العالم الذي نعيش فيه، هذه الحقيقة تجعل من الصعب، تقريبًا، لأيّ خلفٍ أن يملأ الفراغ الهائل الذي حصل بعد وفاته.

بالرغم من ذلك، استطاع آية الله الخامنئي، الذي يتمتّع بكلّ الصفات التي ذكرناها سابقًا، أن يدير دفّة الثورة الإسلاميّة والجمهوريّة الإسلاميّة في إيران بنجاح خلال أوقات صعبة ومتقلّبة، وفي عالم في غاية الخطورة. حتّى إنّي أتجرّأ وأقول إنّ بعض نواحي قيادته كانت أشدّ إثارةً للإعجاب من قيادة الإمام الراحل، لأنّه لم يتمتّع بأفضليّة كونه مؤسّس الثورة.

فُرِضَت القيادة على آية الله الخامنئي بالرغم من معارضته. وفي خطاب قصير ألقاه في مجلس الخبراء (وهو جسمٌ دستوريٌّ مؤلّفٌ من مجتهدين ذوي رتبة عالية، منتَخَبٌ لاختيار الوليّ الفقيه والإشراف عليه) تكلّم ضدّ اقتراح اختياره قائدًا وسأل أعضاء المجلس إن كانوا يدركون فعلًا حجم المسؤوليّة التي يلقونها على عاتقه، وسألهم أيضًا إن كانوا سيتبعونه فعلًا لو أصبح قائدًا. تلك أسئلةٌ مفتاحيّةٌ خاصّةً أنّهم يكبرونه سنًّا. وبعضهم، كالقائد، كان لهم دورٌ أساسيٌّ في إسقاط الشاه، إضافةً إلى كونهم شخصيّات اجتماعيّة مهمّةً في مرحلة ما بعد الثورة، ولكنّهم قد اتّخذوا قرارهم بالرغم من معارضته الشديدة. ومع انتخابه من قبل مجلس الخبراء (وقد صوّت هو ضدّ ذلك)، وُجّهت الكاميرات عليه وبدا للجميع أنّه لم يكن مسرورًا بالقرار. تلك كانت حادثةً تاريخيّةً مهمّة، لأنّها تُظهر رأيه فيما يتعلّق بالسلطة والقوّة وعدم

(١) أستاذ في جامعة طهران.

مبالاته بتحصيلهما.

بعد أقلّ من شهرٍ من القرار، قال في خطابٍ له إنّه لم يكن يريد أن يكون حتّى عضوًا في مجلسٍ قياديّ، وكان يناقش ذلك بجديّةٍ في آخر الأيّام والساعات من حياة الإمام الخميني، فضلاً عن أن يكون الوليّ الفقيه. وقد دعا أن لا يكون بأيّ شكلٍ من الأشكال معنيًا بالقيادة إن كان ذلك سيؤثّر سلبًا على آخرته. وقال لاحقًا في الخطاب، وعلى الرغم من أنّ القيادة فُرضت عليه فإنّه سيتحمّل تلك المسؤوليّة بحزم[1] عملًا بالمبادئ. وأثبت التاريخ لاحقًا أنّه على حقّ.

في الأيّام الأولى لقيادته، أعلن آية الله الخامنئي لمسؤولي الصفّ الأوّل في وزارة الخارجيّة الإيرانيّة أنّ السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة في إيران يجب أن تُبنى على مبادئ العزّة، والحكمة، والمصلحة.

يجب، برأيه، أن يكون للحكمة دورٌ محوريٌّ من أجل تحقيق الأهداف العليا، والمبادئ الأسمى التي تقدّمها الدولة الإسلاميّة. وهو ما يصرّح بذلك الدستور الإيرانيّ. يقول آية الله الخامنئي: «معنى الحكمة هو العمل المبنيّ على الحسابات المنطقيّة، وترسيخ الأسس المتينة، والنديّة، والامتناع عن التهوّر، والجهل، والتعجرف»[2]. ويضيف أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران «مبدئيّة». فسّر هذه الفكرة بتفصيلٍ أكثر في خطابٍ سابقٍ للأخير، صرّح فيه أنّه «لا يجب أن تتعارض تحرّكاتنا وجهودنا الإسلاميّة والدبلوماسيّة مع مثاليّاتنا الإسلاميّة»[3].

إنّ ردود الجمهوريّة الإسلاميّة على حربَي ١٩٩١ و٢٠٠٣ بين الولايات المتّحدة والعراق، وعلى حرب بوش المزعومة على الإرهاب، وعلى الوضع الحاليّ في ليبيا، تعطينا أربعة أمثلة جيّدة عن ذلك؛ أدانت إيران في العام ١٩٩٠ غزو صدّام حسين للكويت بشدّة، وكان العداء الإيرانيّ للنظام العراقيّ شديدًا. كان ذلك بالطبع بسبب تعدّي النظام العراقيّ اللامبرّر على إيران، وذبح الإيرانيّين الأبرياء، ومحاولة احتلال أجزاء كبيرةٍ من الأراضي الإيرانيّة في العام ١٩٨٠، ما أدّى إلى حربٍ دمويّةٍ ما بين البلدين دامت ٨ سنوات.

في البداية، عندما احتلّ العراق الكويت، كانت الولايات المتّحدة وحلفاؤها قلقين بشدّة حيال مواجهة العراق عسكريًا. لم يعلم أحدٌ حينها أنّه من ١٧ كانون الثاني حتى ٢٣ شباط، كان صدّام حسين يسمح للأمريكيّين وحلفائهم بقصف الأهداف العراقيّة طوال ٢٤ ساعة يوميًا، مدمّرين بذلك القوّات المسلّحة العراقيّة والبنية التحتيّة تدريجيًا، دون أن يفعل شيئًا يذكر للردّ عليهم. من هنا، قدّمت الولايات المتّحدة عدّة تنازلاتٍ للجمهوريّة الإسلاميّة خلال

(١) راجع: خطاب الإمام الخامنئي، بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٨٩.
(٢) من خطاب للإمام الخامنئي، بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٩٢.
(٣) من خطاب للإمام الخامنئي، بتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٨٢.

تلك الفترة بغرض جذب إيران إلى المعسكر الأمريكيّ. وقام النظام العراقيّ في الجهة المقابلة بتقديم عدّة تنازلات كذلك.

وقد جرت عدّة نقاشات جدّيّة في الداخل الإيرانيّ عمّا يجب أن تفعله إيران وعن الموقف الذي يجب أن تعتمده. فمثلًا قدّم أحد أعضاء البرلمان الإيرانيّ، والّذي كان راديكاليًّا حينها وأصبح لاحقًا عضوًا بارزًا في ما يعرف بالمعسكر الإصلاحيّ، خطابًا حماسيًّا في البرلمان يدعو فيه لتحالفٍ بين إيران والدكتاتور العراقيّ. عضو البرلمان الإصلاحي هذا، الأستاذ محتشمي، قارن صدّام حسين بخالد بن الوليد قائلًا: «إنّ على الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران أن تنضمّ إليه في معركته ضد الولايات المتّحدة».

أمّا الإمام الخامنئي فقد بنى جوابه الحذر للأحداث هذه، وللنقاش الجاري داخل إيران، على مبدأ الحكمة، وأعلن أنّه كان لدى النظامَين، الأمريكيّ والعراقيّ، مصالح مشتركة قبل غزو الكويت، وأنّه كثيرًا ما ارتكب، كلٌّ منهما، جرائم عديدةً بحقّ شعوب المنطقة. لذلك، كان موقفه أنّه لا يمكن لإيران أن تنحاز إلى جانبٍ أو أن تساعد جانبًا بأيّ شكلٍ من الأشكال، لأنّه لدى الجانبين صفاتٌ قمعيّةٌ ووحشيّة. وذلك جدير بالملاحظة، لأنّه كان من الممكن أن تنال إيران العديد من التنازلات العظيمة إن انحازت إلى جانب الولايات المتّحدة، بل كان من الممكن أن تحلّ العديد من قضاياها الرئيسيّة مع الولايات المتّحدة. ولكنّ قرارها بعدم فعل ذلك كان مبنيًّا على فكرة الحكمة، تلك المبنيّة بدورها على المبادئ [الإسلاميّة].

والرؤية عينها جليّةٌ في ما يتعلّق بهجوم عام ٢٠٠١ على الولايات المتّحدة. فمباشرةً، بعد أن أطلق جورج بوش تحذيره المشؤوم في تشرين الثاني ٢٠٠١ قائلًا للعالم: «أنتم إمّا معنا وإمّا ضدّنا»، ردّ آية الله الخامنئي قائلًا إنّه لا يمكن لإيران الوقوف إلى جانب أيٍّ من الولايات المتّحدة أو أعدائها من القاعدة، لأنّ الطرفَين ارتكبا جرائم بحقّ الإنسانيّة. وتلك نقطةٌ مهمّةٌ، لأنّ الشرق الأوسط بأكمله كان مهتمًّا بشدّة بعقوبات الاحتلال الأمريكيّ على بَلدَيْن من المنطقة على الأقلّ. حتّى إنّ هناك عددًا من القياديّين الإيرانيّين الذين كانوا قلقين بشدّة من النوايا الأمريكيّة تجاه إيران. ولكنّ الإمام الخامنئي رفض السماح بتغيير سياسة مواجهة الاحتلال ومقاومته والسيطرة الغربيّة. كما أنّه صرّح عدّة مرّات أنّ خطوةً واحدةً إلى الوراء ستؤدّي إلى مطالبات جديدة من القوى الغربيّة. مبدأ الحكمة عينه ينطبق على ليبيا، حيث يُنظَر إلى القذّافي والناتو كطرفَيْن مفلسَيْن معنويًّا وكناهبَين للثروات الطبيعيّة الليبيّة.

فيما يتعلّق بدعم المجموعات المعادية لحركة طالبان في أفغانستان ولصدّام حسين في العراق، يجدر الذكر بأنّ هذا الدعم موجودٌ قبل الهجوم على الولايات المتّحدة في ٢٠٠١ بكثير. كانت الولايات المتّحدة بالفعل الداعم الرئيسيّ لصدّام في ثمانينيّات القرن الماضي، ومع السعوديّة، والإمارات العربيّة المتّحدة، والمخابرات الباكستانيّة، ساعدت طالبان

للوصول إلى السلطة في أفغانستان. لذلك فإنّ مواظبة الجمهوريّة الاسلاميّة في إيران على دعم هذه الحركات لم يكن متعلّقًا بالتغيير الحاصل في السياسة الأمريكيّة ما بعد أيلول ٢٠٠١.

إنّ الحكمة في منظور الإمام الخامنئي، هي التوصّل الى الحقيقة عبر المعرفة والمنطق، ولا يمكن تحقيق ذلك إلّا عبر الاندماج الكامل بين العدل والقيم الروحيّة. يقول الإمام: «إنّ الإسلام الّذي نؤيّده ونشجّع عليه مبنيٌّ على ثلاثة مبادئ هي: القيم الروحيّة والمنطق والعدل. وهو مختلفٌ كليًّا عن الإسلام الرجعيّ أو الليبراليّة»[1]. لذلك، يجب على إيران، بحسب هذه الرؤية الكونيّة، أن تسعى لتحقيق مصالحها القوميّة، ولكن فقط ضمن هيكليّة «مبادئها ومثاليّاتها» كما يصيغها الإمام[2]. وهو يشدّد على أنّه لا يمكن أن تُبنى مصالح إيران الوطنيّة على العرق، واللغة، ولون البشرة، أو القوميّة[3]. لعلّه هذا سبب شعبيّة الجمهوريّة الإسلاميّة في أوساط المواطنين العرب، وذلك بحسب الإحصاءات التي قامت بها المؤسّسات الأمريكيّة، بالرغم من البروباغاندا المعادية لإيران التي تذيعها قنوات التلفزة العربيّة التي تديرها أو تموّلها الدول العربيّة، والتي تدرج كمّيّةً مقلقةً من الخطابات الطائفيّة والعرقيّة.

في العلاقات الدوليّة، مبدأ الكرامة والشرف أو العزّة هو ثاني المبادئ الثلاثة الأساسيّة عند الإمام. فهو يقول إنّه لا يمكن أن ترتكز الكرامة أو الشرف أيضًا على العرق أو القوميّة لأنّها، كما يقول، «أشياء يستعملها الجميع لبناء جدران حول أنفسهم»[4]. الشرف، بالأحرى، يتأتّى من «الإيمان بالله، وخدمة الناس ومخلوقات الله والإحسان إليهم»[5]، وليس عبر الظلم والكبرياء والتعجرف. بمعنىً آخر، الشرف يقابل المظلوميّة، والسماح بها، وظلمَ الأمم والشعوب الأخرى في العالم. فبرأيه، كيفيّة تعاطي أمّة أو شعب مع مفهوم الشرف أو العزّة يحدّد هويّته.

مثلاً، عندما يُنظَر إلى مبدأ الدفاع عن الأرض أو استعادة السيادة عليها، والتي هي أهدافٌ حكيمةٌ في ذاتها، مبدأ الكرامة هو الذي يميّز بين السياسات المختلفة في هذا النطاق. فمثلًا، استطاع النظام المصريّ السابق استعادة أراضيه من الكيان الصهيونيّ بدون خسائر بشريّة، ولكنّ ذلك تمّ تحت شروط مخزية ومعيبة، وكان ذلك السبب الأهمّ وراء رفض الإمام الخامنئي لإعادة تأسيس العلاقات مع نظام مبارك خلال العقدَيْن الماضيَيْن، بالرغم من محاولة أشخاص ذوي نفوذ إعادتها في إدارات هاشمي رفسنجاني، وخاتمي، وأحمدي نجاد. فآية الله الخامنئي يعتقد أنّ السادات ومبارك قد أذلّا الشعب المصريّ الشريف.

---

(١) من خطاب للإمام الخامنئي، بتاريخ ١٦/ ٨/ ٢٠٠٠.
(٢) من خطاب للإمام الخامنئي، بتاريخ ٩/ ٧/ ١٩٩١.
(٣) راجع: المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

في المقابل، كان صراع شعبَي أفريقيا الجنوبيّة وفلسطين ضدّ الاحتلال والتمييز العنصريّ من أجل الكرامة والشرف، بالرغم من الخسارة الهائلة للأرواح. لذلك، بما أنّ الصمت في وجه الظلم الذي تعانيه الأطراف الثالثة يخالف مبدأي الكرامة والشرف، فالجمهوريّة الإسلاميّة دعمت الشعبَين بصراحة، ولا تزال تدعمهما، بالرغم من الثمن الذي دفعته جرّاء ذلك. كما يمكن تفسير دعم الإمام للُبنان ومقاومته، وللبوسنة، ولشعب كشمير عبر مبدئه الأخلاقيّ. بل في حالة البوسنة، كانت الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران البلد الوحيد في العالم الذي دعم البوسنيّين المروَّعين دعمًا جدّيًّا. وبالفعل، يؤمن العديد أنّه لولا دعم آية الله الخامنئي للشعب البوسنيّ في أوحش ساعاته، لما وُجدت البوسنة اليوم.

فالاستقلال والتحرّر من السيطرة الأجنبيّة هو شرطٌ عجزت أقوى البلاد عن تحقيقه، ما أدّى إلى وجود عجز في الكرامة. فعجزت اليابان مثلًا، التي كانت حتّى الآونة الأخيرة ثاني أعظم اقتصادٍ في العالَم، أن تستقلّ عن الولايات المتّحدة في أيّة قضيّة وطنيّة، إقليميّة، أو عالميّة على مدى عقود. كما ينطبق ذلك على كوريا الجنوبيّة. وبالرغم من ثروته النفطيّة الهائلة، فإنّ النظام السعوديّ يتّكل على الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ على جميع الصعد. وبالرغم من شرائهم من الأسلحة الأمريكيّة والأوروبيّة بما يُقدَّر بمئات مليارات الدولارات على مدى العقود الماضية، فإنّهم لم ينتجوا من عندهم شيئًا جديرًا بالذكر.

ولكنّ إيران استطاعت تحت قيادة آية الله الخامنئي، وبالرغم من العقوبات والحروب، أن تتطوّر في مجالات التقنيّة العالية، كأبحاث الخلايا الجذعيّة، وتكنولوجيا النانو، وتكنولوجيا الأقمار الصناعيّة، وبالطبع الطاقة النوويّة السلميّة. وبقي مبدأ الكرامة والشرف وراء موقف إيران الثابت حيال برنامجها النوويّ، بالرغم من الضغوطات الهائلة من البلاد الغربيّة وحلفائها في المنطقة. في الواقع، إنّ العديد من المنتقدين في الداخل لسياسة إيران الخارجيّة يعتقدون الآن أنّ موقف إيران المقاوم بات مبرّرًا. من الشائع أنّ ثقافة المقاومة التي روّج لها الإمام الخامنئي ساهمت في الثورات والتغييرات التي نشهدها الآن. كما أنّه يُعتَقَد أنّ ثقافة المقاومة عينها جعلت الجمهوريّة الإسلاميّة محبوبةً في العالم العربيّ.

يمكن فهم مقاربة آية الله الخامنئي للولايات المتّحدة من المنظور عينه. فهو يعتقد أنّ مفاوضة الحكومة الأميركيّة، حال إصرارها على التعاطي بفوقيّة وتعجرف، وعلى رفض الاعتراف أو التكلّم مع الحكومات الأخرى بندّيّة، أو حتّى التكلّم معها، هو عملٌ لا طائل منه.

ما يثير الاهتمام، هو أنّ سماحته والإمام الخميني أثبتا على مدى العقود الثلاثة الماضية، أنّه يمكن لأمّة أن تحيا وتزدهر دون أن تقيم علاقات مع الولايات المتّحدة. وبالفعل، حقيقة تعاظم قوّة إيران، بالرغم من سلسلة عقوبات مجلس الأمن المفروضة عليها عبر الضغط الغربيّ والأمريكيّ، تُظهر أنّ القوى الامبرياليّة ورؤيتها الكونيّة المتمحورة حول الذات الأوروبيّة ليست عظيمةً بقدر ما يظنّ الآخرون.

المبدأ الثالث هو مبدأ المصلحة. فإنّ سلوك الجمهوريّة الإسلاميّة، عملًا بهذا المبدإ، لا يجب أن يخالف المبادئ الأخلاقيّة. فمبدأ المصلحة لا يجب أن يخالف مبدأي الشرف أو الحكمة. بعبارةٍ أخرى، لا يجب أن يتمّ التعامل مع القرارات التي تتّخذها الجمهوريّة الإسلاميّة في الشؤون الإقليميّة أو الدوليّة عبر تفضيل مبدأ المصلحة على المبدأين الآخرَين، بل المصلحة تعني اختيار الطريق الأقوم نحو الحكمة والشرف. فبحسب آية الله الخامنئي، «من الممكن في بعض نقاط التحوّل أن يُوجَّه الاهتمام نحو الأهداف التكتيكيّة أو استعمال أدواتٍ تكتيكيّة مختلفة، ولكنّ روح وماهيّة السياسة الخارجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة لم ولن يتغيّر تحت أيّ ظرفٍ كان»[1]. لذلك، بقيت إيران، وبالرغم من كلّ الصعوبات التي تترافق مع كونها تقريبًا الصوت الوحيد في دعمها المبدئيّ لحقوق الفلسطينيّين، ثابتةً على موقفها من أنّ إسرائيل، ككيانٍ سياسيّ، يجب أن تُزال من الوجود، ومن حقّ كلّ الفلسطينيّين العودة إلى موطنهم. وبخلاف ما نشره العديد من المفكّرين اليساريّين في الماضي من أنّ الغاية تبرّر الوسيلة، فإنّ مفهوم المصلحة الذي يُشتقّ من كلمة صلاح يعني أنّ اختيار النهج الأفضل ملازمٌ للحكمة والفضيلة.

إنّ رؤية آية الله الخامنئي لكلّ الثورات والأحداث في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، هي في الواقع مبنيّةٌ على هذه الرؤية الكونيّة. صرّح الإمام، في ذكرى وفاة الإمام الخميني، أنّ إيران تدعم كلّ الثورات الإقليميّة المبنيّة على الأسس الثلاثة: الإسلام، والدعم الشعبيّ، والاستقلال عن التدخّل الأجنبيّ. كما قال إنّ الجمهورية الإسلاميّة لا يمكن أن تدعم أيّ عملٍ تدعمه الولايات المتّحدة وإسرائيل، لأنّ هذَين النظامَين لن يعملا تحت أيّ ظرفٍ كان لمصلحة شعوب المنطقة[2]. هذه الرؤية تتجاوز عوامل العرق، والمذهب، أو القوميّة. وبالفعل، أظهر ذلك مرارًا من خلال دعمه لشعوب أفريقيا الجنوبيّة، والبوسنة، وفلسطين، واللاجئين الكرديّين العراقيّين، ولبنان، الذين ينتمون إلى خلفيّاتٍ عرقيّةٍ ودينيّةٍ مختلفة.

إنّ الدولة الإسلاميّة بحاجةٍ إلى عالم دينيٍّ ذي منزلةٍ عاليةٍ على دفّتها من أجل أن تعمل ضمن هذه الهيكليّة الأخلاقيّة. وعلى هذا العالِم أن يكون عادلًا، وورعًا، وتقيًّا، وشجاعًا، ولديه فهمٌ دقيقٌ للتعقيدات السياسيّة والاجتماعيّة. وإلّا فلا يمكن ولن يتمّ العمل بمبادئ العزّة، والحكمة، والمصلحة من المنظور الإسلاميّ في العالم المعقّد الخطير الذي نعيشه اليوم.

---

(١) من خطاب للإمام الخامنئي، بتاريخ ١٦/ ٨/ ٢٠٠٤.

(٢) راجع: خطاب الإمام الخامنئي، بتاريخ ٤/ ٦/ ٢٠١٠.

فقه التجديد والاجتهاد في النص الديني

الدكتور عبد الحسين شعبان[1]

أكاديمي ومفكّر عربي، ويعدّ من الجيل الثاني للمجدّدين العراقيين، وهو باحث في الفكر السياسي والقضايا الاستراتيجيّة العربية والدولية. وله نحو ٥٠ كتابًا منها: أمريكا والإسلام، والإسلام وحقوق الإنسان، والإسلام والإرهاب الدولي، ثلاثية الثلاثاء الدامي، وفقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، وصدر له مؤخرًا كتابان: الأول الموسوم: تحطيم المرايا في الماركسية والاختلاف، والثاني بعنوان: لائحة اتهام: حلم العدالة الدولية في مقاضاة إسرائيل.

من مواليد النجف الأشرف في ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٥، تخرّج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في بغداد، واستكمل دراساته العليا في براغ: جامعة ١٧ نوفمبر، وجامعة تشارلس (كلية الحقوق)، وأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية، ونال درجتي الماجستير والدكتوراه في فلسفة القانون، واختصاص بالقانون الدولي.

١- إذا كانت أسئلة الجدل بين الدين والعقل قد صيغت في الماضي البعيد والقريب على أنحاء مختلفة ومتباينة لمفهوم الدين نفسه، فإن سؤال الدين من داخل الدين سيطرح إشكالاته النقدية هذه المرّة في ضوء البحوث المنهجية المهمومة بالانتقال من مهمة تجديد الخطاب الديني إلى مهمات تجديد الفكر الديني ذاته، لأنه لن يكون بالإمكان تجديد الخطاب دون تجديد الفكر، لاسيما بجعله يستجيب للتطورات والمتغيّرات ويتساوق مع روح العصر.

لعلّ سؤال الدين من خارج الدين يشتبك مع سؤال الدين من داخله، لأن كليهما ينشغلان بالهمّ الفكري والإنساني والروحي، سواءً كانت تفسيراته مثالية أو مادية، بأسبقية الوعي أو بألحقيته، باعتباره إنعكاسًا للوجود الماديّ.

---

(١) مفكر عراقي.

وإذا كان الأمـر قد اقتصـر فـي الكثير من الأحيان على تفسـير العقائد الدينيـة، التي يتعلق بعضـها بالظواهر الغيبية وتعطّش البشر الروحي للشـعور بالطمأنينة الداخلية، لاسيما في ظل عجز الإنسـان عن تفسـير وحلّ الكثير من الأسـئلة التي تواجهه، فبعضها الآخر يتعلق بجانبها الاجتماعـي والاقتصـادي والثقافي، لا سـيّما بالقدر الذي يمكن أن يكون جزءًا من الصـراع الدائر بين الإنسـان والإنسـان وبين الإنسان والطبيعة، كسياق لصـيرورة وجودية لا متناهية، وبالقرب أو البعد من المثل والقيم التي تروّج لها الأديان والفلسفات والأفكار، خصوصًا التي تريد تأمين سعادة الإنسان ورفاهه، سواءً في الدنيا أو الآخرة، ولنا في تفسير هيغل للدين مثلاً، فقد كان بالنسبة إليه يعني الرغبة في السمو الإنساني نحو الأعلى والأكمل ومن خلاله يتجسّد، الإله، وهو ما قام فيورباخ بنقده، ومنه استمدّ ماركس رؤيته بشأن الدين.

وضـمن هاتين الرؤيتين، التاريخانية والغيبية للدين، أو المثالية والمادية ابتدأ النقاش المثير للجـدل فـي زمن الحداثة وما بعدهـا ليزداد الإشـكال المتعلق بالوعي الديني، إلى أن أصبح الكلام عن مقدرة الدين على مواجهة العصـر وتحدّياته ينحصـر في مجموعة من الدراسـات والأطروحات والأفكار والمقترحات النظرية، لكيفية طرح التجديد ضـمن التباس العلاقة بين النقل والعقل وبين الشـريعة والزمن، أي بين الثابت والمتحرّك، أو بين القطعي الدلالة والظنّي الدلالة، أو فلنقل، بين القابل للانفتاح على الفكر والعصر، وبين المغلق على النص والزمن...

من هنا، كان لا بدّ من فتح ملفات التجديد والاجتهاد والحداثة لمقاربة الهواجس المشتركة بين الديني والعلماني في زمن الحداثة على أن يتم انتهاج أسـلوب الحوار الموضوعي الهادف لإتمام التكامل بين الدين والدنيا، لأن المسـألة لا تتعلق بقيم السماء فحسب، بل إن الإشكالية تكمن في الأرض، ويدور الصـراع حول القيم والمفاهيم التي يجسّـدها الدين والفكر فعلاً لا قولاً، وارتباطًا مع مفاهيم الحرية والعدالة وسعادة ورفاهة البشر.

وعلـى الرغم مـن تلقينا النصَّ الديني بكل القدسـية والإجلال، إلاّ أنّ المسـافة الزمنية بين زمن النص الأول وبين زماننا الحالي، تدفعنا للبحث والتساؤل عمّا إذا كان الموجود بين أيدينا حاليًا من معطيات وشواهد أو الذي وصلنا هو نفسه من «وحي» اللحظة الأولى، أو فلنقل، هل العلاقة اليوم بين وعينا الفكري وتطبيق حرفية (نصـيّة) النص تؤدي إلى ذات النتيجة المطلوبة في زمن "وحي الأوّل والمتلقي الأول؟!

ويمكـن أن نسـأل بعبارة أخـرى: هل المكوّنـات الدلاليـة للنص واحـدة وثابتة في كل المسـافات الزمنية بموجب وحدة النص نفسـه ووحدة مصـدره المقدّس؟ وهل ما يطرأ على الزمـن من تغييرات ومسـتجدات أساسـية وجوهرية، تفرضـ التقيّد بحرفية النص أو تسـمح بالتغييرات؟ وإلى أي مدى يمكن التحرّك لربط النص والعصر وأسلوب التلقي؟

لقد وصلنا النص الديني عبر طرق النقل البشرية من خلال الفعاليات الاجتماعية والمدارس الفقهيـة، وكان للعقـل والوعـي البشـري التأثير الأول والأسـاس فـي عملية النقـل والتدوين والتصـنيف والانتقاء والعرض. وفي حالات كثيرة ومن خلال مناقشـة النص بالنص ذاته، نجد أن بعض العلمـاء قد لجأوا إلى التشـدّد في التزام الحرفية (النصّـية) تغطية لهشاشـة مقدرتهم المعرفية، أو لضـعف في مقدرتهم العقلية التي من المفروض أن تعمل على استنباط ما يتناسب مع العصر ومتغيّراته وتيسر كل ما له علاقة بالدين بحيث يصبح مقبولاً ومنسجمًا مع متطلبات عصره.

ولـو أخذنـا بنظر الاعتبار أنّ قسـمًا غير قليل من مكوّنات الماضـي قد فُقـدت، إمّا لعدم تدوينهـا المباشـر أو لاختـلال في دقة النقـل، كأن ينقل جزءًا من الحـدث لا كامله، فإنّ ذلك يشـكّل مشـكلة الوقوع في نصـف الحقيقة، أو بمعنى يمكن القول: إن ما نُقل هو انطباع أو تصـوّر أو تفاعـل الناقل مـع الحدث وعنه لا الحدث نفسـه، مع احتمـال، أن يكون الحدث المنقول منتقصًا من مجمل معطياته وملابساته ودرجة الاحتمال هنا عالية.

هذا، إضافة إلى تعارض المعطيات نفسها وتناقضها، ما يعني أنّ الحدث الماضي ذهب ولم يعد في الإمكان تمثله أو تصـوّره بالكامل، كما كان لغياب أكثر أجزائه المكوّنة له ولحصـول التشويش في الجزء المنقول منه، يجعله غير دقيق أو لا يفي بمتطلّبات إجلاء الحقيقة كاملة.

أضـف إلى ذلـك تعرّض النص الديني الشـفاهي نفسـه إلى تحوّل نوعي فـي طبيعته زمن صدوره، لاسيما بانتقاله من الشفاهة إلى التدوين، وهذا التحوّل لم يعد تحوّلاً شكليًّا، بل ينال من نظام الاتصال ووضعية العلاقة لا بين المتكلم والمستمع فحسب، بل بين نص ومتلقي، ما يعني أن المتلقي الأول قد انتهى إلى الأبد ولا يمكن استرجاعه، وأنّ مُبَلِّغ النص لم يعد حاضرًا مع نصه، بل أصبح النص هو المعبّر الحصري له.

وهكذا حلّت الكتابة المدوّنة بدلاً عن صوت المتكلم، الذي بلّغ الوحي، وفقد الكلام قوة التأثير الموجودة في الخطاب الشفهي ومجمل التأثيرات المرافقة (نبرات، إيماءات، حركات جسـدية معبّرة...) والتـي لا يمكن للنص المكتوب أن ينقلها، وبالتالـي فإن كل مكوّنات أو ملابسات حدث التبليغ والتلقي الأول ستكون غائبة.

والتجديـد لا يعني تغيير النصـوص، بل يعني تغيير الفهم لتلك النصـوص بما يتناسـب مع الحال المعاصـر. وللأسف، فإنّ بعض علماء العصر اعتادوا ألاّ ينظروا إلى النصوص الدينية إلا من خلال الفقه القديم والتراث، ولا سيما الموروث منه باعتباره يمثّل القدرة على فتح مغاليق الفهم الصـحيح للحاضر، وإنّ أي خروج عن نص الفقيه هو خروج عن الملّة. بينما المطلوب هو التدبّر والبحث عمّا يتوافق ويتناسب مع واقع اليوم، الذي أصبح مختلفًا، اختلافًا جذريًّا عن واقع الأمس البعيد في زمان الفقه القديم.

إن الاجتهـاد، مَلَكَة فطرية مكتسـبة، تحصـل للفقيه، ويُمْكِنُه، من خلالهـا، أن يختار من النصـوص والاجتهـادات مـا يتلاءم مع الظروف المسـتحدثة، وما يتناسـب مـع واقع الحياة المتجدّد، وما يمكن استنباطه من الأحكام والقواعد.

٢ – وإذا ما أخذنا مقولة أن الإسلام دين يصلح لكل زمان ومكان بحسب نصّيتها وحرفيتها، بما فيها من أحكام وقواعد خضعت لزمانها وكانت تعبيرًا عنه، فإن هذا سيعني أن الإسلام ليس بحاجـة إلى التحديث والتجديد والتناغم مع التطـور العلمي والتكنولوجي والعولمة والحداثة وما بعدها، ولعل اسـتنتاجًا مثل هذا سيقود إلى التحجر والصنمية والجمود، من خلال نص لا يمكن تكييفه لمتطلبات الزمن، أو إعادة قراءته بما امتلك الإنسان من تطور عقلي واكتشافات علمية.

وهكذا، فإن مثل هذا الحكم سـيعني إقفال باب التطوير والتجديد للفقه الإسلامي ووضع حاجز لا يمكن اختراقه بين الماضي والحاضر، في حين أن أية فكرة أو فلسفة أو دين ستكون صالحة بقدر ما يمكن تكييفها وتحديثها وعصرنتها، بما يتماشى مع تطور العصر والزمن.

وإذا مـا أقرّينـا بأن قواعد الدين الإجمالية هي كلّية وشـاملة، أي عامة ومجـرّدة، فعلينا أن نبحـث في الجزئيات والتفاصـيل، لأن أمرها متروك للاجتهـاد ومفتوح على الزمن، فهي غير محصـورة الحدوث في واقع واحد، وهذا ما يدعو إلى اسـتنباط الأحدث من الاجتهاد الدائم المستمر.

وإذا كانت البشـرية قد تقدّمت في شـتى الميادين وخطت خطوات جادة في ميدان العلم والمعرفـة والثقافـة، وأضـافـت كمًّا هائلاً مـن المعلومات يـزداد ارتفاعًا، بحكـم المعطيات الجديـدة، فإن الفقه الـذي لا يواكب الزمن بما يجب عليه، سـيبقى عاجزًا عن تلبية حاجات الإنسـان المتطورة التي لا تتوقف، والسـبب الأول هو أنه لا يتسع ليشمل المجالات المتغيّرة والمتحرّكة، أو أنه اتّسـع بشـكل ضـئيل جدًا، تاركًا الكثير من المسائل المعلّقة دون جواب، أو حتـى تركهـا متقوقعـة على ذاتها في إطـار الزمن الماضـي. ولعل ذلك لا يلبّـي الكثير من الاحتياجات المعاشـة والمستجدات المستمرة، وهكذا سـتكون آلاف الموضوعات الفردية والمجتمعية، غير خاضـعة للبحث والتمحيص في بوتقة الفقه، لأنه بصـراحة لا يمكنه النقاش حولها، لافتقاده الأدوات اللازمة والضرورية لذلك.

وما من شك في أن الإحساس بالزمن وخوض غمار الواقع وتحدياته على مستوى الأفكار والعلـوم من موقع الإيمان بفريضـة النقد الذاتـي والمراجعة الفكرية، بهـدف المواءمة لروح العصـر الاجتماعية، سيضـع العقل السـكوني أمام تحدّين أساسـيين: التحـدي الأول، يتعلق بتحديد الهدف من أي اجتهاد، أو تجديد الأمر الذي يسـتلزم أن تكون له الأولوية في البحث

والاستنباط ، وبمـا أن النص القرآني هو نص مفتوح على الزمان والمـكان، فإنه يحرّك العقل باسـتمرار نحو قراءة الواقع بحثًا عن حياة إنسـانية أفضل، ولعل الأفضل دومًا هو ما استجدّ من الحداثة والعصرية.

أمّـا التحدي الثاني، فهو اختيار الوسـائل المناسـبة للتجديد في إطـار رحب من الاجتهاد والحرية، دون وصـاية مسـبقة أو تابوهات ومحرّمات، باسـتثناء ما يتعلّق بثوابت الدين وقيمة الإنسانية كما يقال.

إن الإسـلام، وبحسب المفهوم القرآني، وإنْ اسـتمدّ قوانينه وتشريعاته من الوحي وبيّناته المثبتة في الكتاب، إلاّ أن مقوّماته الموضـوعية تتصـل بالشرط الإنسـاني، أي بآليات التطبيق الفعلـي الذي يغدو مع الزمن جـزءًا من التاريخ ؛ وإلى أن يتخلص العقـل الديني من موروثات التفسير الحرفي (النصّي) المغلق للكتاب، فإن الحداثة ستظل غير قادرة على الانتقال من حافة الزمن إلى حيث يجب، أي عمقه وجوهره، وهكذا تبقى أسـيرة قوالب وصيغ جاهزة وجامدة لمناهـج التفكير، وتدريجيًّا تنقطع عن الحياة، كلما انقطعت وشـائج الصـلة بينها وبين العالـم المتغير وعلومه وتقنياته السريعة والملهمة.

هناك حواجز فقهية ومعرفية اصـطنعها بعض المجتهدين تحتـاج اليوم إلى إعادة النظر في مبانيها ومسـوّغاتها وصـلاحياتها، فهي وضـعت في زمان غير زماننا، ولكي لا تستمر فتاوى المعاملات على الأقل في اسـتهلاك القديم واجتراره ضـمن أطر تجاوزتهـا الأيام، فلا بدّ من ضرورة البحث عن أدوات جديدة متطوّرة في أصول جديدة تساعد على تطوير نظام الاستدلال بوسـائل عصرية، لأنّ إهمالها يخالف منطق العقل والتاريخ ويحول دون تحقيق غاية الدين من هداية الإنسان للتي هي أقوم. وإذا أردنا العودة للإمام علي بهذا الشأن، فقد جاء على ذكر ذلك بقولـه: «لا تعلّموا أولادكم عاداتكم لأنهم خلقوا لزمان غيـر زمانكم»، ولعل في ذلك إدراك عميق ومبكّر لأهمية تساوق الدين مع واقع التطور والحياة المتغيّرة.

كما يجب التأكيد على ضرورة تبادل الآراء والاطلاع على ما استجدّ من تطورات ومتغيّرات، خصوصًا ونحن نعيش في عصر العولمة وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، لا سيما ما يتعلق بالطفرة الرقمية «الديجيتل»، وبكل ما له علاقة بالثورة العلمية التقنية السوبر نيتيكية.

ولعل التطورات التي حصـلت خلال العقود الخمسة الماضية، تكاد تزيد بعشرات ومئات المرّات عن التطورات العالمية على مدى خمسـة قرون أو ما يزيد، بل لكل ما أنجبته البشـرية في تاريخها، وهو الذي يدفع ويسـاعد على الاجتهاد اسـتنادًا إلى القول المأثور «للمجتهد إن أصـاب أجران، وإن أخطأ أجر»، أي هناك حرية للخطأ، والخطأ مع الاجتهاد، حق مسـموح ويمكن أن يعطي صاحبه أجرًا، لطالما حاول وسعى للاجتهاد وأخطأ فيه.

هكذا يصبح مبدأ اختلاف الآراء والأفكار، أحد العوامل الأساسية في الوصول حيث يريد الفكر من التلاقح والتفاعل، سواءً على المستويات النظرية أو العلمية وفي الحقول العملية والاجتماعية كافة، وعلى الرغم من أهمية الاجتهاد الشخصي ودور الفرد في التاريخ، لكن الأعمال الكبرى تحتاج إلى عمل جماعي وطاقات منتجة تصبّ بعضها مع بعض لإحداث التغيير المنشود، وحسب رأي الإمام الشافعي «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»؛ أي إعطاء فسحة للعقل وللتفكير والاجتهاد.

لا تكمن المأساة في استنادها على النص، بل في منهجية انحباس قراءة النص ودلالاته قراءة أحادية، وضمن ظواهر التأثيم والتحريم والتجريم، وأحيانًا دون معرفة كافية، لا سيما بعلوم العصر، الأمر الذي يؤدي إلى الفوضى ويبعث على التشاؤم والقنوط، بل والعزلة، خصوصًا إذا كانت الأحكام تتعارض مع المعطيات العلمية، لما أنجزه العقل البشري، وهذا الأخير «نعمة ربانية» لا بدّ من استثمارها على أحسن وجه، إذْ إن أية محاولة لاغتيال العقل أو اعتقاله ستلغي إمكانية الحوار بين المقاربات المختلفة لنشاط الفكر الإنساني، بل ستعمل على تعميق الاختلاف المصطنع بين العلم والدين اللذين سيبدوان في تناقض لا يمكن الجمع بينهما.

٣- التجديد الديني يجب أن ينطلق من وقفة صحيحة على قنوات الإنتاج المعرفي والثقافي لتفسير النصوص مع الأخذ بالاعتبار، أن لكل عصر من عصور «الفكر الديني» أساليبه في استخدام «النص الإلهي» تحت شعار «حاكمية» هذا النص على الواقع، وتتم قراءته أحيانًا z يكون استعادة ما نقله السلف، بقدر ما ربط ذلك بالواقع من خلال نقده بما يستجيب لجوهر الدين وقيمه الإنسانية، لا سيما في محاربة الاستغلال والظلم والدعوة للحق والعدل والكرامة الإنسانية.

ولأن الفكر الديني عند بعض المتكلّمين باسم الدين يقوم على «فكر اللغة» وليس على «لغة الفكر»، فقد وقع أحيانًا بالطوباوية والجمود، ولأنه يستند عند بعضهم على مرجعية «التفسير التاريخي للنص»، فقد اتهم بتصدير المشكلات التاريخية على واقع لا يتحمّل شيئًا من مسؤولية تلك المشكلات إلاّ بمقدار إهماله في أن يجد لها حلاً ليتسنّى له تجديد وعيه بالدين على قاعدة: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1].

وإذا كان التقديس يطال الشروحات والتفاسير الأحادية، فإن ذلك يُعدّ من عوامل جمود الفكر الديني، ولتجديده يجب أن يواجه تحدّيات الاختبار بدءًا من إشكال المنهج ومن إشكال تجديد شخصية الفقيه المفتوح على تجديد أصول الفقه الإسلامي ومبانيه، ليتمكن بالتالي الاطلاع على علوم العصر بحيث يكون قادرًا على الإجابة عن الأسئلة الشائكة والمعقدة لواقعنا المعاصر .

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٣٤.

وأيًا تكن درجة التشابه بين مشكلاتنا ومشكلات السلف الصالح، فإن المنهج الصحيح في حلّها هو أن نضيء فهمنا نحن للنص الأول، حتى ولو كان متعارضًا أو متناقضًا مع فهم من سبقنا من الفقهاء، فثمّة فارق جوهري بين أن نبحث عن حلول لمشكلاتنا الراهنة في كتب السلف الصالح الذي أثرى فكره وعصره بتجربته العلمية في قراءة النص، وبين أن نصبّ عقولنا وفاعليتنا الفكرية على المشكلات التي تعترضنا لنجد لها الحل من واقعنا وزماننا مراعين ألاّ تجيء نتائجنا الفكرية متعارضة مع تطورات الحياة ومتغيّراتها، وليس في هذا النموذج من معنى تجديد الفكر الإسلامي ما يجافي دعوة القرآن الكريم بالانحياز إلى الأحسن والأكمل والأجمل من الأفكار والأقوال والأعمال.

وأقول: إنّي أرى أن الدعوة إلى التجديد تتكامل مع الدعوة إلى العلم والتعلّم، وما هي إلاّ بحث عن الأجمل والأكمل والأحسن، ولا أعتقد بأن أحدًا ما يمكنه الوصول إلى أعماق مفهوم القرآن بعيدًا عن التدبّر والتفكّر من أجل تجديد الوعي بالنصوص المدوّنة، وقد تمّ تأكيد الدعوة إلى إعمال العقل واحتكام الإنسان إليه في تدبّر أمور دينه ودنياه.

ومن الجدير بالذكر، أن هناك بعض الكوابح من داخل وخارج الفكر الإسلامي تعوق إرادة التجديد، سواء عدم القناعة بالتجديد والاستكانة لما هو قائم، أو انخفاض درجة الوعي بأهميته، أو الخشية من الانفتاح على الآخر، بحجة الحفاظ على العقيدة ونقاوتها ومنع اختلاطها بعقائد أخرى، أو التعارض مع مصالح وامتيازات باسم الدين، قائمة ومستمرة، بل ومزدهرة، حتى وإن اتخذت لبوسًا طائفيًا أو مذهبيًا.

ولعل مثل هذا الأمر يؤدي إلى التقوقع والانغلاق والنظر إلى الآخر باعتباره «عدوًا»، مما قد يؤدي إلى حجب روح التجديد بحجة الثقافة الغازية أو «الغزو الثقافي»، وهنا تستحضر الصورة النمطية منظورًا إليها عكسيًا، فبقدر الإسلاموفوبيا أو (الرهاب من الإسلام)، وهي النظرة السائدة في الغرب إلى الإسلام، باعتباره دينًا يحض على الكراهية والعنف والإرهاب، هناك الويستفوبيا (الغربفوبيا)، أي النظر بعدائية إلى كل ما هو قادم من الغرب باعتباره شرًا مطلقًا.

وإذا كان الغرب السياسي بفلسفاته وأنظمته يستهدف فرض الاستتباع على المسلمين والإسلام وكبح جماح تنمية شعوب العالم الثالث ومنعها من تمثّل هويّاتها الثقافية، فإن الغرب في الوقت نفسه مستودع للعلم والتكنولوجيا ولخير ما أنجبته البشرية من أدب وفن وجمال وعمران، بما فيه تأييد بعض حقوقنا العادلة والمشروعة، لا سيما من جانب بعض الأوساط في الغرب الثقافي.

لقد جرى تشويه صورة العرب والمسلمين على نحو صارخ، لا سيما بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ الإرهابية الإجرامية، بحجة أن بؤرة الإرهاب والعنف تكمن في الإسلام ذاته كدين، وتم اختزال تلك الصورة لتنطبق على أسامة بن لادن وتنظيمات القاعدة وغيرها، أما

الإسلام الحضاري المعتدل وقيمه السمحاء، فقد اختلطت صورته والتبست قيمه عبر تنظيرات أيديولوجية بعضها مغرض مع سبق الإصرار، وبعضها ساذج وهو ما نطلق عليه «الإسلاملوجيا» أي «الإسلام ضد الإسلام»، وهي محاولات لا تقلّ خواءً عن الافتراضات المسبقة، ابتداءً من فكرة «نهاية التاريخ» التي جاء بها فرانسيس فوكوياما في نهاية الحرب الباردة وتحوّل الصراع الأيديولوجي من شكل إلى شكل جديد عام ١٩٨٩، متخذًا من الإسلام عدوًّا جديدًا بعد انهيار الشيوعية، إلى فكرة «صدام الحضارات» التي روّج لها صموئيل هنتنغتون منذ العام ١٩٩٣، والتي تجسّدت في بيان المثقفين الأمريكان الستين بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، والذي كان أقرب إلى البيان الحربي منه إلى إعلان ثقافي، على الرغم من دعوته للحوار، لكنّ الأجواء التي سادت كانت كلها تشجع على التهميش والاستئصال، وهو ما جرى التعبير عنه خلال الحرب العالمية ضد الإرهاب الدولي، والتي وجدت ضالّتها في احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وما صاحب ذلك من أعمال إرهاب وعنف منفلتة من عقالها وفي تعارض مع القواعد القانونية والإنسانية الدولية.

ولولا الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية التي عصفت بالولايات المتحدة وبالنظام الرأسمالي العالمي وانهيار بنوك عملاقة وشركات تأمين كبرى وانخفاض سعر الدولار بشكل خاص، لكانت الحملة المعنونة «القضاء على محور الشر» قد طالت بلدان أخرى كانت على لائحة التنفيذ. ولعل الوجه الآخر لهذه الحملة كانت إسرائيل بحربها التي دامت ٣٣ يومًا ضد لبنان وحزب الله تحديدًا عام ٢٠٠٦، ومن ثم حربها على غزة التي دامت ٢٢ يومًا في أواخر العام ٢٠٠٨، وأوائل العام ٢٠٠٩، بعد حصار مفتوح وهو ما بشّرت به كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة حين وعدت بقيام شرق أوسط جديد، ولم يكفها الحديث عن شرق أوسط كبير، ولكن صمود الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني فوّت على واشنطن وحليفتها فرصة استكمال مخططاتها العدوانية.

وتستغل هذه التوجهات بعض أعمال العنف والتزمّت والتعصّب والغلو التي تتم باسم الإسلام وتريد إعادة الزمن إلى الوراء، أي إلى ما يزيد عن ١٤٠٠ سنة إلى الخلف، وتكفير وتأثيم وتجريم كل ما يعاكس نظرتها، وترفض أي تساوق مع التحديث والتجديد والمعاصرة، وهو ما ينبغي التوقف عنده ودراسته بعمق، لأن تلك الصورة النمطية المشوّهة والتي ما تزال عالقة بذاكرة الغرب السياسي من غزوات الفرنجة الأولى، وحتى احتلال العراق المفتوح على احتلال الهوية والثقافة والدين والمستقبل، لا ينبغي لها أن تكون مبررًا لحجب الفكر الديني في إطار ضيّق والعيش مع الماضي والإبحار في التاريخ ونصوصه، دون رؤية الحاضر واستشراف المستقبل، بعقل منفتح وفكر يقبل الآخر، ويتعامل معه على أساس المساواة والحقوق والعدالة، وهو ما يفترض أن يتم التمسّك به لنا وله، ومن خلال فقه التجديد والاجتهاد في النص الديني وما له علاقة بالحياة ومتغيّراتها.

الملحقات

١- الفعاليات التحضيرية للمؤتمر

٢- جلسة حول الثورات العربية

٣- الصحافة المكتوبة

٤- صور المعرض الفني

٥- صور من فعاليات المؤتمر

٦- صور من جلسات المؤتمر

الفعاليات التحضيرية للمؤتمر

انعقدت للمؤتمر سلسلة فعاليات تحضيريّة وكانت على الشكل التالي:

ورشة عمل معالم الفكر الاجتهادي المعاصر عند السيد علي الخامنئي	الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١
دورة معالم نهج الاقتدار في فكر وتجربة الإمام الخامنئي	الخميس ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١
ندوة حول: التطلعات الإستراتيجية لإيران المستقبل	الأربعاء ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١١
الإمام الخامنئي والثورات العربية	الأربعاء ٤ أيار/ مايو ٢٠١١
الملتقى الإعلامي العربي – الإيراني لمناهضة الاستكبار والغزو السياسي والثقافي	الأحد ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١
ندوة إقليمية حول: قضايا المرأة المعاصرة قراءات في فكر الإمام الخامنئي	الاثنين ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١

ورشة عمل «معالم الفكر الاجتهادي المعاصر عند السيد علي الخامنئي»:

ضمن فعاليات مؤتمر «التجديد والاجتهاد في فكر الإمام الخامنئي: قراءة في التجارب الإسلامية المعاصرة» المنعقد في بيروت بتاريخ ٦-٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١، أقام معهد المعارف الحكمية [للدراسات الدينية والفلسفية] ورشة تحت عنوان «معالم الفكر الاجتهادي المعاصر عند السيد علي الخامنئي « نهار الأربعاء الواقع في ٢٤/ ١١/ ٢٠١٠، تحدّث فيها كل من النائب د. علي فياض، الأستاذ علي يوسف [باحث إسلامي]، د. عبد الحليم فضل الله [مدير المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق]، د. طلال عتريسي [أستاذ محاضر في كلية العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية].

في الجلسة الأولى من الورشة قدّم الدكتور علي فياض ورقة حول: «رؤية الإمام السيد علي الخامنئي لمفهوم الديمقراطية الدينية. والدكتور طلال عتريسي ورقة حول: «رؤية السيد الخامنئي للمجتمع؛ أما في الجلسة الثانية، فقد قدم د. عبد الحليم فضل الله ورقة حول: «رؤية الإمام الخامنئي لمفهوم التنمية». والأستاذ علي يوسف ورقة حول: «رؤية الإمام الخامنئي لمفهوم الدولة».

دورة «معالم نهج الاقتدار في فكر وتجربة الإمام الخامنئي»:

ضمن فعاليات مؤتمر «التجديد والاجتهاد في فكر الإمام الخامنئي: قراءة في التجارب الإسلامية المعاصرة» المنعقد في بيروت بتاريخ ٦-٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١، أقام معهد المعارف الحكمية [للدراسات الدينية والفلسفية] ورشة تحت عنوان: « معالم نهج الاقتدار في فكر وتجربة الإمام الخامنئي». استمرت الدورة على مدى شهرين حاضر فيها مدير معهد المعارف الحكمية الشيخ شفيق جرادي متناولاً النقاط التالية:

أكّد الشيخ جرادي أن نهج الاقتدار لا يمكن أن يطبق في الحياة إلا على يد جماعة خاصة تنفذ وتقيَم نهج الاقتدار على الأرض مرتكزًا في ذلك على الآيات القرآنية الواردة في هذا الصدد. وفرّق جرادي ما بين الاقتدار والقوة قائلاً: «الاستكبار مبني على القوة القاهرة [مثلاً في حال ضعف الاقتصاد يستخدم صاحب القوة السلاح والعنف والاستعمار]. مضيفًا: «أما في الإسلام فعنصر البطش والقوة ليس الأصل، إنما القدرة في الإسلام تتلخص في أن ضعفك لا يمنعك من الثبات والصمود في الميادين دفاعًا عن حقك، وإذا قويت، فتعفو عند المقدرة لأن صاحب القدرة هو صاحب العفو عند المقدرة».

وقسّم جرادي مرتكزات نهج الاقتدار في فكر الإمام الخامنئي إلى ستة مرتكزات أساسية: المرتكز الأول، عقيدة التوحيد والمقصود فيها ليس التوحيد المفاهيمي النظري العلمي، بل

التوحيد الذي يكون فيه الله حاضـرًا بشـكل دائم في وجدان وقلب وسـلوك الفرد. والمرتكز الثاني، قراءة السنن التاريخية الإلهية المتمثلة بإقامة حكومة العدل التي جرت مع الأنبياء والرسل والأوصياء والأئمة الأطهار عليهم السلام للاستفادة من تجاربهم. أما الثالث فهو إقامة حكومة القسـط والعدل التي تعتبر من أهم مقاصد حركة الرسـل والأنبياء والأئمة(عليهم السلام) على امتداد التاريخ، أما بشـكل مباشر أو بشكل تمهيدي للإمام الذي سيأتي بعده. والمرتكز الرابع هو بناء مسـتقبل قائم على واقـع حقيقي هو وجود الإمام المهدي الـذي يعطينا الأمل الدائم. أما المرتكز الخامس فهو قدرة الفرد المعنوية التائقة دائمًا للشـهادة ولو لم يكن في سـاحات القتال المباشرة، وهذا يوضح الفرق بين فرد وظيفته المقاومة وآخر رسالي. أما المرتكز السادس والأخير فهو العودة الى القرآن ليس فقط من باب القراءة والتبرك أو الاستفادة اللغوية أو تفسير الآيات، بل المقصود بالعودة الى القرآن التدبر بالقرآن الكريم، والتدبر هو التربية بالقرآن وهو التزام طريق الصراط المستقيم.

ندوة التطلعات الإستراتيجية لإيران المستقبل:

ضـمن فعاليات مؤتمـر «التجديد والاجتهاد في فكر الإمـام الخامنئي: قراءة في التجارب الإسـلامية المعاصـرة» المنعقد في بيروت بتاريـخ ٦-٧ حزيران/ يونيـو ٢٠١١، أقام معهد المعارف الحكمية [للدراسـات الدينية والفلسفية] ندوة تحت عنوان «التطلعات الإستراتيجية لإيران المسـتقبل» نهار الأربعاء الواقع في ٢٣/ ٣/ ٢٠١١، تحدث فيها أسـتاذ الاقتصـاد في الجامعـة الأميركية الدكتور زياد الحافظ، مدير معهد كارينغي في بيروت الدكتور بول سـالم، الخبير الاقتصـادي غالب بومصلح، ورئيس الشـركة الدولية للمعلومات جواد عدره، وعقّب عليهم الملحق الثقافي في السفارة الإيرانية في بيروت صالح نيا، والحضور.

بداية، تحدّث الدكتور الحافظ حول وجهة نظر العروبيين تجاه إيران، فأعرب عن «إعجابه بإيران التي تتعرّض لحصـار منذ ثلاثيـن عامًا ومع ذلك أنتجت علمًا وتطورًا في الاقتصـاد». ولمّح إلى «الصراع الكوني الذي تخوضه شعوب المنطقة ضد الهيمنة الغربية وأساسه الكيان الصهيوني».

وركّـز «على أن المنطقة العربية هي مفتاح لكل المناطق»، مطالبًا «إيران بالتفاهم مع الأمة العربيّة لأنّ في ذلك ضـمانة لاستمرار الثورة الإسـلامية الإيرانية وخاصّة من خلال حضورها في لبنان وفلسطين».

ثم تحدّث جواد عدره فتناول أمورًا اقتصـادية وتنموية في إيران، فأشـار إلى «تحدٍّ قصـير الأمد نتيجة العقوبات والحصـار الاقتصـادي على إيران، وإلى تحدٍّ آخـر يتعلّق باحتمال قيام

حـرب، في حين أنّ التحدّيـات طويلة الأمد تتعلّق بازدياد عدد السـكان»، مشـيرًا «إلى دور الدولة في ظل النظام الديني»، متسائلاً عن «مدى تكيّف هذا الدور في ظلّ هذا النظام».

أمّا الخبير الاقتصـادي غالب بو مصـلح فقد تطرق إلى «التحديات الاقتصـادية في إيران» وقال: «علينا أن لا ننسـى الظروف التي مرّ بها الاقتصـاد الإيراني والحروب التي شـنّت على إيـران، ثمّ التهديدات الأميركيـة»، معتبرًا «أن ذلك لم يمنع إيران من التقدم على صـعيد البناء الصناعي العسكري على سبيل المثال». وسأل: «هل تطوير القطاع الاقتصادي يجب أن يؤدي إلى تذويب القطاع العام؟».

ثم كانت مداخلة للدكتور بول سـالم فشـدد على ضـرورة بناء وتوطيـد وتنظيم العلاقات العربية- الإيرانية- التركية، وذلك لأسـباب تاريخية وجيواسـتراتيجية وطبيعية تربط بين هذه الدول. واقترح عقد مؤتمرات سـنوية للوصول إلى قواسم مشـتركة بينها وصولاً إلى منظومة إقليمية تضم الدول العربية وتركيا وإيران.

وختـم مطالبًا إيران التـي كانت نموذجًا في الثورة أن تقرأ الحالة الجديدة في العالم العربي وتأثير ذلك على أوضاعها في الداخل.

بعد ذلك، تحدث الملحق الثقافي الإيراني صالح نيا فقال: إنه سيتحدث بصفته الشخصية لا الرسـمية، فأشار إلى التقصـير في العلاقات الثقافية الإيرانية- العربية، وحمل الدول العربية مسؤولية عدم إقامة علاقات جيدة مع إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية.

ندوة الإمام الخامنئي والثورات العربية:

ضـمن فعاليات مؤتمـر «التجديد والاجتهاد في فكر الإمـام الخامنئي: قراءة في التجارب الإسـلامية المعاصـرة» المنعقد في بيروت بتاريـخ ٦-٧ حزيران/ يونيـو ٢٠١١، أقام معهد المعـارف الحكميـة [للدراسـات الدينية والفلسـفية] ندوة تحـت عنوان «الإمـام الخامنئي والثورات العربية» نهار الأربعاء الواقع في ٤/ ٥/ ٢٠١١، تحدّث فيها الوزير محمد فنيش.

أكّـد فنيش على أن المقاربة السـليمة لمواقف الإمام الخامنئي من التحرّكات الشـعبية في العالـم العربـي تبدأ بفهـم الرؤية والنهج والمشـروع الذي ترفـع لواءه قيادة الإمـام الخامنئي للجمهورية الإسلامية في إيران .

واسـتعرض فنيش الخصائص التي تميّز بها مشـروع الثورة في إيران قائلا: «المشروع لم يكن سياسيًّا؛ أي لم يكن يهدف إلى الإمساك بالسلطة واستبدال حاكم بآخر، بل يسعى لجعل تجربة الجمهورية الإسـلامية نموذجًا تطبيقيًّا صـالحًا ليكون قدوة للشعوب عامة وللمسلمين

خاصة بغير إخفاء لخصوصية هويته، ودون تعارض مع الهوية الإسلامية لعموم المسلمين والهوية الإنسانية لسائر الشعوب والأديان». وذكر فنيش أن من أهم مكوّنات هذا المشروع هو اتحاد القضايا والمصالح.

كما تناول موقف الإمام الخامنئي من الثورات العربية لا سيّما في مصر فقال: «تظهر مواقف الإمام الخامنئي من تطورات الحركة الشعبية في مصر تأييدًا وحماسًا وتحليلاً واقعيًا، وتوصيفًا لهوية هذه التحركات وأهدافها، وحرصًا على دعمها بالتأييد وتقديم خلاصة التجربة الإسلامية في إيران وبعض النصائح أهمها : العزّة والقدرة على تحمّل الصعاب، التصديق بالوعد والاتكال على الله، اتحاد الشعب والانسجام بين قواه الفاعلة والاعتصام بحبل الله وعدم الثقة بالغرب وأميركا».

وأشار فنيش الى أن من وجهة نظر الإمام الخامنئي ليس ثمة أكثر من جبهتين إما دعمًا لفلسطين أو الوقوف في الجبهة المقابلة، مضيفًا: «ولعلّ ذلك أيضًا ما دفعه لتوصيف شعب مصر بأنها حركة إسلامية تحرّرية دون أن ينتقص ذلك من دور بقية مكوّنات المجتمع المصري الدينية». أما عن التحركات الشعبية في بعض الدول العربية، فقد أشار فنيش إلى أن السيد الخامنئي يعتبر أن بعض التحركات رغم مشروعيتها إلا أنها خرجت عن الإطار المطلبي ويتم استغلالها والتحريض من خلالها لغايات سياسية، وهي جزء من هجوم مضاد ردًا على ما أصاب المحور الأميركي وأنظمته من خسائر في تونس ومصر.

وختم فنيش قائلاً: «إن التحركات الاجتماعية الكبرى ليست أحداثاً لحظية، بل تتكوّن على مرّ الزمن مع تتابع العوامل المختلفة وتراكمها، وتظهر فجأة وبمناسبة معينة، وفي الوقت المناسب».

الملتقى الإعلامي العربي- الإيراني لمناهضة الاستكبار والغزو السياسي والثقافي:

نظّم معهد المعارف الحكمية والمستشارية الثقافية الإيرانية والمؤتمر الدائم للمقاومة الملتقى الإعلامي العربي- الإيراني، في فندق الكورال بيتش، تحت عنوان «تحية للمقاومة والثورات العربية». حضر اللقاء المستشار الثقافي حسين آغا زاده، ورئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ وعدد من الإعلاميين.

افتتح الشيخ شفيق جرادي مدير معهد المعارف الحكمية بكلمة منظمي الملتقى فلفت «إلى الصحوة التي تحصل في بلادنا لاسترداد الكرامة». كما لفت «إلى دور الإعلام الذي كنّا نظن أنّه يمكن أن يولّد حلمًا إعلاميًّا يتجاوز سلطة الحكومات والتبعيّة للدولة الراعية لهذا الإعلام». وقال: «أحلام عربيّة وإسلاميّة ضاعت من أجل بناء فكرة على المستوى الإعلاميّ».

واقتـرح «أن نخرج بإعلام يتحرّك خارج إرادة إطار السـلطات والرقابة التي يمكن أن تمارس خططًا إسـلاميّة كانت أو عربيّة، علمانيّة كانت أو غير ذلك». وسأل «ما هو مستقبل المنطقة؟ إلـى أين تتجه بعـد أن أثبتـت الطروحات الإسـلاميّة أنّها أقل مـن إرادة الشـعوب المتحرّكة الآن، وأنّ المشـاريع العربيّة سـقطت أو تكاد في نوافذ تطلّ على لا شـيء». وأضاف «ما هي الأيديولوجيّة وأي إسـلام هو الذي سيتحرّك مسـتقبلاً؟ وما هي المحاور التي يمكن أن تكون فعّالة بين االسلطة وأيّ حراك شعبيّ؟

حملت الجلسـة الأولى عنوان: «مسـتقبل الأنظمة والسياسات في المنطقة وموقع الإرادة الشـعبيّة فيها». وتحدّث فيها الأستاذ عبد الهادي محفوظ الذي أكّد أن واشطن أيقنت أنها لن تقـدر على الوقوف في وجه الحراك الشـعبي فآثرت احتواء عملية التغيير بسياسـة براغماتية. وذكر أن: «الرهان الأميركي هو على المؤسسـة العسـكرية لضـبط التغيير في حدود معينة مع الضغط على هذه المؤسسة في الحالة المصرية حتى لا تندفع باتجاه إحياء الدور القومي لمصر في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وعبر إغراء واختبار الإخوان المسلمين واللعب على الوتر الطائفي».

ثم تحدّث رئيس تحرير جريدة الوفاق الإيرانية نسـيب النعيمي الذي تناول قضـية الإعلام الغربي قائلاً: «إن المسـألة الإعلامية قد تسـتخدم لسـلعة تجارية وقد تسـتخدم لترويج أكبر وأعظم سياسـات في العالم وإن هناك إسـتراتيجية منظمة تعمل على تضـليل الصورة الحقيقية التي يمثلها الدين الإسلامي، والتعمّد لتكرارها حتى تؤثّر وتحرّض العقل الغربي».

حملـت الجلسـة الثانية عنوان: «البدائل المسـتقبلية المتوقعة على المسـتويين السياسـي والأيديولوجـي». تحدّث فيهـا إبراهيم المدهون من جمعية الوفاق فـي البحرين فقال: «هذه الثورات هي واقعًا مسـتقبل الإسلام الواعد، وشعب البحرين هو أحد هذه الثورات. وتحدّث عن مطالب شـعب البحرين وقال: «إن شـعب البحرين هو من الشـعوب التي ناصـرت قضية فلسطين لذلك هناك حكومات تريده أن يبقى مهمشًا». أما رئيس تحرير جريدة اللواء الأردنية بلال التل فأجرى قراءة في أحداث المنطقة العربية وعرض للفسـاد السياسـي والتبعية للسياسة الأميركية المؤيدة لإسـرائيل، آسـفًا لغياب النخب العربية مما زاد في الدور الأميركي في قطع الطريق أمام محاولات تغييرية.

ندوة إقليمية حول: قضايا المرأة المعاصرة: قراءات في فكر الإمام الخامنئي:

أقام معهد المعارف الحكمية بالتعاون مع المستشـارية الإيرانية، يوم الاثنين الواقع في ٢٣ أيار ٢٠١١م، في مطعم الساحة، ندوة إقليمية تحت عنوان: «قضايا المرأة المعاصرة: قراءات في فكر الإمام الخميني» وذلك ضمن فعاليات «مؤتمر التجديد و الاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي».

وقد افتتحت الندوة بكلمة للمستشـار الثقافي للجمهورية الإيرانية في لبنان السـيد محمد حسـين رئيس زاده، تلتهـا كلمة الافتتاحيـة لنائب أمين عـام حزب الله في لبنان الشيخ نعيم قاسم.

توزّعت الندوة على جلسات أربع. في الأولى قدّمت السيدة سعاد الحكيم وهي أستاذة في علم التصوف في الجامعة اللبنانية مداخلة عرضت مداخلة تحت عنوان الهويّة الإنسانيّة للمرأة في رؤى الإمام الخامنئي. ثم قدّمت مديرة القسم النسوي في مكتب استفتاءات الإمام الخامنئي السيدة زهرا رستي مداخلة تحت عنوان: «فقه المرأة المعاصرة عند الإمام الخامنئي».

بدأت الجلسة الثانية حيث عرض فيها د. حسين رحال مداخلة تحت عنوان: «حق المرأة بين الغرب والشـرق في النظرة الإنسـانيّة الدينيّة» وتلته معاونة رئيس الجمهورية الإيرانية في الشـؤون القانونية السـيدة د. فاطمة بداغي ممثّلة بالسـيدة ركن آبادي والتي أجرت قراءة في الدستور الإيراني.

استأنفت الجلسة الثالثة مع السيدة ليلى شمس الدين والتي تناولت موضوع «المرأة والتعليم ودورها في إصلاح الجيل» ود. طلال عتريسي وهو أستاذ محاضر في كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية الذي تناول موضـوع: «أهميّة الأسـرة في فكر الإمـام الخامنئي. وأخيرًا الجلسة الرابعة كان محورها «رؤية الإمام الخامنئي لدور المرأة في إنتاج الثورة واستمرارها»»، وقد شـاركت بهـا كل من الحاجة أم عمـاد مغنية من لبنـان ممثّلة المرأة المقاومـة في لبنان، المدوّنة نيفين سـمير من مصر، والإعلامية كوثر البشـراوي ممثّلة النساء الثوريات في تونس، إضافة إلى السيدة أنسيّة شاه حسيني وهي مخرجة وكاتبة سيناريو سينمائية إيرانية حيث قدمت قراءة لتجربة المرأة في السـينما الايرانيّة. وقد تخلّلت الجلسـات نقاشات حول الموضوعات المطروحة حيث أكّد جميع المشاركين على النقاط التالية:

- حاجة المرأة المعاصرة لإنتاج معرفة جديدة أصيلة.

- إنّ جميع الرؤى الإلهيّة تدعو إلى إحياء الشخصيّة السامية للمرأة إضافة الى أنّ مشاركة المرأة السياسيّة تبدأ من حقّ الاقتراع وصولاً إلى حق الترشح لمناصب عالية ومهمّة.

- لا بـد مـن تشـكيل لجنة نسـائيّة، تُشـكّل بدورها لجنة موسّـعة من رجال ونسـاء من المختصين وعلماء الدين لمعالجة المشاكل التي تتعرض لها المرأة.

- إنّ الإمام الخامنئي يدعو الى إيجاد حلّ للمرأة بأن تتحرّر وتُنصـف وتصـل إلى العدالة من داخل الإسلام لا من خلال ما يريده الغرب.

- التشديد على المطالبة بضرورة إصلاح القوانين المتعلّقة بالمرأة.

ختمت الندوة بالتضـامن مع نساء مصـر وتونس وفلسطين وبالخصوص نساء البحرين لما يعانين من أساليب الضغط والاضطهاد والتعذيب والقتل. ودعا الحاضرون إلى يوم تضامن مع نساء الثورات العربيّة.

جلسة حول الثورات العربية

على هامش مؤتمر «التجديد والاجتهاد الفكري» عند الإمام الخامنئي (دام ظله)، عقدت جلسة سياسية خاصة بالباحثين المشاركين لمناقشة موضوع «الثورات العربية» في كل من تونس ومصر واليمن والبحرين. وفي ما يلي خلاصة لما طرح في هذه الجلسة.

١ - في طبيعة هذه الثورات:

تمّت الإشارة إلى:

١ - أصالة نموذجها وجدّته وعدم وقوعه ضمن أي دائرة من دوائر المقولات الثورية الكلاسيكية: فلا كلام فيها عن نظرية ثورية أو قيادة ثورية أو حزب ثوري، أو قائد ملهم، أو طلائع ثورية، ولا كلام عن قبليات يمينية أو يسارية أو إسلامية، وإنما عن شباب يعاني من القمع والاستبداد والفساد والقلق من المستقبل، ويتقن التواصل والتجمّع وصياغة الشعارات العامة والمؤثّرة والتي تلقى تجاوبًا صادقًا ومتوسّعًا باستمرار من جماهير اكتوت بنيران القمع والفساد والإفقار والذل.

٢ - عدم اكتمالها بعد، ما يجعل إصدار أحكام نهائية بحقها متعذّرًا، وهذا ما يفسح المجال للأسئلة المعبرة عن احتمالات ممكنة أكثر مما يفسح المجال لتقرير أو ترجيح أي من هذه الاحتمالات: من هذه الأسئلة على سبيل المثال: ما هو النسيج الاجتماعي الذي ينتمي إليه الثوار؟ هل لهذا النسيج خلفية فكرية؟ ماذا يريد الثوار وبأي أسلوب سيحققون ما يريدون؟ من سيقود هذه الثورات؟ ما الأخطار التي تتهدّدها؟ وما دور الثورة الإسلامية في إيران وحركتي حزب الله وحماس في إحداث المتغيرات على الساحة العربية؟ ما تأثير رؤية الغرب للقضية الفلسطينية وتعاطيه معها؟

٢ – في بواعثها:

كان هنـاك كلام على بواعث متعدّدة مثل: ١) صـراع الهيمنات ووضـوح معالم صـراع المستضـعفين ضـد المسـتكبرين بعد الثورة الإسـلامية في إيران، ونجاح النمـوذج الإيراني في صـراعه مع القمع والفسـاد والاسـتبداد في الداخل، وفي مواجهته مع الاستكبار التسلطي الاسـتتباعي بقيـادة الإدارة الأميركية فـي الخارج، ما أنتج اسـتقلالًا وتنمية فـي آن. ٢) غباء الأنظمة العربية باعتمادها القمع وممارسة الفساد والتغطية عليه في الداخل، والتبعية للاستكبار والعلاقة مع الكيان الصـهيوني في الخارج، واستخدامها جيوشًا أنشأتها أصلًا لقتال إسرائيل، من أجل قمع شـعوبها. ٣) الهيمنة التي ظلمت الشـعوب الإسلامية وأسخطتها على الاستكبار وتابعيه المحليين. ٤) الإسلام بوصفه بيئة حاضنة، بغض النظر عن الالتزام به. ٥) دور النموذج التركي في التعاطي مع الديمقراطية والتنمية. ٦) حيوية الروح الشبابية وقدرتها على الاستفادة من وسـائل الاتصـال والإعلام. وفي هذه البواعث تلتقي الدوافع الوطنية والقومية مع الدوافع التنموية والديمقراطية.

(وإذا كانـت كل العوامـل المذكورة مؤثّـرة فإنه لم يتم تحديد أي منهـا يؤدي دور العامل الحاسم أو الأساسي، وقد يكون ذلك طبيعيًا نظرًا لما أشرنا إليه حول طبيعة هذه الثورات).

٣ – في مستقبلها:

هنا، دار الكلام على مخاوف أهمّها: ١) سعي الاستكبار العالمي والكيان الصهيوني بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، بعد اسـتيعاب الصدمة، إلى تحوير اتجاهات الثورات العربية بما يمكّن من اسـتيعابها واستتباعها. ٢) وفي حال الفشـل اللجوء إلى احتياطي الصراعات الدينية والمذهبية والإثنية.

كما دار الكلام على آمال أهمها: ١) احتمال تمدّد هذه الثورات. ٢) احتمال تبنّي نموذج البيئة الثورية المحتضَـنة بالثقافة الإسـلامية المنفتِحة على التصـالح مع الوضـع المدني في ما يسـميه، ويدعو إليه، الإمام الخامنئي، أي «السـيادة الشـعبية والديمقراطية الدينية»، حيث لا تنفصل التنمية والديمقراطية عن مقاومة الاستكبار والصهيونية، بل تتلازم معهما تلازمًا بدونه لا يمكن تحقيق التنمية ولا الديمقراطية بالصورة المستقلة لكل منهما.

الصحافة المكتوبة

١. كتبت الـ Daily star:

Politics

Nasrallah: U.S. keen to hijack Arab revolts

June 01:57 2011 .07 AM

By Hussein Dakroub

The Daily Star

| LEBANON THE DAILY STAR

Nasrallah: U.S. keen to hijack Arab revolts

Hezbollah leader lauds Palestinians for confronting Israeli troops on Golan Heights

By Hussein Dakroub
The Daily Star

BEIRUT: Hezbollah leader Sayyed Hassan Nasrallah accused the United States Monday of seeking to hijack the wave of pro-democracy popular uprisings sweeping the Arab world.

He also praised Palestinians who confronted Israeli troops on the Israeli-occupied Golan Heights despite knowing they would be fired upon.

Damascus said 23 people had been killed Sunday when Israeli troops opened fire on hundreds of Palestinian demonstrators who tried to push through the mined cease-fire line across Syria's frontier with the Golan Heights. The protesters rallied on the Syrian side of the border with the Golan to mark the Naksa, which refers to the defeat of Arab armies in the June 5, 1967, Middle East war which resulted in Israel capturing Egypt's Sinai Peninsula, the West Bank, Gaza Strip and East Jerusalem.

Israeli troops killed more than a dozen people along the Lebanese and Syrian borders on May 15 when Palestinian protesters gathered near the border with Israel to commemorate the Nakba, Arabic for catastrophe, marking the 63rd anniversary of the founding of the state of Israel.

In a televised speech addressing the opening session of an intellectual conference on Iran's Supreme Leader Sayyed Ali Khamenei in Beirut, Nasrallah said: "We hold the Palestinians and those youths who rallied at the border of Syria's occupied Golan Heights in high esteem and respect for their insistence on confrontation in a clear message of determination in this [Arab] nation."

"What happened yesterday on the anniversary of the Naksa on the Golan Heights has revealed that the U.S. administration wants to hijack the Arab revolutions," Nasrallah said.

"This event has confirmed Washington's absolute commitment to Israel's security. This is Washington which talks about human rights and freedoms," he added, referring to U.S. officials' statements that Israel has the right to defend itself against protesters who attempt to cross its border.

Leaders of the Group of 8 wealthiest industrialized nations pledged at the end of their talks in Deauville, France, last month to supply more than $20 billion in aid to Egypt and Tunisia over the next three years to help economic transitions in these two countries after popular revolts led to the ouster of the presidents in both countries.

At a series of working sessions, representatives of the Group of 8 expressed concern that the democracy movement in the Arab world could be "hijacked" by Islamic radicals if the West did not help stabilize the economies of the two countries that touched off the Arab Spring.

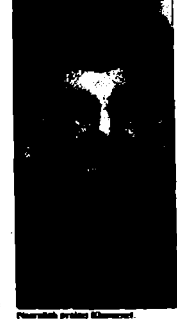
In his speech, the Hezbollah leader praised Khamenei as "a great imam in leadership, piety and jurisprudence, who has a comprehensive solid and deep vision."

Recalling his meeting with Khamenei following the Sept. 11, 2001 attacks in the United States, Nasrallah said some Iranian officials came to the supreme leader, telling him that because of new facts, "we have to seek reconciliation with America."

In rejecting any reconciliation with the U.S., Nasrallah quoted Khamenei as telling him: "Don't worry, the United States of America has reached the zenith. This is the beginning of its downfall. When they come to and Iraq Afghanistan, they are drifting into the abyss. This is the beginning of the end to America and its project in our region. You should behave on this basis. These words are based on information."

Nasrallah quoted Khamenei as saying he believed Israel was doomed to extinction. "He [Khamenei] believes that this is not far off. He sees it [happening] soon," Nasrallah said. He added that Iran's supreme leader believes that peace talks between the Palestinians and Israel would lead nowhere.

Hezbollah and Iran staunchly oppose the U.S.-sponsored Middle East peace process.



Nasrallah praises Khamenei.

BEIRUT: Hezbollah leader Sayyed Hassan Nasrallah accused the United States Monday of seeking to hijack the wave of pro-democracy popular uprisings sweeping the Arab world.

He also praised Palestinians who confronted Israeli troops on the Israeli-occupied Golan Heights despite knowing they would be fired upon.

Damascus said 23 people had been killed Sunday when Israeli troops opened fire on hundreds of Palestinian demonstrators who tried to push through the mined cease-fire line across Syria's frontier with the Golan Heights. The protesters rallied on the Syrian side of the border with the Golan to mark the Naksa, which refers to the defeat of Arab armies in the June 5, 1967, Middle East war which resulted in Israel capturing Egypt's Sinai Peninsula, the West Bank, Gaza Strip and East Jerusalem.

Israeli troops killed more than a dozen people along the Lebanese and Syrian borders on May 15 when Palestinian protesters gathered near the border with Israel to commemorate the Nakba, Arabic for catastrophe, marking the 63rd anniversary of the founding of the state of Israel.

In a televised speech addressing the opening session of an intellectual conference on Iran's Supreme Leader Sayyed Ali Khamenei in Beirut, Nasrallah said: "We hold the Palestinians and those youths who rallied at the border of Syria's occupied Golan Heights in high esteem and respect for their insistence on confrontation in a clear message of determination in this [Arab] nation."

"What happened yesterday on the anniversary of the Naksa on the Golan Heights has revealed that the U.S. administration wants to hijack the Arab revolutions," Nasrallah said.

"This event has confirmed Washington's absolute commitment to Israel's security. This is Washington which talks about human rights and freedoms," he added, referring to U.S. officials' statements that Israel has the right to defend itself against protesters who attempt to cross its border.

Leaders of the Group of 8 wealthiest industrialized nations pledged at the end of their talks in Deauville, France, last month to supply more than $20 billion in aid to Egypt and Tunisia over the next three years to help economic transitions in these two countries after popular revolts led to the ouster of the presidents in both countries.

At a series of working sessions, representatives of the Group of 8 expressed concern that the democracy movement in the Arab world could be "hijacked"

by Islamic radicals if the West did not help stabilize the economies of the two countries that touched off the Arab Spring.

In his speech, the Hezbollah leader praised Khamenei as "a great imam in leadership, piety and jurisprudence, who has a comprehensive solid and deep vision."

Recalling his meeting with Khamenei following the Sept. 11, 2001, attacks in the United States, Nasrallah said some Iranian officials came to the supreme leader, telling him that because of new facts, "we have to seek reconciliation with America."

In rejecting any reconciliation with the U.S., Nasrallah quoted Khamenei as telling him: "Don't worry, the United States of America has reached the zenith. This is the beginning of its downfall. When they come to and Iraq Afghanistan, they are drifting into the abyss. This is the beginning of the end to America and its project in our region. You should behave on this basis. These words are based on information."

Nasrallah quoted Khamenei as saying he believed Israel was doomed to extinction. "He [Khamenei] believes that this is not far off. He sees it [happening] soon," Nasrallah said. He added that Iran's supreme leader believes that peace talks between the Palestinians and Israel would lead nowhere.

Hezbollah and Iran staunchly oppose the U.S-sponsored Middle East peace process.

A version of this article appeared in the print edition of The Daily Star on June 07, 2011, on page 2.

Read more: http://www.dailystar.com.lb/News/Politics/2011/Jun-07/Nasrallah-US-keen-to-hijack-Arab-revolts.ashx?searchText=khamenei confe rence#ixzz1PHTWSLsS

(The Daily Star :: Lebanon News :: http://www.dailystar.com.lb)

المصدر: http://www.dailystar.com.lb/News/Politics/2011/Jun-07/Nasrallah-US-keen-to-hijack-Arab-revolts.ashx?searchText=khamenei%20conference#axzz1PH9T2jDH

٢. كتبت «السفير» في العدد ١١٩٠٥، بتاريخ ٧/ حزيران/ ٢٠١١

الثلاثاء ٧ حزيران ٢٠١١ - العدد ١١٩٠٥ | السـفير | 3

«قال لنا بانتصاركم ستصبحون قوة لا تقف في وجهها قوة»

نصر الله: الخامنئي تنبأ بإنجازي التحرير وتموز



«قال لنا بانتصاركم ستصبحون قوة لا تقف في وجهها قوة»

نصر الله: الخامنئي تنبأ بإنجازي التحرير وتموز

رأى الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله، أن «كل ما يجري الآن حولنا في فلسطين وفي منطقتنا، سواء ما حصل في مسارات التفاوض أو في إنجازات وانتصارات حركات المقاومة في لبنان وفي فلسطين، أو على مستوى الهبّة الأخيرة للشعب الفلسطيني

خارج الأراضي المحتلة يثبت أنّ الشعب الفلسطيني صاحب إرادة صلبة في المقاومة، بعد أكثر من ٦٠ سنة. فالألم والمصائب والعذابات التي لحقت بهذا الشعب لم تدفعه إلى اليأس ولا إلى الإحباط، هذا الجيل من الشباب الذي يسمع بالنكبة وبالنكسة ولكنه شهد زمن الانتصارات، هذا الجيل يؤكد أننا أمام أجيال من الشعب الفلسطيني تعيش أملاً قويًّا واندفاعة عظيمة وهائلة للعودة إلى الأرض».

نصر الله كان يتحدث، خلال افتتاح مؤتمر «التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام خامنئي– قراءة في المشروع النهضوي الإسلامي المعاصر»، الذي نظمه معهد «المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» في فندق غاليريا، أمس، بحضور مساعد وزير الخارجية الإيراني محمد رضا رؤوف شيباني، النائبين حسين الموسوي وعلي عمار، السفير الإيراني غضنفر ركن أبادي، وحشد من الشخصيات.

بداية تطرق نصر الله الى «البعد القيادي والسياسي في شخصية الخامنئي»، مشيدًا «بصوابية المواقف الحكيمة والشجاعة التي اتخذها وما زال يتخذها»، واستعرض شواهد «لا سيما مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، عندما جاء الأميركيون بعد عاصفة الصحراء وتغيّرت معادلات في المنطقة وفي العالم وأصبحت أميركا هي القوة العظمى الوحيدة، ودعت الجميع الى المفاوضات، حيث سادت حينها حالة من الإجماع أو شبه الإجماع تقول إننا أصبحنا على مشارف تسوية لا مفر منها لأن الأميركيين سيفرضون شروط الحل على جميع الدول المعنية بهذه التسوية».

وأكد نصر الله «أن الإمام الخامنئي كان له رأي خارج هذا الإجماع أو شبه الإجماع، فقال إن مدريد لن يصل إلى نتيجة وإن هذه التسوية لن تنجز، وإن أميركا لن تستطيع أن تفرض تسوية على حكومات هذه المنطقة وشعوبها».

وتحدث نصر الله عن «التطور أو الاختراق الكبير الذي حصل في المفاوضات الإسرائيلية – السورية، في العام ١٩٩٦، وما قيل عن وديعة رابين واستعداد اسحاق رابين للانسحاب كما قيل في ذلك الحين إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، إذ إن الكل بدأ يقول إن هناك تسوية ستنجز. فالأمور أصبحت في نهاياتها وما تبقى هو مجرد مجموعة من التفاصيل التي يمكن خلال بعض جولات من التفاوض أن يتم إنجازها».

أضاف «في تلك المرحلة وفي ظل هذا الجو جاء من يقول لنا في أكثر من مكان لا تتعبوا أنفسكم، الأمور انتهت ولا داعي لتقدموا دماء وشهداء»، موضحًا أن «هناك من دعانا لأن نبدأ بترتيب أمورنا على قاعدة أنّ التسوية قد أنجزت، وإلى إعادة النظر ليس فقط بماهيتنا كحركة مقاومة بل حتى باسمنا وبهيكلياتنا وبخطابنا وبرنامجنا السياسي، والتفكير بسلاحنا وإمكانياتنا العسكرية».

وقال نصر الله «خارج هذا الإجماع الذي كان مسيطراً في لبنان كان هذا التحليل موجوداً

في إيران بدرجة كبيرة جداً عند عدد كبير من المسؤولين، ولكن عندما ذهبنا إلى الإمام الخامنئي وقدّمت هذه الرؤية، وأن هذا هو الموجود والمطروح في المنطقة، قال بوضوح أنا لا أعتقد أنّ هذا الأمر سيتم وأنّ هذه التسوية بين إسرائيل وسوريا وبالتالي مع لبنان ستنجز. أنا أقترح عليكم أن تواصل المقاومة عملها وجهادها بل أنّ تصعد في عملها وجهادها لكي تحقق إنجاز الانتصار، ولا تعيروا آذانكم وعقولكم لكل هذه الفرضيات والاحتمالات والدعوات».

وأشار إلى أنه بعد «أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ليس أكثر، قتل إسحاق رابين وجاء شيمون بيريز. ثمّ كانت حرب «عناقيد الغضب» في نيسان عام ١٩٩٦، بعد قمة شرم الشيخ، وسقط بعدها في الانتخابات شيمون بيريز وجاء نتنياهو وعادوا إلى الصفر».

وأضاف نصر الله «في مسألة المقاومة في لبنان كان (الخامنئي) دائماً يتحدث عن انتصارها لكنّه إلى ما قبل العام ٢٠٠٠ لم يتحدث عن زمن، كان يتحدث عن مبدأ الانتصار، ويعلن أنّه مؤمن به»، مشددًا على أنه «بعد عام ١٩٩٦ كان يقول إنّ الإسرائيلي في وضع كالعالق في الوحل، فلا هو قادر على التقدم واجتياح لبنان من جديد أو الانسحاب إلى فلسطين المحتلة لمخاطر هذا الانسحاب بلا قيد أو شرط، ولا هو قادر على البقاء في مكانه، فهو في مأزق شديد وعلينا أن ننتظر لنرى ماذا سيفعل هذا الإسرائيلي. وهذا الأمر مرهون باستمرار المقاومة».

وأشار إلى أنه «بعد فوز إيهود باراك في الانتخابات الإسرائيلية أواخر عام ١٩٩٩ حدد موعداً زمنيًا للانسحاب في ٧ تموز عام ٢٠٠٠، وكان الجو الحاكم في لبنان وسوريا والمنطقة أنّه سوف نصل إلى الموعد ولن ينسحب الإسرائيليون من الشريط الحدودي المحتل... ونحن في «حزب الله» على المستوى السياسي والجهادي، تبنينا وجهة النظر هذه، غير أنه بعد لقائنا الامام الخامنئي، خلال زيارة لإيران، كان له رأيٌ مختلفٌ تماماً ومفاجئ، ومفاده أنّ انتصاركم في لبنان قريب جداً جداً، وهو أقرب مما تتوقعون، وسوف ترونه بأمّ أعينكم، وقال للإخوة عندما ترجعون إلى لبنان حضروا أنفسكم لهذا الإنجاز، ما هو خطابكم السياسي، كيف ستتصرفون إذا انسحب العدو الإسرائيلي إلى الحدود... ولذلك لم يفاجئنا الانسحاب المفاجئ في ٢٥ أيار وكنّا قد حضّرنا أنفسنا جيداً للتصرف مع منطقة الشريط الحدودي والعملاء وسكان المنطقة والتعاطي مع الحدود، عندما نصل إلى الحدود».

وقال نصر الله، إنه في «حرب تموز، وفي الأيام الأولى، حيث كان الحديث عن أي انتصار، بل الحديث عن النجاة والخروج من هذه الحرب بستر وعافية هو أقرب إلى الجنون، وصلتني رسالة شفهية من الامام الخامنئي حملها أحد الأصدقاء إلى الضاحية الجنوبية، قال فيها «توكلوا على الله، أنا أقول لكم أنتم منتصرون حتماً، وعندما تنتهي هذه الحرب بانتصاركم ستصبحون قوة لا تقف في وجهها قوة».

وكشف أن الخامنئي قال له بعد أحداث ١١ أيلول، «لا تقلقوا، الولايات المتحدة وصلت إلى القمة، هذه بداية الانحدار، عندما يأتون إلى أفغانستان والعراق بقواعدهم وأساطيلهم ينحدرون إلى الهاوية، لأن معنى ذلك أن أميركا لم تعد قادرة على حفظ مصالحها من

خـلال الأنظمة، وهـذه بداية نهاية المشـروع الأميركي في منطقتنا ويجب أن تتصـرفوا على هذا الأسـاس، فعندما يأتي الأميركيون إلى هنا سـوف يغرقون في الوحول ويبحثون عن سبيل للهروب، ولذلك ما يحصل ليس مدعاة للخوف بل مدعاة للأمل».

وأشار الى أن الخامنئي يعتقد جازماً أنّ زوال الكيان الاسرائيلي، «ليس بعيداً بل يراه قريباً، ويعتقد أنّ هذه التسـوية لن تصل إلى مكان». وتوجه «بالتحية إلى الشباب المجاهد والمقاوم والشجاع والباسل من الفلسـطينيين والسوريين الذين احتشدوا عند حدود الجولان السوري المحتل، وإصرارهم على الحضور والمشاركة والتحدي والمواجهة والتصدي».

وتخللت المؤتمر كلمة للشـيخ شـفيق جـرادي، كما وردت برقية مـن رئيس الجمهورية العماد ميشـال سليمان، تلاها الشيخ محمد مزهر.

المصدر:

http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=1864&ChannelID=43902&ArticleID=759

٣. كتبت «اللواء» في العدد ١٣١٩٢، بتاريخ ٧/ حزيران/ ٢٠١١

اللواء الثلاثاء ٧ حزيران ٢٠١١ - الموافق ٥ رجب ١٤٣٢هـ سياسة محلية

تجنّب بافتتاح مؤتمر التجديد عند الخامنئي «السياسة الداخلية»

نصرالله: أميركـــا تطمح لمصادرة الثورات العربية

تجنب الامـين العـام لـحزب الله» السيد حسن نصرالله في افتتاح مؤتمر التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي في فندق غاليريا في بيروت الخوض في السياسة الداخلية وراى أن ما حصل في ذكرى النكسة على هضبة الجولان يكشف ان الادارة الاميركية تطمح الى مصادرة الثورات العربية، ويؤكد التزام واشنطن المطلق بامن اسرائيل، لافتا الى ان الدماء الذكية تؤكد باننا امام اجيال من الشعب الفلسطيني التي تعيش املا قويا واندفاعا هائلا بالعودة الى الأرض. وقال: « نعتقد مع الامام الخامنئي مجددا ان اسرائيل الى زوال في وقت قريب جدا».

واعتبر نصرالله ان المؤتمر يشكل خطوة نوعية وتاسيسية في مجاله، لانها المرة الاولى التي ينعقد فيها مؤتمر فكري علمي خارج إيران يتناول فكر وشخصية الامام الخامنئي»

وتحدث عن الظروف الاقليمية والدولية ومواقف الامام الخامنئي منها، واصفا مواقفه بـ «الحكيمة والشجاعة» مما حصل في منطقتنا. في لبنان فلسطين. العراق وغيرها.

واشار الى ان الامام الخامنئي كان دائما يتحدث عن مبدأ انتصار المقاومة، وكان دائما يقول انه مؤمن بذلك انطلاقا من ايمانه العقائدي، وبعد عام ١٩٩٦ كان يقول ان الاسرائيلي في وضع كالعالق في الوحل، فلا هو قادر على التقدم واجتياح لبنان من جديد ولا هو قادر على الانسحاب ولا هو قادر على البقاء في مكانه، وعلينا ان ننتظر ماذا سيفعل ولكن الامر مرهون بعمل المقاومة



السيد نصر الله يتحدث عبر الشاشة

أضاف: «في حرب تموز والتي كانت حربا عالمية على مستوى القرار، وعربية على مستوى الدعم، واسرائيلية على مستوى التنفيذ، كان العنوان سحق المقاومة في لبنان. وقد شهدتم جميعا قساوة وعنف الهجمة الاسرائيلية حيث كان الحديث عن اي انتصار بل الحديث عن النجاة والخروج بستر وعافية هو اقرب الى الجنون. لانك في حركة مقاومة معروفة الامكانيات وفي بلد صغير، ويتامر عليها العالم كله. وتشن عليها حرب بهذه الضراوة والقساوة. وصلتني رسالة شفهية حملها احد الاصدقاء إلي إلى الضاحية الجنوبية، وكانت الابنية تتهاوى بالقصف الاسرائيلي، رسالة شفهية من عدة صفحات لكن ساقتصر على بعض الجمل، قال الامام الخامنئي في تلك الرسالة يا اخواني هذه الحرب هي اشبه بحرب الخندق، حرب الاحزاب، عندما جمعت قريش ويهود المدينة والعشائر والقبائل كل قواها وحاصرت رسول الله واخذت القرار باستئصال وجود هذه الجماعة المؤمنة، هذه حرب مشابهة لتلك وستبلغ القلوب الحناجر ولكن توكلوا على الله. انا اقول لكم انتم منتصرون حتما بل اكثر من ذلك اقول لكم عندما تنتهي هذه الحرب بانتصاركم ستصبحون قوة لا تقف في وجهها قوة من كان يمكن ان يتوقع او يصل لاستنتاج من هذا النوع وخصوصا في الايام الاولى للحرب.

وقال: «الامام الخامنئي يعتقد ان اسرائيل الى زوال ويعتقد ان ذلك ليس بعيدا بل يراه قريبا، ويعتقد ان هذه التسوية لن تصل الى مكان وكل ما يجري الان حولنا في فلسطين ومنطقتنا سواء ما حصل في مسارات تفاوض او من خلال حركات المقاومة او على مستوى الهبة الفلسطينية التي تؤكد الارادة الصلبة لهذا الشعب المقاوم وهذا الجيل من الشباب، يؤكد اننا امام اجيال من الشعب الفلسطيني تعيش املا قويا واندفاعا هائلا للعودة الى الارض، وما يقوله الامام الخامنئي عن اسرائيل يمكن ان نفهمه عندما نفترض التراجع الاميركي وانجازات المقاومة ونقيم تجربة حرب تموز وحرب غزة، وسوف نعتقد ان اسرائيل الى زوال في وقت قريب ان شاء الله، وهذه الصوابية مبنية على قراءة صحيحة للوقائع وعلى شجاعة هذا القائد».

وختم السيد نصر الله كلمته بالقول: اليوم، ونحن نفتتح هذا المؤتمر لا بد ان نقف بإجلال واحترام وتقدير كبير للفلسطينيين ولهؤلاء الشباب الذي احتشدوا عند حدود الجولان السوري المحتل واصرارهم على المواجهة في رسالة واضحة على هذا التصميم والعزم الموجود في هذه الامة، وفي كشف جديد للادارة الاميركية التي تطمح الى مصادرة الثورات العربية.

وجاء هذا الحدث ليؤكد التزام واشنطن المطلق بامن اسرئيل، هذه هي واشنطن التي تحدثنا عن حقوق الانسان وعن الحريات، هذه الدماء الذكية بالامس شاهد جديد لتكريس الوعي السياسي والتاريخي الذي كرسه الامام الخميني ومن بعده الامام الخامنئي.

٤ . كتبت «المستقبل» في العدد ٤٠١٩، بتاريخ ٧/ حزيران/ ٢٠١١

٥ المستقبل - الثلاثاء ٧ حزيران ٢٠١١ - ٥ رجب ١٤٣٢هـ
شؤون لبنانية

سليمان يأمل في مؤتمر «التجديد والاجتهاد عند خامنئي» إغناء الحوار
نصر الله: شخصية استثنائية تقرأ ما لم يُقرأ ويجزم بزوال إسرائيل

أشاد الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله، بالإمام خامنئي، ووصفه بأنه «قائد الممانعة وشخصية استثنائية تقرأ ما لا تقرأه التحليلات والدراسات». ورأى ان «ما نواجهه أمتنا هذه الأيام هو أكثر مما واجهته في السنوات الماضية»، منوهاً بالشباب الفلسطيني والسوري الذين احتشدوا أول من أمس في الجولان المحتل وبـ«إصرارهم على التحدي والعزم وفي كشفهم لحقيقة الإدارة الأميركية، التي تطمح الى مصادرة الثورات العربية».

كلام نصر الله جاء في المؤتمر الدولي الذي افتتحه معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، امس في فندق غاليريا (المارتون سابقا)، بعنوان «مؤتمر التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام خامنئي. قراءة في المشروع النهضوي الإسلامي المعاصر».

حضر الافتتاح ممثل مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني الشيخ أحمد دندن، ممثل شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن الشيخ غاندي مكارم، ممثل الرئيس سليم الحص حيان حيدر، مساعد وزير الخارجية الإيراني محمد رضا رؤوف شيباني، رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق حداد عادل، ممثل رئيس اساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر المونسنيور ميشال عون، عضوا كتلة «الوفاء للمقاومة» النائبان حسين الموسوي وعلي عمار، سفير الجمهورية الإسلامية في إيران غضنفر ركن أبادي، المستشار الثقافي الإيراني محمد حسين رئيس زاده، الوكيل الشرعي لمكتب الإمام الخامنئي في لبنان الشيخ محمد مزيك، الوزيران السابقان وئام وهاب وزاهر الخطيب، وشخصيات سياسية ودينية اسلامية ومسيحية.

برقية سليمان

وتلا عريف الاحتفال الشيخ محمد مزهر نص برقية وردت من رئيس الجمهورية ميشال سليمان مرفقة مع باقة من الزهور باسمه. وجاء في نص البرقية: «جانب القيمين على معهد المعارف الحكمية المحترمين، لمناسبة انعقاد مؤتمركم الدولي امنى أن يسهم النقاشات التي سيشهدها هذا المؤتمر في إغناء روح المعرفة ونهج الحوار الذي تميز به لبنان، وتعزيز القيم الروحية والحضارية التي ترتقي بالإنسانية جمعاء نحو العدالة والسلام والصفاء. واتمنى لمؤسستكم الكريمة دوام التوفيق في مقاصدها الإنسانية».

نصر الله

وتحدث نصر الله عبر شاشة عملاقة فقال: «معرفتي الشخصية عن قرب بالإمام خامنئي تعود الى العام ١٩٨٦، سمحت اتيحت لي الفرصة للتعرف الى الكثير من أفكاره وطريقة تحليله للاحداث فضلا عن المواصفات الأخلاقية التي يتمتع بها»، واصفا اياه بـ«الإمام العظيم».

أضاف: «ندرك كم هو مظلوم هذا القائد من أمة وحتى في إيران. ولأنك أمام شخصية استثنائية نرى أن الأعداء يحاصرونها ويحجبون حقيقتها، ولا يعطيها حقها الأصدقاء».

ورأى ان «ما تواجهه أمتنا هذه الأيام هو أكثر مما واجهته في السنوات الماضية»، معتبراً أن «شخصية الإمام خامنئي تدل على شخصه وذلك من خلال صوابية المواقف الحكمية والشجاعة التي اتخذها».

وعن مؤتمر مدريد ١٩٩١، قال: «يومها دعت أميركا جميع الوفود العربية بما فيها لبنان وسوريا إلى حضور المؤتمر، وبدا وكأن تغيرات قد حصلت في العالم في ظل إعلان أميركا عن إنجاز سلام، وساد إجماع أو شبه إجماع يقول لن لا مفر من التسوية». وأوضح ان «خامنئي قال يومها ان مؤتمر مدريد لن ينجح ولن أميركا لن تستطيع ان تفرض حلها على شعوب المنطقة. واليوم نستمع إلى اطراف شاركت في مؤتمر مدريد كيف أنها تتحدث عن عقدين من الخيبة والضياع في مسار المفاوضات».

وتحدث عما أسموه الاختراق الكبير الذي حصل في المفاوضات السورية - الإسرائيلية في العام ١٩٩٦ وما حكي عن وديعة رابين، وسادت حالة في لبنان وسوريا وكل المنطقة أن هناك تسوية ستنجز خصوصا وأن اتفاقا قد حصل في «أوسلو» مع السلطة الفلسطينية». وقال: «أذكر أنه في ذاك الجو السائد جاء من يقول ان الأمور انتهت ولا داعي لتقديم الدماء والتضحيات، بل هناك من دعانا إلى ترتيب أمورنا على قاعدة أن التسوية قد أنجزت وعلينا إعادة النظر بأسمائنا وخطابنا وبرنامجنا السياسي وكيفية ما علينا فعله بسلاحنا. ولكن خارج هذا الاجماع قال لي خامنئي: انا اعتقد أن هذه التسوية مع سوريا ولبنان لن تنجز وأنا أقترح عليكم مواصلة المقاومة عملها وجهادها وألا تعيروا آذانكم لكل هذه الدعوات».

أضاف: «هذا الكلام كنا ننظر إليه على انه خارج التحليل والسياق، وبعد عودتنا بأسبوع من اغتيال (اسحق) رابين على يد صهيوني متطرف وكلهم متطرفون، وفي ظرف كانت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامي» تعرضتا لضربة قاسية جدا لكنهما استأنفتا العمليات الاستشهادية في القدس وغيرها، وأتى بعدها التوتر في جنوب لبنان وعقد اجتماع في شرم الشيخ لإدانة الإرهاب الذي الصقوه بـ«حماس» و«الجهاد»، ثم كانت معركة عناقيد الغضب في نيسان ١٩٩٦ وسقط بعدها (شيمون) بيريز وجاء (بنيامين) نتنياهو فعادوا إلى الصفر أي إلى المربع الأول». وسأل: «من أين لخامنئي هذا الجزم في رأيه، عكس ما كانت المنطقة يومها؟».

وعن المقاومة في لبنان، قال: «ان الإمام خامنئي كان يؤكد لنا إيمانه بنصر المقاومة وكان يقول لنا ممازحا: لست الله بمعزل عنكم».

وتحدث عن «وعود (ايهود) باراك وتنتياهو في تنافسهما في العام ٢٠٠٠ اثناء الانتخابات الإسرائيلية، إذ كان الجو الحاكم في لبنان وسوريا بأننا سنصل إلى الموعد والإسرائيلي لن ينسحب من لبنان». وقال: «كنا في «حزب الله» نتبنى وجهة النظر هذه. ثم زرنا إيران والتقينا الإمام خامنئي وكان له رأي مختلف ومفاجئ، إذ قال إن انتصاركم في لبنان قريب جدا وأقرب مما تتوقعون وكان هذا مخالفاً لما هو سائد وكنا نعمل على تحليله. ذهبنا برؤية وعدنا برؤية أخرى».

وعن حرب تموز ٢٠٠٦، أشار الى أنه «في الأيام الأولى لهذه الحرب، العالمية القرار، والعربية الدعم في بعضها، والعسكرية على مستوى إسرائيل، كان عنوان الحرب هو سحق المقاومة، والحديث عن أي انتصار غير وارد»، معلنا للمرة الأولى أنه «وصلتني رسالة شفوية من الإمام خامنئي، وفيها أن هذه الحرب تشبه حرب الخندق عندما جمعت قريش ويهود المدينة والأحزاب وكل قواها وحاصرت النبي وأصحابه في المدينة وأخذت قرارها باستئصاله وجماعته. ولكن الإمام خامنئي قال أنتم ستنتصرون حتما، بل وأكد عندما ستنتهي الحرب بانتصاركم سوف لن تقف في وجهكم قوة».

وعن احداث ١١ أيلول وما تلاها، قال: «تتذكرون كيف اعتقد كثر أن منطقتنا دخلت في العصر الأميركي وتحت سيطرته المباشرة وأنها ستبقى فيه لأكثر من مئتي عام مقارنين ذلك بالاحتلال الصليبي. يومها كنت في زيارة لإيران والتقيت الإمام خامنئي، فقال لنا لا تقلقوا إن الولايات المتحدة الأميركية في بداية الانحدار، وهذه بداية نهاية المشروع الأميركي في منطقتنا، ويجب أن تتصرفوا على هذا الأساس. فعندما تعجز أميركا عن عدم حفظ مصالحها في المنطقة من خلال حلفائها وتضطر إلى المجيء بأساطيلها إلى منطقتنا فهذا دليل عجز وليس دليل قوة، وهذا يؤكد أيضا جهلهم بشعوب هذه المنطقة، هذه الشعوب التي تنتمي إلى ثقافة الجهاد».

ولفت الى أن «اميركا جاءت للسيطرة على منطقتنا لسقطوا بقية انظمة الممانعة وليقيموا الشرق الأوسط الجديد، لكن الإمام خامنئي كان قائد الممانعة في أخطر حرب تتطلب الكثير من الحكمة والشجاعة والدراية ولا يمكنني الكشف عن الكثير من الوقائع».

وعن فلسطين واسرائيل، أكد ان «خامنئي يعتقد جازما أن اسرائيل الى زوال وأن ذلك لقريب وأن التسوية لن تصل الى مكان، وكل ما يجري حولنا في فلسطين ومن ثبات لهذا الشعب خارج فلسطين يثبت أنه شعب صاحب إرادة». وربط بين «تراجع اميركا في المنطقة وزوال إسرائيل والتضحيات عند الشعب العربي والفلسطيني وغياب الزعامات في إسرائيل». قائلا: «ان كل ذلك يؤكد لنا رؤية الامام خامنئي عن زوال إسرائيل». ورأى أن «هذه الصوابية في الرأي مبنية على صحة القراءة الصحيحة للوقائع عنده، وعلى شجاعة التكريد في اتخاذ القرار إضافة إلى التسديد الإلهي». معتبراً: «اننا امام شخصية استثنائية تقرأ ما لم تقرأه التحليلات والدراسات».

ووقف «باحترام شديد أمام الشباب الفلسطيني والسوري الذين احتشدوا (أول من) أمس في الجولان المحتل وإصرارهم على التحدي والعزم وفي كشفهم لحقيقة الإدارة الأميركية، التي تطمح الى مصادرة الثورات العربية»، مشددا على ان «هذا الدم جاء ليفضح خلفيات السياسة الأميركية والكونغرس، الذي صفق لنتنياهو لأن أميركا لم [illegible] الشباب وجرحهم».

وألقى الشيخ شفيق جرادي كلمة الجهة المنظمة للمؤتمر، موضحاً ان «ما نريده من هذا المؤتمر هو أن تدخل ساحة فكر اسلامي جديد لفكر كنا نرصده لا بذهنية أنه قائد وامام بقدر ما أنه فاتح للشأن العام بعقل اجتهاد ثاقب». وقال: «أغتنم الفرصة لأقترح أمرين: الأول على المفكرين الإسلاميين وغيرهم، الشروع بدراسة هذه الظاهرة الفكرية الجديدة والثاني على معلم كل عربي نهج الإمام الخميني وخامنئي، نهج الاقتدار، عنيت به حجة الإسلام والمسلمين السيد حسن نصر الله أن يتبنى رعاية جائزة سنوية عنوانها: جائزة الإمام خامنئي للإبداع الفكري والمبادرة الشبابية، ذلك لأن الإمام خامنئي إمام إبداع وفكر ومعلم اجيال».

٥. كتبت «الحياة» في العدد ٥٦٠٩، بتاريخ ٧/ حزيران/ ٢٠١١

• نصر اللّه: أحداث الجولان تفضح التزام أميركا أمن اسرائيل

الثلاثاء، ٠٧ يونيو ٢٠١١

بيروت – «الحياة»

أكد الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله أنّ ما حصل بالأمس في ذكرى النكسة على هضبة الجولان يكشف أن «الإدارة الاميركية تطمح إلى مصادرة الثورات العربية ويفضح مجدداً التزام واشنطن المطلق بأمن اسرئيل».

كلام نصرالله جاء خلال افتتاح «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» صباح أمس، «مؤتمر التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام خامنئي»، في حضور عدد كبير من الشخصيات السياسية والدينية الإسلامية والمسيحية.

وتليت في بدء الاحتفال برقية وردت من رئيس الجمهورية ميشال سليمان تمنى فيها أن «تساهم النقاشات التي سيشهدها هذا المؤتمر في إغناء روح المعرفة ونهج الحوار الذي تميز به لبنان، وتعزيز القيم الروحية والحضارية التي ترتقي بالإنسانية جمعاء نحو العدالة والسلام والصفاء».

وألقى نصرالله عبر شاشة عملاقة كلمة تناول فيها شخصية الإمام الخامنئي من أبعاد عدة، واصفاً إياه بأنه «شخصية استثنائية نرى أن الأعداء يحاصرونها ويحجبون حقيقتها، ولا يعطيها حقها الأصدقاء».

وذكر نصرالله بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١، «يوم دعت أميركا جميع الوفود العربية بما فيها لبنان وسورية إلى حضور المؤتمر، في ظل إعلان أميركا عن إنجاز سلام، يومها كان للإمام الخامنئي رأي خارج الإجماع، إذ قال إن مؤتمر مدريد لن ينجح وإن أميركا لن تستطيع أن تفرض حلها على شعوب المنطقة».

وتحدث عما «سموه الاختراق الكبير الذي حصل في المفاوضات السورية – الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وما حكي عن وديعة رابين، ولكن خارج الإجماع الذي كان مسيطراً في لبنان التقينا الإمام خامنئي، وقال لنا: أعتقد أن هذه التسوية مع سورية ولبنان لن تنجز وأنا أقترح عليكم أن تواصل المقاومة عملها. وبعد عودتنا بأسبوعين اغتيل رابين، وفي ظرف كانت حركتا حماس والجهاد الإسلامي تعرضتا لضربة قاسية جداً لكنهما استأنفتا العمليات الاستشهادية في القدس وغيرها، وأتى بعدها التوتر في جنوب لبنان وعقد اجتماع في شرم الشيخ لإدانة الإرهاب الذي ألصقوه بحماس والجهاد، ثم كانت معركة عناقيد الغضب في نيسان ١٩٩٦

وسقط بعدها بيريز وجاء نتانياهو فعادوا إلى المربع الأول».

وذكر بأن «الإمام كان يؤكد لنا أن انتصاركم في لبنان قريب جداً وأقرب مما تتوقعون وسوف ترونه بأعينكم».

وعن حرب تموز ٢٠٠٦، قال نصر الله: «في الأيام الأولى لهذه الحرب العالمية التي كان عنوانها سحق المقاومة، سأعلن لأول مرة عن رسالة شفوية وصلتني منه وفيها أن هذه الحرب تشبه حرب الخندق... وقال: أنتم منتصرون حتماً، بل وأكد أنه عندما ستنتهي الحرب بانتصاركم سوف لن تقف في وجهكم قوة».

وعن فلسطين وإسرائيل، قال: «الإمام الخامنئي يعتقد جازماً أن إسرائيل إلى زوال وأن ذلك لقريب وأن التسوية لن تصل إلى مكان».

وربط بين «تراجع أميركا في المنطقة وزوال إسرائيل والتضحيات عند الشعب العربي والفلسطيني وغياب الزعامات في إسرائيل». وتوقف «باحترام شديد أمام الشباب الفلسطينيين والسوريين الذين احتشدوا في الجولان المحتل وأمام إصرارهم على التحدي والعزم، وهذا الدم جاء ليفضح خلفيات السياسة الأميركية والكونغرس الذي صفق لنتانياهو لأن أميركا لم تدن ما حصل بقتل إسرائيل عشرات الشباب».

المصدر:

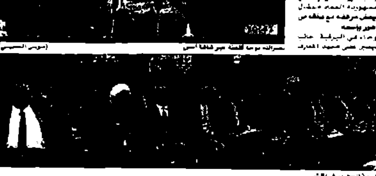
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/275137

٦. كتبت «الانوار» في العدد ١٧٧٦٢، بتاريخ ٧/ حزيران ٢٠١١

٦ الانوار

في كلمته بمؤتمر التجديد والاجتهاد الفكري عند الامام خامنئي

نصر الله: الادارة الأميركية تطمح لمصادرة الثورات العربية



تتمة ٦

نصر الله: الادارة الأميركية

واضاف: ساعلن لأول مرة عن رسالة شفوية وصلتني من الإمام خامنئي وفيها ان هذه الحرب تشبه حرب الخندق عندما جمعت قريش ويهود المدينة والأحزاب وكل قواها وحاصرت النبي واصحابه في المدينة واخذت قرارها باستئصاله وجماعته. ولكن الإمام خامنئي قال انتم منتصرون حتما، بل واكد عندما ستنتهي الحرب بانتصاركم سوف لن تقف في وجهكم قوة.

وعن احداث ١١ ايلول وقرار الإدارة الاميركية بشن الحرب على افغانستان والتهديد باحتلال العراق، التي احتلوها لاحقا، قال: تذكرون كيف اعتقد كثيرا ان منطقتنا دخلت في العصر الأميركي وتحت سيطرته المباشرة وانها ستبقى فيه لأكثر من مئتي عام مقارنين ذلك بالاحتلال الصليبي.

اضاف: يومها كنت في زيارة للجمهورية الإسلامية الإيرانية والتقيت الإمام خامنئي، فقال لي بخلاف ما كان شائعا من تحليلات سياسية يومها، مشيرا الى ان بعض المسؤولين من الأخوة في إيران كانوا يأتون إلى الإمام خامنئي طالبين منه إيجاد حل مع الأميركيين لكنه كان يرفض انطلاقا من رؤيته الاستراتيجية للأوضاع. وقال لي في لقائي يومها لا تقلقوا إن الولايات المتحدة الأميركية في بداية الانحدار، وهذه بداية نهاية المشروع الأميركي في منطقتنا، ويجب ان تتصرفوا على هذا الأساس. سألته ان يشرح لنا اكثر، فقال لي عندما تعجز اميركا عن عدم حفظ مصالحها في المنطقة من خلال حلفائها وتضطر إلى المجيء باساطيلها إلى منطقتنا فهذا دليل عجز وليس دليل قوة، وهنا يؤكد ايضا جهلهم بشعوب هذه المنطقة، هذه الشعوب التي تنتمي إلى ثقافة الجهاد. ونقل عن الإمام خامنئي قوله ان ما يحصل ليس مدعاة خوف.

وتابع السيد نصر الله: اميركا جاءت للسيطرة على منطقتنا ولكي يسقطوا بقية انظمة الممانعة ولكي يقيموا الشرق الأوسط الجديد، لكن الإمام خامنئي كان قائد الممانعة في أخطر حرب تتطلب الكثير من الحكمة والشجاعة والدراية، ولا يمكنني الكشف عن الكثير من الوقائع.

وعن فلسطين وإسرائيل، قال: ان الإمام الخامنئي يعتقد جازما ان إسرائيل إلى زوال وان ذلك لقريب وان التسوية لن تصل إلى مكان. وكل ما يجري حولنا في فلسطين ومن هبات تهدا الشعب خارج فلسطين إنما يثبت إنه شعب صاحب إرادة هناك قادة محبطون وليس هذا الجيل الفلسطيني هو المحبط.

وربط بين تراجع اميركا في المنطقة وزوال إسرائيل والتضحيات عند الشعب العربي والفلسطيني وغياب الزعامات في إسرائيل ليقول: ان كل ذلك يؤكد لنا رؤية الإمام خامنئي عن زوال إسرائيل. واكد ان هذه الصوابية في الرأي مبنية على صحة القراءة الصحيحة للوقائع عنده، وعلى شجاعته الفكرية في اتخاذ القرار إضافة إلى التسديد الإلهي.

مستخلصا بالقول: نحن امام شخصية استثنائية لقرأ ما لم تقرأه التحليلات والدراسات.

وتوقف السيد نصرالله، باحترام شديد، امام الشباب الفلسطيني والسوري الذين احتشدوا امس الأول في الجولان المحتل مع إصرارهم على التحدي والعزم، وكشفهم لحقيقة الإدارة الأميركية التي تطمح لمصادرة الثورات العربية، وان هذا الدم جاء ليفضح خلفيات السياسة الأميركية والكونغرس الذي صفق لنتانياهو لأن اميركا لم تدن ما حصل بقتل إسرائيل لعشرات الشباب وجرح المئات منهم.

٧. كتبت «الديار» في العدد ٨٠٣٠، بتاريخ ٧/ حزيران ٢٠١١

محليات ٤

افتتاح اعمال المؤتمر الدولي عن «التجديد والاجتهاد الفكري عند الامام الخامنئي»

سليمان: لاغناء روح المعرفة ونهج الحوار وتعزيز القيم نحو العدالة والسلام

نصرالله: أميركا تطمح الى مصادرة الثورات العربية وخداع عقول الشباب العربي



الشباب في الجولان كشفوا الادارة الاميركية ... التزامها بأمن إسرائيل

... قوة لا تقف في وجهها قوة

■ برقية من سليمان

■ جرادي

■ نصرالله: انتم منتصرون حتماً

■ اعتقد الكثيرون ان منطقتنا دخلت في العصر الاميركي لمئة او مئتي عام

٨. كتبت «البلد» في العدد ٢٥٩٣، بتاريخ ٧/ حزيران ٢٠١١

أخبار البلد

«خامنئي قائد المواجهة في المنطقة التي تحتاج إلى الشجاعة»



• نصرالله يلقي كلمته خلال مؤتمر امس

AFP

أشاد السيد نصرالله [illegible] بالتجديد والاجتهاد في فكر خامنئي [illegible] من الأئمة [illegible] بمواجهة [illegible] في العام 1996 من قال [illegible] وهناك [illegible] مع العلم أن أي خطأ في التصدي في تلك الحين كان سيؤدي إلى عدم [illegible] في ما بعد عندما ذهبنا إلى إيران والتقينا الإمام خامنئي وقلنا له إن هذا هو المطروح في المنطقة، فقال: أنا لا أعتقد أن التسوية ستجري، وأنا أقترح عليكم أن تواصل المقاومة عملها وجهادها، بل أن تصعد في عملها وجهادها ولا تغيروا أداءكم وعملكم لكل هذه الدعوات والتحليلات. فهو كان دائماً يتحدث عن انتصار المقاومة.

وفي السياق نفسه أضاف نصرالله: حتى العام 2000 لم يكن يتحدث الإمام خامنئي عن زمن الانتصار، بل عن الانتصار. فبعد عام 1996 كان يقول إن الإسرائيلي في وضع كالعالق في الوحل، فلا هو قادر على التقدم واقتحام لبنان من جديد، ولا هو قادر على الانسحاب لمخاطر هذا الانسحاب، ولا هو قادر على البقاء في مكانه، وبالتالي علينا الانتظار لنرى ماذا سيفعل. وفي أواخر 1999 حصلت انتخابات رئاسة حكومة في الكيان الإسرائيلي وتنافس (رئيس وزراء أسبق ووزير دفاع حالي إيهود) باراك و(رئيس الوزراء الحالي بنيامين) نتنياهو، فجاء باراك وعد بالانسحاب، وكان الجو في لبنان وسوريا أن الانسحاب لن يحصل مع قدوم العام 2000، وحتى [illegible] وخصوصاً كان لنا زيارة إلى إيران والتقينا الإمام خامنئي وشرحنا وجهة نظرنا، إلا أن سماحته كان له وجهة نظر أخرى، وقال إن انتصاركم في لبنان قريب، قريب جداً، وسوف ترونه بأم أعينكم، وكان هذا خلافاً لكل التحليل والتقديرات، بل حتى في المعلومات لم يكن هناك أي مؤشر على تحضيرات للانسحاب. وقال خامنئي: حضروا أنفسكم لهذا الانتصار وماذا سيكون خطابكم السياسي وكيف ستتصرفون». وأتينا إلى لبنان وتصرفنا على هذا الأساس ولم نفاجأ بالانسحاب».

وتابع: «في حرب تموز عام 2006 والتي كانت [illegible] وإسرائيلية وكان العدوان فيها يسحق المقاومة في لبنان، وقد شهدتم قساوة وعنف الهجمة الإسرائيلية.

خامنئي يعتقد جازماً أن إسرائيل كيان إلى زوال في زمن غير بعيد

حيث كان الحديث عن النجاة وليس الانتصار والخروج من هذه الحرب بستر وعافية، إلا أن الإمام وفي رسالة شفوية إلينا، قال إن هذه الحرب أشبه بحرب الخندق عندما جمعت قريش ويهود المدينة والعشائر والقبائل وحاصرت رسول الله وآله وأصحابه في المدينة وأخذت القرار باستئصال وجود هذه الجماعة. فهذه حرب مشابهة لتلك وستبلغ القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنون، ولكن توكلوا على الله وأنا أقول لكم إنكم ستنتصرون حتماً.

بل أكثر من ذلك، عندما ستنتهي هذه الحرب بانتصاركم ستصبحون قوة لا تقف في وجهها قوة، فمن كان يمكن أن يصل لاستنتاج من هذا النوع وخصوصاً في الأيام الأولى للحرب؟»، مضيفاً: «كذلك في العام 2001 تذكرون كيف أصبحت العقول والقلوب والأنفس واعتقد كثيرون أن منطقتنا دخلت في العصر الأميركي وفي ظل هيمنة أميركية مباشرة وأن هذه السيطرة ستبقى في المنطقة لمئة أو مئتي عام، والبعض خرج ليشبه الحرب الأميركية بالحرب الصليبية. فأنا كنت في تلك الفترة بزيارة إلى إيران وسألت الإمام الخامنئي عن رأيه، فقال لي خلاف كل ما كان شائعاً في المنطقة، خصوصاً أن العديدين في المنطقة بدأوا البحث عن ترتيب وضعهم مع الأميركيين، وحتى بعض المسؤولين في إيران كان لهم وجهة النظر هذه أنه لنبحث كيف يجب ترتيب الأمور مع أميركا، إنما هو كان يرفض. فقد قال لي في ذلك اليوم «قل للأخوة لا تقلقوا فالولايات المتحدة الأميركية وصلت إلى القمة وهذه بداية الانحدار. فعندما يأتون إلى أفغانستان والعراق فإنهم ينحدرون إلى الهاوية. وهذه بداية النهاية، وحين سألته كيف؟ أجاب: «عندما تعجز الولايات المتحدة ولا تستطيع ضبط مصالحها من خلال الأنظمة التابعة لها وتضطر للإتيان بقواعدها وأساطيلها من كل العالم إلى المنطقة فهذا دليل عجز، وهذا يؤكد [illegible] بشعوب هذه المنطقة التي يرفضون الاحتلالات و[illegible] إلى ثقافة الجهاد والمقاومة، وعندما يأتي الأميركيون إلى هنا سيغرقون، وبالتالي ما يحصل ليس مدعاة للخوف بل للأمل في أن تتحرر الأمة من هيمنة المستكبرين». فهذا رأي الإمام كان».

وإذ رأى نصرالله أن الأميركيين أتوا إلى المنطقة ليسيطروا عليها و[illegible] الشرق الأوسط الجديد، اعتبر أن «الإمام الخامنئي كان قائد المواجهة التي تحتاج إلى الكثير من الشجاعة والحكمة»، وقال: «لا يمكن الآن الكشف عن كل مفاصل تلك المرحلة»، مضيفاً: «الإمام خامنئي كان يعتقد أن إسرائيل كيان إلى زوال وهو يعتقد جازماً بهذا، ويعتقد أن زوال إسرائيل ليس في زمن بعيد، بل يراه قريباً.

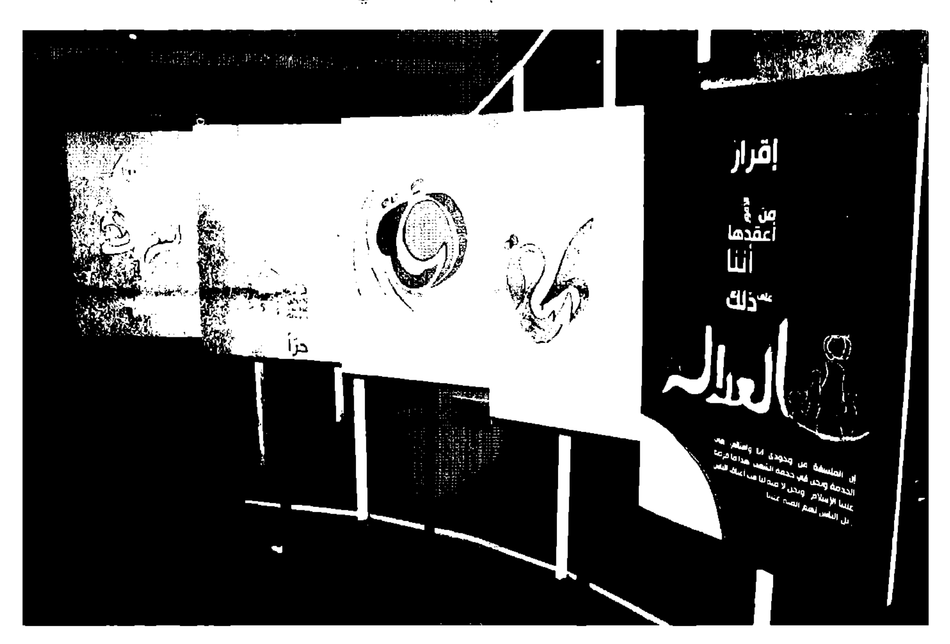
دماء الجولان أمس الأول شاهد جديد على تكريس الوعي السياسي

ويعتقد أن التسوية لن تصل إلى مكان، فكل ما يجري الآن حولنا في فلسطين أو في المنطقة سواء في المعلومات أو في انتشار المعلومة أو على مستوى النهضة الأخيرة للشعب الفلسطيني، يثبت ذلك ويثبت أن هذا الشعب صاحب إرادة صلبة في المقاومة، فنحن نعتقد مع الإمام أن إسرائيل إلى زوال. فهذه [illegible] في فكر الإمام السياسي، وعلى قراءة صحيحة للوقائع وعلى [illegible] لأن الإنسان يمكن أن يحول القراءة الصحيحة للوقائع [illegible].

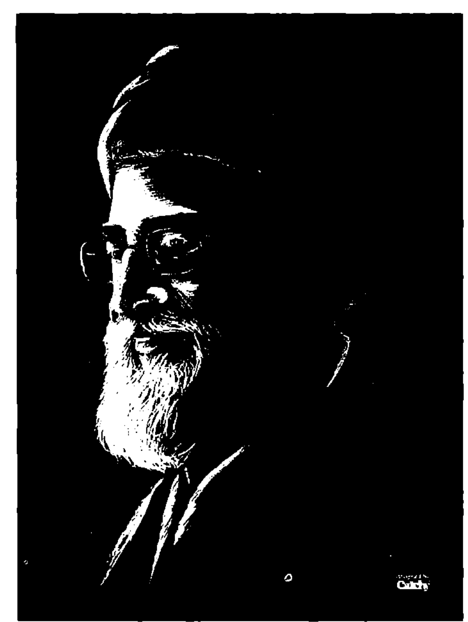
وختم نصرالله بالقول: «لا بد أن نتوقف [illegible] أمام الشعب الفلسطيني وخصوصاً الشباب الشجاع والمجاهد من الفلسطينيين والسوريين وإصراره على التحدي والتصدي، في رسالة واضحة للتصميم والعزم الموجود في هذه الأمة»، معتبراً أن «ما حصل أمس على الحدود في الجولان والضفة الغربية كشف من جديد أن الإدارة الأميركية تطمع إلى مصادرة الثورات العربية، فجاء هذا الدم ليفضح هذه الإدارة وخلفياتها ومخططاتها وليؤكد التزامها المطلق بأمن إسرائيل، فالإدارة الأميركية وقفت أمس وقالت إن ما جرى على الحدود دفاع مشروع عن النفس وكأنها تقول لإسرائيل «الله يعطيك العافية»، فالدماء الزكية بالأمس شاهد جديد لتكريس الوعي السياسي والتاريخي الذي أطلقه الإمام الخميني ومن بعده الخامنئي».

المعرض الفني

مبادرة شبابية أطلقتها كليات الفنون في لبنان: أقيم على هامش المؤتمر معرض فني قدم فيه طلبة من كليات الفنون أعمالا تعبّر عن فكر الإمام الخامنئي.

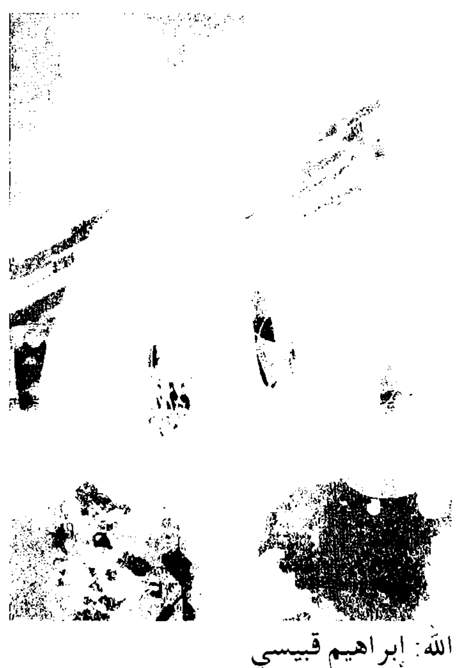


صورة لجزء من المعرض.



بروفايل الخامنئي شربل بركات

كلية الفنون الجامعة اللبنانية/السنة الثالثة.

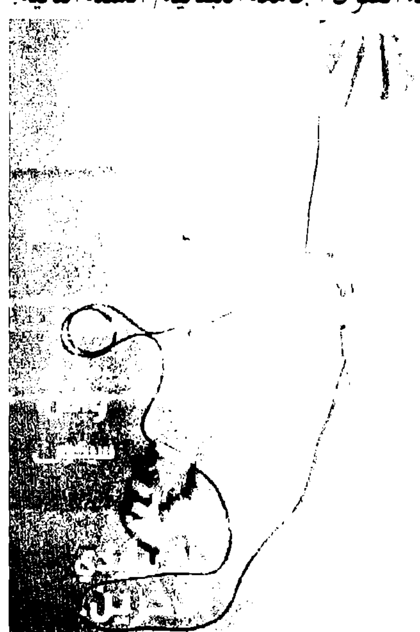


الله: إبراهيم قبيسي

كلية الفنون الجامعة اللبنانية/ السنة الثانية.



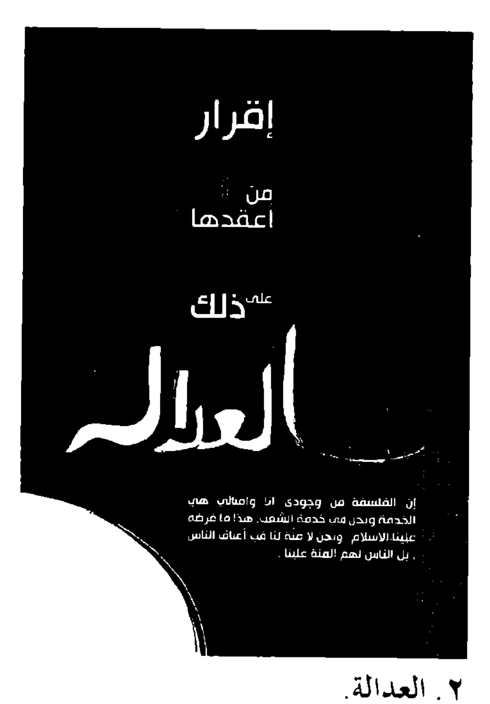
رؤية الإمام الخامنئي للغزو الثقافي كلية الفنون. سارة الحلباوي، خريجة الجامعة اللبنانية الدولية.



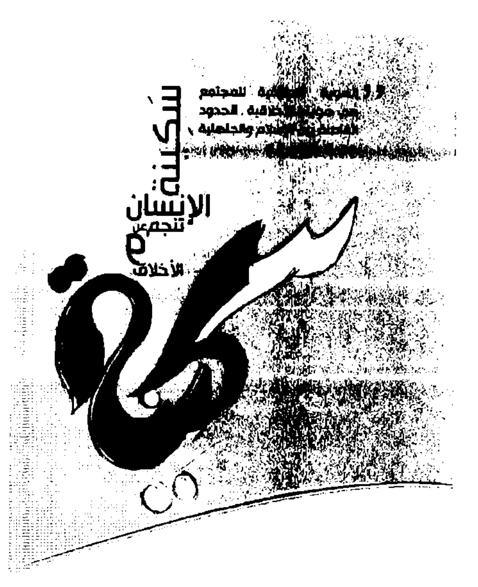
رؤية الإمام الخامنئي للاستقلال الاقتصادي سارة الحلباوي، كلية الفنون، خريجة الجامعة اللبنانية الدولية.



١. رؤية كونية.



٢. العدالة.



٣. سكينة.

٤ سعادة.



٥. حريـة: إيفـا يعقوب وريهـام العوطة، خريجتا الجامعة اللبنانية الدولية.



المرأة في كلام الإمام الخامنئي: كلية الفنون، سـكينة مطـوط، خريجة الجامعـة اللبنانية الدولية.

فعاليّات المؤتمر

بعض اللقطات من ندوة «**الإمام الخامنئي والثورات العربية**» والتي أقيمت في القاعة الثقافية لمعهد المعارف الحكمية بتاريخ ٢٠١١/٥/٤ ضمن فعاليات مؤتمر

«التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي»



صورة للنائب محمد فنيش أثناء إلقاء محاضرته في ندوة «**الإمام الخامنئي والثورات العربية**»

بعض اللقطات من ندوة «**التطلعات الإستراتيجية لإيران المستقبل**» والتي أقيمت في القاعة الثقافية لمعهد المعارف الحكمية- بيروت- بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١١، ضمن فعاليات مؤتمر

«التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي»



صورة للمحاضرين: من اليمين الدكتور زياد الحافظ، في الوسط الدكتور جواد عدرة والأستاذ حسن يونس، من اليسار الدكتور غالب بو مصلح



جانب من الحضور في ندوة «**التطلعات الإستراتيجية لإيران المستقبل**»



جانب من الحضور في ندوة «**التطلعات الإستراتيجية لإيران المستقبل**».



جانب من الحضور في ندوة قضايا المرأة المعاصرة

بعض اللقطات من «**الملتقى الإعلامي العربي - الإيراني**» لدعم الثورات والحركات النهوضية العربية، والذي عقد في فندق الكورال بيتش - بيروت - بتاريخ ٢٢/٥/٢٠١١، ضمن فعاليات مؤتمر «**التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي**»

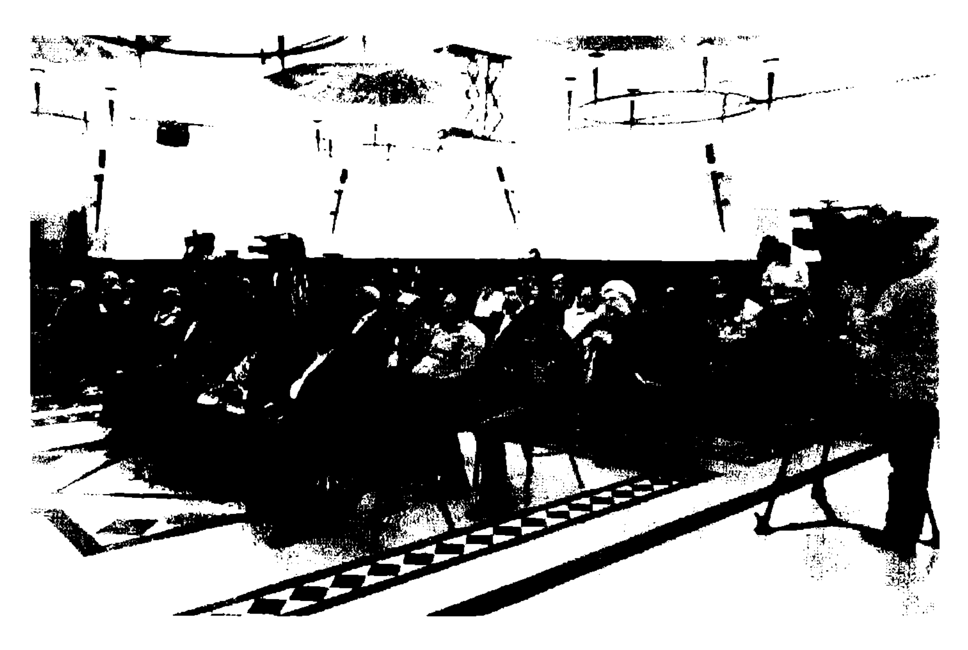


من اليمين الإعلامية كوثر البشراوي - في الوسط الأستاذ بلال التل - من اليسار الدكتور إبراهيم المدهون





من يمين السيد عبد الهادي محفوظ في الوسط الدكتور مصيب النعيمي من اليسار الإعلامي ثائر غندور



جانب من الحضور في الملتقى الإعلامي العربي - الإيراني

بعض اللقطات من ندوة **«قضايا المرأة المعاصرة – قراءات في فكر الإمام الخامنئي»**

والتي عقدت في مطعم الساحة- بيروت- بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ ضمن فعاليات مؤتمر **«التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي»**



صورة تجمع كل من نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، والسفير الإيراني في لبنان الدكتور غضنفر ركن آبادي. والمستشار الثقافي الإيراني في لبنان السيد محمد حسين رئيس زاده، والسيد حامد الخفاف ممثل المرجع السيد علي السيستاني في لبنان، والشيخ دانيل عبد الخالق ممثل شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ نعيم حسن



جانب من المحاضرات في الندوة: من اليمين السيدة زهرا راستي، في الوسط السيدة زهرا بدر الدين، ومن اليسار الدكتورة سعاد الحكيم

صور من المؤتمر











